مغني اللبيب

للشيخ جمال الدين ابو محمد يوسف المعروف بابن هشام

من كتب [illegible] الفضل ملا كاتب چلبي [illegible]

هذا كتاب مغني اللبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

حمد الله على افضاله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله اما بعد فان اولى ما تقترحه القرائح واعلى
ما تجنح الى تحصيله الجوانح ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل فانهما الوسيلة
الى السعادة الابدية والذريعة الى تحصيل المصالح الدينية والدنيوية واصل ذلك علم الاعراب
الهادي الى صوب الصواب وقد كنت في عام تسعة واربعين وسبعمائة انشأت بمكة زادها الله شرفا كتابا في ذلك
منورا من ارجاء قواعده كل حالك ثم انني اصبت به وبغيره في منصرفي الى مصر ولما من الله تعالى علي في عام
ستة وخمسين بمعاودة حرم الله والمجاورة في خير بلاد الله شمرت عن ساعد الاجتهاد ثانيا واستانفت العمل
لا كسلا ولا متوانيا ووضعت هذا التصنيف على احسن احكام وترصيف وتتبعت فيه مقفلات مسائل الاعراب
فافتتحتها ومعضلات يستشكلها الطلاب فاوضحتها ونقحتها واغلاطا وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت
عليها واصلحتها فدونك كتابا تشد الرحال فيما دونه وتقف عنده فحول الرجال ولا يعدونه اذ كان الوضع
في هذا الغرض لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ومما حثني على وضعه انني لما انشأت في معناه
المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب حسن وقعها عند اولي الالباب وسار نفعها في
جماعة الطلاب مع ان الذي اودعته فيها بالنسبة الى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات
بحر وها انا بائح بما اسررته مفيد لما قررته وحررته مقرب فوائده للافهام واضع فوائده على طرف الثمام
لينالها الطالب بادنى المام سائل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد اديمه اذا عثر على شيء طغى به القلم

حاشیه صفحه اول از نسخه مغنی کاشغری

ذکره الا

ایضا منشئه

لانه لا یکون الا

فان قیل قد یکون وسیلة

في تجرد الاضافة فقلنا انها یعترفون

لهذا اضافها وضافا الیه لا جاره

والجواب عن الاول انه لیس المراد بالحرف

منا سبا جنسها حتى يكون ذكر بعض المناسبات

بل المراد به تبطيل التركيب على القواعد النحوية سواء كان منها او خبر

من والحروف يقع الهاء المهملة وسكون الواو وهو ابو الحسن علي بن ابراهيم بن

سعيد منسوب قرية يقال لها شبرا النخلة من اعمال الشرقية من اعمال مصر وهو من اكد

ضبط دينه طلبتنا ثبته ليس جوفه دخل مصر وقرا على ابي بكر الادفوي وله وجوه صنف

البرهان في علوم القرآن وعزوه توفي في ذي الحجة سنة ثلثين واربعمائة والمضل انا المعجمة والطاء

اللغة المغترعين الكلام الفاسد والزيغ الميل عن جهتها الثواب ولا باس بذكر شيء من ترجمة

المصنف فنقول هو الشيخ جمال الدين عبد الله بن يوسف بن احمد بن عبد الله بن هشام الانصاري ولد

بالقاهرة سنة ثمان وسبعمائة واخذ النحو والتعريف عن ابن ... ولم يأخذ عن ابي حيان

سمع منه ديوان زهير بن ابي سلمى ... سنة احدى وستين وسبعمائة وترك ولدين احدهما محب الدين وكانت

وفاته سنة ستين وسبعمائة والآخر عبد الرحمن قوله ورتبتها على حروف المعجم في الصحاح المعجم النقط

بعجمت الحرف والتعجيم مثله ولا يقال اعجمت ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص اكثرها بالنقط

من حروف المعجم كما تقول مسجد الجامع وصلوة الاولى اي مسجد اليوم الجامع وصلوة الساعة الاولى

المعجم يعني الاعجام مصدر مثل المخرج والمدخل اي من شان هذه الحروف ان تعجم قال التفتازاني

حاشية الكشاف ... في الصحاح قد يقال معناه حروف الاعجام اي ازالة العجمة وذلك

بالنقط ... اذا كان حل اللغز ... او مشتملا في هذه الكلمة

كونها

لكونها

يكون مضمر الخبر

اي عز وليصرف كورهم

قوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها

العنبر وشبهها مضاد فيها ما يدل

الارشد في الحب فبله وجيب تركها لاثر

عبد ها الى عبد العزيز فبولها ولفظة بعض اهل المعز

الاثر والعفة كذلك في التسهيل في الشرح العنبر في شبهها ما

المقالة التي لها عبد العزيز لعدالتها عرفوتك بانه اشد طلب

فيها اله بن عه فقال الاقبل ان اكرن كما يحب فلم تحبه وعطاه جايرة العطي

ان عاد الى عبد العزيز هو ابن مروان الحكم ابو عمر بن عبد العزيز لم يل الخلافة

امرة مصر من جهة عبد الملك ودخل عليه فيها رجل يشكو صهرا له الختني فقل له كذا وكذا

فقال له عبد العزيز من ختنك ورفع النون فقال ختني الختان الذي يختن الناس فقال عبد العزيز

لكاتبنا هذا الجواب فقال ان الرجل يعرف النحو كان ينبغي ان تقول من ختنك بضم النون فقال

الناس حتى عرف علم النحو واقام في بيته جمعة يتعلم ثم خرج فصلى بالناس الجمعة الاخرى وهو من افصح الناس

توفي رحمه الله سنة ست وقيل خمس وثمانين وقيل سنة ثنتين وقيل اربع قال المدايني وقع الطاعون بمصر فخرج عبد العزيز

بن مروان وكان امير ابيه عبد الملك قرية له فانتهى بها فقدم رسول من عبد الملك وهو خليفة فقال له عبد العزيز

فقال الملك بن مروان فقال عبد العزيز ارني رايتها لعله الفسطاط بعض صرفات في تلك القرية قال

الشاعر والفسطاط بيت من شعر وفيه ست لغات فسطاط وفستاط وفساط وكسر الفاء لغة فيهن والفسطاط مجمع

وبه سميت مصر ذلك اذ حزن العاص لما فتح مصر سنة عشرين واراد المسير الى الاسكندرية

امر بفسطاطه ان يقوض فاذا يمامة قد باضت الى اعلاه فقال لقد تحرمت بجواره

اقروا الفسطاط حتى يطير فرخها فاقر الفسطاط ووضعه اهل من الشرح

العزيز بها هو ما صدعنا الا موجبا للخبر اقول لم يرد احد منه

الا موجبا لشيء بعد العزيز فالمراد المشهور هذا البيت شاهد

وقيع اذا جوابا لا يخالف لغة هذه المشهورة ومن

العشم والجزم مثل اجتمع الجواب بين القسم

الذي قد تقدم صاحبه نظم مذكور قبل

حلف رب لم اقفات

معرفة

حرف الالف

او زلت به القدم ان يغتفر ذلك في جنب ما قربت عليه من البعيد ورددت عليه من الشريد وارحت من التعب
وصيرت القاصي يناديه من كثب وان يحضر قلبه ان الجواد قد يكبو وان النار قد تخبو وان الصارم قد
ينبو وان الانسان محل النسيان وان الحسنات يذهبن السيئات ومن ذا الذي ترضى سجاياه كلها كفى
المرء نبلا ان تعد معايبه وينحصر في ثمانية ابواب الباب الاول في تفسير المفردات وذكر احكامها الباب
الثاني في تفسير الجمل وذكر احكامها واقسامها الباب الثالث في ذكر ما يتردد بين المفردات والجمل
وهو الظرف والجار والمجرور وذكر احكامهما الباب الرابع في ذكر احكام يكثر دورها ويقبح بالمعرب جهلها
الباب الخامس في ذكر الاوجه التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها الباب السادس في التحذير من
امور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها الباب السابع في كيفية الاعراب الباب الثامن في ذكر امور كلية
يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية واعلم انني تاملت كتب الاعراب فاذا السبب الذي اقتضى طولها ثلثة امور
احدها كثرة التكرار فانها لم توضع لافادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية فتراهم يتكلمون على التركيب
المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره اعادوا ذلك الكلام الا ترى انهم حيث مر بهم مثل الموصول في قوله
تعالى هدى للمتقين الذين يؤمنون بالغيب ذكروا ان فيه ثلثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله
تعالى انك انت السميع العليم ذكروا فيه ايضا ثلثة اوجه وحيث جاءهم مثل الضمير المنفصل من قوله تعالى كنت انت
الرقيب عليهم ذكروا فيه وجهين ويكررون ذكر الخلاف فيه اذا اعرب فصلا اله محل باعتبار ما قبله ام باعتبار ما بعده
ام لا محل له والخلاف في كون المرفوع فاعلا او مبتدا اذا وقع بعد اذا في نحو اذا السماء انشقت او ان في نحو وان امرأة
خافت او الظرف في نحو افي الله شك او لو في نحو ولو انهم صبروا وفي كون ان وان وصلتهما بعد حذف الجار في نحو
شهد الله انه لا اله الا هو ونحو حصرت صدورهم ان يقاتلوكم في موضع خفض بالجار المحذوف وعلى حد قول الشاعر
كليب بالاكف الاصابع او نصب بالفعل المذكور وعلى حد قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل
الطريق الثعلب وكذلك يكررون الخلاف في جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار وعلى الضمير
المتصل المرفوع من غير وجود الفاصل وغير ذلك مما اذا استقصي امل القلم واعقب السأم فجمعت هذه المسائل
ونحوها مقررة محررة في الباب الرابع من هذا الكتاب فعليك بمراجعته فانك تجد به كنزا واسعا تنفق منه ومنهلا
سائغا ترده والثاني ايراد ما لا يتعلق بالاعراب كالكلام في اشتقاق الاسم اهو من السمو كما يقول
الكوفيون ام من الوسم كما يقول البصريون والاحتجاج لكل من الفريقين وترجيح الراجح من القولين وكالكلام على الف الوصل لم
حذفت من البسملة خطا وعلى باء الجر ولامه لم كسرتا لفظا وكالكلام على الف ذا الاشارية ازائدة هي كما يقول
الكوفيون ام منقلبة عن ياء هي عين الكلمة واللام ياء اخرى محذوفة كما يقول البصريون والعجب من مكي اذ جعل الالف

الباب الأول

والجمهور وخالفهم في ذلك جماعة أولهم الزمخشري فزعموا أن الهمزة في تلك المواضع في محلها الأصلي و
العطف على جملة مقدرة بينها وبين العاطف فيقولون التقدير في أفلم يسيروا أفنضرب عنكم الذكر صفحا أفإن
أو قتل انقلبتم أفما نحن بميتين أمكثوا فلم يسيروا أنهملكم أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم أ
مخلدون فما نحن بميتين ويضعف قولهم ما فيه من التكلف وأنه غير مطرد أما الأول فلدعوى حذف الجملة فإن
قيل لهم بعض المعطوف فقد يقال إنه أسهل منه لأن المتجوز فيه على قولهم أقل لفظا مع أن في هذا التجوز تنبيها
على أصالة شيء في شيء أي أصالة الهمزة في التصدر وأما الثاني فلأنه غير ممكن في نحو أفمن هو قائم على كل
نفس بما كسبت وقد جزم الزمخشري في مواضع بما يقوله الجماعة منها قوله في أفأمن أهل القرى أنه عطف على فأخذ
بغتة وقوله في أئنا لمبعوثون أو آباؤنا فيمن قرأ بفتح الواو إن آباؤنا عطف على الضمير في مبعوثون وإنه اكتفي
بينهما بهمزة الاستفهام وجوز الوجهين في موضع وهو قوله تعالى أفغير دين الله يبغون فقال دخلت همزة الإ
نكار على الفاء العاطفة جملة على جملة ثم توسطت الهمزة بينهما قال ويجوز أن يعطف على محذوف وتقديره أيتولون فغير
دين الله يبغون **فصل** قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانية معان أحدها التسوية
ربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك بل كما تقع بعدها تقع بعد ما أبالي وما أدري
وليت شعري ونحوهن والضابط أنها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم
أأستغفرت لهم أم لم تستغفر لهم ونحو ما أبالي أقمت أم قعدت ألا ترى أنه يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما
أبالي بقيامك وقعودك الثاني الإنكار الإبطالي وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع وأن مدعيه
كاذب نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين واتخذ من الملائكة إناثا فاستفتهم ألربك البنات ولهم البنون
أشهدوا خلقهم أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا أفعيينا بالخلق الأول ومن جهة إفادة هذه
الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا لأن نفي النفي إثبات ومنه أليس الله بكاف عبده أي الله
كاف عبده ولهذا عطف ووضعنا على ألم نشرح لك صدرك لما كان معناه شرحنا ومثله ألم يجدك
يتيما فآوى ووجدك ضالا فهدى ألم يجعل كيدهم في تضليل وأرسل عليهم طيرا أبابيل ولهذا أيضا
كان قول جرير في مدح عبد الملك ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح مدحا بل قيل
إنه أمدح بيت قالته العرب ولو كان على الاستفهام الحقيقي لم يكن مدحا البتة الثالث الإنكار التوبيخي
فيقتضي أن ما بعدها واقع وأن فاعله ملوم نحو أتعبدون ما تنحتون أغير الله تدعون أئفكا آلهة دون
الله تريدون أتأتون الذكران أتأخذونه بهتانا وقول العجاج أطربا وأنت قنسري والدهر
بالإنسان دواري أي أتطرب وأنت شيخ كبير الرابع التقرير ومعناه حملك المخاطب على الإ

حرف الألف

والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته او نفيه ويجب ان يليها الشئ الذى تقرره به تقول فى التقرير بالفعل

اضربت زيدا وبالفاعل انت ضربت زيدا وبالمفعول ازيدا ضربت كما يجب ذلك فى المستفهم عنه وقوله تعالى

أانت فعلت هذا محتمل لارادة الاستفهام الحقيقى بان يكونوا لم يعلموا انه الفاعل ولارادة التقرير بان

يكونوا قد علموا ذلك ولا يكون استفهاما عن الفعل ولا تقريرا به لان الهمزة لم تدخل عليه ولانه قد اجابهم

بالفاعل بقوله بل فعله كبيرهم هذا فان قلت ما وجه حمل الزمخشرى الهمزة فى قوله تعالى الم تعلم ان الله على كل شئ

قدير على التقرير قلت قد اعتذر عنه بان مراده التقرير بما بعد النفى لا التقرير بالنفى والاولى ان تحمل

الآية على الانكار التوبيخى او الابطالى اى الم تعلم ايها المنكر للنسخ الخامس التهكم نحو اصلواتك تأمرك

ان نترك ما يعبد آباؤنا السادس الامر نحو أاسلمتم اى اسلموا السابع التعجب نحو الم تر الى ربك كيف مد

الظل الثامن الاستبطاء نحو الم يأن للذين آمنوا وذكر بعضهم معانى اخر لا صحة لها تنبيه قد تقع

الهمزة فعلا وذلك انهم يقولون وأى بمعنى وعد ومضارعه يئى بحذف الواو لوقوعها بين ياء مفتوحة

وكسرة كما تقول وفى يفى ووشى يشى والامر منه إه بحذف اللام للامر وبالهاء للسكت فى الوقف وعلى ذلك

يتخرج اللغز المشهور وهو قوله ان هند المليحة الحسناء واى من اضمرت لخل وفاء فانه يقال كيف رفع

اسم ان وصفتاه الاولى والجواب ان الهمزة فعل امر والنون للتاكيد والاصل إئين بهمزة مكسورة وياء ساكنة

للمخاطبة ونون مشددة للتوكيد ثم حذفت الياء لالتقائها ساكنة مع النون المدغمة كما فى قوله لتقرعن

على السن من ندم اذا تذكرت يوما بعض اخلاقى وهند منادى مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة

نعت لها على اللفظ كقوله يا حكم الوارث عن عبد الملك والحسناء اما نعت لها على الموضع كقوله يا مادح عمر بن عبد

العزيز يعود الفضل منك على قريش وتفرج عنهم الكرب الشدادا فما كعب بن مامة وابن سعدى

باجود منك يا عمر الجواد واما بتقدير امدح واما نعت لمفعول به محذوف اى عدى يا هند الخلة الحسناء

وعلى الوجهين الاولين فيكون امرها بايقاع الوعد الوفى من غير ان يعين لها الموعود وقوله واى

مصدر نوعى منصوب بفعل الامر والاصل وأيا مثل وأى من اضمرت فاخذناهم اخذ عزيز مقتدر وقوله

اضمرت بتاء التانيث محمول على معنى من مثل من كانت امك آ بالمد حرف لنداء البعيد لم يذكره سيبويه

وذكره غيره أيا حرف كذلك وفى الصحاح انه لنداء القريب والبعيد وليس كذلك قال ايا جبلى نعمان بالله خليا

نسيم الصبا يخلص الى نسيمها وقد تبدل همزتها هاء قال فاصاخ يرجو ان يكون حيا ويقول من فرح هيا ربا

اجل بسكون اللام حرف جواب مثل نعم فيكون تصديقا للمخبر واعلاما للمستخبر ووعدا للطالب

فتقع بعد نحو قام زيد ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيدا وقيد المالقى الخبر بالمثبت والطلب بغير النهى و

الباب الأول

وقيل لا يجيء بعد الاستفهام وعن الأخفش هي بعد الخبر أحسن من نعم ونعم بعد الاستفهام أحسن
منها وقيل تختص بالخبر وهو قول الزمخشري وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف أكثر ما يكون بعده **إذن**
فيها مسائل المسألة الأولى في نوعها قال الجمهور هي حرف وقيل اسم والأصل في إذن أكرمك إذا
جئتني أكرمك ثم حذفت الجملة وعوض التنوين عنها وأضمرت أن وعلى الأول فالصحيح أنها بسيطة لا مركبة
من إذ وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة لا أن مضمرة بعدها المسألة الثانية في معناها قال سيبويه
معناها الجواب والجزاء وقال الشلوبين في كل موضع وقال الفارسي في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال لك أحبك
فتقول إذن أظنك صادقا إذ لا مجازاة هنا انتهى والأكثر أن تكون جوابا لإن أو لو ظاهرتين أو مقدرتين
فالأول كقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذا لا أقيلها وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح
إبلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا إذن لقام بنصري معشر خشن عند الحفيظة إن ذو لوثة لانا فقوله إذن لقام بدل
من لم تستبح وبدل الجواب جواب والثاني نحو أن يقال آتيك فتقول إذن أكرمك أي إن أتيتني إذن أكرمك وقال الله
تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه من إله إذا لذهب كل إله بما خلق ولعلا بعضهم على بعض قال الفراء حيث
جاءت بعدها اللام فقبلها لو مقدرة إن لم تكن ظاهرة المسألة الثالثة في لفظها عند الوقف عليها
والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب وقيل يوقف عليها بالنون لأنها كلن ولن وروي
عن المازني والمبرد وينبني على الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها فالجمهور يكتبونها بالألف وكذا رسمت
في المصاحف والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين
إذا وتبعه ابن خروف المسألة الرابعة في عملها وهو نصب المضارع بشرط تصديرها واستقباله واتصالهما
أو انفصالهما بالقسم أو بلا النافية يقال آتيك فتقول إذن أكرمك ولو قلت أنا إذن قلت أكرمك بالرفع
لفوات التصدير وأما قوله لا تتركني فيهم شطيرا إني إذا أهلك أو أطيرا فمؤول على حذف خبر إن أي إني لا أقدر
على ذلك ثم استأنف ما بعده ولو قلت إذن يا عبد الله قلت أكرمك بالرفع للفصل بغير ما ذكرنا وأجاز ابن عصفور
الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء وبالدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح
حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع ولو قيل لك أحبك فقلت إذن أظنك صادقا رفعت لأنه حال
قال جماعة من النحويين إذا وقعت إذن بعد الواو والفاء جاز فيه الوجهان نحو وإذا لا يلبثون خلافك إلا قليلا
فإذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذن أحسن إليك
فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم
العاطف وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول ومثل ذلك زيد يقوم وإذن أحسن

عطفه إليك

البيانية عطفت على الفعلية وقيل او على الاسمية فالمذهبان إن المكسورة الخفيفة ترد على اربعة اوجه

احدها ان تكون شرطية نحو ان ينتهوا يغفر لهم وان تعودوا نعد وقد تقترن بلا النافية فيظن من لا معرفة له انها الا الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن ولقد بلغني ان بعض من يدعي الفضل سئل في الا تفعلوه فقال ما هذا الاستثناء امتصل هو ام منقطع

الثاني ان تكون نافية وتدخل على الجملة الاسمية نحو ان الكافرون الا في غرور ان امهاتهم الا اللائي ولدنهم ومن ذلك وان من اهل الكتاب الا ليؤمنن به اي وما احد من اهل الكتاب الا ليؤمنن به فحذف المبتدا وبقيت صفته ومثله وان منكم الا واردها وعلى الجملة الفعلية نحو ان اردنا الا الحسنى ان يدعون من دونه الا اناثا وتظنون ان لبثتم الا قليلا ان يقولون الا كذبا وقول بعضهم لا تاتي ان النافية الا وبعدها الا كهذه الآيات او لما المشددة التي بمعناها كقراءة بعض السبعة ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم اي ما كل نفس الا عليها حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم من سلطان بهذا قل ان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون وان ادري لعله فتنة لكم وخرج جماعة على ان النافية قوله تعالى ان كنا فاعلين قل ان كان للرحمن ولد وعلى هذا فالوقف هنا وقوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه اي في الذي ما مكناكم فيه وقيل زائدة ويؤيد الاول مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم وكانه انما عدل عن ما لئلا يتكرر فيثقل اللفظ قيل ولهذا لما زادوا على ما الشرطية ما قلبوا الف الاولى هاء فقالوا مهما وقيل بل هي في الآية بمعنى قد وان من ذلك فذكر ان نفعت الذكرى وقيل في هذه الآية ان التقدير وان لم تنفع مثل سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقيل انما قيل ذلك بعد ان عمهم بالتذكير ولزمتهم الحجة وقيل ظاهره الشرط ومعناه ذمهم واستبعاد لنفع التذكير فيهم كقولك عظ الظالمين ان سمعوا منك تريد بذلك الاستبعاد لا الشرط وقد اجتمعت الشرطية والنافية في قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده الاولى شرطية والثانية نافية جواب للقسم الذي آذنت به اللام الداخلة على الاولى وجواب الشرط محذوف وجوبا واذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء واجاز الكسائي والمبرد اعمالها عمل ليس وقرا سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا امثالكم بنون خفيفة مكسورة لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم وسمع من اهل العالية ان احد خيرا من احد الا بالعافية وان ذلك نافعك ولا ضارك ومما يتخرج على الاهمال الذي هو لغة الاكثرين قول بعضهم انا قائم واصله ان انا قائم ففعل فيه ما ذكرنا من حذف همزة انا اعتباطا وادغمت نون ان في نونها وحذفت الفها في الوصل وسمع انا قائما على الاعمال وقول بعضهم نقلت حركة الهمزة الى النون ثم اسقطت على القياس في التخفيف بالنقل ثم سكنت النون وادغمت مردود لان المحذوف لعلة كالثابت ولهذا تقول هذا قاض بالكسر لا بالرفع لان حذف الياء لالتقاء الساكنين فهو مقدر الثبوت فيمتنع الادغام

لان الهمزة فاصلة في التقدير ومثل هذا البحث في قوله لكنا هو الله ربي و الثالث ان تكون مخففة من الثقيلة فتدخل
على الجملتين فان دخلت على الاسمية جاز اعمالها خلافا للكوفيين لنا قراءة الحرميين وابي بكر وان كلا لما ليوفينهم
وحكاية سيبويه ان عمرا لمنطلق ويكثر اهمالها نحو وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا وان كل لما جميع لدينا محضرون
وقراءة حفص ان هذان لساحران وكذا قراءة ابن كثير الا انه شدد نون هذان ومن ذلك ان كل نفس لما عليها حافظ
في قراءة من خفف لما وان دخلت على الفعلية وجب اهمالها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا
ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك
وان نظنك لمن الكاذبين ويقاس على النوعين اتفاقا ودون هذا ان يكون ماضيا غير ناسخ نحو قوله شلت
يمينك ان قتلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد ولا يقاس عليه خلافا للاخفش اجاز ان قام لانا وان قعد لانت
ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقول بعضهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليهما اتفاقا
وحيث وجدت ان وبعدها اللام المفتوحة كما في هذه الامثلة فاحكم بان اصلها التشديد وفي هذه اللام خلاف يأتي
في باب اللام ان شاء الله الرابع ان تكون زائدة كقوله ما ان اتيت بشيء انت تكرهه واكثر ما زيدت بعد ما النافية اذا دخلت
على جملة فعلية كما في البيت او اسمية كما في قوله فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا وفي هذه الحالة تكف
عمل ما الحجازية كما في البيت واما قوله بني غدانة ما ان انتم ذهبا ولا صريفا ولكن انتم الخزف في رواية من نصب
ذهبا وصريفا فخرج على انها نافية مؤكدة لما وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان لا يراه و
تعرض دون ادناه الخطوب وبعد ما المصدرية كقوله الا ان سرى ليلي فبت كئيبا احاذر ان تنأى النوى بغضوبا
وقبل مدة الانكار سمع سيبويه رجلا يقال له أتخرج ان اخصبت البادية فقال أأنا انيه منكرا ان يكون رأيه على
ذلك وزعم ابن الحاجب انها تزاد بعد لما الايجابية وهو سهو وانما تلك ان المفتوحة وزيد على هذه المعاني الاربعة معنيان
آخران فزعم قطرب انها قد تكون بمعنى قد كما مر في ان نفعت الذكرى وزعم الكوفيون انها تكون بمعنى اذ وجعلوا منه
واتقوا الله ان كنتم مؤمنين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين وقوله عليه الصلوة والسلام وانا ان شاء الله
بكم لاحقون ونحو ذلك مما الفعل فيه محقق الوقوع وقوله أتغضب ان اذنا قتيبة حزتا جهارا ولم تغضب
لقتل ابن خازم قالوا وليست شرطية لان الشرط مستقبل وهذه القصة قد مضت واجاب الجمهور عن
قوله ان كنتم مؤمنين بانه شرط جيء به للتهييج والالهاب كما تقول لابنك ان كنت ابني فلا تفعل كذا وعن
آية المشيئة بانه تعليم للعباد كيف يتكلمون اذا اخبروا عن المستقبل او بان اصل ذلك الشرط ثم صار يذكر
للتبرك او ان المعنى لتدخلن جميعا ان شاء الله ان لا يموت منكم احد قبل الدخول وهذا الجواب لا
يرفع السؤال او ان ذلك من كلام رسول الله صلى الله عليه وآله لاصحابه حين اخبرهم بالمنام فحكى ذلك لنا

او من كلام الملك الذي اخبره في المنام واما البيت فمحمول على وجهين احدهما ان يكون على اقامة السبب
مقام المسبب والاصل لا تغضب ان افتخر مفتخر بسبب حز اذني قتيبة اذ الافتخار بذلك مسبب عن الحز والثاني ان يكون
على معنى التبيين اي لا تغضب ان يتبين في المستقبل ان اذني قتيبة حزتا فيما مضى كما قال الآخر اذا ما انتسبنا
لم تلدني لئيمة ولم تجدي من ان تقري به بدا اي يتبين اني لم تلدني لئيمة وقال الخليل والمبرد والصواب
واذنا بفتح الهمزة اي لان اذنا ثم هي عند الخليل ان الناصبة وعند المبرد ان المخففة من المثقلة ويرد قول
الخليل ان الناصبة لا يليها الاسم على اضمار الفعل وانما ذلك لان المكسورة في نحو وان احد من المشركين استجارك
وعلى الوجهين يتخرج قول الآخر يقتلونك فان قتلت لم يكن عار عليك ورب قتل عار اي ان يفتخر والسبب
او ان يتبين انهم قتلوك ان المفتوحة الهمزة الساكنة النون على وجهين اسم وحرف والاسم على وجهين ضمير
للمتكلم في قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون على فتحها وصلا وعلى الاتيان بالالف وقفا وضمير للمخاطب
في قولك انت وانت وانتما وانتم وانتن على قول الجمهور ان الضمير هو ان وهو اسم والتاء حرف خطاب والحرف على اربعة
اوجه احدها ان يكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ويقع في موضعين احدهما في الابتداء فيكون في موضع
رفع نحو وان تصوموا خير لكم وان تصبروا خير لكم وان يستعففن خير لهن وان تعفوا اقرب للتقوى وزعم الزجاج ان منه
ان تبروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس اي خير لكم فحذف الخبر وقيل التقدير في فالله احق ان تخشوه ان احق خبر عما بعده
والجملة خبر عن اسم الله سبحانه وتعالى وفي والله ورسوله احق ان يرضوه كذلك والظاهر فيهما ان الاصل احق بكذا او
التقدير مخافة ان تبروا ولو اختلف في المحل من نحو عسى زيد ان يخرج فالمشهور انه نصب على الخبرية وقيل على المفعولية
وان معنى عسيت ان تفعل قاربت ان تفعل ونقل عن المبرد وقيل نصب اما باسقاط الجار او بتضمين الفعل معنى
قارب نقله ابن مالك عن سيبويه وان المعنى دنوت من ان تفعل او قاربت ان تفعل والتقدير الاول بعيد اذ لم يذكر
هذا الجار في وقت وقيل رفع على البدل وسد مسد الجزئين كما سد في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما
نملي لهم خير مسد المفعولين والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع في نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم وعسى ان تكرهوا شيئا الآية ونحو يعجبني ان تفعل ونصب نحو وما كان هذا القرآن ان يفترى
يقولون نخشى ان تصيبنا دائرة فاردت ان اعيبها وخفض نحو اوذينا من قبل ان تاتينا من قبل ان ياتي احدكم
الموت وامرت لان اكون ومحتملة لهما نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين اصله في ان يغفر لي ومثله
ان تبروا اذا قدر في ان تبروا او لئلا تبروا وهل المحل بعد حذف الجار جر او نصب فيه خلاف سيأتي وان هذه موصول
حرفي وتوصل بالفعل المتصرف مضارعا كان كما مر او ماضيا نحو لولا ان من الله علينا ولولا ان ثبتناك او امرا حكاية
سيبويه كتبت اليه بان قم هذا هو الصحيح وقد اختلف من ذلك في امرين احدهما كون الناصبة الموصولة بالماضي والامر هي الموصولة بالمضارع والمخالف

في ذلك ابن طاهر وزعم انها غيرها بدليلين احدهما ان الداخلة على المضارع تخلصه للاستقبال فلا تدخل على غيره كالسين وسوف والثاني انها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية ولا قائل به والجواب عن الاول انه منتقض بنون التاكيد لانها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الامر باطراد واتفاق وبادوات الشرط فانها ايضا تخلصه للاستقبال مع دخولها على الماضي باتفاق وعن الثاني انه انما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ان الشرطية لانها اثرت القلب الى الاستقبال في معناه فاثرت الجزم في محله كما انها لما اثرت التخليص الى الاستقبال في معنى المضارع اثرت النصب في لفظه الامر الثاني كونها توصل بالامر والمخالف في ذلك ابو حيان زعم انها لا توصل به وان كل شي سمع من ذلك فان فيه تفسيرية واستدل بدليلين احدهما انهما اذا قدرا بالمصدر فات معنى الامر الثاني انهما لم يقعا فاعلا ولا مفعولا لا يصح اعجبني ان قم ولا كرهت ان قم كما يصح ذلك مع الماضي ومع المضارع والجواب عن الاول ان فوات معنى الامرية في الموصولة بالامر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور ثم انه يسلم مصدرية ان المخففة من المشددة مع لزوم مثل ذلك فيها في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا مطلقا نحو سقيا ورعيا وعن الثاني انه انما امتنع ما ذكره لانه لا معنى لتعليق الاعجاب والكراهية بالانشاء لا لما ذكر ثم ينبغي له ان لا يسلم مصدرية كي لانها لا تقع فاعلا ولا مفعولا وانما تقع مخفوضة بلام التعليل ثم مما يقطع به على قوله بالبطلان حكاية سيبويه كتبت اليه بان قم واجاب عنها بان الباء محتملة للزيادة مثلها في قوله لا يقران بالسور وهذا وهم فاحش لان حروف الجر زائدة كانت او غير زائدة لا تدخل الا على الاسم او ما في تاويله تنبيه ذكر بعض الكوفيين وابو عبيدة ان بعضهم يجزم بان ونقله اللحياني عن بعض بني صباح من ضبة وانشدوا

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا ... تعالوا الى ان ياتنا الصيد نحطب

وقوله

احاذر ان تعلم بها فتردها ... فتتركها ثقلا علي كما هيا

وفي هذا نظر لان عطف المنصوب عليه يدل على انه مسكن للضرورة لا مجزوم وقد يرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم الرضاعة وقول الشاعر

ان تقران على اسماء ويحكما ... مني السلام وان لا تشعرا احدا

وزعم الكوفيون ان هذه هي المخففة من المثقلة وشذ اتصالها بالفعل والصواب قول البصريين انها ان الناصبة اهملت حملا على اختها ما المصدرية وليس من ذلك قوله

فلا تدفنني في الفلاة فانني ... اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها

كما زعم بعضهم لان الخوف هنا يقين فان مخففة من المثقلة الوجه الثاني ان تكون مخففة من المثقلة فتقع بعد فعل اليقين او ما نزل منزلته نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا علم ان سيكون وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن رفع تكون وقوله

زعم الفرزدق ان سيقتل مربعا ... ابشر بطول سلامة يا مربع

وان هذه ثلاثية الوضع وهي مصدرية ايضا وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين

وزعموا انها لا تعمل شيئا وشرط اسمها ان يكون ضمير شأن محذوفا وربما ثبت كقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
فراقك لم ابخل وانت صديق وهو مختص بالضرورة على الاصح وشرط خبرها ان يكون جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر
الاسم فيجوز الامران وقد اجتمعا في قوله بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا الثالث ان تكون مفسرة
بمنزلة اي نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك باعيننا ونودوا ان تلكم الجنة ويحتمل المصدرية بان يقدر قبلها
حرف الجر فيكون في الاولى ان الثنائية لدخولها على الامر وفي الثانية المخففة من الثقيلة لدخولها على الاسمية
وعن الكوفيين انكار ان التفسيرية البتة وهو عندي متجه لانه اذا قيل كتبت اليه ان قم لم يكن قم نفس كتبت كما
كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد اي ذهب ولهذا لو جئت باي مكان ان في المثال لم تجده مقبولا في الطبع
ولها عند مثبتيها شروط احدها ان تسبق بجملة فلذلك غلط من جعل منها واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين والثاني
ان تتأخر عنها جملة فلا يجوز ذكرت عسجدا ان ذهبا بل يجب الاتيان باي او ترك حرف التفسير ولا فرق بين الجملة الفعلية
كما مثلنا والاسمية نحو كتبت اليه ان ما انت وهذا والثالث ان يكون في الجملة السابقة معنى القول كما مر ومنه وانطلق
الملأ منهم ان امشوا اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بل انطلاق السنتهم بهذا الكلام كما انه ليس المراد المشي المتعارف
بل الاستمرار على الشيء وزعم الزمخشري ان التي في قوله تعالى ان اتخذي من الجبال بيوتا مفسرة ورده ابو عبد الله الرازي بان
قبله واوحى ربك الى النحل والوحي هنا الهام باتفاق وليس في الالهام معنى القول قال وانما هي مصدرية اي باتخاذ
الجبال بيوتا والرابع ان لا يكون في الجملة السابقة احرف القول فلا يقال قلت له ان افعل وفي شرح الجمل الصغير لابن عصفور
انها قد تكون مفسرة بعد صريح القول وذكر الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز
ان يكون مفسرة للقول على تأويله بالامر اي ما امرتهم الا بما امرتني به ان اعبدوا الله وهو حسن وعلى هذا فيقال
في الضابط ان لا يكون فيها حروف القول الا والقول مؤول بغيره ولا يجوز في الآية ان تكون مفسرة لامرتني لانه لا يصح ان يكون
اعبدوا الله ربي وربكم مقولا لله تعالى فلا يصح ان يكون تفسيرا لامره لان المفسر عين المفسر ولا ان تكون مصدرية
وهي وصلتها عطف بيان على الهاء في به ولا بدلا من ما اما الاول فلان عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات
فكما ان الضمير لا ينعت كذلك لا يعطف عليه عطف بيان ووهم الزمخشري فاجاز ذلك ذهولا عن هذه النكتة وممن نص عليها
من المتأخرين ابو محمد ابن السيد وابن مالك والقياس معهما في ذلك واما الثاني فلان العبادة لا يعمل فيها فعل القول
نعم ان أول القول بالامر كما فعل الزمخشري في جعل التفسيرية جاز ذلك وقد منع هذا الوجه ... فقال
لعل ... الى الشيء ... اولى ... هذا الآن
على توجيه ... الزمخشري ... المبدل منه في نية
الخامس ان لا يدخل عليها جار فلو قلت كتبت اليه بان افعل

كانت مصدرية مشكلة لأنها أولى أن الناصبة للمضارع مع أنها أشربت البيت لا تفعل جازمة على أنها

نافية وجزمها على تقدير لا ناهية وعليهما فأن مفسرة وبعضهم يقول لا نافية وأن مصدرية فإن قدرت لم يمتنع

الجزم وجاز الرفع والنصب الوجه الرابع أن تكون زائدة ولها أربعة مواضع أحدها وهو الأكثر أن تقع بعد لما التوقيتية

نحو ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم والثاني أن تقع بين لو وفعل القسم مذكورا كقوله فأقسم أن لو التقينا

وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم أو متروكا كقوله أما والله أن لو كنت حرا وما بالحر أنت ولا العتيق هذا قول سيبويه

وغيره وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به لربط الجواب بالقسم ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة

ليست كذلك والثالث وهو نادر أن تقع بين الكاف ومخفوضها كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو

إلى وارق السلم في رواية من جر الظبية والرابع بعد إذا كقوله فأمهله حتى إذا أن كأنه معاطي يد في لجة الماء غامر

وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا

أن لا نتوكل على الله وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقال غيره هي في ذلك مصدرية ثم قيل ضمن ما لنا معنى

ما منعنا وفيه نظر لأنه لم يثبت إعمال الظرف والجار والمجرور في المفعول به ولأن الأصل أن لا تكون لا زائدة

والصواب قول بعضهم إن الأصل وما لنا في أن لا نفعل كذا وإنما لم يجز للزائدة أن تعمل لعدم اختصاصها بالأفعال

بدليل دخولها على الحرف وهو لو وكأن في البيتين وعلى الاسم وهو ظبية في البيت السابق بخلاف حرف الجر

الزائد فإنه كالحرف المعدي في الاختصاص بالاسم فلذلك عمل مسألة ولا معنى لأن الزائدة غير التوكيد كسائر الزوائد

قال أبو حيان وزعم الزمخشري أنه ينجر مع التوكيد معنى آخر فقال في قوله ولما أن جاءت رسلنا لوطا سيء بهم دخلت أن

في هذه القصة ولم تدخل في قصة إبراهيم في قوله ولما جاءت رسلنا إبراهيم بالبشرى قالوا سلاما تنبيها وتوكيدا

في أن الإساءة كانت تعقب المجيء فهي مؤكدة للاتصال واللزوم ولا كذلك في قصة إبراهيم إذ ليس الجواب فيها كالأول

وقال الشلوبين لما كانت أن للسبب في جئت أن تعطي أي للإعطاء أفادت هنا أن الإساءة كانت لأجل المجيء وتعقبه

وكذلك في قولهم أما والله أن لو فعلت لفعلت أكدت أن ما بعد لو وهو السبب في الجواب وهذا الذي ذكراه لا

يعرف لغيرهما انتهى والذي رأيته في كلام الزمخشري في تفسير سورة العنكبوت ما نصه أن صلة أكدت وجود

الفعلين مرتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان

كأنه قيل لما أحس بمجيئهم فاجأته المساءة من غير ريث انتهى والريث البطء وليس في كلامه تعرض للفرق بين القصتين

كما نقل عنه ولا في كلامه مخالفة لكلام النحويين لإطباقهم على أن الزائد يؤكد معنى ما جيء به لتأكيده ولما تفيد وقوع

الفعل الثاني عقب الأول وترتبه عليه فالحرف الزائد يؤكد ذلك ثم إن قصة الخليل التي فيها قالوا سلاما

ليست في السورة التي فيها سيء بهم بل في سورة هود وليس فيها لما ثم كيف يتخيل أن التحية تقع بعد المجيء ببطء

[illegible]

و اما ما قلنا

الاول ام هذا المقام

القول و و لا ترد و هكذا

حاشية عصمة الدين

لا مضا ان الزائدة على التوكيد

الزائدة في التعليق في نظر فقد صرح

في الزائدة انها ترد للتنصيص على العموم كقوله

ما جاءني من رجل فانه يفيد من ظاهر في الاستغراق

و بها نص فيه فقد اثبت للزائد معنى غير التوكيد و قد مر جواز

بالنظر في قولك ما جاءني رجل و من زائدة مع ان الكلام معها

يحتمل نفي الجنس فيما لو الاستغراق و رده فرق و فيه ان جاز ذلك جميع

وجوه لا يتعين معه الدليل على اول ليس بفيد كونه معنى غير التاكيد فان التنصيص

على العموم بدخول لا لتاكيد العموم وكذلك التنصيص على نفي الجنس كذلك او الجميع و الافراد

بعد جواز تاكيد لذلك النفي او لتاكيد نفي الكلام و تقرير ... في الاحتمال عنه و منه يعلم

قيل ما بينه بحرف الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية و اما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في صدر

كلام الاستغراقية والباء في خبر ليس فان قيل يجب ان لا تكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قلنا انما

زائدة كونه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت و تقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير

فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها ... ولام للابتداء و النافية لتاكيد ...

زائدة ولم يحتج اليه و بعض الزوائد يعبر كالباء ... و اما الفائدة اللفظية فتزيين اللفظ

كونها بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مستقيما للشعر او السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز

خلوها من اللفظية و المعنوية معا و الا لعدت عبثا و لا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ... كلام الباري تعالى و الانبياء و الائمة عليهم السلام

و قد يجتمع الفائدتان في حرف و قد يفرد احدهما عن الاخرى ... قوله و قيل انما المعنى و لا توصلوا

يرى احد شيئا و يتوهم فيه ... حاشية التفتازاني ... لا توصلوا

يرى لفظا اما بتقدير حرف ... اي لا تقرنوا بان يرى و اما بدونه بان لا تظهر

و المعنى ان يرى احد شيئا او يتوهم في ... و الرسول ... ليكم ... يوم القيامة

الا انا حكم بينهم الله ... و المشركين ... و انقيادهم الى الدين

و لا ... المشركين ... و الى ... كلما ... و ليعيده

الكلام حسن و قطع ... و فائدة الاعتراض ... عليهم

فيها ... عدم زيادة اثبات المسلمين و عدم ... المشركين

لا يقال ان الاعتراض ... و المعترض فيه ... مستقلم

ليس لشيء لانه هنا ما في الكلام هو قوله ... و ...

لا ... الهوات فليتدبر

في التعليق هذا الكلام ... و ...

و قد ... بان ... له

... ولا ...

[illegible]

[illegible]

ولو

على ذلك ولا

الجر المازري

وذلك ان هذه الجر

صرف مقام ... يقول لم يكن

ول في المازن ثابتة هنا لضمير تحت

الجملة الواحدة جزاء هنا به محل المستند لعائد

صفحة ٢٣ قوله ولكانت زائدة لبيع او استثناء

قال ابن الصايغ لا يمتنع ان تكون زائدة وهذه ... ان

هذا ... كم ... يلزم ... التعجب والاخفش

واقول صحة الاستثناء من الزائد مع صحة جواز حذفه لان المراد منها

يكون في الكلام مع وجود الزائد كما مع عدمه وهذا في قولهم الزائد يجوز

في الكلام ... ليس المراد منه صحة الاستثناء حتى الزائد بجواز حذفه حتى يتحقق ان الزائد

قد يكون ... لا يجوز حذفه ... الا ... الاستثناء منها الا بجواز ... الذي لو

قول المصنف فان قلت ... منها فان معناه ... قوله ... يصح ... لا ...

كالحاج من ... الطواف ... مع قول العلماء في ...

قال ابن الصايغ ... ان القاعدة ... الا مع ... في ... عليه ... والسلام ...

... ليست ... كثير واقول ... يكون هذا الحديث ... ما ... فيه الفاء ...

فالتقدير فيقول ... الداني ... الذين

... ابن مالك في التسهيل ...

مع ... ذكر الفاء ... قال ابن الصايغ ... الحاج من ... لا ... ان

... الى ... الحذف ... لا ...

... بطريق ... ولا يصح بطريق الاستقلال بخلاف ... فعله ...

... الحذف ... لا ...

ان يكون ... الجمهور ... اي ...

فالجواب ... القول ... في ...

اصلا يعني لا ... ولا ... قوله ... اي ...

قوله الا ... في ... قائم مقام الاسم

... التقابل ... والمراد ... بالاستثناء ... الا ...

... في ... الا ... لا يصح

بحث ... المجرد ... اول ... فقوله

اصله المبتدأ قال الرضي ... في

... قائم اي ...

... في ...

قيام ... جرم

[illegible]

وانما الحسن اعتقاد تاخر الجواب في سورة العنكبوت اذ الجواب فيها قالوا انا مهلكوا اهل هذه القرية ثم التعبير [illegible] لا
يحسن لان الفعل الثاني كالنطق به التنزيل والصواب ان المثال وهي عبارة الزمخشري والما نقله عن الشلوبين فغير
من وجهين احدهما ان العبد للتعليل في مثاله انما هو لام العلة المقدرة لا ان والثاني ان في المثال [illegible] والبحث
في الزائدة فتنبه وقد ذكر لان اربعة معان اخر احدها الشرطية كان المكسورة واليه ذهب الكوفيون ويرجحه عندي
امور احدها توارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد والاصل التوافق فقرئ بالوجهين في قوله ان يضل احديهما
ولا يجرمنكم شنان قوم ان صدوكم افنضرب عنكم الذكر صفحا ان كنتم قوما مسرفين وقد مضى انشاد البيت بالوجهين
اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا الثاني مجيء الفا بعدها كثيرا كقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع
الثالث عطفها على ان المكسورة في قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر الرواية بكسر
ان الاولى وفتح الثانية فلو كانت المفتوحة مصدرية لزم عطف المفرد على الجملة وتعسف ابن الحاجب في توجيه ذلك فقال
لما كان معنى قولك ان جئتني اكرمتك وقولك اكرمتك لاتيانك اياي واحدا صح عطف التعليل على الشرط
وكذلك تقول ان جئتني واحسنت الي اكرمتك ثم تقول ان جئتني ولاحسانك الي اكرمتك وتجعل الجواب لهما انتهى
وما اظن ان العرب فاهت بذلك يوما المعنى الثاني النفي كان المكسورة ايضا قاله بعضهم في ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم
وقيل انما المعنى ولا تؤمنوا ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من الكتاب الا لمن تبع دينكم وجملة القول اعتراض
الثالث معنى اذ كما تقدم عن بعضهم في ان المكسورة وهذا قاله بعضهم في بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم يخرجون الرسول
واياكم ان تؤمنوا وقوله اتغضب ان اذنا قتيبة حزتا والصواب انها في ذلك كله مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة
الرابع ان تكون بمعنى لئلا قيل به في يبين الله لكم ان تضلوا وقوله نزلتم منزل الاضياف منا فعجلنا القرى ان تشتمونا
والصواب انها مصدرية والاصل كراهية ان تضلوا ومخافة ان تشتمونا وهو قول البصريين وقيل هو على اضمار لام قبل
ان ولا بعدها وفيه تعسف. ان المكسورة المشددة على وجهين احدهما ان تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر
قيل وقد تنصبهما في قوله اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وفي الحديث ان
قعر جهنم سبعين خريفا وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر مصدر
قعرت البئر اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي ان بلوغ قعرها يكون في سبعين عاما وقد ترفع بعدها
المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله ﷺ ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون الاصل انه اي
الشان كما قال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية
بدليل جزمها الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان
يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور معرفة على الاصح والمعنى ايضا يأباه لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر

الناس تخففها ان فتعمل قليلا وتهمل كثيرا وعن الكوفيين انها لا تخفف وانه اذا قيل ان زيد لمنطلق فان نافية
واللام بمعنى الا ويرده ان منهم من يعملها مع التخفيف حكى سيبويه ان عمرا لمنطلق وقرأ الحرميان وابو بكر وان كلا لما ليوفينهم
الثاني ان تكون حرف جواب بمعنى نعم خلافا لابي عبيدة واستدل المثبتون بقوله ويقلن شيب قد علاك وقد
كبرت فقلت انه ورد بانا لا نسلم ان الهاء للسكت بل هي ضمير منصوب بها والخبر محذوف اي انه كذلك والجيد الاستدلال
بقول ابن الزبير لمن قال له لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ان وراكبها اي نعم ولعن الله راكبها اذ لا يجوز حذف الاسم
والخبر جميعا وعن المبرد انه حمل على ذلك قراءة من قرأ ان هذان لساحران واعترض بامرين احدهما ان مجيء ان بمعنى نعم
شاذ حتى قيل انه لم يثبت فلا يصح حمل التنزيل عليه والثاني ان اللام لا تدخل في خبر المبتدأ واجيب عن هذا بان اللام
زائدة وليست للابتداء او بانها داخلة على مبتدأ محذوف اي لهما ساحران او بانها دخلت بعد ان هذه لشبهها بان
المؤكدة لفظا كما قال ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيرا لا يزال يزيد فزاد ان بعد ما المصدرية لشبهها
في اللفظ بما النافية ويضعف الاول بان زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر والثاني بان الجمع بين لام
التوكيد وحذف المبتدأ كالجمع بين المتنافيين وقيل اسم ان ضمير الشان وهذا ايضا ضعيف لان الموضوع لتقوية الكلام لا
يناسبه الحذف والمسموع من حذفه شاذ الا في باب ان المفتوحة اذا خففت فاستسهلوه لوروده في كلام بني على التخفيف
فحذف تبعا لحذف النون ولانه لو ذكر لوجب التشديد اذ الضمائر ترد الاشياء الى اصولها الا ترى ان من يقول لد ولم
يك والله يقول لدنك ولم يكنه ويك لا على ثم يرد اشكال دخول اللام وقيل هذان اسمها ثم اختلف فقيل
جاءت على لغة بني الحارث بن كعب في اجراء المثنى بالالف دائما كقوله ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
واختار هذا الوجه ابن مالك وقيل هذان مبني لدلالته على معنى الاشارة وان قول الاكثرين هذين جرا وهذين نصبا ليس
اعرابا ايضا واختاره ابن الحاجب قلت وعلى هذا فقراءة هذان اقيس اذ الاصل في المبني ان لا تختلف صيغته مع
انها مناسبة لالف ساحران وعكسه الياء في احدى ابنتي هاتين وهي هنا ارجح لمناسبة ياء ابنتي وقيل لما اجتمعت
الف هذا والف التثنية في التقدير قدر بعضهم سقوط الف التثنية فلم يقبل الف هذا التغيير تنبيه ياتي ان فعلا
ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الانين وهو التعب نقول النساء ان اي تعبن او من آن بمعنى قرب ومسندا لغير
على انه من الانين وعلى ان يكون مبنيا للمفعول على لغة من قال في رد وحب رد وحب بالكسر تشبيها له بقيل وبيع والاصل
مثلا ان زيد يوم الخميس ثم قيل ان يوم الخميس وفعل امر للواحد من الانين وللجماعة الاناث من الانين ومن ان بمعنى
قرب او للواحد مؤكدا بالنون او من وأى بمعنى وعد كقولك ان هند المليحة الحسناء اي عد من نفسك الجميل وفاء وقد مر
ومركبة من ان النافية وانا كقول بعضهم ان قائم والاصل ان انا قائم ففعل فيه ما مضى شرحه في لكنا هذا التاسعة
المؤكدة والجازمة تنبيه في الصحاح الاين الاعياء قال ابو زيد لا يبنى منه فعل وقد خولف فيه انتهى فعلى قول ابي زيد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

ثم . المفعول معين معلقه وزا يثبت [illegible] دوال [illegible] الرواية [illegible] الاحكام [illegible]

[illegible]

يسقط بعض الاقسام ان المفتوحة المشددة على وجهين احدهما ان يكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر والاصح انها فرع عن ان المكسورة ومن هنا صح للزمخشري ان يدعي ان انما بالفتح يفيد الحصر كانما بالكسر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد فالاولى لقصر الصفة على الموصوف والثانية بالعكس وقول ابي حيان هذا شيء انفرد به ولا يعرف القول بذلك الا في انما بالكسر مردود بما ذكرت وقوله ان دعوى الحصر هنا باطلة لاقتضائها انه لم يوح اليه غير التوحيد مردود ايضا بانه حصر مقيد اذ الخطاب مع المشركين فالمعنى ما اوحي الي في امر الربوبية الا التوحيد لا الاشراك ويسمى ذلك قصر قلب لقلب اعتقاد المخاطب والا فما الذي يقول هو في نحو وما محمد الا رسول فان ما للنفي والا للحصر قطعا وليست صفته عليه السلام منحصرة في الرسالة ولكن لما استعظموا موته جعلوا كانهم اثبتوا له البقاء الدائم فجاء الحصر باعتبار ذلك ويسمى قصر افراد والاصح ايضا انها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدر فان كان الخبر مشتقا فالمصدر المؤول به من لفظه فتقدير بلغني انك تنطلق او انك منطلق بلغني الانطلاق ومنه بلغني انك في الدار التقدير استقرارك في الدار لان الخبر في الحقيقة هو المحذوف من استقر او مستقر وان كان جامدا قدر بالكون نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه زيدا لان كل خبر جامد يصح نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد وان شئت قلت هذا كائن زيدا ومعناهما واحد وزعم السهيلي ان الذي يؤول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تؤول بالحديث قال وهو قول سيبويه يدل بان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث الاسد وهذا لا يشعر بالمصدر انتهى وقد مضى ان هذا يقدر بالكون ثم ان بالاتفاق فيبقى عملها على الوجه الذي تقدم شرحه في ان الخفيفة الثاني ان تكون لغة في لعل كقول بعضهم ائت السوق انك تشتري لنا شيئا وقراءة من قرأ وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون وفيها بحث سيأتي في باب اللام

ام على اربعة اوجه احدها ان تكون متصلة وهي منحصرة في نوعين وذلك لانها اما ان تتقدم عليها همزة التسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وليس منه قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء لما سيأتي او تتقدم عليها همزة يطلب بها وبام التعيين نحو ازيد في الدار ام عمرو وانما سميت في النوعين متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الآخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها للهمزة في افادة التسوية في النوع الاول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من اربعة اوجه اولها وثانيها ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لان المعنى معها ليس على الاستفهام وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لانه خبر وليست تلك كذلك لان الاستفهام معها على حقيقته والثالث والرابع ان الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع الا بين جملتين ولا تكون الجملتان معها الا في تأويل المفردين وتكونان فعليتين كما تقدم واسميتين كقوله ولست ابالي بعد فقدي مالكا اموتي ناء ام هو الآن واقع ومختلفتين نحو سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون واما الاخرى فتقع بين المفردين وذلك هو الغالب فيها نحو أانتم اشد خلقا ام السماء بناها وبين

جملتين في تأويل المفردين ويكونان ايضا فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقني فقلت أهي سرت

أم عادني حلم وذلك على الارجح في هي من انها فاعل لمحذوف يفسره سرت واسميتين كقوله لعمرك ما ادري

وإن كنت داريا شعيث بن سهم ام شعيث بن منقر الاصل أشعيث بالهمزة في اوله والتنوين في آخره فحذفهما

للضرورة والمعنى ما ادري اي النسبين هو الصحيح ومثله بيت هند السابق والذي غلط ابن الشجري حتى جعله من النوع

الاول توهمه ان معنى الاستفهام فيه غير مقصود البتة لمنافاته لفعل الدراية وجوابه ان معنى قولك علمت أزيد قائم

علمت جواب أزيد قائم وكذلك ما علمت وبين المنقطعتين نحو أأنتم تخلقونه ام نحن الخالقون وذلك لانه على الارجح

من كون انتم فاعلا مسئلة ام المتصلة التي تستحق الجواب انما يجاب بالتعيين لانها سؤال عنه فاذا قيل ازيد عندك

ام عمرو قيل في الجواب زيد او عمرو ولا يقال لا ولا نعم قلت فقد قال ذو الرمة تقول عجوز مدرجي متروحا على

بابها من عند اهلي وغاديا اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا

ان اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا وماليا وما كنت مذ ابصرتني في خصومة اراجع فيها يا ابنة القوم

قاضيا قلت لم يحمل لا جوابا لسؤالها بل ردا لما توهمته من وقوع احد الامرين كونه ذا زوجة وكونه ذا خصومة ولهذا لم

يكتف بقوله لا اذ كان رد ما لم يلفظ به انما يكون بالكلام التام فلهذا قال ان اهلي جيرة البيت وما كنت مذ ابصرتني

البيت مسئلة اذا عطفت بعد الهمزة باو فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع الفقهاء وغيرهم

بان يقولوا سواء كان كذا او كذا وهو نظير قولهم يجب اقل الامرين من كذا او كذا والصواب العطف في الاول بام وفي

الثاني بالواو وفي الصحاح تقول سواء علي قمت او قعدت انتهى ولم يذكر غير ذلك وهو سهو وفي كامل الهذلي ان ابن محيصن

قرأ من طريق الزعفراني سواء عليهم أأنذرتهم او لم تنذرهم وهذا من الشذوذ بمكان وان كانت همزة الاستفهام

جاز قياسا فكان الجواب بنعم او بلا وذلك انه اذا قيل ازيد عندك او عمرو فالمعنى احدهما عندك ام لا وان اجبت بالتعيين

صح لانه جواب وزيادة ويقال الحسن او الحسين افضل ام محمد ابن الحنفية فتعطف الاول باو والثاني بام ويجاب عندنا بقولك

احدهما وعند الكيسانية بابن الحنفية ولا يجوز ان تجيب بقولك الحسن لانه لم يسأل عن الافضل من الحسن وابن الحنفية ولا

من الحسين وابن الحنفية وانما جعل واحدا منهما لا بعينه قرينا لابن الحنفية فكانه قال احدهما افضل ام ابن الحنفية

مسئلة سمع حذف ام المتصلة ومعطوفها كقول الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها تقديره

ام غي كذا قالوا وفيه بحث لامر واجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها فقال في قوله تعالى أفلا تبصرون ام ان الوقف

هنا وان التقدير ام تبصرون ثم يبتدأ انا خير وهذا باطل لم يسمع حذف معطوف بدون عاطفه وانما المعطوف جملة

انا خير ووجه المعادلة بينها وبين الجملة التي قبلها ان الاصل ام تبصرون ثم اقيمت الاسمية مقام الفعلية والسبب مقام

المسبب لانهم اذا قالوا له انت خير كانوا عنده بصراء وهذا معنى كلام سيبويه فان قلت ظاهرهم يقولون ان فعل هذا الم

والاصل ام لا تفعل قلنا انما وقع الحذف بعد لا ولم يقع بعد العاطف واحرف الجواب تحذف الجمل بعدها كثيرا وتقوم في اللفظ مقام تلك الجمل فكان الجملة هنا مذكورة لوجود ما يغني عنها ولو اجاز الزمخشري حذف ما عطفت عليه ام فقال في ام كنتم شهداء يجوز كون ام متصلة على ان الخطاب لليهود وحذف معادلها اي اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهداء وجوز ذلك الواحدي ايضا وقدر ابلغكم ما تنسبون الى يعقوب من ايصائه بنيه باليهودية ام كنتم شهداء انتهى

الثاني ان تكون منقطعة وهي ثلاثة انواع مسبوقة بالخبر المحض نحو تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتراه ومسبوقة بهمزة لغير الاستفهام نحو الهم ارجل يمشون بها ام لهم ايد يبطشون بها اذ الهمزة في ذلك للانكار فهي بمنزلة النفي والمتصلة لا تقع بعده ومسبوقة باستفهام بغير الهمزة نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ومعنى ام المنقطعة الذي لا يفارقها الاضراب ثم تارة تكون له مجردا وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما انكاريا او استفهاما طلبيا فمن الاول هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي الظلمات والنور ام جعلوا لله شركاء اما الاولى فلانه لا يدخل الاستفهام على الاستفهام واما الثانية فلان المعنى على الاخبار عنهم باعتقاد الشركاء قال الفراء يقولون هل لك قبلنا حق ام انت رجل ظالم يريدون بل انت ومن الثاني ام له البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون اذ لو قدرت للاضراب المحض لزم المحال ومن الثالث قولهم انها لابل ام شاء التقدير بل اهي شاء وزعم ابو عبيدة انها تاتي بمعنى الاستفهام المجرد فقال في قول الاخطل كذبتك عينك ام رايت بواسط غلس الظلام من الرباب خيالا ان المعنى هل رايت ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين انها ابدا بمعنى بل والهمزة جميعا وان الكوفيين خالفوهم في ذلك والذي يظهر قولهم ان المعنى في نحو ام جعلوا لله شركاء ليس على الاستفهام ولانه يلزم البصريين دعوى التوكيد في نحو ام هل تستوي الظلمات والنور ونحو اماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم وقوله

انى جزوا عامرا سوءا بفعلهم ام كيف يجزونني السوءى من الحسن

ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن

العلوق بفتح العين المهملة الناقة التي علق قلبها بولدها وذلك انه ينحر ثم يحشى جلده تبنا ويجعل بين يديها لتشمه فتدر عليه فهي تسكن بالنظرة وتنفر عنه اخرى وهذا البيت ينشد لمن يعد بالجميل ولا يفعله لانطواء قلبه على ضده وقد انشد الكسائي في مجلس الرشيد بحضرة الاصمعي فرفع رئمان فرده عليه الاصمعي وقال انه بالنصب فقال له الكسائي اسكت ما انت وهذا يجوز الرفع والنصب والجر فسكت ووجهه ان الرفع على الابدال من ما والنصب بتعطي والجر بدل من الهاء وصوب ابن الشجري انكار الاصمعي وقال لان رئمانها للبو بانفها هو عطيتها اياه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت لان في رفعه اخلاء تعطي من مفعوله لفظا وتقديرا والجر اقرب الى الصواب قليلا وانما حق الاعراب في المعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير ضمير راجع الى المبدل منه اي رئمان انف له والضمير في بفعلهم لعامر لانه اسم للقبيلة ومن بمعنى البدل مثلها في ارضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة وانكر بعضهم ذلك وزعم ان من متعلقة بكلمة البدل محذوفة

ونظير هذه الحكاية أن ثعلبا كان يأتي الرياشي ليسمع منه الشعر فقال له الرياشي يوما كيف تروي باذا الا من قوله
ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني أمي فقال ثعلب ألمثلي تقول هذا انما أجيئك
لهذه المقطعات والخرافات يروي البيت بالرفع على الاستئناف وبالخفض على الاتباع وبالنصب على الحال ولا يدخل
أم المنقطعة على مفرد ولهذا قدروا المبتدأ في انها لابل أم شاء وخرق ابن مالك في بعض كتبه اجماع النحويين فقال لا حاجة
الى تقدير مبتدأ وزعم انها تعطف المفردات كبل وقدرها هنا ببل دون الهمزة واستدل بقول بعضهم ان هنا لابلا أم شاء
بالنصب فان صحت روايته فالأولى ان يقدر لشاء ناصب أي أم أرى شاء تنبيه قد ترد أم محتملة للاتصال والانقطاع فمن
ذلك قوله تعالى قل أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون قال الزمخشري يجوز
في أم ان تكون معادلة بمعنى أي الأمرين كائن على سبيل التقرير لحصول العلم بكون أحدهما ويجوز ان يكون منقطعة انتهى ومن
ذلك قول المتنبي أحاد أم سداس في أحاد لييلتنا المنوطة بالتناد فان قدرتها فيه متصلة فالمعنى انه استطال الليلة
فشك أواحدة هي أم ست اجتمعت في واحدة فطلب التعيين وهذا من تجاهل العارف كقوله أيا شجر الخابور ما لك مورقا
كأنك لم تجزع على ابن طريف وعلى هذا فيكون قد حذف الهمزة قبل أحاد ويكون تقديم الخبر وهو أحاد على المبتدأ وهو لييلتنا
تقديما واجبا لكونه المقصود بالاستفهام مع سداس اذ شرط الهمزة المعادلة لأم ان يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما
ويلي أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشيء المطلوب تعيينه تقول اذا استفهمت عن تعيين المبتدأ أزيد
قائم أم عمرو وان شئت أزيد قائم أم قائم عمرو واذا استفهمت عن تعيين الخبر أقائم زيد أم قاعد وان شئت أقائم زيد أم زيد قاعد
وان قدرتها منقطعة فالمعنى انه أخبر عن ليلته بأنها ليلة واحدة ثم نظر الى طولها فشك فجزم بأنها ست في ليلة فأضرب
أو شك هل هي ست في ليلة أم لا فأضرب واستفهم وعلى هذا فلا همزة مقدرة ويكون تقديم أحاد ليس على الوجوب
اذ الكلام خبر والظاهر الوجه الأول لسلامته من الاحتياج لتقدير مبتدأ يكون سداس خبرا عنه في وجه الانقطاع
كما لزم عند الجمهور في انها لابل أم شاء ومن الاعتراض بجملة أم هي سداس بين الخبر وهو أحاد والمبتدأ وهو لييلتنا
ومن الاخبار عن الليلة الواحدة بأنها ليلة فان ذلك معلوم لا فائدة فيه ولك أن تعارض الأول بأنه يلزم في الاتصال
حذف همزة الاستفهام وهو قليل بخلاف حذف المبتدأ واعلم ان هذا البيت يشتمل على لحنات استعمال أحاد وسداس
بمعنى واحدة وستة وانما هما بمعنى واحد واحد وستة ستة واستعمال سداس وأكثرهم يأباه وبعض العدد يرد
بما دون الخمسة وتصغير ليلة على لييلة وانما صغرتها العرب على لييلية بزيادة الياء على غير قياس حتى قيل انها مبنية
على ليلاة في نحو قول الشاعر في كل ما يوم وكل ليلاه ومما قد يستشكل فيه انه قد جمع بين متنافيين اطالة
الليلة وتصغيرها وبعضهم يثبت مجيء التصغير للتعظيم كقوله دويهية تصفر منها الأنامل الثالث ان تقع
زائدة ذكره أبو زيد وقال في قوله تعالى أفلا تبصرون أم أنا خير ان التقدير أفلا تبصرون أنا خير والزيادة ظاهرة في قول

سأعدل عن جوبة يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ... أم هل على العيش بعد الشيب من ندم الرابع أن تكون للتعريف
نقلها عن حمير وانشد ذاك خليلي وذو يواصلني ... يرمي ورائي بامسهم وامسلمه وفي الحديث ليس من امبر امصيام في
امسفر كذا رووا والنمر بن تولب وقيل ان هذه اللغة مختصة بالاسماء التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب
بخلاف رجل وناس ولباس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم من يقول خذ الرمح واركب امفرس ولعل ذلك لغة لبعضهم
لا لجميعهم الا ترى الى البيت السابق وانها في الحديث دخلت على النوعين ال على ثلثة اوجه احدها ان تكون
اسما موصولا بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على اسماء الفاعلين والمفعولين قيل والصفات المشبهة وليس بشيء
لان الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق وقيل
هي في الجميع حرف تعريف ولو صح ذلك لمنعت من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف وقيل
موصول حرفي وليس بشيء لانها لا تؤول بالمصدر وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية فعلها مضارع وذلك دليل
على انها ليست حرف تعريف فالاول كقوله من لا يزال شاكرا على المعه ... فهو حر بعيشة ذات سعه والثاني كقوله من القوم
الرسول الله منهم ... لهم دانت رقاب بني معد والثالث كقوله ما انت بالحكم الترضى حكومته والجميع خاص بالشعر خلافا للاخفش
وابن مالك في الاخير والثاني ان تكون حرف تعريف وهي نوعان عهدية وجنسية وكل منهما ثلثة اقسام فالعهدية
اما ان يكون مصحوبها معهودا ذكريا نحو كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ونحو فيها مصباح
المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري ونحو اشتريت فرسا ثم بعت الفرس وعبرة هذه ان يسد الضمير مسدها
مع مصحوبها او معهودا ذهنيا نحو اذ هما في الغار ونحو اذ يبايعونك تحت الشجرة او معهودا حضوريا قال ابن عصفور
ولا تقع هذه الا بعد اسماء الاشارة نحو جاءني هذا الرجل واي في النداء نحو يا ايها الرجل واذا الفجائية نحو
خرجت فاذا الاسد او في اسم الزمان الحاضر نحو الآن انتهى وفيه نظر لانك تقول لشاتم رجل بحضرتك لا تشتم
الرجل فهذه للحضور في غير ما ذكر ولان التي بعد اذا ليست لتعريف شيء حاضر حالة التكلم فلا تشبه ما الكلام فيه ولان
الصحيح في الداخلة على الآن انها زائدة لانها لازمة ولا يعرف ان التي للتعريف وردت لازمة بخلاف الزائدة ومثال
الجيد للمسئلة قوله اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق الافراد وهي التي يخلفها كل حقيقة نحو وخلق الانسان
ضعيفا ونحو ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا او لاستغراق خصائص الافراد وهي التي يخلفها كل مجازا
نحو زيد الرجل علما اي الكامل في هذه الصفة ومنه ذلك الكتاب او لتعريف الماهية وهي التي لا يخلفها كل لا حقيقة
ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وقولك والله لا اتزوج النساء او لا البس الثياب ولهذا يقع الحنث بالواحد
منهما وكان بعضهم يقول في هذه انها لتعريف العهد فان الاجناس امور معهودة في الاذهان متميز بعضها عن
بعض ويقسم المعهود الى شخص وجنس والفرق بين المعرف بال هذه وبين اسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق

وذلك ان ذا الالف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها فى الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة
لا باعتبار قيد تنبيه قال ابن عصفور اجازوا فى نحو مررت بهذا الرجل كون الرجل نعتا وكونه بيانا مع اشتراطهم
فى البيان ان يكون اعرف من المبين وفى النعت ان لا يكون اعرف من المنعوت فكيف يكون الشئ اعرف وغير اعرف
واجاب بانه اذا قدر بيانا قدرت ال فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول ال والاشارة انما
تدل على الحضور دون الجنس واذا قدر نعتا قدرت ال فيه للعهد والمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة
فيه على الحضور والاشارة تدل عليه فكانت اعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه والوجه الثالث ان تكون زائدة وهى نوعان
لازمة وغير لازمة فالاولى كالتى فى الاسماء الموصولة على القول بان تعريفها بالصلة وكالواقعة فى الاعلام بشرط
مقارنتها لنقلها كالنضر والنعمان واللات والعزى او لارتجالها كالسموأل او لغلبتها على بعض من هى له فى الاصل كالبيت للكعبة
والمدينة لطيبة والنجم للثريا وهذه فى الاصل لتعريف العهد والثانية نوعان كثيرة واقعة فى الفصيح وغيرها فالاولى الداخلة
على علم منقول من مجرد صالح لها ملموح اصله كحارث وعباس وضحاك فتقول فيها الحارث والعباس والضحاك ويتوقف هذا النوع
على السماع الا ترى انه لا يقال مثل ذلك فى نحو محمد ومعروف واحمد والثانية نوعان واقعة فى الشعر وواقعة فى شذوذ من النثر
فالاولى كالداخلة على يزيد وعمرو فى قوله باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب على قصورها وقوله رأيت الوليد بن اليزيد
مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله فاما الداخلة على وليد فى البيت فللمح الاصل وقيل ان يزيد وعمرو
للتعريف وانهما نكرا ثم ادخلت عليهما ال كما ينكر العلم اذا اضيف كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم واختلف فى الداخلة
على بنات اوبر فى قوله ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا ولقد نهيتك عن بنات الاوبر فقيل زائدة للضرورة لان ابن اوبر
علم على نوع من الكمأة ثم جمع على بنات اوبر كما يقال فى جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو عرس لانه لما لا يعقل ورده المبرد
بانها لو كانت زائدة لكان وجودها كالعدم وكان يخفض بالفتحة لان فيه العلمية والوزن وهذا سهو منه لان ال تقتضى ان يجر
الاسم بالكسرة ولو كانت زائدة لانه قد امن فيه التنوين وقيل ال فيه للمح الاصل لان اوبر صفة كحسن وحسين واحمر وقيل للتعريف
وان ابن اوبر نكرة كابن لبون فال فيه مثلها فى قوله وابن اللبون اذا ما لز فى قرن لم يستطع صولة البزل القناعيس قاله المبرد
ويرده انه لم يسمع ابن اوبر الا ممنوع الصرف والثانية كالواقعة فى قولهم ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجماء الغفير وقراءة
بعضهم ليخرجن الاعز منها الاذل بفتح الياء لان الحال واجبة التنكير فان قدرت الاذل مفعولا مطلقا على حذف
مضاف اى خروج الاذل كما قدره الزمخشرى لم يحتج الى دعوى زيادة ال تنبيه كتب الرشيد ليلة الى القاضى ابى يوسف
يسئله عن قول القائل فان ترفقى يا هند فالرفق ايمن وان تخرقى يا هند فالخرق اشأم فانت طلاق والطلاق عزيمة
ثلث ومن يخرق اعق واظلم فقال ماذا يلزمه اذا رفع ثلثا واذا نصبها قال ابو يوسف فقلت هذه مسئلة نحوية فقهية ولا
امن الخطأ ان قلت فيها برأيى فاتيت الكسائى وهو فى فراشه فسألته فقال ان رفع ثلثا طلقت واحدة لانه قال انت طلاق ثم

اخبر ان الطلاق التام ثلث وان نصبها طلقت ثلاثا لان معناه انت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة فكتب بذلك
الى الجيد فارسل الى يعقوب فوجهت بها الى الكسائي انتهى ملخصا واقول ان الصواب ان كلا من الرفع والنصب محتمل لوقوع
الثلث ولوقوع الواحدة اما الرفع فلان ال في الطلاق اما لمجاز الجنس كما تقول زيد الرجل اي هو الرجل المعتد به واما للعهد
الذكري مثلها في فعصى فرعون الرسول اي وهذا الطلاق المذكور عزيمة ثلث ولا يكون للجنس الحقيقي لئلا يلزم الاخبار عن
العام بالخاص كما يقال الحيوان انسان وذلك باطل اذ ليس كل حيوان انسانا ولا كل طلاق عزيمة وثلاث فعلى العهدية يقع الثلث
وعلى الجنسية يقع واحدة كما قال الكسائي واما النصب فلانه محتمل لان يكون على المفعول المطلق وحينئذ يقتضي وقوع الثلث
اذ المعنى فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما بقوله والطلاق عزيمة ولان يكون حالا من الضمير المستتر في عزيمة وحينئذ لا يلزم
وقوع الثلث لان المعنى والطلاق عزيمة اذا كان ثلاثا فانما يقع ما نواه هذا ما يقتضيه معنى هذا اللفظ واما الذي اراده هذا
الشاعر المعين فهو الثلث لقوله بعد فبيني بها ان كنت غير رفيقة وما لامرئ بعد الثلث مقدم مسألة اجاز
الكوفيون وبعض البصريين وكثير من المتأخرين نيابة ال عن الضمير المضاف اليه وخرجوا على ذلك فان الجنة هي المأوى ومررت
برجل حسن الوجه وضرب زيد الظهر والبطن اذا رفع الوجه والظهر والبطن والمانعون يقدرون هي المأوى له في الآية ومنه في الامثلة وقيد
ابن مالك الجواز بغير الصلة وقال الزمخشري في وعلم ادم الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وقال ابو شامة في قوله
بدأت بسم الله في النظم اولا ان الاصل في نظمي فجوزا نيابتها عن الظاهر وعن الضمير الحاضر والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل
بضمير الغائب مسألة من الغريب ان ال تأتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب ال فعلت بمعنى هل فعلت وهو من ابدال الخفيف
ثقيلا كما في الآل عند سيبويه لكن ذلك سهل لانه جعل وسيلة الى الالف التي هي اخف الحروف اما بالفتح و
التخفيف على وجهين احدهما ان تكون حرف استفتاح بمنزلة الا وتكثر قبل القسم كقوله اما والذي ابكى واضحك و
الذي امات واحيى والذي امره الامر وقد تبدل همزتها هاء او عينا قبل القسم وكلاهما مع ثبوت الالف وحذفها
او تحذف الالف مع ترك الابدال واذا وقعت ان بعدها كسرت كما تكسر بعد الا الاستفتاحية الثاني ان تكون بمعنى
حقا او احقا على خلاف في ذلك سيأتي وهذه تفتح ان بعدها كما تفتح بعد حقا وهي حرف عند ابن خروف و
جعلها مع ان ومعموليها كلاما تركب من حرف واسم كما قال الفارسي في يا زيد وقال بعضهم اسم بمعنى حقا و
قال اخرون هي كلمتان الهمزة للاستفهام وما اسم بمعنى شيء وذلك الشيء حق فالمعنى احقا وهذا هو الصواب وموضع ما
النصب على الظرفية كما انتصب حقا على ذلك في نحو قوله احقا ان جيرتنا استقلوا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل
افي الحق اني مغرم بك هائم فادخل عليها في وان وصلتها مبتدأ والظرف خبره وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوفا
وان وصلتها فاعل وزاد المالقي لاما معنى ثالثا وهو ان تكون حرف عرض بمنزلة لولا فتختص بالفعل نحو اما تقوم
اما تقعد وقد يدعي في ذلك ان الهمزة للاستفهام التقريري مثلها في الم والا وان ما نافية وقد تحذف هذه الهمزة

الباب الأول

أمّا بالفتح والتشديد

كقوله ما ترى الدهر قد أباد معدّا وأباد السراة من عدنان أمّا بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها
الاولى ياء استثقالا للتضعيف كقول عمر بن أبي ربيعة رأت رجلا أيما إذا الشمس عارضت فيضحى وأيما بالعشي فيخصر وهي حرف
شرط وتفصيل وتوكيد أما أنه شرط فبدليل لزوم الفاء بعدها نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما
الذين كفروا فيقولون الآية ولو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة
لصح الاستغناء عنها ولما لم يصح ذلك وقد امتنع كونها للعطف تعين أنها فاء الجزاء فإن قلت قد استغني عنها في قوله
فأما القتال لا قتال لديكم قلت هو ضرورة كقول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها فإن قلت فقد
حذفت في التنزيل في قوله فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم قلت الأصل فيقال لهم أكفرتم فحذف القول استغناء
عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف
ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح هذا قول الجمهور وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب أما لا تحذف في
غير الضرورة أصلا وأن الجواب في الآية فذوقوا العذاب والأصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت
الفاء إلى المقول وأن ما بينهما اعتراض وكذا قال في آية الجاثية وأما الذين كفروا أفلم تكن آياتي الآية قال الأصل
فيقال لهم ألم تكن آياتي ثم حذف القول وتأخرت الفاء عن الهمزة وأما التفصيل فهو غالب أحوالها كما تقدم في آية البقرة
ومن ذلك فأما السفينة فكانت لمساكين وأما الغلام وأما الجدار الآيات وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين
عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها في موضع ذلك القسم فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا
إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل أي وأما الذين كفروا
فلهم كذا وكذا والثاني نحو هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات فأما
الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله أي وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى
ربهم ويدل على ذلك والراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا أي كل من المتشابه والمحكم من عند الله
والإيمان بهما واجب وكأنه قيل وأما الراسخون في العلم فيقولون وهذه الآية في أما المفتوحة نظير قولك في إما المكسورة
إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت وسيأتي ذلك كذا ظهر لي وعلى هذا فالوقف على إلا الله وهذا المعنى هو المشار
إليه في آية البقرة السابقة فتأملها وقد تأتي لغير تفصيل أصلا نحو أما زيد فمنطلق وأما التوكيد فقلّ من ذكره
ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري فإنه قال فائدة أما في الكلام أن تعطيه فضل توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت
توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة قلت أما زيد فذاهب ولذلك قال سيبويه في تفسيره مهما يكن
من شيء فزيد ذاهب وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط انتهى ويفصل بين أما
وبين الفاء بواحد من أمور ستة أحدها المبتدأ كالآيات السابقة والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد وزعم الصفار

ان الفصل قليل والثالث جملة شرط نحو فاما ان كان من المقربين فروح الآيات والرابع اسم منصوب لفظا او محلا

بالجواب نحو فاما اليتيم فلا تقهر الآيات والخامس اسم كذلك معمول لمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو اما زيدا فاضربه

وقراءة بعضهم اما ثمود فهديناهم بالنصب ويجب تقدير العامل بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه لان اما نائبة عن الفعل

فكانها فعل والفعل لا يلي الفعل واما نحو اما بكان بفعل ففي كان ضمير فاصل في التقدير فاما الذي خلق الله مثله ففي ليس

ضمير لكنه ضمير الشان على الحد واذا قيل بان ليس حرف فلا اشكال وكذا اذا قيل فعل يشبه الحرف ولهذا اهملها بنو تميم اذ قالوا

ليس الطيب الا المسك بالرفع والسادس ظرف معمول لاما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه او للفعل المحذوف نحو اما

اليوم فاني ذاهب واما في الدار فان زيدا جالس ولا يكون العامل ما بعد ان لان خبر ان لا يتقدم عليها فكذلك معموله

هذا قول سيبويه والمازني والجمهور وخالفهم المبرد وابن درستويه والفراء فجعلوا العامل نفس الخبر فوسع الفراء فجوزه في

بقية اخوات ان فان قلت اما اليوم فانا جالس احتمل كون العامل اما وكونه الخبر لعدم المانع فان قلت اما زيدا فاني

ضارب لم يجز ان يكون العامل واحدا منهما وامتنعت المسئلة عند الجمهور لان اما لا تنصب المفعول ومعمول خبر ان لا يتقدم عليها

واجازها المبرد ومن وافقه على تقدير اعمال الخبر **تنبيهان** الاول انه سمع اما العبيد فذو عبيد بالنصب واما قريشا

فانا افضلها وفيه عندي دليل على امرين احدهما انه لا يلزم ان يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز ان يقدر غيره مما يليق بالمحل

اذ التقدير هنا مهما ذكرت وعلى ذلك يتخرج قولهم اما العلم فعالم واما علما فعالم فهو احسن مما قيل انه مفعول مطلق

معمول لما بعد الفاء او مفعول لاجله ان كان معرفا او حال ان كان منكرا والثاني ان اما ليست العاملة اذ لا يعمل الحرف

في المفعول به والثالث انه يجوز اما زيدا فاني اكرم على تقدير العمل للمحذوف **التنبيه الثاني** انه ليس من اقسام اما التي

في قوله تعالى اماذا كنتم تعملون ولا التي في قول الشاعر أبا خراشة أما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع بل كل

منهما كلمتان فالتي في الآية هي ام المنقطعة وما الاستفهامية وادغمت الميم في الميم للتماثل والتي في البيت هي ان المصدرية

وما المزيدة والاصل لان كنت فحذف الجار وكان للاختصار فانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجيء بما عوضا من كان

وادغمت النون في الميم للتقارب **إمّا المكسورة المشددة** قد تفتح همزتها وقد تبدل ميمها الاولى ياء وهي مركبة

عند سيبويه من ان وما وقد تحذف ما كقوله سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما اي اما من

صيف واما من خريف وقال المبرد والاصمعي ان في هذا البيت شرطية والفاء فاء الجواب والمعنى وان سقته من خريف

فلن يعدم الري وليس بشيء لان المراد وصف هذا الوعل بالري على كل حال ومع الشرط لا يلزم ذلك وقال ابو عبيدة ان في

البيت زائدة واما عاطفة عند اكثرهم اعني اما الثانية في نحو قولك جاءني اما زيد واما عمرو وزعم يونس والفارسي

وابن كيسان انها غير عاطفة كالاولى ووافقهم ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة ومن غير الغالب قوله يا ليتما

امنا شالت نعامتها ايما الى جنة ايما الى نار وفيه شاهد ثان وهو فتح الهمزة وثالث وهو الابدال ولعل

الباب الأول

عصفور الإجماع على أن إمّا الثانية غير عاطفة كالأولى، قال: وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه، وزعم
بعضهم أن إمّا عطفت الاسم على الاسم، والواو عطفت إمّا على إمّا، وعطف الحرف على الحرف غريب، ولا خلاف في أن إمّا الأولى
غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول في نحو قام إمّا زيد وإمّا عمرو، وبين أحد معمولي العامل ومعموله الآخر في نحو
رأيت إمّا زيداً وإمّا عمراً، وبين المبدل منه وبدله نحو قوله تعالى: حتى إذا رأوا ما يوعدون إمّا العذاب وإمّا الساعة
فإن ما بعد الأولى بدل مما قبلها. ولإمّا خمسة معانٍ: أحدها الشك نحو جاءني إمّا زيد وإمّا عمرو، إذا لم يعلم الجائي منهما.
الثاني الإبهام نحو: وآخرون مرجون لأمر الله إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم. والثالث التخيير نحو: إمّا أن تعذب وإمّا أن تتخذ
فيهم حسناً، إمّا أن تلقي وإمّا أن نكون أول من ألقى، ووهم ابن الشجري فجعل من ذلك إمّا يعذبهم وإمّا يتوب عليهم.
والرابع الإباحة نحو تعلم إمّا فقهاً وإمّا نحواً، وجالس إمّا الحسن وإمّا ابن سيرين، ونازع في ثبوت هذا المعنى لإمّا جماعة مع
إثباتهم إياه لأو. والخامس التفصيل نحو: إمّا شاكراً وإمّا كفوراً، وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة، وأجاز الكوفيون كون إمّا
هذه هي إن الشرطية وما الزائدة، قال أبو مكي: ولا يجيز البصريون أن يلي الاسم أداة الشرط حتى يكون بعده فعل يفسره مثل: وإن
امرأة خافت، ورد عليه ابن الشجري بأن المضمر هنا كان، فهو بمنزلة قوله: قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً، وهذه المعاني لأو
أيضاً إلا أن إمّا يبنى الكلام معها من أول الأمر على ما جيء بها لأجله من شك وغيره، ولذلك وجب تكرارها في غير ندور، وأو
يفتتح الكلام معها على الجزم ثم يطرأ الشك أو غيره، ولهذا لم تتكرر، وقد يستغنى عن إمّا الثانية بذكر ما يغني
عنها نحو: إمّا أن تتكلم بخير وإلا فاسكت، وقول المثقب العبدي: فإمّا أن تكون أخي بصدق ... فأعرف منك غثي من
سميني، وإلا فاطّرحني واتخذني ... عدواً أتقيك وتتقيني. وقد يستغنى عن الأولى لفظاً نحو: سقته الرواعد من
صيف، البيت، وقد تقدم، وقوله: تلمّ بدار قد تقادم عهدها ... وإمّا بأموات ألمّ خيالها، أي إمّا بدار، والفراء يقيس
فيجيز زيد يقوم وإمّا يقعد. تنبيه: ليس من أقسام إمّا التي في قوله تعالى: فإمّا ترين من البشر أحداً، بل هذه إن الشرطية
وما الزائدة. (أو) حرف عطف ذكر له المتأخرون معاني انتهت إلى اثني عشر: أحدها الشك نحو: لبثنا يوماً
أو بعض يوم. الثاني الإبهام نحو: وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين، الشاهد في أو الأولى، وقول الشاعر:
نحن أو أنتم الأُلى ألفوا الحق ... فبعداً للمبطلين وسحقا. والثالث التخيير وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يمتنع فيه
الجمع نحو: تزوج هنداً أو أختها، وخذ من مالي درهماً أو ديناراً. فإن قلت: فقد مثّل العلماء بآيتي الكفارة والفدية
للتخيير مع إمكان الجمع، قلت: لا يجوز الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللاتي كل منهن كفارة، وبين الصيام والصدقة
والنسك اللاتي كل منهن فدية، بل يقع واحد منهن كفارة أو فدية، والباقي قربة مستقلة خارجة عن ذلك.
والرابع الإباحة وهي الواقعة بعد الطلب وقبل ما يجوز فيه الجمع نحو: جالس العلماء أو الزهاد، وتعلم الفقه أو النحو، وإذا دخلت
لا الناهية امتنع فعل الجميع نحو: ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً، إذ المعنى لا تفعل أحدهما، فأيهما فعله كان أحدهما، وتلخيصه

تدخل للنهي عما كان مباحا وكذا حكم النهي الداخل على التخيير وفاقا للسيرافي وذكر ابن مالك ان اكثر ورود او للاباحة في التشبيه نحو فهي كالحجارة او اشد قسوة والتقدير نحو فكان قاب قوسين او ادنى فلم يخصها بالمسبوقة بالطلب

الخامس الجمع المطلق كالواو قاله الكوفيون والاخفش والجرمي احتجوا بقول توبة وقد زعمت ليلى باني فاجر لنفسي تقاها او عليها فجورها وقوله جاء الخلافة او كانت له قدرا كما اتى ربه موسى على قدر والذي رايته في ديوان جرير اذ كانت وقوله وكان سيان الا يسرحوا نعما او يسرحوه بها واغبرت السوح اي وكان الشان ان لا يرعوا الابل وان يرعوها سيان لوجود القحط وانما قدرنا كان شانية لئلا يلزم الاخبار عن النكرة بالمعرفة وقول الراجز ان بها اكتل او رزاما خويربين ينقفان الهاما اذ لم يقل خويربا كما تقول زيد او عمرو لص ولا تقول لصان واجاب الخليل عن هذا بان خويربين نصب على الشتم لا نعت تابع وقول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد فحسبوه فالفوه كما ذكرت تسعا وتسعين لم تنقص ولم تزد ويقويه انه روي ونصفه وقول قوم اذا سمعوا الصريخ رايتهم من بين ملجم مهره او سافع ومن الغريب ان جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء او بمعنى الواو ثم ذكروا انها تجيء بمعنى ولا نحو ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت آبائكم وهذه هي تلك بعينها وانما جاءت لا توكيدا للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الاجماع ونظيره قولك لا يحل الزنا والسرقة ولو تركت لا في التقدير لم يضر ذلك وزعم ابن مالك ايضا ان او التي للاباحة حالة في محل الواو وهذا ايضا مردود لانه لو قيل جالس الحسن وابن سيرين كان المامور به مجالستهما ولم يخرج المامور عن العهدة بمجالسة احدهما هذا هو المعروف من كلام النحويين ولكن ذكر الزمخشري عند الكلام على قوله تعالى تلك عشرة كاملة ان الواو تاتي للاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين وانه انما جيء بالفذلكة دفعا لتوهم ارادة الاباحة في فصيام ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم وقلده في ذلك صاحب الايضاح البياني ولا تعرف هذه المقالة لنحوي

السادس الاضراب كبل فعن سيبويه اجازة ذلك بشرطين تقدم نفي او نهي واعادة العامل نحو ما قام زيد او ما قام عمرو ولا يقم زيد او لا يقم عمرو ونقله عنه ابن عصفور ويؤيده انه قال في ولا تطع منهم آثما او كفورا ولو قلت او لا تطع كفورا انقلب المعنى يعني انه يصير اضرابا عن النهي الاول ونهيا عن الثاني فقط وقال الكوفيون وابو علي وابو الفتح وابن برهان تاتي للاضراب مطلقا احتجاجا بقول جرير ماذا ترى في عيال قد برمت بهم لم احص عدتهم الا بعداد كانوا ثمانين او زادوا ثمانية لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقراءة ابي السمال او كلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم بسكون الواو واختلف في وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فقال الفراء بل يزيدون هكذا جاء في التفسير مع صحته في العربية وقال بعض الكوفيين بمعنى الواو وللبصريين فيها اقوال قيل للابهام وقيل للتخيير اي اذا رآهم الرائي تخير بين ان يقول هم مائة الف او يقول هم اكثر من مائة الف نقله ابن الشجري عن سيبويه وفي ثبوته عنه نظر ولا يصح التخيير بين

الباب الأول

شيئين لوقع احدهما وقيل هي للشك مصروفا الى الرائي ذكره ابن جني وهذه الاقوال غير القول بانها بمعنى الواو مردودة في وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو اقرب فهي كالحجارة او اشد قسوة والتاسع التقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف ذكره ابن مالك في منظومته وفي شرح الكبرى ثم عدل عن ذلك في التسهيل وشرحه فقال تاتي للتفريق المجرد من الشك والابهام والتخيير واما هذه الثلاثة فانه مع كل منها تفريق مصحوب بغيره ومثل بنحو ان يكون غنيا او فقيرا وقالوا كونوا هودا او نصارى قال وهذا اولى من التعبير بالتقسيم لان استعمال الواو في التقسيم اجود نحو الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله

كما الناس مجروم عليه وجارم ومن مجبه باو وقوله فقالوا لنا ثنتان لابد منهما صدور رماح اشرعت او سلاسل

انتهى وكون الواو في التقسيم اكثر لا يقتضي ان او لا تاتي له بل اثباته الاكثرية للواو يقتضي ثبوته لاو وقد صرح بثبوته في البيت وليس فيه دليل لاحتمال ان يكون المعنى لابد من احدهما فحذف المضاف كما قيل في يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان وغيره عدل عن العبارتين ضمنا بالتفصيل ومثل بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى وقالوا ساحر او مجنون اذ المعنى وقالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى وقال بعضهم ساحر وقال بعضهم مجنون فاو فيهما لتفصيل الاجمال في قالوا وتعسف ابن الشجري فقال في الاية الاولى انها حذف منها مضاف وواو وجملتان فعليتان وتقديره وقال بعضهم يعني اليهود كونوا هودا وقال بعضهم يعني النصارى كونوا نصارى فاقام او مقام الواو وذلك يدل على شرف هذا الحرف انتهى الثاني عشر ان يكون بمعنى الا في الاستثناء وهذه ينتصب المضارع بعدها باضمار ان كقولهم لاقتلنه او يسلم وقوله وكنت اذا غمزت قناة قوم

كسرت كعوبها او تستقيما وحمل عليه بعض المحققين قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تفرضوا لهن فريضة فقدر تفرضوا منصوبا بان مضمرة لا مجزوما بالعطف على تمسوهن لئلا يصير المعنى لا جناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء ان طلقتموهن في مدة انتفاء احد هذين الامرين مع انه اذا انتفى الفرض دون المسيس لزم مهر المثل واذا انتفى المسيس دون الفرض لزم نصف المسمى فكيف يصح نفي الجناح عند انتفاء احد الامرين ولان المطلقات المفروض لهن قد ذكرن ثانيا بقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم لهن فريضة فنصف ما فرضتم الاية وترك ذكر الممسوسات لما تقدم من المفهوم ولو كان تفرضوا مجزوما لكانت الممسوسات والمفروض لهن مستويات في الذكر واذا قدرت او بمعنى الا خرجت المفروض لهن عن مشاركة الممسوسات في الذكر واجاب ابن الحاجب عن الاول بمنع كون المعنى مدة انتفاء احدهما بل مدة لم يكن واحد منهما وذلك بنفيهما جميعا لانه نكرة في سياق النفي الصريح بخلاف الاول فانه لا ينفي الا احدهما واجاب بعضهم عن الثاني بان ذكر المفروض لهن انما كان لتعيين النصف لهن لا لبيان ان لهن شيئا في الجملة وقيل او بمعنى الواو ويؤيده بقول المفسرين انها نزلت في رجل انصاري طلق امراته قبل المسيس وقبل الفرض ومنها قول الحرسي والثالث عشر ان يكون بمعنى الى وهذه كالتي قبلها في انتصاب المضارع بعدها بان مضمرة نحو لالزمنك او تقضيني حقي وقوله لاستسهلن الصعب

أو أدرك المنى ومن قال في أو تفرضوا إنه منصوب جوّز هذا المعنى فيه فيكون غاية لنفي الجناح لا لنفي المس
وقيل لا بمعنى لو والعاشر التقريب نحو ما أدري أسلم أو ودع قاله الحريري وغيره الحادي عشر الشرطية نحو لأضربنه
عاش أو مات أي إن عاش بعد الضرب وإن مات ومثله لآتينك أعطيتني أو حرمتني قاله ابن الشجري الثاني عشر
التبعيض نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى نقله ابن الشجري عن بعض الكوفيين والذي يظهر لي أنه إنما أراد
معنى التفصيل فإن كل واحد مما قبل أو التفصيلية وما بعدها بعض لما تقدم عليهما من المجمل ولم يرد أنها ذكرت
لتفيد مجرد معنى التبعيض تنبيه التحقيق أن أو موضوعة لأحد الشيئين أو الأشياء وهو الذي يقوله المتقدمون
وقد تخرج إلى معنى بل وإلى معنى الواو وأما بقية المعاني فمستفادة من غيرها ومن العجب أنهم ذكروا أن من معاني صيغة افعل التخيير
والإباحة ومثلوه بنحو خذ من مالي درهما أو دينارا أو جالس الحسن أو ابن سيرين ثم ذكروا أن أو تفيدهما ومثلوا بالمثالين
المذكورين لذلك ومن البين الفساد هذا المعنى العاشر وفيه إنما هي للشك على زعمهم وإنما استفيد التقريب من إثبات
اشتباه السلام بالتوديع إذ حصول ذلك مع تباعد ما بين الوقتين ممتنع أو مستبعد وينبغي لمن قال إنها تأتي للشرطية
أن يقول وللعطف لأنه قدر مكانها وإن والحق أن الفعل الذي قبلها دال على معنى حرف الشرط كما قدره هذا القائل وأن
أو على بابها ولكنها لما عطفت على ما فيه معنى الشرط دخل المعطوف في معنى الشرط ألا بفتح الهمزة والتخفيف
على خمسة أوجه أحدها أن تكون للتنبيه فتدل على تحقق ما بعدها وتدخل على الجملتين نحو ألا إنهم هم السفهاء
ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ويقول المعربون فيها حرف استفتاح فيبينون مكانها ويهملون معناها وإفادتها
التحقيق من جهة تركبها من الهمزة ولا وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق نحو أليس ذلك بقادر
على أن يحيي الموتى قال الزمخشري ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرة بنحو ما يتلقى
به القسم نحو ألا إن أولياء الله وأختها أما من مقدمات اليمين وطلائعه كقوله أما والذي لا يعلم الغيب غيره وقوله
أما والذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمر والثاني التوبيخ والإنكار كقوله ألا طعان
ألا فرسان عادية ألا تجشؤكم حول التنانير وقوله ألا ارعواء لمن ولت شبيبته وآذنت بمشيب بعده هرم
والثالث التمني كقوله ألا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما أثأت يد الغفلات ولهذا نصب يرأب لأنه جواب
تمن مقرون بالفاء والرابع الاستفهام عن النفي كقوله ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد إذا ألاقي الذي لاقاه
أمثالي وهذا البيت رد على من أنكر وجود هذا القسم وهو الشلوبين وهذه الأقسام الثلاثة مختصة بالدخول على الجملة
الاسمية وتعمل عمل لا التبرئة ولكن تختص التي للتمني بأنها لا خبر لها لفظا ولا تقديرا وبأنها لا يجوز مراعاة محلها
مع اسمها وبأنها لا يجوز إلغاؤها ولو تكررت أما الأول فلأنها بمعنى أتمنى وأتمنى لا خبر لها وأما الأخيران فلأنها
بمنزلة ليت وهذا كله قول سيبويه ومن وافقه وعلى هذا فيكون قوله في البيت مستطاع رجوعه مبتدأ وخبرا على

التقديم والتاخير والجملة صفة على اللفظ ولا يكون مستطاع خبرا او نعتا على المحل ويجوز رفعه بالعطف على المحل وعلى الابتداء ويجوز بناؤه على الفتح وبناؤهما
والخامس العرض والتحضيض ومعناهما طلب الشيء ولكن العرض طلب بلين والتحضيض طلب بحث وتختص بالجمل الفعلية
نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم والا تقاتلون قوما نكثوا ايمانهم ومنه عند الخليل قوله الا رجلا جزاه الله
خيرا يدل على محصلة تبيت والتقدير عنده الا ترونني رجلا هذه صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى وزعم بعضهم
انه محذوف على شريطة التفسير اي الا جزى الله رجلا جزاه الله خيرا والا على هذا للتنبيه وقال يونس الا للتمني ونون
الاسم للضرورة وقول الخليل اولى لانه لا ضرورة في اضمار الفعل بخلاف التنوين واضمار الخليل اولى من اضمار غيره لانه لم
يرد ان يدعو لرجل على هذه الصفة وانما قصد طلبه اما قول ابن الحاجب في تضعيف هذا القول ان يدل صفة لرجل
فيلزم الفصل بينهما بالجملة المفسرة وهي اجنبية فمردود بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد ثم الفصل بالجملة
لازم وان لم يقدر مفسرة اذ لا يكون صفة لانها انشائية **الا بالكسر والتشديد** على اربعة اوجه احدها ان
يكون للاستثناء نحو فشربوا منه الا قليلا وانتصاب ما بعدها في هذه الاية ونحوها بها على الاصح وقيل انتصابه
بالفعل السابق وبه يصح قولك لقوا اخوتك الا زيدا ونحوه ما فعلوه الا قليل منهم وارتفاع ما بعدها في
هذه الاية ونحوها على انه بدل بعض من كل عند البصريين ويبعده انه لا ضمير معه في نحو ما جاءني احد الا زيد
كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل منه في النفي والايجاب وعلى انه معطوف على المستثنى منه والا حرف
عطف عند الكوفيين وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب
وهذا موجب بعد نفي ورد بقولهم ما قام الا زيد وليس شيء من احرف العطف يلي العوامل وقد يجاب بانه ليس تاليها في
التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد الثاني ان يكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها وبتاليها جمع منكر او شبهه فمثال
الجمع المنكر لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فلا يجوز ان يكون الا في هذه للاستثناء من جهة المعنى اذ التقدير
ح لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسدا وليس
ذلك المراد ولا من جهة اللفظ لان آلهة جمع منكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء منه ولو قلت قام رجال
الا زيد لم يصح اتفاقا وزعم المبرد ان الا في هذه الاية للاستثناء وان ما بعدها بدل محتجا بان لو تدل على
الامتناع وامتناع الشيء انتفاؤه وزعم ان التفريغ بعدها جائز وان نحو لو كان معنا الا زيد اجود كلام و
يرده انهم لا يقولون لو جاءني ديار اكرمته ولا لو جاءني من احد اكرمته ولو كانت بمنزلة النافي لجاز ذلك كما يجوز
ما فيها ديار وما جاءني من احد ولما لم يجز ذلك دل على ان الصواب قول سيبويه ان الا وما بعدها صفة قال الشلوبين وابن
الصائغ لا يصح المعنى حتى يكون الا بمعنى غير التي يراد بها البدل والعوض قال وهذا هو المعنى في المثال الذي ذكره
سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا اي رجل مكان زيد او عوضا عن زيد انتهى قلت

حرف الالف

ولهذا كان الا بل الوصف في المثال الاول وفي الاية مختلف فهو في المثال مخصص مثله في قولك جاء رجل موصوف بانه
غير زيد وفي الاية مؤكد مثله في قولك متعدد موصوف بانه غير الواحد هكذا الحكم ابدا ان طابق ما بعد الا موصوفها
فالوصف مخصص له وان خالفه بافراد او غيره فالوصف مؤكد ولم ار من افصح عن هذا لكن النحويين قالوا اذا قيل
له عندي عشرة الا درهما فقد اقر له بتسعة فان قال الا درهم فقد اقر له بعشرة وسره ان المعنى حينئذ عشرة موصوفة بانها
غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للاسقاط مثلها في نفخة واحدة وتخرج الاية
على ذلك اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما الهة لفسدتا اي ان الفساد يترتب على تقدير تعدد الالهة وهذا هو المعنى المراد ومثال
المعرف الشبيه بالمنكر قوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة ۔ قليل بها الاصوات الا بغامها فان تعريف الاصوات تعريف
الجنس ومثال شبه الجمع قوله لو كان غيري سليمى الدهر غيره ۔ وقع الحوادث الا الصارم الذكر فالا الصارم صفة لغيري
ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف جمعا او شبهه لتمثيله بلو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وهو مجرى لو
مجرى النفي كما يقول المبرد ويفارق الا هذه غيرا من وجهين احدهما انه لا يجوز حذف موصوفها لا يقال جاءني الا زيد ويقال
جاءني غير زيد ونظيرها في ذلك الجمل والظروف فانها تقع صفات ولا يجوز ان تنوب عن موصوفاتها والثاني انها
لا يوصف بها الا حيث يصح الاستثناء فيجوز عندي درهم الا دانق لانه يجوز الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع
الا جيدا ويجوز درهم غير جيد قاله جماعة وقد يقال انه مخالف لقولهم في لو كان فيهما الهة الا الله ولمثال سيبويه
لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا وشرط ابن الحاجب في وقوع الا صفة تعذر الاستثناء وجعل من الشاذ قوله وكل اخ مفارقه اخوه
لعمر ابيك الا الفرقدان والوصف هنا مخصص لا مؤكد لما بينت من القاعدة والثالث ان تكون عاطفة بمنزلة
الواو في التشريك في اللفظ والمعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وجعلوا منه لئلا يكون للناس عليكم حجة الا
الذين ظلموا منهم لا يخاف لدي المرسلون الا من ظلم ثم بدل حسنا بعد سوء اي ولا الذين ظلموا ولا من ظلم وتأولهما
الجمهور على الاستثناء المنقطع والرابع ان تكون زائدة قاله الاصمعي وابن جني وحملا عليه قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة
على الخسف او نرمي بها بلدا قفرا وابن مالك وحمل عليه قوله ارى الدهر الا منجنونا باهله ۔ وما صاحب الحاجات الا
معذبا وانما المحفوظ وما الدهر ثم ان ثبتت روايته فتخرج على ان ارى جواب لقسم مقدر وحذفت لا كحذفها في تالله تفتؤ
ودل على ذلك الاستثناء المفرغ واما بيت ذي الرمة فقيل غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية آلا بالتنوين اي شخصا
وقيل تنفك تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب او ما تتخلص منه فنفيها نفي ومناخة حال وفي الجامع الكبير هي ناقصة والخبر على
الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكبا **تنبيه** ليس من اقسام الا التي في نحو الا
تنصروه فقد نصره الله وانما هذه كلمتان ان الشرطية ولا النافية ومن العجب ان ابن مالك على امامته ذكرها في
شرح التسهيل من اقسام الا **ألا بالفتح والتشديد** حرف تحضيض مختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر ادوات

ألا بالفتح والتشديد

التحضيض فاما قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الى فهلا نفس ليلى شفيعها فالتقدير فهلا كان هو اي الشان وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لانا اضمرنا من جنس المذكور وقيل شفيعها خبر لمحذوف اي هي شفيعها تنبيه ليس من اقسام الا التي في قوله تعالى الا تعلوا علي بل هذه كلمتان ان الناصبة ولا النافية او ان المفسرة ولا الناهية ولا موضعها على هذا وعلى الاول فهي بدل من كتاب على انه بمعنى مكتوب وعلى ان الخبر بمعنى الطلب بقرينة واتوني مسلمين ومثلها الا يسجدوا في قراءة التشديد لكن هي الناصبة لا غير ولا فيها محتملة للنفي فيكون لا بدلا من اعمالهم وخبر لمحذوف اي اعمالهم الا يسجدوا وللزيادة فيكون الا مخفوضة بدلا من السبيل او مختلف فيها او مخفوضة هي المصدر وذلك على ان الاصل لئلا واللام متعلقة بيهتدون

البحث في إلى

الى حرف جر له ثمانية معان احدها انتهاء الغاية الزمانية نحو ثم اتموا الصيام الى الليل والمكانية نحو من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى واذا دلت قرينة على دخول ما بعدها نحو قرأت القران من اوله الى اخره او خروجه نحو ثم اتموا الصيام الى الليل ونحو فنظرة الى ميسرة عمل بها والا فقيل يدخل ان كان من الجنس وقيل مطلقا وقيل لا يدخل مطلقا وهو الصحيح لان الاكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد والثاني المعية وذلك اذا ضممت شيئا الى اخر وبه قال الكوفيون وجماعة من البصريين في من انصاري الى الله وقولهم الذود الى الذود ابل والذود من ثلاث الى عشر والمعنى ان الجمع القليل الى مثله كثير ولا يجوز الى زيد مال تريد مع زيد مال والثالث التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا او بغضا من فعل تعجب او اسم تفضيل نحو رب السجن احب الي الرابع مرادفة اللام نحو والامر اليك وقيل لانتهاء الغاية اي منتهٍ اليك ويقولون احمد اليك الله سبحانه اي انهي حمده اليك الخامس موافقة في ذكره جماعة في قوله فلا تتركني بالوعيد كانني الى الناس مطلي به القار اجرب قال ابن مالك ويمكن ان يكون منه ليجمعنكم الى يوم القيمة وتاول بعضهم البيت على تعلق الى بمحذوف اي مطلي بالقار مضافا الى الناس فحذف وقلب الكلام وقال ابن عصفور هو على تضمين مطلي معنى مبغض قال ولو صح مجيء الى بمعنى في لجاز زيد الى الكوفة السادس الابتداء كقول الشاعر تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا اي مني السابع موافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل الثامن التوكيد وهي الزائدة اثبت ذلك الفراء مستدلا بقراءة بعضهم افئدة من الناس تهوى اليهم بفتح الواو وخرج على تضمين تهوى معنى تميل وعلى ان الاصل تهوي بالكسر فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كما يقال في رضي رضا وفي ناصية ناصاة قال ابن مالك وفيه نظر لان شرط هذه اللغة تحرك الياء في الاصل

البحث في إي بالكسر والسكون

اي بالكسر والسكون حرف جواب بمعنى نعم فيكون لتصديق المخبر ولاعلام المستخبر ولوعد الطالب فيقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيدا ونحوهن كما تقع نعم بعدهن وزعم ابن الحاجب انها انما تقع بعد الاستفهام نحو ويستنبئونك احق هو

قل اي وربي انه لحق ولا تقع عند الجميع الا قبل القسم واذا قيل اي والله ثم اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها وحذفها وعلى الاول فيلتقي ساكنان على غير حدهما أيْ بالفتح والسكون على وجهين حرف لنداء البعيد او القريب او المتوسط على خلاف في ذلك قال الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى بكاء حمامات لهن هدير وفي الحديث اي رب وقد تمد الفها وحرف تفسير تقول عندي عسجد اي ذهب وغضنفر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او بدل لا عطف نسق خلافا للكوفيين وصاحب المستوفي وللفصل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما ولا عاطفا ملازما لعطف الشيء على مرادفه وتقع تفسيرا للجمل ايضا كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب وتقلينني لكن اياك لا اقلي واذا وقعت بعد تقول وقبل فعل مسند للضمير حكى الضمير نحو تقول استكتمته الحديث اي سألته كتمانه يقال ذلك بضم التاء ولو جئت باذا مكان اي فتحت فقلت اذا سألته لانّ اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال اذا كنيت باي فعلا تفسره فضم تاءك فيه ضم معترف وان تكن باذا يوما تفسره ففتحة التاء امر غير مختلف أيّ بفتح الهمزة وتشديد الياء اسم يأتي على خمسة اوجه شرطا نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي واستفهاما نحو ايكم زادته هذه ايمانا فباي حديث بعده يؤمنون وقد تخفف كقوله تنظرت نصرا والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره وموصولا نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد التقدير لننزعن الذي هو اشد قاله سيبويه وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال الجرمي خرجت من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا يقول لاضربن ايهم قائم بالضم انتهى وزعم هؤلاء انها في الآية استفهامية وانها مبتدا واشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد وقال يونس الجملة وعلقت ننزع عن العمل كما في لنعلم اي الحزبين احصى وقال الكسائي والاخفش كل شيعة ومن زائدة وجملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهما في جواز زيادة من في الايجاب ويرد اقوالهم ان التعليق مختص بافعال القلوب وانه لا يجوز لاضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وانه لم يثبت زيادة من في الايجاب وقول الشاعر اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل يروى بضم اي وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار وجوز الزمخشري كونها موصولة مع ان الضمة اعراب فقدر متعلق النزع من كل شيعة وكانه قيل لننزع بعض كل شيعة ثم قدر انه سئل من هذا البعض فقيل هو الذي هو اشد ثم حذف المبتدا ان المكتنفان للموصول وفيه تعسف ظاهر ولا اعلمهم استعملوا ايا الموصولة مبتدا وسيأتي ذلك عن ثعلب وزعم ابن الطراوة ان ايا مقطوعة عن الاضافة فلذلك بنيت وان

هم أشد مبتدأ وخبر وهذا باطل برسم الضمير متصلا بأي وبالإجماع على أنها إذا لم تضف كانت معربة وزعم
ثعلب أن أيا لا تكون موصولة أصلا وقال لا يسمع أيهم هو فاضل جاءني بتقدير الذي هو فاضل جاءني والرابع
أن تكون دالة على معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل أي رجل أي كامل في صفات الرجال وحالا للمعرفة كمررت
بعبد الله أي رجل الخامس أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل نحو يا أيها الرجل وزعم الأخفش أن أيا لا تكون
وصلة وأن أيا هذه هي الموصولة حذف صدر صلتها وهو العائد والمعنى يا من هو الرجل ورد بأنه ليس لنا عائد
يجب حذفه ولا موصول التزم كون صلته جملة اسمية وله أن يجيب عنهما بأن ما في قولهم لا سيما زيد بالرفع كذلك
فيهما ويجوز أن تكون نكرة موصوفة نحو مررت بأي معجب لك كما يقال بمن معجب لك وهذا غير مسموع ولا تكون أي غير مذكور معها
المضاف إليه البتة إلا في النداء والحكاية يقال جاءني رجل فتقول أي يا هذا وجاءني رجلان فتقول أيان وجاء
فتقول أيون **تنبيه** في قول أبي الطيب: أي يوم سررتني بوصال لم ترعني ثلاثة بصدود ليست فيه أي موصولة لأن الموصولة
لا تضاف إلا إلى المعرفة قال أبو علي في التذكرة في قوله: أرأيت أي سوالف وخدود برزت لنا بين اللوى فزرود
لا تكون أي موصولة لإضافتها إلى نكرة انتهى ولا شرطية لأن المعنى حينئذ إن سررتني يوما بوصالك آمنتني ثلاثة أيام من
صدودك وهذا عكس المعنى المراد وإنما هي للاستفهام الذي يراد به النفي كقولك لمن ادعى أنه أكرمك أي يوم
أكرمتني والمعنى ما سررتني يوما بوصالك إلا روعتني ثلاثة بصدودك والجملة الأولى مستأنفة قدم ظرفها لأن
له الصدر والجملة الثانية إما في موضع جر صفة لوصال على حذف العائد أي لم ترعني بعده كما حذف في نحو قوله
يوما لا تجزي نفس الآية أو نصب حالا من فاعل سررتني أو مفعوله والمعنى أي يوم سررتني غير رائع لي أو غير مروع منك
وهي حال مقدرة مثلها في طيبين فادخلوها خالدين أو لا محل لها على أن تكون معطوفة على الأولى بفاء محذوفة كما قيل
وإذ قال موسى لقومه إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة قالوا أتتخذنا هزوا قال أعوذ بالله وكذا في بقية الآية وفيه بعد
والمحققون في الآية على أن الجمل مستأنفة بتقدير فما قالوا له فما قال لهم ومن روى ثلاثا بالرفع لم يجز عنده كون
الحال من فاعل سررتني لخلوها من ضمير ذي الحال **إذ** على أربعة أوجه أحدها أن تكون اسما للزمن
الماضي ولها أربعة استعمالات أحدها أن تكون ظرفا وهو الغالب نحو فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا
والثاني أن تكون مفعولا به نحو واذكروا إذ كنتم قليلا فكثركم والغالب على المذكورة في أوائل القصص في التنزيل
أن تكون مفعولا به بتقدير اذكر نحو وإذ قال ربك للملائكة وإذ قلنا للملائكة وإذ فرقنا بكم البحر وبعض
المعربين يقول في ذلك إنه ظرف لاذكر محذوفا وهذا وهم فاحش لاقتضائه حينئذ الأمر بالذكر في ذلك الوقت مع أن
الأمر للاستقبال وذلك الوقت قد مضى قبل تعلق الخطاب بالمكلفين منا وإنما المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر
فيه والثالث أن تكون بدلا من المفعول نحو واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها فإذ بدل اشتمال من

مرية على حذف البدل في يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه وقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم
انبياء يحتمل كون اذ ظرفا للنعمة وكونها بدلا منها والرابع ان يكون مضافا اليها اسم زمان صالح للاستغناء
عنه نحو يومئذ وحينئذ او غير صالح له نحو قوله بعد اذ هديتنا وزعم الجمهور ان اذ لا تقع الا ظرفا او مضافا
اليها وانها في نحو قوله تعالى واذكروا اذ كنتم قليلا ظرف لمفعول محذوف اي واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم قليلا
وفي نحو اذ انتبذت ظرف لمضاف الى المفعول محذوف اي واذكروا قصة مريم ويؤيد هذا القول التصريح بالمفعول
في نحو واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء ومن الغريب ان الزمخشري قال في قراءة بعضهم لمن من الله على المؤمنين
انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث وان يكون اذ في محل الرفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان قائما
اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه انتهى فمقتضى هذا الوجه ان اذ مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا ثم تنظيره
بالمثال غير مناسب لان الكلام في اذ لا في اذا وكان حقه ان يقول اذ كان لانهم يقدرون في هذا المثال ونحوه
اذ تارة واذا اخرى بحسب المعنى المراد ثم ظاهره ان المثال يتكلم به هكذا والمشهور ان حذف الخبر في ذلك واجب وكان الاشهر
ان اذ المقدرة في المثال في موضع نصب ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكا بقول بعضهم اخطب ما
يكون الامير يوم الجمعة بالرفع فقاس الزمخشري اذ على اذا والمبتدأ على الخبر والوجه الثاني ان يكون اسما للزمن
المستقبل نحو يومئذ تحدث اخبارها والجمهور لا يثبتون هذا القسم ويجعلون الآية من باب ونفخ في الصور
اعني من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال
في اعناقهم فان يعلمون مستقبل لفظا ومعنى لدخول حرف التنفيس عليه وقد عمل في اذ فيلزم ان يكون بمنزلة
اذا والثالث ان يكون للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون اي ولن ينفعكم اليوم
اشتراككم في العذاب لاجل ظلمكم في الدنيا وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف والتعليل مستفاد من قوة
الكلام لا من اللفظ فانه اذا قيل ضربته اذ اساء واريد بالوقت اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة سبب الضرب قولان
وانما يرتفع السؤال على القول الاول فانه لو قيل لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم الاشتراك في العذاب لم يكن
التعليل مستفادا لاختلاف زمني الفعلين ويبقى الاشكال في الآية وهو ان اذ لا تبدل من اليوم لاختلاف
الزمانين ولا تكون ظرفا لينفع لانه لا يعمل في ظرفين ولا لمشتركون لان معمول خبر الاحرف الخمسة لا يتقدم عليها ولان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول ولان اشتراكهم في الآخرة لا في زمن ظلمهم ومما حملوه على التعليل واذ لم يهتدوا به فسيقولون
هذا افك قديم واذ اعتزلتموهم وما يعبدون الا الله فأووا الى الكهف وقوله فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذ
هم قريش واذ ما مثلهم بشر وقول الاعشى ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا
حلولا في الدنيا وان لنا ارتحالا عنها الى الآخرة وان في الجماعة الذين ماتوا قبلنا امهالا لنا لانهم مضوا قبلنا

وبينا بعدهم وانما يصح ذلك كله على القول بان اذ التعليلية حرف كما قدمنا والجمهور لا يثبتون ذلك وقال
ابو الفتح راجعت ابا علي مرارا في قوله تعالى ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم الاية مستشكلا ابدال اذ من اليوم فاخر ما تحصل
منه ان الدنيا والاخرة متصلتان وانهما في حكم الله تعالى سواء فكان اليوم ماض او كان اذ مستقبلة انتهى وقيل
المعنى اذ ثبت ظلمكم وقيل التقدير بعد اذ ظلمتم وعليهما ايضا فاذ بدل من اليوم وليس هذا التقدير مخالفا
لما قدمناه في بعد اذ هديتنا لان المدعى هناك انها لا يستغنى عن معناها كما يجوز الاستغناء عن يوم في يومئذ
لا انها لا تحذف لدليل واذا لم تقدر اذ تعليلا فيجوز ان تكون ان وصلتها تعليلا والفاعل مستتر راجع الى
قولهم يا ليت بيني وبينك بعد المشرقين او الى القرين ويشهد لهما قراءة بعضهم انكم بالكسر على الاستئناف الرابع
ان تكون للمفاجاة نص على ذلك سيبويه وهي الواقعة بعد بينا او بينما كقوله استقدر الله خيرا وارضين به فبينما
العسر اذ دارت مياسير وهل هي ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجاة او حرف مؤكد اي زائد اقوال وعلى القول
بالظرفية قال ابن جني عاملها الفعل الذي بعدها لانها غير مضافة اليه وعامل بينا وبينما محذوف يفسره الفعل
المذكور وقال الشلوبين اذ مضافة الى الجملة فلا يعمل فيها الفعل ولا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ بدل منهما وقيل العامل ما يلي بين بناء على انها مكفوفة عن
الاضافة اليه كما يعمل تالي اسم الشرط فيه وقيل بين خبر لمحذوف وتقدير بينما انا قائم اذ جاء عمرو بين اوقات قيامي
مجيء عمرو ثم حذف المبتدا مدلولا عليه بجاء عمرو وقيل مبتدا واذ خبره والمعنى حين انا قائم حين جاء عمرو وذكر
لاذ معنيان آخران احدهما التوكيد وذلك بان تحمل على الزيادة قاله ابو عبيدة وتبعه ابن قتيبة وحملا عليه آيات
منها واذ قال ربك للملائكة والثاني التحقيق كقد وحملت عليه الآية وليس القولان بشيء واختار ابن الشجري انها
تقع زائدة بعد بينا وبينما خاصة قال لانك اذا قلت بينما انا جالس اذ جاء زيد فقدرتها غير زائدة اعملت فيها
الخبر وهي مضافة الى جملة جاء زيد وهذا الفعل هو الناصب لبين فيعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف انتهى وقد مضى
الكلام في توجيه ذلك وعلى القول بالتحقيق في الآية فالجملة معترضة بين الفعل والفاعل مسألة
يلزم اذ الاضافة الى جملة اما اسمية نحو واذكروا اذ انتم قليل او فعلية فعلها ماض لفظا ومعنى نحو واذ قال
ربك للملائكة واذ ابتلى ابراهيم ربه واذ غدوت من اهلك او فعلية فعلها ماض معنى لا لفظا نحو واذ يرفع
ابراهيم القواعد واذ يمكر بك الذين كفروا واذ تقول للذي انعم الله عليه وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى الا
تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا
فالاولى ظرف لنصره والثانية بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثاني اثنين وفيهما وفي ابدال
الثانية نظر لان الزمن الثاني والثالث غير الاول فكيف يبدلان منه ثم لا يعرف ان البدل يتكرر الا في بدل

الاضراب هو ضعيف لا يحمل عليه التنزيل ومعنى ثاني اثنين واحد من اثنين فكيف يعمل في الظرف وليس فيه معنى
فعل وقد يجاب بانه لتقوى به الا ومنتزلها منزلة المشتق اشار الى ذلك ابو الفتح في المحتسب والظرف يتعلق
بوهم الفعل وايسر روائحه وقد يحذف احد شطري الجملة فيظن من لا خبرة له انها اضيفت الى المفرد كقوله هل ترجعن
ليال قد مضين لنا والعيش منقلب اذ ذاك افنانا والتقدير اذ ذاك كذلك وقول الاخطل كانت منازل
الاف عهدتهم اذ نحن اذ ذاك دون الناس اخوانا الاف بضم الهمزة جمع الف بالمد مثل كافر وكفار ونحن وذاك
مبتدآن حذف خبراهما والتقدير عهدتهم اخوانا اذ نحن متآلفون اذ ذاك كائن ولا تكون اذ الثانية خبرا عن
نحن لانه زمان ونحن اسم عين بل هي ظرف للخبر المقدر واذ الاولى ظرف لعهدتهم ودون اما ظرف له او للخبر المقدر
او للحال من اخوانا محذوف وقرى منصفين بدون الناس ولا يمنع ذلك تنكيرها لان الحال المتاخرة فهو كقوله لمية
موحشا طلل ولا يكون اسم عين لانه دون ظرف مكان لا زمان ولكن الاخبار باللفظ المجاوز المفهوم من الكلام
وقالت الخنساء كان لم يكونوا حمى يختشى اذ الناس اذ ذاك من عز بزا اذ الاولى ظرف ليختشى او لحمى او ليكونوا ان قلنا ان
لكان الناقصة مصدرا والثانية ظرف لبز ومن مبتدا موصول لا شرط لان بز عامل في اذ الثانية ولا يعمل ما في
خبر الشرط فيما قبله عند البصريين وبز خبر من والجملة خبر الناس والعائد اليه محذوف اي من عز منهم كقولهم السمن
منوان بدرهم ولا يكون اذ الاولى ظرفا لبز لانه خبر الجملة التي اضيفت اذ الاولى اليها ولا يعمل شيء من المضاف اليه
في المضاف ولا اذ الثانية بدلا من الاولى لان الاولى انما تكمل بما اضيفت اليه ولا يتبع اسم حتى يكمل ولا خبرا عن
الناس لانها زمان والناس اسم عين وذلك اسم مبتدا محذوف الخبر اي كائن وعلى ذلك فقس وقد تحذف الجملة
كلها للعلم بها ويعوض عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين نحو ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله وزعم
الاخفش ان اذ في ذلك معربة لزوال افتقارها الى الجملة وان الكسرة اعراب لان اليوم مضاف اليها ورد بان
بناءها لوضعها على حرفين وبان الافتقار باق في المعنى كالموصول الذي تحذف صلته لدليل قال نحن الالى
فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اي نحن الالى عرفوا وبان العوض ينزل منزلة المعوض عنه فكان المضاف اليه مذكور
وبقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح واجاب عن هذا بان الاصل حينئذ ثم حذف المضاف
وبقي الجر كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة اي ثواب الاخرة تنبيه اضيف اذ الى الجملة الاسمية واحتملت الظرفية
والتعليلية في قول المتنبي امن ازديارك في الدجى الرقباء اذ حيث كنت من الظلام ضياء وشرح ذلك ان
مذ مفتوح الاخر لا مكسوره على انه حرف جر كما توهم بعض من ادعى الادب في زماننا ولعله اغتر على ذلك والازديار
من الزيارة كما ان الاكتساب افتعل من الكسب ابدلت تاء الافتعال في الزاي دالا والدال بدل عن التاء وفي متعلقة بالحال من
المتولي امن وانما الرقباء مبتدا ... الظرف صلة عن محل فمن التعاضد ما مبتدا خبره حيث

والابتداء بالنكرة لتقدم خبرها عليها ظرفا ولانها موصوفة في المعنى لان من الظلام صفتها في الاصل فلما قدمت عليها صارت حالا منها ومن المبتدء وهي متعلقة بمحذوف وكانت تامة وهي وفاعلها خفض باضافة اذ اليها والمعنى اذ الصبا حاصل كل حين حصلت فيه بدلا من الظلام اذ ما اداة شرط تجزم فعلين وهي حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية وظرف عند المبرد وابن السراج والفارسي وعملها الجزم قليل لا ضرورة خلافا لبعضهم اذا على وجهين احدهما ان يكون للمفاجأة فتختص بالجملة الاسمية ولا تحتاج لجواب ولا تقع في الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا لهم مكر وهي حرف عند الاخفش ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الاول ابن مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها فعل مقدر مشتق من لفظ المفاجأة قال في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان التقدير ثم اذا دعاكم دعوة فاجأتم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر في نحو فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصرحا به نحو فاذا هي حية فاذا هم خامدون فاذا هي بيضاء فاذا هم بالساهرة واذا قيل خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا اي فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة ولا عند الاخفش لان الحرف لا يخبر به ولا عنه فاذا قلت فاذا القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس او جالسا فالرفع على الخبرية واذا نصب به فالنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل بانها ظرف مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت حذف مضاف كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد مسئلة قالت العرب قد كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي وقالوا ايضا فاذا هو اياها وهذا هو الوجه الذي انكره سيبويه لما سأله الكسائي وكان من خبرهما ان سيبويه قدم على البرامكة فعزم يحيى بن خالد على الجمع بينهما فجعل لذلك يوما فلما حضر سيبويه تقدم اليه الفراء وخلف فسأله خلف عن مسئلة فاجاب فيها فقال له اخطأت ثم سأله ثانية وثالثة وهو يجيبه ويقول له اخطأت فقال له هذا سوء ادب فاقبل عليه الفراء فقال ان في هذا الرجل حدة وعجلة ولكن ما تقول فيمن قال هؤلاء ابون ومررت بابين كيف تقول على مثال ذلك من وأيت واويت فاجابه فقال اعد النظر فقال لست اكلمكما حتى يحضر صاحبكما فحضر الكسائي فقال له الكسائي تسألني او اسألك فقال له سيبويه سل انت فسأله عن هذا المثال فقال له سيبويه فاذا هو هي ولا يجوز النصب وسأله عن امثال ذلك نحو خرجت فاذا عبد الله القائم والقائم فقال كل ذلك بالرفع فقال له الكسائي العرب ترفع كل ذلك وتنصبه فقال يحيى قد اختلفتما وانتما رئيسا بلديكما فمن يحكم بينكما

فقال الكسائي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

فحضر [illegible] الكسائي [illegible] [illegible] [illegible]

بعد [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] الكسائي [illegible] الرشيد [illegible]

القول قول الكسائي [illegible] [illegible] [illegible] ابن السنة [illegible]

احسن الامام الاديب [illegible] [illegible] [illegible] في النحو كتابا [illegible] [illegible] والمسئلة

والعرب تحذف [illegible] اذا [illegible] الامر الذي [illegible] [illegible] [illegible] الحال [illegible] [illegible]

من بعدها [illegible] [illegible] الضمير [illegible] [illegible] [illegible] من اشكال [illegible] لذلك [illegible] على [illegible] [illegible]

الى سيبويه الحنف [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

هو هي او هل اذا هو [illegible] [illegible] وخطا ابن زياد وابن حمزة في ما قال [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

على حكومته [illegible] [illegible] في امره حكما كمثل عمرو [illegible] حكومته [illegible] ابن زياد كل منتخب من اهل [illegible] [illegible]

كمحمد بن زياد كل منتخب من اهله اذ [illegible] [illegible] [illegible] واصبح [illegible] الانفاس [illegible] في كل [illegible] [illegible]

[illegible] ولبس [illegible] من [illegible] لولا الشافعي في الدنيا لما [illegible] والعبر في العلم [illegible] [illegible] على [illegible] الناس

[illegible] علم [illegible] [illegible] [illegible] البيت [illegible] [illegible] على الحال بعد ان [illegible] [illegible] على الابتدا

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] في اخر البيت [illegible] [illegible] في اوله [illegible] [illegible]

في اخر البيت الثالث بفتح العين [illegible] عن الاشكال والخفا [illegible] في اخر البيت الرابع [illegible] [illegible] وابن زياد

الفراء واسمه يحيى وابن حمزة هو الكسائي واسمه علي وابو بشر سيبويه واسمه عمرو [illegible] [illegible] [illegible]

وللاطلاق [illegible] [illegible] للمفعول [illegible] وعلى الاول سيبويه والكسائي والاخران [illegible] وابن [illegible] [illegible]

اسم [illegible] [illegible] او بالعكس [illegible] [illegible] زيادة الاول [illegible] الفراء والثاني [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

المرسل في [illegible] الحسين [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] للمفعول

اي [illegible] [illegible] ولما [illegible] الفراء [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

او [illegible] اي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] بالواو والنون [illegible] [illegible] الالف [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

اسم رجل [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على سيبويه [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] على [illegible] [illegible]

وهكذا [illegible] [illegible] [illegible] الكسائي [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible] [illegible]

هي بيضاء فاذا هي حبة واما لخ فاذا هو اياها ان ثبت تخلج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بلن والنصب بلم والجر بلعل وسيبويه واصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم به بعض العرب وقد تكلم ذكر في توجيهه امور احدها لابي بكر بن الخياط وهو ان اذا ظرف فيه معنى وجدت ورأيت فجاز له ان ينصب المفعول وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده انتهى وهذا خطأ لان المعاني لا تنصب المفاعيل وانما تعمل في الظروف والاحوال ولانها تحتاج على ذعمه الى فاعل والى مفعول آخر وكان حقها ان تنصب ما يليها والثاني ان ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك ويشهد له قراءة الحسن اياك تعبد ببناء الفعل للمفعول لكنه لا يتاتى فيما اجازوه من قولك فاذا زيد القائم بالنصب فينبغي ان يوجه هذا على انه نعت مقطوع به او حال على زيادة ال وليس ذلك مما ينقاس ومن جوز تعريف الحال او زعم ان اذا تعمل عمل وجدت وانها رفعت عبد الله بناء على ان الظرف يعمل وان لم يعتمد فقد اخطأ لان وجد ينصب الاسمين ولان مجيء الحال بلفظ المعرفة قليل وهو قابل للتأويل والثالث انه مفعول به والاصل فاذا هو يساويها او فاذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير وهذا الوجه لابن مالك ايضا ونظيره قراءة علي عليه السلام لئن اكله الذئب ونحن عصبة بالنصب اي نوجد عصبة او نرى عصبة واما قوله والذين اتخذوا من دونه اولياء ما نعبدهم انما قيل ان التقدير يقولون ما نعبدهم فانما حسنه ان اضمار القول مستسهل عندهم الرابع انه مفعول مطلق والاصل فاذا هو يلسع لسعتها ثم حذف الفعل كما تقول ما زيد الا شرب الابل ثم حذف المضاف نقله الشلوبين في حواشي المفصل عن الاعلم وقال هو اشبه ما وجه به النصب الخامس انه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قاله ابن الحاجب في اماليه وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة الخليل فانه اجاز له صوت صوت الحمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل واما سيبويه فقال هذا قبيح ضعيف ومن قال بالجواز فانما ذلك اذا كان المضاف اليه معرفة كلمة مثل جاز ان تخلفها المعرفة في التنكير فتقول مررت برجل زهير بالخفض صفة للنكرة وهذا زهير بالنصب على الحال ومنه قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا وانما سكنت الياء مع انهما منصوبان لثقلهما بالتركيب والاعلال كما في معد يكرب وقالي قلا والثاني من وجهي اذا ان يكون لغير المفاجأة فالغالب ان يكون ظرفا للمستقبل متضمنا معنى الشرط ويختص بالدخول على الجملة الفعلية عكس الفجائية وقد اجتمعا في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وقوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون ويكون الفعل بعدها ماضيا كثيرا او مضارعا دون ذلك وقد اجتمعا في قول ابي ذؤيب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وانما دخلت الشرطية على الاسم في نحو اذا السماء انشقت لانه فاعل لفعل محذوف على

شريطة التفسير لا مبتدأ خلافا للاخفش واما قوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فالتقدير

اذا كان باهلي وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلي فاعل بمحذوف يفسره العامل في حنظلية ويرده

ان فيه حذف المفسر ومفسره جميعا ويسهله ان الظرف يدل على المفسر فكانه لم يحذف ولا تعمل اذا الجزم الا في الضرورة

كقوله استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل وقيل وقد تخرج اذا عن كل من الظرفية والاستقبال

ومعنى الشرط وفي كل من هذه المواضع فصل **الفصل الاول** في خروجها عن الظرفية زعم ابو الحسن في حتى اذا جاؤوها

ان اذا جر بحتى وزعم ابو الفتح في اذا وقعت الواقعة الآية فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية خبر

والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعمولاها والمعنى وقت وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لآخرين هو وقت

رج الارض وقال قوم في اخطب ما يكون الامير قائما ان الاصل اخطب اوقات اكوان الامير اذا كان قائما اي وقت

قيامه ثم حذفت الاوقات وناب عنها ما المصدرية ثم حذف الخبر المرفوع وهو اذا وبقيت كان التامة وفاعلها

فالحذف ثم نابت الحال عن الخبر ولو كانت اذا على هذا التقدير في موضع نصب لاستحال المعنى كما يستحيل اذا قلت

اخطب اوقات اكوان الامير يوم الجمعة اذا نصبت اليوم لان الزمان لا يكون محلا للزمان وقالوا في قول الحماسي

وبعد غد يا لهف نفسي من غد اذا راح اصحابي ولست براح ان اذا في موضع جر بدلا من غد وزعم ابن مالك انها

مفعول في قوله عليه السلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى والجمهور على ان اذا لا تخرج

عن الظرفية وان حتى في نحو حتى اذا جاؤوها حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها ولا عمل له واما اذا وقعت

فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره

بعد اذا الثانية اي انقسمتم اقساما وكنتم ازواجا ثلاثة واما اذا في البيت فظرف للهف واما التي في المثال

ففي موضع نصب لانها بدل من زمانا مضافا الى ما يكون اذ لا موجب لهذا التقدير واما الحديث فاذا ظرف لمحذوف وهو مفعول

اعلم وتقديره شانك ونحوه كما تعلقت اذ بالحديث في هل اتاك حديث ضيف ابرهيم المكرمين اذ دخلوا عليه **الفصل**

الثاني في خروجها عن الاستقبال وذلك على وجهين احدهما ان تجيء للماضي كما جاءت اذ للمستقبل في قول

بعضهم وذلك كقوله ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه تولوا واذا راوا تجارة

او لهوا انفضوا اليها وقوله وندمان يزيد الكاس طيبا سقيت اذا تغورت النجوم والثاني ان تجيء للحال وذلك بعد

القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى قيل لانها لو كانت للاستقبال لم تكن ظرفا لفعل القسم لانه انشاء

لا اخبار عن قسم ياتي لان قسم الله سبحانه قديم ولا لكون محذوف هو حال من الليل والنجم لان الاستقبال والحال متنافيان

واذا بطل هذان الوجهان تعين انه ظرف لاحدهما على ان المراد به الحال انتهى والصحيح انه لا يصح التعليق باقسم الانشائي

لان القديم لا زمان له لا حال ولا غيره بل هو سابق على الزمان وانه لا يمتنع التعليق بكائنا مع بقاء اذا على

الاستقبال بدليل صحة مجيء الحال المقدرة بعدها باتفاق كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به
غدا كذا يقدرون واوضح منه نحو للمعنى مريدا به الصيد غدا كما فسر قمتم في اذا قمتم الى الصلوة باردتم مسئلة
في ناصب اذا مذهبان احدهما انه شرطها وهو قول المحققين فتكون بمنزلة متى وحيثما وايان وقول ابي البقاء انه
مردود بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقوله الجميع اذا جزمت كقوله
واذا تصبك خصاصة فتجمل والثاني انه ما في جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين ويرد عليهم امور احدها
ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين تربط بينهما الاداة وعلى قولهم تصير الجملتان واحدة لان الظرف عندهم من
جملة الجواب والمعمول داخل في جملة عامله والثاني انه ممتنع في قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا
اذا كان جائيا لان الجواب محذوف وتقديره اذا كان جائيا فلا اسبقه ولا يصح ان يقال لا اسبق شيئا وقت مجيئه لان
الشيء انما يسبق قبل مجيئه وهذا لازم لهم ايضا ان اجابوا بانها غير شرطية وانها معمولة لما قبلها وهو سابق
واما على القول الاول فهي شرطية محذوفة الجواب وعاملها اما خبر كان او نفس كان ان قلنا بدلالتها على الحدث
والثالث انه يلزمهم في نحو اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وهو باطل عقلا
اذ الحدث الواحد المعين لا يقع بتمامه في زمانين وقصدا اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم فان قلت فما ناصب
اليوم على القول الاول وكيف يعمل العامل الواحد في ظرفي زمان قلت لم يتضادا كما في الوجه السابق وعمل العامل في
ظرفي زمان يجوز اذا كان احدهما اعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الاول
ونصب الثاني نص عليه سيبويه وانشد للفرزدق متى تردن يوما سفار تجد بها اديهم يرمي المستجير المعورا
فيوما ممتنع ان يكون بدلا من متى لعدم اقترانه بحرف الشرط ولهذا يمتنع في اليوم في المثال ان يكون بدلا من اذا ويمتنع
ان يكون ظرفا لتجد لئلا ينفصل ترد من معموله وهو سفار بالاجنبي فتعين انه ظرف ثان لترد والرابع ان الجواب ورد
مقرونا باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني اليوم فاني
اكرمك وكل منهما لا يعمل ما بعده فيما قبله وورد ايضا والصالح فيه للعمل صفة كقوله تعالى فاذا نقر في الناقور
فذلك يومئذ يوم عسير ولا تعمل الصفة فيما قبل الموصوف وتخريج بعضهم هذه الآية على ان اذا مبتدأ وما بعد الفاء خبر لا
يصح الا على قول الاخفش ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة الفاء في خبر المبتدأ لان عسر اليوم ليس مستقبلا عن النقر
والجيد ان يخرج على حذف الجواب مدلولا عليه بعسير اي عسر اليوم واما قول ابي البقاء انه يكون بدلا لا عليه بذلك
لانه اشارة الى النقر فمردود لادائه الى اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع واما نحو فمن كانت هجرته الى الله ورسوله
فهجرته الى الله ورسوله فمؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب فقد استحق الثواب العظيم المستقر للمهاجرين
قال ابو حيان ووقع معمولها بعد ما النافية نحو واذا تتلى عليهم اياتنا بينات ما كان حجتهم الآية وما النافية لها

الصدر

الصدر انتهى وليس هذا الجواب إلا اقترن بالفاء مثل وإن يستعتبوا فما هم من المعتبين وإنما الجواب محذوف أي عادوا
إلى الحج باطلة وقول بعضهم إنه جواب على إضمار الفاء مثل إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين مردود بأن
الفاء لا يجوز في غير الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها والوصية في الآية نائب عن فاعل كتب وللوالدين
متعلق بها لا خبر والجواب محذوف أي فليوص وقول ابن الحاجب إن إذا هذه غير شرطية فلا تحتاج إلى جواب وإن عاملها ما بعد
ما النافية كما عمل ما بعد لا في يوم من قوله تعالى يوم يرون الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين وإن ذلك من التوسع
في الظروف مردود بثلاثة أمور أحدها أن مثل هذا التوسع خاص بالشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
والثاني أن ما لا تتقدم عليها لأن لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا
وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو إن لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله ألا إن قرطا
على آلة ألا إنني كيده لا أكيد وقيل إن وقعت لا في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أداة الصدر وإلا
فلا وهذا هو الصحيح وعليه اعتمد سيبويه إذ جعل انتصاب الحب في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه على التوسع
وإسقاط الخافض وهو على ولم يجعله من باب زيدا ضربته لأن التقدير لا أطعمه ولا هذه لها الصدر فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا الباب عاملا الثالث أن لا في الآية حرف ناسخ مثل في لا رجل والحرف
الناسخ لا يتقدمه معمول ما بعده ولو لم يكن نافيا لا يجوز زيدا إني أضرب فكيف وهو حرف نفي بل أبلغ من هذا
أن العامل الذي بعده مصدر وهم يطلقون القول بأن المصدر لا يعمل فيما قبله وإنما العامل محذوف أي اذكر
يوم أو يعذبون يوم ونظير ما أورده ما يوجب على الأكثرين أن يورد عليهم قوله تعالى وقال الذين كفروا هل ندلكم
على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد فيقال لا يصح لجديد أن يعمل في إذا لأن إن ولام الابتداء
يمنعان من ذلك لأن لهما الصدر وأيضا فالصفة لا تعمل فيما قبل الموصوف والجواب أيضا أن الجواب محذوف مدلول
عليه بجديد أي إذا مزقتم تجددون لأن الحرف الناسخ لا يكون في أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء نحو وما
تفعلوا من خير فإن الله به عليم وأما وإن أطعتموهم إنكم لمشركون فالجملة جواب القسم محذوف مقدر قبل الشرط بدليل
وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الآية ولا يسوغ أن يقال قدرها خالية من معنى الشرط فيستغني عن جواب
وتكون معمولة لما قبلها وهو قال أو ندلكم أو ينبئكم لأن هذه الأفعال لم تقع في ذلك الوقت المسألة الثالثة
في خروج إذا عن الشرطية ومثاله قوله تعالى وإذا ما غضبوا هم يغفرون والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون
فإذا فيهما ظرف لخبر المبتدأ بعدها ولو كانت شرطية والجملة الاسمية جوابا لاقترنت بالفاء نحو وإن يمسسك الله
بخير فهو على كل شيء قدير وقول بعضهم إنه على إضمار الفاء تقدم رده وقول آخر إن الضمير توكيد لا مبتدأ وإن
ما بعده الجواب ظاهر التعسف وقول آخر إن جوابها محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها تكلف من غير ضرورة ومن ذلك إذا

التي بعد القسم نحو والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى إذ لو كانت شرطية كان ما قبلها جوابا في المعنى كما في قولك آتيك إذا أتيتني فيكون التقدير إذا يغشى الليل وإذا هوى النجم أقسمت وهذا ممتنع لوجهين أحدهما أن القسم لا يقبل التعليق لأن الإنشاء إيقاع والمعلق يحتمل الوقوع وعدمه فأما إن جاءني زيد فوالله لأكرمنه فالجواب في المعنى فعل الإكرام لأنه المسبب عن الشرط وإنما دخل القسم بينهما لمجرد التوكيد ولا يمكن ادعاء مثل ذلك هنا لأن جواب والليل إذا يغشى ثابت دائما وجواب والنجم ماض مستمر الانتفاء فلا يمكن تسببهما عن أمر مستقبل وهو فعل الشرط والثاني أن الجواب خبري فلا يدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما. أيمن المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج والرماني مفرد مشتق من اليمن وهمزته وصل لا جمع يمين وهمزته قطع خلافا للكوفيين ويرده جواز كسر همزته وفتح ميمه ولا يجوز مثل ذلك في الجمع من نحو أفلس وأكلب وقول نصيب فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري فحذف ألفها في الدرج ويلزمه الرفع بالابتداء وحذف الخبر وإضافته إلى اسم الله سبحانه خلافا لابن درستويه في إجازة جره بحرف القسم ولابن مالك في إجازة إضافته إلى الكعبة وكاف الضمير وجوز ابن عصفور كونه خبرا والمحذوف مبتدأ أي قسمي أيمن الله. حرف الباء. الباء المفردة حرف جر لأربعة عشر معنى أولها الإلصاق قيل وهو معنى لا يفارقها فلهذا اقتصر عليه سيبويه ثم الإلصاق حقيقي كأمسكت بزيد إذا قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه ولو قلت أمسكته احتمل ذلك وأن يكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد وعن الأخفش أن المعنى مررت على زيد بدليل وإنكم لتمرون عليهم مصبحين وأقول إن كلا من الإلصاق والاستعلاء إنما يكون حقيقيا إذا كان مفضيا إلى نفس المجرور كأمسكت بزيد وصعدت على السطح فإن أفضى إلى ما يقرب منه فمجاز كمررت بزيد في تأويل الجماعة وكقوله وبات على النار الندى والمحلق فإذا استوى التقديران في المجازية فالأكثر استعمالا أولى بالتخريج كمررت به وعليه وإن كان قد جاء في لتمرون عليهم مررت عليه ولقد أمر على اللئيم يسبني إلا أن مررت به أكثر فكان أولى بتقديره أصلا ويتخرج على هذا الخلاف الخلاف في المقدر في قوله تمرون الديار ولم تعوجوا أمر بالباء أم على. الثاني التعدية وتسمى باء النقل أيضا وهي المعاقبة للهمزة في تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدي الفعل القاصر تقول في ذهب زيد ذهبت بزيد وأذهبته ومنه ذهب الله بنورهم وقرئ أذهب الله نورهم وقول المبرد والسهيلي إن بين التعديتين فرقا وإنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له في الذهاب مردود بالآية وأما قوله تعالى ولو شاء الله لذهب بسمعهم وأبصارهم فيحتمل أن يكون الفاعل ضمير البرق ولأن الهمزة والباء متعاقبتان لم يجز أقمت بزيد فأما تنبت بالدهن فيمن ضم أوله وكسر ثالثه فخرج على زيادة الباء أو على أنها للمصاحبة فالظرف حال من الفاعل أي مصاحبة للدهن أو المفعول أي تنبت الثمر مصاحبا للدهن أو أن أنبت بمعنى نبت كقول زهير رأيت ذوي الحاجات عند بيوتهم

فطبنا لهم حتى اذا انبت البقل ومن وروده مع المتعدي ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وصككت الحجر بالحجر والاصل
دفع بعض الناس بعضا وصك الحجر الحجر الثالث الاستعانة وهي الداخلة على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ونجرت
بالقدوم قيل ومنه باء البسملة لان الفعل لا يتأتى على الوجه الاكمل الا بها الرابع السببية نحو انكم ظلمتم انفسكم
باتخاذكم العجل فكلا اخذنا بذنبه ومنه لقيت بزيد الاسد اي بسبب لقائي اياه وقوله قد سقيت آبالهم بالنار
اي انها بسبب ما وسمت به من اسماء اصحابها يخلى بينها وبين الماء الخامس المصاحبة نحو اهبط بسلام اي معه
وقد دخلوا بالكفر الآية وقد اختلف في الباء من قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف الى المفعول
اي سبحه حامدا له اي نزهه عما لا يليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف الى الفاعل اي سبحه
بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة اقتضى تعطيل كثير من الصفات واختلف في سبحانك
اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على ان الواو زائدة وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اي وبحمدك
سبحتك وقال الخطابي المعنى وبمعونتك التي هي نعمة توجب علي حمدك سبحتك لا بحولي وقوتي يريد انه مما اقيم فيه
المسبب مقام السبب وقال ابن الشجري في فتسبحون بحمده هو كقولك اجبته بالتلبية اي فتجيبونه بالثناء اذ الحمد الثناء
او الباء متعلقة بحال محذوفة اي معلنين بحمده والوجهان في فسبح بحمد ربك السادس الظرفية نحو ولقد نصركم الله
ببدر نجيناهم بسحر السابع البدل كقول الحماسي فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا وركبانا
وانتصاب الاغارة على المفعول لاجله الثامن المقابلة وهي الداخلة على الاعواض كاشتريته بالف وكافأت
احسانه بضعف وقولهم هذا بذاك ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وانما لم تقدر هنا باء السببية كما قالت المعتزلة
وكما قال الجميع في لن يدخل احدكم الجنة بعمله لان المعطي بعوض قد يعطى مجانا واما المسبب فلا يوجد بدون السبب
وقد تبين انه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محملي البائين جمعا بين الادلة التاسع المجاوزة كعن فقيل
تختص بالسؤال نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا تختص به بدليل قوله تعالى يسعى نورهم بين ايديهم
وبايمانهم ويوم تشقق السماء بالغمام وجعل الزمخشري هذه الباء بمنزلتها في شققت السنام بالشفرة على
ان الغمام جعل كالآلة التي يشق بها قال ونظيره السماء منفطر به وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على
ان الباء للسببية وزعموا انها لا تكون بمعنى عن اصلا وفيه بعد لانه لا يقتضي قولك سألت بسببه ان المجرور هو المسؤول عنه
العاشر الاستعلاء نحو من ان تأمنه بقنطار الآية بدليل هل آمنكم عليه الا كما امنتكم على اخيه من قبل ونحو واذا مروا
بهم يتغامزون بدليل وانكم لتمرون عليهم وقد مضى البحث فيه وقوله ارب يبول الثعلبان برأسه بدليل تمامه
لقد ذل من بالت عليه الثعالب الحادي عشر التبعيض اثبت ذلك الاصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك
قيل والكوفيون وجعلوا منه عينا يشرب بها عباد الله وقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت وقوله شرب النزيف ببرد ماء الحشرج

قيل ومنه امسحوا برؤسكم والظاهر ان الباء فيهن للالصاق وقيل هي في اية الوضوء للاستعانة وان في الكلام حذفا
وقلبا فان مسح يتعدى الى المزال عنه بنفسه والى المزيل بالباء فالاصل امسحوا رؤسكم بالماء ونظيره بيت الكتاب
كنواح ريش حمامة نجدية ومسحت باللثتين عصف الاثمد يقول ان لثاتك تضرب الى سمرة فكانك مسحتها بمسحوق
الاثمد فقلب معمولي مسح وقيل في شربن انه ضمن معنى روين ويصح ذلك في يشرب بها ونحوه قول الزمخشري في يشرب بها
المعنى يشرب بها الخمر كما تقول شربت الماء بالعسل الثاني عشر القسم وهي اصل احرفه ولذلك خصت بجواز ذكر الفعل
معها نحو اقسم بالله لتفعلن ودخولها على الضمير نحو بك لافعلن واستعمالها في القسم الاستعطافي نحو بالله هل قام
زيد اي اسالك بالله مستحلفا الثالث عشر الغاية نحو وقد احسن بي اي الي وقيل ضمن احسن معنى لطف الرابع عشر
التوكيد وهي الزائدة وزيادتها في ستة مواضع احدها الفاعل وزيادتها فيه واجبة وغالبة وضرورة
فالواجبة في نحو احسن بزيد في قول الجمهور ان الاصل احسن زيد بمعنى صار ذا حسن ثم غيرت صيغة الخبر الى الطلب وزيدت
الباء اصلاحا للفظ واما اذا قيل بانه امر لفظا ومعنى وان فيه ضمير المخاطب مستترا فالباء معدية مثلها في امرر بزيد
والغالبة في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيدا وقال الزجاج دخلت لتضمن كفى معنى اكتف وهو من الحسن بمكان ويصححه
قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل بدليل جزم يثب ويوجبه قولهم كفى بهند بترك التاء فان
احتج بالفاصل فهو مجوز لا موجب بدليل وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة فان عورض بقولك احسن بهند
فالتاء لا تلحق صيغ الامر وان كان معناها الخبر وقال ابن السراج الفاعل ضمير الاكتفاء وصحة قوله موقوفة على جواز
تعلق الجار بضمير المصدر وهو قول الفارسي والرماني اجازا مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واجاز الكوفيون
اعماله في الظرف وغيره ومنع جمهور البصريين اعماله مطلقا قالوا ومن مجيء فاعل كفى هذه مجردا عن الباء قول
سحيم كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا ووجه ذلك على ما اخترناه انه لم يستعمل كفى هنا بمعنى اكتف ولا تزاد الباء
في فاعل كفى التي بمعنى اجزأ واغنى ولا التي بمعنى وقى والاولى متعدية لواحد كقوله قليل منك يكفيني ولكن
قليلك لا يقال له قليل والثانية متعدية لاثنين كقوله تعالى وكفى الله المؤمنين القتال فسيكفيكهم الله ووقع
في شعر المتنبي زيادة الباء في فاعل كفى المتعدية لواحد قال كفى ثعلا فخرا بانك منهم ودهر لان امسيت من اهله اهل
ولم ار من انتقد عليه ذلك فهذا اما لسهو عن شرط الزيادة او لجعله هذه الزيادة من قبيل الضرورة كما سياتي او
لتقدير الفاعل غير مجرور بالباء وثعل بطن من طيء وصرفه للضرورة اذ فيه العدل والعلمية
كعمر وقد رفع دهر عند ابن جني بتقدير وليفخر دهر واهل صفة له بمعنى مستحق واللام متعلقة باهل وجوز
ابن الشجري في دهر ثلاثة اوجه احدها ان يكون مبتدأ حذف خبره اي يفتخر بك وصح الابتداء بالنكرة لانه قد وصف
باهل والثاني كونه معطوفا على فاعل كفى اي انهم فخروا بكونه منهم وفخر ابن مانة لنظارة اياه هذا والجملة

حرف الباء

لأحد فيه والثالث ان تجره بعد ان ترفع فخرا على تقدير كونه فاعلا بكفى والبا متعلقة بفخرا لا زائدة وتجر
الدهر بالعطف وتقدر اهلا خبرا لهو محذوفا وزعم ابن جني ان الصواب نصب دهر بالعطف على ثعلا اى وكفى دهرا
هو اهل لان امسيت من اهله انه اهل لكونك من اهله ولا يخفى ما فيه من التعسف وفي شرحه انه عطف على
المفعول المتقدم وهو ثعلا والفاعل المتاخر وهو انك منهم منصوبا ومرفوعا فهما دهر وانه ومعمولاها
وما تعلق بخبرها ثم حذف المرفوع المعطوف اكتفاء بدلالة المعنى وزعم الربعي ان النصب بالعطف على اسم ان
وان اهلا عطف على خبرها ولا معنى للبيت على تقديره والتعدية كقوله الم ياتيك والانباء تنمي بما لاقت
لبون بني زياد وقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه وقال ابن الضايع في الاول ان البا
متعلقة بتنمي وان فاعل ياتي مضمر والمسئلة من باب الاعمال فان ياتيك يقتضي الفاعل وتنمي يقتضي ضميرا عائدا
على الانبا ويقتضي المفعول فتنازعا فيما لاقت فاضمر الفاعل في الاول واعمل في الثاني وقال ابن الحاجب في الثاني
البا معدية كما تقول ذهبت بنعلي ولم يتعرض لشرح الفاعل وعلى هذا فهو ضمير اى اودى هو اى مود اى ذهب ذاهب كما جاء في الحديث لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر
حين يشربها وهو مؤمن اى ولا يشرب هو اى الشارب اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني والثاني مما زيدت فيه البا
المفعول ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وهزي اليك بجذع النخلة فليمدد بسبب الى السماء ومن يرد فيه بالحاد
فطفق مسحا بالسوق اى يمسح السوق مسحا ويجوز ان يكون صفة اى مسحا واقعا بالسوق وقوله نضرب بالسيف ونرجو
بالفرج الشاهد في الثانية فاما الاولى فللاستعانة وقوله سود المحاجر لا يقرأن بالسور
وقيل ضمن تلقوا معنى تفضوا ويرد معنى يهم وترجو معنى تطمع ويقرأن معنى يرقين ويتبركن وانه يقال قرأت بالسور
على هذا المعنى ولا يقال قرأت بكتابك لفوات معنى التبرك فيه قاله السهيلي وقيل المراد لا تلقوا انفسكم الى
التهلكة بايديكم فحذف المفعول به والبا للآلة كما في كتبت بالقلم او المراد بسبب ايديكم كما يقال لا تفسد امرك
برايك وكثرت زيادتها في مفعول عرفت ونحوه وقلت في مفعول ما يتعدى لاثنين كقوله تبلت فؤادك في المنام خريدة
تسقي الضجيع ببارد بسام وقد زيدت في مفعول كفى المتعدية لواحد ومنه الحديث كفى بالمرء كذبا ان يحدث بكل ما
سمع وقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا وقيل انما هي في البيت زائدة في الفاعل وحب بدل اشتمال
على المحل وقال المتنبي كفى بجسمي نحولا انني رجل لولا مخاطبتي اياك لم ترني الثالث المبتدأ وذلك في قولهم بحسبك
درهم وخرجت فاذا بزيد وكيف بك اذا كان كذا ومنه عند سيبويه بايكم المفتون وقال ابو الحسن بايكم متعلق باستقرار
محذوف مخبر به عن المفتون ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل البا ظرفية اى في اى طائفة منكم المفتون
ومن الغريب انها زيدت فيما اصله المبتدأ وهو اسم ليس بشرط ان يتاخر الى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بان تولوا

بنصب البر وقول البحتري بان الخليط ... بعض لذي في يديه والرابع الخبر وهو ضربان غير موجب فينقاس نحو ليس زيد بقائم وما الله بغافل وقولهم لا خير بخير بعده النار اذا لم تحمل على الظرفية وموجب فيتوقف على السماع وهو قول الاخفش ومن تابعه وجعلوا منه جزاء سيئة بمثلها وقول الحماسي ومنعكها بشيء يستطاع والاولى تعليق بمثلها باستقرار محذوف هو الخبر وبشيء بمنعكها والمعنى ومنعكها بشيء ما يستطاع وقال ابن مالك في بحسبك زيد ان زيدا مبتدأ مؤخر لانه معرفة وحسبك نكرة الخامس الحال المنفي عاملها كقوله فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها وقوله فما انبعثت بمزؤود ولا وكل ذكر ذلك ابن مالك وخالفه ابو حيان وخرج البيتين على ان التقدير بحاجة خائبة وبشخص مزؤود اي مذعور ويريد بالمزؤود نفسه على حد قولهم رايت منه اسدا وهذا التخريج ظاهر في البيت الاول دون الثاني لان صفات الذم اذا نفيت على سبيل المبالغة لم ينتف اصلها ولهذا قيل في وما ربك بظلام ان فعالا ليس للمبالغة بل للنسب كقوله وليس بذي سيف وليس بنبال اي وما ربك بذي ظلم لان الله لا يظلم الناس شيئا ولا يقال لقيت منه اسدا او بحرا او نحو ذلك الا عند قصد المبالغة في الوصف بالاقدام والكرم السادس التوكيد بالنفس والعين وجعل منه بعضهم يتربصن بانفسهن وفيه نظر اذ حق الضمير المرفوع المتصل المؤكد بالنفس او بالعين ان يؤكد اولا بالمنفصل كقمتم انتم انفسكم ولان التوكيد هنا ضائع اذ المامورات بالتربص لا يذهب الوهم الى ان المامور غيرهن بخلاف قولك زارني الخليفة نفسه وانما ذكر هنا الانفس لزيادة البعث على التربص لاشعاره بما يستنكفن منه من طموح انفسهن الى الرجال تنبيه مذهب البصريين ان احرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياسا كما ان احرف الجزم واحرف النصب كذلك وما اوهم ذلك فهو عندهم اما مؤول تاويلا يقبله اللفظ كما قيل في ولاصلبنكم في جذوع النخل ان في ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء واما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم شربن في قوله شربن بماء البحر معنى روين واحسن في وقد احسن بي معنى لطف واما على شذوذ انابة كلمة عن اخرى وهذا الاخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم اقل تعسفا بجل على وجهين حرف بمعنى نعم واسم وهي على وجهين اسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف لحسب ويقال على الاول بجلني وهو نادر وعلى الثاني بجلي قال الا بجلي من الشراب الا بجل بل حرف اضراب فان تلاها جملة كان معنى الاضراب اما الابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ونحو ام يقولون به جنة بل جاءهم بالحق واما الانتقال من غرض الى آخر ووهم ابن مالك اذ زعم في شرح كافيته انها لا تقع في التنزيل الا على هذا الوجه ومثاله قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا ونحو ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون بل قلوبهم في غمرة وهي في ذلك كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح

بجل

بل

ومن دخولها على الجملة قوله بل بلدٍ ملءُ الفجاج قتمه اذ التقدير بل رب بلد موصوف بهذا الوصف قطعته ووهم بعضهم فزعم انها تستعمل جارة وان تلاها مفرد فهي عاطفة ثم ان تقدمها امر او ايجاب كاضرب زيدا بل عمرا وقام زيد بل عمرو فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء واثبات الحكم لما بعدها وان تقدمها نفي او نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته وجعل ضده لما بعده نحو ما قام زيد بل عمرو ولا يقم زيد بل عمرو واجاز المبرد وعبد الوارث ان تكون ناقلة لمعنى النفي والنهي الى ما بعدها وعلى قولهما فيصح ما زيد قائما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى ومنع الكوفيون ان يعطف بها بعد غير النفي وشبهه قال هشام محال ضربت زيدا بل اياك انتهى ومنعهم ذلك مع سعة روايتهم دليل على قلته وتزاد قبلها لا لتاكيد الاضراب بعد الايجاب كقوله وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة او افول ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء لقوله وما هجرتك لا بل زادني شغفا هجر وبعد تراخ لا الى اجل

بلى حرف جواب اصلي الالف وقال جماعة الاصل بل والالف زائدة وبعض هؤلاء يقول انها للتانيث بدليل امالتها وتختص بالنفي وتفيد ابطاله سواء كان مجردا نحو زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى او مقرونا بالاستفهام حقيقيا كان نحو اليس زيد بقائم فتقول بلى او توبيخيا نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجواهم بلى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى او تقريريا نحو الست بربكم قالوا بلى اجروا النفي مع التقرير مجرى النفي المجرد في رده ببلى ولذلك قال ابن عباس وغيره لو قالوا نعم كفروا ووجهه ان نعم تصديق للمخبر بنفي او ايجاب لذلك قال جماعة من الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف فقال بلى لزمته ولو قال نعم لم تلزمه وقال آخرون تلزمه فيهما وجروا في ذلك على مقتضى العرف لا اللغة ونازع السهيلي وغيره في المحكي عن ابن عباس وغيره في الآية متمسكين بان الاستفهام التقريري خبر موجب ولذلك امتنع سيبويه من جعل ام متصلة في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير لانها لا تقع بعد الايجاب واذا ثبت انه ايجاب فنعم بعد الايجاب تصديق له انتهى ويشكل عليهم ان بلى لا يجاب بها الايجاب وذلك متفق عليه ولكن وقع في كتب الحديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان انه صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة ايسرك ان يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا اذا وفيه ايضا انه قال انت الذي لقيتني بمكة فقال له المجيب بلى وليس لهؤلاء ان يحتجوا بذلك لانه قليل فلا يتخرج عليه التنزيل واعلم ان تسمية الاستفهام في الآية تقريرا عبارة جماعة ومرادهم انه تقرير بما بعد النفي كما مر في صدر الكتاب وفي الموضع بحث وسياتي في باب النون

بيد ويقال ميد بالميم وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها وله معنيان احدهما غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا وانما يستثنى به في الانقطاع خاصة ومنه الحديث نحن الآخرون السابقون بيد انهم اوتوا الكتاب من قبلنا وفي مسند الشافعي بائد انهم وفي الصحاح بيد بمعنى غير يقال انه كثير المال بيد انه بخيل

وفي المحكم ان هذا المثال حكاه ابن السكيت وان بعضهم فسرها بمعنى على وان تفسيرها بمعنى على والمثال ان يكون معنى من اجل ومنه الحديث انا افصح من نطق بالضاد بيد اني من قريش واسترضعت في بني سعد بن بكر وقال ابن مالك وغيره هنا بمعنى غير على حد قوله ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وانشد ابو عبيدة على مجيئها بمعنى من اجل قوله عمدا فعلت ذاك بيد اني اخاف ان هلكت ان ترني قوله ترني من الرنين بله على ثلثة اوجه اسم لدع ومصدر بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب على الاول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث وفتحها بناء على الاول والثالث واعراب على الثاني وقد روي بالاوجه الثلثة قوله يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق وانكار ابي علي ان يرتفع ما بعدها مردود بحكاية ابي الحسن وقطرب له واذا قيل بله الزيد او المسلمين او احمد او الهندات احتملت المصدرية واسم الفعل ومن الغريب ان في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله اعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخرا من بله ما اطلعتم عليه فاستعملت معربة مجرورة بمن وخارجة عن المعاني الثلثة وفسرها بعضهم بغير وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها في الفاظ الاستثناء

حرف التاء

التاء المفردة محركة في اوائل الاسماء ومحركة في اواخرها ومحركة في اواخر الافعال ومسكنة في اواخرها فالمحركة في اوائل الاسماء حرف جر معناه القسم وتختص بالتعجب وباسم الله وربما قالوا تربي وترب الكعبة وتالرحمن وقال الزمخشري في وتالله لاكيدن اصنامكم الباء اصل حرف القسم والواو بدل منها والتاء بدل من الواو وفيها زيادة معنى التعجب كانه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه مع عتو نمرود وقهره انتهى والمحركة في اواخرها حرف خطاب نحو انت وانت والمحركة في اواخر الافعال ضمير نحو قمت وقمت وقمت ووهم ابن خروف فقال في قولهم في النسب كنتي ان التاء هنا علامة كالواو في اكلوني البراغيث ولم يثبت في كلامهم ان هذه التاء تكون علامة ومن غريب امر التاء الاسمية انها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والافراد في ارأيتكما وارأيتكم وارأيتك وارأيتكن اذ لو قالوا ارأيتما كما جعلوا بين خطابين وذا ممنوع من اجتماعهما في يا غلامكم فلم يقولوه كما قالوا في يا غلامنا ويا غلامهم مع ان الغلام جار عليه الخطاب النداء وانحطاط الاسمية لا للواحد وهذا اجدر وانما جاز وا زيداه لان المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة وياتي تمام القول في ارأيتك في حرف الكاف ان شاء الله والتاء الساكنة في اواخر الافعال حرف وضع علامة للتانيث كقامت وزعم الجلولي انها اسم وهو خرق لاجماعهم وعليه فيأتي في الظاهر بعدها ان يكون بدلا او مبتدأ والجملة قبله خبره ويرده ان البدل صالح للاستغناء به عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم قليل وان تقدم الخبر الواقع جملة قليل ايضا كقوله الى ملك ما امه من محارب ابوه ولا كانت كليب تصاهره وربما وصلت هذه التاء بثم ورب والاكثر تحريكها معهما بالفتح

حرف الثاء

ثم ويقال فيها فم كقولهم في جدث جدف حرف عطف يقتضي ثلثة امور التشريك في الحكم والترتيب والمهلة

في كل منها خلاف فاما التشريك فزعم الاخفش والكوفيون انه قد يتخلف وذلك بان تقع زائدة فلا تكون عاطفة
البتة وحملوا على ذلك قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله
الا اليه ثم تاب عليهم وقول زهير اراني اذا اصبحت اصبحت ذا هوى فثم اذا امسيت امسيت غاديا وخرجت الاية على
تقدير الجواب والبيت على زيادة الفاء واما الترتيب فخالف قوم في اقتضائها اياه تمسكا بقوله تعالى هو الذي خلقكم
من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها وبدأ خلق الانسان من طين ثم جعل نسله من سلالة من ماء مهين ثم سواه
ونفخ فيه من روحه ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم اتينا موسى الكتاب وقول الشاعر ان من ساد ثم ساد ابوه ثم
قد ساد قبل ذلك جده والجواب عن الاية الاولى من خمسة اوجه احدها ان العطف على محذوف اي من نفس
واحدة انشاها ثم جعل منها زوجها الثاني ان العطف على واحدة على تاويلها بالفعل اي من نفس توحدت
اي انفردت ثم جعل منها زوجها الثالث ان الذرية اخرجت من ظهر ادم عليه السلام كالذر ثم خلقت حواء من قصيراه
الرابع ان خلق حواء من ادم لما لم تجر العادة بمثله جيء بثم ايذانا بترتبه وتراخيه في الاعجاب وظهور القدرة لا لترتيب
الزمان وتراخيه الخامس ان ثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الحكم وانه يقال بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس
اعجب اي ثم اخبرك ان الذي صنعته امس اعجب والاجوبة السابقة انفع من هذا الجواب لانها تصحح الترتيب والمهلة وهذا
يصحح الترتيب فقط اذ لا تراخي بين الاخبارين ولكن الجواب الاخير اعم لانه يصح ان يجاب به عن الايتين الاخيرتين والبيت
وقد اجيب عن الاية الثانية ايضا بان سواه عطف على الجملة الاولى لا الثانية واجاب ابن عصفور عن البيت
بان المراد ان الجد اتاه السؤدد من قبل الاب والاب من قبل الابن كما قال ابن الرومي قالوا ابو الصقر من شيبان قلت لهم
كلا لعمري ولكن منه شيبان وكم اب قد علا بابن ذرى حسب كما علت برسول الله عدنان واما المهلة فزعم الفراء
انها قد تتخلف بدليل قولك اعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب لان ثم في ذلك لترتيب الاخبار ولا تراخي بين الاخبارين
وجعل منه ابن مالك ثم اتينا موسى الكتاب الاية وقد مر البحث في ذلك والظاهر انها واقعة موقع الفاء في
قوله كهز الرديني تحت العجاج جرى في الانابيب ثم اضطرب اذ الهز متى جرى في انابيب الرمح يعقبه الاضطراب
ولم يتراخ عنه مسألة اجرى الكوفيون ثم مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها بعد
فعل الشرط واستدل بقراءة الحسن ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع اجره
على الله بنصب يدركه واجراها ابن مالك مجراهما بعد الطلب فاجاز في قوله عليه السلام لا يبولن احدكم في الماء
الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه ثلاثة اوجه الرفع بتقدير ثم هو يغتسل وبه جاءت الرواية والجزم بالعطف
على موضع فعل النهي والنصب قال باعطاء ثم حكم واو الجمع فتوهم تلميذه الامام ابو زكريا النووي ان المراد اعطاؤها
حكمها في افادة معنى الجمع فقال لا يجوز النصب لانه يقتضي ان المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد احدهما وهذا

لم يفعله احد بل البول منهي عنه سواء اراد الاغتسال فيه او منه ام لا انتهى وانما اراد ابن مالك اعطاءها
حكمها في النصب لا في المعية ايضا ثم ما اورده انما جاء من قبل المفهوم لا المنطوق وقد قام دليل اخر على عدم
ارادة المفهوم ونظيره اجازة الزجاج والزمخشري في ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق كون تكتموا مجزوما وكونه
منصوبا مع ان النصب معناه النهي عن الجمع تنبيه قال الطبري في قوله تعالى اثم اذا ما وقع امنتم به معناه اهنالك
وليست ثم التي تاتي للعطف انتهى وهذا وهم اشتبه عليه ثم المضمومة الثاء بالمفتوحتها ثم بالفتح اسم يشار به الى
المكان البعيد نحو وازلفنا ثم الاخرين وهو ظرف لا يتصرف فلذلك غلط من اعربه مفعولا لرايت في
قوله تعالى واذا رايت ثم رايت ولا يتقدمه حرف التنبيه ولا يتصل به كاف الخطاب حرف الجيم جير بالكسر
على اصل التقاء الساكنين كامس وبالفتح للتخفيف كاين وكيف حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون
مصدرا ولا بمعنى ابدا فيكون ظرفا والا لاعربت ودخلت عليها ال ولم تؤكد اجل في قوله اجل جير ان كانت
رواء اسافله ولا قوبل بها لا في قوله اذا تقول لا ابنة العجير تصدق لا اذا تقول جير واما قوله وقائلة اسيت
فقلت جير اسي انني من ذاك انه فخرج على وجهين احدهما ان الاصل جير ان بتاكيد جير بان التي بمعنى نعم ثم حذفت
همزة ان وخففت والصواب ان يكتب جيرن الثاني ان يكون شبه اخر النصف باخر البيت فنونه تنوين الترنم
وهو غير مختص بالاسم ووصل بنية الوقف جلل حرف بمعنى نعم حكاه الزجاج في كتاب الشجرة واسم بمعنى عظيم
او يسير او اجل فمن الاول قوله قومي هم قتلوا اميم اخي واذا رميت يصيبني سهمي فلئن عفوت لاعفون جللا
ولئن سطوت لاوهنن عظمي ومن الثاني قول امرئ القيس وقد قتل ابوه الا كل شيء سواه جلل ومن الثالث قولهم
فعلت ذلك من جللك وقال جميل رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الغداة من جلله فقيل اراد من اجله
وقيل اراد من عظمه في عيني حرف الحاء حاشا على ثلثة اوجه احدها ان تكون فعلا متعديا متصرفا
تقول حاشيته بمعنى استثنيته ومنه الحديث انه عم قال اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ما نافية والمعنى انه عم
لم يستثن فاطمة وتوهم ابن مالك انها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بناء على انه من كلامه فاستدل به على
انه قد يقال قام القوم ما حاشا زيدا كما قال رايت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن افضلهم فعالا ويرده ان في
معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها ودليل تصرفه قوله ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه ولا احاشي من الاقوام
من احد وتوهم المبرد ان هذه مضارع حاشا التي يستثنى بها وانما تلك حرف او فعل جامد لتضمنه معنى الحرف الثاني
ان تكون تنزيهية نحو حاش لله ما علمنا عليه من سوء وهي عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف
ولادخالهم اياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية ولا يثبتان الفعلية قالوا والمعنى في الاية جانب يوسف
المعصية لاجل الله ولا يتاتى مثل هذا التاويل في حاش لله ما هذا بشرا والصحيح انها اسم مرادف للتنزيه

قراءة بعضهم حاشا الله كما يقال براءة الله من كذا وتنزيها لله وعلى هذا فقراءة ابن مسعود حاشى الله
كمعاذ الله وليست جارا ومجرورا كما توهم ابن عطية لأنها إنما تجر في الاستثناء ولتنوينها في قراءة أخرى
ولدخولها على اللام في قراءة السبعة والجار لا يدخل على الجار وإنما ترك التنوين في قراءتهم لبناء حاشا لشبهها
بحاشا الحرفية وزعم بعضهم أنها اسم فعل معناها أتبرأ أو برئت وحامله على ذلك بناؤها ويرده إعرابها
في بعض اللغات الثالث أن تكون للاستثناء فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائما بمنزلة إلا
لكنها تجر المستثنى وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني
إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا وسمع اللهم اغفر لي ولمن
يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ وقال حاشا أبا ثوبان إن به ضنا عن الملحاة والشتم ويروى أيضا حاشا
أبي ثوبان ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها وفاعل
حاشا ضمير مستتر عائد إلى مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله أو البعض المفهوم من الاسم العام فإذا
قيل قام القوم حاشا زيدا فالمعنى جانب هو أي قيامهم أو القائم منهم أو بعضهم زيدا. حتى حرف يأتي
لأحد ثلاثة معان انتهاء الغاية وهو الغالب والتعليل وبمعنى إلا في الاستثناء وهذا أقلها وقل من يذكره
وتستعمل على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى في المعنى والعمل ولكنها تخالفها في ثلاثة أمور أحدها
أن لمخفوضها شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا خلافا للكوفيين والمبرد فأما قوله أتت حتاك تقصد
كل فج ترجي منك أنها لا تخيب فضرورة واختلف في علة المنع فقيل هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا لما قبلها
أو كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ويرده أنه قد يكون ضميرا حاضرا كما في البيت فلا يعود على ما تقدم وأنه
قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه وقيل العلة خشية التباسها بالعاطفة
ويرده أنها لو دخلت عليه لقيل في العاطفة قاموا حتى أنت وأكرمتهم حتى إياك بالفصل لأن الضمير لا يتصل إلا بعامله
وفي الخافضة حتاك بالوصل كما في البيت وحينئذ فلا التباس ونظيره أنهم يقولون في تأكيد الضمير المنصوب رأيتك أنت
وفي البدل منه رأيتك إياك فلم يحصل اللبس وقيل لو دخلت عليه لقلبت ألفها ياء كما في إلى وهي فرع عن إلى فلا تحتمل ذلك والشرط
الخاص بالمسبوق بذي أجزاء هو أن يكون المجرور آخرا أو ملاقيا لآخر جزء نحو أكلت السمكة حتى رأسها ونحو سلام هي حتى
مطلع الفجر ولا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها أو نصفها كذا قال المغاربة وغيرهم وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا
الزمخشري واعترض عليه بقوله عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤوسا وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل
فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به الثاني أنها إذا لم يكن معها قرينة تقتضي دخول
ما بعدها كما في قوله ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها أو عدم دخوله كما في قوله سقى الحيا الأر

حتى أمكن عن بيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا احمل على الدخول ويحكم في مثل ذلك مما يحتمل الى بعدم الدخول
حملا على الغالب في البابين هذا هو الصحيح في البابين وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول
ما بعد حتى وليس كما ذكر بل الخلاف مشهور فيهما وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة
الواو الثالث ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر فمما انفردت به الى انه يجوز كتبت الى زيد وانا الى عمرو اي هو
غايتي كما جاء في الحديث انا بك واليك وسرت من البصرة الى الكوفة ولا يجوز حتى زيد وحتى عمرو وحتى الكوفة اما
الاولان فلان حتى موضوعة لافادة تقضي الفعل قبلها شيئا فشيئا الى الغاية والى ليست كذلك واما الثالث
فلضعف حتى في الغاية فلم يقابلوا بها ابتداء الغاية ومما انفردت به حتى انه يجوز وقوع المضارع المنصوب بعدها نحو
سرت حتى ادخلها وذلك بتقدير حتى ان ادخلها وان المضمرة والفعل في تأويل مصدر مخفوض بحتى ولا يجوز سرت
الى ادخلها وانما قلنا ان النصب بعد حتى بان مضمرة لا بنفس حتى كما يقول الكوفيون لان حتى قد ثبت انها تخفض
الاسماء وما يعمل في الاسماء لا يعمل في الافعال وكذا العكس ولحتى الداخلة على المضارع المنصوب ثلثة معان مرادفة
الى نحو حتى يرجع الينا موسى ومرادفة كي التعليلية نحو ولا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وهم الذين يقولون لا تنفقوا
على من عند رسول الله حتى ينفضوا وقولك اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء الى امر الله ومرادفة
الا في الاستثناء وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم والله لا افعل الا ان تفعل المعنى حتى ان تفعل
وصرح به ابن هشام الخضراوي وابن مالك ونقله ابو البقاء عن بعضهم وما يعلمان من احد حتى يقولا والظاهر
في هذه الآية خلافه وان المراد معنى الغاية نعم هو ظاهر فيما انشده ابن مالك من قوله ليس العطاء من الفضول سماحة
حتى تجود وما لديك قليل وفي قوله والله لا يذهب شيخي باطلا حتى ابير مالكا وكاهلا لان ما بعدهما ليس
غاية لما قبلهما ولا مسببا عنه وجعل ابن هشام من ذلك الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما
اللذان يهودانه وينصرانه اذ زمن الميلاد لا يتطاول فيكون حتى فيه للغاية ولا كونه يولد على الفطرة حتى يكون
علة لليهودية والنصرانية فيكون فيه للتعليل ولك ان تخرجه على ان فيه حذفا اي يولد على الفطرة ويستمر على ذلك
حتى يكون ولا ينتصب الفعل بعد حتى الا اذا كان مستقبلا ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب
واجب نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنسبة الى ما قبلها خاصة فالوجهان نحو وزلزلوا حتى
يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا وكذا لا
يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا ثم ان كانت حاليته بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها
اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حاليته ليست حقيقية بل كانت محكية رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر
الحكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول قراءة نافع بالرفع بتقدير حتى حالتهم حينئذ ان الرسول والذين آمنوا معه يقولون كذا وكذا

[illegible]

بحث حفظه واعلم [illegible] الذي [illegible] ترتيب بيانه [illegible] الا [illegible] اشار اليه بانه [illegible] يقول [illegible]

[illegible]

واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك الثالث ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها لئلا يبقى المبتدا بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة وان قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس بنفس السير لا باستقر محذوفا الثاني من اوجه حتى ان يكون عاطفة بمنزلة الواو الا ان بينهما فرقا من ثلثة اوجه احدها ان لمعطوف حتى ثلثة شروط احدها ان يكون ظاهرا لا مضمرا كما ان ذلك من شروط مجرورها ذكره ابن هشام الخضراوي ولم اقف عليه لغيره والثاني اما ان يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة او جزءا من كل نحو اكلت السمكة حتى راسها او كجزء نحو اعجبتني الجارية حتى حديثها ويمتنع ان يقول حتى ولدها والذي يضبط لك ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ويمتنع حيث يمتنع ولهذا لا يجوز ضربت الرجلين حتى افضلهما وانما جاز حتى نعله القاها لان القاء الصحيفة والزاد في معنى القى ما يثقله والثالث ان يكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقص فالاول نحو مات الناس حتى الانبيا والثاني نحو زارك الناس حتى الحجامون وقد اجتمعا في قوله قهرناكم حتى الكماة فانكم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا الفرق الثاني انها لا تعطف الجمل وذلك لان شرط معطوفها ان يكون جزءا مما قبلها او كجزء منه كما قدمناه ولا يتاتى ذلك الا في المفردات هذا هو الصحيح وزعم ابن السيد في قول امرء القيس سريت بهم حتى تكل مطيهم فيمن رفع تكل ان جملة تكل مطيهم معطوفة بحتى على سريت بهم الثالث انها اذا عطفت على مجرور اعيد الخافض فرقا بينها وبين الجارة فتقول مررت بالقوم حتى بزيد ذكر ذلك ابن الخباز واطلقه وقيده ابن مالك بان لا يتعين كونها للعطف نحو عجبت من القوم حتى بنيهم وقوله جود يمناك فاض في الخلق حتى بائس دان بالاساءة دينا وهو حسن ورده ابو حيان وقال في المثال هي جارة اذ لا يشترط في الجارة ان يكون بعضا او كبعض بخلاف العاطفة ولهذا منعوا اعجبتني الجارية حتى ولدها قال وهي في البيت محتملة واقول ان شرط الجارة التالية ما يفهم الجمع ان يكون مجرورها بعضا او كبعض وقد ذكر ابن مالك ذلك في باب حروف الجر واقره ابو حيان عليه ولا يلزم من امتناع اعجبتني الجارية حتى ابنها امتناع عجبت من القوم حتى بنيهم لان اسم القوم يشمل ابناءهم

واسم الجارية لا يشمل ابنها ويظهر لي ان الذي لحظه ابن مالك ان الموضع الذي يصح ان تحل فيه الى محل حتى العاطفة
فهي فيه محتملة للجارة فيحتاج حينئذ الى اعادة الجار عند قصد العطف نحو اعتكفت في الشهر حتى في اخره بخلاف المثال
السابق وزعم ابن عصفور ان اعادة الجار مع حتى احسن ولم يجعلها واجبة تنبيه العطف بحتى قليل واهل الكوفة
ينكرونه البتة ويحملون نحو جاء القوم حتى ابوك ورايتهم حتى اباك ومررت بهم حتى ابيك على ان حتى فيه ابتدائية
وان ما بعدها على اضمار عامل الثالث من اوجه حتى ان تكون حرف ابتداء اي حرفا يبتدا بعده الجمل اي تستانف
فتدخل على الجملة الاسمية كقول جرير فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة اشكل وقول الفرزدق
فواعجبا حتى كليب تسبني كان اباها نهشل او مجاشع ولا بد من تقدير محذوف قبل حتى في هذا البيت يكون ما
بعد حتى غاية له اي فواعجبا يسبني الناس حتى كليب تسبني وعلى الفعلية التي فعلها مضارع كقراءة نافع حتى
يقول الرسول وكقول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لا يسالون عن السواد المقبل وعلى الفعلية التي فعلها
ماض نحو حتى عفوا وقالوا وزعم ابن مالك ان حتى هذه جارة وان ما بعدها ان مضمرة ولا اعرف له في ذلك سلفا
وفيه تكلف اضمار من غير ضرورة وكذا قال في الداخلة على اذا في نحو حتى اذا فشلتم وتنازعتم انها جارة وان
اذا في موضع جر بها وهذه المقالة سبقه اليها الاخفش وغيره والجمهور على خلافها وانها حرف ابتداء وان اذا
في موضع نصب بشرطها او جوابها والجواب في الاية محذوف اي امتحنتم او انقسمتم قسمين بدليل منكم من يريد
الدنيا ومنكم من يريد الاخرة ونظيره حذف جواب لما في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ومنهم غير مقتصد
اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قول ابن مالك ان فمنهم مقتصد هو الجواب فمبني على صحة مجيء
جواب لما مقرونا بالفاء ولم يثبت وزعم بعضهم ان الجواب في الاية الاولى مذكور وهو عصيتم او صرفكم وهذا
مبني على زيادة الواو وثم ولم يثبت ذلك وقد دخلت حتى الابتدائية على الجملتين الاسمية والفعلية في قوله
سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بارسان فيمن رواه برفع تكل والمعنى حتى كلت ولكنه جاء
على حكاية الحال الماضية كقولك رايت زيدا امس وهو راكب واما من نصب فهي حتى الجارة كما قدمنا ولا بد
على النصب من تقدير زمن مضاف اي الى زمان كلال مطيهم وقد يكون الموضع صالحا للاقسام الثلاثة كقولك
اكلت السمكة حتى راسها فلك ان تخفض على معنى الى وان تنصب على معنى الواو وان ترفع على الابتداء وقد روي
بالاوجه الثلاثة قوله عممتهم بالندى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غي وذي رشد وقوله حتى نعله القاها الا
ان بينهما فرقا من وجهين احدهما ان الرفع في البيت الاول شاذ لكون الخبر غير مذكور ففي الرفع تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه هذا قول البصريين واوجبوا اذا قلت حتى راسها بالرفع ان تقول ماكول والثاني ان النصب في البيت الثاني
من وجهين احدهما العطف والثاني اضمار العامل على شريطة التفسير وفي البيت الاول من وجه واحد وهو العطف

حرف الحاء

على الضمير المنصوب في عممتهم وإذا قلت قام القوم حتى زيد قام جاز الرفع والخفض دون النصب وكان لك في الرفع أوجه
أحدها الابتداء والثاني العطف والثالث إضمار الفعل والجملة التي بعده خبر على الأول مؤكدة على الثاني
كما أنها كذلك مع الخفض وأما على الثالث فتكون الجملة مفسرة وزعم بعض المغاربة أنه لا يجوز ضربت القوم حتى زيد
ضربته بالخفض ولا بالعطف بل بالرفع أو بالنصب بإضمار فعل لأنه يمتنع جعل ضربته تأكيدا لضربت القوم قال
وإنما جاز الخفض في حتى بعته لأن ضمير المفعول فيه فضلة ولا يجوز على هذا الوجه أن يقدر أنه للفعل ولا محل
للجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية خلافا للزجاج وابن درستويه زعما أنها في محل جر بحتى ويرده أن حروف الجر
لا تعلق عن العمل وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويلها وأنهم إذا أوقعوا بعدها إن كسروها فقالوا مرض
زيد حتى إنهم لا يرجونه والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على أن فتحت همزتها نحو ذلك بأن الله هو الحق حيث وطيء
تقول حوث وفي الثاء فيهما الضم تشبيها بالغايات لأن الإضافة إلى الجملة كلا إضافة لأن أثرها وهو الجر
لا يظهر والكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف ومن العرب من يعرب حيث وقراءة من قرأ من حيث لا
يعلمون بالكسر تحتملها وتحتمل لغة البناء على الكسر وهي للمكان اتفاقا قال الأخفش وقد ترد للزمان والغالب كونها
في محل نصب على الظرفية أو خفض بمن وقد تخفض بغيرها كقوله لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم وقد يقع مفعولا به
وفاقا للفارسي وحمل عليه الله أعلم حيث يجعل رسالاته إذ المعنى أنه سبحانه يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فيه لا شيئا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا عليه بأعلم لا بأعلم نفسه لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به
فإن أولته بعالم جاز أن ينصبه في رأي بعضهم ولم يقع اسما لأن خلافا لابن مالك ولا دليل له في قوله إن حيث
استقر من أنت راعيه حمى فيه عزة وأمان لجواز تقدير حيث خبرا وحمى اسما فإن قيل يؤدي إلى جعل المكان حالا في المكان
قلنا هو نظير قولك إن في مكة دار زيد ونظيره في الزمان إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة ويلزم حيث الإضافة
إلى الجملة اسمية كانت أو فعلية وإضافتها إلى الفعلية أكثر ومن ثم رجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه وندر
إضافتها إلى المفرد كقوله ببيض المواضي حيث لي العمائم والكسائي يقيسه وأندر من ذلك إضافتها إلى جملة محذوفة
كقوله إذا ريدة من حيث ما نفحت له أتاه برياها خليل يواصله أي إذا ريدة نفحت له من حيث هبت وذلك لأن
فاعل الفعل محذوف يفسره نفحت فلو كان نفحت مضافا إليه حيث لزم بطلان التفسير إذ المضاف إليه لا يعمل فيما قبل المضاف
فلا يفسر عاملا فيه قال أبو الفتح في كتاب التمام ومن أضاف حيث إلى المفرد أعربها انتهى ورأيت بخط الضابطين
أما ترى حيث سهيل طالعا بفتح الثاء من حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع أي موجود فحذف الخبر
وإذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين كقوله حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في
غابر الأزمان وهذا البيت دليل عندي على مجيئها للزمان حرف الخاء المعجمة خلا على وجهين أحدهما أن تكون

حرفاً جاراً للمستثنى ثم قيل موضعها نصب عن تمام الكلام وقيل تتعلق بما قبلها من فعل او شبهه على قاعدة الحروف
الجر والصواب عندي الأول لانها لا تعدي الفعل الى الأسماء اي لا توصل معناها اليها بل تزيل معناها عنها فاشبهت
في عدم التعدية الحروف الزائدة ولانها بمنزلة الا وهي غير متعلقة والثاني ان تكون فعلاً متعدياً ناصباً له
وفاعلها على الحد المذكور في فاعل حاشا والجملة مستأنفة او حالية على خلاف في ذلك كقولك قاموا خلا زيداً
وان شئت خفضت الا في نحو قول لبيد الا كل شيء ما خلا الله باطل وذلك لان ما هذه مصدرية فدخولها يعين
الفعلية وموضع ما خلا نصب فقال السيرافي على الحال كما يقع المصدر الصريح في نحو ارسلها العراك وقيل على الظرف
على نيابتها وصلتها عن الوقت فمعنى قاموا ما خلا زيداً على الأول قاموا خالين عن زيد وهذا الخلاف المذكور
في محلها خافضة وناصبة ثابت في حاشا وعدا وقال ابن خروف على الاستثناء كانتصاب غير في قاموا غير زيد
وزعم الجرمي والربعي والكسائي والفارسي وابن جني انه قد يجوز الجر على تقدير ما زائدة فان قالوا ذلك بالقياس ففاسد
لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة وان قالوه بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه

حرف الراء

رُبَّ حرف جر خلافاً للكوفيين في دعوى اسميته وقولهم انه اخبر عنه في قوله ان يقتلوك فان قتلك
لم يكن عاراً عليك ورب قتل عار ممنوع بل عار خبر لمحذوف والجملة صفة للمجرور او خبر للمجرور اذ هو في موضع مبتدأ
كما سيأتي وليس معناه التقليل دائماً خلافاً للاكثرين ولا التكثير دائماً خلافاً لابن درستويه وجماعة بل يرد للتكثير
كثيراً وللتقليل قليلاً فمن الأول ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وفي الحديث يا رب كاسية في الدنيا
عارية يوم القيمة وسمع اعرابي يقول بعد انقضاء رمضان يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه وهو مما تمسك
به الكسائي على اعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقال الشاعر فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كأنها خط
تمثال وقال ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ووجه الدليل ان الآية والحديث والمثال مسوقة للتخويف
والبيتين مسوقان للافتخار ولا يناسب واحداً منها التقليل ومن الثاني قول ابي طالب في النبي وابيض يستسقى الغمام بوجهه
ثمال اليتامى عصمة للارامل يريد النبي صلى الله عليه وآله وقول الآخر الا رب مولود وليس له اب وذي ولد لم
يلده ابوان وذي شامة غراء في حر وجهه مجللة لا تنقضي لأوان ويكمل في تسع وخمس شبابه ويهرم في
سبع معاً وثمان اراد عيسى وآدم عليهما السلام والقمر ونظير رب في افادة التكثير كم الخبرية وفي افادته تارة وافادة
التقليل اخرى قد على ما سيأتي ان شاء الله في حرف القاف وصيغ التصغير تقول جبيل ودريهم فيكون
للتقليل وقال فويق جبيل شامخ لن تناله بقنته حتى تكل وتعملا وقال لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم
دويهية تصفر منها الانامل الا ان الغالب في قد والتصغير افادتهما التقليل ورب بالعكس وتنفرد رب
بوجوب تصديرها ووجوب تنكير مجرورها ونعته ان كان ظاهراً وافراده وتذكيره وتمييزه بما يطابق المعنى

ان كان ضميرا وغلب حذف معناها ومضيه واعمالها محذوفة بعد الفاء كثير وبعد الواو اكثر وبعد بل قليل

وبدونهن اقل كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع وقوله وابيض يستسقى الغمام بوجهه وقوله بل بلد ذي صعد و

آكام وقوله رسم دار وقفت في طلله ومع انها زائدة في الاعراب دون المعنى فمحل مجرورها في نحو رب رجل صالح

عندي رفع على الابتدائية وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقيته

رفع او نصب كما في قولك هذا لقيته ويجوز مراعاة محله كثيرا وان لم يجز نحو مررت بزيد وعمرا الا قليلا قال

وسن كسنيق سناء وسنما ذعرت بمدلاج الهجير نهوض وسنيق جبل بعينه وسناء اي ارتفاعا فعطف سنما

على محل سن والمعنى ذعرت بهذا الفرس ثورا وبقرة عظيمة وزعم الزجاج وموافقوه ان مجرورها لا يكون

الا في محل نصب والصواب ما قدمناه واذا زيدت ما بعدها فالغالب ان تكفها عن العمل وان تهيئها للدخول

على الجمل الفعلية وان يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات ومن اعمالها

قوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء ومن دخولها على الاسمية قول ابي دواد ربما الجامل

المؤبل فيهم والعناجيج بينهن المهار وقيل لا تدخل المكفوفة على الاسمية اصلا وان ما في البيت نكرة موصوفة

والجامل خبر لهو محذوفا والجملة صفة لما ومن دخولها على الفعل المستقبل ربما يود الذين كفروا وقيل مؤول

بالماضي على حد قوله ونفخ في الصور وفيه تكلف لاقتضائه ان الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به

عن المستقبل والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله فان اهلك فرب فتى سيبكي علي مهذب رخص البنان

وقوله يا رب قائلة غدا يا لهف ام معاوية وفي رب ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف

والاوجه الاربعة مع تاء التانيث ساكنة او محركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء

وضم الحرفين مع التشديد ومع التخفيف

حرف السين

السين المهملة المفردة حرف يختص بالمضارع

ويخلصه للاستقبال وينزل منه منزلة الجزء ولهذا لم يعمل فيه مع اختصاصه به وليس مقتطعا من سوف خلافا

للكوفيين ولا مدة الاستقبال معه اضيق منها مع سوف خلافا للبصريين ومعنى قول المعربين فيها حرف تنفيس حرف

توسيع وذلك انها تقلب المضارع من الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال واوضح

من عباراتهم قول الزمخشري وغيره حرف استقبال وزعم بعضهم انها قد تاتي للاستمرار لا للاستقبال ذكر ذلك

في قوله تعالى ستجدون آخرين الآية واستدل عليه بقوله تعالى سيقول السفهاء من الناس ما ولاهم عن قبلتهم مدعيا ان

ذلك انما نزل بعد قولهم ما ولاهم فجاءت السين اعلاما بالاستمرار لا بالاستقبال انتهى وهذا الذي قاله

لا يعرفه النحويون وما استند اليه من انها نزلت بعد قولهم غير موافق عليه قال الزمخشري فان قلت اي فائدة في الاخبار

بقولهم قبل وقوعه قلت فائدته ان المفاجأة للمكروه اشد والعلم به قبل وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع انتهى ولو سلم ما ادعاه

انما استفيد من المضارع كما تقول فلان يقري الضيف ويصنع الجميل تريد ان ذلك دابه والسين منبهة
للاستقبال اذ الاستمرار انما يكون في المستقبل وزعم الزمخشري انها اذا دخلت على فعل محبوب او مكروه
افادت انه واقع لا محالة ولم ار من فهم وجه ذلك ووجهه انها تفيد الوعد بحصول الفعل فدخولها على ما يفيد
الوعد او الوعيد مقتض لتوكيده وتثبيت معناه وقد اومى الى ذلك في سورة البقرة فقال في فسيكفيكهم الله
ومعنى السين ان ذلك الوعد كائن لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سانتقم منك انتهى
سوف مرادف للسين او اوسع منها على الخلاف وكان القائل بذلك نظر الى ان كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى
وليس بمطرد ويقال فيها سف بحذف الوسط وسو بحذف الاخر وسي بحذف الاخر وقلب الوسط ياء مبالغة
في التخفيف حكاها صاحب المحكم وتنفرد عن السين بدخول اللام عليها نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى وبانها
قد تفصل بالفعل الملغى كقوله وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء سي من لا سيما
اسم بمنزلة مثل وزنا ومعنى وعينه في الاصل واو وتثنيته سيان وتستغني حينئذ عن الاضافة كما استغنت عنها مثل في
قوله والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنية سواء فلم يقولوا سواءان الا شاذا كقوله فيا رب
ان لم تقسم الحب بيننا سواءين فاجعلني على حبها جلدا وتشديد يائه ودخول لا عليه ودخول الواو على لا واجب
قال ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة جلجل فهو مخطئ انتهى وذكر غيره انه قد يخفف
وقد تحذف الواو كقوله فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفاء به من اعظم القرب وهو عند الفارسي نصب
على الحال فاذا قيل قاموا لا سيما زيد فالناصب قام ولو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو ولوجب تكرار لا كما تقول
رايت زيدا لا مثل عمرو ولا مثل خالد وعند غيره هو اسم لا التبرئة ويجوز في الاسم الذي بعدها الجر
والرفع مطلقا والنصب ايضا اذا كان نكرة وقد روي بهن ولا سيما يوم والجر ارجحها وهو على الاضافة وما زائدة
بينهما مثلها في ايما الاجلين والرفع على انه خبر لمضمر محذوف وما موصولة او نكرة موصوفة بالجملة والتقدير
ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شيء هو يوم ويضعفه في نحو ولا سيما زيد حذف العائد المرفوع مع عدم
الطول واطلاق ما على من يعقل وعلى الوجهين ففتحة سي اعراب لانه مضاف والنصب على التمييز كما يقع التمييز بعد
مثل في نحو ولو جئنا بمثله مددا وما كافة عن الاضافة والفتحة بناء مثلها في نحو لا رجل واما انتصاب
المعرفة في نحو ولا سيما زيدا فمنعه الجمهور وقال ابن الدهان ولا اعرف له وجها ووجهه بعضهم بان ما كافة
وان لا سيما نزلت منزلة الا في الاستثناء ورد بان المستثنى مخرج وما بعدها داخل من باب الاولى
واجيب بانه مخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا يكون استثناء منقطعا
سواء تكون بمعنى مستو ويوصف بها المكان بمعنى انها نصف بين مكانين فالاصح حينئذ
ان يقصر

ان يقصر مع الكسر نحو مكاناً سوى وهو احد الصفات التي جاءت على فِعَل كقولهم ماءٌ روًى وقوم عِدًى وقد يمد مع
الفتح او بكسر او بضم وكلاهما مع القصر وقد قرئ بهما ويوصف بها غير المكان فيجب ان يمد مع الفتح نحو مررت برجل سواء
والعدم وبمعنى الوسط وبمعنى التام فيمد فيهما مع الفتح نحو قوله تعالى في سواء الجحيم وقولهم هذا درهم سواء وبمعنى
القصد فيقصر مع الكسر وهو اغرب معانيها كقوله فلاصرفن سوى حذيفة مدحتي لفتى العشي وفارس
الاحزاب ذكره ابن الشجري وبمعنى مكان او غير على خلاف في ذلك فيمد مع الفتح ويقصر مع الضم ويجوز الوجهان
مع الكسر ويقع هذا صفة واستثناء كما يقع غير وهو عند الزجاج وعند ابن مالك كغير في المعنى والتصرف
تقول جاءني سواك بالرفع على الفاعلية ورأيت سواك بالنصب على المفعولية وما جاءني احد سواك بالنصب و
الرفع وهو الارجح وعند سيبويه والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة
وعند الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين وردّ على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة قالوا جاء الذي سواك
واجيب بانه خبر لهو محذوفا او حال لثبت مضمرا كما قالوا لا افعله ما ان حراء مكانه ولا يمنع الخبرية
قولهم سواءك بالمد والفتح لجواز ان يقال انها بنيت لاضافتها الى المبني كما في غير **تنبيه** تخبر بسواء التي
بمعنى مستوٍ عن الواحد فما فوقه نحو ليسوا سواء لانها في الاصل مصدر بمعنى الاستواء وقد اجيز في قوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم كونها خبرا عما قبلها او عما بعدها (او مبتدأ وما بعدها) فاعل على الاول ومبتدأ على الثاني وخبر عن الثالث
وابطل ابن عمرون الاول بان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله والثاني بان المبتدأ المشتمل على الاستفهام
واجب التقديم فيقال له وكذا الخبر فان اجاب بانه مثل زيد اين هو منعناه وقلنا بل مثل كيف زيد لان انذرتهم
ان لم يؤول بالمفرد لم يكن خبرا لعدم تحمله ضمير سواء واما شبهته فجوابها ان الاستفهام هنا ليس على حقيقته
فان اجاب بانه كذلك في نحو علمت ازيد قائم وقد ابقي عليه استحقاق التصدير بدليل التعليق قلنا بل الاستفهام
مراد هنا اذ المعنى علمت ما يجاب به قول المستفهم ازيد قائم واما في الآية ونحوها فلا استفهام البتة لا من قبل
المتكلم ولا غيره

حرف العين المهملة

عدا مثل خلا فيما ذكرناه من القسمين وفي حكمهما مع ما والخلاف في ذلك
ولم يحفظ سيبويه فيها الا الفعلية **على** على وجهين احدهما ان يكون حرفا وخالف في ذلك جماعة
فزعموا انها لا تكون الا اسماء ونسبوه لسيبويه ولنا امران احدهما قوله تحن فتبدي ما بها من صبابة
واخفي الذي لولا الاسى لقضاني اي لقضى علي فحذفت وجعل مجرورها مفعولا وقد حمل الاخفش
على ذلك ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي النكاح وكذلك لاقعدن لهم صراطك اي على صراطك والثاني
انهم يقولون نزلت على عليها ونزل بما انت نازل اي منزلها بسقوطها لحذف الاستعلاء الا على المجرور
نحو عليها او على الفلك تحملون او على ما يمر به نحو او اجد على النار هدى وقوله وبات على النار الندى والمحلق

وقد يكون الاستعلاء معنويا نحو ولهم علي ذنب ونحو فضلنا بعضهم على بعض الثاني المصاحبة كمع نحو وآتى المال
على حبه وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم الثالث المجاوزة كعن كقوله إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله
أعجبني رضاها أي عني ويحتمل أن رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط وقال في ليلة لا
نرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها أي عنا وقد يقال إنه ضمن يحكي معنى ينم الرابع التعليل كاللام نحو ولتكبروا الله
على ما هداكم أي لهدايته إياكم وقوله علام تقول الرمح يثقل عاتقي إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت الخامس الظرفية
كفي نحو ودخل المدينة على حين غفلة ونحو واتبعوا ما تتلو الشياطين على ملك سليمان أي في زمن ملكه ويحتمل
أن تتلو ضمن معنى تتقول فيكون بمنزلة ولو تقول علينا السادس موافقة من نحو إذا اكتالوا على الناس يستوفون
السابع موافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول وقد قرأ أبي بالباء وقالوا اركب على اسم الله الثامن أن تكون زائدة
للتعويض أو لغيره فالأول كقوله إن الكريم وأبيك يعتمل إن لم يجد يوما على من يتكل أي من يتكل عليه فحذف عليه
وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن جني وقيل المراد إن لم يجد يوما شيئا ثم ابتدأ مستفهما فقال على من
يتكل وكذا قيل في قوله ولا يؤاتيك فيما ناب من حدث إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق إن الأصل فانظر لنفسك ثم
استأنف مستفهما وابن جني يقول في ذلك أيضا إن الأصل فانظر من تثق به فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء
عوضا وقيل بل تم الكلام عند قوله فانظر ثم ابتدأ بمن تثق مستفهما والثاني كقول حميد بن ثور أبى الله إلا أن سرحة
مالك على كل أفنان العضاه تروق قاله ابن مالك وفيه نظر لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ولا معنى له هنا وإنما المراد
تعلو وترتفع التاسع أن تكون للاستدراك والإضراب كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس
من رحمة الله وقوله فوالله لا أنسى قتيلا رزئته بجانب قوسى ما مشيت على الأرض على أنها تعفو الكلوم وإنما
نوكل بالأدنى وإن جل ما يمضي أي على أن العادة نسيان المصائب البعيدة العهد وقوله بكل تداوينا فلم يشف
ما بنا على أن قرب الدار خير من البعد ثم قال على أن قرب الدار ليس بنافع إذا كان من تهواه ليس بذي ود فأبطل
بعلى الأولى عموم قوله لم يشف ما بنا فقال بلى إن فيه شفاء ما ثم أبطل بالثانية قوله على أن قرب الدار خير
من البعد وتعلق على هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت
معناها إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج أو هي خبر لمبتدأ محذوف أي والتحقيق على كذا وهذا الوجه اختاره
ابن الحاجب قال ودل على ذلك أن الجملة الأولى وقعت على غير التحقيق ثم جيء بما هو التحقيق فيها والثاني من وجهي على
أن تكون اسما بمعنى فوق وذلك إذا دخلت عليها من كقوله غدت من عليه بعدما تم ظمؤها وزاد الأخفش موضعا آخر وهو
أن يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد نحو قوله تعالى أمسك عليك زوجك وقول الشاعر هون عليك فإن
الأمور بكف الإله مقاديرها لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال ضربتني

ولا فرحتي وفيه نظر لانها لو كانت اسما في هذه المواضع لصح حلول فوق محلها ولانها لو لزمت اسميتها لما ذكر
لزم الحكم باسمية الى في نحو فصرهن اليك واضمم اليك وهزي اليك وهذا كله يتخرج اما على التعلق بمحذوف
كما قيل في اللام في سقيا لك واما على حذف مضاف اي هون على نفسك واضمم الى نفسك وقد خرج ابن مالك
على هذا قوله وما اصاحب من قوم فاذكرهم الا يزيدهم حبا الي هم فادعى ان الاصل يزيدون انفسهم ثم صار
ثم فصل ضمير الفاعل للضرورة واخر عن ضمير المفعول وحامله على ذلك ظنه ان الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك
فان مراده انه ما يصاحب قوما فيذكر قومه لهم الا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا اليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم والقصيدة
في حماسة ابي تمام ولا يحسن تخريجه ذلك على ظاهره كما قيل في قوله قد بت احرسني وحدي ويمنعني صوت السباع
به يضبحن والهام لان ذلك شعر فقد يستسهل فيه مثل هذا ولا على قول ابن الانباري ان الى قد ترد اسما فيقال
انصرفت من اليك كما يقال غدوت من عليك لانه ان كان ثابتا فهو في غاية الشذوذ ولا على قول ابن عصفور ان اليك
في واضمم اليك اغراء والمعنى خذ جناحك اي عصاك لان الى لا تكون بمعنى خذ عند البصريين ولان الجناح
ليس بمعنى العصا الا عند الفراء وشذوذ من المفسرين **عن على ثلثة اوجه** احدها ان تكون حرف جر وجميع
ما ذكر لها عشرة معان احدها المجاوزة ولم يذكر البصريون سواه نحو سافرت عن البلد ورغبت عن كذا ورميت
عن القوس وذكر لها في هذا المثال معنى غير هذا وسيأتي والثاني البدل نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس
شيئا وفي الحديث صومي عن امك الثالث الاستعلاء نحو فانما يبخل عن نفسه وقول ذي الاصبع لاه ابن عمك لا
افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني اي لله در ابن عمك لا افضلت في حسب علي ولا انت مالكي فتسوسني
وذلك لان المعروف ان يقال افضلت عليه وقيل ومنه قوله تعالى اني احببت حب الخير عن ذكر ربي اي قدمته عليه وقيل
هي على بابها وتعلقها بحال محذوفة اي منصرفا عن ذكر ربي وحكى الرماني عن ابي عبيدة ان احببت من احب البعير
احبابا اذا برك فلم يثر فعن متعلقة به باعتبار معناه التضميني وهي على حقيقتها اي اني تثبطت عن ذكر ربي
وعلى هذا فحب الخير مفعول لاجله الرابع التعليل نحو وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة ونحو
وما نحن بتاركي الهتنا عن قولك ويجوز ان يكون حالا من ضمير تاركي اي ما نتركها صادرين عن قولك وهو
راي الزمخشري وقال في فازلهما الشيطان عنها ان كان الضمير للشجرة فالمعنى حملهما على الزلة بسببها وحقيقته
اصدر الزلة عنها ومثله وما فعلته عن امري وان كان للجنة فالمعنى نحاهما عنها والخامس مرادفة بعد نحو عما
قليل ليصبحن نادمين يحرفون الكلم عن مواضعه بدليل ان في مكان اخر من بعد مواضعه ونحو لتركبن طبقا
عن طبق اي حالة بعد حالة وقال ومنهل وردته عن منهل السادس الظرفية واس سراة القوم حيث لقيتهم ولا
تك عن حمل الرباعة وانيا الرباعة نجوم الحمالة قيل بدليل لا تنيا في ذكري والظاهر ان معنى ونى عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه

فيه ودخل فيه و ... السابع مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات
الثامن (في الاولى) اولئك الذين نتقبل عنهم احسن ما عملوا بدليل فتقبل من احدهما ولم يتقبل من الآخر
ربنا تقبل منا والثامن مرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى والظاهر انها على حقيقتها وان المعنى وما
يصدر قوله عن هوى والتاسع الاستعانة قاله ابن مالك ومثله برميت عن القوس لانهم يقولون ايضا
رميت بالقوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في انكاره ان يقال ذلك الا اذا كانت القوس هي المرمية وحكي ايضا
رميت على القوس العاشر ان تكون زائدة للتعويض من اخرى محذوفة كقوله اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا
التي عن بين جنبيك تدفع قال ابن جني اراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من اول الموصول
وزيدت بعده الوجه الثاني ان تكون حرفا مصدريا وذلك ان بني تميم يقولون في نحو اعجبني ان تفعل
عن تفعل قال ذو الرمة اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم ويقال ازمعت الدار اي نأت
وسجم الدمع سال وسجمته العين وكذلك يفعلون في ان المشددة فيقولون اشهد عن محمدا رسول الله وتسمى
عنعنة تميم الوجه الثالث ان يكون اسما بمعنى جانب وذلك متعين في ثلثة مواضع احدها ان يدخل عليها
من وهو كثير كقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وجعله عن ... ثم لآتينهم من بين ايديهم
ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم فيقدر معطوفا على مجرور من لا على من ومجرورها ومن الداخلة
على عن زائدة عند ابن مالك ولابتداء الغاية عند غيره قالوا فاذا قيل قعدت عن يمينه فالمعنى في
جانب يمينه وذلك محتمل للملاصقة والمجاوزة فاذا قيل من عن يمين تعين كون القعود ملاصقا لاول الناحية
والثاني ان يدخل عليها على وذلك نادر والمحفوظ منه بيت واحد وهو قوله على عن يميني مرت الطير سنحا
الثالث ان يكون مجرورها وفاعل متعلقها ضميرين لمسمى واحد قاله الاخفش وذلك كقول امرئ القيس دع
عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابي نواس دع عنك لومي فان اللوم اغراء وذلك لئلا يؤدي الى تعدي
فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وقد تقدم الجواب عن هذا وما يرد على انها البتة ... اسما انهم يصح
دخول الجار عليها

عوض

ظرف لاستغراق المستقبل مثل ابدا الا انه مختص بالنفي وهو معرب ان
اضيف كقولهم لا افعله عوض العائضين ومبني ان لم يضف وبناؤه على الضم كقبل او على الكسر
او على الفتح كاين وسمي الزمان عوضا لانه كلما مضى منه جزء عوضه جزء وقيل بل لان الدهر في زعمهم يسلب
ويعوض واختلف في قول الاعشى رضيعي لبان ثدي ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق فقيل ظرف لنتفرق
وقال ابن الكلبي قسم وهو اسم صنم كان لبكر بن وائل بدليل قوله حلفت بمائرات حول عوض وانصاب تركن
لدى السعير والسعير اسم لصنم كان لعنزة انتهى ولو كان اسما كما زعم لم يتجه بناؤه في البيت

عسى

فعل

مطلقا او حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب وحين يتصل بالضمير المنصوب كقوله يا ابتا علّك او عساكا
خلافا لسيبويه حكاه عنه السيرافي ومعناه الترجي في المحبوب والاشفاق في المكروه وقد اجتمعا في قوله تعالى وعسى ان
تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم وتستعمل على اوجه احدها ان يقال عسى زيد ان يقوم واختلف
في اعرابه على اقوال احدها وهو قول الجمهور انه مثل كان زيد يقوم واستشكل بان الخبر في تأويل المصدر والمخبر
عنه ذات ولا يكون الحدث عين الذات فاجيب بامور احدها انه على تقدير مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر زيد
القيام او قبل الخبر اي عسى زيد صاحب القيام ومثله ولكن البر من آمن بالله اي ولكن صاحب البر او ولكن البر بر
من آمن بالله والثاني انه من باب زيد عدل وصوم ومثله وما كان هذا القرآن ان يفترى والثالث ان ان زائدة لا مصدرية
وليس بشيء لانها قد نصبت ولانها لا تسقط الا قليلا والقول الثاني انها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا او قاصر
بمنزلة قرب من ان يفعل وحذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد والثالث انها فعل قاصر بمنزلة قرب وان والفعل
بدل اشتمال من فاعلها وهو مذهب الكوفيين ويرده انه يكون حينئذ بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن
البدل والرابع انها فعل ناقص كما يقول الجمهور وان والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون وان هذا البدل سد مسد
الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا انما نملي لهم خير بالخطاب واختاره ابن مالك
الاستعمال الثاني ان تسند الى ان والفعل فتكون فعلا تاما هذا هو المفهوم من كلامهم وقال ابن مالك عندي
انها ناقصة ابدا ولكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة مسد الجزأين كما في احسب الناس ان يتركوا اذ لم يقل احد
ان حسب خرجت في ذلك عن اصلها الثالث والرابع والخامس ان يأتي بعدها المضارع المجرد او المقرون بالسين
او الاسم المفرد نحو عسى زيد يقوم وعسى زيد سيقوم وعسى زيد قائما والاول قليل كقوله عسى الكرب الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب والثالث اقل كقوله اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما وقولهم في المثل
عسى الغوير ابؤسا كذا قالوا والصواب انهما مما حذف فيه الخبر اي يكون ابؤسا واكون صائما لان في ذلك ابقاء لهما على
الاستعمال الاصلي ولان المرجو كونه صائما لا نفس الصائم والثاني نادر جدا كقوله عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ
غلات الكلى والجوانح وعسى فيهن فعل ناقص بلا اشكال والسادس ان يقال عساي وعساك وعساه وهو قليل وفيه
ثلثة مذاهب احدها انها اجريت مجرى لعل في نصب الاسم ورفع الخبر كما اجريت لعل مجراها في اقتران خبرها بان قاله سيبويه والثاني
انها باقية على عملها عمل كان ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع قاله الاخفش ويرده امران احدهما ان انابة ضمير
عن ضمير انما ثبت في المنفصل نحو ما انا كانت ولا انت كانا واما قول الراجز يا ابن الزبير طالما عصيكا فالكاف بدل
من التاء بدلا تصريفيا لا من انابة ضمير عن ضمير كما ظن ابن مالك والثاني ان الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله فقلت عساها نار
كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها والثالث انها باقية على اعمالها عمل كان ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا

خبرا وبالعكس في الملبس والقاضي ورد بانه يستلزم في نحو قوله يا ابتا علك او عساكا الاقتصار على فضلة و منصوب
وظاهر ان يجيبا بان المنصوب هنا مرفوع في المعنى اذ مدعاهما ان الاعراب قلب والمعنى بحاله السابع عسى زيد قائم حكاه
ثعلب ويتخرج هذا على انها ناقصة وان اسمها ضمير الشان والجملة الاسمية الخبر **تنبيه** اذا قيل زيد عسى
ان يقوم احتمل نقصان عسى على تقدير تحملها الضمير وتمامها على تقدير خلوها منه واذا قلت عسى ان يقوم زيد
احتمل الوجهين ايضا ولكن يكون الاضمار في يقوم لا في عسى اللهم الا ان يقدر العاملين تنازعا زيدا فيحتمل الاضمار
في عسى على اعمال الثاني واذا قلت عسى ان يضرب زيد عمرا فلا يجوز كون زيد اسم عسى لئلا يلزم الفصل بين صلة
ان ومعمولها وهو عمرو بالاجنبي وهو زيد ونظير هذا المثال قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا
عَلِ اسم بمعنى فوق والتزموا فيه امرين احدهما استعماله مجرورا بمن والثاني استعماله غير مضاف قال ابو النجم
من عل السطح كما يقال من علوه ومن فوقه ووهم في هذا جماعة منهم الجوهري وابن مالك واما قوله يا رب يوم
لي لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله فالهاء للسكت بدليل انه مبني ولا وجه لبنائه لو كان مضافا ومتى
اريد به المعرفة كان مبنيا على الضم تشبيها بالغايات كما في هذا البيت اذ المراد فوقيته نفسه لا فوقية مطلقة
والمعنى انه يصيبه الرمض من تحته وحر الشمس من فوقه ومثله قول الآخر يصف فرسا اقب من تحت عريض
من عل ومتى اريد به النكرة كان معربا كقوله كجلمود صخر حطه السيل من عل اذ المراد تشبيه الفرس في سرعته بجلمود
انحط من مكان ما عال لا من علو مخصوص **عَلّ** بلام **مشددة** مفتوحة او مكسورة لغة في لعل واصلها
عند من زعم زيادة اللام قال الاضبط بن قريع لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه وهي بمنزلة عسى في
المعنى وبمنزلة ان المشددة في العمل وعقيل يخفضون بها ويجيزون في لامها الفتح تخفيفا والكسر على اصل التقاء
الساكنين ويصح النصب في جوابها عند الكوفيين تمسكا بقراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات
فاطلع بالنصب وقوله عل صروف الدهر او دولاتها يدلننا اللمة من لماتها فتستريح النفس من زفراتها
وسيأتي البحث في ذلك وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وانشد
لعل التفاتا منك نحوي مقدر يمل بك من بعد القساوة للرحم وهو غريب **عِنْدَ اسم للحضور** الحسي نحو
فلما رآه مستقرا عنده والمعنوي نحو قال الذي عنده علم وللقرب كذلك نحو عند سدرة المنتهى عندها
جنة الماوى ونحو وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار وكسر فائها اكثر من ضمها وفتحها ولا تقع الا ظرفا
او مجرورة بمن وقول العامة ذهبت الى عنده لحن وقول بعض المولدين كل عند لك عندي لا يساوي نصف عندي
قال الحريري لحن وليس كذلك بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ ان تتصرف تصرف الاسماء وان تعرب
ويحكى اصلها **تنبيهات** الاول قولنا عند اسم للحضور موافق لعبارة ابن مالك والصواب اسم لمكان الحضور

فانها قد

فانها ظرف لا مصدر بلى ايضا لزمانه نحو الصبر عند الصدمة الاولى وجئتك عند طلوع الشمس الثاني انها
عند كلمات الذي طلقت لخوف لدى الحناجر لدى الباب وما كنت لديهم اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم وما
كنت لديهم اذ يختصمون ولدن اذا كان المحل محل ابتداء غاية نحو جئت من لدنه وقد اجتمعتا في اتيناه رحمة
من عندنا وعلمناه من لدنا علما ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ولكن ترك دفعا للتكرار وانما حسن تكرار
لدى في وما كنت لديهم لتباعد ما بينهما ولا يصلح لدن هنا لانه ليس محل الابتداء ويفترقن من وجه ثان وهو
ان لدن لا يكون الا فضلة بخلافهما بدليل ولدينا كتاب ينطق بالحق وعندنا كتاب حفيظ وثالث وهو ان جرها
بمن اكثر من نصبها حتى انه لم يجيء في التنزيل منصوبة وجر عند كثير وجر لدى ممتنع ورابع وهو انهما معربان
وهي مبنية في لغة الاكثرين وخامس وهو انها قد تضاف الى الجملة كقوله لدن شب حتى شاب سود الذوائب
سادس وهو انها قد لا تضاف وذلك انهم قد حكوا في غدوة الواقعة بعدها الجر بالاضافة والنصب على التمييز
والرفع باضمار كان تامة ثم اعلم ان عند امكن من لدى من وجهين احدهما انه يكون ظرفا للاعيان والمعاني تقول هذا
القول عندي صواب وعند فلان علم ويمتنع ذلك في لدى ذكره ابن الشجري في اماليه ومبرمان في حواشيه والثاني
انك تقول عندي مال وان كان غائبا ولا تقول لدي مال الا اذا كان حاضرا قاله الحريري وابو هلال العسكري
وابن الشجري وزعم المعري انه لا فرق بين لدى وعند وقول غيره اولى وقد اغنانا هذا البحث عن عقد فصل للدن
ولدى في باب اللام حرف الغين المعجمة غير اسم ملازم للاضافة في المعنى ويجوز ان يقطع عنها لفظا ان فهم معناه
وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم لا غير لحن ويقال قبضت عشرة ليس غيرها برفع غير على حذف الخبر اي مقبوضا
وبنصبها على اضمار الاسم اي ليس المقبوض غيرها وليس غير بالفتح من غير تنوين على اضمار الاسم ايضا وحذف
المضاف اليه لفظا ونية ثبوته كقراءة بعضهم لله الامر من قبل ومن بعد بالكسر من غير تنوين اي من قبل الغلب
ومن بعده وليس غير بالضم من غير تنوين فقال المبرد والمتأخرون انها ضمة بناء لا اعراب وان غير شبهت بالغايات
كقبل وبعد لابهامها كفوق وتحت وانما هو بمنزلة كل وبعض وعلى هذا فهو الاسم وحذف الخبر وقال الاخفش
يحتمل الوجهين وليس غيرا بالفتح والتنوين وليس غير بالضم والتنوين وعليهما فالحركة اعرابية لان التنوين
اما للتمكين فلا يلحق الا المعربات واما للتعويض فكأن المضاف اليه مذكور ولا تتعرف غير بالاضافة لشدة ابهامها
وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين احدهما وهو الاصل ان تكون صفة للنكرة نحو نعمل صالحا غير الذي
كنا نعمل او لمعرفة قريبة منها نحو صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم لان المعرف الجنسي قريب من النكرة
ولان غيرا اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها حتى زعم ابن الشجري انها حينئذ تتعرف ويرده الآية الاولى
والثاني ان تكون استثناء فتعرب باعراب الاسم التالي الا في ذلك الكلام فتقول جاء القوم غير زيد بالنصب وما جاء

من احد غير زيد بالنصب والرفع وقال الله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر يقرا برفع غير اما
انه صفة للقاعدون لانهم جنس واما على انه استثنا وابدل على حد ما فعلوه الا قليل منهم ويؤيده قراءة النصب
وان حسن الوصف في غير المغضوب عليهم انما كان لاجتماع الامرين الجنسية والوقوع بين الضدين والثاني مفقود
هنا ولهذا لم يقرا بالخفض صفة للمؤمنين الا خارج السبع لانه لا وجه حينئذ الا الوصف وقرئ ما لكم من اله غيره
بالجر صفة على اللفظ وبالرفع على الموضع وبالنصب على الاستثناء وهي شاذة ويحتمل قراءة الرفع الاستثنا
على انه ابدال على المحل مثل لا اله الا الله وانتصاب غير في الاستثنا عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب
الاسم بعد الا عندهم واختاره ابن عصفور وعلى الحال عند الفارسي واختاره ابن مالك وعلى التشبيه بظرف
المكان عند جماعة واختاره ابن الباذش ويجوز بناؤها على الفتح اذا اضيفت لمبني كقوله لم يمنع الشرب منها غير
ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله لذ بقيس حين يابى غيره تلفه بحرا مفيضا خيره وذلك في البيت الاول
اقوى لانه انضم فيه الى الابهام الاضافة لمبني تضمن غير معنى الا تنبيهان الاول من مشكل التراكيب التي وقعت
فيها كلمة غير قول الحكمي غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وفيه ثلثة اعاريب احدها ان غير مبتدا لا خبر له بل لما
المرفوع يغني عن الخبر وذلك لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع بالابتدا فكانه
قيل ما ماسوف على زمن ينقضي مصاحبا للهم والحزن فهو نظير ما مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف قاله ابن الشجري
وتبعه ابن مالك والثاني ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ثم قدمت غير
وما بعدها ثم حذف زمن دون صفته فعاد الضمير المجرور بعلى على غير مذكور فاتى بالاسم الظاهر مكانه قاله ابن جني
وتبعه ابن الحاجب فان قيل فيه حذف الموصوف مع ان الصفة غير مفردة وهو في مثل هذا ممتنع قلنا في
النثر وهذا شعر فيجوز فيه كقوله انا ابن جلا اي ابن رجل جلا الامور وقوله ترمي بكفي كان من ارمى البشر
اي بكفي رجل كان والثالث انه خبر لمحذوف وماسوف مصدر جاء على مفعول كالمعسور والميسور والمراد به اسم
الفاعل والمعنى انا غير اسف على زمن هذه صفته قاله ابن الخشاب وهو ظاهر التعسف التنبيه الثاني
من ابيات مشكل المعاني قول حسان رضي الله عنه اتانا فلم نعدل سواه بغيره نبي بدا في ظلمة الليل هاديا فيقال السوى
هو غيره فكانه قال فلم نعدل غيره بغيره والجواب ان الهاء في بغيره للسوى فكانه قال لم نعدل سوى النبي بغير السوى
وغير السوى هو نفسه عليه الصلوة والسلام فالمعنى فلم نعدل سواه به

حرف الفاء

الفاء المفردة حرف مهمل
خلافا لبعض الكوفيين في قولهم انها ناصبة في نحو ما تاتينا فتحدثنا وللمبرد في قوله انها خافضة في
نحو فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فيمن جر مثلا والمعطوف والصحيح ان النصب بان مضمرة كما سياتي وان الجر
برب مضمرة كما مر وترد على ثلثة اوجه احدها ان تكون عاطفة وتفيد ثلثة امور احدها الترتيب وهو نوعان

معنوي

معنوي كما في قام زيد فعمرو وذكري وهو عطف مفصل على مجمل نحو فأزلهما الشيطان عنها فأخرجهما مما كانا فيه ونحو
فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة ونحو ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي الآية
ونحو توضأ فغسل وجهه ويديه ومسح رأسه ورجليه وقال الفراء لا تفيد الترتيب مطلقا وهذا مع قوله
إن الواو تفيد الترتيب غريب واحتج بقوله أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون وأجيب بأن المعنى
أردنا إهلاكها أو بأنها للترتيب الذكري وقال الجرمي لا تفيد الفاء الترتيب في البقاع ولا في الأمطار بدليل
قوله بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد والأمر
الثاني التعقيب وهو في كل شيء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل
وإن كانت متطاولة ودخلت البصرة فبغداد إذا لم تقم في البصرة ولا بين البلدين وقال الله تعالى
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقيل الفاء في هذه الآية للسببية وفاء السببية
لا تستلزم التعقيب بدليل صحة قولك إن يسلم فهو يدخل الجنة ومعلوم ما بينهما من المهلة وقيل تقع الفاء
تارة بمعنى ثم ومنه الآية وقوله تعالى ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما فالفاءات في فخلقنا العلقة وفي فخلقنا المضغة وفي فكسونا بمعنى ثم لتراخي معطوفاتها
وتارة بمعنى الواو كقوله بين الدخول فحومل وزعم الأصمعي أن الصواب روايته بالواو لأنه لا يجوز جلست بين
زيد فعمرو وأجيب بأن التقدير بين مواضع الدخول فمواضع حومل كما يجوز جلست بين العلماء فالزهاد وقال
بعض البغداديين الأصل ما بين فحذف ما دون بين كما عكس ذلك من قال يا أحسن الناس ما قرنا إلى قدم
أصله ما بين قرن فحذف بين وأقام قرنا مقامها ومثله ما بعوضة فما فوقها قال والفاء نائبة عن إلى ويحتاج
على هذا القول إلى أن يقال وصحت إضافة بين إلى الدخول لاشتماله على مواضع أو لأن التقدير بين مواضع
الدخول وكون الفاء للغاية بمنزلة إلى غريب وقد يستأنس له عندي بمجيء عكسه في نحو قوله وأنت التي حببت
شغبا إلى بدا إلي وأوطاني بلاد سواهما إذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان ويدل على إرادة الترتيب قوله
بعده حللت بهذا حلة ثم حلة بهذا فطاب الواديان كلاهما وهذا معنى غريب لم أر من ذكره
والأمر الثالث السببية وذلك غالب في العاطفة جملة أو صفة فالأول نحو فوكزه موسى فقضى عليه
ونحو فتلقى آدم من ربه كلمات فتاب عليه والثاني نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون
فشاربون عليه من الحميم وقد تجيء في ذلك لمجرد الترتيب نحو فراغ إلى أهله فجاء بعجل سمين فقربه إليهم
ونحو لقد كنت في غفلة من هذا فكشفنا عنك غطاءك ونحو فأقبلت امرأته في صرة فصكت وجهها
ونحو فالزاجرات زجرا فالتاليات ذكرا وقال الزمخشري للفاء مع الصفات ثلاثة أحوال أحدها أن تدل

على ترتيب معانيها في الوجود كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم فآب
الثاني ان يدل على ترتيبها في التفاوت من بعض الوجوه نحو قولك خذ الاكمل فالافضل واعمل الاحسن فالاجمل
والثالث ان يدل على ترتيب موصوفاتها في ذلك نحو رحم الله المحلقين فالمقصرين انتهى والبيت لابن زيابة يقول
يا لهف ابي على الحارث اذ صبح قومي بالغارة فغنم فآب سالما ان لا اكون لقيته فقتلته وذلك لانه يريد يا
لهف نفسي والثاني من اوجه الفاء ان تكون رابطة للجواب وذلك حيث لا يصلح لان يكون شرطا وهو منحصر في ست مسائل
احداها ان يكون الجواب جملة اسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير ونحو ان تعذبهم فانهم عبادك
وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم الثانية ان تكون فعلية كالاسمية وهي التي فعلها جامد نحو ان ترن انا
اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتين ان تبدوا الصدقات فنعما هي ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء الثالثة ان يكون فعلها انشائيا نحو ان كنتم تحبون الله فاتبعوني ونحو
فان شهدوا فلا تشهد معهم ونحو قل ارأيتم ان اصبح ماؤكم غورا فمن يأتيكم بماء معين فيه امران الاسمية
والانشائية ونحو ان قام زيد فوالله لاقومن ونحو ان لم يتب زيد فيا خسره رجلا والرابعة ان يكون فعلها ماضيا لفظا
ومعنى اما حقيقة نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل ونحو ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين
وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وقد هنا مقدرة واما مجازا نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم في النار
نزل هذا الفعل لتحقق وقوعه منزلة ما وقع الخامسة ان تقترن بحرف استقبال نحو ومن يرتد منكم عن دينه فسوف
يأتي الله بقوم ونحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه السادسة ان تقترن بحرف له الصدر كقوله فان اهلك فذي
لهب لظاه على يكاد يلتهب التهابا لما عرفت من ان رب مقدرة وان لها الصدر وانما دخلت في نحو ومن عاد فينتقم
الله منه لتقدير الفعل خبر المحذوف فالجملة اسمية وقد مر ان اذا الفجائية قد تنوب عن الفاء نحو وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون وان الفاء قد تحذف في الضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
وعن المبرد انه منع ذلك حتى في الشعر وزعم ان الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره وعن الاخفش ان ذلك واقع
في النثر الفصيح وان منه قوله تعالى ان ترك خيرا الوصية للوالدين وقد تقدم تأويله وقال ابن مالك يجوز في النثر
نادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والا استمتع بها تنبيه كما تربط الفاء الجواب بشرطه كذلك
تربط شبه الجواب بشبه الشرط وذلك في نحو الذي يأتيني فله درهم وبدخولها فهم ما اراده المتكلم من ترتب لزوم
الدرهم على الاتيان ولو لم تدخل احتمل ذلك وغيره وهذه الفاء بمنزلة لام التوطئة في نحو لئن اخرجوا
لا يخرجون معهم في ايذانها بما اراده المتكلم من معنى القسم وقد قرئ بالاثبات والحذف قوله تعالى وما اصابكم
من مصيبة فبما كسبت ايديكم الثالث ان تكون زائدة دخولها في الكلام كخروجها وهذا لا يثبته سيبويه وأجاز

الأخفش زيادتها في الخبر مطلقا وحكى اخوك فوجد وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر امرا او نهيا فالامر
كقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم وقوله ارواح مودع ام بكور انت فانظر لاي ذاك تصير وحمل عليه الزجاج هذا
فليذوقوه والنهي نحو زيد فلا تضربه وقال ابن برهان تزاد الفاء عند اصحابنا جميعا كقوله فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي انتهى وتاول المانعون قوله خولان فانكح على ان التقدير هذه خولان فانكح وقوله انت فانظر على
ان التقدير انظر فانظر ثم حذف انظر الاول وحده فبرز ضميره فقيل انت فانظر والبيت الثالث ضرورة و
الآية فالخبر حميم وما بينهما معترض او هذا منصوب بمحذوف يفسره فليذوقوه مثل واياي فارهبون وعلى هذا
فحميم بتقدير هو حميم ومن زيادتها قوله لما اتقى بيد عظيم جرمها فتركت ضاحي جلدها يتذبذب لان الفاء
لا تدخل في جواب لما خلافا لابن مالك واما قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد فالجواب محذوف اي انقسموا
قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك واما قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم وكانوا من قبل
يستفتحون على الذين كفروا فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به فقيل جواب لما الاولى لما الثانية وجوابها وهذا مردود
لاقترانه بالفاء وقيل كفروا به جواب لهما لان الثانية تكرير للاولى وقيل جواب الاولى محذوف اي انكروه مسئلة
الفاء في نحو بل الله فاعبد جواب لاما مقدرة عند بعضهم وفيه اجحاف وزائدة عند الفارسي وفيه بعد وعاطفة
عند غيره والاصل تنبه فاعبد الله ثم حذف تنبه وقدم المنصوب على الفاء اصلاحا للفظ كيلا تقع الفاء صدرا كما
قال الجميع في الفاء في نحو اما زيدا فاضرب اذ الاصل مهما يكن من شيء فاضرب زيدا وقد مضى شرحه في حرف الهمزة
مسئلة الفاء في نحو خرجت فاذا الاسد زائدة لازمة عند الفارسي والمازني وجماعة وعاطفة
عند مبرمان وابي الفتح وللسببية المحضة كفاء الجواب عند ابي اسحق ويجب عندي ان يحمل على ذلك مثل
انا اعطيناك الكوثر فصل لربك ونحو ائتني فاني اكرمك اذ لا يعطف الانشاء على الخبر ولا العكس ولا يحسن
اسقاطها ليسهل دعوى زيادتها مسئلة في ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فكرهتموه قدروا انهم
قالوا بعد الاستفهام لا فقيل لهم فهذا كرهتموه يعني والغيبة مثله فاكرهوها ثم حذف المبتدا وهو هذا و
قال الفارسي التقدير فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وضعفه ابن الشجري بان فيه حذف الموصول وهو ما المصدرية
دون صلتها وذلك رديء وجملة واتقوا الله عطف على ولا يغتب بعضكم بعضا على التقدير الاول
وعلى فاكرهوا الغيبة على تقدير الفارسي ويبعد عندي ان ابن الشجري لم يتامل كلام الفارسي فانه قال كانهم
قالوا في الجواب لا فقيل لهم فكرهتموه فاكرهوا الغيبة واتقوا الله فاتقوا عطف على فاكرهوا وان لم يذكر كما في
اضرب بعصاك الحجر فانفجرت والمعنى فكما كرهتموه فاكرهوا الغيبة وان لم تكن كما مذكورة كما ان ما تاتينا فتحدثنا
معناه فكيف تحدثنا وان لم تكن كيف مذكورة انتهى وهذا يقتضي انه كما ليست محذوفة بل ان المعنى

فهو نفس معنى لا تفسير اعراب ﴿فتنكبه﴾ وقيل يكون الفاء للاستئناف كقوله الم تسأل الربع القواء فينطق
اى فهو ينطق لانها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب ومثله فانما يقول له كن فيكون بالرفع
اى فهو يكون ح وقوله الشعر صعب وطويل سلمه اذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه زلت به الى الحضيض قدمه يريد ان
يعربه فيعجمه اى فهو يعجمه ولا يجوز نصبه بالعطف لانه لا يريد ان يعجمه والتحقيق ان الفاء فى ذلك كله للعطف وان المعتمد
بالعطف الجملة لا الفعل والمعطوف عليه فى هذا الشعر قوله يريد وانما يقدر النحويون كلمة هو ليتبينوا ان الفعل
ليس المعتمد بالعطف ﴿فى﴾ حرف جر لعشرة معان احدها الظرفية وهى اما مكانية او زمانية وقد
اجتمعتا فى قوله تعالى الم غلبت الروم فى ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون فى بضع سنين
او مجازية نحو ولكم فى القصاص حيوة ومن المكانية ادخلت الخاتم فى اصبعى والقلنسوة فى راسى الا ان فيهما
قلبا الثانى المصاحبة نحو ادخلوا فى امم اى معهم فخرج على قومه فى زينته والثالث التعليل نحو فذلكن
الذى لمتننى فيه لمسكم فيما افضتم وفى الحديث ان امرأة دخلت النار فى هرة حبستها الرابع الاستعلاء نحو
ولاصلبنكم فى جذوع النخل وقالوا هم صلبوا العبدى فى جذع نخلة وقال الخر بطل كان ثيابه فى سرحة والخامس
مرادفة الباء كقوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون فى طعن الاباهر والكلى وليس منه قوله تعالى يذرؤكم
فيه خلافا لزاعم ذلك بل هى للتعليل اى يكثركم بسبب هذا الجعل والاظهر قول الزمخشرى انها للظرفية
المجازية قال جعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير مثل ولكم فى القصاص حيوة والسادس
مرادفة الى نحو فردوا ايديهم فى افواههم والسابع مرادفة من كقوله الا عم صباحا ايها الطلل البالى وهل يعمن
من كان فى العصر الخالى وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا فى ثلثة احوال وقال ابن جنى المعنى
فى عقب ثلثة احوال ولا دليل على هذا المضاف وهذا نظير اجازته جلست زيدا بتقدير جلوس زيد مع احتماله
لان يكون اصله الى زيد وقيل الاحوال جمع حال لا حول اى فى ثلث حالات نزول المطر وتعاقب الرياح ومرور
الدهر وقيل انما احدث عهده خمس سنين ونصف ففى بمعنى مع الثامن المقايسة وهى الداخلة بين مفضول
سابق وفاضل لاحق نحو فما متاع الحيوة الدنيا فى الاخرة الا قليل والتاسع التعويض وهى الزائدة عوضا
من اخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت اصله ضربت من رغبت فيه اجازه ابن مالك وحده بالقياس
على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على الظاهر وفيه نظر العاشر التوكيد وهى الزائدة لغير تعويض اجازه الفارسى
فى الضرورة وانشد انا ابو سعد اذا الليل دجا يخال فى سواده يرندجا واجازه بعضهم فى قوله تعالى وقال
اركبوا فيها ﴿حرف القاف﴾ قد على وجهين حرفية وستأتى واسمية وهى على وجهين اسم فعل وستأتى واسم
مرادف لحسب وهذه تستعمل على وجهين مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية فى لفظها ولكثير من الحروف

في وضعها ويقال في هذه قد زيد درهم بالسكون وقدني بالنون حرصا على بقاء السكون لانه الاصل فيما
يبنونه ومعربة وهو قليل يقال قد زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وقدي بغير النون كما يقال حسبي
والمستعملة اسم فعل مرادفة ليكفي يقال قد زيدا درهم وقدني درهم كما يقال يكفي زيدا درهم ويكفيني درهم
وقوله قدني من نصر الخبيبين قدي يحتمل قد الاولى ان تكون مرادفة لحسب على لغة البناء وان تكون اسم فعل
واما الثانية فتحتمل الاول وهو واضح والثاني على ان النون حذفت للضرورة كقوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي
ويحتمل انه اسم فعل لم يذكر مفعوله فالياء للاطلاق والكسرة للساكنين واما الحرفية فمختصة بالفعل
المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس وهي معه كالجزء فلا تفصل منه بشيء اللهم الا بالقسم كقوله
اخالد قد والله اوطات عشوة وما قائل المعروف فينا يعنف وقول آخر فقد والله بين لي عنائي بوشك
فراقهم صرد يصيح وسمع قد لعمري بت ساهرا وقد والله احسنت وقد يحذف الفعل بعدها لدليل كقول النابغة
افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت ولها خمسة معان احدها التوقع
وذلك مع المضارع واضح كقولك قد يقدم الغائب اليوم اذا كنت تتوقع قدومه واما مع الماضي فاثبته الاكثرون
قال الخليل يقال قد فعل لقوم ينتظرون الخبر ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة لان الجماعة منتظرون لذلك وقال
بعضهم يقال قد ركب الامير لمن ينتظر ركوبه وفي التنزيل قد سمع الله قول التي تجادلك لانها كانت تتوقع اجابة
الله سبحانه لدعائها وانكر بعضهم كونها للتوقع مع الماضي وقال التوقع انتظار الوقوع والماضي قد وقع وقد
تبين بما ذكرنا ان مراد المثبتين لذلك انها تدل على ان الفعل الماضي كان قبل الاخبار متوقعا لا انه الآن
متوقع والذي يظهر لي قول ثالث وهو انها لا تفيد التوقع اصلا اما في المضارع فلان قولك يقدم الغائب
يفيد التوقع بدون قد اذ الظاهر من حال المخبر عن مستقبل انه متوقع له واما في الماضي فلانه لو صح اثبات
التوقع لها بمعنى انها تدخل على ما هو متوقع لصح ان يقال في لا رجل بالفتح ان لا للاستفهام لانها
لا تدخل الا جوابا لمن قال هل من رجل ونحوه فالذي بعد لا مستفهم عنه من جهة شخص آخر كما ان الماضي
بعد قد متوقع كذلك وعبارة ابن مالك في ذلك حسنة فانه قال انها تدخل على ماض متوقع
ولم يقل انها تفيد التوقع ولم يتعرض للتوقع في الداخلة على المضارع البتة وهذا هو الحق
الثاني تقريب الماضي من الحال تقول قام زيد فيحتمل الماضي القريب والماضي البعيد فان قلت
قد قام اختص بالقريب وانبنى على افادتها ذلك احكام احدها انها لا تدخل على ليس وعسى
ونعم وبئس لانهن للحال فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ولذلك علة اخرى وهي ان صيغهن لا
يفدن الزمان ولا يتصرفن فاشبهن الاسماء واما قول عدي لولا الحيا وان راسي قد عسى فيه المشيب لزرت ام القاسم

ضمنى هنا معنى اشتد ولبث على الجامد الثاني وجوز دخولها عند البصريين الا الاخفش على الماضي الواقع
حالا اما ظاهرة نحو وما لنا الا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا او مقدرة نحو هذه
بضاعتنا ردت الينا ونحو او جاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش فقالوا لا تحتاج الى ذلك
لكثرة وقوعها حالا بدون قد والاصل عدم التقدير ولا سيما فيما كثر استعماله الثالث ذكره ابن عصفور
وهو ان القسم اذا اجيب بماض متصرف مثبت فان كان قريبا من الحال جئ باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا
وان كان بعيدا جئ باللام وحدها كقوله حلفت لها والله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صال
والظاهر في الاية والبيت عكس ما قال اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة المحسنين وذلك
محكوم به في الازل وهو متصف به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل مجيئه ومقتضى كلام الزمخشري
انها في نحو والله لقد كان كذا للتوقع لا للتقريب فانه قال في تفسير قوله تعالى لقد ارسلنا نوحا في سورة
الاعراف فان قلت فما لهم لا يكادون ينطقون بهذه اللام الا مع قد وقل عنهم نحو قوله حلفت لها بالله
البيت قلت لان الجملة القسمية لا تساق الا تاكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع
الذي هو معنى قد عند استماع المخاطب كلمة القسم انتهى ومقتضى كلام ابن مالك انها مع الماضي انما تفيد
التقريب كما ذكره ابن عصفور وان من شرط دخولها كون الفعل متوقعا كما قدمنا فانه قال في تسهيله وتدخل
على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال انتهى الرابع دخول لام الابتداء في نحو ان زيدا لقد قام
وذلك لان الاصل دخولها على الاسم نحو ان زيدا لقائم وانما دخلت على المضارع لشبهه بالاسم نحو وان ربك
ليحكم بينهم فاذا قرب الماضي من الحال اشبه المضارع الذي هو شبيه بالاسم فجاز دخولها عليه المعنى الثاني
التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو قد
يعلم ما انتم عليه اي ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وزعم بعضهم انها في هذه الامثلة ونحوها للتحقيق
وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على
ان صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله الثالث التكثير قاله سيبويه في قول الهذلي
قد اترك القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد وقال الزمخشري في قد نرى تقلب وجهك قال اي ربما نرى
ومعناه تكثير الرؤية ثم استشهد بالبيت واستشهد جماعة على ذلك ببيت العروض قد اشهد الغارة
الشعواء تحملني جرداء معروقة اللحيين سرحوب الخامس التحقيق نحو قد افلح من زكاها وقد مضى ان بعضهم حمل عليه قد
يعلم ما انتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد العلم ويرجع ذلك الى توكيد الوعيد وقال غيره في ولقد
علمتم الذين اعتدوا منكم قد في الجملة الفعلية المجاب بها القسم مثل ان واللام في الجملة الاسمية المجاب بها في افادة

التأكيد وقد مضى نقل القول بالتعليل في الأولى والتقريب والتوقع في مثل الثانية ولكن القول بالتحقيق فيهما أظهر والسادس النفي حكى ابن سيده قد كنت في خير فتعرفه بنصب تعرفه وهذا غريب وإليه أشار في التسهيل بقوله وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها انتهى ومحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك للكذوب هو رجل صادق ثم جاء بالنصب بعدها نظرا إلى المعنى وإن كان إنما حكما بالمعنى لثبوت النفس بغير مستقيم وقوله والحق بالجار فاسد جيا وقرأ بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه بالنصب مسئلة قيل يجوز النصب على الاشتغال في نحو خرجت فإذا زيدا يضربه عمرو مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لأن إذا الفجائية لا يليها إلا الجمل الاسمية وقال أبو الحسن وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو فإذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندي أن التزام الاسمية مع إذا هذه إنما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فإذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك إذ لا تقترن الشرطية بها قط على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون ظرف زمان لاستغراق ما مضى وهذه بفتح القاف وتشديد الطاء مضمومة في أفصح اللغات وتختص بالنفي يقال ما فعلته قط والعامة يقولون لا أفعله قط وهو لحن واشتقاقه من قططته أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال وبنيت لتضمنها معنى مذ وإلى إذ المعنى مذ أن خلقت إلى الآن وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الضمة تشبيها بالغايات وقد تكسر على أصل التقاء الساكنين وقد تتبع قافه طاءه في الضم وقد تخفف طاؤه مع ضمها أو إسكانها والثاني أن تكون بمعنى حسب وهذه مفتوحة القاف ساكنة الطاء يقال قطي وقطك وقط زيد درهم كما يقال حسبي وحسبك وحسب زيد درهم إلا أنها مبنية لأنها موضوعة على حرفين وحسب معربة والثالث أن تكون اسم فعل بمعنى يكفي فيقال قطني بنون الوقاية كما يقال يكفيني ويجوز نونا الوقاية على الوجه الثاني حفظا للبناء على السكون كما يجوز في لدن ومن وعن لذلك

حرف الكاف

الكاف المفردة جارة وغير جارة والجارة حرف واسم والحرف له خمسة معان أحدها التشبيه نحو زيد كالأسد الثاني التعليل أثبت ذلك قوم ونفاه الأكثرون وقيد بعضهم جوازه بأن تكون الكاف مكفوفة بما كحكاية سيبويه كما أنه لا يعلم فتجاوز الله عنه والحق جوازه في المجردة من ما نحو ويكأنه لا يفلح الكافرون أي أعجب لعدم فلاحهم وفي المقرونة بما الكافة كما في المثال وفي نحو كما ربياني صغيرا قال الشيخ أبو حيان الظاهر أنها للتعليل وبما المصدرية نحو كما أرسلنا فيكم رسولا منكم الآية قال الأخفش أي لأجل إرسالي فيكم رسولا منكم فاذكروني وهو ظاهر في قوله تعالى واذكروه كما هداكم وأجاب بعضهم بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان فهذا في الأصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله إليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب وما ذكرناه في الآيتين من أن

ما مصدرية قاله جماعة وهو الظاهر وزعم الزمخشري وابن عطية وغيرهما انها كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير مقتض واختلف في نحو قوله وطرفك اما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر فقال الفارسي الاصل كيما فحذفت الياء وقال ابن مالك وهذا تكلف بل هي كاف التعليل وما الكافة ونصب الفعل بها لشبهها بكي في المعنى وزعم ابو محمد الاسود في كتابه المسمى بنزهة الاديب ان ابا علي حرف هذا البيت وان الصواب فيه اذا جئت فامنح طرف عينيك غيرنا لكي يحسبوا البيت والثالث الاستعلاء ذكره الاخفش والكوفيون وان بعضهم قيل له كيف اصبحت فقال كخير اي على خير وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف اي كصاحب خير وقيل في كن كما انت ان المعنى على ما انت عليه وللنحويين في هذا المثال اعاريب احدها هذا وهو ان ما موصولة وانت مبتدأ حذف خبره والثاني انها موصولة وانت خبر حذف مبتدؤه اي كالذي هو انت وقد قيل بذلك في قوله تعالى اجعل لنا الها كما لهم آلهة اي كالذي هو لهم آلهة والثالث ان ما زائدة ملغاة والكاف ايضا جارة كما في قولهم كن كزيد وانت ضمير مرفوع انيب عن المجرور كما في قولهم ما انا كانت والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع ان ما كافة وانت مبتدأ حذف خبره اي عليه او كائن وقد قيل في كما في المثال انها كافة وزعم صاحب المستوفى ان الكاف لا تكف بما ورد عليه بقوله واعلم انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم وقوله اخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وانما يصح الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجمل الاسمية الخامس ان ما كافة ايضا وانت فاعل والاصل كما كنت ثم حذفت كان فانفصل الضمير وهذا بعيد بل الظاهر ان ما على هذا التقدير مصدرية تنبيه تقع كما بعد الجمل كثيرا صفة في المعنى فتكون نعتا لمصدر او حالا ويحتملهما قوله تعالى كما بدأنا اول خلق نعيده فان قدرته نعتا لمصدر فهو اما معمول لنعيده اي نعيد اول خلق اعادة مثل ما بدأناه او لنطوي اي نفعل هذا الفعل العظيم كفعلنا هذا الفعل وان قدرته حالا فذو الحال مفعول نعيده اي نعيده مماثلا للذي بدأناه وتقع كلمة كذلك ايضا كذلك فان قلت فكيف اجتمعت مع مثل في قوله تعالى وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تأتينا آية كذلك قال الذين من قبلهم مثل قولهم ومثل المعنى نعت لمصدر قال المحذوف كما ان كذلك نعت له ولا يتعلق عامل واحد لمتعلقين بمعنى واحد لا تقول ضربت زيدا عمرا ولا يكون مثل توكيدا لكذلك لانه ابين منه كما لا يكون زيد من قولك هذا زيد يفعل كذا توكيدا لذا لذلك ولا خبر المحذوف مقدر بالامر كذلك لما يؤدي اليه من عدم ارتباط ما بعده بما قبله قلت مثل بدل من كذلك او بيان او نصب بيعلمون اي لا يعلمون اعتقاد اليهود والنصارى

حرف الكاف

بمنزلتها في مثلك لا يفعل كذا ونصب بقال او الكاف مبتدأ والعائد محذوف اي قاله ورده ابن الشجري ذلك على مكي بان قال قد استوفى معموله وهو مثل وليس بشيء لان مثلا حينئذ مفعول مطلق او مفعول به ليعلمون والضمير المقدر مفعول به لقال المعنى الرابع المبادرة وذلك اذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وابو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا والخامس التاكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء قال الاكثرون التقدير ليس مثله شيء اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس شيء مثل مثله فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتاكيد نفي المثل لان زيادة الحرف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني ولانهم اذا بالغوا في نفي الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفي عن ذاته ولكنهم اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه عنه وقيل الكاف في الاية غير زائدة ثم اختلف فقيل الزائد مثل كما زيدت في فان امنوا بمثل ما امنتم به قالوا وانما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف اولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت واما بمثل ما امنتم به فقد يشهد للقائل بزيادة مثل فيها قراءة ابن عباس بما امنتم به وقد تاولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق اي ايمانا مثل ايمانكم به اي بالله سبحانه او بمحمد عليه السلام او بالقران وقيل مثل للقران وما للتوراة اي فان امنوا بكتابكم كما امنتم بكتابهم وفي الاية الاولى قول ثالث وهو ان الكاف ومثلا لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات وقيل بمعنى الصفة وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال فصيروا مثل كعصف ماكول **وأمّا الكاف الاسمية الجارة** فمرادفة لمثل ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين الا في الضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم وقال كثير منهم الاخفش والفارسي يجوز في الاختيار فجوزوا في نحو زيد كالاسد ان تكون الكاف في موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة ويقع مثل هذا في كتب المعربين كثيرا قال الزمخشري في فانفخ فيه ان الضمير راجع للكاف من كهيئة الطير اي فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير كسائر الطيور انتهى ووقع مثل ذلك في كلام غيره ولو كان كما زعموا لسمع في الكلام مثل مررت بكالاسد وتتعين الحرفية في موضعين احدهما ان تكون زائدة خلافا لمن اجاز زيادة الاسماء والثاني ان تقع هي ومخفوضها صلة كقوله ما يرجى وما يخاف جميعا فهو الذي كالليث والغيث معا خلافا لابن مالك في اجازته ان يكونا مضافا ومضافا اليه على اضمار مبتدا كما في قراءة بعضهم تماما على الذي احسن وهذا تخريج للفصيح على الشاذ واما قوله وصاليات ككما يؤثفين فيحتمل ان الكافين حرفان اكد اولهما ثانيهما كما قال ولا للما بهم ابدا دواء وان يكونا اسمين اكد اولهما ثانيهما وان تكون الاولى حرفا والثانية اسما **وأمّا الكاف الغير الجارة** فنوعان مضمر منصوب او مجرور نحو ما ودعك ربك وحرف معنى لا محل له ومعناه

الخطاب وهي اللاحقة لأسماء الإشارة نحو ذلك وتلك وللضمير المنفصل المنصوب في قولهم إياك وإياكما ونحوهما
وهذا هو الصحيح ولبعض أسماء الأفعال نحو حيهلك ورويدك والنجاءك ولأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك
هذا الذي كرمت علي فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه وعكس ذلك الفراء
فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وأنها
لم تقع قط مرفوعة وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول ويلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو أرأيتك
ما صنع لأنه المفعول الثاني ولكن الفائدة لا تتم عنده ولا يجوز الاقتصار عليه وأما أرأيتك هذا الذي كرمت
علي فالمفعول الثاني محذوف أي لم كرمته علي وأنا خير منه وقد تلحق ألفاظا أخر شذوذا وحمل على ذلك الفارسي
قول لسان السوء تهديها إلينا وحنت وما حسبتك أن تحينا لئلا يلزم الإخبار عن اسم العين بالمصدر
وقيل يحتمل كون أن وصلتها بدلا من الكاف سادا مسد المفعولين كقراءة حمزة ولا تحسبن الذين كفروا
إنما نملي لهم بالخطاب كي على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون اسما مختصرا من كيف كقوله كي تجنحون إلى سلم وما
ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم أراد كيف فحذف الفاء كما قال بعضهم سو أفعل يريد سوف الثاني أن
تكون بمنزلة لام التعليل معنى وعملا وهي الداخلة على ما الاستفهامية في قولهم في السؤال عن العلة
كيمه بمعنى لمه وعلى ما المصدرية في قوله إذا أنت لم تنفع فضر فإنما يرجى الفتى كيما يضر وينفع وقيل ما كافة
وعلى أن المصدرية مضمرة نحو جئتك كي تكرمني إذا قدرت النصب بأن الثالث أن تكون بمنزلة أن المصدرية
معنى وعملا وذلك في نحو لكيلا تأسوا ويؤيده صحة حلول أن محلها وأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل
عليها حرف تعليل ومن ذلك قولك جئتك كي تكرمني وقوله تعالى كيلا يكون دولة إذا قدرت اللام قبلها
فإن لم تقدر فهي تعليلية جارة ويجب حينئذ إضمار أن بعدها ومثله في الاحتمالين قوله أردت لكيما أن تطير بقربتي
فكي إما تعليلية مؤكدة للام أو مصدرية مؤكدة بأن ولا تظهر أن بعد كي إلا في الضرورة كقوله فقالت أكل
الناس أصبحت مانحا لسانك كيما أن تغر وتخدعا وعن الأخفش أن كي جارة دائما وأن النصب بعدها بأن ظاهرة
أو مضمرة ويرده نحو لكيلا تأسوا فإن زعم أن كي تأكيد للام كقوله ولا للما بهم أبدا دواء رد بأن الفصيح المقيس
لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين أنها ناصبة دائما ويرده قولهم كيمه كما يقولون لمه وقوله فأوقدت
ناري كي ليبصر ضوءها وأخرجت كلبي وهو في البيت داخله لأن لام الجر لا يفصل بين الفعل وناصبه وأجابوا عن
الأول بأن الأصل كي يفعل ماذا ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها
في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت نعم وقع في صحيح البخاري في تفسير وجوه
يومئذ ناضرة فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا أي كيما يسجد وهو غريب جدا لا يحتمل القياس عليه تنبيه

اذا قيل جئتك بكم منى بالنصب فالنصب بمضمر وجوز ابو سعيد كون المضمر كم والاول اولى لان امكان
في عمل النصب من غيرها نحو اقوى على الجر فيها بان تعمل مضمرة **كم على وجهين** خبرية بمعنى كثير واستفهامية
بمعنى اي عدد ويشتركان في خمسة امور الاسمية والابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير واما
قول بعضهم في الم يروا كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون ان ان وصلتها بدل من كم فمردود لان
عامل البدل هو عامل المبدل منه فان قدر عامل المبدل منه يروا فكم لها الصدر فلا يعمل فيها ما قبلها وان
قدر اهلكنا فلا تسلط له في المعنى على البدل والصواب ان كم مفعول لاهلكنا والجملة اما معمولة ليروا على
انه علق عن العمل في اللفظ وان وصلتها مفعول لاجله واما معترضة بين يروا وما سد مسد مفعوليه وهو ان
وصلتها وكذلك قول ابن عصفور في اولم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل مردود بان لها الصدر وقوله ان ذلك
جاء على لغة رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقول ملكت كم عبد فيخرجها عن الصدرية خطأ عظيم اذ خرج
كلام الله سبحانه على هذه اللغة وانما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه او ضمير العلم او الهدى المدلول عليه بالفعل او جملة
كم اهلكنا على القول بان الفاعل يكون جملة اما مطلقا او بشرط كونها مقرونة بما يعلق عن العمل والفعل
قلبي نحو ظهر لي اقام زيد وجوز ابو البقاء كونه ضمير الاهلاك المفهوم من الجملة وليس هذا من المواضع التي يعود الضمير
فيها على المتأخر ويفترقان في خمسة امور احدها ان الكلام مع الخبرية محتمل للتصديق والتكذيب بخلافه مع
الاستفهامية الثاني ان المتكلم بالخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لانه مخبر والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لانه
مستخبر الثالث ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهمزة بخلاف المبدل من الاستفهامية يقال في
الخبرية كم عبيد لي خمسون بل ستون وفي الاستفهامية كم مالك اعشرون ام ثلثون الرابع ان تمييز الخبرية مفرد او مجموع
تقول كم عبد ملكت وكم عبيد ملكت قال كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة بادوا وقال الفرزدق كم عمة لك يا جرير
وخالة فدعاء قد حلبت علي عشاري ولا يكون تمييز الاستفهامية الا مفردا خلافا للكوفيين والخامس ان تمييز الخبرية
واجب الخفض وتمييز الاستفهامية منصوب ولا يجوز جره مطلقا خلافا للفراء والزجاج وابن السراج وآخرين بل يشترط
ان تجر كم بحرف جر نحو بكم درهم اشتريت والصحيح ان النصب هو الكثير وان الجر خلافا لبعضهم بمن مضمرة وجوبا لا
بالاضافة خلافا للزجاج وللخفض في تمييزها اقوال الجواز والمنع والتفصيل فان جرت هي بحرف جر نحو بكم
درهم اشتريت جاز والا فلا وزعم قوم ان لغة تميم جواز نصب تمييز كم الخبرية اذا كان مفردا وروي قول الفرزدق
كم عمة لك يا جرير وخالة بالخفض على قياس تمييز كم الخبرية وبالنصب على اللغة التميمية او على تقديرها
استفهامية استفهام تهكم اي اخبرني بعدد عماتك وخالاتك اللاتي كن يخدمنني فقد نسيته وعليهما فكم مبتدأ
خبره قد حلبت وافرد الضمير حملا على لفظ كم وبالرفع على انه مبتدأ وان كان نكرة لكونه قد وصف بلك وبفدعاء

محذوف فيقدر لو علمها بالمذكورة اذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذفت لك من صفة خالة
اسند الاعلمية الى الاولى والخبر فقد حلبت ولا بد من تقدير فقد حلبت اخرى لان المخبر عنه في هذا الوجه متعدد
لفظا ومعنى ونظيره زينب وهند قامت ويكون على هذا الوجه ظرفا او مصدرا والتمييز محذوف اى كم وقت حلبت

كأين اسم مركب من كاف التشبيه واى المنونة ولهذا جاز الوقف عليها بالنون لان التنوين لما دخل في التركيب اشبه النون الاصلية ولهذا رسم في المصحف نونا ومن وقف عليها بحذفه اعتبر حكمه في الاصل وهو الحذف في الوقف وتوافق كم في خمسة امور الابهام والافتقار الى التمييز والبناء ولزوم التصدير وافادة التكثير تارة وهو الغالب نحو وكأين من نبي قاتل معه ربيون والاستفهام اخرى وهو نادر ولم يثبته الا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك واستدل عليه بقول ابى بن كعب لابن مسعود رضى الله عنهما كأين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتخالفها في خمسة امور احدها انها مركبة وكم بسيطة على الصحيح خلافا لمن زعم انها مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت الفها لدخول الجار عليها وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب والثاني ان مميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويرده قول سيبويه وكأين رجلا رأيت زعم ذلك يونس وكأين قد اتانى رجلا الا ان اكثر العرب لا يتكلمون به الا مع من ومن الغالب قوله تعالى وكأين من نبي قاتل معه ربيون وكأين من آية وكأين من دابة ومن النصب قوله اطرد اليأس بالرجا فكأين آلما حم يسره بعد عسر وقوله وكائن لنا فضلا عليكم ومنة قديما ولا تدرون ما من منعم والثالث انها لا تقع استفهامية عند الجمهور وقد مضى والرابع انها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور اجازا بكأين تبيع هذا الثوب والخامس ان خبرها لا يقع مفردا

كذا ترد على ثلاثة اوجه احدها ان تكون كلمتين باقيتين على اصلهما وهما كاف التشبيه وذا الاشارية كقولك رأيت زيدا فاضلا ورأيت عمرا كذا وقوله واسلمنى الزمان كذا فلا طرب ولا انس وتدخل عليها ها التنبيه كقوله تعالى اهكذا عرشك الثاني ان تكون كلمة واحدة مركبة من كلمتين مكنيا بها عن غير عدد كقول ائمة اللغة مثل لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا فانصب باضمار اعرف وكما في الحديث انه يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا والثالث ان تكون كلمة واحدة مركبة مكنيا بها عن العدد فتوافق كأين في اربعة امور التركيب والبناء والابهام والافتقار الى التمييز وتخالفها في ثلاثة امور احدها انها ليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما والثاني ان تمييزها واجب النصب فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالاضافة خلافا للكوفيين اجازوا في غير تكرار ولا عطف ان يقال كذا ثوب وكذا اثواب قياسا على العدد الصريح ولهذا قال فقهاؤهم انه يلزم بقول القائل له عندى كذا درهم مائة وبقوله كذا دراهم ثلاثة وبقوله كذا كذا درهما احد عشر وبقوله كذا درهما عشرون وبقوله كذا وكذا درهما احد وعشرون حملا على المحقق من نظائره من العدد الصريح ووافقهم على هذه التفاصيل

غير مبرد

غير مسئلتي الاضافة المبرد والاخفش وابن كيسان والصيمري وابن عصفور وهو ابن السيد فنقل اتفاق النحويين
على اجازته ما اجازه المبرد ومن ذكر معه الثالث انها لا تستعمل غالبا الا معطوفا عليها كقوله عد النفس نعمى بعد
بؤساك ذاكرا كذا وكذا لطفا به نسي الجهد وزعم ابن خروف انهم لم يقولوا كذا درهما ولا كذا كذا درهما وذكر ابن
مالك انه مسموع ولكنه قليل **كلا** مركبة عند ثعلب من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية
المعنى ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين وعند غيره هي بسيطة وهي عند سيبويه والخليل والمبرد والزجاج واكثر
البصريين حرف معناه الردع والزجر لا معنى لها عندهم الا ذلك حتى انهم يجيزون ابدا الوقف عليها والابتداء بما
وحتى قال جماعة منهم متى سمعت كلا في سورة فاحكم بانها مكية لان فيها معنى التهديد والوعيد واكثر ما نزل ذلك
بمكة لان اكثر العتو كان بها وفيه نظر لان لزوم المكية انما يكون عند اختصاص العتو بها لا عند غلبته ثم لا تمتنع
الاشارة الى عتو سابق ثم لا يظهر معنى الزجر في كلا المسبوقة بنحو في اي صورة ما شاء ركبك يوم يقوم الناس
لرب العالمين ثم ان علينا بيانه وقولهم المعنى انته عن ترك الايمان بالتصوير في اي صورة شاء الله وبالبعث
وعن العجلة بالقرآن تعسف اذ لم يتقدم في الاوليين حكاية نفي ذلك عن احد ولطول الفصل في الثالثة بين كلا
وذكر العجلة وايضا فان اول ما نزل خمس آيات من اول سورة العلق ثم نزل كلا ان الانسان ليطغى فجاءت في افتتاح
الكلام والوارد منها في التنزيل ثلاثة وثلاثون موضعا كلها في النصف الاخير ورأى الكسائي وابو حاتم ومن وافقهما
ان معنى الردع والزجر ليس مستمرا فيها فزادوا فيها معنى ثانيا يصح عليه ان يوقف دونها ويبتدأ بها ثم اختلفوا
في تعيين ذلك المعنى على ثلاثة اقوال احدها للكسائي ومتابعيه قالوا تكون بمعنى حقا والثاني لابي حاتم و
متابعيه قالوا تكون بمعنى الا الاستفتاحية والثالث للنضر بن شميل والفراء ومن وافقهما قالوا تكون حرف جواب
بمنزلة اي ونعم وحملوا عليه كلا والقمر فقالوا معناه اي والقمر وقول ابي حاتم عندي اولى من قولهما لانه اكثر
اطرادا فان قول النضر لا يتأتى في آيتي المؤمنين والشعراء على ما سيأتي وقول الكسائي لا يتأتى في نحو كلا
ان كتاب الابرار كلا ان كتاب الفجار كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون لان ان تكسر بعد الا الاستفتاحية
ولا تكسر بعد حقا ولا بعد ما كان بمعناها ولان تفسير حرف بحرف اولى من تفسير حرف باسم واما قول
مكي ان كلا على رأي الكسائي اسم اذا كانت بمعنى حقا فبعيد لان اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل ومخالف
للاصل ومحوج لتكلف دعوى علة لبنائها والا فلم لا نونت واذا صلح الموضع للردع ولغيره جاز الوقف عليها
والابتداء بها على اختلاف التقديرين والارجح حملها على الردع لانه الغالب فيها وذلك نحو اطلع الغيب ام اتخذ عند
الرحمن عهدا كلا سنكتب ما يقول واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا سيكفرون بعبادتهم وقد تتعين للردع والاستفتاح
نحو رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا انها كلمة لانها لو كانت بمعنى حقا لما كسرت همزة ان ولو كانت بمعنى نعم لكا

اجزى بذكركم يا ابن النبى كل الناس يا قمر وما الفارس جيا وزعم ان كلا فى البيت نعت مثلها فى اطعمنا شاة

كل شاة وليست تاكيدا وليس قوله بشىء لان التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الافراد ومن تاكيد النكرة

بها قوله نلبث حولا كاملا كله لا نلتقى الا على منهج واجاز الفراء والزمخشرى ان يقطع كل المؤكد بها عن الاضافة

لفظا تمسكا بقراءة بعضهم انا كلا فيها وخرجها ابن مالك على ان كلا حال من ضمير الظرف وفيه ضعفان

تقديم الحال على عاملها الظرفى وقطع كل عن الاضافة لفظا وتقديرا ليصير نكرة فيصح كونه حالا والاولى ان

يقدر كلا بدلا من اسم ان وانما جاز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل لانه مفيد للاحاطة مثل قمتم ثلاثتكم

والثالث ان لا يكون تابعا بل تاليا للعوامل فيقع مضافا الى الظاهر نحو كل نفس بما كسبت رهينة

وغير مضاف نحو وكلا ضربنا له الامثال واما اوجهها الثلاثة التى باعتبار ما تضاف اليه فقد مضت الاشارة

اليها والاول ان تضاف الى الظاهر وحكمها ان يعمل فيها جميع العوامل نحو اكرمت كل بنى تميم والثانى

ان تضاف الى ضمير محذوف ومقتضى كلام النحويين ان حكمها كالتى قبلها ووجه المناسبة فى امتناع التاكيد

بها وفى تذكرة ابى الفتح ان تقديم كل فى قوله تعالى كلا هدينا احسن من تاخيره لان التقدير كلهم فلو اخرت لباشرت

العامل مع انها فى المعنى منزلة منزلة ما لا يباشره فلما قدمت اشبهت المرتفعة بالابتداء فى ان كلا منهما

لم يسبقها عامل فى اللفظ الثالث ان تضاف الى ضمير ملفوظ به وحكمها ان لا يعمل فيها غالبا الا الابتداء

نحو ان الامر كله لله فيمن رفع كلا ونحو وكلهم آتيه لان الابتداء عامل معنوى ومن القليل قوله فيصدد عنهما

كلاهما وهو عامل ولا يجب ان يكون منه قول على عليه السلام فلما تبينا الهدى كان كلنا على طاعة الرحمن والحق والتقى

بل الاولى تقدير كان شانية

فصل واعلم ان لفظ كل للافراد والتذكير وان معناها بحسب ما

تضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة معناها فلذلك جاء الضمير مفردا مذكرا فى نحو وكل

شىء فعلوه فى الزبر وكل انسان الزمناه طائره وقول ابى بكر وكعب ولبيد كل امرئ مصبح فى اهله والموت ادنى

من شراك نعله كل ابن انثى وان طالت سلامته يوما على آلة حدباء محمول الا كل شىء ما خلا الله باطل وكل

نعيم لا محالة زائل وقول السموأل اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه فكل رداء يرتديه جميل ومفردا مؤنثا فى قوله

تعالى كل نفس بما كسبت رهينة وكل نفس ذائقة الموت ومثنى فى قول الفرزدق وكل رفيقى كل رحل وان هما

تعاطى القنا قوماهما اخوان وهذا البيت من المشكلات لفظا واعرابا ومعنى فلنشرحه قوله كل رحل

هذه زائدة وهو عكس حذفها فى على كل قلب متكبر فيمن اضاف وتعاطى بالحاء المهملة وتعاطى اصله تعاطيا فحذفت

اللام للضرورة وهو عكس اثبات اللام المحذوفة فيمن قال لها متنتان خظاتا كما اقيل ان خظاتا فعل وفاعل او

تعاطى الاول فعل ووحد الضمير لان الرفيقين ليسا باثنين معينين بل هما كثير كقوله تعالى وان طائفتان من المؤمنين

اقتتلوا ثم حمل على اللفظ اذ قال هما اخوان كما قال فاصلحوا بينهما وجملة هما اخوان خبر كل وقوله تعاطى القنا اما بدل
القنا لان قومهما من سببهما اذ معناه تقاوما وهو مما حذف فيه الزوائد وهو بدل اشتمال او مفعول لاجله اي تعاطيا
لقنا ومن كل منهما الاخر او مفعول مطلق من باب صنع الله لان تعاطي القنا بدل على تقاومهما ومعنى البيت ان كل
رفيقين في السفر اذا استقروا رفيقين فهما كالاخوين لاجتماعهما في السفر والصحبة وان تعاطى كل منهما مقاتلة الاخر
ومجموعا مذكرا في قوله تعالى كل حزب بما لديهم فرحون وقول لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل
ومؤنثا في قول الاخر وكل مصيبات الزمان وجدتها سوى فرقة الاحباب هينة الخطب ويروى وكل مصيبات
تصيب فانها وعلى هذه الرواية فالبيت مما نحن فيه وهذا الذي ذكرنا من وجوب مراعاة المعنى مع النكرة نص عليه
ابن مالك ورده ابو حيان بقول عنترة جادت عليه كل عين ثرة فتركن كل حديقة كالدرهم فقال تركن ولم يقل تركت
فدل على جواز كل رجل قائم وقائمون والذي يظهر لي خلاف قولهما وان المضافة الى المفرد ان اريد نسبة الحكم الى
كل واحد وجب الافراد نحو كل رجل يشبعه رغيف وان الى المجموع وجب الجمع كبيت عنترة فان المراد ان كل فرد من الاعين
جاد وان مجموع الاعين تركن وعلى هذا نقول جاد على كل محسن فاعطاني وجاء كل محسن فاعطوني بحسب المعنى الذي تريده وربما
جمع الضمير مع ارادة الحكم على كل واحد كقوله من كل كوماء كثيرات الوبر وعليه اجاز ابن عصفور في قوله وما كل ذي
لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب ان يكون مؤتيك جمعا حذفت نونه للاضافة ويحتمل ذلك قول
فاطمة الخزاعية تبكي اخوتها اخوتي لا تبعدوا ابدا وبلى والله قد بعدوا اكل ما حي وان امروا وارد الحوض الذي
وردوا وذ للحي فقولها امروا فاما قولها وردوا فالضمير لاخوتها هذا ان حملت الحي على نقيض الميت وهو الظاهر
فان حملت على مرادف القبيلة فالجمع في امروا واجب مثله في كل حزب بما لديهم فرحون وليس من ذلك وهمت
كل امة برسولهم ليأخذوه لان القرآن لا يخرج على الشاذ وانما الجمع باعتبار معنى الامة ونظيره الجمع في قوله تعالى
امة قائمة يتلون ومثال ذلك قوله تعالى وعلى كل ضامر ياتين فليس الضامر مفردا في المعنى لانه قسيم الجمع وهو
رجالا بل هو اسم جمع كالجامل والباقر او صفة لجمع محذوف اي كل نوع ضامر ونظيره ولا تكونوا اول كافر به
فان كافر نعت لمحذوف مفرد لفظا مجموع معنى اي اول فريق كافر به ولولا ذلك لم يقل كافر بالافراد واشكل من
الاية قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون ولو ظفر بها ابو حيان لم يعدل الى الاعتراض بيت
عنترة والجواب عنها ان جملة لا يسمعون مستانفة اخبر بها عن حال المسترقين لا صفة لكل شيطان ولا حال
اذ لا معنى للحفظ من كل شيطان لا يسمع وحينئذ فلا يلزم عود الضمير الى كل ولا الى ما اضيفت اليه وانما هو عائد الى
الجمع المستفاد من الكلام وان كانت كل مضافة الى معرفة فقالوا يجوز مراعاة لفظها ومراعاة معناها نحو كلهم
قائم او قائمون وقد اجتمعا في قوله تعالى ان كل من في السموات والارض الا آتي الرحمن عبدا لقد احصاهم وعدهم

عدا وكلهم آتيه يوم القيمة فردا والصواب ان الضمير لا يعود اليها من خبرها الا مفردا مذكرا على لفظها نحو وكلهم آتيه الآية وقوله تعالى فيما يحكيه عن ربه تبارك وتعالى يا عبادى كلكم جائع الا من اطعمته الحديث وقوله كل الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها او موبقها كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته وكلنا لك عبد ومن ذلك ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسئولا وفي الآية حذف مضاف واضمار لما دل عليه المعنى لا اللفظ اى ان كل افعال هذه الجوارح كان المكلف مسئولا عنه وانما قدرنا المضاف لان السؤال عن افعال الحواس لا عن انفسها وانما لم يقدر ضمير كان راجعا لكل لئلا يخلو مسئولا عن ضمير فيكون حينئذ مسندا الى عنه كما توهم بعضهم ويرده ان الفاعل ونائبه لا يتقدمان على عاملهما واما لفد لحضيهم فجملة اجيب بها القسم وليست خبرا عن كل وضميرها راجع لمن لا لكل ومن معناها الجمع وان قطعت عن الاضافة لفظا فقال ابو حيان يجوز مراعاة اللفظ نحو كل يعمل على شاكلته وكلا اخذنا بذنبه ومراعاة المعنى نحو وكل كانوا ظالمين والصواب ان المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الافراد كما لو صرح بالمفرد ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع وان كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الافراد ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما فالاول نحو كل يعمل على شاكلته كل آمن بالله كل قد علم صلوته وتسبيحه اذ التقدير كل احد والثانى نحو كل له قانتون كل في فلك يسبحون وكل أتوه داخرين وكلا كانوا ظالمين اى كلهم مسئلتان الاولى قال البيانيون اذا وقعت كل في حيز النفى كان النفى موجها الى الشمول خاصة وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد كقولك ما جاء كل القوم ولم آخذ كل الدراهم وكل الدراهم لم آخذ وقوله ما كل رأى الفتى يدعو الى رشد وقوله ما كل ما يتمنى المرء يدركه وان وقع النفى في حيزها اقتضى السلب عن كل فرد كقوله لما قال له ذو اليدين أنسيت ام قصرت الصلوة كل ذلك لم يكن وقول ابى النجم قد اصبحت ام الخيار البيت وقد يشكل على قولهم في القسم الاول قوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور وقد صرح الشلوبين وابن مالك في بيت ابى النجم بانه لا فرق في المعنى بين رفع كل ونصبه ورد الشلوبين على ابن ابى العافية اذ زعم ان بينهما فرقا والحق ما قال البيانيون والجواب عن الآية ان دلالة المفهوم انما يعول عليها عند عدم المعارض وهنا معارض اذ دل الدليل على تحريم الاختيال والفخر مطلقا الثانية كل في نحو كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا منصوبة على الظرفية باتفاق وناصبها الفعل الذى هو جواب في المعنى مثل قالوا في الآية وجائتها الظرفية من جهة ما فانها محتملة لوجهين احدهما ان تكون حرفا مصدريا والجملة بعده صلة له فلا محل لها والاصل كل وقت رزق ثم عبر عن معنى المصدر بما والفعل ثم انيبا عن الزمان اى كل وقت رزق كما انيب عنه المصدر الصريح في جئتك خفوق النجم والثانى ان يكون اسما نكرة بمعنى وقت فلا يحتاج على هذا الى تقدير وقت والجملة بعده في موضع خفض على الصفة فيحتاج الى تقدير عائد منها اى كل وقت رزقوا فيه ولهذا الوجه مبعد وهو ادعاء حذف عائد الصفة وجوبا حيث لم يرد مصرحا به في شىء

من امثلة

من امثلة هذا التركيب ومن هنا ضعف قول ابي الحسن في نحو عجبت مما قمت ان ما اسم والاصل مما قمته اي القيام
الذي قمته وقول الاخفش في يا ايها الرجل ان ايا موصولة والمعنى يا من هو الرجل فان هذين العائدين لم يلفظ بهما قط وهو
مبعد عندك ايضا لقول سيبويه في نحو سير طويلا وضرب زيد كثيرا ان طويلا وكثيرا حالان من ضمير المصدر
محذوفا اي سيره وضربه اي السير والضرب فان قلت وقد قالوا لولا زيد ولا سيما زيد بالرفع ولم يقولوا لولا هو قط ولا سيما هو
قلت هي كلمة واحدة شذ فيها التزام الحذف ويونسك بذلك ان فيهما شذوذين آخرين اطلاق ما على الواحد
من يعقل وحذف العائد المرفوع بالابتداء مع قصر الصلة وللوجه الاول معززان كثرة مجيء الماضي بعدها نحو كلما
نضجت جلودهم بدلناهم جلودا كلما اضاء لهم مشوا فيه وكلما مر عليه ملأ من قومه سخروا منه واني كلما دعوتهم
لتغفر لهم جعلوا وان ما المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى فمن هنا احتيج الى جملتين احديهما مرتبة
على الاخرى ولا يجوز ان يكون شرطية مثلها فيما نقلها لامرين ان تلك عامة فلا تدخل عليها اداة العموم
وانها لا ترد بمعنى الزمان على الاصح واذا قلت كلما استدعيتك فان زرتني فعبدي حر فكل منصوب ايضا على الظرفية
ولكن ناصبها محذوف مدلول عليه بحر المذكور في الجواب وليس العامل المذكور لوقوعه بعد الفاء وان واشكل
ذلك على ابن عصفور فقال وقلده الابدي ان كلا في ذلك مرفوع بالابتداء وان جملتي الشرط والجزاء خبرها وان الفاء
دخلت في الخبر كما دخلت في نحو كل رجل يأتيني فله درهم وقدرا في الكلام حذف ضميرين اي كلما استدعيتك فيه
فان زرتني فعبدي حر بعده لترتبط الصفة بموصوفها والخبر بمبتدئه قال ابو حيان وقولهما مدفوع بانه لم يسمع كل
في ذلك الا منصوبة ثم تلا الآيات المذكورة وانشد قوله وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي او تستريحي
وليس هذا مما البحث فيه لانه ليس فيه فاء تمنع من العمل كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى مضافان ابدا لفظا
ومعنى الى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين اما بالحقيقة والتنصيص نحو كلتا الجنتين ونحو احدهما او كلاهما
او بالحقيقة والاشتراك نحو كلانا فان نا مشتركة بين الاثنين والجماعة او بالمجاز كقوله ان للخير وللشر مدى
وكلا ذلك وجه وقبل فان ذلك حقيقة في الواحد واشير بها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر على حد هذا في قوله
تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي واجدي عضدا
فانه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها الى المفرد بشرط تكريرها نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز
الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فان الرجلين قد تخصصا بوصفهما
بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك مقطوعة يدها اي تاركة للغزل ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في
الافراد نحو كلتا الجنتين آتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري
بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي ومثل ابو حيان لذلك بقول الاسود بن يعفر ان المنية والحتوف كلاهما

يوم الملتقى برقيا سواد وليس بمتعين لجواز كون برقا خبرا عن الملتقى والمحوف ويكون ما بينهما اما خبرا اول و
اعتراضا ثم الصواب في انشاده كلاهما يوم الملتقى اذ لا يقال ان الملتقى يوم في نفسها وقد سئلت قديما عن
قول القائل زيد وعمرو كلاهما قائم وكلاهما قائمان ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان
لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدا فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمروا
فان قيل كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان ويتعين مراعاة اللفظ في نحو كلاهما محب لصاحبه لان معناه
كل منهما وقوله كلانا غني عن اخيه حياته ونحن اذا متنا اشد تغانيا كيف ويقال فيها كي كما يقال
في سوف سو قال كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم وهو اسم لدخول الجار عليه بلا
تاويل في قولهم على كيف تبيع الاحمرين ولابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم وللاخبار به
مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت فبالاخبار به انتفت الحرفية وبمباشرته للفعل انتفت الفعلية
ويستعمل على وجهين احدهما ان يكون شرطا فيقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف
تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الا قطربا
لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب و
الكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما قالوا ومن ورودها شرطا نحو كيف يشاء يصوركم في
الارحام كيف يشاء فيبسطه في السماء كيف يشاء وجوابها في ذلك كله محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل
على اطلاقهم ان جوابها يجب مماثلته لشرطها والثاني وهو الغالب فيها ان يكون استفهاما اما حقيقيا
نحو كيف زيد او غيره نحو كيف تكفرون بالله الاية فانه اخرج مخرج التعجب ويقع خبرا قبل ما لا يستغنى عنه
نحو كيف انت وكيف كنت ومنه كيف ظننت زيدا وكيف اعلمته فرسك لان ثاني مفعولي ظن وثالث
مفعولات اعلم خبران في الاصل وحالا قبل ما يستغنى عنه نحو كيف جاء زيد اي على اي حالة جاء زيد
وعندي انها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا ايضا وان منه كيف فعل ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك
ولا يتجه فيه ان يكون حالا من الفاعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اي فكيف اذا جئنا
من كل امة بشهيد يصنعون ثم حذف عاملها مؤخرا عنها وعن اذا كذا قيل والاظهر ان يقدر بين كيف
واذا ويعتد باذا تخليصه من معنى الشرط واما كيف وان يظهروا فالمعنى كيف يكون لهم عهد وحالهم كذا وكذا
فكيف حال من عهد اما على ان يكون تامة او ناقصة وقلنا بدلالتها على الحدث وجملة الشرط حال من ضمير الجمع
وعن سيبويه ان كيف ظرف وعن السيرافي والاخفش انها اسم غير ظرف ورتبوا على هذا الخلاف امورا احدها ان موضعها
عند سيبويه نصب دائما وعندهما رفع مع المبتدا ونصب مع غيره الثاني ان تقديرها عند سيبويه في اي حال او على اي حال

عندهما

عندهما نصب فيهما في نحو كيف زيدا أصحيح زيد ونحوه وفي نحو كيف جاء زيد أراكبا جاء زيد ونحوه والثالث أن الجواب المطابق عند سيبويه أن يقال على خير ونحوه ولهذا قال رؤبة وقد قيل له كيف أصبحت خير عافاك الله أي على خير بحذف الجار وبقاء عمله فإن أجيب على المعنى دون اللفظ قيل صحيح أو سقيم وعندهما على العكس وقال ابن مالك لم يقل أحد أن كيف ظرف إذ ليست زمانا ولا مكانا ولكنها لما كانت تفسر بقولك على أي حال لكونها سؤالا عن الأحوال العامة سميت ظرفا لأنها في تأويل الجار والمجرور واسم الظرف يطلق عليهما مجازا انتهى وهو حسن ويؤيده الإجماع على أنه يقال في البدل كيف أنت أصحيح أم سقيم بالرفع ولا يبدل المرفوع من المنصوب تنبيه قوله تعالى أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت لا يكون كيف بدلا من الإبل لأن دخول الجار على كيف شاذ على أنه لم يسمع في إلى بل في على ولأن إلى متعلقة بما قبلها فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدم عليه ولأن الجملة التي بعدها تصير حينئذ غير مرتبطة وإنما هي منصوبة بما بعدها على الحال وفعل النظر معلق وهي وما بعدها بدل من الإبل بدل اشتمال والمعنى إلى الإبل كيف خلقها ومثله ألم تر إلى ربك كيف مد الظل ومثلها في إبدال جملة فيها كيف من اسم مفرد قوله

إلى الله أشكو بالمدينة حاجة ... وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أي أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما مسئلة زعم قوم أن كيف تأتي عاطفة وممن زعم ذلك عيسى بن موهب ذكره في كتاب العلل وأنشد عليه

إذا قل مال المرء لانت قناته ... وهان على الأدنى فكيف الأباعد

وهذا خطأ لاقترانها بالفاء وإنما هي هنا اسم مرفوع المحل على الخبرية ثم يحتمل أن الأباعد مجرور بإضافة مبتدأ محذوف أي فكيف حال الأباعد على حد قراءة ابن جماز والله يريد الآخرة أو بتقدير فكيف الهوان على الأباعد فحذف المبتدأ والجار أو بالعطف بالفاء ثم لما دخلت كيف بين العاطف والمعطوف لإفادة الأولوية بالحكم

حرف اللام

اللام المفردة ثلاثة أقسام عاملة للجر وعاملة للجزم وغير عاملة وليس في القسمة أن تكون عاملة للنصب خلافا للكوفيين وسيأتي فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر نحو لزيد ولعمرو إلا مع المستغاث المباشر ليا فمفتوحة نحو يا لله وأما قراءة بعضهم الحمد لله بضمها فهو عارض للإتباع ومفتوحة مع كل مضمر نحو لنا ولكم ولهم إلا مع ياء المتكلم فمكسورة وإذا قيل يا لك أو يا لي احتمل كل منهما أن يكون مستغاثا به وأن يكون مستغاثا من أجله وقد أجازهما ابن جني في قوله

فيا شوق ما أبقى ويا لي من النوى ... ويا دمع ما أجرى ويا قلب ما أصبى

وأوجب ابن عصفور في يا لي أن يكون مستغاثا من أجله لأنه لو كان مستغاثا به لكان التقدير يا أدعو لي وذلك غير جائز في غير باب ظننت وفقدت وعدمت وهذا الأخير لازم لابن جني لما ذكره بعد ومن العرب من يفتح اللام الداخلة على الفعل ويقرأ وما كان الله ليعذبهم

ولام الجر اثنان وعشرون معنى أحدها الاستحقاق وهي الواقعة بين معنى وذات نحو الحمد لله والعزة لله والملك لله ولله الأمر ونحو ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي ومنه للكافرين النار أي عذابها والثاني الاختصاص نحو الجنة للمؤمنين وهذا الحصير للمسجد والمنبر للخطيب والسرج للدابة والقميص للعبد

ونحو إن له أبا فإن كان له إخوة وقولك هذا الشعر لحبيب وقولك أدوم لك ما تدوم لي الثالث الملك نحو له
ما في السموات وما في الأرض وبعضهم يستغني بذكر الاختصاص عن ذكر المعنيين الآخرين ويمثل له بالأمثلة المذكورة
ونحوها ويرجحه أن فيه تقليلاً للاشتراك وأنه إذا قيل هذا المال لزيد والمسجد لزم القول بأنها للاختصاص مع
كون زيد قابلاً للملك لئلا يلزم استعمال المشترك في معنييه دفعة وأكثرهم يمنعه الرابع التمليك نحو وهبت لزيد
ديناراً الخامس شبه التمليك نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجاً السادس التعليل كقوله ويوم عقرت للعذارى
مطيتي وقوله تعالى لإيلاف قريش وتعلقها بفليعبدوا وقيل بما قبله أي فجعلهم كعصف مأكول لإيلاف
قريش ويرجحه أنهما في مصحف أبي سورة واحدة وضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجرأتهم على البيت الحرام
وقيل متعلقة بمحذوف تقديره اعجبوا وقوله تعالى وإنه لحب الخير لشديد أي وإنه من أجل حب المال لبخيل وقراءة حمزة
وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة الآية أي لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة ثم لمجيء محمد
مصدقاً لما معكم لتؤمنن به فما مصدرية فيهما واللام تعليلية وتعلقت بالجواب المؤخر على الاتساع في الظرف
كما قال الأعشى عوض لا نتفرق ويجوز كون ما موصولاً اسمياً فإن قلت فأين العائد في ثم جاءكم رسول قلت الجواب أن ما معكم
هو نفس ما آتيتكم فكأنه قيل مصدق له وقد يضعف هذا القول نحو قوله وأنت الذي في رحمة الله أطمع ومدرج ما
التواني يتبع فيها كثير وأما قراءة الباقين بالفتح فاللام لام التوطئة وما شرطية أو اللام للابتداء وما موصولة
أي للذي آتيتكموه وهي مفعول على الأول ومبتدأ على الثاني ومن ذلك قراءة حمزة والكسائي وجعلنا منهم أئمة
يهدون بأمرنا لما صبروا بكسر اللام ومنها اللام الثانية في نحو يا لزيد لعمرو وتعلقها بمحذوف وهو فعل من جملة
مستقلة أي أدعوك لعمرو أو اسم هو حال من المنادى أي مدعواً لعمرو قولان ولم يطلع ابن عصفور على الثاني
فنقل الإجماع على الأول ومنها اللام الداخلة لفظاً على المضارع نحو وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس
وانتصاب الفعل بعدها بأن مضمرة بعينها وفاقاً للجمهور لا بأن مضمرة أو بكي مصدرية مضمرة خلافاً للسيرافي و
ابن كيسان ولا باللام بطريق الأصالة خلافاً لأكثر الكوفيين ولا بها لنيابتها عن أن خلافاً لثعلب ولك
إظهار أن فتقول جئتك لأن تكرمني بل قد يجب ذلك إذا اقترن الفعل بلا نحو لئلا يكون للناس عليكم
حجة لئلا يحصل التقاء المثلين فرع أجاز أبو الحسن أن يتلقى القسم بلام كي وجعل منه يحلفون بالله
لكم ليرضوكم فقال المعنى ليرضنكم قال أبو علي وهذا عندي أولى من أن يكون متعلقاً بيحلفون والمقسم عليه
محذوف وأنشد أبو الحسن إذا قلت قدني قال بالله حلفة لتغني عني ذا إنائك أجمعا والجماعة يأبون هذا لأن
القسم إنما يجاب بالجملة ويروون البيت لتغنن بفتح اللام ونون التأكيد وذلك على لغة فزارة في حذف
آخر الفعل لأجل النون إذا كان ياء تلي كسرة كقوله وابكن عيشاً تقضى بعد جدته طابت أصائله في ذلك البلد

وقدروا الجواب محذوفا واللام متعلقة به اي ليكون كذا ارصدوكم ولتسمية بلتغني عن السامع توكيد النفي

في اللفظ على الفعل مسبوقة بما كان او بلم يكن ناقصتين مسندتين لما اسند اليه الفعل المقرون باللام نحو وما

كان الله ليطلعكم على الغيب لم يكن الله ليغفر لهم ويسميها اكثرهم لام الجحود لملازمتها الجحد اي النفي قال النحاس

والصواب تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار انتهى ووجه التاكيد فيها

عند الكوفيين ان اصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم ادخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما ادخلت الباء في ما زيد

بقائم لذلك فعندهم انها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته

فكيف به وهو غير جار ووجهه عند البصريين ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ولهذا

كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي ان العواذل لسن لي بامير ابلغ من لسن يأمرنني وعندهم وعلى هذا فهو

حرف جر معد متعلق بخبر كان المحذوف والنصب بان مضمرة وجوبا وزعم كثير من الناس في قوله تعالى وان كان مكرهم

لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الاولى وفتح الثانية انها لام الجحود وفيه نظر لان النافي

على هذا غير ما ولم ولاختلاف فاعلي كان وتزول والذي يظهر لي انها لام كي وان ان شرطية اي وعند الله جزاء

مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان مكرهم لشدته معدا لاجل زوال الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال

كما تقول انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله فما جمع ليغلب جمع قومي

مقاومة ولا فرد لفرد اي فما كان جمع وقول ابي الدرداء في الركعتين بعد العصر ما انا لادعهما الثامن موافقة

الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه التاسع موافقة على في الاستعلاء

الحقيقي نحو ويخرون للاذقان دعانا لجنبه وتله للجبين وقوله فخر صريعا لليدين وللفم والمجازي نحو وان اساتم

فلها ونحو قوله لعائشة اشترطي لهم الولاء وقال النحاس المعنى من اجلهم قال ولا يعرف في العربية لهم بمعنى عليهم العاشر

موافقة في نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة لا يجليها لوقتها الا هو وقولهم مضى لسبيله قيل ومنه

يا ليتني قدمت لحياتي اي في حياتي وقيل للتعليل اي لاجل حياتي في الاخرة الحادي عشر ان تكون بمعنى عند كقولهم

كتبته لخمس خلون وجعل منه ابن جني قراءة الجحدري بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم

الثاني عشر موافقة بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وفي الحديث صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقال فلما تفرقنا

كاني ومالكا لطول اجتماع لم نبت ليلة معا الثالث عشر موافقة مع قاله بعضهم وانشد عليه هذا البيت

الرابع عشر موافقة من نحو سمعت له صراخا وقول جرير لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيمة افضل

الخامس عشر التبليغ وهي الجارة لاسم السامع لقول او ما في معناه نحو قلت له واذنت له وفسرت له السادس عشر

موافقة عن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره

هي لام التعليل وقيل لام التبليغ والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول لهم محذوفا اي قالوا لطائفة
من المؤمنين لما سمعوا باسلام طائفة اخرى وحيث دخلت اللام على غير المقول له فالتأويل على بعض ما ذكرنا
نحو قالت اخراهم لاولاهم ربنا هؤلاء اضلونا ولا اقول للذين تزدري اعينكم لن يؤتيهم الله خيرا وقولهم كضرائر
الحسناء قلن لوجهها حسدا وبغيا انه لدميم السابع عشر الصيرورة وتسمى لام العاقبة ولام المآل نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا وقوله فللموت تغذو الوالدات سخالها كما لخراب الدهر تبنى المساكن وقوله
فان يكن الموت افناهم فللموت ما تلد الوالدة ويحتمله ربنا انك آتيت فرعون وملأه زينة واموالا في الحيوة
الدنيا ربنا ليضلوا عن سبيلك ويحتمل انها لام الدعاء فيكون الفعل مجزوما لا منصوبا ومثلها في الدعاء
ولا تزد الظالمين الا ضلالا ويؤيده ان في آخر الآية ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا وانكر
البصريون ومن تابعهم لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على سبيل
المجاز دون الحقيقة وبيانه انه لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا بل المحبة والتبني غير ان ذلك
لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل كما استعير
الاسد لمن يشبه الاسد الثامن عشر القسم والتعجب معا وتختص باسم الله كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد التاسع
عشر التعجب المجرد عن القسم وتستعمل في النداء كقولهم يا للماء ويا للعشب اذا تعجبوا من كثرتهما وقوله فيا لك من ليل
كأن نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقولهم يا لك رجلا عالما وفي غيره كقولهم لله دره فارسا ولله
انت وقوله شباب وشيب وافتقار وثروة فلله هذا الدهر كيف ترددا العشرون التعدية ذكره ابن مالك في الكافية
ومثل له في شرحها بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وفي الخلاصة ومثل له ابنه بالآية وبقولك قلت له افعل كذا ولم
يذكره في التسهيل ولا في شرحه بل ذكر في شرحه ان اللام في الآية لشبه التمليك وانها في المثال للتبليغ والاولى عندي
ان يمثل للتعدية بنحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه لبكر الحادي والعشرون التأكيد وهي اللام الزائدة وهي انواع منها
اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله كقوله ومن يك ذا عظم صليب رجا به ليكسر عود الدهر فالدهر كاسره
وقوله وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا اجار لمسلم ومعاهد وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه
بل ضمن ردف معنى اقترب مثل اقترب للناس حسابهم واختلف في اللام في نحو يريد الله ليبين لكم وامرنا لنسلم لرب العالمين
وقول الشاعر اريد لانسى ذكرها فكأنما تمثل لي ليلى بكل سبيل فقيل زائدة وقيل للتعليل ثم اختلف
هؤلاء فقيل المفعول محذوف اي يريد الله التبيين ليبين لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين وامرنا بما
امرنا به لنسلم واريد السلو لانسى وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر بمصدر مرفوع
بالابتداء واللام وما بعدها خبر اي ارادة الله للتبيين وامرنا للاسلام وعلى هذا فلا مفعول للفعل

ومنها

ومنها اللام المسماة المقحمة وهي المعترضة بين المتضايفين وذلك في قولهم يا بؤس للحرب والاصل يا بؤس الحرب
فاقحمت تقوية للاختصاص قال يا بؤس للحرب التي وضعت اراهط فاستراحوا وهل انجرار ما بعدها بها او بالمضاف
قولان ارجحهما الاول لان اللام اقرب ولان الجار لا يعلق ومن ذلك قولهم لا ابا لزيد ولا اخا له ولا غلامي له
على قول سيبويه ان اسم لا مضاف لما بعد اللام واما على قول من جعل اللام وما بعدها صفة وجعل الاسم شبيها
بالمضاف لان الصفة من تمام الموصوف وعلى قول من جعلهما خبرا وجعل ابا واخا على لغة من قال ان اباها و
ابا اباها وقولهم مكره اخاك لا بطل وجعل حذف النون على وجه الشذوذ كقوله بيضك ثنتا وبيضي
مائتا فاللام للاختصاص وهي متعلقة باستقرار محذوف ومنها اللام المسماة لام التقوية وهي المزيدة لتقوية
عامل ضعف اما بتاخره نحو هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون ونحو قوله ان كنتم للرؤيا تعبرون او بكونه فرعا في العمل
نحو مصدقا لما معهم فعال لما يريد نزاعة للشوى ونحو ضربي لزيد حسن وانا ضارب لعمرو وقيل ومنه ان هذا عدو لك
ولزوجك وقوله اذا ما صنعت الزاد فالتمسي له اكيلا فاني لست آكله وحدي وفيه نظر لان عدوا واكيلا وان
كان بمعنى معاد ومؤاكل لا ينصبان المفعول لانهما موضوعان للثبوت وليسا مجاريين للفعل بالحركات والسكنات
ولا محولين عما هو مجار له لان التحويل انما هو ثابت في الصيغ التي يراد بها المبالغة وانما اللام في البيت للتعليل
وهي متعلقة بالتمسي وفي الاية متعلقة بمستقر محذوف صفة لعدو وهي للاختصاص وقد اجتمع التاخر و
الفرعية في وكنا لحكمهم شاهدين واما قوله تعالى نذيرا للبشر فان كان النذير بمعنى المنذر فهو مثل فعال لما يريد
وان كان بمعنى الانذار فاللام مثلها في سقيا لزيد وسياتي قال ابن مالك ولا تزاد لام التقوية مع عامل
يتعدى لاثنين لانها ان زيدت في مفعوليه فلا يتعدى فعل الى اثنين بحرف واحد وان زيدت في احدهما لزم ترجيح
غير مرجح وهذا الاخير ممنوع لانه اذا تقدم احدهما دون الاخر وزيدت اللام في المتقدم لم يلزم ذلك وقد قال الفارسي
في قراءة من قرأ ولكل وجهة هو موليها بالاضافة ان المعنى الله مول كل ذي وجهة وجهته
والضمير على هذا للتولية وانما لم يجعل كلا والضمير مفعولين ويستغني عن حذف ذي ووجهة لئلا يتعدى
العامل الى الضمير وظاهره معا ولهذا قالوا في الهاء من قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه ان الهاء مفعول
مطلق لا ضمير القرآن وقد دخلت اللام على احد المفعولين مع تاخرهما في قول ليلى احجاج لا تعطي العصاة
مناهم ولا الله يعطي للعصاة مناها وهو شاذ لقوة العامل ومنها لام المستغاث عند المبرد واختاره ابن خروف
بدليل صحة اسقاطها وقال جماعة غير زائدة ثم اختلفوا فقال ابن جني متعلقة بحرف النداء لما فيه من معنى الفعل
ورد بان معنى الحرف لا يعمل في المجرور وفيه نظر لانه قد عمل في الحال في نحو قوله كان قلوب الطير رطبا ويابسا
لدى وكرها العناب والحشف البالي وقال الاكثرون متعلقة بفعل النداء المحذوف واختاره ابن الضائع وابن عصفور

ونسبه لسيبويه واعترض بانه متعد بنفسه فاجاب ابن ابي الربيع بانه ضمن معنى الالتجاء في نحو يا لزيد والتعجب في نحو يا
واجاب ابن عصفور وجماعة بانه ضعف بالتزام الحذف فقوي تعديه باللام واقتصر ابن خباز على ايراد هذا الجواب
وفيه نظر لان اللام المقوية زائدة كما تقدم وهؤلاء لا يقولون بالزيادة فان قلت فليعد باللام في نحو زيدا
ضربته مع ان الناصب ملتزم الحذف قلت لما ذكر في اللفظ ما هو عوض منه كان بمنزلة ما لم يحذف فان قلت
وكذلك حرف النداء عوض من فعل النداء قلت انما هو كالعوض ولو كان عوضا البتة لم يجز حذفه ثم انه ليس بلفظ
المحذوف فلم ينزل منزلته من كل وجه وزعم الكوفيون ان اللام في المستغاث بقية اسم وهو آل والاصل يا آل زيد
ثم حذفت همزة آل للتخفيف واحدى الالفين لالتقاء الساكنين واستدلوا بقوله فخير نحن عند الناس منكم اذا
الداعي المثوب قال يالا فان الجار لا يقتصر عليه واجيب بان الاصل يا قوم لا فرار ولا نفر فحذف ما بعد لا النافية او
الاصل يا فلان ثم حذف ما بعد الحرف كما في قوله الا تا فقالت الا فا يريدون الا تفعلوا والا فافعلوا انشد بعضهم
اذا قيل يا لزيد بفتح اللام فهو مستغاث فان كسرت فهو مستغاث لاجله والمستغاث محذوف فان قيل يا لك احتمل
الوجهين فان قيل يا لي فكذلك عند ابن جني اجازهما في قوله فيا شوقا ما ابقى ويا لي من النوى ويا دمع ما اجرى
ويا قلب ما اصبى وقال ابن عصفور الصواب انه مستغاث لاجله لان لام المستغاث متعلقة بادعو فيلزم
تعدي فعل المضمر المتصل الى ضميره المتصل وهذا لا يلزم ابن جني لانه يرى تعلق اللام بيا كما تقدم ويا لا يتحمل ضميرا
كما لا يتحمله ها اذا عملت في الحال في نحو وهذا بعلي شيخا نعم هو لازم لابن عصفور لقوله في يا لزيد لعمرو ان لام
لعمرو متعلقة بفعل محذوف تقديره ادعوك لعمرو وينبغي له هنا ان يرجع الى قول ابن الباذش ان تعلقها
باسم محذوف تقديره مدعو لعمرو وانما ادعيا وجوب التقدير لان العامل الواحد لا يصل بحرف واحد مرتين
واجاب ابن الضائع بانهما مختلفان معنى نحو وهبت لك دينارا لترضى ونسبكه زادوا اللام في بعض المفاعيل
المستغنية عنها كما تقدم وعكسوا ذلك فحذفوها من بعض المفاعيل المفتقرة اليها كقوله تعالى يبغونها عوجا
والقمر قدرناه منازل واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون وقالوا وهبتك ذنبا او صدتك ظبيا وجنيتك ثمرة
قال ولقد جنيتك اكمؤا وعساقلا وقال فتولى غلامهم ثم نادى اظليما اصيدكم ام حمارا وقوله اذا قالت حذام
فانصتوها في رواية جماعة والمشهور فصدقوها الثاني والعشرون التبيين ولم يوفوها من الشرح وافي
ثلاثة اقسام احدها ما يبين المفعول من الفاعل وهذه تتعلق بمذكور وضابطها ان تقع بعد فعل تعجب او
اسم تفضيل مفهمين حبا او بغضا تقول ما احبني وما ابغضني فان قلت لفلان فانت فاعل الحب والبغض
وهو مفعولهما وان قلت الى فلان فالامر بالعكس هذا شرح ما قاله ابن مالك ويلزمه ان يذكر هذا المعنى في معاني
الى ايضا لما بينا وقد مضى في موضعه الثاني والثالث ما يبين فاعلية غير ملتبسة بمفعولية وما يبين مفعولية

ملتبسة

ملتبسة بها على معنى كل منهما اما غير معلوم مما قبلها او معلوم ولكن استؤنفت لتقوية البيان وتوكيده
واللام في ذلك كله متعلقة بمحذوف ومثال المبينة للمفعول سقيا لزيد وجدعا له فهذه اللام ليست متعلقة بالمصدرين
ولا بفعليهما المقدرين لانهما متعديان ولا هي مقوية للعامل لضعفه بالفرعية ان قدر انه المصدر او بالتزام
الحذف ان قدر انه الفعل لان لام التقوية صالحة للسقوط وهذه لا تسقط لا يقال سقيا زيدا ولا جدعا اياه خلافا
لابن الحاجب في شرح المفصل ولا هي ومخفوضها صفة للمصدر فتتعلق بالاستقرار لان الفعل لا يوصف فكذا
ما اقيم مقامه وانما هي لام مبينة للمدعو له او عليه ان لم يكن معلوما من سياق او غيره او مؤكدة للبيان ان كان
معلوما وليس تقدير المحذوف فعلا كما زعم ابن عصفور لانه يتعدى بنفسه بل التقدير ارادتي لزيد ويدل على
ان هذه اللام ليست متعلقة بالمصدر انه لا يجوز في زيد سقيا له ان تنصب زيدا بعامل محذوف على شريطة
التفسير ولو قلنا ان المصدر الحال محل الفعل دون حرف مصدري يجوز تقديم معموله عليه فنقول ضربا زيدا
لان الضمير في المثال ليس معمولا له ولا هو من جملته واما تجويز بعضهم في قوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم كون
الذين في موضع نصب على الاشتغال فوهم وقال ابن مالك في شرح باب النعت من كتاب التسهيل اللام في سقيا
لك متعلقة بالمصدر وهي للتبيين وفي هذا تهافت لانهم اذا اطلقوا القول بان اللام للتبيين فانما يريدون
بها انها متعلقة بمحذوف استؤنف للتبيين ومثال المبينة للفاعلية تبا لزيد وويحا له فانهما في معنى خسر
وهلك فان رفعتهما بالابتداء فاللام ومجرورها خبر ومحلهما الرفع ولا تبيين لعدم تمام الكلام فان قلت
تبا له وويح فنصبت الاول ورفعت الثاني لم يجز لتخالف الدليل والمدلول عليه فاللام في الاول للتبيين
واللام المحذوفة لغيره واختلف في قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون هيهات هيهات
لما توعدون فقيل اللام زائدة وما فاعل وقيل الفاعل ضمير مستتر راجع الى البعث او الاخراج فاللام للتبيين
وقيل هيهات مبتدأ بمعنى البعد والجار والمجرور خبر واما قوله تعالى وقالت هيت لك فمن قرأها بفتح الهاء وبالياء ساكنة
وتاء مفتوحة او مكسورة او مضمومة فهيت اسم فعل ثم قيل مسماه فعل ماض اي تهيأت فاللام متعلقة به كما
تتعلق بمسماه لو صرح به وقيل مسماه فعل امر بمعنى اقبل او تعال فاللام للتبيين اي ارادتي لك او اقول لك
واما من قرأ هئت مثل جئت فهو فعل بمعنى تهيأت واللام متعلقة به واما من قرأ كذلك ولكن جعل
التاء ضمير المخاطب فاللام للتبيين مثلها مع اسم الفعل ومعنى تهيؤه تيسر انفراده بها لا انه قصد لها
فلا وجه لانكار الفارسي هذه القراءة مع ثبوتها واتجاهها ويحتمل انها اصل قراءة هشام هئت بكسر
الهاء وبالياء وفتح التاء ويكون على ابدال الهمزة ياء ويشكل عليه ان الظاهر انها من قول [illegible]
فلو جعلها [illegible] جار ومجرور متعلق بتهيأت لكن فيه تعدي الفعل الظاهر الى ضميره المتصل

كقولك ضربه زيد وكذلك مجمع فينبغي ان يقدر صفة في الاصل لسبيلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما ان قوله الى اذ واحنا كذلك للذاذ المعنى سبيلا مسلوكة الى ارواحنا والخطاء وضرب ومعنى ان يقدر جمعا اللها لحصان ويكون للناء مغناها اليهاويكون انتبا اللهوات اللمياء استعار شبهت بمبلغ الناس ويكون افام اللهى مقال لجاذب اللهوات اللفم واما اللام العاملة للجزم فهي اللام الموضوعة للطلب وحركتها الكسر وسليم يفتحها واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها نحو فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي وقد يسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكوفيين والبزي وفي ذلك رد على من قال انه خاص بالشعر ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبية للجزم بين كون الطلب امرا نحو لينفق ذو سعة من سعته او دعاء نحو ليقض علينا ربك والتماسا كقولك لمن يساويك ليفعل فلان كذا اذا لم ترد الاستعلاء عليه وكذا لو اخرجت عن الطلب الى غيره كالتي يراد بها وبمصحوبها الخبر نحو من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم اي فيمد ونحمل او التهديد نحو ومن شاء فليكفر وهذا هو معنى الامر في اعملوا ما شئتم واما ليكفروا بما آتيناهم وليتمتعوا فسوف يعلمون فيحتمل اللام منهما التعليل فيكون ما بعدها منصوبا والتهديد فيكون مجزوما ويتعين الثاني في اللام الثانية في قراءة من سكنها فيترجح بذلك ان يكون اللام الاولى كذلك ويؤيده ان ما بعدها فسوف يعلمون واما وليحكم اهل الانجيل فيمن قرأ بسكون اللام فهي لام الطلب لانه قرأ بسكون الميم ومن كسر اللام وهو حمزة فهي لام التعليل لانه نصب الميم وهذا التعليل اما هو معطوف على تعليل آخر منصب من المعنى لان قوله وآتيناه الانجيل فيه هدى ونور معناه وآتيناه الانجيل للهدى والنور ومثله انا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب وحفظا لان المعنى انا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة وحفظا واما متعلق بفعل مقدر مؤخر اي وليحكم اهل الانجيل بما انزل الله انزله ومثله وخلق الله السموات والارض بالحق ولتجزى كل نفس اي وللجزاء خلقهما وقوله وكذلك نري ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين اي اريناه ذلك وقوله ولنجعله آية للناس اي خلقناه من غير اب واذا كان مرفوع فعل الطلب فاعلا مخاطبا استغنى عن اللام بصيغة افعل غالبا نحو قم واقعد وتجب اللام ان انتفت الفاعلية نحو لتعن بحاجتي او الخطاب نحو ليقم زيد او كلاهما نحو ليعن زيد بحاجتي ودخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله عليه السلام قوموا فلاصل بكم ام معه غيره كقوله وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم واقل منه دخولها في فعل الفاعل المخاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وقد تحذف اللام في الشعر ويبقى عملها كقوله فلا تستطل مني بقائي ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب وقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من شيء تبالا اي ليكن ولتفد وقال التبال الوبال ابدلت الواو تاء مثل تقوى ومنع المبرد حذف اللام وبقاء عملها حتى

في الشعر وقال في البيت الثاني انه لا يعرف قائله مع احتماله لان يكون دعاء بلفظ الخبر مثل يغفر الله لك وحمل
وحذف الياء تخفيف والاجتزاء عنها بالكسرة كقوله دوامي الايد يخبطن السريحا قال واما قوله على مثل اصحاب
فاخمشي لك الويل حر الوجه او يبك من بكا فهو على حجة جاز الاخبر عطف على المعنى اذا خمشي ولتخمشي بمعنى و
وهذا الذي منعه المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام ولكن بشرط تقدم قل وجعل منه قل لعبادي
الذين امنوا يقيموا الصلوة اي ليقيموها ووافقه ابن مالك في شرح الكافية وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر
قليلا بعد القول الخبري كقولك قلت لبواب لديه دارها تيذن فاني حموها وجارها اي لتاذن فحذف
اللام وكسر حرف المضارعة قال وليس الحذف بضرورة لتمكنه من ان يقول ايذن انتهى وقيل وهذا تخلص من
ضرورة بضرورة وهي اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانهما بيتان لا بيت مصرع فالهمزة في اول
البيت لا في حشوه بخلافها في نحو فلا ارى اليوم ولا خلاف ان الجزم على الرافع والجمهور على ان الجزم في الاية
مثله في قولك ائتني اكرمك وقد اختلف في ذلك على ثلاثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لما تضمن
من معنى ان الشرطية كما ان اسماء الشرط انما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب لنيابته مناب
الجازم الذي هو الشرط المقدر بعد الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمين وان اشتركا في انهما
خلاف الاصل لكن في التضمين تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا فان تضمين الفعل معنى الحرف اما ممتنع او واقع
او غير كثير ومن الثاني لان نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط وابطل ابن مالك الا ان
يكون الجزم في جواب شرط مقدر لان تقديره يستلزم ان لا يتخلف احد من المقول له ذلك عن الامتثال ولكن
التخلف واقع واجاب ابنه بان الحكم مسند اليهم على سبيل الاجمال لا الى كل فرد وبانه يحتمل ان الاصل يقم
اكثرهم ثم حذف المضاف واتيب عنه المضاف اليه فارتفع واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين
بالايمان مطلقا بل المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص قال له الرسول اقم الصلوة اقامها وقال المبرد التقدير قل
لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لا في جواب قل ويرده ان الجواب لا بد ان يخالف المجاب اما في
الفعل والفاعل نحو ائتني اكرمك او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم ولا يجوز ان يتوافقا
فيهما وايضا فان الامر للمواجه ويقيموا للغيبة وقيل يقيموا مبني لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس بشيء وزعم الكوفيون
وابو الحسن ان لام الطلب حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد وان الاصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام
للتخفيف وتبعها حرف المضارعة وبقولهم اقول لان الامر معنى حقه ان يؤدى بالحرف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا
بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد نطقوا
بذلك الاصل كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش كي لتقضي حوائج المسلمينا وكقراءة جماعة فبذلك

فلتفرحوا وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولانك تقول لتغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في
الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على ان افعال الانشاء مجردة عن الزمان كبعت واعتقت
وقبلت واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عن الزمان عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم
ادعاء ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل فعليته واذا ادعى ان اصله لتقم كان الدال على
الانشاء اللام لا الفعل وأما اللام غير العاملة فسبع احدها لام الابتداء وفائدتها امران توكيد
مضمون الجملة ولهذا زحلقوها في باب ان عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين وتخليص المضارع
للحال كذا قال الاكثرون واعترض ابن مالك الثاني بقوله تعالى ان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة اني ليحزنني
ان تذهبوا به فان الذهاب كان مستقبلا فلو كان الحزن حالا لزم تقدم الفعل في الوجود على فاعله مع انه اثره
والجواب ان الحكم في ذلك اليوم واقع لا محالة فنزل منزلة الحاضر المشاهد وان التقدير قصد ان تذهبوا والقصد
حال وتقدير ابي حيان قصدكم ان تذهبوا مردود بانه يقتضي حذف الفاعل لان تذهبوا على تقديره
منصوب وتدخل باتفاق في موضعين احدهما المبتدا نحو لانتم اشد رهبة والثاني بعد ان وتدخل في هذا
الباب على ثلثة باتفاق الاسم نحو ان ربي لسميع الدعاء والمضارع لشبهه به نحو وان ربك ليحكم والظرف نحو وانك
لعلى خلق عظيم وعلى ثلثة باختلاف احدها الماضي الجامد نحو ان زيدا لعسى ان يقوم او لنعم الرجل قاله ابو الحسن
ووجهه ان الجامد يشبه الاسم وخالفه الجمهور والثاني الماضي المقرون بقد قاله الجمهور ووجهه ان قد تقرب الماضي
من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم وخالف في ذلك خطاب ومحمد بن مسعود الغزني وقالا اذا قيل ان
زيدا لقد قام فهو جواب لقسم مقدر الثالث الماضي المتصرف المجرد من قد اجازه الكسائي وهشام على اضمار قد
ومنعه الجمهور قالوا انما هذه لام القسم فمتى تقدم فعل القلب فتحت همزة ان كعلمت ان زيدا القائم والصواب
الكسر عندهما واختلف في دخولها في غير باب ان على شيئين احدهما خبر المبتدا المقدم نحو لقائم زيد فمقتضى
كلام جماعة الجواز وفي امالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدا الثاني الفعل نحو ليقوم زيد فاجازه
ابن مالك والمالقي وغيرهما وزاد المالقي الماضي الجامد نحو لبئس ما كانوا يعملون وبعضهم المتصرف المقرون بقد
نحو ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل لقد كان في يوسف واخوته آيات والمشهور ان هذه لام القسم وقال ابو حيان
في ولقد علمتم هي لام الابتداء مفيدة لمعنى التوكيد ويجوز ان يكون قبلها قسم مقدر وان لا يكون انتهى ونص جماعة
على منع ذلك كله وقال ابن الخباز في شرح الايضاح لا تدخل لام الابتداء على الجملة الفعلية الا في باب ان انتهى
وهو مقتضى ما قدمناه عن ابن الحاجب وهو ايضا قول الزمخشري قال في تفسير ولسوف يعطيك ربك فترضى ان
لام الابتداء لا تدخل الا على المبتدا والخبر وقال في لا اقسم هي لام الابتداء دخلت على مبتدا محذوف ولم يقدر

لام القسم لانها عنده ملازمة للنون وكذا زعم في ولسوف يعطيك ان المبتدا مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك لام التوكيد واما قول بعضهم انها لام الابتدا وان المبتدا مقدر بعدها ففاسد من جهات احدها ان اللام مع الابتدا كقد مع الفعل وان مع الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم والثانية انه اذا قدر المبتدا في نحو لسوف يقوم زيد صار التقدير لزيد سوف يقوم زيد ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار ما لا يحتاج اليه الكلام انتهى وفي الوجهين الاخيرين نظر لان تكرار الظاهر انما يقبح اذا صرح بهما ولان النحويين قدروا مبتدا بعد الواو في نحو قمت واصك عينه وبعد الفاء في نحو ومن عاد فينتقم الله منه وبعد اللام في نحو لا اقسم بيوم القيمة وكل ذلك تقدير لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا واما الاول فقد قال جماعة في ان هذان لساحران ان التقدير لهما ساحران فحذف المبتدا وبقيت اللام ولانه يجوز على الصحيح نحو لقائم زيد وانما ضعف قول الزمخشري لانه تكلف تقدير لغير ضرورة وهما تقدير محذوف وخلع اللام عن معنى الحال لئلا يجتمع دليلا الحال والاستقبال وقد صرح بذلك في تفسير لسوف اخرج حيا ونظره بخلع اللام عن التعريف واخلاصها للتعويض في يا الله وقوله ان لام القسم مع المضارع لا تفارق النون مردود بل تارة تجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لاقسم وانما قدر البصريون ههنا مبتدا لانهم لا يجيزون لمن قصد الحال ان يقسم الا على الجملة الاسمية وتارة يمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو تالله تفتؤ وتارة يجبان وذلك فيما بقي نحو وتالله لاكيدن اصنامكم **مسئلة** للام الابتدا الصدر ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيد لانا اكرمه ومن ان يتقدم عليها الخبر في نحو لزيد قائم والمبتدا في نحو لقائم زيد فاما قوله ام الحليس لعجوز شهربة فقيل اللام زائدة وقيل للابتدا والتقدير لهي عجوز وانما اخرت في باب ان لانها مؤخرة من تقديم ولهذا تسمى المزحلقة والمزحلفة ايضا وذلك لان اصل ان زيدا لقائم لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بتوكيدين فاخروا اللام دون ان ولم يتقدم معمول الحرف عليه وانما لم ندع ان الاصل ان لزيدا قائم لئلا يحول ما له الصدر بين العامل والمعمول ولانهم قد نطقوا باللام مقدمة على ان في نحو لهنك من برق علي كريم ولاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل ان دون ما بعدها دليل الاول انها تمنع من تسلط الفعل على ان ومعموليها ولهذا كسرت في نحو والله يعلم انك لرسوله بل قد اثر هذا المنع مع حذفها في قول الهذلي فغبرت بعدهم بعيش ناصب واخال اني لاحق مستتبع فيمن رواه بكسر الهمزة اذ حكم للام بعد حذفها بحكمها كما كان مع وجودها وهذا اما نحو لفظ ومعنى ودليل الثاني ان عامل ان يتخطاها تقول ان في الدار لزيدا وان زيدا لقائم وكذلك يتخطاها عمل العامل بعدها

نحو ان زيدا طعامك لآكل ووهم بدر الدين بن مالك فمنع من ذلك والوارد منه في التنزيل كثير نحو ان ربهم بهم يومئذ
لخبير **وفصل** ان زيدا لقائم او ليقوم من اللام جواب قسم مقدر لا لام الابتداء فاذا دخلت عليها علمت
مثلا فتحت همزتها وان قلت لعند قام زيد فلو هي لام الابتدا او يجب كسر الهمزة وعند ان الامرين يحتملان
اذا خففت ان نحو وان كانت لكبيرة ان كل نفس لما عليها حافظ فاللام عند سيبويه والاكثرين لام الابتدا
افادت مع افادتها التوكيد النسبة وتخليص المضارع للحال الفرق بين ان المخففة من الثقيلة وان النافية
ولهذا صارت لازمة بعد ان كانت جائزة اللهم الا ان يدل دليل على قصد الاثبات كقراءة ابي رجاء وان كل
ذلك لما متاع الحيوة الدنيا بكسر اللام اي للذي وكقوله ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم لو لم تمنوا بوعد غير توديع ويجب تركها
مع نفي الخبر كقوله ان الحق لا يخفى على ذي بصيرة وان هو لم يعدم خلاف معاند وزعم ابو علي وابو الفتح و
جماعة انها لام غير لام الابتدا اجتلبت للفرق قال ابو الفتح قال لي ابو علي ظننت ان فلانا نحوي محسن حتى سمعته
يقول ان اللام التي تصحب الخفيفة هي لام الابتدا فقلت له اكثر نحويي بغداد على هذا انتهى وتجري على دخولها على
الماضي المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب الفعل المؤخر عن ناصبه في نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما
يجوز مع المشددة وزعم الكوفيون ان اللام في ذلك كله بمعنى الا وان قبلها نافية واستدلوا على مجيء اللام للاستثناء
بقوله اما ابن ذبيان بعد عزته وما ابان لمن اعلاج سودان وعلى قولهم يقال قد علمنا ان كنت لمؤمنا
بكسر الهمزة لان النافية مكسورة دائما وكذا على قول سيبويه لان لام الابتدا تعلق العامل عن العمل اما
على قول ابي علي وابي الفتح فيفتح **القسم الثاني اللام الزائدة** وهي الداخلة في خبر المبتدا في نحو قوله
ام الحليس لعجوز شهربه وقيل الاصل لهي عجوز وفي خبر ان المفتوحة كقراءة سعيد بن جبير الا انهم ليأكلون
الطعام بفتح الهمزة وفي خبر لكن في قوله ولكنني من حبها لعميد وليس دخول اللام مقيسا بعد ان المفتوحة
خلافا للمبرد ولا بعد لكن خلافا للكوفيين ولا اللام بعدهما لام الابتدا خلافا لهم وقيل اللام لام
الابتدا على ان الاصل لكن انني فحذفت همزة ان للتخفيف ونون لكن كذلك لثقل اجتماع الامثال وعلى
ان ما في قوله وما ابان لمن اعلاج سودان استفهام وتم الكلام عند ابان ثم ابتدا لمن اعلاج بتقدير لهم
اعلاج وقيل هو لام زيدت في خبر ما النافية وهذا المعنى عكس المعنى على القولين السابقين ومما زيدت فيه
ايضا خبر زال في قوله وما زلت من ليلى لدن ان عرفتها لكالهائم المقصى بكل مراد وفي المفعول الثاني لارى في
قول بعضهم اراك لشاتمي ونحو ذلك وقيل وفي مفعول يدعو من قوله تعالى يدعو لمن ضره اقرب من نفعه وهذا
مردود لان زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه وعمّا قيل في اللام في هذه
الآية قولان احدهما ما ذكرنا وهو انها زائدة وقد بينا فساده والثاني انها لام الابتدا وهو الصحيح ثم اختلف

هؤلاء فقيل انها مقدمة من تاخير والاصل يدعو من لضره اقرب من نفعه فمن مفعول وضره اقرب مبتدا وخبر والجملة صلة لمن وهذا بعيد لان لام الابتداء لم يعهد فيها التقديم عن موضعها وقيل انها في موضعها وان من مبتدا ولبئس المولى خبره لان التقدير لبئس المولى هو وهذا هو الصحيح ثم اختلف هؤلاء في مطلوب يدعو على اقوال احدها انه لا مطلوب لها وان الوقف عليها وانها انما جاءت توكيدا ليدعو في قوله تعالى يدعو من دون الله ما لا يضره وما لا ينفعه وفي هذا القول دعوى خلاف الاصل مرتين اذ الاصل عدم التوكيد والاصل ان لا يفصل المؤكد عن توكيده ولا سيما في التاكيد اللفظي والثاني ان مطلوبها مقدم عليها وهو ذلك هو الضلال على ان ذلك موصول وما بعده صلة وعائد والتقدير يدعو الذي هو الضلال البعيد وهذا الاعراب لا يستقيم عند البصريين لان ذا عندهم لا يكون موصولا الا اذا وقعت بعد ما ومن الاستفهاميتين والثالث ان مطلوبه محذوف والاصل يدعوه والجملة حال والمعنى ذلك هو الضلال البعيد مدعوا والرابع ان مطلوبه الجملة بعده ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما ان يدعو بمعنى يقول والقول يقع على الجمل والثاني ان يدعو ملوح فيه معنى فعل من افعال القلوب ثم اختلف هؤلاء على قولين احدهما ان معناه يظن لان اصل معناه يسمي فكانه قيل يسمي من ضره اقرب من نفعه الها ولا يصدر ذلك من اعتقاد فكانه قيل يظن وعلى هذا القول فالمفعول الثاني محذوف كما قدرناه والثاني ان معناه يزعم لان الزعم قول مع اعتقاد ومن مثلها اللام الاولى في قولك لان قام زيد اما اوفانا اقوم اوانت ظالم لان فعلت وكل ذلك يتخلص بالشروع في توجيهه الاشتمال عليه الثالث لام الجواب وهي ثلاثة اقسام لام جواب لو نحو لو تزيلوا لعذبنا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ولام جواب لولا نحو ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الارض ولام جواب القسم نحو تالله لقد آثرك الله علينا وتالله لاكيدن اصنامكم وزعم ابو الفتح ان اللام بعد لو ولولا ولوما لام جواب قسم مقدر وفيه تعسف لانه تقدير شيء يستغنى عن تقديره ولا يتوقف عليه فائدة نعم الاولى في ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان تكون اللام لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية واما القول بانها لام جواب لو وان الاسمية استعيرت مكان الفعلية كما في قوله وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب ففيه تعسف وبهذا الموضع ثم يدل عندي على ضعف قول ابي الفتح اذ لو كانت اللام بعد لو ابدا في جواب قسم مقدر لكثر مجيء نحو لو جئتني لانا اكرمك كما يكثر ذلك في باب القسم والرابع اللام الداخلة على اداة الشرط للايذان بان الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط ومن ثم تسمى اللام المؤذنة وتسمى الموطئة لانها وطأت الجواب للقسم اي مهدته له نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم ولئن نصروهم ليولن الادبار واكثر ما تدخل على ان وقد تدخل على غيرها كقوله لمتى صلحت ليقضين لك صالح ولتجزين اذا جزيت جميلا وعلى هذا فالاحسن في قوله تعالى لما آتيتكم من

كتاب وحكمة أن لا تكون موطئة وما شرطية بل للابتداء وما موصولة لأنه حمل على الأكثر وربما دخلت على
إذ وذلك لتشبيهها بإن أنشد أبو الفتح غضبت علي لأن شربت بجزة فلإذ غضبت لأشربن بخروف ونظيره دخول
الفاء في فإذ لم يأتوا بالشهداء فأولئك عند الله هم الكاذبون تشبيهًا لإذ بإن فدخلت الفاء بعدها كما تدخل في جواب
الشرط وقد يحذف مع كون القسم مقدرا قبل الشرط نحو وإن أطعتموهم إنكم لمشركون وقول بعضهم ليس هنا
قسم مقدر وإن الجملة الاسمية جواب الشرط على إضمار الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مردود لأن
ذلك خاص بالشعر وكقوله تعالى وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن فهذا لا يكون إلا جوابا للقسم وليست موطئة
في قوله لئن كانت الدنيا علي كما أرى تباريح من ليلى فللموت أروح وقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا
أصم في نهار القيظ للشمس باديا وقوله ألمم بزينب إن البين قد أفدا قل الثواء لئن كان الرحيل غدا بل هي في ذلك كله
زائدة كما تقدم من إشارة أبي البقاء أما الأولان فلأن الشرط قد أجيب بالجملة المقرونة بالفاء في البيت الأول
وبالفعل المجزوم في البيت الثاني فلو كانت اللام للتوطئة لم يجب إلا القسم هذا هو الصحيح وخالف في ذلك الفراء
فزعم أن الشرط قد يجاب مع تقدم القسم عليه وأما الثالث فلأن الجواب قد حذف مدلولا عليه بما قبل إن فلو كان
ثم قسم مقدر لزم الإجحاف بحذف جوابين والخامس لام أل كالرجل والحارث وقد مضى شرحها والسادس اللام اللاحقة
لأسماء الإشارة للدلالة على البعد أو على توكيده على خلاف في ذلك وأصلها السكون كما في تلك وإنما
كسرت في ذلك لالتقاء الساكنين والسابع لام التعجب غير الجارة نحو لظرف زيد ولكرم عمرو بمعنى ما أظرفه
وما أكرمه ذكرها ابن خالويه في كتابه المسمى بالجمل وعندي أنها إما لام الابتداء دخلت على الماضي لشبهه لجموده
بالاسم وإما لام جواب قسم مقدر

حرف لا

لا على ثلاثة أوجه أحدها أن تكون نافية وهذه على خمسة أوجه أحدها
أن تكون عاملة عمل إن وذلك إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص وتسمى حينئذ تبرئة وإنما يظهر نصب اسمها
إذا كان خافضا نحو لا صاحب جود ممقوت وقول أبي الطيب فلا ثوب مجد غير ثوب ابن أحمد على أحد إلا بلؤم مرقع أو
رافعا نحو لا حسنا فعله مذموم أو ناصبا نحو لا طالعا جبلا حاضر ومنه لا خيرا من زيد عندنا وقول
أبي الطيب قفا قليلا بها علي فلا أقل من نظرة أزودها ويجوز رفع أقل على أن تكون عاملة عمل ليس ويخالف
لا هذه إن من سبعة أوجه أحدها أنها لا تعمل إلا في النكرات الثاني أن اسمها إذا لم يكن عاملا فإنه يبنى قيل
لتضمنه معنى من الاستغراقية وقيل لتركيبه مع لا تركيب خمسة عشر وبناؤه على ما ينصب به لو كان معربا فيبنى
على الفتح في نحو لا رجل ولا رجال ومنه لا تثريب عليكم قالوا لا ضير يا أهل يثرب لا مقام لكم وعلى الياء في نحو
لا رجلين ولا قائمين وعن المبرد أن هذا معرب لبعده بالتثنية والجمع عن مشابهة الحروف ولو صح هذا لزم الإعراب
في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعلى الكسرة في نحو لا مسلمات وكان القياس وجوبه ولكن جاء بالفتح

وهو الارجح لانها الحركة التي يستحقها المركب ويرد على السيرافي والزجاج اذ زعما ان اسم لا غير العامل معرب وان زال تنوينه للتخفيف ومثل لا رجل عند الفراء لا جرم في نحو لا جرم ان لهم النار المعنى عنده لا بد من كذا او لا محالة في كذا فحذفت من وكثر وقال قطرب لا رد اي ليس الامر كما وصفوا ثم ابتدأ ما بعده وجرم فعل ماض وجب وما بعده فاعل وقال قوم لا زائدة وجرم وما بعده فعل وفاعل كما قال قطرب ورده الفراء بان لا لا تزاد في اول الكلام وستأتي البحث في ذلك والثالث ان ارتفاع خبرها عند افراد اسمها نحو لا رجل قائم بما كان مرفوعا به قبل دخولها لا بها وهذا قول سيبويه وخالفه الاخفش والاكثرون ولا خلاف بين البصريين في ان ارتفاعه بها اذا كان اسمها عاملا والرابع ان خبرها لا يتقدم على اسمها ولو كان ظرفا او مجرورا والخامس انه يجوز مراعاة محلها مع اسمها قبل مضي الخبر وبعده فيجوز رفع النعت والمعطوف نحو لا رجل ظريف فيها ولا رجل وامرأة فيها والسادس انه يجوز الغاؤها اذا تكررت نحو لا حول ولا قوة الا بالله فلك فتح الاسمين ورفعهما والمغايرة بينهما بخلاف نحو قوله ان محلا وان مرتحلا فلا محيد من النصب والسابع انه يكثر حذف خبرها اذا علم نحو قالوا لا ضير فلا فوت وتميم لا تذكره حينئذ الثاني ان تكون عاملة عمل ليس كقوله من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح البيت وانما لم يقدرها مهملة والرفع بالابتداء لانها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه في الشعر ولا تخالف ليس من ثلاثة اوجه احدها ان عملها قليل حتى ادعى انه ليس بموجود الثاني ان ذكر خبرها قليل حتى ان الزجاج لم يظفر به فادعى انها انما تعمل في الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ويرده قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا * ولا وزر مما قضى الله واقيا واما قوله نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل * فبوئت حصنا بالكماة حصينا فلا دليل فيه كما توهم بعضهم لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغير استثناء الثالث انها لا تعمل الا في النكرات خلافا لابن جني وابن الشجري وعلى ظاهر قولهما قول النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغيا * سواها ولا في حبها متراخيا وعليه بنى المتنبي قوله اذا الجود لم يرزق خلاصا من الاذى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا تنبيه اذا قيل لا رجل في الدار بالفتح تعين كونها نافية للجنس ويقال في توكيده بل امرأة وان قيل بالرفع تعين كونها عاملة عمل ليس وامتنع ان تكون مهملة والا لتكررت كما سيأتي واحتمل ان تكون لنفي الجنس وان تكون لنفي الوحدة ويقال في توكيده على الاول بل امرأة وعلى الثاني بل رجلان او رجال وغلط كثير من الناس فزعموا ان العاملة عمل ليس لا تكون الا نافية للوحدة لا غير ويرد عليهم نحو قوله تعز فلا شيء على الارض باقيا البيت واذا قيل لا رجل ولا امرأة في الدار رفعهما احتمل كون لا الاولى عاملة في الاصل عمل ان ثم الغيت لتكررها فيكون ما بعدها مرفوعا بالابتداء وان تكون عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين فالظرف خبر عن الاسمين ان قدرت لا الثانية تكرارا للاولى وما بعدها معطوفا فان قدرت الاولى مهملة و

الثانية عاملة عمل ليس او بالعكس فالظرف خبر عن احدهما وخبر الآخر محذوف كما في قولك زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذور ان كون الخبر مرفوعا ومنصوبا وتوارد عاملين على معمول واحد واذا قيل ما فيها من بيت ولا مصابيح بالفتح احتمل كون الفتحة بناء مثلها في لا رجال وكونها علامة للخفض بالعطف ولا مهملة فان قلته بالرفع احتمل كون لا عاملة عمل ليس وكونها مهملة والرفع بالعطف على المحل واما قوله وما يعزب عن ربك من مثقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا اصغر من ذلك ولا اكبر فظاهر الامر جواز كون اصغر واكبر معطوفين على لفظ مثقال او على محله وجواز كون لا مع الفتح تبرئة ومع الرفع مهملة او عاملة عمل ليس ويقوي العطف انه لم يقرأ في سورة سبأ في قوله تعالى عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة الآية الا بالرفع لما لم يوجد الخفض في لفظ مثقال ولكن يشكل عليه انه يفيد ثبوت العزوب عند ثبوت الكتاب كما انك اذا قلت ما مررت برجل الا في الدار كان اخبارا بثبوت مرورك برجل في الدار واذا امتنع هذا تعين ان الوقف على في السماء وان ما بعدها مستأنف واذا ثبت ذلك في سورة يونس قلنا به في سورة سبأ وان الوقف على الارض وانه انما لم يجئ فيه الفتح اتباعا للنقل وجوز بعضهم العطف فيهما على ان لا يكون معنى يعزب يخفى بل يخرج الى الوجود الوجه الثالث ان تكون عاطفة ولها شروط احدها ان يتقدمها اثبات كجاء زيد لا عمرو او امر كاضرب زيدا لا عمرا قال سيبويه او نداء نحو يا ابن اخي لا ابن عمي وزعم ابن سعدان ان هذا ليس من كلامهم الثاني ان لا تقترن بعاطف فاذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة واذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا ايضا في ولا الضالين والثالث ان يتعاند متعاطفاها فلا يجوز جاءني رجل لا زيد لانه يصدق على زيد اسم الرجل بخلاف جاءني رجل لا امرأة ولا يمتنع العطف بها على معمول الفعل الماضي خلافا للزجاجي اجاز يقوم زيد لا عمرو ومنع قام زيد لا عمرو وما منعه مسموع فمنه قول امرئ القيس كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لا عقاب القواعل دثار اسم راع وحلقت ذهبت واللبون نوق ذات لبن وتنوفى جبل عال والقواعل جبال صغار وقوله ان العامل مقدر بعد العاطف ولا يقال لا قام زيد الا على الدعاء مردود بانه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا الوجه الرابع ان يكون جوابا مناقضا لنعم وهذه تحذف الجمل بعدها كثيرا يقال اجاءك زيد فتقول لا والاصل لا لم يجئ والخامس ان يكون على غير ذلك فان كان ما بعدها جملة اسمية صدرها معرفة او نكرة ولم تعمل فيها او فعلا ماضيا لفظا او تقديرا وجب تكرارها مثال المعرفة لا الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار وانما لم تتكرر في نحو لا نولك ان تفعل كذا لانه بمعنى لا ينبغي لك فحملوه على ما هو بمعناه كما فتحوا

في يذر حملا على يدع لانها بمعناه ولولا ان الاصل في يذر الكسر لما حذفت الواو كما لم تحذف في يوجل ومثال
التي لم تعمل فيهما لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون والتكرار هنا واجب بخلافه في لا لغو فيها ولا تأثيم ومثال
الفعل الماضي فلا صدق ولا صلى وفي الحديث فان المنبت لا ارضا قطع ولا ظهرا ابقى وقول الهذلي كيف اغرم
من لا شرب ولا اكل ولا نطق ولا استهل وانما ترك التكرار في لا شلت يداك ولا فض الله فاك وقوله ولا زال
منهلا بجرعائك القطر وقوله لا بارك الله في الغواني هل يصبحن الا لهن مطلب لان المراد الدعاء فالفعل مستقبل
في المعنى ومثله في عدم وجوب التكرار بعد قصد المعنى الا انه ليس دعاء قولك والله لا فعلت كذا وقول الشاعر
حسب المحبين في الدنيا عذابهم تالله لا عذبتهم بعدها سقر وشذ ترك التكرار في قوله لاهم ان الحارث بن جبله
زنى على ابيه ثم قتله وكان في جاراته لا عهد له واي امر سيء لا فعله زنى بتخفيف النون كذا رواه يعقوب
واصله زنأ بالهمز بمعنى ضيق وروى بتشديدها والاصل زنى بامرأة ابيه فحذف المضاف واناب على عن الباء
وقال ابو خراش الهذلي وهو يطوف بالبيت ان تغفر اللهم تغفر جما واي عبد لك لا الما واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة
فان لا فيه مكررة في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك تفسير للعقبة قاله الزمخشري
قال الزجاج انما جاز لان ثم كان من الذين آمنوا معطوف عليه وداخل في النفي فكانه قيل فلا اقتحم ولا آمن
ولو صح لجاز لا اكل زيد وشرب وقال بعضهم لا دعائية دعا عليه ان لا يفعل خيرا وقال آخر تحضيض والاصل فالا
اقتحم العقبة ثم حذفت الهمزة وهو ضعيف وكذلك يجب تكرارها اذا دخلت على مفرد خبر او صفة او حال نحو
زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا ونحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وظل من يحموم لا بارد ولا
كريم وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة من شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية وان كان ما دخلت عليه
لا فعلا مضارعا لم يجب تكرارها نحو لا يحب الله الجهر بالسوء من القول قل لا اسألكم عليه اجرا واذا لم يجب ان تكرر
في لا انولك لكون الاسم المعرفة في تأويل المضارع فان لا يجب في المضارع احرى وتخلص المضارع بها للاستقبال
عند الاكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على ان الجملة الحالية لا تصدر
بدليل استقبال تنبيه من اقسام لا النافية المعترضة بين الخافض والمخفوض نحو جئت بلا زاد وغضبت
من لا شيء وعن الكوفيين انها اسم وان الجار دخل عليها نفسها وان ما بعدها خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا
ويسميها زائدة كما يسمون كان في نحو زيد كان فاضل زائدة وان كانت مفيدة لمعنى وهو المضي والانقطاع فعلم
انهم قد يعنون بالزائد المعترض بين شيئين متطالبين وان لم يصح اصل المعنى باسقاطه كما في مسألة لا في نحو غضبت
من لا شيء وكذلك اذا كان يفوت بفواته معنى كما في مسألة كان وكذلك لا المقترنة بالعاطف في نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو ويسمونها زائدة وليست بزائدة البتة الا ترى انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل

على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاجئ بلا صار الكلام نصا في المعنى الاول نعم هي في قوة
وما يستوي الاحياء ولا الاموات لمجرد التوكيد وكذا اذا قيل لا يستوي زيد ولا عمرو وشبه الجار اعتراض لا بين الجار
والمجرور في نحو غضبت من لا شيء وبين الناصب والمنصوب في نحو لئلا يكون للناس وبين الجازم والمجزوم في نحو
الا تفعلوه وتقدم معمول ما بعدها عليها في نحو يوم يأتي بعض آيات ربك لا ينفع نفسا ايمانها الآية دليل
على انها ليس لها الصدر بخلاف ما اللهم الا ان تقع في جواب القسم فان الحروف التي يتلقى بها القسم كلها لها الصدر
ولهذا قال سيبويه في قوله آليت حب العراق الدهر اطعمه ان التقدير على حب العراق فحذف الخافض ونصب ما
بعده بوصول الفعل اليه ولم يجعله من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه وهذه الجملة جواب آليت فان معناها
حلفت وقيل لها الصدر مطلقا وقيل لا مطلقا والصواب الاول والثاني من اوجه لا ان تكون موضوعة لطلب
الترك وتختص بالدخول على المضارع وتقتضي جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا نحو لا تتخذوا عدوي
وعدوكم اولياء او غائبا نحو لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء او متكلما نحو لا ارينك ههنا وقوله لا اعرفن
ربربا حورا مدامعها وهذا النوع مما اقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تكن ههنا فاراك ومثله في الامر وليجدوا
فيكم غلظة اي واغلظوا عليهم ليجدوا ذلك وانما عدل الى الامر بالوجدان تنبيها على انه المقصود لذاته واما الاغلاظ
فلم يقصد لذاته بل ليجدوه وعكسه لا يفتننكم الشيطان اي لا تفتتنوا بفتنة الشيطان واختلف في لا من قوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة على قولين احدهما انها ناهية فتكون من هذا والاصل لا تتعرضوا
للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض الى النهي عن الاصابة لان الاصابة مسببة عن التعرض واسند
هذا المسبب الى فاعله وعلى هذا فالاصابة خاصة بالمتعرضين وتوكيد الفعل بالنون واضح لاقترانه بحرف الطلب مثل
ولا تحسبن الله غافلا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب اضمار القول اي واتقوا فتنة مقولا فيها
ذلك كما قيل في قوله جاؤا بمذق هل رايت الذئب قط والثاني انها نافية واختلف القائلون بذلك على قولين
احدهما ان الجملة صفة لفتنة ولا حاجة الى اضمار قول لان الجملة خبرية وعلى هذا فيكون دخول النون شاذا
مثله في قوله فلا الجارة الدنيا بها تلحينها بل هو في النفي اسهل لعدم الفصل وهو فيهما سماعي والذي جوزه
تشبيه لا النافية بلا الناهية وعلى هذا الوجه تكون الاصابة عامة للظالم وغيره لا خاصة بالظالمين كما
ذكره الزمخشري لانها قد وصفت بانها لا تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم والثاني ان
الفعل جواب للامر وعلى هذا فيكون التوكيد ايضا خارجا عن القياس وممن ذكر هذا الوجه الزمخشري وهو
فاسد لان المعنى حينئذ فانكم ان تتقوها لا تصب الظالم خاصة وقوله ان التقدير ان اصابتكم لا تصب الظالم خاصة
مردود لان الشرط انما يقدر من جنس الامر لا من جنس الجواب الا ترى انك تقدر في ائتني اكرمك ان تأتني اكرمك

ثم يصح الجواب نحو قوله تعالى ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم اذ يصح ان تدخلوا لا يحطمنكم ويصح ايضا النهي على حد لا ارينك
ههنا واما الوصف فيأبى مكانه بها ان تكون الجملة حالا اي ادخلوا غير محطومين والتوكيد بالنون على هذا
الوجه الاول سماعي وعلى النهي قياسي ولا توافق في اقتضاء الطلبية للجزم بين كونها مفيدة للنهي سواء كان
للجزم كما تقدم ام للترتيب نحو ولا تنسوا الفضل بينكم وكونها للدعاء كقوله تعالى ربنا لا تؤاخذنا وقول الشاعر
يقولون لا تبعد وهم يدفنونني واين مكان البعد الا مكانيا وقول الآخر فلا تشلل يد فتكت بعمرو فانك
لن تذل ولن تضاما ويحتمل النهي والدعاء قول الفرزدق اذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد لها ابدا ما دام فيها
الجراضم اي العظيم البطن وكونها للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا وكذا الحكم اذا خرجت
عن الطلب الى غيره كالتهديد في قولك لولدك او عبدك لا تطعني وليس اصل لا التي يجزم الفعل بعدها لام الامر
فزيدت عليها الف خلافا لبعضهم ولا هي لا النافية والجزم بلام امر مقدرة خلافا للسهيلي الثالث لا الزائدة
الداخلة في الكلام لمجرد تقويته وتوكيده نحو ما منعك اذ رأيتهم ضلوا الا تتبعن ما منعك الا تسجد ويوضحه
الآية الاخرى ما منعك ان تسجد ومنه لئلا يعلم اهل الكتاب اي ليعلموا وقوله وتلحينني في اللهو ان لا احبه
وللهو داع دائب غير غافل وقوله ابى جوده لا البخل واستعجلت به نعم من فتى لا يمنع الجود قاتله وذلك في رواية من
نصب البخل واما من خفض فلا حينئذ اسم مضاف لانه اريد به اللفظ وشرح هذا المعنى ان كلمة لا تكون للبخل و
تكون للكرم وذلك انها اذا وقعت بعد قول القائل اعطني او هل تعطيني كانت للبخل وان وقعت بعد قوله
اتمنعني عطاءك او اتحرمني نوالك كانت للكرم وقيل هي غير زائدة ايضا في رواية النصب وذلك على ان تجعل اسما
مفعولا والبخل بدلا منها قاله الزجاج وقال [illegible] مفعول به والبخل مفعول لاجله اي كراهية البخل نحو يبين الله لكم
ان تضلوا اي كراهية ان تضلوا وقال ابو علي في الحجة قال ابو الحسن فسرته العرب ابى جوده البخل وجعلوا لا حشوا
انتهى وكما اختلف في لا في هذا البيت انافية ام زائدة كذلك اختلف فيها في مواضع من التنزيل احدها قوله
لا اقسم بيوم القيامة فقيل هي نافية واختلف هؤلاء في منفيها على قولين احدهما انه شيء تقدم وهو ما حكي عنهم
كثيرا من انكار البعث فقيل لهم ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم قالوا وانما صح ذلك لان القرآن كله كالسورة الواحدة
ولهذا يذكر الشيء في سورة ويذكر جوابه في اخرى نحو وقالوا يا ايها الذي نزل عليه الذكر انك لمجنون ما انت بنعمة
ربك بمجنون والثاني ان منفيها اقسم وذلك على ان يكون اخبارا لا انشاء واختاره الزمخشري قال والمعنى في
ذلك انه لا يقسم بالشيء الا اعظاما له بدليل فلا اقسم بمواقع النجوم وانه لقسم لو تعلمون عظيم فكانه قيل ان اعظامه
بالاقسام به كلا اعظام اي انه يستحق اعظاما فوق ذلك وقيل هي زائدة واختلف هؤلاء في فائدتها على قولين
احدهما انها زيدت توطئة وتمهيدا لنفي الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى ومثله فلا وربك لا

يؤمنون حتى يحكموك وقوله فلا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر ورد بقوله تعالى لا اقسم بهذا البلد الآية فانه جواب مثبت وهو لقد خلقنا الانسان في كبد ومثله فلا اقسم بمواقع النجوم الآيات والثاني انها نفي لمجرد التوكيد وتقوية الكلام في قوله لئلا يعلم اهل الكتاب ورد بانها لا تزاد لذلك صدرا بل حشوا بين شيئين كما ان زيادة ما وكان كذلك نحو فبما رحمة من الله اينما تكونوا يدرككم الموت ونحو زيد كان فاضل وذلك لان زيادة الشيء يفيد اطراحه وكونه اول الكلام يفيد الاعتناء به قالوا ولهذا نقول بزيادتها في نحو فلا اقسم برب المشارق والمغارب فلا اقسم بمواقع النجوم لوقوعها بين الفاء ومعطوفها بخلاف هذه واجاب ابو علي بما تقدم من ان القران كالسورة الواحدة الموضع الثاني قوله تعالى قل تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم ان لا تشركوا به شيئا فقيل ان لا نافية وقيل ناهية وقيل زائدة والجميع محتمل وحاصل القول في الآية ان ما خبرية بمعنى الذي منصوبة باتل وحرم ربكم صلة وعليكم متعلق بحرم هذا هو الظاهر واجاز الزجاج كون ما استفهامية منصوبة بحرم والجملة محكية باتل لانه بمعنى اقول ويجوز ان يتعلق عليكم باتل ومن رجح اعمال اول المتنازعين وهم الكوفيون رجحه على تعليقه بحرم وفي ان وما بعدها اوجه احدها ان يكونا في موضع نصب بدلا من ما وذلك على انها موصولة لا استفهامية اذ لم يقترن البدل بهمزة الاستفهام الثاني ان يكونا في موضع رفع خبرا لهو محذوفا اجازهما بعض المعربين وعليهما فلا زائدة قاله ابن الشجري والصواب انها نافية على الاول وزائدة على الثاني والثالث ان يكون الاصل ابين لكم ذلك لئلا تشركوا وذلك لانهم اذا حرم عليهم رؤساؤهم ما احله الله تعالى لهم فاطاعوهم اشركوا لانهم جعلوا غير الله بمنزلته والرابع ان الاصل اوصيكم بان لا تشركوا بدليل ان وبالوالدين احسانا معناه واوصيكم بالوالدين وان في آخر الآية ذلكم وصاكم به وعلى هذين الوجهين فحذفت الجملة وحرف الجر والخامس ان التقدير اتل عليكم ان لا تشركوا فحذف مدلولا عليه بما تقدم واجاز هذه الاوجه الثلثة الزجاج والسادس ان الكلام تم عند حرم ربكم ثم ابتدئ عليكم ان لا تشركوا وان تحسنوا بالوالدين احسانا وان لا تقتلوا ولا تقربوا فعليكم على هذا اسم فعل بمعنى الزموا وان في الاوجه الستة مصدرية ولا في الاوجه الاربعة الاخيرة نافية والسابع ان ان مفسرة بمعنى اي ولا ناهية والفعل مجزوم لا منصوب وكانه قيل اقول لكم لا تشركوا به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا وهذان الوجهان الاخيران اجازهما ابن الشجري الموضع الثالث قوله تعالى وما يشعركم انها اذا جاءت لا يؤمنون فيمن فتح الهمزة فقال قوم منهم الخليل والفارسي لا زائدة والا لكان عذرا للكفار ورده الزجاج بانها نافية في قراءة الكسر فيجب ذلك في قراءة الفتح وقيل نافية واختلف القائلون بذلك فقال النحاس حذف المعطوف اي او انهم يؤمنون وقال الخليل في قول آخر ان بمعنى لعل مثل ائت السوق انك تشتري لنا شيئا ورجحه الزجاج وقال انهم اجمعوا عليه ورده الفارسي فقال

التوقع الذي في لعل ثبات الحكم بعدم ايمانهم يعني في قراءة الكسر وهذا نظير ما رجح به الزجاج كون لا غير زائدة
وقد انتصروا للقول الخليل بان يقال ان يؤيده ان يشعركم ويدريكم بمعنى وكثيرا ما تأتي لعل بعد فعل الدراية نحو
وما يدريك لعله يزكى وان في مصحف ابي وما يدريكم لعلها وقال آخرون ان مؤكدة والكلام فيمن حكم بكفرهم
ويئس من ايمانهم والآية عذر للمؤمنين اي انكم معذورون لانكم لا تعلمون ما سبق لهم به القضاء
من انهم لا يؤمنون حينئذ ونظيره ان الذين حقت عليهم كلمة ربك لا يؤمنون ولو جاءتهم كل آية وقيل التقدير
لانهم واللام متعلقة بمحذوف اي لانهم لا يؤمنون امتنعنا من الاتيان بها ونظيره وما منعنا ان نرسل
بالآيات الا ان كذب بها الاولون واختاره الفارسي واعلم ان مفعول يشعركم الثاني على هذا القول وعلى
القول الاول بانها بمعنى لعل محذوف اي ايمانهم وعلى بقية الاقوال ان وصلتها الموضع الرابع وحرام على قرية
اهلكناها انهم لا يرجعون فقيل لا زائدة والمعنى ممتنع على اهل قرية قدرنا اهلاكهم لكفرهم انهم يرجعون عن الكفر
الى قيام الساعة وعلى هذا فحرام خبر مقدم وجوبا لان المخبر عنه ان وصلتها ومثله وآية لهم انا حملنا مبتدأ
وان وصلتها فاعل اغنت عن الخبر كما جوزه ابو البقاء لانه ليس بوصف صريح ولانه لم يعتمد على نفي واستفهام وقيل
لا نافية والاعراب اما على ما تقدم والمعنى ممتنع عليهم انهم لا يرجعون الى الآخرة واما على ان حرام مبتدأ
حذف خبره اي قبول اعمالهم وابتدئ بالنكرة لتقييدها بالمعمول واما على انه خبر لمبتدأ محذوف اي والعمل الصالح
حرام عليهم وعلى الوجهين فانهم لا يرجعون تعليل على اضمار اللام والمعنى انهم لا يرجعون عما هم فيه ودليل المحذوف
ما تقدم من قوله تعالى فمن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا كفران لسعيه ويؤيدهما تمام الكلام قبل مجيء ان
في قراءة بعضهم بالكسر الموضع الخامس ما كان لبشر ان يؤتيه الله الكتاب والحكم والنبوة ثم يقول للناس كونوا
عبادا لي من دون الله ولكن كونوا ربانيين بما كنتم تعلمون الكتاب وبما كنتم تدرسون ولا يأمركم ان تتخذوا
الملائكة والنبيين اربابا فيمن قرأ من السبع برفع يأمركم ونصبه فمن رفعه قطعه عما قبله وفاعله ضميره تعالى او
الرسول ويؤيد الاستئناف قراءة بعضهم ولن يأمركم ولا على هذه القراءة نافية لا غير ومن نصبه فهو معطوف
على يؤتيه كما ان يقول كذلك ولا على هذا زائدة مؤكدة لمعنى النفي السابق وقيل على يقول ولم يذكر الزمخشري
غيره ثم جوز في لا وجهين احدهما الزيادة والمعنى ما كان لبشر ان ينصبه الله للدعاء الى عبادته وترك
الانداد ثم يأمر الناس بان يكونوا عبادا له ويأمركم ان تتخذوا الملائكة والنبيين اربابا والثاني ان تكون غير
زائدة ووجهه بانه عليه السلام كان ينهى قريشا عن عبادة الملائكة واهل الكتاب عن عبادة عزير وعيسى
فلما قالوا له انتخذك ربا قيل لهم ما كان لبشر ان يستنبئه الله ثم يأمر الناس بعبادته وينهاكم عن عبادة
الملائكة والانبياء هذا ملخص كلامه وانما فسر لا يأمر بينهى لانها حالة عليه السلام والا فانتفاء الامر اعم من النهي

والسكون والمراد الأول وهي الحالة التي يكون بها البشر منا وقضا لان نهيه عن عبادتهم لكونهم مخلوقين فلا
يستحقون ان يعبدوا وهو مشاركهم في كونه مخلوقا فكيف يامرهم بعبادته والخطاب في ولا يامركم على القراءتين (التفات)
تنبيه قرأ جماعة واتقوا فتنة لتصيبن الذين وخرجها ابو الفتح على حذف الف لا تخفيفا كما قالوا ام والله
لا يجمع بين القراءتين بان تقدر لا في قراءة الجماعة زائدة لان التوكيد بالنون يابى ذلك لات اختلف فيها في امرين
احدهما في حقيقتها وفي ذلك ثلثة مذاهب احدها انها كلمة واحدة فعل ماض ثم اختلف هؤلاء على قولين (احدهما)
انه في الاصل بمعنى نقص من قوله تعالى لا يلتكم من اعمالكم شيئا فانه يقال لات يليت كما يقال الت يالت وقد
قرئ بهما ثم استعمل في النفي كما ان قل كذلك قال ابو ذر الخشني والثاني ان اصلها ليس بكسر الياء فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وابدلت السين تاء والمذهب الثاني انها كلمتان لا النافية والتاء لتانيث اللفظة كما في
ثمت وربت وانما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين قاله الجمهور والثالث انها كلمة وبعض كلمة وذلك انها
لا النافية والتاء زائدة في اول الحين قاله ابو عبيدة وابن الطراوة واستدل ابو عبيد بانه وجدها في الامام
وهو مصحف عثمان مختلطة بحين في الخط ولا دليل فيه فكم في خط المصحف من اشياء خارجة عن القياس ويشهد
للجمهور انه يوقف عليها بالتاء والهاء وانها رسمت منفصلة عن الحين وان التاء قد تكسر على اصل حركة التقاء (الساكنين)
وهو معنى قول الزمخشري وقرئ بالكسر على البناء كجير انتهى ولو كانت فعلا ماضيا لم يكن للكسر وجه الثاني في عملها
وفي ذلك ايضا ثلثة مذاهب احدها انها لا تعمل شيئا فان وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره او منصوب فمعمول
لفعل محذوف وهذا قول الاخفش والتقدير عنده في الآية لا ارى حين مناص وعلى قراءة الرفع ولا حين
مناص كائن لهم والثاني انها تعمل عمل ان فتنصب الاسم وترفع الخبر وهذا قول آخر للاخفش والثالث انها تعمل عمل
ليس وهو قول الجمهور وعلى كل قول فلا يذكر بعدها الا احد المعمولين والغالب ان يكون المحذوف هو المرفوع
واختلف في معمولها فنص الفراء على انها لا تعمل الا في لفظ الحين وهو ظاهر قول سيبويه وذهب الفارسي و
جماعة الى انها تعمل في الحين وفيما رادفه قال الزمخشري زيدت التاء على لا وخصت بنفي الاحيان تنبيه
قرئ ولات حين مناص بخفض الحين فزعم الفراء ان لات تستعمل حرفا جارا لاسماء الزمان خاصة كما ان مذ
ومنذ كذلك وانشد طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء واجيب عن البيت بجوابين احدهما انه على اضمار من الاستغراقية
ونظيره في بقاء عمل الجار مع حذفه وزيادته قوله الا رجل جزاه الله خيرا فيمن رواه بجر رجل والثاني ان الاصل
ولات اوان صلح ثم بني المضاف لقطعه عن الاضافة وكان بناؤه على الكسر لشبهه بنزال وزنا او لانه قدر بناؤه على
السكون ثم كسر على اصل التقاء الساكنين كامس وجير ونون للضرورة وقال الزمخشري هو للتعويض كيومئذ
ولو كان كما زعم لاعرب لان العوض ينزل منزلة المعوض منه وعن القراءة بالجواب الاول وهو واضح وبالثاني

وتوجيهه ان الاصل حين مناصهم ثم نزل قطع المضاف اليه عن مناص منزلة قطعه عن حين لاتحاد المضاف والمضاف اليه

قاله الزمخشري وجعل التنوين عوضا عن المضاف اليه ثم بني الحين لاضافته الى غير متمكن انتهى والاولى ان يقال

ان التنزيل المذكور اقتضى بناء الحين ابتداء وان المناص معرب وان كان قد قطع عن الاضافة بالحقيقة لكنه

ليس بزمان فهو ككل وبعض ‌‌لو على خمسة اوجه احدها المستعملة في نحو لو جائني اكرمته وهذه تفيد ثلثة

امور احدها الشرطية اعني عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثاني تقييد الشرطية بالزمن

الماضي وبهذا الوجه وبما نذكره بعده فارقت ان فان تلك لعقد السببية والمسببية في المستقبل ولهذا

قالوا الشرط بان سابق على الشرط بلو وذلك لان الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدؤن

الا ترى انك تقول ان جئتني غدا اكرمتك فاذا انقضى الغد ولم يجئ قلت لو جئتني امس اكرمتك الثالث

الامتناع وقد اختلف النحاة في افادتها له وكيفية افادتها اياه على ثلثة اقوال احدها انها لا تفيده بوجه

وهو قول الشلوبين زعم انها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب بل على التعليق في الماضي كما

دلت على التعليق في المستقبل ولم يدل بالاجماع على امتناع ولا ثبوت وتبعه على هذا القول ابن هشام

الخضراوي وهذا الذي قالاه كانكار الضروريات اذ فهم الامتناع منها كالبديهي فان كل من سمع لو فعل فهم عدم

وقوع الفعل من غير تردد ولهذا يصح في كل موضع استعملت فيه ان تعقبه بحرف الاستدراك داخلا على فعل

الشرط منفيا لفظا او معنى تقول لو جائني اكرمته لكنه لم يجئ ومنه قوله ولو انما اسعى لادنى معيشة البيت وقوله

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت ولكن حمد الناس ليس بمخلد ومنه قوله تعالى ولو شئنا لآتينا كل نفس هديها ولكن حق

القول مني لاملأن جهنم اي ولكن لم اشأ ذلك فحق القول مني وقوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم

في الامر ولكن الله سلم اي فلم يريكهم كذلك وقول الحماسي لو كنت من مازن لم تستبح ابلي بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا

ثم قال لكن قومي وان كانوا ذوي عدد ليسوا من الشر في شيء وان هانا اذ المعنى لكنني لست من مازن بل من قوم ليسوا

في شيء من الشر وان هان وان كانوا ذوي عدد فهذه المواضع ونحوها بمنزلة قوله تعالى وما كفر سليمان ولكن

الشياطين كفروا فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم وما رميت اذ رميت ولكن الله رمى الثاني انها تفيد امتناع

الشرط وامتناع الجواب جميعا وهذا هو القول الجاري على السنة المعربين ونص عليه جماعة من النحويين وهو باطل

بمواضع كثيرة منها قوله تعالى ولو اننا نزلنا اليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا

ليؤمنوا ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وقول

عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه وبيانه ان كل شيء امتنع ثبت نقيضه فاذا امتنع ما قام ثبت قام

وبالعكس وعلى هذا فيلزم على هذا القول في الآية الاولى ثبوت ايمانهم مع عدم نزول الملائكة وتكليم

الموتى وحشر كل شيء عليهم وفي الثاني نفاد الكلمات مع عدم كون كل ما في الأرض من شجرة أقلاماً يكتب بها الكلمات
وكون البحر الأعظم بمنزلة الدواة وكون سبعة أبحر مملوءة مداداً وهي تمد ذلك البحر ويلزم في الأثر ثبوت المعصية
مع ثبوت الخوف وكل ذلك عكس المراد والثالث أنها تفيد امتناع الشرط خاصة ولا دلالة لها على امتناع
الجواب ولا على ثبوته ولكنه إن كان مساوياً للشرط في العموم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً
لزم انتفاؤه لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء المسبب وإن كان أعم كما في قولك لو كانت الشمس طالعة كان الضوء
موجوداً فلا يلزم انتفاؤه وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي منه للشرط وهذا قول المحققين ويتلخص على هذا
أن يقال إن لو تدل على ثلاثة أمور عقد السببية والمسببية وكونهما في الماضي وامتناع السبب ثم تارة يعقل بين
الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل فالنوع الأول على ثلاثة أقسام ما يوجب فيه الشرع أو العقل انحصار مسببية
الثاني في سببية الأول نحو ولو شئنا لرفعناه بها ونحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً وهذا يلزم فيه من
امتناع الأول امتناع الثاني قطعاً وما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور نحو لو نام لانتقض وضوءه ونحو
لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً وهذا لا يلزم فيه من امتناع الأول امتناع الثاني كما قدمنا وما يجوز فيه
العقل ذلك نحو لو جاءني أكرمته فإن العقل يجوز انحصار سبب الإكرام في المجيء ويرجح أن ذلك هو الظاهر من ترتيب
الثاني على الأول وأنه المتبادر إلى الذهن واستصحاب الأصل وهذا النوع يدل فيه العقل على انتفاء المسبب
المساوي لانتفاء السبب لا على الانتفاء مطلقاً ويدل الاستعمال والعرف على الانتفاء المطلق والنوع الثاني قسمان
أحدهما ما يراد فيه تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد ولكنه مع فقده أولى وذلك كالأثر عن عمر فإنه يدل على
تقرير عدم العصيان على كل حال وعلى أن انتفاء المعصية مع ثبوت الخوف أولى وإنما لم يدل على انتفاء الجواب
لأمرين أحدهما أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة وفي هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم
المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم
مفهوم الموافقة الثاني أنه لما فقدت المناسبة انتفت العلية فلم يجعل عدم الخوف علة عدم المعصية فعلمنا
أن عدم المعصية معلل بأمر آخر وهو الحياء والمهابة والإجلال وذلك مستمر مع الخوف فيكون عدم المعصية عند
عدم الخوف مستنداً إلى ذلك السبب وحده وعند الخوف مستنداً إليه فقط أو إليه وإلى الخوف معاً وعلى ذلك
يتخرج آية لقمان لأن العقل يجزم بأن الكلمات إذا لم تنفد مع كثرة هذه الأمور فلأن لا تنفد مع قلتها و
عدم بعضها أولى وكذا ولو سمعوا ما استجابوا لكم لأن عدم الاستجابة عند عدم السماع أولى وكذا ولو
أسمعهم لتولوا فإن التولي عند عدم الإسماع أولى وكذا قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذاً لأمسكتم
فإن الإمساك عند عدم ذلك أولى والثاني أن يكون الجواب مقرراً على كل حال من غير تعرض لأولوية نحو ولو

نحو

ردوا العاد وافهذا وامثاله يعرف ثبوته لعلة اخرى مستمرة على التقديرين ما المقصود في هذا القسم تحقيق الشئ واما الامتناع في الاول فانه وان كان حاصلا ولكنه ليس المقصود وقد اتضح ان افسد تفسير للو قول من قال حرف امتناع لامتناع ولذا العلماء الجيد قول سيبويه حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وقول ابن مالك حرف يدل على انتفاء تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه لكن قد يقال ان في عبارة سيبويه اشكالا ونقصا فاما الاشكال فلان اللام من قوله لوقوع غيره في الظاهر لام التعليل وذلك فاسد فان عدم نفاد الكلمات ليس معللا بان ما في الارض من شجرة اقلام وما بعده بل بان صفاته سبحانه لا نهاية لها وان امساكهم خشية الانفاق ليس معللا بخزائن رحمة الله بل بما طبعوا عليه من الشح وكذا التولي وعدم الاستجابة ليس معللا بالاسماع بل بما هم عليه من العتو والضلال وعدم معصية صهيب ليس معللة بعدم الخوف بل بالمهابة والجواب ان تقدر اللام للتوقيت مثلها في قوله لدلوك الشمس اي ان الثاني ثبت عند ثبوت الاول واما النقض فلانها لا تدل على انها للتعليق في الماضي والجواب انه يفهم من قوله لما كان سيقع فانه دليل على انه لم يقع نعم في عبارة ابن مالك نقص فانها لا يفيد اقتضاءها الامتناع في الماضي فاذا مثل لو حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه كان اجود العبارات تنبيهان الاول اشتهر بين الناس السؤال عن معنى الاثر المروي عن عمر وقد وقع مثله في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وفي كلام الصديق وقد من ينتبه لهما فالاول قوله عليه السلام في بنت ام سلمة انها لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي انها لابنة اخي من الرضاعة فان حلها للعلية منتف من جهتين كونها ربيبته في حجره وكونها ابنة اخيه من الرضاعة كما ان معصية صهيب منتفية من جهتي المخافة والاجلال والثاني قول الصديق لما طول في صلاة الصبح وقيل له كادت الشمس تطلع لو طلعت ما وجدتنا غافلين لان الواقع عدم غفلتهم وعدم طلوعها وكل منهما يقتضي انها لم تجدهم غافلين اما الاول فواضح واما الثاني فلانها اذا لم تطلع لم تجدهم البتة لا غافلين ولا ذاكرين الثاني لهجت الطلبة بالسؤال عن قوله تعالى ولو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا وتوجيهه ان الجملتين تتركب منهما قياس وحينئذ فينتج لو علم الله فيهم خيرا لتولوا وهذا مستحيل والجواب من ثلاثة اوجه اثنان يرجعان الى نفي كونه قياسا وذلك باثبات اختلاف الوسط احدهما ان التقدير لاسمعهم اسماعا نافعا ولو اسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا الثاني ان يقدر ولو اسمعهم على تقدير علم عدم الخير فيهم والثالث يتقدر كونه قياسا متحد الوسط صحيح الانتاج والتقدير لو علم الله فيهم خيرا وقتا ما لتولوا بعد ذلك الثالث من اقسام لو ان يكون حرف شرط في المستقبل الا انها لا تجزم كقوله ولو تلتقي اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب لظل صدى صوتي وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب وقول توبة ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني

جبلة في صفة الحال تسليم التباشير او زفها اليها صدر من جانب الغير صابح وقول الآخر لا يلفك الراجيك الا مظهرا

خلق الكرام ولو تكون عديما وقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم اي وليخش

الذين ان شارفوا ان يتركوا وانما اولنا الترك بمشارفة الترك لان الخطاب للاوصياء وانما يتوجه اليهم قبل الترك

لانهم بعده اموات ومثله لا يؤمنون به حتى يروا العذاب الاليم اي حتى يشارفوا رؤيته ويقاربوها لان بعده

فيأتيهم بغتة وهم لا يشعرون واذا راوه ثم جاءهم لم يكن مجيئه لهم بغتة وهم لا يشعرون ويحتمل ان تحمل

الرؤية على حقيقتها وذلك على ان يكونوا يرونه فلا يظنونه عذابا بحوابه وان يروا كسفا من السماء ساقطا

يقولوا سحاب مركوم ويعتقدونه غدابا ولا يظنونه واقعا بهم وعليهما فيكون اخذه لهم بغتة بعد رؤيته

ومن ذلك كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت اي اذا قرب حضوره واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن

لان بلوغ الاجل انقضاء العدة وانما الامساك قبله وانكر ابن الحاجب تفريعه على المعرب مجيء لو للتعليق

في المستقبل قال ولهذا لا تقول لو يقوم زيد قام عمرو ومنطلق كما تقول ان يقوم زيد يقم عمرو وكذلك انكره بدر الدين

ابن مالك وزعم ان انكار ذلك قول اكثر المحققين قال وغاية ما في ادلة من اثبت ذلك ان ما جعل شرطا للو مستقبل

في نفسه او مقيد بمستقبل وذلك لا ينافي امتناعه فيما مضى لامتناع غيره ولا يحوج الى اخراج لو عما عهد

فيها من المضي انتهى وفي كلامه نظر في مواضع احدها نقله عن اكثر المحققين فانا لا نعرف من كلامهم انكار

ذلك بل كثير منهم ساكت عنه وجماعة منهم اثبتوه والثاني ان قوله وذلك لا ينافي الى آخره مقتضاه

ان الشرط ممتنع لامتناع الجواب الذي قرره هو وغيره من تفسير الامتناعين فيهما ان الجواب هو الممتنع لامتناع

الشرط ولم ار احدا صرح بخلاف ذلك الا ابن الحاجب وابن الخباز فاما ابن الحاجب فانه قال في اماليه الظاهر من كلامهم ان

الجواب الممتنع لامتناع الشرط لانهم يذكرونها مع لولا فيقولون لولا حرف امتناع لوجود والممتنع مع لولا

هو الثاني قطعا فكذا يكون قولهم في لو وغير هذا القول اولى لان انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه

لجواز ان يكون ثم اسباب اخر ويدل على هذا لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فانها مسوقة لنفي التعدد او

بامتناع الفساد لا امتناع الفساد لامتناع الآلهة لانه خلاف المفهوم من سياق امثال هذه الآية ولانه لا يلزم من انتفاء

الآلهة انتفاء الفساد لجواز وقوع ذلك وان لم يكن تعدد في الآلهة لان المراد بالفساد فساد نظام العالم

عن حالته وذلك جائز ان يفعله الاله الواحد سبحانه انتهى وهذا الذي قاله خلاف المتبادر في

مثل لو جئتني اكرمتك وخلاف ما فسروا به عبارتهم الا بدر الدين فان المعنى انقلب عليه فصرح به

او لاجلائه ولا ابن الخباز فانه من ابن الحاجب اخذه وعلى كلامه اعتمد وسيأتي البحث معه وقول ابن المصنف

نفي التعدد لا نفي الفساد مسلم ولكن ذلك اعتراض على من قال ان لو حرف امتناع لامتناع وقد بينا

فائدة فإن قلت على تفسيرك لا اعتراض عليهم قلنا فما تصنع بلو جئتني لأكرمتك ولو علم الله فيهم خيرا لأسمعهم فإن المراد نفي الإكرام والإسماع لانتفاء المجيء وعلم الخير فيهم لا العكس وأما ابن الخباز فإنه قال في شرح الدرة وقد تلا قوله تعالى ولو شئنا لرفعناه بها يقول النحويون إن التقدير لم نشأ فلم نرفعه والصواب لم نرفعه فلم نشأ لأن نفي اللازم يوجب نفي الملزوم ووجود الملزوم يوجب وجود اللازم فيلزم من وجود المشيئة وجود الرفع ومن نفي الرفع نفي المشيئة انتهى والجواب أن الملزوم هنا مشيئة الرفع لا مطلق المشيئة وهي مساوية للرفع أي متى وجدت وجد ومتى انتفت انتفى وإذا كان الملزوم واللازم بهذه الحيثية لزم من نفي كل منهما انتفاء الآخر الاعتراض الثالث على كلام بدر الدين أن ما قاله من التأويل ممكن في بعض المواضع دون بعض فمما أمكن فيه قوله تعالى وليخش الذين الآية إذ لا يستحيل أن يقال لو شارفوا فيما مضى أن يخلفوا ذرية ضعافا لخافوا عليهم لكنهم لم يشارفوا ذلك فيما مضى ومما لا يمكن ذلك فيه قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ونحو ذلك ويكون لو بمعنى إن قاله كثير من النحويين في نحو وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون قل لا يستوي الخبيث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبيث ولو أعجبكم ولو أعجبك حسنهن ونحو أعطوا السائل ولو جاء على فرس وقوله قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم دون النساء ولو باتت بأطهار وأما نحو ولو ترى إذ وقفوا على النار أن لو نشاء أصبناهم وقول كعب أرى وأسمع ما لو يسمع الفيل فمن القسم الأول لا من هذا القسم لأن المضارع في ذلك مراد به المضي وتحقيق ذلك أنه يلزم أن خاصية لو فرض ما ليس بواقع واقعا ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية إن تعليق أمر على أمر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال فعلى هذا قوله ولو باتت بأطهار يتعين فيه معنى إن لأنه خبر عن أمر مستقبل محتمل أما استقباله فلأن جوابه محذوف دل عليه شدوا وشدوا مستقبل لأنه جواب إذا وأما احتماله فظاهر ولا يمكن جعلها امتناعية للاستقبال والاحتمال ولأن المقصود تحقق ثبوت الطهر لا امتناعه وأما قوله ولو تلتقي البيت وقوله ولو أن ليلى البيت فيحتمل أن لو فيهما بمعنى إن على أن المراد مجرد الإخبار بوجود ذلك عند وجود هذه الأمور في المستقبل ويحتمل أنها على بابها وأن المقصود فرض هذه الأمور في المستقبل واقعة والحكم عليها مع العلم بعدم وقوعها والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى إن ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية والثاني أن يكون حرفا مصدريا بمنزلة أن إلا أنها لا تنصب وأكثر وقوع هذه بعد ود أو يود نحو ودوا لو تدهن يود أحدهم لو يعمر ومن وقوعها بدونهما قول قتيلة ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق وقول الأعشى وربما فات قوما جل أمرهم من التأني وكان الحزم لو عجلوا وقوله

امرء القيس تجاوزت احراسًا عليها ومعشرا علي حراصًا لو يسرون مقتلي واكثرهم لم يثبت ورود لو مصدرية والذي اثبته الفراء وابو علي وابو البقا والتبريزي وابن مالك ويقول المانعون في نحو يود احدهم لو يعمر انها شرطية وان مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه ان تدهن ويشكل عليهم دخولها على ان في نحو وما عملت من سوء تود لو ان بينها وبينه امدا بعيدًا وجوابه ان لو انما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت ان بينها وبينه واورد ابن مالك السؤال في فلو ان لنا كرة واجاب بما ذكرناه وبان هذا من باب توكيد اللفظ بمرادفه نحو فجاجًا سبلا والسؤال في الاية مدفوع من اصله لان لو فيها ليست مصدرية وفي الجواب الثاني نظر لان توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ كقراءة زيد بن علي والذين من قبلهم بفتح الميم والرابع ان يكون للتمني نحو لو تاتيني فتحدثني قيل ومنه فلو ان لنا كرة اي فليت لنا ولهذا نصب فنكون في جوابها كما انتصب فافوز في جواب ليت في يا ليتني كنت معهم فافوز ولا دليل في هذا لجواز ان يكون النصب في فنكون مثله في الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا وقول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف واختلف في لو هذه فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفا وجواب باللام كقوله فلو نبش المقابر عن كليب فيخبر بالذنائب اي زير بيوم الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور وقال ابن مالك هي لو المصدرية اغنت عن فعل التمني وذلك انه اورد قول الزمخشري وقد تجيء لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني فقال ان اراد ان الاصل وددت لو تاتيني فحذف فعل التمني لدلالة لو عليه فاشبهت ليت في الاشعار بمعنى التمني فكان لها جواب كجوابها فصحيح وانها حرف وضع للتمني كليت فممنوع لاستلزامه منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت انتهى الخامس ان يكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل وذكر ابن هشام اللخمي وغيره لها معنى اخر وهو التقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق وقوله تعالى ولو على انفسكم وفيه نظر وهنا مسائل احداها ان لو خاصة بالفعل وقد يليها اسم مرفوع معمول لمحذوف يفسره ما بعده او اسم منصوب كذلك او خبر لكان محذوفة او اسم هو في الظاهر مبتدا وما بعده خبره فالاول كقولهم لو ذات سوار لطمتني وقول عمر لو غيرك قالها يا ابا عبيدة وقوله لو غيركم علق الزبير بحبله ادى الجوار الى بني العوام والثاني نحو لو زيدا رايته اكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد واضرب ولو زيدا او عمرا ولو نارا ثم وقوله لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل واختلف

في قل لو انتم تملكون فقيل من الاول والاصل لو تملكون فحذف الفعل الاول فانفصل الضمير وقيل من الثالث
اي لو كنتم تملكون ورد بان المعهود بعد لو حذف كان ومرفوعها معا فقيل الاصل لو كنتم انتم تملكون فحذفا
وفيه نظر للجمع بين الحذف والتوكيد والرابع نحو قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
وقوله لو في طهية احلام لما عرضوا دون الذي انا ارميه ويرميني واختلف فيه فقيل محمول على ظاهره
وان الجملة الاسمية وليتها شذوذا كما قيل في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وقال الفارسي هو من النوع
الاول والاصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا والمبتدأ اخرا وقال المتنبي ولو قلم القيت في شق راسه
من السقم ما غيرت من خط كاتب فقيل لحن لانه لا يمكن ان يقدر ولو القي قلم واقول يروى بنصب قلم ورفعه
وهما صحيحان والنصب اوجه بتقدير ولو لابست قلما كما يقدر في نحو زيدا حبست عليه والرفع بتقدير فعل دل عليه
المعنى اي ولو حصل قلم او ولو لوبس قلم كما قالوا في قوله اذا ابن ابي موسى بلالا بلغته فمن رفع ابنا ان التقدير
اذا بلغ وعلى الرفع فيكون القيت صفة للقلم ومن الاولى تعليلية على كل حال متعلقة بالقيت لا بغيرت
لوقوعه في حيز ما النافية وقد يتعلق بغيرت لان مثل ذلك يجوز في الشعر كقوله ونحن عن فضلك ما استغنينا
المسألة الثانية يقع ان بعدها كثيرا نحو ولو انهم امنوا ولو انهم صبروا ولو انا كتبنا عليهم ولو انهم فعلوا
ما يوعظون به وقوله ولو ان ما اسعى لادنى معيشة وموضعها عند الجميع رفع فقال سيبويه بالابتداء ولا يحتاج
الى خبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد لو كما اختصت
غدوة بالنصب بعد لدن والحين بالنصب بعد لات وقيل على الابتداء والخبر محذوف ثم قيل يقدر مقدما
اي ولو ثابت ايمانهم على حد وآية لهم انا حملنا وقال ابن عصفور بل يقدر ههنا مؤخرا ويشهد له انه يأتي
مؤخرا بعد اما كقوله عندي اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني وذلك لان لعل لا تقع
هنا فلا تشتبه ان المؤكدة اذا قدمت بالتي بمعنى لعل فالاولى ان يقدر مؤخرا على الاصل اي ولو ايمانهم
ثابت وذهب المبرد والزجاج والكوفيون الى انه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها اي ولو ثبت انهم امنوا
ورجح بان فيه ابقاء لو على الاختصاص بالفعل قال الزمخشري ويجب كون خبر ان فعلا ليكون عوضا
من الفعل المحذوف ورده ابن الحاجب وغيره بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام وقالوا انما
ذاك في الخبر المشتق لا الجامد كالذي في الاية وفي قوله ما اطيب العيش لو ان الفتى حجر تنبو الحوادث عنه
وهو ملموم وقوله ولو انها عصفورة لحسبتها مسومة تدعو عبيدا وازنما ورد ابن مالك قول الزمخشري
بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح وقد وجدت اية
في التنزيل وقع الخبر فيها اسما مشتقا ولم يتنبه لها الزمخشري كما لم يتنبه لاية لقمان ولا ابن الحاجب

والا لما منع من ذلك ولا ابن مالك والا لما استدل بالشعر وهي قوله تعالى يودوا لو انهم بادون في الاعراب
ووجدت آية الخبر فيها ظرف وهي لو ان عندنا ذكرا من الاولين المسئلة الثالثة الغالب دخول لو على الماضي
لم تجزم ولو اريد بها معنى ان الشرطية وزعم بعضهم ان الجزم بها مطرد على لغة واجازه جماعة في الشعر منهم
ابن الشجري كقوله لو يشا طار بها ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل وقوله تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت
احدى نساء بني ذهل بن شيبانا وقد خرج هذا على ان ضمة الاعراب سلبت تخفيفا كقراءة ابي عمرو وينصركم
ويشعركم ويامركم والاول على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت همزة ساكنة كما قيل العالم والخاتم
وهو توجيه قراءة ابن ذكوان منساته بهمزة ساكنة فان الاصل منساة بهمزة مفتوحة مفعلة من نساه اذا
اخره ثم ابدلت الهمزة الفا ثم الالف همزة ساكنة المسئلة الرابعة جواب لو اما مضارع منفي بلم نحو لو لم
يخف الله لم يعصه او ماض مثبت او منفي بما والغالب على المثبت دخول اللام عليه نحو لو نشا لجعلناه حطاما
ومن تجرده منها لو نشا جعلناه اجاجا والغالب على المنفي تجرده منها نحو ولو شا ربك ما فعلوه ومن اقترانه
بها قوله ولو نعطى الخيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالي ونظيره في الشذوذ اقتران جواب القسم المنفي
بما بها كقوله اما والذي لو شا لم يخلق النوى لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي وورد جواب لو الماضي
مقرونا بقد وهو غريب كقول جرير لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة تدع الحوائم لا يجدن غليلا ونظيره في
الشذوذ اقتران جواب لولا بها كقول جرير ايضا لولا رجاؤك قد قتلت اولادي وقيل وقد يكون جواب الجملة
اسمية مقرونة باللام او بالفا كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير وقيل هي جواب القسم
مقدر وقول الشاعر قالت سلامة لم يكن لك عادة ان تترك الاعداء حتى تعذرا لو كان قتل يا سلام فراحة
لكن فررت مخافة ان اوسرا لولا على اربعة اوجه احدها ان تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امتناع
الثانية بوجود الاولى نحو لولا زيد لاكرمتك اي لولا زيد موجود فاما قوله عليه السلام لولا ان اشق على
امتي لامرتهم بالسواك عند كل صلوة فالتقدير لولا مخافة ان اشق لامرتهم امر ايجاب والا لانعكس معناها اذ الممتنع
المشقة والموجود الامر وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ولا بها اصالة
خلافا لزاعمي ذلك بل رفعه بالابتداء ثم قال اكثرهم يجب كون الخبر كونا مطلقا محذوفا فاذا اريد به الكون المقيد
لم يجز ان تقول لولا زيد قائم ولا ان تحذفه بل تجعل مصدره هو المبتدا فتقول لولا قيام زيد لاتيتك
او تدخل ان على المبتدا فتقول لولا ان زيدا قائم وتصير ان وصلتها مبتدا محذوف الخبر وجوبا او مبتدا
لا خبر له او فاعلا بثبت محذوفا على الخلاف السابق في فصل لو وذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين
وابن مالك الى انه يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه وكونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره

انه لم يعلم نحو لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لهدمت الكعبة ويجوز الامران ان علم وزعم ابن الشجري
ان من ذكره ولولا فضل الله عليكم وهذا غير متعين لجواز تعلق الظرف بالفضل ولحن جماعة منهم المعري
حيث حذف الخبر في قوله في صفة سيف يذيب الرعب منه كل عضب فلولا الغمد يمسكه لسالا وليس بجيد
لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او تقدير يمسكه
جملة معترضة وقيل يحتمل انه حال من الخبر المحذوف وهذا مردود بنقل الاخفش انهم لا يذكرون
الحال بعدها لانه خبر في المعنى وعلى الابدال والاعتراض والحال عند من قال به يخرج ايضا قول تلك المرأة
فوالله لولا الله تخشى عواقبه لزعزع من هذا السرير جوانبه وزعم ابن الطراوة ان جواب لولا ابدا هو خبر المبتدأ
ويرده انه لا رابط بينهما واذا ولي لولا مضمر فحقه ان يكون ضمير رفع نحو لولا انتم لكنا مؤمنين وسمع
قليلا لولاي ولولاك ولولاه خلافا للمبرد ثم قال سيبويه والجمهور هي جارة للضمير مختصة به كما اختصت حتى و
الكاف بالظاهر ولا تتعلق لولا بشيء وموضع المجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف وقال الاخفش الضمير
مبتدأ ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن المرفوع كما عكسوا اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا
وقد اسلفنا ان النيابة انما وقعت في الضمائر المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال واذا عطف
على اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين رفعه لانها لا تخفض الظاهر الثاني ان تكون للتحضيض والعرض فتختص
بالمضارع او ما في تأويله نحو لولا تستغفرون الله ونحو لولا اخرتني الى اجل قريب والفرق بينهما ان التحضيض
طلب بحث وازعاج والعرض طلب بلين وتأدب الثالث ان تكون للتوبيخ والتنديم فتختص بالماضي نحو
لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قربانا آلهة ومنه ولولا اذ سمعتموه قلتم
الا ان الفعل اخر وقوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا الا ان الفعل اضمر اي
لولا عددتم وقول النحويين لولا تعدون مردود اذ لم يرد ان يحضهم على ان يعدوا في المستقبل بل المراد توبيخهم
على ترك عده في الماضي وانما قال تعدون على حكاية الحال فان كان مراد النحويين مثل ذلك فحسن وقد فصلت
من الفعل باذ واذا معمولين له وبجملة شرطية معترضة فالاول نحو لولا اذ سمعتموه قلتم فلولا اذ جاءهم باسنا
تضرعوا والثاني والثالث نحو فلولا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون ونحن اقرب اليه منكم ولكن
لا تبصرون فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها المعنى فهلا ترجعون الروح اذا بلغت الحلقوم ان كنتم غير
مربوبين وحالتكم انكم تشاهدون ذلك ونحن اقرب الى المحتضر منكم بعلمنا او بالملائكة ولكنكم لا
تشاهدون ذلك ولولا الثانية تكرار للاولى الرابع الاستفهام نحو لولا اخرتني الى اجل قريب لولا
انزل اليه ملك قاله الهروي واكثرهم لا يذكره والظاهر ان الاولى للعرض وان الثانية مثل لولا جاؤا عليه

بان بعده شيئا او ذكر للهروى انها نافية تكون بمنزلة لم وجعل منه فلولا كانت قرية امنت فنفعها ايمانها
الا قوم يونس والظاهر ان المعنى على التوبيخ اى فهلا كانت قرية واحدة من القرى المهلكة تابت عن الكفر
قبل مجى العذاب فنفعها ذلك وهو تفسير الاخفش والكسائى والفراء وعلى بن عيسى والنحاس ويؤيده قراءة ابى
وعبد الله فهلا ويلزم من هذا المعنى النفى لان التوبيخ يقتضى عدم الوقوع وقد يتوهم ان الزمخشرى
قائل بانها للنفى لقوله والاستثناء منقطع بمعنى لكن ويجوز كونه متصلا والجملة فى معنى النفى كانه قيل
ما امنت ولعله انما اراد ما ذكرنا ولهذا قال والجملة فى معنى النفى ولم يقل ولولا للنفى وكذا قال فى فلولا
اذ جاءهم باسنا تضرعوا معناه نفى التضرع ولكنه جئ بلولا ليفاد انهم لم يكن لهم عذر فى ترك
التضرع الا عنادهم وقسوة قلوبهم واعجابهم باعمالهم التى زينها الشيطان لهم انتهى فان احتج محتج للهروى
انه قرئ بنصب قوم على اصل الاستثناء ورفعه على الابدال فالجواب ان الابدال يقع بعد ما فيه رائحة
النفى كقوله عاف تغير الا النؤى والوتد فرفع لما كان تغير بمعنى لم يبق على حاله وادق من هذا قراءة بعضهم
فشربوا منه الا قليل منهم لما كان شربوا منه فى معنى فلم يكونوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى ويوضح
لك ذلك ان البدل فى غير الموجب ارجح من النصب وقد اجتمعت السبعة على النصب فى الا قوم يونس فدل على ان
الكلام موجب لكن فيه رائحة غير الايجاب كما فى قوله تغير الا النؤى والوتد تنبيه ليس من اقسام لولا
الواقعة فى نحو قوله الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعنى شغلى لان هذه كلمتان بمنزلة قولك
لو لم والجواب محذوف اى لو لم ينازعنى شغلى لزرتك وقيل بل هى الامتناعية والفعل بعدها على اضمار
ان على حد قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه لوما بمنزلة لولا تقول لوما زيد لاكرمتك وفى التنزيل
لوما تاتينا بالملائكة وزعم المالقى انها لم تات الا للتحضيض ويرده قول الشاعر لوما الاصاخة
للوشاة لكان لى من بعد سخطك فى رضاك رجاء لم حرف جزم لنفى المضارع وقلبه ماضيا نحو لم يلد
ولم يولد الاية وقد يرفع الفعل بعدها كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم
يوفون بالجار فقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحيانى ان بعض العرب ينصب بها كقراءة بعضهم الم
نشرح لك وقوله فى اى يومى من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر وخرجا على ان الاصل نشرحن ويقدرن
ثم حذفت نون التاكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفى هذا شذوذان توكيد المنفى بلم
وحذف النون لغير وقف ولا ساكنين وقال ابو الفتح الاصل يقدر بالسكون ثم لما تجاورت الهمزة
المفتوحة والراء الساكنة وقد اجرت العرب الساكن المجاور للمتحرك والمتحرك مجرى الساكن اعطاء للمجاور حكم
مجاوره ابدلوا الهمزة المحركة الفا كما تبدل الهمزة الساكنة بعد الفتحة ولزم فتح ما قبلها اذ لا يقع

الألف لا بعد فتحة قال وعلى ذلك قولهم المراة والكماة بالألف وعليه خرج أبو علي قول عبد يغوث كأن لم
ترى قبلي أسيرا يمانيا فقال أصله ترأى بهمزة بعد الفتحة كما قال سراقة البارقي أرى عيني ما لم ترأياه ثم حذفت الألف
للجازم ثم أبدلت الهمزة ألفا لما ذكرنا وأقيس من تخريجهما أن يقول في قوله أيوم لم يقدر نقلت حركة همزة أم
إلى الساكن قبلها ثم أبدلت الهمزة الساكنة ألفا مثل المراة والكماة ثم الألف همزة متحركة لالتقاء الساكنين
وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الراء قبلها كما في ولا الضألين بهمز وكذلك القول في المراة والكماة
وقوله كأن لم ترى ولكن لم يحرك الألف فيهن لعدم التقاء الساكنين وكانت الحركة فتحة إتباعا لفتحة الدال
وقد تنفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله فذاك ولم إذا نحن امترينا تكن في الناس يدركك المراء
وقوله فأضحت مغانيها قفارا رسومها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل وقد يليها الاسم معمولا لفعل محذوف
يفسره ما بعده كقوله ظننت فقيرا ذا غنى ثم نلته فلم ذا رجاء ألقه غير واهب **لمّا على ثلاثة أوجه**
أحدها أن تختص بالمضارع فتجزمه وتنفيه وتقلبه ماضيا كلم إلا أنها تفارقها في خمسة أمور أحدها
أنها لا تقترن بأداة شرط لا يقال إن لمّا تقم وفي التنزيل وإن لم تفعل وإن لم ينتهوا الثاني أن منفيها مستمر النفي
إلى الحال كقوله فإن كنت مأكولا فكن خير آكل وإلا فأدركني ولمّا أمزق ومنفي لم يحتمل الاتصال نحو ولم أكن بدعائك
رب شقيا والانقطاع مثل لم يكن شيئا مذكورا ولهذا جاز لم يكن ثم كان ولم يجز لمّا يكن ثم كان بل يقال
لمّا يكن وقد يكون ومثل ابن مالك للنفي المنقطع بقوله وكنت إذ كنت إلهي وحدكا لم يك شيء يا إلهي قبلكا
وتبعه ابنه فيما كتب على التسهيل وذلك وهم فاحش ولامتداد النفي بعد لمّا لم يجز اقترانها بحرف التعقيب
بخلاف لم تقول قمت فلم تقم لأن معناه وما قمت عقيب قيامي ولا يجوز قمت فلمّا تقم لأن معناه وما قمت
إلى الآن والثالث أن منفي لمّا لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك في منفي لم تقول لم يكن زيد في
العام الماضي مقيما ولا يجوز لمّا يكن وقال ابن مالك لا يشترط كون منفي لمّا قريبا من الحال مثل عصى إبليس ربه
ولمّا يندم بل ذلك غالب لا لازم والرابع أن منفي لمّا متوقع ثبوته بخلاف منفي لم ألا ترى أن معنى بل لمّا
يذوقوا العذاب أنهم لم يذوقوه إلى الآن وأن ذوقهم له متوقع قال الزمخشري في ولمّا يدخل الإيمان في
قلوبكم ما في لمّا من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد انتهى ولذا أجازوا لم يقض ما لا يكون
ومنعوه في لمّا وهذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل فأما بالنسبة إلى الماضي فهما سيان في نفي المتوقع
وغيره ومثال المتوقع أن تقول مالي قمت فلم تقم أو ولمّا تقم ومثال غير المتوقع أن تقول ابتداء لم تقم أو لمّا تقم
الخامس أن منفي لمّا جائز الحذف لدليل كقوله فجئت قبورهم بدءا ولمّا فناديت القبور فلم يجبنه أي ولمّا أكن
بدءا قبل ذلك أي سيدا ولا يجوز وصلت إلى بغداد ولم تريد ولم أدخلها فأما قوله احفظ وديعتك التي

استودعتها يوم الأغارب إن وصلت وإن لم فضرورة وعلة هذه الأحكام كلها أن لم لنفي فعل ولمّا لنفي قد فعل
الثاني من أوجه لمّا أن تختص بالماضي فيقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما نحو لمّا جاءني أكرمته
ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم يقول حرف وجوب لوجوب وزعم ابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني
وتبعهم جماعة أنها ظرف بمعنى حين وقال ابن مالك بمعنى إذ وهو حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة
إلى الجملة ورد ابن خروف على مدعي الاسمية بجواز لمّا أكرمتني أمس أكرمتك اليوم لأنها إذا قدرت ظرفا كان
عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في أمس والجواب أن هذا مثل إن كنت قلته فقد علمته والشرط لا يكون
إلا مستقبلا ولكن المعنى إن ثبت أني كنت قلته وكذا هنا المعنى لمّا ثبت اليوم إكرامك لي أمس أكرمتك
ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك وفعلا
مضارعا عند ابن عصفور دليل الأول فلمّا نجاكم إلى البر أعرضتم والثاني فلمّا نجاهم إلى البر إذا هم يشركون
والثالث فلمّا نجاهم إلى البر فمنهم مقتصد والرابع فلمّا ذهب عن إبراهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا
وهو مؤول بجادلنا وقيل في آية الفاء إن الجواب محذوف أي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد وفي آية المضارع
إن الجواب جاءته البشرى على زيادة الواو أو محذوف أي أقبل يجادلنا ومن مشكل لمّا هذه قول الشاعر
أقول لعبد الله لمّا سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم فيقال أين فعلاها والجواب أن سقاؤنا
فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره قلت بدليل قوله أقول وقوله
شم أمر من قولك شمت البرق إذا نظرت إليه والمعنى لمّا سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه الثالث أن يكون
حرف استثناء فيدخل على الجملة الاسمية نحو إن كل نفس لمّا عليها حافظ فيمن شدد الميم وعلى الماضي لفظا لا معنى
نحو أنشدك الله لمّا فعلت أي ما أسألك إلا فعلك قال قالت له بالله يا ذا البردين لمّا غنثت نفسا أو اثنين
وفيه رد لقول الجوهري إن لمّا بمعنى إلا غير معروف في اللغة وتأتي لمّا مركبة من كلمات أو كلمتين فأما المركبة
من كلمات فكما تقدم في وإن كلا لمّا ليوفينهم في قراءة ابن عامر وحمزة وحفص بتشديد نون إن وميم لمّا
فيمن قال الأصل لمن ما فأبدلت النون ميما وأدغمت فلما كثرت الميمات حذفت الأولى وهذا القول ضعيف لأن
حذف مثل هذه الميم استثقالا لم يثبت وأضعف منه قول آخر إن الأصل لمّا بالتنوين بمعنى جمعا ثم حذف
التنوين إجراء للوصل مجرى الوقف لأن استعمال لمّا في هذا المعنى بعيد وحذف التنوين من المنصرف في الوصل
أبعد وأضعف من هذا قول آخر إنه فعلى من اللمّ وهو بمعناه ولكنه منع الصرف لألف التأنيث ولم يثبت استعمال
هذه اللفظة وإذا كان فعلى فهلا كتب بالياء وهلا أماله من قاعدته الإمالة واختار ابن الحاجب أنها لمّا
الجازمة حذف فعلها والتقدير لمّا يهملوا أو لمّا يتركوا لدلالة ما تقدم من قوله تعالى فمنهم شقي وسعيد

ثم ذكر الأشقياء والسعداء ومجازاتهم ثم قال ولا أعرف وجهاً أشبه من هذا وإن كانت النفوس تستبعده
من جهة أن مثله لم يقع في التنزيل والحق ألا يستبعد لذلك انتهى وفي تقديره نظر والأولى عندي أن يقدر
لما يوفوا أعمالهم أي إنهم إلى الآن لم يوفوها وسيوفونها ووجه رجحانه أمران أحدهما أن بعده ليوفينهم وهو
دليل على أن التوفية لم تقع بعد وأنها ستقع والثاني أن منفي لما متوقع الثبوت كما قدمنا والإهمال غير متوقع
الثبوت وأما قراءة أبي بكر بتخفيف النون وتشديد الميم فتحتمل وجهين أحدهما أن تكون مخففة من الثقيلة
وتكون في لما تلك الأوجه الثلاثة والثاني أن تكون نافية وكلا مفعول بإضمار أرى ولما بمعنى إلا وأما قراءة النحويين
بتشديد النون وتخفيف الميم فواضحة وأما قراءة الحرميين بتخفيفهما فإن في الأولى على أصلها من التشديد ووجوب
الإعمال وفي الثانية مخففة من الثقيلة وأعملت على أحد الوجهين واللام من لما فيهما لام الابتداء وقيل
في قراءة التخفيف الفارقة بين إن النافية والمخففة من الثقيلة وليس كذلك لأن تلك إنما تكون عند تخفيف إن
وإهمالها وما زائدة للفصل بين اللامين كما زيدت الألف للفصل بين الهمزتين في نحو أأنذرتهم وبين النونات
في نحو اضربنان يا نسوة وقيل وليست موصولة بجملة القسم لأنها انشائية وليس كذلك لأن الصلة في المعنى جملة
الجواب وإنما جملة القسم مسوقة لمجرد التوكيد ويشهد له قوله تعالى وإن منكم لمن ليبطئن إلا أنه يقال لعل من نكرة
أي لفريقاً ليبطئن لأنها حينئذ تكون موصوفة وجملة الصفة كجملة الصلة في اشتراط الخبرية وأما المركب من
الكلمتين فكقوله لما رأيت أبا يزيد مقاتلاً أدع القتال وأشهد الهيجاء وهو لغز يقال فيه أين جواب لما وبم
انتصب أدع وجواب الأول أن الأصل لن ما ثم أدغمت النون في الميم للتقارب ووصلا خطاً للإلغاز وإنما حقهما
أن يكتبا منفصلين ونظيره في الإلغاز قوله عافت الماء في الشتاء فقلنا بردِيه تصادفيه سخيناً فيقال كيف يكون
التبريد سبباً لمصادفته سخيناً وجوابه أن الأصل بل رديه ثم كتب على لفظه للإلغاز وعن الثاني أن انتصابه بلن وما
الظرفية وصلتها ظرف له فصل بينه وبين لن للضرورة فيتأتى كيف يجمع قوله لن أدع القتال مع قوله لن أشهد
الهيجاء فيجاب بأن أشهد ليس معطوفاً على أدع بل نصب بأن مضمرة وأن والفعل عطف على القتال أي لن أدع
وشهود الهيجاء على حد قول ميسون ولبس عباءة وتقر عيني لن حرف نصب ونفي واستقبال وليس أصله
لا فأبدلت الألف نوناً في لن وميماً في لم خلافاً للفراء لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفاً
نحو لنسفعاً وليكوناً ولا أصل لن لا أن فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للساكنين خلافاً للخليل والكسائي
بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو زيداً لن أضرب خلافاً للأخفش الصغير وامتناع زيداً يعجبني أن أضرب
خلافاً للفراء ولأن الموصول وصلته مفرد ولن أفعل كلام تام وقول المبرد إنه مبتدأ حذف خبره أي لا الفعل
مردود بأنه لم ينطق به مع أنه ليس شيء يسد مسده بخلاف نحو لولا زيد لأكرمتك وبأن الكلام تام بدون المقدر

لا الداخلة على الجملة الاسمية واجبة التكرار اذا اهملت ولا التفات له في دعوى عدم وجوب ذلك فان لا يستقراء يشهد بذلك ولا تفيد لن تاكيد النفي خلافا للزمخشري في كشافه ولا تابيده خلافا له في انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل قيل ولو كانت للتابيد لم يقيد منفيها باليوم في فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد في ولن يتمنوه ابدا تكرارا والاصل عدمه وتاتي للدعاء كما اتت لا لذلك وفاقا لجماعة منهم ابن عصفور والحجة في قوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال واما قوله تعالى قال رب بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين فقيل ليس منه لان فعل الدعاء لا يسند الى المتكلم بل الى المخاطب او الغائب نحو يا رب لا عذبت فلانا ونحو لا عذب الله عمرا انتهى ويرده قوله ثم لا زلت لكم خالدا وتلقي القسم بها وبلم نادر جدا كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم حتى اوسد في التراب دفينا وقيل لبعضهم الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة ويحتمل هذا ان يكون على حذف الجواب اي ان لي لبنين ثم استانف جملة النفي وزعم بعضهم انها قد تجزم كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله لن يخب الان من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة والاول محتمل للاجتزاء بالفتحة عن الالف للضرورة لَيْتَ حَرْفُ تَمَنٍّ يتعلق بالمستحيل غالبا كقوله فيا ليت الشباب يعود يوما وبالممكن قليلا وحكمها ان تنصب الاسم وترفع الخبر قال الفراء وبعض اصحابه وقد تنصبهما كقوله يا ليت ايام الصبا رواجعا وبنى على ذلك ابن المعتز قوله مرت بنا سحرا طير فقلت لها طوباك يا ليتني اياك طوباك والاول عندنا محمول على حذف الخبر وتقديره اقبلت لا تكون خلافا للكسائي لعدم تقدم ان ولو الشرطيتين ويصح بيت ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن ضمير الرفع ويقترن بها ما الحرفية فلا تزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد خلافا لابن ابي الربيع وطاهر القزويني ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص واهمالها حملا على اخواتها ورووا بالوجهين قول النابغة قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد ويحتمل ان الرفع على ان ما موصولة وان الاشارة خبر لهو محذوفا اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا فلا يدل حينئذ على الاهمال ولكنه احتمال مرجوح لان حذف العائد المرفوع بالابتداء في صلة غير اي مع عدم طول الصلة قليل ويجوز ليتما زيدا القاه على الاعمال ويمتنع على اضمار فعل على شريطة التفسير لَعَلَّ حَرْفٌ يَنْصِبُ الاسم ويرفع الخبر قال بعض اصحاب الفراء وقد تنصبهما وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وتاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكسائي على اضمار يكون وقد مر ان عقيلا يخفضون بها المبتدا كقوله لعل ابي المغوار منك قريب وزعم الفارسي انه لا دليل في ذلك لانه يحتمل ان يكون اصله لعله لابي المغوار جواب قريب فحذف موصوف قريب وضمير الشان ولام لعل الثانية تخفيفا وادغم الاولى في لام الجر ومن ثم كانت مكسورة

ومن فتح فهو على لغة من يقول المال لزيد بالفتح وهذا تكلف كثير ولم يثبت تخفيف لعل ثم هو محجوج
بنقل الأئمة أن الجر بلعل لغة قوم بأعيانهم واعلم أن مجرور لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزل لعل منزلة
الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ
ومثله لولاي لكان كذا على قول سيبويه ان كان زائدة وقول الجمهور ان الزائدة لا تعمل شيئا فعل الأ
هلنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل الى جانب الفعل
بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على ان لنا صفة لخبر انه ثم وصل لما ذكر وقيل بل هو معمول لكان بالحقيقة
وقيل على انها نافية ولنا الخبر وقيل بل على انها الزائدة وانها تعمل في الفاعل كما عمل فيها العامل الملغى
نحو زيد ظننت عالم ويتصل بلعل ما الحرفية فتكفها عن العمل لزوال اختصاصها بدليل قوله
اضاءت لك النار الحمار المقيدا وجوز قوم اعمالها حملا على ليت لاشتراكهما في انهما يغيران معنى الا
وكذا قالوا في كان وبعضهم خص لعل بذلك لشدة التشابه بينها وبين ليت للانشاء واما كان فللخبر مثل وقول
لحن سمع بالبصرة لعل لما عذر وانت تلوم وهذا محتمل لتقدير ضمير الشأن كما تقدم في ان من اشد الناس
عذابا يوم القيامة المصورون وفيها عشر لغات مشهورة ولها معان احدها التوقع وهو ترجي المحبوب والاشفاق
من المكروه نحو لعل الحبيب مواصل ولعل الرقيب حاصل ويختص بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب
السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا والثاني التعليل اثبته جماعة منهم الاخفش والكسائي وحملوا عليه فقولا
له قولا لينا لعله يتذكر او يخشى ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين اي اذهبا على رجائكما
والثالث الاستفهام اثبته الكوفيون ولهذا علق بها الفعل في نحو لا تدري لعل الله يحدث بعد ذلك امرا
ونحو وما يدريك لعله يزكى قال الزمخشري وقد اشربها معنى ليت من قرأ فاطلع انتهى وفي الايضاح
ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى كقوله لعلك يوما ان تلم ملمة وبحرف التنفيس قليلا كقوله فقولا
فقولا لعلها سترجوني من شقوة وعويل وخرج بعضهم نصب فاطلع على تقدير ان مع ابلغ كانخفض المعطوف
في بيت زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا على تقدير الباء مع مدرك
ولا يمتنع كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للحريري وفي الحديث وما يدريك لعل الله اطلع على اهل بدر
فقال اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم وقال الشاعر وبدلت قرحا داميا بعد صحة لعل منايانا تحولن
ابؤسا وانشد سيبويه اعد نظرا يا عبد قيس لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا فان اعترض بان
لعل هنا مكفوفة بما فالجواب ان شبهة المانع ان لعل للاستقبال فلا تدخل على الماضي ولا
فرق على هذا بين كون الماضي معمولا لها او معمولا لما في حيزها ومما يوضح بطلان قوله ثبوت ذلك في

خبر ليت وهي بمنزلة لعل نحو يا ليتني قدمت لحياتي يا ليتني مت قبل هذا وكنت نسيا منسيا يا ليتني
كنت معهم فافوز ومن مشكل باب ليت قول يزيد بن الحكم فليت كفافا كان خيرك كله وشرك
عني ما ارتوى الماء مرتوي واشكاله من اوجه احدها عدم ارتباط خبر ليت لان الظاهر ان كفافا
اسم ليت وان كان تامة وفاعلها الخير ولا ضمير في هذه الجملة والثاني تعليقه عن بمرتو والثالث
ايقاع الماء فاعلا بارتوى وانما يقال ارتوى الشارب والجواب عن الاول ان كفافا انما هو خبر لكان
مقدم عليها وهو بمعنى كاف واسم ليت محذوف للضرورة اي فليتك او فليته او فليت الشان
ومثله قوله فليت دفعت الهم عني ساعة وخيرك اسم كان وكله توكيد له والجملة خبر ليت وفي الثاني ومرتو
فروي بالرفع عطفا على خيرك فجزءه اما محذوف وتقديره كفافا ومرتو فاعل بارتوى وانا مرتوي على انه
سكن للضرورة كقوله ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى حضرموت اهتدى ليا ويروى بالنصب اما
على انه اسم لليت محذوفة وسهل حذفها تقدم ذكرها كما سهل ذلك حذف كل وبقاء الخفض في قوله
اكل امرء تحسبين امرءا ونار توقد بالليل نارا واما على العطف على اسم ليت المذكورة ان قدر
ضمير المخاطب فاما ضمير الشان فلا يعطف عليه لو ذكر فكيف وهو محذوف ومرتوي على الوجهين مرفوع اما
لانه خبر ليت المحذوفة او لانه عطف على خبر ليت المحذوفة وعن الثاني انه ضمن مرتو معنى كاف
لان المرتوي يكف عن الشرب كما جاء فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة لان في يخالفون
معنى يعدلون ويخرجون وان علقته بكفافا محذوفا على وجه مر ذكره فلا اشكال وعن الثالث انه اما
على حذف مضاف اي شارب الماء واما على جعل الماء مرتويا مجازا كما جعل صاديا في قوله وجبت هجيرا يترك
الماء صاديا ويروى الماء بالنصب على تقدير من كما في واختار موسى قومه سبعين رجلا ففاعل ارتوى
على هذا مرتو كما تقول ما شرب الماء شارب لكن مشددة النون حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر
وفي معناها ثلاثة اقوال احدها وهو المشهور انه واحد وهو الاستدراك وفسر بان تنسب
لما بعدها حكما مخالفا لحكم ما قبلها ولذلك لا بد ان يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو ما هذا ساكنا
لكنه متحرك او ضد له نحو ما هذا ابيض لكنه اسود وقيل وخلاف نحو ما زيد قائما لكنه شارب وقيل لا
يجوز ذلك والثاني انها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد قاله جماعة منهم صاحب البسيط وفسروا
الاستدراك برفع ما توهم ثبوته نحو ما زيد شجاعا لكنه كريم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان
فنفي احدهما يوهم انتفاء الآخر وما قام زيد لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين الرجلين تلابس
او تماثل في الطريقة ومثلوا التوكيد بنحو لو جاءني اكرمته لكنه لم يجئ فاكدت ما افادته لو من الامتناع

والثالث

والثالث انها للتوكيد دائما مثل ان ويصحب التوكيد معنى الاستدراك وهو قول ابن عصفور
قال في المقرب ان وان ولكن معناها التوكيد ولم يزد على ذلك وقال في الشرح معنى لكن التوكيد وتعطي مع
ذلك الاستدراك انتهى والبصريون على انها بسيطة وقال الفراء اصلها لكن ان فطرحت الهمزة للتخفيف
ونون لكن للساكنين كقوله ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا فضل وقال باقي الكوفيين مركبة من لا وان
والكاف الزائدة لا التشبيهية وحذفت الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله فلو كنت ضبيا عرفت
قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر اي ولكنك وعليه بيت المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر
جفونك يعشق وبيت الكتاب ولكن من لا يلق امرا ينوبه بعدته ينزل به وهو اعزل ولا يكون الاسم فيهما من
لان الشرط لا يعمل فيه ما قبله ولا تدخل اللام في خبرها خلافا للكوفيين احتجوا بقوله ولكنني من حبها
لعميد ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير ثم هو محمول على زيادة اللام او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت
الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين **لكن ساكن النون** ضربان مخففة من الثقيلة وهي حرف ابتداء لا
يعمل خلافا للاخفش ويونس لدخولها بعد التخفيف على الجملتين وخفيفة باصل الوضع فان وليها
كلام فهي حرف ابتداء لمجرد افادة الاستدراك وليست عاطفة ويجوز ان تستعمل بالواو نحو ولكن كانوا
الظالمين وبدونها نحو قول زهير ان ابن ورقاء لا تخشى بوادره لكن وقائعه في الحرب تنتظر وزعم ابن ابي الربيع
انها حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وانه ظاهر قول سيبويه وان وليها مفرد فهي عاطفة
بشرطين احدهما ان يتقدمها نفي او نهي نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا يقم زيد لكن عمرو فان قلت قام زيد ثم
جئت بلكن جعلتها حرف ابتداء فجئت بالجملة فقلت لكن عمرو لم يقم واجاز الكوفيون لكن عمرو على العطف
وليس بمسموع الشرط الثاني ان لا تقترن بالواو قاله الفارسي واكثر النحويين وقال قوم لا تستعمل مع
المفرد الا بالواو واختلف في نحو ما قام زيد ولكن عمرو على اربعة اقوال احدها ليونس ان لكن غير عاطفة
والواو عاطفة مفردا على مفرد والثاني لابن مالك ان لكن غير عاطفة والواو عاطفة جملة حذف
بعضها على جملة صرح بجميعها قال فالتقدير في نحو ما قام زيد ولكن عمرو ولكن قام عمرو وفي ولكن رسول
الله وخاتم النبيين ولكن كان رسول الله وعلة ذلك ان الواو لا تعطف مفردا على مفرد مخالف له
في الايجاب والسلب بخلاف الجملتين المتعاطفتين فيجوز تخالفهما فيه نحو قام زيد ولم يقم عمرو والثالث
لابن عصفور ان لكن عاطفة والواو زائدة لازمة والرابع لابن كيسان ان لكن عاطفة والواو زائدة
غير لازمة وسمع ما مررت برجل صالح لكن طالح بالخفض فقيل على العطف وقيل بجار مقدر اي لكن
مررت بطالح وجاز ابقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره **ليس** كلمة دالة

على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو ليس خلق الله مثله وقول الأعشى له نافلات ما يغب نوالها وليس
عطاء اليوم مانعه غدا وهي فعل لا يتصرف ووزنه فعل بالكسر ثم التزم تخفيفه ولم يقدر فعل بالفتح لانه لا
يخفف ولا فعل بالضم لانه لم يوجد في يائي العين الا في هيؤ وسمع لست بضم اللام فيكون على هذه اللغة
كهيؤ وزعم ابن السراج انه حرف بمنزلة ما وتابعه الفارسي في الحلبيات وابن شقير وجماعة والصواب الاول
بدليل لست ولستما ولسنا وليسا وليسوا وليست ولسن وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر وقيل قد تخرج عن ذلك في
مواضع احدها ان تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمنزلة الا نحو اتوني ليس زيدا والصحيح انها الناسخة وان اسمها
ضمير راجع للبعض المفهوم مما تقدم واستتاره واجب فلا يليها في اللفظ الا المنصوب وهذه المسألة كانت
سبب قراءة سيبويه النحو وذلك انه جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله ليس من اصحابي
احد الا ولو شئت لاخذت عليه ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا
سيبويه انما هذا استثناء فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى ولزم الاخفش وغيره والثاني
ان يقترن الخبر بعدها بالا نحو ليس الطيب الا المسك فان بني تميم يرفعونه حملا لها على ما في الاهمال عند انتقاض
النفي كما حمل اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفاء شروطها حكى ذلك عنهم ابو عمرو بن العلاء
فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكره له فقال له ابو عمرو نمت و
ادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو ينصب ثم قال لليزيدي ولخلف الاحمر اذهبا
الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والى المنتجع التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياهما وجهدا بكل منهما
ان يرجع عن لغته فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو وعنده عيسى فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك
على اوجه احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل
ليس الا الطيب المسك كما قيل الا ليس الا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا واجاب بان الا قد توضع
في غير موضعها مثل ان نظن الا ظنا وقوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ان نحن الا نظن ظنا وما اغتره
اغترارا الا الشيب لان الاستثناء المفرغ لا يكون في المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفائدة وقد اجيبوا
بان المصدر في الآية والبيت نوعي على حذف الصفة اي الا ظنا ضعيفا والا اغترارا عظيما الثاني ان الطيب
اسمها وان خبرها محذوف اي في الوجود وان المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك ولكن الا المسك
نعت للاسم لان تعريفه بتعريف الجنس اي ليس طيب غير المسك طيبا ولابي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر
وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدأ حذف خبره والجملة خبر ليس والتقدير الا المسك افخره وما تقدم من
نقل ابي عمرو ان ذلك لغة تميم يرد هذه التاويلات وزعم بعضهم ان في ذلك قديها حرفا وان من

قولهم ليس خلق الله مثله وقوله هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء النفس مبذول ولا بد فيهما الجواز كون ليس فيهما شانية الموضع الثالث ان يدخل على الجملة الفعلية او على المبتدأ والخبر مرفوعين كما مثلنا وقد اجبنا عن ذلك الرابع ان يكون حرفا عاطفا اثبت ذلك الكوفيون و البغداديون على خلاف بين النقلة واستدلوا بنحو قوله اين المفر والاله الطالب والاشرم المغلوب ليس غالب وخرج على ان الغالب اسمها والخبر محذوف قال ابن مالك وهو في الاصل ضمير متصل عائد على الاشرم اي ليسه الغالب كما تقول الصديق كانه زيد ثم حذف لاتصاله ومقتضى كلامه انه لولا تقديره متصلا لم يجز حذفه وفيه نظر

حرف الميم

ما تأتي على وجهين اسمية وحرفية وكل منهما ثلاثة اقسام فاما أوجه الاسمية فاحدها ان تكون معرفة وهي نوعان ناقصة وهي الموصولة نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق وتامة وهي نوعان عامة اي مقدرة بقولك الشيء وهي التي لم يتقدمها اسم تكون هي وعاملها صفة له في المعنى نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم الشيء هي والاصل فنعم الشيء ابداؤها لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وانيب عنه المضاف اليه فانفصل وارتفع وخاصة وهي التي يتقدمها ذلك ويقدر من لفظ ذلك الاسم نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم الغسل ونعم الدق و اكثرهم لا يثبت مجيء ما معرفة تامة واثبته جماعة منهم ابن خروف ونقله عن سيبويه والثاني ان تكون نكرة مجردة عن معنى الحرف وهي ايضا نوعان ناقصة وتامة فالناقصة هي الموصوفة وتقدر بقولك شيء كقولهم مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك وقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا وقول الآخر ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس فحذف العائد من الصفة الى الموصوف ويجوز ان تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسما ظاهرا اي قد تكره النفوس من الامر شيئا اي وصفا فيه والاصل من الامور او في هذا انابة المفرد عن الجمع وفي الاول انابة الصفة غير المفردة عن الموصوف اذ الجملة بعده صفة له وقد قيل في ان الله نعما يعظكم به ان المعنى نعم هو شيئا يعظكم به فما نكرة تامة تمييز والجملة صفة والفاعل مستتر وقيل ما معرفة موصولة فاعل والجملة صلة وقيل غير ذلك وقال سيبويه في هذا ما لدي عتيد المراد شيء لدي عتيد اي معد لجهنم اعتدته اياه او حاضر والنصب الاول راي الزمخشري وقيل ان ما للشخص العاقل وان قدرت ما موصولة فعتيد بدل منها او خبر ثان او خبر لمحذوف والتامة تقع في ثلاثة ابواب احدها التعجب نحو ما احسن زيدا المعنى شيء حسن زيدا جزم بذلك جميع البصريين الا الاخفش فجوزه وجوز ان تكون معرفة موصولة والجملة بعدها صلة لا محل لها وان تكون نكرة موصوفة والجملة بعدها في موضع رفع نعتا لها وعليهما فخبر المبتدأ محذوف وجوبا تقديره

شيء عظيم ونحوه والثاني في بابي نعم وبئس نحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما أي نعم شيئا فما نصب على
التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه أنها معرفة تامة كما مر والثالث قولهم إذا أرادوا
المبالغة في الإخبار عن أحد بالإكثار من فعل كالكتابة إن زيدا مما أن يكتب أي أنه من أمر كتابة أي أنه
من أمر وذلك الأمر هو الكتابة فما بمعنى شيء وأن وصلتها في موضع خفض بدلا منها والمعنى بمنزلته في خلق
الإنسان من عجل جعل لكثرة عجلته كأنه خلق منها وزعم السيرافي وابن خروف وتبعهما ابن مالك ونقله
عن سيبويه أنها معرفة تامة بمعنى الشيء أو الأمر وأن وصلتها مبتدأ والظرف خبره والجملة خبر لأن ولا يتحصل
للكلام معنى طائل على هذا التقدير والثالث أن تكون نكرة متضمنة معنى الحرف وهي نوعان أحدهما الاستفهامية
ومعناها أي شيء نحو ما هي ما لونها وما تلك بيمينك يا موسى قال موسى ما جئتم به السحر وذلك على قراءة أبي عمرو
السحر بمد الألف فما مبتدأ والجملة بعدها خبر والسحر إما بدل من ما ولهذا قرن بالاستفهام وكأنه قيل
آلسحر جئتم به وإما مبتدأ أي هو السحر أو السحر هو وأما من قرأ السحر على الخبر فما موصولة والسحر خبرها ويقويه
قراءة عبد الله ما جئتم به سحر ويجب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت وإبقاء الفتحة دليلا عليها نحو
فيم وإلام وعلام وقال فتلك ولاة السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول وربما تبعت الفتحة الألف
في الحذف وهو مخصوص بالشعر كقوله يا أبا الأسود لم خلفتني لهموم طارقات وذكر وعلة حذف الألف الفرق
بين الاستفهام والخبر فلهذا حذفت في نحو فيم أنت من ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا
تفعلون وثبتت في لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم يؤمنون بما أنزل إليك ما منعك أن تسجد لما خلقت
بيدي وكما لا تحذف الألف في الخبر لا تثبت في الاستفهام وأما قراءة عكرمة وعيسى عما يتساءلون فنادر
وأما قول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في دمان فضرورة والدمان كالرماد وزنا ومعنى ويروى
في رماد فلذلك رجح على تفسير ابن الشجري له بالسرجين ومثله قول الآخر إنا قتلنا بقتلانا سراتكم أهل
اللواء ففيما يكثر القتل ولا يجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه فلهذا رد الكسائي قول المفسرين
في بما غفر لي ربي إنها استفهامية وإنما هي مصدرية والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية مع رده
على من قال في فبما أغويتني إن المعنى بأي شيء أغويتني بأن إثبات الألف قليل شاذ وأجاز هو وغيره أن
تكون بمعنى الذي وهو بعيد لأن الذي غفر له هو الذنوب ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت وقال
جماعة منهم الإمام فخر الدين في فبما رحمة من الله لنت لهم إنها للاستفهام التعجبي أي فبأي رحمة ويرده ثبوت
الألف وأن خفض رحمة حينئذ لا يتجه لأنها لا تكون بدلا من ما إذ المبدل من اسم الاستفهام يجب أن يقترن بهمزة الاستفهام
نحو ما صنعت أخيرا أم شرا ولأن ما النكرة الواصفة في غير الاستفهام والشرط لا تستغني عن الوصف إلا في

نا بي التعجب ونعم وبئس وفي نحو قولهم انى ما ان افعل على خلاف فيهن قدمر ولا عطف بيان لهذا ولا بدلا
الا استفهاما منه لانه لا يوصف ولا يوصف به كالضمير ولا يعطف عليه عطف البيان ولا مضافا اليه الا اسماء
واسماء الشرط والموصوليت لا تضاف منها غير اي باتفاق وكم في الاستفهام عند الزجاج في نحو بكم درهم
اشتريت والصحيح ان جره بمن محذوفة واذا ركبت ما الاستفهامية مع ذا لم تحذف الفها نحو لماذا جئت
لان الفها قد صارت حشوا وهذا فصل عقد لماذا اعلم انها تأتي في العربية على اوجه احدها
ان يكون ما استفهاما وذا اشارة نحو ماذا التوانى ماذا الوقوف على نار وقد خمدت يا طالما او
في الحرب الثاني ان يكون ما استفهاما وذا موصولة كقول لبيد الا تسألان المرء ماذا يحاول
انحب فيقضى ام ضلال وباطل فما مبتدأ بدليل ابداله المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره للجملة بعده
وهو الارجح في ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو فيمن رفع العفو اي الذي ينفقونه العفو اذ
الاصل ان تجاب الاسمية بالاسمية والفعلية بالفعلية الثالث ان يكون ماذا كله استفهاما على التركيب
كقولك لماذا جئت وقوله يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم وهو الارجح في الاية في قراءة غير ابي عمرو ولم
العفو بالنصب اي ينفقون العفو الرابع ان يكون ماذا كله اسم جنس بمعنى شيء او موصولا بمعنى الذي على خلاف
في تخريج قول الشاعر دعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئيني فالجمهور على ان ماذا كله مفعول دعي ثم
اختلف فقال السيرافي وابن خروف موصول بمعنى الذي وقال الفارسي نكرة بمعنى شيء قال لان التركيب ثبت في الاجناس
دون الموصولات وقال ابن عصفور لا يكون ماذا مفعولا لدعي لان الاستفهام له الصدر ولا لعلمت لانه لم
يرد ان يستفهم عن معلومها ما هو ولا لمحذوف يفسره ساتقيه لان علمت حينئذ لا محل لها بل ما استفهام
مبتدأ وذا موصول خبر وعلمت صلته وعلق دعي عن العمل بالاستفهام انتهى ونقول اذا قدرت ماذا
بمعنى الذي او بمعنى شيء لم يمتنع كونها مفعولا لدعي وقوله لم يرد ان يستفهم عن معلومها لازم له اذا
ماذا مبتدأ وخبرا ودعواه تعليق دعي مردودة بانها ليست من افعال القلوب فان قال انما اردت انه
قدر الوقف على دعي فاستأنف ما بعده رده قول الشاعر ماذا الوقوف البيت ولكن فيه الابدان تخالف
ما قبلها ما بعدها والمخالف هنا دعي فالمعنى دعي كذا ولكن افعلي كذا وعلى هذا فلا يصح استثناء ما بعد
لانه لا ينفك من الذات في ذكر ما في لكن اخبر في عن كذا الخامس ان يكون ما زائدة وذا للاشارة كقوله انورا
سرع ماذا يا فروق وحبل الوصل منتكث حذيق اي انورا اي انفارا وسرع اصله سرع فخفف بنقل حركة الراء الى السين
هذا في التخريج قال الفارسي يجوز كون ذا فاعلا بسرع وما زائدة ويجوز كون ماذا كله اسما كما في قوله
دعي ماذا علمت السادس ان يكون ما استفهاما وذا زائدة اجاز هذا جماعة منهم ابن مالك في نحو ماذا صنعت

وعلى هذا التقدير فينبغي وجوب حذف الألف في نحو لم جئت والتحقيق ان الاسماء لا تزاد النوع
الثاني الشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله ما ننسخ من آية وقد جوزت
في وما بكم من نعمة فمن الله على ان الاصل وما يكن ثم حذف فعل الشرط كقوله ان العقل في اموالنا لا
نضق بها ذراعا وان صبرا فنصبر للصبر اي ان يكن العقل وان نحبس حبسا والارجح في الآية انها
موصولة وان الفاء داخلة على الخبر لا شرطية والفاء داخلة على الجواب وزمانية اثبت ذلك الفارسي وابو
البقاء وابو شامة وابن بري وابن مالك وهو ظاهر في قوله تعالى فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم اي استقيموا
لهم مدة استقامتهم لكم ومحتمل في فما استمتعتم به منهن فآتوهن اجورهن الا ان ما هذه مبتدأ لا ظرف ولهذا
من به رجعه اليها ويجوز فيها ان تكون الموصولة وفآتوهن الخبر والعائد محذوف اي لاجله وقال اما
فما ابن عبد الله فينا فلا ظلما نخاف ولا افتقارا استدل به ابن مالك على مجيئها للزمان وليس بقاطع
لاحتماله للمصدر اي للمفعول المطلق والمعنى اي كون تكون فينا طويلا او قصيرا واما اوجه الحرفية
فاحدها ان تكون نافية فان دخلت على الجملة الاسمية اعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل ليس
بشروط معروفة نحو ما هذا بشرا ما هن امهاتهم وعن عاصم انه رفع امهاتهم على التميمية وندر تركيبها مع
النكرة تشبيها لها بلا كقوله وما باس لو ردت علينا تحية قليل على من يعرف الحق عابها وان دخلت على الفعلية
لم تعمل نحو وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله فاما وما تنفقوا من خير فلانفسكم وما تنفقوا من خير يوف اليكم
فانهما شرطيتان بدليل الفاء في الاولى والجزم في الثانية واذا نفت المضارع تخلص عند الجمهور
للحال ورد عليهم ابن مالك بنحو قل ما يكون لي ان ابدله واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه
والثاني ان تكون مصدرية وهي نوعان زمانية وغيرها فغير الزمانية نحو عزيز عليه ما عنتم ودوا ما عنتم
وضاقت عليهم الارض بما رحبت فذوقوا بما نسيتم لقاء يومكم هذا لهم عذاب شديد بما نسوا يوم الحساب
ليجزيك اجر ما سقيت لنا وليست هذه بمعنى الذي لان الذي سقاه لهم الغنم وانما الاجر على السقي الذي هو فعله
لا على الغنم فان ذهبت تقدر اجر سقي الذي سقيت لنا فذلك تكلف لا محوج اليه ومنه بما كانوا يكذبون
آمنوا كما آمن الناس وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الآيات رد لقول السهيلي
ان الفعل بعد ما هذه لا يكون خاصا فلا يقول اعجبني ما تفعل ولا يجوز اعجبني ما تخرج والزمانية نحو ما دمت
حيا اصله مدة دوامي حيا فحذف الظرف وخلفته ما وصلتها كما جاء في المصدر الصريح نحو جئتك صلاة
العصر وآتيك قدوم الحاج ومنه ان اريد الا الاصلاح ما استطعت فاتقوا الله ما استطعتم وقوله اجارتنا
ان الخطوب تنوب واني مقيم ما اقام عسيب ولو كان معنى كونها زمانية انها تدل على الزمان بذاتها

لا بالنيابة لكانت اسماً ولم يكن مصدرية كما قال ابن السكيت وتبعه ابن الشجري في قوله منا الذي هو ما
طر شاربه والعانسون ومنا المرد والشيب المعنى حين طر قلت وزيدت ان بعدها لشبهها في اللفظ بما النافية
كقوله ورج الفتى للخير ما ان رأيته على السن خيراً لا يزال يزيد وبعد فلا دليل في البيت لتقدير ما ظرفية
لان زيادة ان ح قياسية ولان فيه سلامة من الاخبار بالزمان عن الجثة ومن اثبات معنى واستعمال
لما لم يثبتا وهما كونها للزمان مجردة وكونها مضافة وكون الذي صرفهما عن هذا الوجه مع ظهوره ان
ذكر المرد بعد ذلك لا يحسن اذ الذي لم ينبت شاربه امرد والبيت عندي فاسد التقسيم بغير هذا الذي ترى
ان العانسين وهم الذين لم يتزوجوا لا يناسبون بقية الاقسام وانما العرب محميون من الخطأ في الالفاظ دون
المعاني وفي البيت مع هذا العيب عيبان اطلاق العانس على المذكر وانما الاشهر استعماله في المؤنث وجمع
الصفة بالواو والنون مع كونها غير قابلة للتاء ولا دالة على المفاضلة وانما عدلت عن قولهم ظرفية الى
قولي زمانية لتشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه فان الزمان المقدر هنا مخفوض اي كل وقت اضاءة والمخفوض
لا يسمى ظرفاً ولا يشارك ما في النيابة عن الزمان ان خلافاً لابن جني وحمل عليه قوله تالله ما ان شهلة
ام واجد باوجد مني ان يهان صغيرها وتبعه الزمخشري وحمل عليه ان آتاه الله الملك الا ان يصدقوا
اتقتلون رجلاً ان يقول ربي الله ومعنى التعليل في البيت والآيات ممكن وهو متفق عليه فلا معدل عنه
وزعم ابن خروف ان ما المصدرية حرف باتفاق ورد على من نقل فيها خلافاً والصواب مع ناقل الخلاف فقد صرح
الاخفش وابو بكر باسميتها ويرجحه ان فيه تخليصاً من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصولة الاسمية
ثابتة باتفاق وهي موضوعة لما لا يعقل والاحداث من جملة ما لا يعقل فاذا قيل اعجبني ما قمت قلنا التقدير
اعجبني الذي قمته وهو يعطي معنى قولهم اعجبني قيامك ويرد ذلك ان نحو جلست ما جلس زيد تريد به المكان
ممتنع مع انه مما لا يعقل وانه يستلزم ان يسمع كثيراً نحو اعجبني ما قمته لانه عندهما الاصل وذلك غير مسموع
قيل وهو ممكن لان قام غير متعد وهذا خطأ بين لان الهاء المقدرة مفعول مطلق لا مفعول به وقال ابن الشجري
النحويون تقدير الاخفش بقوله ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون فقالوا ان كان الضمير المحذوف للنبي او للقرآن
صح المعنى وخلت الصلة من عائد او للتكذيب بالنبي والقرآن فسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب بالقرآن
والنبي كانوا مؤمنين انتهى وهذا سهو منه لان كذبوا ليس واقعاً على التكذيب بل مؤكد به لانه مفعول
مطلق لا مفعول به والمفعول به محذوف ايضاً اي بما كانوا يكذبون النبي او القرآن تكذيباً ونظيره وكذبوا
بآياتنا كذاباً ولابي البقاء في هذه الآية اوهام متعددة فانه قال ما مصدرية وصلتها يكذبون ويكذبون
خبر كان ولا عائد على ما ولو قيل باسميتها فما تضمنته مقالته الفصل بين ما الحرفية وصلتها وكون يكذبون

في موضع نصب لانه مقدر بخبر كان وكونه لا موضع له لانه قدر صلة ما واستغنى الموصول الاسمي عن عائد وللزمخشري غلطة عكس هذه الاخيرة فانه جوز مصدرية ما في واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه مع انها قد عاد عليها الضمير وجوز وصلها بالفعل الجامد في قوله اليس اميري في الامور بانتما بما لستما اهل الخيانة والغدر وهذا البيت يحتمل القول بحرفيتها اذ لا يتأتى هنا تقدير الضمير الوجه الثالث ان تكون زائدة وهي نوعان كافة وغير كافة والكافة ثلثة انواع احدها الكافة عن عمل الرفع ولا تتصل الا بثلثة افعال قل وكثر وطال وعلة ذلك شبههن برب ولا تدخل حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعليها كقوله قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا فاما قول المرار صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم فقال سيبويه ضرورة فقيل وجه الضرورة ان حقها ان يليها الفعل صريحا والشاعر اولاها فعلا مقدرا وان وصال مرتفع بيدوم محذوفا مفسرا بالمذكور وقيل وجهها انه قدم الفاعل ورده ابن السيد بان البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولا نثر وقيل وجهها انه اناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقوله فهلا نفس ليلى شفيعها وزعم المبرد ان ما زائدة ووصال فاعل لا مبتدا وزعم بعضهم ان ما مع هذه الافعال مصدرية لا كافة الثانية الكافة عن عمل النصب والرفع وهي المتصلة بان واخواتها نحو انما الله اله واحد كانما يساقون الى الموت وتسمى المتلوة بفعل مهيئة وزعم ابن درستويه وبعض الكوفيين ان ما مع هذه الحروف اسم مبهم بمنزلة ضمير الشان في التفخيم والابهام وفي ان الجملة بعده مفسرة له ومخبر بها عنه ويرده انها لا تصلح للابتداء بها ولا لدخول ناسخ غير ان واخواتها ورده ابن الخباز في شرح الايضاح بامتناع انما اين زيد مع صحة تفسير ضمير الشان بجملة الاستفهام وهذا سهو منه اذ لا يفسر ضمير الشان بالجمل غير الخبرية اللهم الا ان المخففة من الثقيلة فانها قد تفسر بالدعاء نحو اما ان جزاك الله خيرا وقراءة بعض السبعة والخامسة ان غضب الله عليها على انا لا نسلم ان اسم ان المخففة يتعين كونه ضمير الشان اذ يجوز هنا ان يقدر ضمير المخاطب في الاولى والغائبة في الثانية وقد قال سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان التقدير انك قد صدقت واما ان ما توعدون لآت وان ما تدعون من دونه الباطل انما عند الله هو خير لكم ايحسبون انما نمدهم به من مال وبنين نسارع لهم في الخيرات واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه فما في ذلك كله اسم باتفاق والحرف عامل واما انما حرم عليكم الميتة فمن نصب الميتة فما كافة ومن رفعها وهو ابو رجا العطاردي فما اسم موصول والعائد محذوف وكذلك انما صنعوا كيد ساحر من رفع كيد فان عاملة وما موصول لكنه محتمل للاسمي والحرفي اي ان الذي صنعوه او ان صنعهم ومن نصب وهو ابن مسعود والربيع بن خثيم فما كافة وجزم النحويون بان ما كافة في انما يخشى الله من عباده العلماء ولا يمتنع ان تكون بمعنى الذي والعلماء خبر والعائد مستتر في يخشى واطلقت ما على جماعة العقلاء كما

في قوله وما ملكت ايمانكم فانكحوا ما طاب لكم من النسا واما قول النابغة الا ليتما هذا الحمام لنا فمن نصب الحمام وهو الارجح عند النحويين في نحو ليتما زيدا قائم فما زائدة غير كافة وهذا اسمها ولنا الخبر قال سيبويه وقد كان رؤبة بن العجاج ينشده رفعا انتهى فعلى هذا يحتمل ان يكون ما كافة وهذا مبتدا ويحتمل ان يكون موصولة وهذا خبر لمحذوف اي ليت الذي هو هذا الحمام لنا وهو ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير اي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الاعمال وزعم جماعة من الاصوليين والبيانيين ان ما الكافة مع ان نافية وان ذلك سبب افادتهما الحصر قالوا لان ان للاثبات وما للنفي فلا يجوز ان يتوجها معا الى شيء واحد لانه تناقض ولا ان يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها لانه خلاف الواقع باتفاق فتعين صرفه لغير المذكور وصرف الاثبات للمذكور فجاء الحصر وهذا البحث مبني على مقدمتين باطلتين باجماع النحويين اذ ليست ان للاثبات وانما هي لتوكيد الكلام اثباتا كان مثل ان زيدا قائم او نفيا مثل ان زيدا ليس بقائم ومثل ان الله لا يظلم الناس شيئا وليست ما للنفي بل هي بمنزلتها في اخواتها ليتما ولعلما ولكنما وكانما وبعضهم ينسب القول بانها نافية للفارسي في كتاب الشيرازيات ولم يقل ذلك الفارسي لا في الشيرازيات ولا في غيرها ولا قاله نحوي غيره وانما قال الفارسي في الشيرازيات ان العرب عاملوا انما معاملة النفي والا في فصل الضمير كقول الفرزدق وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي وهذا كقول الاخر قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس الا انا وقول ابي حيان لا يجوز فصل الضمير مع انما وان الفصل في البيت الاول لضرورة واستدلاله بقوله تعالى قل انما اعظكم بواحدة انما اشكو بثي وحزني الى الله وانما توفون اجوركم يوم القيمة وهم لان الحصر فيهن في جانب الظرف لا الفاعل الا ترى ان المعنى ما اعظكم الا بواحدة وكذا الباقي والثالث الكافة عن عمل الجر وتتصل باحرف وظروف فالاحرف احدها رب واكثر ما تدخل على الماضي كقوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات لان التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول ومن ثم قال الرماني في ربما يود الذين كفروا انما جاز لان المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ونفخ في الصور وقيل التقدير ربما كان يود وليس كان هذه شانية وليس حذف كان بدون ان ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر وهو يود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة الى تقدير كان ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافا للفارسي ولهذا قال في قول ابي داود ربما الجامل المؤبل فيهم ان ما نكرة موصوفة بجملة حذف مبتداها اي رب شيء هو الجامل الثاني الكاف نحو كن كما انت وقوله كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه وقيل ما مع هذه موصولة والتقدير كالذي هو انت وقيل لا يكف الكاف بما وان ما في ذلك مصدرية موصولة بالجملة الاسمية الثالث الباء كقوله فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب ذكر ابن مالك

وإن ما الكافة أحدثت مع الباء معنى التقليل كما أحدثت في الكاف معنى التعليل في نحو واذكروه كما
هداكم والظاهر أن الباء والكاف للتعليل وأن ما معهما مصدرية وقد سلم أن كلا من الباء والكاف يكون للتعليل
مع عدم ما كقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات وقوله ويكأنه لا يفلح الكافرون وإلى النقد
أعجب لعدم فلاح الكافرين ثم المناسب في البيت معنى التكثير لا التقليل الرابع من كقول أبي حية وإنا لمما نضرب
الكبش ضربة قال ابن الشجري والظاهر أن ما مصدرية وأن المعنى مثله في خلق الإنسان من عجل وقوله
علينا والضنين من البخل فجعل الإنسان والبخيل مخلوقين من العجل والبخل مبالغة وأما الظروف فأحدها
بعد كقوله أعلاقة أم الوليد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس المخالس بكسر اللام المختلط رطبه بيابسه
وقيل ما مصدرية وهو الحق لأن فيه إبقاء بعد على أصلها من الإضافة ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت وأفنان نصب الثاني
بين كقوله فبينما نحن بالأراك معا إذ أتى راكب على جمله وقيل ما زائدة وبين مضافة إلى زمن محذوف مضاف
إلى الجملة أي بين أوقات نحن بالأراك والأقوال الثلاثة في بين مع الألف في نحو قوله فبينا نسوس الناس والأمر
أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس تنصف الرابع والخامس حيث وإذ ويضمنان معنى الشرط فيجزمان فعلين
غير الكافة نوعان عوض وغير عوض فالعوض في موضعين أحدهما في نحو قولهم أما أنت منطلقا انطلقت
والأصل انطلقت لأن كنت منطلقا فقدم المفعول له للاختصاص وحذف الجار وكان للاختصار وجيء بما للتعويض
وأدغمت النون للتقارب والعمل عند الفارسي وابن جني لما لا لكان والثاني في نحو قولهم افعل هذا إما لا وأصله
إن كنت لا تفعل غيره وغير العوض يقع بعد الرافع كقولك شتان ما زيد وعمرو وقول مهلهل لو بأبانين جاء
يخطبها زمل ما أنف خاطب بدم وقد مضى البحث في قوله أنورا سرع ماذا يا فروق وإذا تقيد بإنما وإنما سر
هذا وبعد الناصب والرافع نحو ليتما زيدا قائم وبعد الجازم نحو وإما ينزغنك أيا ما تدعوا أينما تكونوا وقول
الأعشى متى ما تناخي عند باب ابن هاشم تراحي وتلقى من فواضله ندا وبعد الخافض حرفا كان نحو فبما رحمة
من الله عما قليل مما خطيئاتهم وقوله ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وقوله وننصر مولانا
ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم أو اسما كقوله تعالى أيما الأجلين وقول الشاعر نام الخلي فما أحس رقادي
والهم محتضر لدي وسادي من غير ما سقم ولكن شفني هم أراه قد أصاب فؤادي وقوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل أي ولا مثل يوم وقوله بدارة صفة ليوم وخبر لا محذوف ومن رفع يوما فالتقدير ولا مثل الذي هو
يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم ثم المشهور أن ما مخفوضة وخبر لا محذوف وقيل إلا
ما خبر للأولى بل مقطع سي عن الإضافة من غير عوض وقيل وكون خبر لا معرفة وجوابه أنه قد يقبل ما أنكره
موصوفة أو يكون قد رجع إلى قول سيبويه في لا رجل قائم أن ارتفاع الخبر بما كان مرتفعا به لا بلا النافية

وفي الحلبيات للفارسي اذا قيل قاموا لا سيما زيد فلا مهملة وسي حال اي قاموا غير مماثلين لزيد في القيام
ويرده صحة دخول الواو وهي لا تدخل على الحال المفردة وعدم تكرار لا وذلك واجب مع الحال المفردة واما
من نصبه فهو تمييز ثم قيل ما نكرة تامة مخفوضة بالاضافة فكانه قيل ولا مثل شيء ثم جيء بالتمييز وقال الفارسي
ما حرف كاف لسي عن الاضافة فاشبهت الاضافة في على التمرة مثلها زبدا واذا قلت لا سيما زيد جاز جر
زيد ورفعه وامتنع نصبه وتزاد قبل الخافض كما في قول بعضهم ما خلا زيد وما عدا عمرو بالخفض وهو نادر
وبعد اذا الشرطية جازمة كانت نحو وايما تكونوا يدرككم الموت او غير جازمة نحو حتى اذا ما جاءوها
شهد عليهم سمعهم وبين المتبوع وتابعه في نحو مثلا ما بعوضة قال الزجاج ما حرف زائد للتوكيد عند جميع
البصريين انتهى ويؤيده سقوطها في قراءة ابن مسعود وبعوضة بدل وقيل ما اسم نكرة صفة لمثلا او بدل منه
وبعوضة عطف بيان على ما وقرء رؤبة برفع بعوضة والاكثرون على ان ما موصولة اي الذي هو بعوضة وذلك
عند البصريين والكوفيين على حذف العائد مع عدم طول الصلة وهو شاذ عند البصريين قياس عند الكوفيين
واختار الزمخشري كون ما استفهامية مبتدأ وبعوضة خبرها والمعنى اي شيء البعوضة فما فوقها في
الحقارة وزادها الاعشى مرتين في قوله اما ترينا حفاة لا نعال لنا انا كذلك ما نحفى وننتعل وامية
ابن ابي الصلت ثلث مرات في قوله سلع ما ومثله عشر ما عائل ما وعالت البيقورا وهذا البيت
قال عيسى بن عمر لا ادري ما معناه ولا رايت احدا يعرفه وقال غيره كانوا اذا ارادوا الاستسقاء في سنة الجدب
عقدوا في اذناب البقر وبين عراقيبها السلع بفتحتين والعشر بضم ففتح وهما ضربان من الشجر ثم اوقدوا
فيها النار وصعدوا بها في الجبال ورفعوا اصواتهم بالدعاء قال اجاعل انت بيقورا مسلعة ذريعة لك
بين الله والمطر ومعنى عالت البيقورا ان السنة اثقلت البقر بما حملتها من السلع والعشر وهذا فصل عقدته
للتدريب في ما قوله تعالى ما اغنى عنه ماله وما كسب يحتمل ما الاولى النافية اي لم يغن والاستفهامية فتكون
مفعولا مطلقا والتقدير اي اغناء اغنى عنه ماله ويضعفه كونه مستلزما لحذف المفعول المطلق اذ التقدير
اي اغناء اغنى عنه ماله وهو نظير زيدا ضربت الا ان الهاء المحذوفة في الآية مفعول مطلق وفي المثال
مفعول به واما ما الثانية فموصولة اسمية او حرفية اي والذي كسبه او وكسبه وقد يضعف الاسمية بانه
اذا قدر والذي كسبه لزم التكرار لتقدم ذكر المال ويجاب بانه يجوز ان يراد به الولد ففي الحديث ان اطيب ما
اكل الرجل من كسبه وان ولده من كسبه والآية نظير لن تغني عنهم اموالهم ولا اولادهم واما وما يغني عنه ماله
اذا تردى ما اغنى عني ماليه فيهما محتملة للاستفهامية وللنافية ويرجحها تعينها في فما اغنى عنهم سمعهم
ولا ابصارهم ولا افئدتهم وفي وما انزل على الملكين انها موصولة عطف على السحر وقيل نافية لو عطفت على السحر

والارجح في لتنذر قوما ما انذر اباؤهم النافية بدليل وما ارسلنا اليهم من قبلك من نذير ويحتمل
الموصولة والاظهر في فاصدع بما تؤمر المصدرية وقيل موصولة قال ابن الشجري ففيه خمسة حذوف والاصل
بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدعه فحذفت ال لامتناع جمعها مع الاضافة فصار بصدعه
ثم حذف المضاف كما في واسئل القرية فصار به ثم حذف الجار كما قال عمرو بن معديكرب امرتك الخير فافعل
ما امرت به فصار تؤمره ثم حذفت الهاء كما حذفت في اهذا الذي بعث الله رسولا وهذا تقرير ابن جني لها
ما ننسخ من اية فما شرطية ولهذا جزمت ومحلها النصب بننسخ وانتصابها اما على انها مفعول به
مثل ايا ما تدعوا والتقدير اي شيء ننسخ لا اي اية ننسخ لان ذلك لا يجتمع مع من اية واما على انها مفعول
مطلق والتقدير اي نسخ ننسخ فاية مفعول ننسخ ومن زائدة ورد هذا ابو البقاء بان ما المصدرية لا تعمل
وهذا سهو فانه نفسه نقل عن صاحب هذا الوجه ان ما مصدرية بمعنى انها مفعول مطلق ولم ينقل
عنه انها مصدرية واما قوله تعالى مكناهم في الارض ما لم نمكن لكم فما محتملة للموصوفة اي شيئا لم نمكنه
لكم فحذف العائد وللمصدرية الظرفية اي مدة تمكينهم اطول وانتصابها في الاول على المصدرية وقيل
على المفعول به على تضمين مكنا معنى اعطينا وفيه تكلف واما قوله تعالى فقليلا ما تؤمنون فما محتملة لثلاثة
اوجه احدها الزيادة فتكون اما لمجرد تقوية الكلام مثلها في فبما رحمة فتكون حرفا باتفاق وقليلا
في معنى النفي مثله في قوله قليل بها الاصوات الا بغامها واما لافادة التقليل مثلها في اكلت اكلا ما وعلى
هذا فيكون تقليلا بعد تقليل ويكون التقليل على معناه ويزعم قوم ان ما هذه اسم كما قدمنا
في مثلا ما بعوضة والوجه الثاني النفي وقليلا نعت لمصدر محذوف او لظرف محذوف اي ايمانا قليلا
او زمانا قليلا اجاز ذلك بعضهم ويرده امران احدهما ان ما النافية لها الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها
ويسهل ذلك شيئا ما على تقدير قليلا نعتا للظرف لانهم يتسعون في الظروف وقد قال ونحن عن فضلك
ما استغنينا والثاني انهم لا يجمعون بين مجازين ولهذا لم يجيزوا دخلت الامر لئلا يجمعوا بين حذف في وتعليق
الدخول باسم المعنى بخلاف دخلت في الامر ودخلت الدار واستقبحوا سير عليه طويل لئلا يجمعوا بين جعل
الحدث او الزمان سائرا وبين حذف الموصوف بخلاف سير عليه طويلا وسير عليه سير طويل او زمن طويل
والثالث ان تكون مصدرية وهي وصلتها فاعل بقليلا وقليلا حال معمول لمحذوف دل عليه المعنى
اي لعنهم الله فاخروا قليلا ايمانهم اجازه ابن الحاجب ورجح معناه على غيره وقوله تعالى ومن قبل ما فرطتم
ما اما زائدة فمن متعلقة بفرطتم واما مصدرية فقيل موضعها هي وصلتها رفع بالابتداء وخبره
من قبل ورد بان الغايات لا تقع اخبارا ولا صلات ولا صفات ولا احوالا نص على ذلك سيبويه وجماعة من المحققين

ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل وقيل بنصب عطفا على أن وصلتها اى الم تعلموا اخذ ابيكم
الموثق وتفريطكم ويلزم على هذا الاعراب الفصل بين العاطف والمعطوف بالظرف فان قيل قد جاء وجعلنا
من بين ايديهم سدا ومن خلفهم سدا ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة قلنا ليس هذا من ذا
كما توهم ابن مالك بل المعطوف شيئان على شيئين وقوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن
ما ظرفية وقيل بدل من النساء وهو بعيد وتقول اصنع ما صنعت فما موصولة او شرطية وعلى هذا فيحتاج الى
تقدير جواب فان قلت اصنع ما تصنع امتنعت الشرطية لان شرط حذف الجواب مضي فعل الشرط وتقول ما احسن
ما كان زيد فما الثانية مصدرية وكان زيد صلتها والجملة مفعول ويجوز عند من جوز اطلاق ما على
من يعلم ان تقدر ما بمعنى الذي وتقدر كان ناقصة واسمها ضمير ما وتنصب زيدا على الخبرية ويجوز ايضا ان تكون ما بمعنى
الذي مع رفع زيد على ان يكون الخبر ضميرا محذوفا والمعنى ما احسن الذي كانه زيد الا ان حذف خبر كان ضعيف
ومما يسأل عنه قول الشاعر في صفة فرس صافن اى ثان في وقوفه احدى قوائمه الف الصفون فما يزال كأنه
مما يقوم على الثلث كسيرا فيقال الظاهر رفع كسير خبرا لكان والجواب انه خبر ليزال ومعنا كاسرى ثانيا كره
وقد لا يمكنه ضد الصحيح كسير وقيل وما مصدرية وهي وصلتها خبر كان اى الف القيام على الثلث ولا
يزال ثابتا احدى قوائمه كانه مخلوق من قيام على الثلث وقيل ما بمعنى الذي وضمير يقوم عائد اليها وكسيرا حال
من الضمير وهو بمعنى مكسور وكانه ومعمولها خبر يزال اى كانه من الجنس الذي يقوم على الثلث والمعنى الاول اولى **من**
تأتي على خمسة عشر وجها احدها ابتداء الغاية وهو الغالب عليها حتى ادعى جماعة ان سائر معانيها
راجعة اليه وتأتي لهذا المعنى في غير الزمان نحو من المسجد الحرام انه من سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد
وابن درستويه وفي الزمان ايضا بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من الجمعة الى الجمعة وقال النابغة
تخيرن من ازمان يوم حليمة الى اليوم قد جربن كل التجارب وقيل التقدير من مضي ازمان ومن تأسيس اول يوم ورده
السهيلي بانه لو قيل هكذا لاحتيج الى تقدير الزمان الثاني التبعيض نحو منهم من كلم الله وعلامتها امكان سد بعض
مسدها كقراءة ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون الثالث بيان الجنس وكثيرا ما يقع بعد ما ومهما وهما بها اولى
لافراط ابهامهما نحو ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك لها ما ننسخ من آية مهما تأتنا به من آية وهي ومخفوضها
في موضع نصب على الحال ومن وقوعها بعد غيرهما نحو يحلون فيها من اساور من ذهب ويلبسون ثيابا خضرا من
سندس واستبرق الشاهد في غير الاولى فان تلك للابتداء وقيل زائدة ونحو فاجتنبوا الرجس من الاوثان
وانكر مجيء من لبيان الجنس قوم وقالوا هي في من ذهب ومن سندس للتبعيض وفي من الاوثان للابتداء
فالمعنى فاجتنبوا من الاوثان الرجس وهو عبادتها وهذا تكلف وفي كتاب المصاحف لابن الانباري ان بعض

الزيادة فتمسك بقوله تعالى وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وفي الطعن على بعض الصحابة والحق
أن من فيها للتبيين لا للتبعيض أي الذين هم هؤلاء ومثله الذين استجابوا لله والرسول من بعد ما أصابهم القرح
للذين أحسنوا منهم واتقوا أجر عظيم وكلهم محسن ومتق وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا منهم عذاب
أليم فالمقول فيهم ذلك كلهم كفار الرابع التعليل نحو مما خطيئاتهم أغرقوا وقوله وذلك من أبيات وقول
الفرزدق يغضي حياء ويغضى من مهابته الخامس البدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة لجعلنا منكم ملائكة
في الأرض يخلفون لأن الملائكة لا تكون من الإنس لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئا أي بدل طاعة الله
أو بدل رحمة الله ولا ينفع ذا الجد منك الجد أي لا ينفع ذا الحظ حظه من الدنيا بدلك أي بدل طاعتك أو
بدل حظك أو بدل حظه منك وقيل ضمن ينفع معنى يمنع ومتى علقت من بالجد انعكس المعنى وأما فليس من الله
في شيء فليس من هذا خلافا لبعضهم بل من للبيان أو للابتداء والمعنى فليس من الله في شيء من ولاية الله وقال ابن مالك
في قول أبي نخيلة ولم تذق من البقول فستقا المراد بدل البقول وقال غيره توهم الشاعر أن الفستق من البقول
قال الجوهري الرواية النقول بالنون ومن عليهما للتبعيض والمعنى على قول الجوهري أنها لم تأكل النقول إلا الفستق
من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للأمير أفيلا أي بدل الفصيل والأفيل الصغير لأنه يأفل بين الإبل أي يغيب و
انتصاب أفيلا على الحكاية لأنهم يكتبون أدى فلان أفيلا وأنكر قوم مجيء من للبدل فقالوا التقدير أرضيتم
بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هي فللابتداء وكذلك الباقي
السادس مرادفة عن نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا وقيل هي في هذه
للابتداء لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشد وكأن هذا القائل يعلق معناها بويل مثل
فويل للذين كفروا من النار ولا يصح كونه تعلقا صناعيا للفصل بالخبر وقيل هي فيهما للابتداء أو هي في
الأولى للتعليل أي من أجل ذكر الله لأنه إذا ذكر الله قست قلوبهم وزعم ابن مالك أن من في نحو زيد أفضل من عمرو
للمجاوزة وكأنه قيل جاوز زيد عمرا في الفضل قال وهو أولى من قول سيبويه وغيره إنها لابتداء الارتفاع
في نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط في نحو شر منه إذ لا يقع بعدها إلى انتهى وقد يقال ولو كانت للمجاوزة
لصح في موضعها عن السابع مرادفة الباء نحو ينظرون من طرف خفي قاله يونس والظاهر أنها للابتداء
الثامن مرادفة في نحو أروني ماذا خلقوا من الأرض إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة والظاهر في الأولى
أنها لبيان الجنس مثلها في ما ننسخ من آية التاسع موافقة عند نحو لن تغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله
شيئا قاله أبو عبيدة وقد مضى القول بأنها في ذلك للبدل العاشر مرادفة ربما وذلك إذا اتصلت بما
كقوله وإنا لمما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم قاله السيرافي وابن خروف وابن طاهر والأعلم وخرجوا

عليه

على قول سيبويه واعلم انهم مما يحذفون كذا والظاهر ان من فيهما ابتدائية وهما صفتان لشيء وانهم جعلوا كأنهم
خلقوا من الضرب والحذف مثل خلق الانسان من عجل الحادي عشر مرادفة على نحو ونصرناه من القوم قيل على التضمين
اي منعناه منهم بالنصر الثاني عشر الفصل وهي الداخلة على ثاني المتضادين نحو والله يعلم المفسد من المصلح
حتى يميز الخبيث من الطيب قاله ابن مالك وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ماز وميز بمعنى فصل
والعلم صفة توجب التمييز والظاهر ان من في الآيتين للابتداء او بمعنى عن الثالث عشر الغاية قال سيبويه وتقول
رأيته من ذلك الموضع فجعلته غاية لرؤيتك اي محلا للابتداء والانتهاء قال وكذا اخذته من زيد وزعم ابن
مالك انها في هذه للمجاوزة والظاهر عندي انها للابتداء لان الاخذ ابتداؤه من عنده وانتهاؤه اليك الرابع
عشر التنصيص على العموم وهي الزائدة في نحو ما جاءني من رجل فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة
ولهذا يصح ان تقول بل رجلان ويمتنع ذلك بعد دخول من الخامس عشر توكيد العموم وهي الزائدة في نحو ما
جاءني من احد او من ديار فان احدا وديارا صيغتا عموم وشرط زيادتها في النوعين ثلثة امور احدها تقدم
نفي او نهي او استفهام بهل نحو وما تسقط من ورقة الا يعلمها ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل
ترى من فطور وتقول لا يقم من احد وزاد الفارسي الشرط كقوله ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها
تخفى على الناس تعلم وشرطنا في فصلهما والثاني تنكير مجرورها والثالث كونه فاعلا او مفعولا به او مبتدأ
تنبيهات احدها قد اجتمعت زيادتها في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى ما اتخذ الله من ولد وما كان معه
من اله فتقدير كان تامة لان مرفوعها فاعل وناقصة لان مرفوعها شبيه بالفاعل واصله المبتدأ الثاني
تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك فيخرج بقية المفاعيل وكان وجهه منع زيادتها في المفعول معه
والمفعول لاجله والمفعول فيه انهن في المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفي ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع في
المفعول المطلق وجه وقد خرج عليه ابو البقاء ما فرطنا في الكتاب من شيء فقال من زائدة وشيء في موضع المصدر
اي تفريطا مثل لا يضركم كيدهم شيئا والمعنى تفريطا وضررا قال ولا يكون مفعولا به لان فرط انما يتعدى بفي وقد
عديت بها الى الكتاب قال وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن ان الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحا قلت
وكذا لا حجة فيها لو كان شيئا مفعولا به لان المراد بالكتاب اللوح المحفوظ كما في قوله تعالى ولا رطب ولا يابس الا
في كتاب مبين وهو رأي الزمخشري والسياق يقتضيه الثالث القياس انها لا تزاد في ثاني مفعولي ظن ولا في
ثالث مفعولات اعلم لانهما في الاصل خبر وشذت قراءة بعضهم ما كان ينبغي لنا ان نتخذ من دونك من اولياء
ببناء نتخذ للمفعول وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال ويظهر لي فساده في المعنى لانك اذا قلت ما كان
ينبغي لاحد لك ان تتخذ زيدا في حال كونه خاذلا لك فانت مثبت لخذلانه ناه عن اتخاذه وعلى هذا فيلزم ان

ان الملائكة اثبتوا لانفسهم الولاية الرابع اكثرهم اهمل الشرط فيلزمهم زيادتها في الخبر نحو ما زيد من قائم والتمييز
في نحو ما طاب زيد من نفس والحال في نحو ما جاءني احد من راكب وهم لا يجيزون ذلك واما قول ابي البقاء في ما ننسخ
من آية انه يجوز كون آية حالا ومن زائدة كما جاءت آية حالا في هذه ناقة الله لكم آية والمعنى اي شيء ننسخ قليلا او كثيرا
ففيه تخريج التنزيل على شيء ان ثبت فهو شاذ اعني زيادة من في الحال وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر
فيه معنى الحال حالا والتنظير بما لا يناسب فان آية في هذه ناقة الله لكم آية بمعنى علامة لا واحدة الآي وتفسير اللفظ
بما لا يحتمله وهو قوله قليلا او كثيرا وانما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية ولم يشترط الاخفش
واحدا من الشرطين الاولين واستدل بنحو ولقد جاءك من نبا المرسلين يغفر لكم من ذنوبكم يحلون فيها من
اساور من ذهب ونكفر عنكم من سيئاتكم واشترط الكوفيون الاول واستدلوا بقولهم قد كان من مطر
وبقول عمر بن ابي ربيعة وينمي لها حبها عندنا فما قال من كاشح لم يضر وخرج الكسائي على زيادتها ان من اشد
الناس عذابا يوم القيمة المصورون وابن جني قراءة بعضهم لما آتيتكم من كتاب وحكمة بتشديد لما وقال اصله
لمن ما ثم ادغم ثم حذف ميم وجوز الزمخشري وما انزلنا على قومه ان يكون المعنى ومن الذي كنا منزلين وجوز
زيادتها مع المعرفة وقال الفارسي في ويُنزل من السماء من جبال فيها من برد يجوز كون من ومن الاخيرتين
زائدتين فجوز الزيادة في الايجاب قال المخالفون التقدير فقد كان هو اي كائن من جنس المطر وفما قال هو اي قائل
من جنس الكاشح وانه من اشد الناس اي ان الشان ولقد جاءك هو اي جاء من الخبر كائنا من نبا المرسلين
ثم حذف الموصوف وهذا ضعيف في العربية لان الصفة غير مفردة
فلا يحسن تخريج التنزيل عليه واختلف في من الداخلة على قبل وبعد فقال الجمهور لابتداء الغاية ورد بانها لا
تدخل عندهم على الزمان كما مر واجيب بانهما غير متاصلين في الظرفية وانما هما في الاصل صفتان للزمان
اذ معنى جئت قبلك جئت زمنا قبل زمن مجيئك فلهذا سهل ذلك فيهما وزعم ابن مالك انها زائدة وذلك
مبني على قول الاخفش في عدم الاشتراط لزيادتها مسئلة في كلما ارادوا ان يخرجوا منها من غم من الاولى
للابتداء والثانية للتعليل ويتعلقان باراودا او بيخرجوا او للابتداء فالغم بدل اشتمال واعيد الخافض
وحذف الضمير اي من غم فيها مسئلة مما تنبت الارض من بقلها من الاولى للابتداء والثانية اما كذلك
فالمجرور بدل بعض واعيد الجار واما لبيان الجنس فالظرف حال والمنبت محذوف اي مما تنبته كائنا من هذا
الجنس مسئلة ومن اظلم ممن كتم شهادة عنده من الله من الاولى مثلها في زيد افضل من عمرو ومن الثانية
للابتداء على انها متعلقة باستقرار مقدرا او بالاستقرار الذي يتعلق به عنده اي شهادة حاصلة عنده
مما اخبر الله به قبل او بمعنى عن على انها متعلقة بكتم على جعل كتمانه عن الاداء الذي اوجبه الله كتمانا عن الله

وسيأتى ان كم لا تشعرون مسئلة انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء من للابتداء والظرف صفة لشهوة
اى شهوة مبتدئة من دونهن وقيل للمقابلة كخذ هذا من دون هذا اى اجعله عوضا منه وهذا يرجع الى
معنى البدل الذى تقدم ويرده انه لا يصح التصريح بمقابل بالعوض مكانها هنا مسئلة ما يود الذين كفروا
من اهل الكتاب الآية فيها من ثلث مرات الاولى للتبيين لان الكافرين نوعان كتابيون ومشركون والثانية
زائدة والثالثة لابتداء الغاية مسئلة لآكلون من شجر من زقوم ويوم نحشر من كل امة فوجا ممن يكذب
الاولى فيهما للابتداء والثانية للتبيين مسئلة نودى من شاطئ الواد الايمن فى البقعة المباركة
من الشجرة من فيهما للابتداء ومجرور الثانية بدل من مجرور الاولى بدل اشتمال لان الشجرة كانت نابتة
بالشاطئ من على اوجه خمسة احدها شرطية نحو من يعمل سوءا يجز به واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا فمن ربكما
يا موسى واذا قيل من يفعل هذا الا زيد فهى من الاستفهامية اشربت معنى النفى ومنه ومن يغفر الذنوب
الا الله ولا يتقيد جواز ذلك بان يتقدمها الواو خلافا لابن مالك بدليل من ذا الذى يشفع عنده الا
باذنه واذا قيل من ذا لقيت فمن مبتدأ وذا خبر موصول والعائد محذوف ويجوز على قول الكوفيين فى زيادة
الاسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا به وظاهر كلام جماعة انه يجوز فى من ذا لقيت ان يكون من وذا مركبتين
كما فى قولك ماذا صنعت ومنع ذلك ابو البقاء فى مواضع من اعرابه وثعلب فى اماليه وغيرهما وخصوا ذلك
بماذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها كشئ واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف
الاصل وانما دل عليه الدليل مع ما وهو قولهم لماذا جئت باثبات الالف وموصولة نحو الم تر ان الله يسجد له من فى
السموات ومن فى الارض ونكرة موصوفة ولهذا دخلت عليها رب فى نحو قوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لى
موتا لم يطع ووصفت بالنكرة فى نحو قولهم مررت بمن معجب لك وقول حسان فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبى محمد ايانا
ويروى برفع غير فيحتمل ان من على حالها ويحتمل الموصولة وعليهما فالتقدير من هو غيرنا والجملة صفة او صلة وقال
الفرزدق انى واياك اذ حلت بارحلنا كمن بواديه بعد المحل ممطور اى كشخص ممطور بواديه وزعم الكسائى انها لا
تكون نكرة الا فى موضع يختص بالنكرات ورد بهذه الابيات فخرجها على الزيادة وذلك شئ لم يثبت كما سيأتى
وقال الله تعالى ومن الناس من يقول آمنا فقال جماعة انها موصوفة وهو بعيد لقلة استعمالها والآخرون بانها موصولة
وقال الزمخشرى ان قدرت ال فى الناس للعهد فموصولة مثل ومنهم الذين يؤذون النبى او للجنس فموصوفة مثل من
المؤمنين رجال ويحتاج الى تامل تنبيهات الاول لقول من يكرمنى اكرمه يحتمل من الاوجه الاربعة فان قدرتها
شرطية جزمت الفعلين او موصولة او موصوفة رفعتهما او استفهامية رفعت الاول وجزمت الثانى لانه جواب
بغير الفاء ومن فيهن مبتدأ وخبر الاستفهامية الجملة الاولى والموصولة والموصوفة الجملة الثانية والشرطية الاولى

او الثانية على خلاف في ذلك فتقول من زارني زرته ولا يحسن الاستفهامية ما عدا الثاني زيد في ما
من قسمين آخرين احدهما ان تأتي نكرة تامة وذلك عند ابي علي في قوله ونعم من هو في سر واعلان فزعم ان
الفاعل مستتر ومن تمييز وقوله هو مخصوص بالمدح فهو مبتدأ خبره ما قبله او خبر لمبتدأ محذوف وقال غيره
من موصول فاعل وقوله هو مبتدأ لخبر هو آخر محذوف على حد قوله وشعري شعري والظرف متعلق بالمحذوف
لأن فيه معنى الفعل اي ونعم من هو الثابت في حالتي السر والعلانية قلت ويحتاج الى تقدير هو ثالث يكون
مخصوصا بالمدح الثاني التوكيد وذلك فيما زعم الكسائي انها ترد زائدة كما وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في ان
الاسماء ترد زائدة وانشد عليه فكفى بنا فضلا على من غيرنا فيمن خفض غيرا وقوله يا شاة من قنص لمن حلت له فيمن رفع
بمن دون ما وهو خلاف المشهور وقوله آل الزبير سنام المجد قد علمت ذاك القبائل والاثرون من عددا ولنا انها
في الاول نكرة موصوفة اي على قوم غيرنا ويا شاة انسان قنص وهذا من الوصف بالمصدر للمبالغة وعددا اما
لمن على انه اسم وضع موضع المصدر وهو العد اي والاثرون قوما معدودين واما معمول لعد محذوف فالوصلة او
صفة لمن وبدل من الاثرون **مهما اسم لعود الضمير اليها** في مهما تأتنا به من آية لتسحرنا بها وقال
الزمخشري وغيره عاد عليها ضمير به وضمير بها حملا على اللفظ وعلى المعنى انتهى والاولى ان يعود ضمير بها على
الآية وزعم السهيلي انها تأتي حرفا بدليل قول زهير ومهما تكن عند امرئ من خليقة وان خالها تخفى على الناس
تعلم قال فهي هنا حرف بمنزلة ان بدليل انها لا محل لها وتبعه ابن يسعون واستدل بقوله قد اوبيت كل ماء فهي ضاوية
مهما تصب افقا من بارق تشم قال اذ لا يكون مبتدأ لعدم الرابط من الخبر وهو فعل الشرط ولا مفعولا لاستيفاء
فعل الشرط مفعوله ولا سبيل الى غيرهما فتعين انه لا موضع لها والجواب انها في الاول اما خبر تكن وخليقة
اسمها ومن زائدة لان الشرط غير موجب عند ابي علي واما مبتدأ واسم تكن ضمير راجع اليها والظرف خبر وانث
ضميرها لانها الخليقة في المعنى ومثله ما جاءت حاجتك فيمن نصب حاجتك ومن خليقة تفسير للضمير كقوله
لما نسجتها من جنوب وشمال وفي الثاني مفعول لتصب وافقا ظرف ومن بارق تفسير لمهما او متعلق بتصب فمعناها التبعيض والمعنى
اي شيء تصب في افق من البوارق تشم وقال بعضهم مهما ظرف زمان والمعنى اي وقت تصب بارقا من افق فقلب الكلام
او في افق بارقا فزاد من واستعمل افقا ظرفا انتهى وسيأتي ان مهما لا تستعمل ظرفا وهي بسيطة لا مركبة من مه وما
الشرطية ولا من ما الشرطية وما الزائدة ثم ابدلت الهاء من الالف الاولى دفعا للتكرار خلافا لزاعمي ذلك
ولها ثلاثة معان احدها ما لا يعقل غير الزمان مع تضمن معنى الشرط ومنه الآية ولهذا فسرت بقوله تعالى
من آية وهي فيها اما مبتدأ او منصوب على الاشتغال فيقدر لها عامل متعد كما في زيدا مررت به متأخر عنها
لان لها الصدر اي مهما تحضرنا تأتنا به الثاني الزمان والشرط فتكون ظرفا لفعل الشرط ذكره ابن مالك وزعم ان النحويين

اهملوه

اهملوه وانشد لحاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا وابياتا اخر ولا دليل في ذلك
لجواز كونها للمصدر بمعنى اي عطاء كثيرا او قليلا وهذه المقالة سبق اليها ابن مالك غيره وشدد الزمخشري الانكار
على من قال بها فقال هذه الكلمة في عداد الكلمات التي يحرفها من لا يد له في علم العربية فيضعها غير موضعها
ويظنها بمعنى متى ويقول مهما جئتني اعطيتك وهذا من وضعه وليس من كلام واضع العربية ثم يذهب فيفسر بها
الآية فيلحد في آيات الله انتهى والقول بذلك في الآية ممتنع ولو صح ثبوته في غيرها لتفسيرها بمن آية الثالث الاستفهام
ذكره جماعة منهم ابن مالك واستدلوا عليه بقوله مهما لي الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه فزعموا ان مهما مبتدأ
ولي الخبر واعيدت الجملة توكيدا واودى بمعنى هلك ونعلاي فاعل والباء زائدة مثلها في كفى بالله شهيدا ولا
دليل في البيت لاحتمال ان التقدير مه اسم فعل بمعنى اكفف ثم استأنف استفهاما بما وحدها تنبيه من المشكل
قول الشاطبي رحمه الله ومهما تصلها او بدأت براءة ويقول قوم لا يجوز في مهما ان تكون مفعولا به لتصل لاستيفائه
مفعوله ولا مبتدأ لعدم الرابط فان قيل قدر مهما واقعة على براءة لتكون ضمير تصلها راجعا اليها وحينئذ فمهما
او مفعول لمحذوف يفسره تصل قلنا اسم الشرط عام وبراءة اسم خاص فضميرها كذلك فلا يرجع الى العام وبالوجه الذي
بطل به ابتدائية مهما يبطل كونها مشتغلا عنها العامل بالضمير وهذه بخلافها في قوله ومهما تصلها مع آخر
سورة فانها هناك واقعة على البسملة التي في اول كل سورة فيصح فيها الابتداء والنصب بفعل يفسره تصل
اي واي بسملة تصل تصلها والظرفية بمعنى واي وقت تصل البسملة على القول بجواز ظرفيتها واما هنا فيتعين
كونها ظرفا فالمعنى واي وقت تصل براءة او مفعولا به بمحذوف عاملا اي ومهما تفعل وتكون تصل بدأت بدل
تفصيل من ذلك الفعل واما ضمير تصلها فلك ان تعيده على اسم مظهر قبله محذوف اي ومهما تفعل في براءة تصلها او
بدأت بها وحذفها ولما خفي المعنى بحذف مرجع الضمير ذكر براءة بيانا له اما على انه بدل منه وعلى اضمار اعني ولك ان
تعيده على ما بعده وهو براءة اما على انه بدل منه مثل ليته زيدا فمفعول بدأت محذوف وعلى ان الفعلين تنازعاها
واعمل الثاني مستعملا فيه باسقاط الباء واضمر الفضلة في الاول على حد قوله اذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب جهارا
فكن في الغيب احفظ للود مع اسم بدليل التنوين في قولهم معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة
بعضهم هذا ذكر من معي وتسكين عينه لغة غنم وربيعة لا ضرورة خلافا لسيبويه واسميتها حينئذ باقية وقول النحاس
انها حرف بالاجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها ثلاثة معان احدها موضع الاجتماع ولهذا
يخبر بها عن الذوات نحو والله معكم والثاني زمانه نحو جئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية
سيبويه السابقتان ومفردة فتنون فتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله افيقوا بني حرب واهواؤنا معا
وقيل هي حال والخبر محذوف وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا

احتمل ان فعلهما في وقت واحد او في وقتين واذا قلت جاءا معًا فالوقت واحد انتهى وفيه نظر وقد جاء ذلك بينهما
من قول كنت ويحيى كيدي واحد نرمي جميعًا ونرامي معا وتستعمل معًا للجماعة كما تستعمل للاثنين قال اذا حنت
الاولى سجعن لها معًا وقالت الخنساء وافنى رجالي فبادوا معا فاصبح قلبي به مستفزا متى على خمسة اوجه
اسم استفهام نحو متى نصر الله واسم شرط كقوله متى اضع العمامة تعرفوني واسم مرادف للوسط وحرف بمعنى
من او في وذلك في لغة هذيل يقولون اخرجها متى كمه اي منه وقال ساعدة اخيل برقا متى حاب له زجل اي
من سحاب حاب اي ثقيل المشي لتصويت واختلف في قول بعضهم وضعته متى كمي فقال ابن سيده بمعنى في
وقال غيره بمعنى وسط وكذلك اختلفوا في قول ابي ذؤيب يصف السحاب شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر
لهن نئيج فقيل بمعنى من وقال ابن سيده بمعنى وسط **مذ ومنذ** لهما ثلاث حالات احدها ان يليهما اسم
مجرور فقيل هما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيًا وبمعنى في ان كان حاضرا
وبمعنى من والى جميعًا ان كان معدودا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او مذ يومنا او مذ عامنا او مذ ثلاثة ايام
واكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر وعلى ترجيح جر منذ للماضي على رفعه وترجيح رفع مذ للماضي على جره ومن
الكثير في منذ قوله وربع عفت آثاره منذ ازمان ومن القليل في مذ قوله اقوين مذ حجج ومذ دهر الحالة
الثانية ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فقال المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن
وما بعدهما خبر ومعناهما الامد ان كان الزمان حاضرا او معدودا واول المدة ان كان ماضيا وقال الاخفش
والزجاج والزجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه
يومان ولا خفاء بما فيه من التعسف وقال اكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان
يومان واختاره السهيلي وابن مالك وقال بعض الكوفيين خبر لمحذوف اي ما بيني وبينه من الزمان الذي هو يومان
بناء على ان منذ مركبة من كلمتين من وذو الطائية الحالة الثالثة ان يليهما الجمل الفعلية او الاسمية كقوله
ما زال مذ عقدت يداه ازاره وقوله وما زلت ابغي المال مذ انا يافع والمشهور انهما حينئذ ظرفان مضافان فقيل
الى الجملة وقيل الى زمن مضاف الى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف للجملة يكون هو الخبر واصل
مذ منذ بدليل رجوعهم الى الضم ذال مذ عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا ان الاصل الضم لكسروا ولان
بعضهم يقول مذ زمن طويل فيضم مع عدم الساكن وقال ابن ملكون هما اصلان لانه لا يتصرف في الحرف وشبهه ويرده
تخفيفهم ان وكان ولكن ورب وقط وقال المالقي اذا كانت مذ اسما فاصلها منذ او حرفا فهي اصل **حرف النون**
النون المفردة تاتي على اربعة اوجه احدها نون التاكيد وهي خفيفة وثقيلة وقد اجتمعا في ليسجنن
وليكونا وهما اصلان عند البصريين وقال الكوفيون الثقيلة اصل ومعناهما التوكيد وقال الخليل

التوكيد بالثقيلة ابلغ وتختصان بالفعل واما قوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة سوغها شبهه بالوصف بالفعل ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا ولو كان دعاء كقوله فانزلن سكينة علينا الا افعل في التعجب لانه بمعنى الفعل الماضي وشذ قوله فاحر به بطول فقر واحريا ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا وشذ قوله دامن سعدك لو رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا والذي يقال انه بمعنى افعل واما المضارع فان كان حالا لم يؤكد بهما وان كان مستقبلا اكد بهما وجوبا في نحو وتالله لاكيدن اصنامكم وقريبا من الوجوب بعد اما في نحو فاما تخافن واما ينزغنك من الشيطان وذكر ابن جني انه قرئ فاما ترين بياء ساكنة بعدها نون الرفع على لغة من قال لم يوفون بالجار وفيها شذوذان ترك نون التاكيد واثبات نون الرفع مع الجازم وجوازا كثيرا بعد الطلب نحو ولا تحسبن الله غافلا وقليلا في مواضع كقوله ومن عضة ما ينبتن شكيرها الثاني التنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الآخر لغير توكيد فخرج نون حسن لانها اصل ونون ضيفن للطفيلي لانها متحركة ونون منكسر وانكسر لانها غير آخر ونون نحو لنسفعا لانها للتوكيد واقسامه خمسة تنوين التمكين وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف اعلاما ببقائه على اصله وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع الصرف ويسمى تنوين الامكنية ايضا وتنوين الصرف وذلك كزيد ورجل ورجال وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها ويقع في باب اسم الفعل بالسماع كصه ومه وايه وفي العلم المختوم بويه بقياس نحو جاءني سيبويه وسيبويه آخر واما تنوين رجل ونحوه من المعربات فتنوين تمكين لا تنوين تنكير كما قد يتوهمه بعض الطلبة ولهذا لو سميت به رجلا بقي ذلك التنوين بعينه مع زوال التنكير وتنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات جعل في مقابلة النون في مسلمين وقيل هو عوض من الفتح نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرده ثبوته مع التسمية به كعرفات كما تبقى نون مسلمين مسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما وزعم الزمخشري ان عرفات مصروف لان تاءه ليست للتانيث وانما هي والالف للجمع قال ولا يصح ان يقدر فيها تاء غيرها لان هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث تأبى ذلك كما لا يقدر التاء في بنت مع ان التاء في بنت المذكورة مبدلة من الواو ولكن اختصاصها بالمؤنث يأبى ذلك وقال ابن مالك اعتبار تاء نحو عرفات في منع الصرف اولى من اعتبار تاء نحو عرفة ومسلمة لانها لتانيث معه جمعية ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف وتنوين العوض وهو اللاحق عوضا من حرف اصلي او زائد او مضاف اليه مفردا او جملة فالاول كجوار وغواش فانه عوض من الياء وفاقا لسيبويه والجمهور لا عوض من ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد اذ لو صح لعوض عن حركات نحو حبلى ولا هو تنوين التمكين والاسم منصرف خلافا للاخفش وقوله لما حذفت الياء التحق الجمع باوزان الآحاد كسلام وكلام فصرف مردود لان حذفها عارض للتخفيف وهو منوي

بدليل ان الحرف الذي يعني آخر المعرب يحسب العوامل وخذ وافق على انه لو سمي بكتف امرأة ثم سكن تخفيفا

لم يصرفه كما جاز في هند وانه اذا قيل في جبال علما لرجل جبل بالنقل لم ينصرف وانصرف اقدم علما

لرجل لان حركة تاكتف وهمزة جبال منويتا الثبوت ولهذا لم يغلب جبل الف المحركها وانفتاح ما قبلها

والثاني كجندل فان تنوينه عوض من الفتحة دال في المرفوع مالك والذي يظهر لي خلافه وهو انه تنوين الصرف ولهذا

يجر بالكسرة وليس ذهاب الالف التي هي علم الجمع كذهاب الياء من نحو جوار وغواش والثالث تنوين كل وبعض

اذا قطعا عن الاضافة نحو وكلا ضربنا له الامثال فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين التمكين رجع لزوال

الاضافة التي كانت تعارضه والرابع اللاحق لاذ في مثل وانشقت السماء فهي يومئذ واهية والاصل فهي يوم اذ

انشقت واهية ثم حذف الجملة المضاف اليها للعلم بها وجيء بالتنوين عوضا عنها وكسرت الذال للساكنين وقال

الاخفش التنوين تنوين التمكين والكسرة اعراب المضاف اليه وتنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا

من حروف الاطلاق وهو الالف والواو والياء وذلك في انشاد بني تميم وظاهر قولهم انه تنوين محصل للترنم

وقد صرح بذلك ابن يعيش كما سيأتي والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين انه جيء به لقطع الترنم وان الترنم

وهو التغني يحصل بحروف الاطلاق لقبولها لمد الصوت فيها فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون في مكانها ولا يختص

هذا التنوين بالاسم بدليل قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن وقوله لما تزل برحالنا وكان قدن وزاد الاخفش

والعروضيون تنوينا سادسا سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقول رؤبة وقاتم الاعماق خاوي

المخترقن وسمي غاليا لتجاوزه حد الوزن وسمى الاخفش الحركة التي قبله غلوا وفائدته الفرق بين الوقف

والوصل وجعله ابن يعيش من نوع تنوين الترنم زاعما ان الترنم يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال

وانما سمي المغني مغنيا لانه يغني صوته اي يجعل صوته غنة والاصل عنده مغنن بثلث نونات فابدلت

الاخيرة ياء تخفيفا وانكر الزجاج والسيرافي ثبوت هذا التنوين البتة لانه يكسر الوزن وقالا لعل الشاعر كان

يزيد ان في آخر كل بيت فضعف صوته بالهمزة فتوهم السامع ان النون تنوين واختار هذا القول ابن مالك

وزعم ابو الحجاج بن معزوز ان ظاهر كلام سيبويه في المسمى تنوين الترنم انه نون عوض من المدة وليس بتنوين

وزعم ابن مالك في التحفة ان تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنوينا مجاز وانما هو نون

اخرى زائدة ولهذا لا يختص بالاسم ويجامع الالف واللام ويثبت في الوقف وزاد بعضهم تنوينا سابعا وهو تنوين

الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة وللمنادى المضموم كقوله سلام الله

يا مطر عليها وبقول ابن الخباز في الثاني دون الاول لان الاول تنوين التمكين لان الضرورة اباحت الصرف واما

الثاني فليس تنوين تمكين لان الاسم مبني على الضم وثامنا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه ابو زيد

ابو زيد وغيره بمجرد تكثير اللفظ كما قيل في الف قبعثرى قال ابن مالك والصحيح ان هذا نون زيدت في آخر الاسم كنون
ضيفن وليس بتنوين وفيما قاله نظر لان الذي حكاه سماه تنوينا فهذا دليل منه على انه سمعه في الوصل والوقف
ونون ضيفن ليست كذلك وذكر ابن الخباز في شرح الجزولية ان اقسام التنوين عشرة وجعل كلا من تنوين المنادى
وتنوين صرف ما لا ينصرف قسما برأسه قال والعاشر تنوين الحكاية مثل ان تسمي رجلا بعاقلة لبيبة فانك تحكي اللفظ
المسمى به وهذا اعتراف منه بانه تنوين الصرف لان الذي كان قبل التسمية حكي بعدها الثالث نون الاناث وهي
اسم في نحو النسوة يذهبن خلافا للمازني وحرف في نحو يذهبن النسوة في لغة من قال اكلوني البراغيث خلافا لمن زعم
انها اسم وما بعدها بدل منها او مبتدأ مؤخر والجملة قبله خبره الرابع نون الوقاية وتسمى نون العماد ايضا وتلحق قبل
ياء المتكلم المنتصبة بواحد من ثلثة احدها الفعل متصرفا كان نحو اكرمني او جامدا نحو عساني وقاموا ما خلاني وما عداني
وحاشاني ان قدرت فعلا واما قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي فضرورة ونحو تأمروني يجوز فيه الفك والادغام
والنطق بنون واحدة وقد قرئ بهن في السبعة وعلى الاخيرة فقيل النون الباقية نون الرفع وقيل نون الوقاية و
هو الصحيح الثاني اسم الفعل نحو دراكني وتراكني وعليكني بمعنى ادركني واتركني والزمني الثالث الحرف نحو انني وهي جائزة
الحذف مع ان وان وكان ولكن وغالبة الحذف مع لعل وقليلته مع ليت وتلحق ايضا قبل الياء المخفوضة بمن وعن الا
في الضرورة وقبل المضاف اليها لدن او قد او قط الا في قليل من الكلام وقد تلحق في غير ذلك شذوذا كقوله
بجلني بمعنى بجلي اي حسبي وقوله اسلمني الى قومي شراحي يريد شراحيل وزعم هشام ان الذي في امسلمني ونحوه تنوين لا نون
وبنى ذلك على قوله في ضاربني ان الياء منصوبة ويرده قول الشاعر وليس الموافيني ليرفد خائبا وفي الحديث غير
الدجال اخوفني عليكم والتنوين لا يجامع الالف واللام ولا اسم التفضيل لكونه غير منصرف وفي الصحاح انه يقال
بجلي ولا يقال بجلني وليس كذلك نعم بفتح النون والعين وكنانة تكسرها وبها قرأ الكسائي وبعضهم يبدلها
حاء وبها قرأ ابن مسعود وبعضهم يكسر النون اتباعا لكسرة العين تنزيلا لها منزلة الفعل في قولك نعم وشهد
بكسرتين كما نزلت بلى منزلة الفعل في الامالة والفارسي لم يطلع على هذه القراءة واجازها بالقياس وهي حرف
تصديق ووعد واعلام فالاول بعد الخبر كقام زيد وما قام زيد والثاني بعد افعل ولا تفعل وما في معناهما
نحو هلا تفعل وهلا لم تفعل وبعد الاستفهام في نحو هل تعطيني ويحتمل ان تفسر في هذا بالمعنى الثالث و
الثالث للتعيين بعد الاستفهام في نحو هل جاءك زيد ونحو فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا ان لنا لاجرا وفي
تسمية المغاربة اياها بعد الاستفهام للوعد غير مطرد لما بينا قبل وبانها للتوكيد اذا وقعت صدرا نحو نعم هذه اطلالهم
والحق انها في ذلك حرف اعلام وانها جواب لسؤال مقدر ولم يذكر سيبويه معنى الاعلام البتة بل قال واما نعم
فعدة وتصديق واما بلى فيوجب بها بعد النفي وكانه راى انه اذا قيل هل قام زيد فقيل نعم فهي لتصديق ما بعد

الاستفهام والاولى ما ذكرناه من انها للاعلام اذ لا يصح ان يقول القائل ذلك صدق لانه انشاء لا خبر و
اعلم انه اذا قيل قام زيد فتصديقه نعم وتكذيبه لا ويمتنع دخول بلى لعدم النفي واذا قيل ما قام زيد فتصديقه
نعم وتكذيبه بلى ومنه زعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى وربي ويمتنع دخول لا لانها لنفي الاثبات
لا لنفي النفي واذا قيل اقام زيد فهو مثل قام زيد اعني انك تقول ان اثبت القيام نعم وان نفيته لا
ويمتنع دخول بلى واذا قيل الم يقم زيد فهو مثل لم يقم زيد فتقول ان اثبت القيام بلى ويمتنع دخول لا
وان نفيته قلت نعم قال الله تعالى الم يأتكم نذير قالوا بلى الست بربكم قالوا بلى اولم تؤمن قال بلى وعن ابن عباس
انهم لو قالوا نعم في جواب الست بربكم لكفروا والحاصل ان بلى لا تأتي الا بعد نفي وان لا لا تأتي الا بعد
ايجاب وان نعم تأتي بعدهما وانما جاز بلى قد جاءتك آياتي مع انه لم يتقدم اداة نفي لان لو ان الله هداني
يدل على نفي هدايته ومعنى الجواب بلى قد هديتك بمجيء الآيات اي قد ارشدتك بذلك مثل واما ثمود
فهديناهم وقال سيبويه في باب النعت في مناظرة جرت بينه وبين النحويين فيقال له الست تقول كذا فانه لا بد
بد من ان يقول نعم فيقال له افلست تفعل كذا فانه قائل نعم فزعم ابن الطراوة ان ذلك لحن وقال جماعة من المتقدمين
والمتأخرين منهم الشلوبين اذا كان قبل النفي استفهام فان كان على حقيقته فجوابه كجواب النفي المجرد وان
كان مرادا به التقرير فالاكثر ان يجاب بما يجاب به النفي رعيا للفظه ويجوز عند امن اللبس ان يجاب بما يجاب به
الايجاب رعيا لمعناه الا ترى انه لا يجوز بعده دخول احد ولا الاستثناء المفرغ لا يقال اليس احد في الدار
ولا اليس في الدار الا زيد وعلى ذلك قول الانصار للنبي وقد قال لهم الستم ترون لهم ذلك نعم وقول جحدر اليس
الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدان نعم وارى الهلال كما تراه ويعلوها النهار كما علاني وعلى ذلك جرى
كلام سيبويه والمخطئ مخطئ وقال ابن عصفور اجرت العرب التقرير في الجواب مجرى النفي المحض وان كان ايجابا
في المعنى فاذا قيل الم اعطك درهما قيل في تصديقه نعم وفي تكذيبه بلى وذلك لان المقرر قد يوافقك فيما تدعيه
وقد يخالفك فاذا قال نعم لم يعلم هل اراد نعم لم تعطني على اللفظ او نعم اعطيتني على المعنى فلذلك اجابوه
على اللفظ ولم يلتفتوا الى المعنى واما نعم في بيت جحدر فجواب لغير مذكور وهو ما قدره في اعتقاده من ان
الليل يجمعه وام عمرو وجاز ذلك لامن اللبس لعلمه ان كل احد يعلم ان الليل يجمعه وام عمرو او هو جواب لقوله
ارى الهلال البيت وقدم عليه قلت او لقوله فذاك بنا تدان وهو احسن قال واما قول الانصار فجاز لزوال
اللبس لانه قد علم انهم يريدون نعم نعرف لهم ذلك وعلى هذا يحمل استعمال سيبويه لها بعد التقرير انتهى و
يحرر على هذا انه لو اجيب الست بربكم بنعم لم يكف في الاقرار لان الله سبحانه اوجب في الاقرار بما يتعلق بالربوبية
العبارة التي لا تحتمل غير المعنى المراد من المقر ولهذا لا يدخل في الاسلام بقوله لا اله الا الله برفع اله لاحتماله لنفي

الوحدة ولعل ابن عباس رضه انما قال انهم لو قالوا نعم لم يكن اقرارا كافيا وجوز الشلوبين ان يكون مراده انهم لو قالوا نعم جوابا للملفوظ به على ما هو الافصح لكان كفرا اذ الاصل تطابق الجواب والسؤال لفظا وفيه نظر لان التكفير لا يكون بالاحتمال

حرف الهاء

الهاء المفردة على خمسة اوجه احدها ان تكون ضمير الغائب وتستعمل في موضعي الجر والنصب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره والثاني ان تكون حرفا للغيبة وهي الهاء في اياه فالتحقيق انها حرف لمجرد معنى الغيبة وان الضمير ايا وحدها والثالث هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة او حرف نحو ماهيه ونحو ههناه ووا زيداه واصلها ان يوقف عليها وربما وصلت بنية الوقف والرابع المبدلة من همزة الاستفهام كقوله واتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفانا والتحقيق ان لا تعد هذه لانها ليست باصالة على ان بعضهم زعم ان الاصل هذا فحذفت الالف والخامس هاء التانيث نحو رحمة في الوقف وهو قول الكوفيين وزعموا انها الاصل وان التاء في الوصل بدل منها وعكس ذلك البصريون والتحقيق انها لا تعد ولو قلنا بقول الكوفيين لانها جزء كلمة لا كلمة

ها

ها على ثلاثة اوجه احدها ان تكون اسما لفعل وهو خذ ويجوز مد الفها ويستعملان بكاف الخطاب وبدونها ويجوز في الممدودة ان يستغنى عن الكاف بتصريف همزتها تصاريف الكاف فيقال هاء للمذكر بالفتح وهاء للمؤنث وهاؤما وهاؤم وهاؤن ومنه هاؤم اقرؤا كتابيه والثاني ان تكون ضمير المؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبته نحو فالهمها فجورها وتقواها والثالث ان تكون للتنبيه فتدخل على اربعة احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك والثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم اشارة نحو ها انتم اولاء وقيل انما كانت داخلة على الاشارة فقدمت فرد بنحو ها انتم هؤلاء فاجيب بانها اعيدت توكيدا والثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل وهي في هذا واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء وللتعويض عما تضاف اليه ويجوز في هذه في لغة بني اسد حذف الفها وان تضم هاؤها اتباعا وعليه قراءة ابن عامر ايه الثقلان ايه الساحر ايه المؤمنون بضم الهاء في الوصل والرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الفها وحذفها

هل

هل حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي دون التصور ودون التصديق السلبي فيمتنع نحو هل زيدا ضربت لان تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة ونحو هل زيد قام ام عمرو اذا اريد بام المتصلة وهل لم يقم زيد ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق ام المنقطعة وعكسها ام المتصلة وجميع اسماء الاستفهام فانهن لطلب التصور لا غير واعم من الجميع الهمزة فانها مشتركة بين الطلبين وتفترق هل من الهمزة من عشرة اوجه احدها اختصاصها بالتصديق والثاني اختصاصها بالايجاب تقول هل زيد قائم ويمتنع هل لم يقم زيد بخلاف الهمزة نحو الم نشرح اليس الله بكاف عبده وقال الا طعان الا فرسان عادية والثالث

تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو هل يسافر بخلاف الهمزة نحو أتظنه قائما وأما قول ابن سيده في شرح الجمل
لا يكون الفعل المستفهم عنه إلا مستقبلا فسهو قال الله سبحانه فهل وجدتم ما وعد ربكم حقا وقال زهير فمن مبلغ
الأحلاف عني رسالة وذبيان هل أقسمتم كل مقسم والرابع والخامس والسادس أنها لا تدخل على الشرط ولا على إن ولا على اسم
بعده فعل في الاختيار بخلاف الهمزة بدليل أفإن مت فهم الخالدون أئن ذكرتم أئنك لأنت يوسف أبشرا منا واحدا
نتبعه والسابع والثامن أنها تقع بعد العاطف لا قبله وبعد أم نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون وفي
الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع وقال الشاعر هل انتهيتم أو يحول دون ذا الحمام وقال الله تعالى هل يستوي
الأعمى والبصير أم هل تستوي الظلمات والنور التاسع أنه يراد بالاستفهام بها النفي ولذلك دخلت على
الخبر بعدها إلا في نحو هل جزاء الإحسان إلا الإحسان والباء في قوله ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وصح العطف في قوله
وإن شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول إذ لا يعطف الإنشاء على الخبر فإن قلت قد مر لك في صدر
الكتاب أن الهمزة تأتي لمثل ذلك مثل أفأصفاكم ربكم بالبنين ألا ترى أن الواقع أنه سبحانه لم يصفهم بذلك
قلت إنما مر أنها للإنكار على مدعي ذلك ويلزم من ذلك الانتفاء لا أنها للنفي ابتداء ولهذا لا يجوز أضربت إلا زيدا
كما يجوز هل ضرب إلا زيد فهل على الرسول إلا البلاغ المبين هل ينظرون إلا الساعة وقد يكون الإنكار
لوقوع الفعل على العكس من هذا وذلك إذا كان بمعنى ما كان ينبغي لك أن تفعل نحو أتضرب زيدا وهو أخوك
وتلخص أن الإنكار على ثلاثة أوجه إنكار على من ادعى وقوع الشيء ويلزم من هذا النفي وإنكار على من أوقع الشيء
ويختصان بالهمزة وإنكار لوقوع الشيء وهذا هو معنى النفي وهو الذي تنفرد به هل عن الهمزة العاشر أنها تأتي
بمعنى قد وذلك مع الفعل وبذلك فسر قوله تعالى هل أتى على الإنسان حين من الدهر جماعة منهم ابن عباس
والكسائي والفراء والمبرد قال في مقتضبه هل للاستفهام نحو هل جاء زيد وتكون بمنزلة قد نحو قوله جل
هل أتى على الإنسان انتهى وبالغ الزمخشري فزعم أنها أبدا بمعنى قد وأن الاستفهام إنما هو مستفاد من همزة
مقدرة معها ونقله في المفصل عن سيبويه فقال وعند سيبويه أن هل بمعنى قد إلا أنهم تركوا الألف قبلها
لأنها لا تقع إلا في الاستفهام وقد جاء دخولها عليها في قوله سائل فوارس يربوع بشدتنا أهل رأونا بسفح
القاع ذي الأكم انتهى ولو كان كما زعم لم تدخل إلا على الفعل كقد وثبت في كتاب سيبويه ما نقله عنه في
باب أم المتصلة ولكن فيه أيضا ما يخالفه فإنه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم ما نصه وهل وهي للاستفهام
لم يزد على ذلك وقال الزمخشري في كشافه هل أتى أي قد أتى على معنى التقرير والتقريب جميعا أي أتى على الإنسان
قبل زمان قريب طائفة من الزمان الطويل الممتد لم يكن فيه شيئا مذكورا بل شيئا منسيا نطفة في الأصلاب
والمراد بالإنسان الجنس بدليل إنا خلقنا الإنسان من نطفة انتهى وفسرها غيره بقد خاصة ولم يحملوا قد على معنى

التقرير بناء على معنى التحقيق وقال بعضهم معناها التوقع وكانهم قيل لقوم يتوقعون الخبر عن ما اتى على الانسان
وهو ادم عم قال والحين زمن كونه طينا وفي التسهيل لابن مالك انه يتعين مرادفة هل لقد اذا دخلت عليها الهمزة
يعني كما في البيت ومفهومه انه لا يتعين لذلك اذا لم يدخل عليها بل قد يأتي لذلك كما في الاية وقد لا يأتي له
وعكس قوم ما قاله الزمخشري فزعموا ان هل لا تاتي بمعنى قد اصلا وهذا هو الصواب عندي اذ لا متمسك لمن اثبت
ذلك الا احد ثلثة امور احدها تفسير ابن عباس رضه ولعله انما اراد ان الاستفهام في الاية للتقرير وليس
باستفهام حقيقي وقد صرح بذلك جماعة من المفسرين فقال بعضهم هل هنا للاستفهام التقريري والمقرر به
من انكر البعث وقد علم انهم يقولون نعم قد مضى دهر طويل لا انسان فيه فيقال لهم فالذي احدث الناس بعد ان
لم يكونوا كيف يمتنع عليه احياؤهم بعد موتهم وهو معنى قوله تعالى ولقد علمتم النشأة الاولى فلولا تذكرون
اي فهلا تذكرون فتعلمون ان من انشأ شيئا بعد ان لم يكن قادر على اعادته بعد عدمه انتهى وقال اخر مثل ذلك
الا انه فسر الحين بزمان التصوير في الرحم فقال المعنى الم يات على الناس حين من الدهر كانوا نطفا ثم علقا ثم مضغا
الى ان صاروا شيئا مذكورا وكذا قال الزجاج الا انه حمل الانسان على ادم فقال المعنى الم يات على الانسان حين
من الدهر كان فيه ترابا وطينا الى ان نفخ فيه الروح انتهى وقال بعضهم لا تكون هل للاستفهام التقريري وانما
ذلك من خصائص الهمزة وليس كما قال وذكر جماعة من النحويين ان هل تكون بمنزلة ان في افادة التاكيد والتحقيق
وحملوا على ذلك هل في ذلك قسم لذي حجر وقدروه جوابا للقسم وهو بعيد والدليل الثاني قول سيبويه الذي
شافه العرب وفهم مقاصدهم وقد مضى ان سيبويه لم يقل ذلك والثالث دخول الهمزة عليها في البيت والحرف
لا يدخل على مثله في المعنى وقد رايت عن السيرافي ان الرواية الصحيحة ام هل وام هذه منقطعة بمعنى بل فلا دليل
وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ فيمكن تخريجه على انه من الجمع بين الحرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد
كقوله ولا للما بهم ابدا دواء بل الذي في ذلك البيت اسهل لاختلاف اللفظين وكون احدهما على حرفين فهو كقوله
فاصبحن لا يسألنه عن بما به هو وهي وفروعهما يكونان اسما وهو الغالب وحرفا في نحو زيد هو الفاضل اذا اعرب فصلا
وقلنا لا موضع له من الاعراب وقيل هي مع القول بذلك اسم كما قال الاخفش في نحو صه ونزال اسما لا محل لها وكما
في ال في نحو الضارب اذا قدرناها اسما حرف الواو المفردة انتهى مجموع ما ذكر من اقسامها الى
عشر الاول العاطفة ومعناها مطلق الجمع فتعطف الشيء على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة وعلى
سابقه نحو ولقد ارسلنا نوحا وابرهيم وعلى لاحقه نحو وكذلك يوحي اليك والى الذين من قبلك وقد
اجتمع هذان في ومنك ومن نوح وابرهيم وموسى وعيسى فعلى هذا اذا قلت قام زيد وعمرو احتمل ثلثة معان
قال ابن مالك وكونها للمعية راجح وللترتيب كثير ولعكسه قليل انتهى ويجوز ان يكون بين متعاطفيها تقارب

اوتراخ نحو انا رادوه اليك وجاعلوه من المرسلين فان رده بعد القائه في اليم والارسال على راس اربعين
سنة وقول بعضهم ان معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الاطلاق وانما هي للجمع لا بقيد و
قول السيرافي ان النحويين واللغويين اجمعوا على انها لا تفيد الترتيب مردود بل قال بافادتها اياه قطرب والربعي
والفراء وثعلب وابو عمر الزاهد وهشام والشافعي ونقل الامام في البرهان عن بعض الحنفية انها للمعية و
تنفرد عن سائر احرف العطف بخمسة عشر حكما احدها احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة السابقة والثاني اقترانها
باما نحو اما شاكرا واما كفورا والثالث اقترانها بلا ان سبقت بنفي ولم تقصد المعية نحو ما قام زيد
ولا عمرو ولتفيد ان الفعل منفي عنهما في حالتي الاجتماع والافتراق ومنه وما اموالكم ولا اولادكم بالتي تقربكم
عندنا زلفى والعطف حينئذ من عطف الجمل عند بعضهم على اضمار العامل والمشهور انه من عطف المفردات و
اذا فقد احد الشرطين امتنع دخولها فلا يجوز نحو قام زيد ولا عمرو وانما جاز ولا الضالين لان في غير معنى النفي
وانما جاز قوله فاذهب فاي فتى في الناس احرزه من حتفه ظلم دعج ولا جبل لان المعنى لا يحرزه مثل فهل يهلك
الا القوم الفاسقون ولا يجوز نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للمعية لا غير واما وما يستوي الاعمى والبصير ولا
الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات فلا الثانية والرابعة والخامسة زوائد
لامن اللبس والرابع اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله والخامس عطف المفرد السببي على الاجنبي عند الاحتياج الى
الربط كمررت برجل قائم زيد واخوه ونحو زيد قام عمرو وغلامه وقولك في باب الاشتغال زيدا ضربت عمرا واخاه
والسادس عطف العقد على النيف نحو احد وعشرون والسابع عطف الصفات المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله
على ربعين مسلوب وبال والثامن عطف ما حقه التثنية والجمع نحو قول الفرزدق ان الرزية لا رزية مثلها فقدان
مثل محمد ومحمد وقول ابي نواس اقمنا بها يوما ويوما وثالثا ويوما له يوم الترحل خامس وهذا البيت يسأل
عنه اهل الادب فيقولون كم اقاموا والجواب ثمانية لان يوما الاخير رابع وقد وصف بان يوم الترحل خامس له
فيكون يوم الترحل هو الثامن بالنسبة الى اول يوم والتاسع عطف ما لا يستغنى عنه كاختصم زيد وعمرو واشترك
زيد وعمرو وهذا من اقوى الادلة على عدم افادتها الترتيب ومنه جلست بين زيد وعمرو ولهذا كان الاصمعي
يقول الصواب بين الدخول وحومل لا فحومل واجيب بان التقدير بين نواحي الدخول فهو كقولك جلست بين الزيدين
فالعمرين او بان الدخول مشتمل على اماكن ويشاركها في هذا الحكم ام المتصلة ويستثنى من هذا الحكم
بام المتصلة في نحو سواء علي اقمت ام قعدت فانها عاطفة ما لا يستغنى عنه والعاشر والحادي عشر عطف العام
على الخاص وبالعكس فالاول نحو رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات والثاني
نحو واذ اخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح الآية ويشاركها في هذا الحكم الاخير حتى كما

حتى الأنبياء وقدم الحاج حتى المشاة فانها عاطفة خاص على عام والثاني عشر عطف عامل حذف وبقي معموله
على عامل آخر يجمعهما معنى واحد كقوله وزججن الحواجب والعيونا اي وكحلن العيون والجامع بينهما التحسين ولولا هذا
التقدير لورد اشتراكهم نصبا اذ التقدير فذهب الثمن صلا الثالث عشر عطف الشيء على مرادفه نحو
انما اشكو بثي وحزني الى الله ونحو اولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة ونحو عوجا ولا امتا وقوله ليليني منكم
اولو الأحلام والنهى وقول الشاعر والفى قولها كذبا ومينا وزعم بعضهم ان الرواية كذبا مبينا فلا عطف
ولا تاكيد وقال ان ابن مالك الأحلام في الحديث جمع حلم بضمتين والمعنى ليليني البالغون العقلاء وزعم ابن مالك
ان ذلك قد ياتي في او وان منه ومن يكسب خطيئة او اثما والرابع عشر عطف المقدم على متبوعه للضرورة كقوله عليك ورحمة الله
السلام والخامس عشر عطف المخفوض على الجوار كقوله تعالى وامسحوا برؤسكم وارجلكم فيمن خفض الأرجل وفيه بحث سياتي

تنبيه زعم قوم ان الواو قد تخرج عن افادة مطلق الجمع وذلك على اوجه احدها ان تستعمل بمعنى او وذلك على
ثلثة اقسام احدها ان تكون بمعنى او في التقسيم كقولك الكلمة اسم وفعل وحرف وقوله كما الناس مجروم عليه
وجارم وممن ذكر ذلك ابن مالك في التحفة والصواب انها في ذلك على معناها الاصلي اذ الانواع مجتمعة في الدخول
تحت الجنس ولو كانت او هي الاصل في التقسيم لكان استعمالها فيه اكثر من استعمال الواو والثاني ان تكون بمعنى
او في الاباحة قاله الزمخشري وزعم انه يقال جالس الحسن وابن سيرين اي احدهما وانه لهذا قيل تلك
عشرة كاملة بعد ذكر ثلثة وسبعة لئلا يتوهم ارادة الاباحة والمعروف من كلام النحويين انه لو قيل جالس
الحسن وابن سيرين كان امرا بمجالسة كل منهما وجعلوا ذلك فرقا بين العطف بالواو والعطف باو والثالث ان
تكون بمعناها في التخيير قاله بعضهم في قوله وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا فقلت البكا اشفى اذن لغليلي قال
معناه او البكا اذ لا يجتمع مع الصبر ونقول يحتمل ان الاصل فاختر من الصبر والبكا اي احدهما ثم حذف من كما
في واختار موسى قومه ويؤيده ان ابا علي القالي رواه بمن وقال الشاطبي في باب البسملة وصل واسكتن وسكتا
فقال شارحوه كلا المراد التخيير ثم قال محققوهم ليس ذلك من قبل الواو بل من جهة ان المعنى وصل ان شئت
واسكت ان شئت قال ابو شامة وزعم بعضهم ان الواو تاتي للتخيير مجازا والثاني ان تكون بمعنى باء الجر كقولهم
انت اعلم ومالك وبعت الشاء شاة ودرهما قاله جماعة وهو ظاهر والثالث ان تكون بمعنى لام التعليل قاله الخارزنجي
وحمل عليه الواوات الداخلة على الافعال المنصوبة في قوله تعالى او يوبقهن بما كسبوا ويعف عن كثير ويعلم الذين
يجادلون ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين يا ليتنا نرد ولا
نكذب والصواب ان الواو فيهن للمعية كما سياتي الثاني والثالث من اقسام الواو واوان يرتفع ما بعدهما احدهما
واو الاستيناف نحو لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء ونحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع ونحو

يضلل الله فلا هادي له ويذرهم في طغيانهم يعمهون وفيمن رفع ايضا نحو واتقوا الله ويعلمكم الله اذ لو كانت واو
العطف لانتصب يعذب ولانتصب او انجزم نشرب ولجزم يذر كما قرأ الآخرون وللزم عطف الخبر على الامر وقال الشاعر
على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد وهذا متعين للاستئناف لان العطف يجعله شريكا
في النهي فيلزم التناقض وكذلك قولهم دعني ولا اعود لانه لو نصب لكان المعنى ليجتمع تركك لعقوبتي وتركي
لما تنهاني عنه وهذا باطل لان طلبه لترك العقوبة انما هو في الحال فاذا انقضى ترك المنهي عنه بالحال حصل غرض
المؤدب ولو جزم فاما بالعطف ولم يتقدم جازم او بلا على ان تقدر ناهية ويرده ان المقصود ترك التأديب
انما هو الخبر عن نفي العود لا نهيه نفسه عن العود اذ لا تناقض بين النهي عن العود وبين العود بخلاف العود والاخبار
بعدمه ويوضحه انك تقول انا انهاه وهو يفعل ولا تقول انا لا افعل وانا افعل معا والثامنة واو الحال
الداخلة على الجملة الاسمية نحو جاء زيد والشمس طالعة وتسمى واو الابتداء ويقدرها سيبويه والاقدمون
باذ ولا يريدون انها بمعنى اذ اذ لا يرادف الحرف الاسم بل انها وما بعدها قيد للفعل السابق كما ان اذ كذلك
ولم يقدرها باذا لانها لا تدخل على الجملة الاسمية ووهم ابو البقاء في قوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم
فقال الواو للحال وقيل بمعنى اذ وسبقه الى ذلك مكي وزاد عليه فقال الواو للابتداء وقيل للحال وقيل بمعنى
اذ انتهى والثلاثة بمعنى واحد فمن اراد بالابتداء الاستئناف فقوله سواء ومن امثلتها داخلة على الجملة الفعلية
قوله بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت ولو قدرت للعطف لانقلب المدح ذما وداخلة
بجملة حالية احتملت عند من يجيز تعدد الحال العاطفة والابتدائية نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الارض
مستقر ومتاع الرابع والخامس واوان ينتصب ما بعدهما وهما واو المفعول معه كسرت والنيل وليس النصب بها
خلافا للجرجاني ولم تأت في التنزيل بيقين فاما قوله تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم في قراءة السبعة فاجمعوا بقطع
الهمزة وشركاءكم بالنصب فيحتمل الواو فيه ذلك وان يكون عاطفة مفردا على مفرد بتقدير مضاف اي وامر شركائكم
او جملة على جملة بتقدير فعل اي واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وموجب التقدير في الوجهين ان اجمع لا يتعلق بالذوات
بل بالمعاني كقولك اجمعوا على كذا بخلاف جمع فانه مشترك بدليل فجمع كيده والذي جمع مالا ويقرأ فاجمعوا بالوصل
فلا اشكال ويقرأ برفع الشركاء عطفا على الواو للفصل بالمفعول والواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه
على اسم صريح او مؤول فالاول كقوله ولبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف والثاني شرطه ان يتقدم
الواو نفي او طلب وتسمي الكوفيون هذه واو الصرف وليس النصب بها خلافا لهم ومثالها ولما يعلم الله الذين
جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وقوله لا تنه عن خلق وتأتي مثله والحق ان هذه واو العطف كما سيأتي
السادس والسابع واوان ينجر ما بعدهما وهما واو القسم ولا تدخل الا على مظهر ولا تتعلق الا بمحذوف نحو

والقرآن الحكيم فإن تلتها والأخرى نحو والتين والزيتون فالتالية واو العطف وإلا لاحتاج كل من الاسمين إلى
جواب والثالث واو رب كقوله وليل كموج البحر أرخى سدوله ولا تدخل إلا على منكر ولا يتعلق إلا بمؤخر والصحيح أنها واو
العطف وأن الجر برب محذوفة خلافا للكوفيين والمبرد وحجتهم افتتاح القصائد بها كقول رؤبة وقاتم الأعماق
خاوي المخترق وأجيب بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة أن واو العطف لا تدخل
عليها كما تدخل على واو القسم قال وواللّه لولا تمره ما حببته والثامن واو دخولها كخروجها وهي الزائدة أثبتها
الكوفيون والأخفش وجماعة وحمل على ذلك حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها بدليل الآية الأخرى وقيل هي عاطفة
والزائدة الواو في وقال لهم خزنتها وقيل هما عاطفتان والجواب محذوف أي كان كيت وكيت وكذا البحث في
فلما أسلما وتله للجبين وناديناه أن يا إبراهيم الأولى والثانية زائدة على القول الأول وهما عاطفتان
والجواب محذوف على القول الثاني والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من أسعى لأجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته
كسري وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فإذا وأنت تعين من يبغيني والتاسع واو الثمانية ذكرها جماعة
من الأدباء كالحريري ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه ومن المفسرين كالثعلبي وزعموا أن العرب إذا عدوا قالوا ستة
سبعة وثمانية إيذانا بأن السبعة عدد تام وأن ما بعده عدد مستأنف واستدلوا على ذلك بآيات إحداها سيقولون
ثلاثة رابعهم كلبهم إلى قوله سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي في ذلك لعطف جملة على جملة إذ التقدير هم سبعة ثم قيل
الجميع كلامهم وقيل العطف من كلام اللّه تعالى والمعنى نعم هم سبعة وثامنهم كلبهم وإن هذا تصديق لهذه المقالة
كما أن رجما بالغيب تكذيب لتلك المقالة ويؤيده قول ابن عباس حين جاءت الواو انقطعت العدة أي لم يبق عدة عاد
يلتفت إليها فإن قلت إذا كان المراد التصديق فما وجه مجيء قل ربي أعلم بعدتهم ما يعلمهم إلا قليل قلت وجه الجملة
الأولى توكيد صحة التصديق بإثبات علم المصدق ووجه الثانية الإشارة إلى أن القائلين تلك المقالة الصادقة
قليل أو أن الذي قالها منهم عن يقين قليل أو لما كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس قيل
ذلك ولهذا كان يقول أنا من ذلك القليل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي واو الحال وعلى هذا فيقدر المبتدأ
اسم إشارة أي هؤلاء سبعة ليكون في الكلام ما يعمل في الحال ويرد ذلك أن حذف عامل الحال إذا كان معنويا
ممتنع ولهذا ردوا على المبرد قوله في بيت الفرزدق وإذ ما مثلهم بشر إن مثلهم حال ناصبها خبر محذوف أي
وإذ ما في الوجود بشر مماثلا لهم الثانية آية الزمر إذ قيل فتحت في آية النار لأن أبوابها سبعة وفتحت في آية الجنة
إذ أبوابها ثمانية وأقول لو كان لواو الثمانية حقيقة لم تكن الآية منها إذ ليس فيها ذكر عدد البتة وإنما فيها ذكر
الأبواب وهي جمع لا يدل على عدد خاص ثم الواو ليست داخلة عليه بل على جملة هو فيها وقد مر أن الواو في وفتحت
مقحمة عند قوم وعاطفة عند آخرين وقيل هي واو الحال أي جاؤها مفتحة أبوابها كما صرح بمفتحة حالا في جنات

انا ثبتناها عند الكبر احدهما او كلاهما فمن زعم انه من ذلك فهو غالط بل الالف ضمير الوالدين في وبالوالدين احسانا واحدهما او كلاهما تفصيل بيلغن احدهما او كلاهما او احدهما بدل بعض وما بعده باضمار فعل ولا يكون معطوفا ان بدل الكل لا يعطف على بدل البعض لا تقول اعجبني زيد وجهه واخوك على ان الاخ هو زيد لانك لا تعطف المبين على المخصص فان قلت في اخوانك نبي يدعان قاموا بالواوان وقد دونه من عطف المفردات وقاما بالالف ان قدرته من عطف الجمل كما قال السهيلي في لا تأخذه سنة ولا نوم ان التقدير ولا يأخذه نوم الثالث ولو الانكار نحو الرجلوه بعد قول القائل قام الرجل والصواب ان لا يعد هذه لانها اشباع للحركة بدليل الرجلا في النصب والرجله في الجر ونظيرها الواو في منو في الحكاية وفي انظور من قوله من حوثما سلكوا ادنو فانظور ووا الواو التذكر كقوله سقيت الغيث ايتها الخيام الرابع عشر واو التذكر كقول من اراد ان يقول يقوم زيد فنسي زيدا فاراد مد الصوت ليتذكر اذ لم يرد قطع الكلام يقومو والصواب ان هذه كالتي قبلها الحادي عشر الواو المبدلة من همزة الاستفهام المضموم ما قبلها كقراءة قنبل واليه النشور وامنتم قال فرعون وامنتم والصواب ان لا تعد هذه ايضا لانها مبدلة ولو صح عدها لصح عد الواو من احرف الاستفهام وا على وجهين احدهما ان يكون حرف نداء مختصا بباب الندبة نحو وازيداه واجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي والثاني ان يكون اسما لاعجب كقوله وابابي انت وفوك الاشنب كانما ذر عليه الزرنب وقد يقال واها كقوله واها لسلمى ثم واها واها وي كقوله وي كان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وقد يلحق هذه كاف الخطاب كقوله ولقد شفى نفسي وابرأ سقمها قيل الفوارس ويك عنتر اقدم وقال الكسائي الاصل ويلك فالكاف ضمير مجرور واما ويكان الله فقال ابو الحسن وي اسم فعل والكاف حرف خطاب وان على اضمار اللام والمعنى اعجب لان الله وقال الخليل وي وحدها كما قال في ويكان من يكن للنسب وكان للتحقيق كما قال كاني حين امسي لا تكلمني متيم يشتهي ما ليس موجودا اي انني حين امسي على هذه الحالة ههنا وكان للتشبيه حرف الالف والمراد به ههنا الحرف الهاوي المتنع الابتداء به لكونه لا يقبل الحركة فاما الذي يراد به الهمزة فقد مر في صدر الكتاب وابن جني يرى ان هذا الحرف اسمه لا وانه الحرف الذي يذكر قبل الياء عند عد الحروف وانه لما لم يكن ان يلفظ به في اول اسمه كما يفعل في اخواته اذ قيل صاد جيم توصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حين قيل في الابتداء الغلام ليتعارضا وان قول المعلمين لام الف خطا لان كلا من اللام والالف قد مضى ذكره وليس الغرض بيان كيفية تركيب الحروف بل سرد اسماء الحروف البسائط ثم اعترض على نفسه بقول ابي النجم اقبلت من عند زياد كالخرف تخط رجلاي بخط مختلف تكتبان في الطريق لام الف واجاب بانه لعله تلقاه من افواه العامة لان الخط ليس له تعلق بالفصاحة وقد ذكر للالف تسعة اوجه احدها ان يكون للانكار نحو اعمراه لمن قال لقيت

عمرو الثاني أن يكون للتذكر كرأيت رجلا وقد مضى أن التحقيق أن لا يعد هذا الثالث أن يكون ضمير الاثنين نحو
الزيدان قاما وقال المازني هي حرف والضمير مستتر الرابع أن يكون علامة الاثنين كقوله ألفيتا عيناك عند القفا
وقوله وقد أسلماه مبعد وحميم وعليه قول المتنبي ورمى وما رمتا يداه فصابني سهم يعذب والسهام تريح الخامس
الألف الكافة كقوله فبينا نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف وقيل الألف بعض ما
الكافة وقيل إشباع وبين ظرف مضاف إلى الجملة ويؤيده أنها قد أضيفت إلى المفرد في قوله بينا تعنقه الكماة وروغه
يوما أتيح له جريء سلفع السادس أن يكون فاصلة بين الهمزتين نحو أأنذرتهم ودخول الخاء الإول واجب لا فرق بين كون الهمزة
الثانية محققة أو مسهلة السابع أن يكون فاصلة بين النونين نون النسوة ونون التأكيد نحو اضربنان ومثل والحادي الثامن
أن يكون لمد الصوت بالمنادى المستغاث أو المتعجب منه أو المندوب كقوله يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان وقوله يا عجبا
لهذه الفليقة وقوله حملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا التاسع أن يكون بدلا من نون ساكنة وهي
إما نون التأكيد أو تنوين المنصوب فالأول نحو لنسفعا وليكونا وقوله ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ويحتمل هذا
أن يكون من باب يا حرسي اضرب عنقه والثاني كرأيت زيدا في لغة غير ربيعة ولا يجوز أن يعد الألف المبدلة من نون إذا ولا ألف التكثير
كقبعثرى ولا ألف التأنيث كألف حبلى ولا ألف الإلحاق كألف أرطى ولا ألف الإطلاق كالألف في قوله من طلل كالأتحمي
أنهجا ولا ألف التثنية كالزيدان ولا ألف الإشباع الواقع في الحكاية نحو منا أو في غيرها في الضرورة كقوله أعوذ بالله من
العقرب ولا الألف التي تبين بها الحركة في الوقف وهي ألف أنا عند البصريين ولا ألف التصغير نحو ذيا واللذيا
لأنها لا تشبه الحروف الياء المفردة على ثلاثة أوجه وذلك لأنها تكون ضميرا للمؤنثة نحو تقومين وقومي وقال
الأخفش والمازني هي حرف تأنيث وأنها تكون ضمير المؤنث والفاعل مستتر وحرف إنكار نحو أزيدنيه وحرف تذكار نحو
قدي وقد تقدم البحث فيهما والصواب أن لا تعد ياء التصغير وياء المضارعة وياء الإطلاق وياء الإشباع ونحوهن
لأنها أجزاء للكلمات لا كلمات يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا وقيل
هي مشتركة بين القريب والبعيد وقيل بينهما وبين المتوسط وهي أكثر أحرف النداء استعمالا ولهذا لا يقدر عند الحذف
سواها نحو يوسف أعرض عن هذا ولا ينادى اسم الله عز وجل والاسم المستغاث وأيها وأيتها إلا بها ولا المندوب إلا بها أو بوا
وليس نصب المنادى بها ولا بأحرف ولا بهن أسماء لادعو متحملة لضمير الفاعل خلافا لزاعمي ذلك بل بادعو محذوفا لزوما وقول ابن الطراوة
النداء إنشاء وادعو خبر سهو بل ادعو المقدر إنشاء كبعت وأقسمت وإذا ولي يا ما ليس بمنادى كالفعل في ألا يا اسجدوا وقوله
ألا يا اسقياني قبل غارة سنجال والحرف في نحو يا ليتني كنت معهم يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة والجملة الاسمية كقوله
يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار فقيل هي للنداء والمنادى محذوف وقيل هي لمجرد التنبيه لئلا يلزم
الإجحاف بحذف الجملة كلها وقال ابن مالك إن وليها دعاء كهذا البيت أو أمر نحو ألا يا اسجدوا فهي للنداء لكثرة وقوع النداء قبلهما نحو يا
آدم اسكن يا نوح اهبط ونحو يا مالك ليقض علينا وإلا فهي للتنبيه والله تعالى أعلم تم الباب الأول

الباب الثاني في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها

الباب الثاني من الكتاب في تفسير الجملة وذكر اقسامها واحكامها شرح

الجملة وبيان ان الكلام اخص منها لا مرادف لها الكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد والمبتدا وخبره كزيد قائم وما كان بمنزلة احدهما نحو ضرب اللص واقائم الزيدان وكان زيد قائما وظننته قائما وبهذا يظهر لك انهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس وهو ظاهر قول صاحب المفصل فانه بعد ان فرغ من حد الكلام قال ويسمى جملة والصواب انها اعم منه اذ شرطه الافادة بخلافها ولهذا تسمعهم يقولون جملة الشرط جملة الجواب جملة الصلة وكل ذلك ليس مفيدا فليس كلاما وبهذا [illegible] ذلك فتعجب ممن صحح قول ابن مالك في قوله تعالى ثم بدلنا مكان السيئة الحسنة حتى عفوا وقالوا قد مس آباءنا الضراء والسراء فاخذناهم بغتة وهم لا يشعرون ولو ان اهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والارض ولكن كذبوا فاخذناهم بما كانوا يكسبون افامن اهل القرى ان ياتيهم باسنا بياتا وهم نائمون ان الزمخشري حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل اذ زعم ان افامن معطوف على فاخذناهم ورد عليه من ظن ان الجملة والكلام مترادفان فقال انما اعترض باربع جمل وزعم ان من عند ولو ان الى والارض جملة لان الفائدة انما تتم بمجموعه وبعد ففي القولين نظر اما قول ابن مالك فلانه كان من حقه ان يعدها ثماني جمل احداها وهم لا يشعرون واربع في حيز لو وهي آمنوا واتقوا وفتحنا والمركبة من ان وصلتها مع ثبت مقدرا او مع ثابت مقدرا على الخلاف في انها فعلية او اسمية والسادسة ولكن كذبوا والسابعة فاخذناهم والثامنة بما كانوا يكسبون فان قلت لعله بنى ذلك على ما اختاره ونقله عن سيبويه من كون ان وصلتها مبتدا لا خبر له وذلك لطوله وجريان الاسناد في ضمنه قلت انما مراده ان يبين ما يلزم على اعراب الزمخشري والزمخشري يرى ان وصلتها هنا فاعل لثبت واما قول المعترض فلانه كان من حقه ان يعدها ثلث جمل وذلك لان لا يعد وهم لا يشعرون جملة لانها حال مرتبطة بعاملها وليست مستقلة براسها ويعد لو وما في حيزها جملة واحدة فعلية ان قدر ولو ثبت ان اهل القرى آمنوا واتقوا او اسمية ان قدر ولو ايمانهم وتقواهم ثابتان ويعد ولكن كذبوا جملة وفاخذناهم بما كانوا يكسبون كله جملة واحدة وهذا هو التحقيق ولا يخالف ذلك ما قدمناه في تفسير الجملة لان الكلام هنا ليس في مطلق الجملة بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض وذلك لا يكون الا كلاما تاما

في انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية

انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية فالاسمية التي صدرها اسم كزيد قائم وهيهات العقيق وقائم الزيدان عند من جوزه وهم الاخفش والكوفيون والفعلية التي صدرها فعل كقام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما وظننته قائما ويقوم زيد وقم والظرفية المصدرة بظرف او مجرور نحو اعندك زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ومثل الزمخشري لذلك بفي الدار من قولك زيد في الدار وهو مبني على ان الاستقرار المقدر فعل لا اسم وعلى

انه حذف وحده وانتقل الضمير الى الظرف بعد ان عمل فيه وزاد الزمخشري وغيره في الجملة الشرطية والصواب انها
من قبيل الفعلية لما سياتي تنبيه مرادنا بصدر الجملة المسند او المسند اليه فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف
فالجملة من نحو اقائم الزيدان وازيد اخوك ولعل اباك منطلق وما زيد قائما اسمية ومن نحو اقام زيد وان قام زيد وقد قام زيد
وهلا قمت فعلية والمعتبر ايضا ما هو صدر في الاصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فاي آيات الله تنكرون
ومن نحو ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون ومن نحو خشعا ابصارهم يخرجون فعلية لان هذه الاسماء في نية التاخير
وكذا الجملة من نحو يا عبد الله ونحو وان احد من المشركين استجارك والانعام خلقها لكم والليل اذا يغشى
لان صدورها في الاصل افعال والتقدير ادعو عبد الله وان استجارك احد وخلق الانعام واقسم بالليل
باب ما يجب على المسئول عنه ان يفصل فيه لاحتماله الاسمية والفعلية لاختلاف التقدير او لاختلاف النحويين
ولذلك امثلة احدها ما صدر الكلام من نحو اذا قام زيد فانا اكرمه وهذا مبني على الخلاف السابق في عامل
اذا فان قلنا جوابها فصدر الكلام جملة اسمية واذا مقدمة من تاخير وما بعد اذا متمم لها لا انه مضاف
اليه ونظير ذلك قولك يوم تسافر زيد انا مسافر وعكسه قولك فبينا نحن نرقبه اتانا اذا قدرت الف بينا
زائدة وبين مضافة الى الجملة الاسمية فان صدر الكلام جملة فعلية والظرف مضافا الى جملة اسمية وان قلنا
العامل في اذا فعل الشرط واذا غير مضافة فصدر الكلام جملة قدم ظرفها كما في قولك متى تقوم فانا اقوم الثاني
افي الدار زيد واعندك عمرو فانا ان قدرنا المرفوع مبتدا او مرفوعا بمبتدا محذوف تقديره كائن او مستقر
فالجملة اسمية ذات خبر في الاولى وذات فاعل مغن عن الخبر في الثانية وان قدرناه فاعلا باستقر ففعلية
او بالظرف فظرفية الثالث نحو ما رايته مذ يومان فان تقديره عند الاخفش والزجاج
وبين لقائه يومان وعند ابي بكر وابي علي امد انتفاء الرؤية يومان وعليهما فالجملة اسمية لا محل لها ومذ
خبر على الاول ومبتدا على الثاني وقال الكسائي وجماعة المعنى مذ كان يومان فمذ ظرف لما قبلها وما
بعدها جملة فعلية حذف فعلها وهي في محل خفض وقال آخرون المعنى من الزمن الذي هو يومان ومذ مركبة
من حرف الابتداء وذو الطائية واقعة على الزمن وما بعدها جملة اسمية حذف مبتداها ولا محل لها
لانها صلة الرابع ماذا صنعت فانه يحتمل معنيين احدهما ما الذي صنعته فالجملة اسمية قدم خبرها عند الاخفش
ومبتداها عند سيبويه والثاني اي شيء صنعت فهي فعلية قدم مفعولها فان قلت ماذا صنعت على
التقدير الاول فجملة لها ما وعلى الثاني يحتمل الاسمية بان تقدر ماذا مبتدا والفعلية بان تقدر مفعولا
لفعل محذوف على شريطة التفسير ويكون تقديره بعد ماذا لان الاستفهام له الصدر الخامس نحو ابشر يهدوننا
فالارجح تقدير بشر فاعلا ليهدي محذوفا والجملة فعلية ويجوز تقديره مبتدا وتقدير الاسمية في انتم تخلقونه ارجح

منه في التشهد وبنا المعادل لها الاسمية وهي نحن الخالقون وتقدير الفعلية في قوله فقلت

بني ام عادني حلم الكرى رحمانا من يقدرها في التشهد وبنا المعادل لها الفعلية السابق نحو فاما اخوالك

فان الالف فيه حرف تنبيه كما ان التاء حرف تأنيث في قامت هند او اسماء واخوالك بدل منها فالجملة

فعلية وان قدرت اسماء وما بعدها مبتدأ فالجملة اسمية فقدم خبرها السابع نعم الرجل زيد فان قدر نعم الرجل

خبرا عن زيد فاسمية كما في زيد نعم الرجل وان قدر زيد خبر المحذوف فجملتان فعلية واسمية الثامن جملة البسملة

فان قدر ابتدائي باسم الله فاسمية وهو قول البصريين او ابدأ باسم الله ففعلية وهو قول الكوفيين وهو المشهور

عنه الا انه يقدر الفعل مؤخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبدأ له فيقدر باسم الله اقرأ باسم الله احل باسم الله

ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربي وضعت جنبي التاسع قولهم ما جاءت حاجتك فانه يروى برفع حاجتك فالجملة

فعلية وبنصبها فالجملة اسمية وذلك لان جاء بمعنى صار فعلى الاول ما خبرها وحاجتك اسمها وعلى الثاني ما

مبتدأ واسمها ضمير ما وانث حملا على معنى ما وحاجتك خبرها ونظيرها هذه ما في قولك ما انت وموسى فانها

ايضا تحتمل الرفع والنصب الا ان الرفع على الابتداء او الخبرية على خلاف سيبويه والاخفش وذلك اذا قدرت موسى عطفا

على انت والنصب على الخبرية او المفعولية وذلك اذا قدرته مفعولا معه لانه لا بد من تقدير فعل اي ما تكون او ما تصنع

ونظيرها هذه في الوجهين على اختلاف التقديرين كيف في نحو كيف انت وموسى الا انها لا تكون مبتدأ ولا مفعولا به

فليس للرفع الا توجيه واحد واما النصب فيجوز كونه على الخبرية او الحالية العاشر الجملة المعطوفة من نحو قعد عمرو وقام زيد

والارجح الفعلية للتناسب وفي ذلك لازم عند من يوجب التناسب في الجملتين المتعاطفتين ومما يترجح فيه الفعلية

نحو موسى اكرمه ونحو زيدا ليقم وعمرا لا يذهب بالجزم لان وقوع الجملة الطلبية خبرا قليل واما نحو زيد قام فالجملة اسمية

لا غير لعدم ما يطلب الفعل هذا قول الجمهور وجوز المبرد وابن العريف وابن مالك فعليتها على الاضمار والتفسير

والكوفيون على التقديم والتاخير فان قلت زيد قام وعمرو قعد عنده فالاولى اسمية عند الجمهور والثانية محتملة لهما

على السواء عند الجميع ¶ انقسام الجملة الى الصغرى والكبرى الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة نحو زيد قام ابوه وزيد ابوه

قائم والصغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثالين وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو زيد

ابوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام ومثله لكنا هو الله ربي اذ الاصل لكن

انا هو الله ربي ففيها ايضا ثلاث مبتدآت اذا لم يقدر هو ضميرا له سبحانه ولفظ الجلالة بدلا منه او عطف بيان عليه

كما جزم به ابن الحاجب بل ضمير الشأن وهو الظاهر ثم حذفت همزة انا حذفا اعتباطيا وقيل حذفا قياسيا

بان نقلت حركتها ثم حذفت ثم ادغمت نون لكن في نون انا ¶ تنبيهات الاول ما فسرنا به الجملة

الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا

يقوم

يقوم ابوه الثاني انما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بأل او بالاضافة ولذلك لحن من قال كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء در على ارض من الذهب وقول بعضهم ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان الصحيح ان من لا تقتحم في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال اذا غاب عنكم اسود العين كنتم كراما وانتم ما اقام الائم اي لئام وعلى هذا يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة صغرى وقد يحتمل الكلام الكبرى وغيرها ولهذا النوع امثلة احدها نحو انا آتيك به اذ يحتمل آتيك ان يكون فعلا مضارعا ومفعولا وان يكون اسم فاعل ومضافا اليه مثل وانهم آتيهم عذاب وكلهم آتيه يوم القيمة فردا ويؤيده ان اصل الخبر الافراد وان حمزة يميل الالف من آتيك وذلك ممتنع على تقدير انقلابها عن همزة الثاني نحو زيد في الدار اذ يحتمل تقدير استقر وتقدير مستقر الثالث نحو انما انت سير اذ يحتمل تقدير تسير وتقدير ذو سير وينبغي ان يجري هنا الخلاف الذي في المسألة قبلها الرابع نحو زيد قائم ابوه اذ يحتمل ان يقدر ابوه مبتدأ وان يقدر فاعلا بقائم **تنبيه** يتعين في قوله الا عمر ولى مستطاع رجوعه كون مستطاع خبرا والجملة في محل نصب على انها صفة لا في محل رفع على انها خبر لان الا التي للتمني لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا عند سيبويه وانما كان ذلك لانها مؤلفة من حرف واسم وانما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو اتمنى وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبرا ورجوعه فاعلا لما ذكرنا ويمتنع ايضا تقدير مستطاع صفة على المحل او تقدير مستطاع رجوعه جملة في موضع رفع على انها صفة على المحل لان الا هذه بمنزلة ليت في امتناع مراعاة محل اسمها وهذا كله قول سيبويه وخالفه في المسألتين المازني والمبرد انقسام الكبرى الى ذات وجه والى ذات وجهين ذات الوجهين هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو زيد يقوم ابوه كذا قالوا وينبغي ان يراد عكس ذلك نحو ظننت زيدا ابوه قائم بناء على ما قدمنا وذات الوجه نحو زيد ابوه قائم ومثله على ما قدمنا نحو ظننت زيدا يقوم ابوه

الجمل التي لا محل لها من الاعراب وهي سبع

وبدأنا بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في الجمل فالاولى الابتدائية وتسمى ايضا المستأنفة وهو اوضح لان الابتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل ثم الجمل المستأنفة نوعان احدهما الجملة المفتتح بها النطق كقولك ابتداء زيد قائم ومنه الجمل المفتتح بها السور والثاني الجملة المنقطعة عما قبلها نحو مات فلان رحمه الله وقوله تعالى قل سأتلو عليكم منه ذكرا انا مكنا له في الارض ومنه جملة العامل الملغى لتأخره نحو زيد قائم اظن فاما العامل الملغى لتوسطه نحو زيد اظن قائم فجملته ايضا لا محل لها الا انها من باب جمل الاعتراض ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قوله تعالى هل اتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام

فان جملة القول الثاني جواب لسؤال مقدر تقديره فماذا قال لهم فلهذا فصلت عن الاولى فلم تعطف عليها
وفي قوله تعالى سلام قوم منكرون جملتان حذف خبر الاولى ومبتدأ الثانية اذ التقدير سلام عليكم انتم قوم منكرون
ومثله في الاستئناف جملة القول الثانية في ونبئهم عن ضيف ابرهيم اذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال انا منكم
وجلون وقد استؤنفت جملة القول الاولى في قوله تعالى ولقد جاءت رسلنا ابرهيم بالبشرى قالوا سلاما قال سلام
من الاستئناف البياني ايضا قوله زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي فان قوله صدقوا جواب لسؤال
مقدر تقديره اصدقوا ام كذبوا ومثله يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء يسبح تنبيه من الاول من الاستئناف
ما قد يخفى وله امثلة كثيرة احدها لا يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى
فان الذهن يتبادر الى انه صفة لكل شيطان او حال مقدرة منه وكلاهما باطل اذ لا معنى للحفظ من شيطان
لا يسمع وانما هي للاستئناف النحوي ولا يكون استئنافا بيانيا لفساد المعنى ايضا وقيل يحتمل ان الاصل لئلا يسمعوا ثم حذفت
اللام كما في جئتك ان تكرمني ثم حذفت ان فارتفع الفعل كما في قوله الا ايهذا الزاجري احضر الوغى فيمن رفع احضر
واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين فان قلت اجعلها حالا مقدرة اي وحفظا من كل شيطان مارد مقدرا
عدم سماعه اي بعد الحفظ قلت الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالممرور به في قولك مررت برجل معه صقر صائدا
به غدا اي مقدرا حال المرور به ان يصيد به غدا والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه الثاني انا نعلم
ما يسرون وما يعلنون بعد قوله تعالى فلا يحزنك قولهم فانه ربما يتبادر الذهن الى انه محكي بالقول وليس كذلك لانه
ليس من مقولهم الثالث ان العزة لله جميعا بعد فلا يحزنك قولهم وهي كالتي قبلها وفي جمال القراء للسخاوي ان
الوقف على قولهم في الآيتين واجب والصواب انه ليس في جميع القرآن وقف واجب الرابع ثم يعيده بعد قوله او لم
يروا كيف يبدئ الله الخلق ثم يعيده لان اعادة الخلق لم تقع بعد فيقرروا برؤيتها ويؤيد الاستئناف فيه
قوله على عقبه قل سيروا في الارض فانظروا كيف بدأ الخلق ثم الله ينشئ النشأة الآخرة الخامس زعم ابو حاتم
ان من ذلك تثير الارض فقال الوقف على ذلول جيد ثم يبتدئ تثير الارض على الاستئناف ورده ابو البقاء
بان لا انما يعطف على النفي ولهذا لو قلت الارض كانت ذلولا لا يرد فاعترض الاول صحة مررت برجل يصلي
ولا يلتفت والثاني فان ابا حاتم زعم ان ذلك من عجائب هذه البقرة وانما وجه الرد ان الخبر لو ثبت بان ذلك
من عجائبها وبانهم انما كلفوا بامر موجود لا بامر خارق للعادة وبانه كان يجب تكرار لا في لا ذلول اذ لا يقال مررت
برجل لا شاعر حتى تقول ولا كاتب لا يقال قد تكررت بقوله ولا تسقي الحرث لان ذلك واقع بعد الاستئناف
على زعمه الثاني ما قد يحتمل اللفظ الاستئناف وغيره وهو نوعان احدهما ما اذا حمل على الاستئناف احتيج الى تقدير
جزء يكون معه كلاما نحو زيد من قولك نعم الرجل زيد والثاني ما لا يحتاج فيه الى ذلك لكونه جملة تامة وذلك

كثير جدا نحو الجملة المنفية بعدها في قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يالونكم خبالا
ودوا ما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم الخ صفة بطانة كما قال الزمخشري الاحسن والابلغ ان تكون
مستانفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين ويجوز ان يكون لا يالونكم وقد بدت صفة
اي بطانة غير مانعتكم فسادا بادية بغضائهم ومنع الواحدي هذا الوجه لعدم حرف العطف بين الجملتين وزعم انه
لا يقال لا تتخذ صاحبا يؤذيك احب مفارقتك والذي يظهر ان الصفة تتعدد بغير عاطف وان كانت جملة كما
في الخبر نحو الرحمن علم القران خلق الانسان علمه البيان وحصل للامام في تفسير هذه الاية سهو فانه سال
ما الحكمة في تقديم من دونكم على بطانة واجاب بان محط النهي هو من دونكم لا بطانة فقدم الاهم وليست
التلاوة كما ذكر ونظير هذا ان ابا حيان فسر في سورة الانبياء كلمة زبرا بعد قوله وتقطعوا امرهم بينهم
وانما هي في سورة المؤمنين ونزل تفسيرها هناك وتبعه على ذلك السمين وجاز لخصامهما تفسيرها واعرابا الثالثة
من الجمل ملغى وفيه خلاف استئنام لاوله امثلة احدها نحو اقوم من قولك ان قام زيد اقوم وذلك لان المبرد يرى
انه على اضمار الفاء وسيبويه يرى انه مؤخر من تقديم وان الاصل اقوم ان قام زيد وان جواب الشرط محذوف ويؤيده
التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيا وانبنى على هذا مسئلتان احداهما انه هل يجوز زيدا ان اتاني اكرمه
نصب بيا فسيبويه يجيزه كما يجوز زيدا اكرم ان اتاني والقياس ان المبرد يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل
فيما تقدم على الشرط فلا يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا اتى بعد هذا الفعل المرفوع فعل معطوف عليه مجزوم فعلى
قول سيبويه لا يجوز الجزم وعلى قول المبرد ينبغي ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفاء
المقدرة وما هي الثانية التالية مذ ومنذ وما بعدهما فانهما اسمين مبنيان فقال السيرافي في موضع نصب على الحال وليس
بشي لعدم الرابط وقال الجمهور مستانفة جواب السؤال مقدر عند من قدرهما مبتدا ما امد ذلك وعند من قدرهما
خبرا ما بينك وبين لقائه الثالثة جملة افعال الاستثناء ليس ولا يكون وخلا وعدا وحاشا فقال السيرافي حال
اذ المعنى قاموا خالين عن زيد وقيل مستانفة واختار ابن عصفور فقلت جاءني رجال ليسوا زيدا
فالجملة صفة ولا يمتنع عندي ان يقال جاءني رجل ليس زيدا على الحال الرابع الجملة بعد حتى الابتدائية كقوله حتى ماء دجلة
اشكل فقال الجمهور مستانفة وعن الزجاج وابن درستويه انها في موضع جر بحتى وقد تقدم الجملة الثانية

المعترضة بين شيئين لافادة الكلام تقوية وتسديدا او تحسينا وقد وقعت في مواضع احدها بين الفعل ومرفوعه كقوله
شجاك اظن ربع الظاعنينا ويروى بنصب الربع على انه مفعول اول وشجاك مفعوله الثاني وفيه ضمير مستتر راجع اليه
وقد ادركتني والحوادث جمة اسنة قوم لا ضعاف ولا عزل وقوله بنو الم ... ولا انا ينجي منهم الا ... على
ان الثاني لا فاعل ويحتمل ان يا بي و... تنازعا عمل الثاني واضمر الفاعل في الاول فلا اعتراض ولا زيادة

لكن المعنى على الأول وجاز لأن المعنى لا أبا من شأنها أن تمنى طهذا ويعيره الثاني بينه وبين نعته كقوله وبدلت والدهر
ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل والثالث بين المبتدأ وخبره كقول معن وفيهن والأيام يعثرن بالفتى نوادب لا يمللنه
ونوائح ومنه الاعتراض بجملة الفعل الملغى في نحو زيد أظن قائم وبجملة الاختصاص في نحو قوله نحن معاشر الأنبياء لا نورث
وقول الشاعر نحن بنات طارق نمشي على النمارق وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله أبي كان يوسف فالصحيح
لا فاعل لها فلا جملة والرابع بين ما أصلهما المبتدأ والخبر كقوله وإني لرام نظرة مثل التي لعلي وإن شطت نواها
أزورها وذلك على تقدير أزورها خبر لعلي وتقدير الصلة محذوفة أي التي أقول لعلي وكقوله لعلك والموعود حق
لقاؤه بدا لك في تلك القلوص بداء وقوله ألا ليت شعري والمنى لا ينفع هل أغدون يوما وأمري مجمع إذا قيل بأن جملة الاستفهام
خبر على تأويل شعري بمشعوري لتكون الجملة نفس المبتدأ فلا تحتاج إلى رابط أما إذا قيل بأن الخبر محذوف أي موجود
أو إن ليت لا خبر لها هنا إذ المعنى ليتني أشعر فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي علق عنه بالاستفهام وقول الآخر
إن الثمانين وبلغتها قد أحوجت سمعي إلى ترجمان وقال ابن هرمة إن سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها
وقول رؤبة إني وأسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وقول كثير وإني وتهيامي بعزة بعدما تخليت مما بيننا وتخلت
لكالمرتجي ظل الغمامة كلما تبوأ منها للمقيل اضمحلت قال أبو علي تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم أن وخبرها وقال
أبو الفتح يجوز أن تكون الواو للقسم كقولهم وأني وحبك لضنين بك فتكون الباء متعلقة بالتهيام لا بخبر محذوف
الخامس بين الشرط وجوابه نحو وإذا بدلنا آية مكان آية والله أعلم بما ينزل قالوا إنما أنت مفتر ونحو فإن لم تفعلوا
ولن تفعلوا فاتقوا النار ونحو إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما فلا تتبعوا الهوى قال جماعة منهم ابن مالك
الظاهر أن الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما توهموا لأن أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو في وجوب
المطابقة نص عليه الأبدي وهو الحق وأما قول ابن عصفور إن تثنية الضمير في الآية شاذة فباطل كبطلان قوله مثل
ذلك في إفراد الضمير في والله ورسوله أحق أن يرضوه وفيه ثلاثة أوجه أحدها أن أحق خبر عنهما وسهل إفراد الضمير
أمران معنوي وهو أن إرضاء الله سبحانه إرضاء لرسوله وبالعكس إن الذين يبايعونك إنما يبايعون الله ولفظي وهو
إفراد أحق ووجه ذلك أنه اسم تفضيل المجرد من أل والإضافة واجب الإفراد نحو ليوسف وأخوه أحب قل إن كان آباؤكم
وأبناؤكم إلى قوله أحب إليكم من الله والثاني أن أحق خبر عن اسم الله سبحانه وحذف مثله خبرا عن اسمه عليه السلام
أو بالعكس والثالث أن أن يرضوه في موضع جر أو نصب بتقدير بأن يرضوه بدل منه في موضع رفع بدلا من أحد الاسمين
وحذف من الآخر مثل ذلك والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما والسادس بين القسم وجوابه
كقوله لعمري وما عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الأقارع وقوله تعالى قال فالحق والحق أقول لأملأن جهنم
الآية إذا قيل الحق قسم لأملأن وأقول الحق وقدم مفعولها فانتصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض بالقسم والحق

الثاني بأقول او آخر بجملة اقول الحق وقدم مفعولها للاختصاص وقرئ برفعهما فبتقدير فالحق مني والحق اقوله وحذفها
على تقدير او القسم الاول وتقدير الثاني توكيداً كقولك والله والله لافعلن وقال الزمخشري جر الثاني على ان المعنى
واقول الحق هذا اللفظ فعمل القول في لفظ او القسم مجرورها على سبيل الحكاية قال وهو جرٌ
دخول جائز في الرفع والنصب انتهى وقرئ برفع الاول ونصب الثاني قيل اي فالحق قسمي او فالحق انا والاول اوجه
من ذلك قوله تعالى فلا اقسم بمواقع النجوم الاية والسابع بين الموصوف وصفته كالاية فان فيها اعتراضين اعتراضاً
بين الموصوف وهو قسم وصفته وهو عظيم بجملة لو تعلمون واعتراضاً بين اقسم بمواقع النجوم وجوابه وهو انه لقرآن
كريم بالكلام الذي بينهما واما قول ابن عطية ليس فيها الا اعتراض واحد وهو لو تعلمون لان وانه لقسم عظيم توكيد
لا اعتراض فمردود لان التوكيد والاعتراض لا يتنافيان وقد مضى ذلك في حد جملة الاعتراض والثامن بين الموصول
وصلته كقوله ذاك الذي وابيك يعرف مالك البيت وقوله واني لرام نظرة البيت وذلك على ان تكمل الصلة
ان قدرتها وتقديرها خبر لعل محذوفاً اي لعلي افعل ذلك والتاسع بين اجزاء الصلة نحو والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة
بمثلها وترهقهم ذلة الاية فان جملة ترهقهم ذلة معطوفة على كسبوا السيئات فهي من الصلة وما بينهما اعتراض بين
به قدر خبرهم وجملة ما لهم من الله من عاصم خبر قاله ابن عصفور وهو بعيد لان الظاهر ان ترهقهم لم يؤت به لتعريف النهي
ويعطف على صلة بل جيء به للاعلام بما يصيبهم جزاء على كسبهم السيئات ثم انه لا يتعين ان يجاز ان يكون الخبر جزاء
سيئة بمثلها فلا يكون في الاية اعتراض ويجوز ان يكون الخبر جملة النفي كما ذكر وما قبلها جملتان معترضتان او ان
يكون الخبر كأنما اغشيت فالاعتراض بثلاث جمل او اولئك اصحاب النار فالاعتراض باربع جمل وهو الاظهر ان الذين
ليس مبتدأ بل معطوف على الذين الاول اي للذين احسنوا الحسنى وزيادة وللذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها
فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك ونظيرها في المعنى قوله تعالى من جاء بالحسنة فله خير منها ومن جاء بالسيئة
فلا يجزى الذين عملوا السيئات الا ما كانوا يعملون وفي اللفظ قولهم في الدار زيد والحجرة عمرو وذلك من العطف
على معمولي عاملين مختلفين عند الاخفش وعلى اضمار الجار عند سيبويه والمحققين ومما يرجح هذا الوجه ان الظاهر
ان الباء في بمثلها متعلقة بالجزاء فاذا كان جزاء سيئة مبتدأ احتيج الى تقدير الخبر اي واقع قاله ابو البقاء او لهم قاله
الحوفي وهو حسن لاغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها وهو الذين وعلى ما اخترناه يكون جزاء
عطفاً على الحسنى فلا يحتاج الى تقدير آخر واما قول ابي الحسن وابن كيسان ان مثلها هو الخبر وان الباء زيدت في
الخبر كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو بحسبك درهم فمردود عند الجمهور ومذهب يونس وقوله لها وجزاء سيئة سيئة مثلها
والعاشر بين المتضايفين كقولهم هذا غلام والله زيد ولا اخا فاعلم لزيد وقيل الاخ هو الاسم والظرف خبر
وان لا اخا على لغة القصر كقوله مكره اخاك لا بطل وهو كقولك لا غلامي لك والحادي عشر بين الجار والمجرور

كقولك شعر بشير بأني ألف درهم الثاني عشر بين الحرف الناسخ وما دخل عليه كقوله كأن وقد أتى حول كميل

أثافيها حمامات مثول كذا قال قوم ويمكن ان يكون هذه الجملة حالية مقدمة على صاحبها ومثله كأن على الحال

في قوله كأن قلوب الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي الثالث عشر بين الحرف وتوكيده كقوله

وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت الرابع عشر بين حرف التنفيس والفعل كقوله وما ادري وسوف

اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض آخر فان سوف وما بعدها اعتراض بين ادري

وجملة الاستفهام الخامس عشر بين قد والفعل كقوله اخالد قد والله أوطأت عشوة السادس عشر بين حرف النفي

ومنفيه كقوله ولا اراها تزال ظالمة وقوله فلا وابي دهماء زالت عزيزة السابع عشر بين جملتين مستقلتين نحو

فأتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم انى شئتم فان نساؤكم

حرث لكم تفسير لقوله من حيث امركم الله اي ان المأتي الذي امركم الله به هو مكان الحرث دلالة على ان الغرض الاصلي

في الاتيان طلب النسل لا محض الشهوة وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة ومثلها في ذلك قوله تعالى

ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك وقوله تعالى

رب اني وضعتها انثى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم فيمن قرأ بسكون التاء وضعت فان

الجملتين المصدرتين بأني من قولها وما بينهما اعتراض والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها

قال الزمخشري هنا جملتان معترضتان كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم انتهى وفي هذا التنظير نظر لأن الذي

في الآية الثانية اعتراضان كل منهما بجملة لا اعتراض واحد بجملتين وقد يعترض بأكثر من جملتين كقوله تعالى الم تر الى الذين

اوتوا نصيبا من الكتاب يشترون الضلالة ويريدون ان تضلوا السبيل والله اعلم باعدائكم وكفى بالله وليا و

كفى بالله نصيرا من الذين هادوا يحرفون الكلم ان قدر من الذين هادوا بيانا للذين اوتوا وتخصيصا لهم اذ كان

اللفظ عاما في اليهود والنصارى والمراد اليهود او بيانا لأعدائكم والمعترض به على هذا التقدير جملتان وعلى التقدير

الاول ثلث وهي والله اعلم وكفى بالله مرتين واما يشترون الضلالة ويريدون فجملتان تفسير لمقدر اذ المعنى الم تر

الى قصة الذين اوتوا وان علقت من بنصير مثل ونصرناه من القوم او بخبر محذوف على ان يحرفون صفة لمبتدأ

محذوف اي قوم يحرفون كقولهم منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق فلا اعتراض البتة وقد مر ان الزمخشري اجاز

في سورة الاعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك وزعم ابو علي انه لا يعترض بأكثر من جملة واحدة وذلك لانه

قال في قول الشاعر اراني ولا كفران لله ايه لنفسي قد طالبت غير منيل ان ايه وهي مصدر اوي له اذا رحمه ورق له

لا ينتصب باويت محذوفة لئلا يلزم الاعتراض بجملتين فقال وانما انتصب باسم لا اي ولا اكفر الله رحمته لنفسي

ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول وهو قول البغداديين اجازوا لا طالع جبلا اجروه في ذلك مجرى المضاف

كما اجرى مجراه في الاعراب وعلى قولهم يتخرج الحديث لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت وانما على قول البصريين
فيجب تنوينه ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين وقد اعترض ابن مالك قول ابي علي بقوله تعالى وما ارسلنا من قبلك
الا رجالا نوحي اليهم فاسئلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون بالبينات والزبر وبقول الشاعر ابعد التي لعمرك والخطوب معيرا
وفي طول المعاشرة التقالي لقد بالبيت مطعن ام اوفي ولكن ام اوفي لا تبالي وقد يجاب عن الاية بان جملة الا
دليل الجواب عند الاكثرين ونفسه عند قوم فهي معجلة الشرط كالجملة الواحدة وبانه يجب ان يقدر للباء متعلق
اي ارسلناهم بالبينات لانه لا يستثنى باداة واحدة شيئان ولا يعمل ما قبل الا فيما بعدها الا اذا كان مستثنى
نحو ما قام الا زيدا احد او تابعا له نحو ما قام احد الا زيد فاضل مسئلة كثيرا ما تشتبه المعترضة بالحالية ويميز
منها امور احدها انها تكون غير خبرية كالامرية في ولا تؤمنوا الا لمن تبع دينكم قل ان الهدى هدى الله ان يؤتى احد
مثل ما اوتيتم كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ان ان يؤتى احد متعلق بتؤمنوا وان المعنى ولا تظهروا تصديقكم
بان احدا يؤتى من كتب الله مثل ما اوتيتم وبان ذلك الاحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق ويغلبونكم الا لاهل
دينكم لان ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين فان ذلك يزيدهم ثباتا وبخلاف المشركين فان ذلك يدعوهم الى
الاسلام ومعنى الاعتراض حينئذ ان الهدى بيد الله فاذا قدره لاحد لم يضره مكركم والاية محتملة لغير ذلك وهي ان يكون
الكلام قد تم عند الاستثناء والمراد ولا تظهروا الايمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار وتنقضونه اخره الا
لمن كان منكم ثم اسلم وذلك لان اسلامهم كان اغيظ لهم ورجوعهم الى الكفر كان عندهم اقرب وعلى هذا فان يؤتى
من كلام الله وهو متعلق بمحذوف مؤخر اي لكراهية ان يؤتى احد دبرتم هذا الكيد وهذا الوجه ارجح لوجهين
احدهما انه الموافق لقراءة ابن كثير ءان يؤتى بهمزتين اي لكراهية ان يؤتى فعلتم ذلك والثاني ان في الوجه الاول
عمل ما قبل الا فيما بعدها مع انه ليس من المسائل الثلث المذكورة انفا وكالدعائية في قوله ان الثمانين وبلغتها
قد احوجت سمعي الى ترجمان وقوله ان سليمى والله يكلؤها ضنت بشيء ما كان يرزؤها وكالقسمية في قوله لعمري وما
عمري علي بهين لقد نطقت بطلا علي الاقارع
البيت وكالتنزيهية في قوله تعالى ويجعلون لله البنات سبحانه ولهم ما يشتهون كذا مثل بعضهم وكالاستفهامية
في قوله تعالى فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب الا الله ولم يصروا كذا مثل ابن مالك فاما الاولى فلا دليل فيها
اذا قدرتهم خبرا وما مبتدا والواو للاستيناف الا عاطفة جملة على جملة وقد لا الكلام التهديد كقولك لعبدك الذي
عندي ما تختار تريد بذلك ايعاده والتهكم به على ان الكلام للتهديد كقولك لعبدك اصنع ما شئت بل اذا
قدرتهم خبرا معطوفا على الله وما معطوفه على البنات وذلك ممتنع في الظاهر اذ لا يتعدى فعل المضمر المتصل الا
في باب ظن وفي فقد وعدم نحو فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ونحو ان راه استغنى فلا يجوز نحو زيد ضربه تريد
ضرب نفسه فانما يصح في الاية العطف المذكور اذا قدر ان الاصل ولانفسهم ثم حذف المضاف وذلك تكلف ومن

ومن العجب ان الفارسي والزمخشري والحوفي قدروا العطف للمذكور ولم يقدروا المضاف المحذوف ولا يصح العطف الا به واما الثانية فنص هو وغيره على ان الاستفهام فيها بمعنى النفي فالجملة خبرية وقد فهم فيما اوردته من نقض طلبية ان الحالية لا تكون الا ان تكون خبرية وذلك بالاجماع واما قول بعضهم في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال وان لا ناهية فخطأ وانما هي عاطفة اما مصدر يسبك من ان والفعل على مصدر متوهم من الامر السابق اي ليكن منك طلب وعدم ضجر او جملة على جملة وعلى الاول ففتحة تضجر اعراب ولا نافية ومثله في قولك ائتني ولا اجفوك بالنصب وقوله فقلت ادعي وادعو ان اندى لصوت ان ينادي داعيان وعلى الثاني فالفتحة للتركيب والاصل فلا تضجرن بنون التاكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية وعطف النهي على الامر مثله في قوله واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا الثاني انه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال كالتنفيس في قوله وسوف تخال ادري واما قول الحوفي في اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية فمردود وكلن ولو (؟) في نفعلوا وكالشرط نحو فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض قال هل عسيتم ان كتب عليكم القتال الا تقاتلوا ولا جناح عليكم ان كان بكم اذى من مطر او كنتم مرضى ان تضعوا اسلحتكم اني اخاف ان عصيت ربي عذاب يوم عظيم فكيف تتقون ان كفرتم يوما فلولا ان كنتم غير مدينين ترجعونها لتأتنني به الا ان يحاط بكم لاضربنه ان ذهب وان مكث لان المعنى على كل حال فلا يصح ان يشترط وجود الشيء وعدمه والحد الثالث انه يجوز اقترانها بالفاء كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا والجملة فاستولى بهما في قول ومعنى والجملة فباي الاء ربكما تكذبان الفاصلة بين فذا التقت الشمس فكانت وردة كالدهان وبين الجواب وهو فيومئذ لا يسأل عن ذنبه انس ولا جان والفاصلة بين ومن دونهما جنتان وبين فيهن خيرات حسان وبين صفتهما وهي مدهامتان في الاولى وحور مقصورات في الخيام في الثانية وتجملا لان تقدير مبتدأ منكر ذلك الجملة اما صفة واما مستأنفة الرابع انه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت كقول المتنبي يا حادي عيرها واحسبني اوجد ميتا قبيل افقدها قفا قليلا بها علي فلا اقل من نظرة ازودها قوله افقدها على اضمار ان وقوله اقل يروى بالرفع والنصب تنبيه يقع في كلام الزمخشري وغيره تسمية الجملة الاعتراضية حالا (؟) مخالفة لاصطلاح النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله في ونحن له مسلمون يجوز ان يكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتمالها على ضميريهما وان تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي حيان توهما منه ان لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين

الجملة الثانية التفسيرية

وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه وسنذكر لها امثلة توضحها احدها واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى وهل هنا للنفي ويجوز ان يكون بدلا منها ان قلنا ان ما فيه معنى القول يعمل في الجمل وهو قول

الكوفيين ولان تكون معمولة لقول محذوف وهو حال اى مثل والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم الثالث
ان مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون فخلقه وما بعده تفسير لمثل آدم لا
باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ الجملة من كونه قدر جسدا من طين ثم كون بل باعتبار المعنى اى ان شان عيسى
كشان آدم فى الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين الابوين والثالث هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب
اليم تؤمنون بالله فجملة تؤمنون تفسير للتجارة وقيل مستانفة معناها الطلب اى آمنوا بدليل يغفر
بالجزم كقولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه اى ليتق الله وليفعل يثب وعلى الاول فالجزم فى جواب الاستفهام
تنزيلا للسبب وهو الدلالة منزلة المسبب وهو الامتثال الرابع ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم مستهم
الباساء والضراء وزلزلوا وجوز ابو البقاء كونها حالية على اضمار قد والحال لا يأتى من المضاف اليه فى
مثل هذا الخامس حتى اذا جاؤك يجادلونك يقول الذين كفروا ان قدرت اذا غير شرطية فجملة القول تفسير
ليجادلونك والا فهى جواب اذا وعليهما فيجادلونك حال تنبيه المفسرة ثلثة اقسام مجردة عن حرف
التفسير كما فى الامثلة السابقة ومقرونة باى كقوله وترمينى بالطرف اى انت مذنب ومقرونة بان
نحو فاوحينا اليه ان اصنع الفلك وقولك كتبت اليه ان افعل ان لم تقدر الباء قبل ان السادس
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الآيات ليسجننه حتى حين فجملة ليسجننه قيل مفسرة للضمير فى بدا الراجع الى
البداء المفهوم منه والتحقيق انها جواب لقسم مقدر وان المفسر مجموع الجملتين ولا يمنع من ذلك كون القسم
انشاء لان المفسر هنا انما هو المعنى المتحصل من الجواب وهو خبرى وذلك المعنى هو سجنه فهذا هو البداء
الذى بدا لهم ثم اعلم انه لا يمتنع كون الجملة الانشائية مفسرة بنفسها ويقع ذلك فى موضعين احدهما
ان يكون المفسر انشاء ايضا نحو احسن الى زيد اعطه الف دينار والثانى ان يكون مفردا مؤديا عن جملة
نحو واسروا النجوى الذين ظلموا وانما قلنا فيما مضى ان الاستفهام يراد به النفى تفسير لما اقتضاه المعنى
واوجبته الصناعة لاجل الاستثناء المفرغ لا ان التفسير اوجب ذلك ونحو بلغنى عن زيد كلام والله
لافعلن كذا ويجوز ان يكون ليسجننه جوابا لبدا لان افعال القلوب لافادتها التحقيق تجاب بما يجاب به
القسم قال ولقد علمت لتاتين منيتى وقال الكوفيون الجملة فاعل ثم قال هشام وثعلب وجماعة يجوز ذلك
فى كل جملة نحو يعجبنى يقوم وقال الفراء وجماعة جوازه مشروط بكون المسند اليها قلبيا وباقترانها باداة
معلقة نحو ظهر لى اقام زيد وعلم هل قعد عمرو وفيه نظر لان اداة التعليق بان تكون مانعة اشبه من
ان تكون مجوزة وكيف يتعلق الفعل عما هو منه كالجزء وبعد فعندى ان المسئلة صحيحة ولكن مع الاستفهام
خاصة دون سائر المعلقات وعلى ان الاسناد الى مضاف محذوف لا الى الجملة الا ترى ان المعنى ظهر لى

جواب اقام زيد اي جواب قول القائل ذلك وكذا الى علم اصند عمرو وذلك لابد من تقديره ودفعا للتناقض اذ ظهور الشيء والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به فان قلت ليس هذا مما نحن فيه لان الاضافة الى الجمل قلت قد مضى لنا عن قريب ان الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات السابع واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض زعم ابن عصفور ان النحويين يقدرون نائب الفاعل ضمير المصدر وجملة النهي مفسرة لذلك المضمر وقيل الظرف نائب الفاعل فالجملة في محل نصب ويرد بانه لا يتم الفائدة بالظرف ومثله واذا قيل ان وعد الله حق والصواب ان النائب الجملة لانها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول فكيف انقلبت مفسرة والمفعول به متعين للنيابة وقولهم الجملة لا تكون فاعلا ولا نائبا جوابه ان التي يراد بها لفظها يحكم لها بحكم المفردات ولهذا تقع مبتدأ نحو لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وفي المثل زعموا مطية الكذب ومن هنا لم يحتج الخبر الى رابط في نحو قولي لا اله الا الله كما لا يحتاج اليه الخبر المفرد الجامد الثامن وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة واجر عظيم لان وعد يتعدى الى اثنين وليس الثاني هنا لهم مغفرة لان ثاني مفعولي كسا لا يكون جملة بل هو محذوف والجملة مفسرة له وتقديره خيرا عظيما او الجنة وعلى الثاني فوجه التفسير اقامة السبب مقام المسبب اذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والاجر وقولي في الضابط الفضلة احتراز من الجملة المفسرة لضمير الشان فانها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به ولها موضع بالاجماع لانها خبر في الحال او في الاصل وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال فقد قيل انها تكون ذات محل كما سيأتي وهذا القيد اهملوه ولا بد منه **مسئلة** قولنا ان الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين فزعم انها بحسب ما تفسره فهي في نحو زيدا ضربته لا محل لها وفي نحو انا كل شيء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله بحسب في محل رفع ولهذا يظهر الرفع اذا قلت آكله وقال فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن فظهر الجزم وكان الجملة المفسرة عنده عطف بيان او بدل ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة وقد بينت ان جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وان حصل فيها تفسير ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان واختلف في المبدل منه وفي التعداد بان ذكر على ان الجزم في ذلك باداة شرط مقدرة فانه قال ما ملخصه ان الفعل المحذوف والفعل المذكور في نحو قوله لا تجزعي ان منفسا اهلكته مجزومان في التقدير وان انجزام الثاني ليس على البدلية اذ لم يثبت حذف المبدل منه بل على تكرار ان اي ان اهلكت منفسا ان اهلكته وساغ اضمار ان وان لم يجز اضمار لام الامر الا في ضرورة لاتساعهم فيها بدليل انها لم تلاء الاسم لان تقدمها مفهم للدلالة على فعلها ولهذا اجاز سيبويه من زيدا امره ومنع من يضرب ابن اخي يقول

في الجملة المجاب بها القسم

وقال فيمن قال مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح بالخفض انه اسهل من اضمار رب بعد الواو ورب
شيء يكون ضعيفا ثم يحسن للضرورة كما في ضرب غلامه زيدا فانه ضعيف جدا وحسن في نحو ضربوني
وضربت قومك فاستغني بجواب الاولى عن جواب الثانية كما استغني في نحو ازيدا ظننته قائما عن ثاني
مفعولي ظننت المقدرة بثاني مفعولي ظننت المذكورة **الجملة الرابعة** المجاب بها القسم نحو والقرآن
الحكيم انك لمن المرسلين ونحو تالله لاكيدن اصنامكم ونحو لينبذن في الحطمة ولقد كانوا عاهدوا الله
بقلبه لذلك ولما اشبه القسم ومما يحتمل جواب القسم وان منكم الا واردها وذلك بان تقدر والواو
عاطفة على ثم لنحن اعلم به فانه وما قبله اجوبة لقوله تعالى فوربك لنحشرنهم وهذا مراد ابن عطية من
قوله هو قسم والواو تقتضيه اي هو جواب قسم والواو هي المحصلة لذلك لانها عطفت وتوهم ابو حيان عليه
ما لا يتوهم على صغار الطلبة وهو ان الواو حرف قسم فرد عليه بانه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف
القسم مع كون الجواب منفيا بان ولان سلم ما يقوله ابو حيان فليس بصحيح لان الجواب مثبت بدخول الا ولو سلم انه
منفي فقد قال الله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده ح **تنبيه** من امثلة جواب القسم ما لم يجيء نحو
ام لكم ايمان علينا بالغة الى يوم القيمة ان لكم لما تحكمون ونحو واذ اخذنا ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله
واذ اخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم وذلك لان اخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف قال الكثيرون منهم الزجاج
ويوضحه واذ اخذ الله ميثاق الذين اوتوا الكتاب لتبيننه للناس ولا تكتمونه وقال الكسائي والفراء ومن وافقهما
المقدر بان لا تعبدوا الا الله وبان لا تسفكوا ثم حذف الجار ثم ان فارتفع الفعل وجوز الفراء ان يكون
الاصل النهي ثم اخرج مخرج الخبر ويؤيده ان بعده وقولوا واقيموا واتوا ومما يحتمل الجواب وغيره قول الفرزدق
تعش فان عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان فجملة النفي اما جواب لعاهدتني كما قال الآخر
ارى محرز عاهدته ليوافقن فكان كمن اغريته بخلاف فلا محل لها او حال من الفاعل او المفعول او كليهما فمحلها
النصب والمعنى شاهد للجوابية وقد يحتج للحالية بقوله الم ترني عاهدت ربي وانني لبين رتاج قائم ومقام
على حلفة لا اشتم الدهر مسلما ولا خارجا من في زور كلام وذلك لانه عطف خارجا على محل جملة لا اشتم فكانه
قال حلفت غير شاتم ولا خارجا والذي عليه المحققون ان خارجا مفعول مطلق والاصل ولا يخرج خروجا ثم حذف
الفعل واناب الوصف عن المصدر كما عكس في ان اصبح ماؤكم غورا الا ان المراد انه حلف بين باب الكعبة وبين
مقام ابرهيم بانه لا يشتم مسلما في المستقبل ولا يتكلم بزور لا انه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين
على شيء آخر **مسئلة** قال ثعلب لا تقع جملة القسم خبرا فقيل في تعليله لان نحو لافعلن لا محل له فاذا بني
على مبتدأ فقيل زيد ليفعلن صار له موضع وليس بشيء لانه انما منع وقوع الخبر جملة قسمية لا جملة هي جواب القسم ومراده

ان القسم وجوابه لا يكونان خبرا اذ لا تنفك احديهما عن الاخرى وجملتا القسم والجواب يمكن ان يكون لهما محل كقولك قال زيد اقسم لافعلن وانما المانع عنده اما كون جملة القسم لا ضمير فيها فلا تكون خبرا لان الجملتين هنا ليستا كجملتي الشرط والجزاء لان الجملة الثانية ليست معمولة لشئ من الجملة الاولى ولهذا منع بعضهم وقوعها صلة واما كون الجملة القسمية انشائية والجملة الواقعة خبرا لا بد من احتمالها للصدق والكذب وبهذا منع قوم من الكوفيين منهم ابن الانباري ان يقال زيدا اضربه وزيد هل جاءك وعندي ان كلا من التعليلين ملغى اما الاول فلان الجملتين مرتبطتان ارتباطا صارتا به كالجملة الواحدة وان لم يكن بينهما عمل وزعم ابن عصفور ان السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها وذلك قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم قال فما موصولة لا زائدة والا لزم دخول اللام على اللام انتهى وليس بشئ لان امتناع دخول اللام على اللام انما هو لامر لفظي وهو ثقل التكرار والفاصل يزيله ولو كان زائدا ولهذا اكتفي بالالف فاصلة بين النونات في اذهبنان وبين الهمزتين في ءانذرتهم وان كانت زائدة وكان الجيد ان يستدل بقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن فان قيل يحتمل الموصوفة اي لفريق ليبطئن قلنا وكذا ما في الاية اي لخلق ليوفينهم ثم انه لا يقع صفة الا ما يقع صلة فالاشكال ثابت وان قدر صفة فان قيل فما وجه الجملة الاولى الانشائية قلت جاز لانها غير مقصودة وانما المقصود جملة الجواب وهي خبرية ولم يؤت بجملة القسم الا لمجرد التوكيد لا للتاسيس واما الثاني فلان الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الانشاء لا خبر المبتدا للاتفاق على ان اصله الافراد واحتمال الصدق والكذب انما هو من صفات الكلام وعلى جواز اين زيد وكيف عمرو وزعم ابن مالك ان السماع ورد بما منعه ثعلب وهو قوله تعالى والذين امنوا وعملوا الصالحات لندخلنهم في الصالحين والذين امنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وقوله جشأت فقلت اللذ خشيت ليأتين انتهى وعندي لما استدل به تاويل لطيف وهو ان المبتدا في ذلك كله ضمن معنى الشرط وخبره منزلة منزلة الجواب فاذا قدر قبله قسم كان الجواب له وكان خبر المبتدا المشبه لجواب الشرط محذوفا للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة عن جواب الشرط قوله تعالى وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن التقدير والله ليمسن لئن لم ينتهوا ليمسن تنبيه وقع لمكي والمهدوي وهي جملة الجواب غير اعرابها اعرابا يقتضي ان لها موضعا من الاعراب فاما مكي فقال في قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة ليجمعنكم ان ليجمعنكم بدل من الرحمة وقد سبقه الى هذا الاعراب غيره ولكنه زعم ان اللام بمعنى ان المصدرية وان من ذلك ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي ان يسجنوه ولم يثبت مجيء اللام مصدرية وغلط مكي فاجاز البدل مع قوله ان اللام لام القسم والصواب انها لام الجواب وانها منقطعة عما قبلها ان قدر قسم او متصلة بها اتصال الجواب بالقسم ان اجري

اقسم كما اجرى علم في قوله ولقد علمت لتاتين منيتي واما ابو البقاء فانه قال في لما اتيتكم من كتاب وحكمة الاية من فتح اللام في ما وجهان احدهما انها موصولة مبتدا والخبر اما من كتاب اي الذي اتيتكموه من الكتاب او لتؤمنن به واللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم وجاءكم عطف على اتيتكم والاصل ثم جاءكم به فحذف وعلى هذا ما او مصدر له ثم ناب الظاهر عن المضمر والعائد ضمير استقر الذي تعلقت به مع والثاني انها شرطية واللام موطئة وموضع ما نصب باتيت والمفعول الثاني ضمير المخاطب ومن كتاب مثل من اية في ما ننسخ انتهى ملخصا وفيه امور احدها ان من الجائز ان يكون من كتاب خبرا فيلزم الاخبار عن الموصول قبل كمال الصلة لان ثم جاءكم عطف على الصلة الثاني ان تجويزه كون لتؤمنن خبرا مع تقديره اياه جوابا لاخذ الميثاق يقتضي ان له موضعا وانه لا موضع له وانما كان حقه ان يقدر جوابا لقسم محذوف ويقدر الجملتين خبرا وقد يقال انما اراد بقوله اللام جواب القسم لان اخذ الميثاق قسم ان اخذ الميثاق قسم دال على جملة قسم مقدرة ومجموع الجملتين الخبر وانما سمى لتؤمنن خبرا لانه الدال على المعنى المقصود بالاصالة لا انه وحده هو الخبر بالحقيقة وان لا قسم مقدر بل اخذ الميثاق التبيين هو جملة القسم وقد يقال لولا هذا لم يحصر الدليل فيما ذكر للاتفاق على ان وجود المضارع مفتتحا بلام مفتوحة مختتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وان لم يذكر معه اخذ الميثاق ونحوه والثالث ان تجويزه كون العائد ضمير استقر يقتضي عود ضمير مفرد الى شيئين معا فانه عائد الى الموصول والرابع انه جوز حذف العائد المجرور مع ان الموصول غير مجرور وقد قيل اكتفي بكلمة الثانية فيكون كقوله ولو ان ما عالجت لين فؤادها فقسا استلين به للان الجندل قلنا قد جوز على هذا الوجه عوده المذكورة الى الرسول لا الى ما الخامس ان ضمير اتيتكم مفعول ثان لا اول وانما هو اول مسئلة زعم الاخفش في قوله اذا قال قدني قلت بالله حلفة لتغني عني ذا انائك اجمعا ان لتغني جواب القسم وكذا قال في ولتصغى اليه افئدة الذين لا يؤمنون بالاخرة لان قبله وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا الاية وليس فيهما يكون ولتصغى معطوفا عليه والصواب خلافه فيهما لان الجواب لا يكون الا جملة ولتغني وما بعدها في تاويل المفرد وانما استند اليه فتعلق اللام فيهما بمحذوف اي لتشربن لتغني عني وفعلنا ذلك لتصغى

الجملة الخامسة الواقعة جوابا لشرط غير جازم مطلقا او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا الفجائية فالاول جواب لو ولولا ولوما ولما وكيف والثاني نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما الثاني فلان المحكوم في موضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها

الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم او حرف فالاول نحو جاء الذي قام ابوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم انه كان يلقن اصحابه ان يقولوا الموصول وصلته في موضع كذا محتجا بانهما ككلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم في الدار ولاكرمن ايهم عندك وامرر بايهم هو افضل وفي التنزيل ربنا ارنا اللذين اضلانا وقرئ

وقرئ ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالخفض وقال الطائي فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا وقال العقيلي نحن اللذون صبحوا الصباحا وقال الهذلي هم اللاؤون فكوا الغل عني والثاني نحو عجبت من ان قمت او مما قمت اذا قلنا بحرفيتهما المصدريتين وفي هذا النوع يقال الموصول وصلته في موضع كذا لان الموصول حرف فلا اعراب له لا لفظا ولا محلا واما قول ابي البقاء في بما كانوا يكذبون ان ما مصدرية وصلتها يكذبون وهي مع ذلك يكذبون في موضع نصب خبرا لكان فظاهره متناقض ولعل مراده ان المصدر انما يسبك من ما ويكذبون لا منها ومن كان بناء على قول ابي العباس وابي بكر وابي علي وابي الفتح وآخرين ان كان الناقصة لا مصدر لها

الجملة السابعة التابعة لما لا محل له نحو قام زيد ولم يقم عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال

الجمل التي لها محل من الاعراب وهي ايضا سبع **الجملة الاولى** الواقعة خبرا وموضعها رفع في بابي المبتدا وان ونصب في بابي كاد وكان واختلف في نحو زيد اضربه وعمرو هل جاءك فقيل محل الجملة التي بعد المبتدا رفع على الخبرية وهو الصحيح وقيل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على ان الجملة الانشائية لا تكون خبرا وقد مر ابطاله **الجملة الثانية** الواقعة حالا وموضعها نصب نحو ولا تمنن تستكثر ونحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى قالوا انؤمن لك واتبعك الارذلون ومنها ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث الا استمعوه وهم يلعبون فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم او من فاعله وقرئ محدثا لان الذكر مختص بصفة مع انه قد سبق بالنفي فالحال على الاول مثلها في قولك ما لقي الزيدين عمرو مصعدا الا منحدرين وعلى الثاني مثلها في قولك ما لقي الزيدين عمرو راكبا الا ضاحكا واما وهم يلعبون فحال من فاعل استمعوه فالحالان متداخلان ولاهية حال من فاعل يلعبون وهذا من التداخل ايضا او من فاعل استمعوه فيكون من التعدد لا من التداخل ومن مثل الحالية ايضا قوله عليه الصلوة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو من اقوى الادلة على انتصاب قائما في ضربي زيدا قائما على الحال لا على انه خبر لكان محذوفة اذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك ما تكلم فلان الا قال خيرا كما تقول ما شئت فلان الا قائما خبرا وهو استثناء مفرغ من احوال عامة محذوفة وقال الفرزدق بايدي رجال لم يشيموا سيوفهم ولم تكثر القتلى بها حين سلت لان تقدير العطف مفسد للمعنى وقول كعب .. بابطح اضحى وهو مشمول واضحى تامة **الجملة الثالثة** الواقعة مفعولا ومحلها النصب ان لم تنب عن الفاعل وهذه النيابة مختصة بباب القول نحو ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون لما قدمنا من ان الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة وقيل ويقع ايضا في الجملة المقرونة بمعلق نحو علم اقام زيد واجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلا وحملوا عليه وتبين لكم كيف فعلنا بهم اولم يهد لهم كم اهلكنا ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه حتى حين والصواب خلاف ذلك وعلى قول هؤلاء

فتزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلا فان قلت فينبغي زيادتها على ما قدمت اختيار من جواز
ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام بشرط نحو ظهر لي اقام زيد قلت انما اجزت ذلك على ان المسند اليه
مضاف محذوف كما بينا والجملة تقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه فالاول نحو قال
اني عبد الله وهل هي مفعول به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع خاص
من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي غر الاكثرين انهم ظنوا ان تعلق الجمل بالقول كتعلقها
بعلم في علمت لزيد قائم وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب قول الجمهور اذ
يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال
فلا يصح ان يخبر عنها بانها مقعودة لانها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم اياه لفظا وانما
الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير كقوله وترمينني بالطرف اي انت مذنب
وتقلينني لكن اياك لا اقلي وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم تقدر باء الجر والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل
فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين
ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا وقراءة بعضهم فدعا ربه اني مغلوب بكسر الهمزة وقوله
رجلان من مكة اخبرانا انا رأينا رجلا عريانا روي بكسر ان فهذه الجمل في محل نصب اتفاقا ثم قال البصريون
النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه
فقال رب ان ابني من اهلي ونحو اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني وقول ابي البقاء في قوله
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال ابن مالك لانه في معنى
يفرض لكم او يشرع لكم في امر اولادكم انما يصح على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اجمال والثانية
تفصيل لها وهذا يقتضي انها عنده مفسرة لا محل لها وهو الظاهر تنبيهات الاول من الجملة المحكية
ما قد يخفى فمن ذلك في المحكية بعد القول فحق علينا قول ربنا انا لذائقون والاصل انكم لذائقون
عذابي ثم عدل الى التكلم لانهم تكلموا عن انفسهم كما قال الراجز يوم تجوشه بكيت فنادتني هنيدة ماليا
والاصل مالك ومنه في المحكية بعد ما فيه معنى القول ام لكم كتاب فيه تدرسون ان لكم فيه لما تخيرون اي
تدرسون فيه هذا اللفظ او تدرسون قولنا هذا الكلام وذلك اما ان يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب
على زعمهم والاصل ان لهم لما يتخيرون ثم عدل الى الخطاب عند مواجهتهم وقد قيل في قوله تعالى يدعو لمن ضره
اقرب من نفعه ان يدعو في معنى يقول مثلها في قول عنترة يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بئر في لبان
الادهم فيمن رواه عنتر بالضم على النداء وان من مبتدأ ولبئس المولى خبره وما بينهما جملة اسمية صلة وجملة من وخبرها

محكية بيدعو لان الكافر يقول ذلك في القيامة وقيل من مبتدأ حذف خبره اي الهه وان ذلك حكاية لما يقوله
في الدنيا وعلى هذا فالاصل يقول الوثني المشرك عبر عن الوثن بمن ضره اقرب من نفعه تشنيعا على الكافر والثاني
ان يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها نحو اتقول موسى في الدار فلك ان تقدر موسى مفعولا اولا وفي الدار ثانيا
على اجراء القول مجرى الظن ولك ان تقدرهما مبتدأ وخبرا على الحكاية كما في قوله تعالى ام يقولون ان ابراهيم
واسمعيل واسحق الآية الا ان القول قد استوفى شروط اجرائه مجرى الظن ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية الثالث
ان يقع بعد القول جملة محكية ولا عمل للقول فيها وذلك نحو اول قولي اني احمد الله اذا كسرت لان المعنى
اول قولي هذا اللفظ فالجملة خبر لا مفعول خلافا لابي علي زعم انها في موضع نصب بالقول فبقي المبتدأ بلا خبر
فيقدر موجود او ثابت وهذا المقدر مستغنى عنه بل هو مفسد لان اول اني احمد الله باعتبار الكلمات ان وباعتبار
الحروف الهمزة فيصير الكلام على تقدير الاخبار بان ذلك الاول ثابت ويقتضي بمفهومه ان بقية الكلام غير ثابت
اللهم الا ان يقدر اول زائدا والبصريون لا يجيزون وتبع الزمخشري ابا علي في النصب المذكور والصواب خلافهما
فان فتحت فالمعنى حمد الله يعني على عبارة كان الرابع قد تقع الجملة بعد القول غير محكية به وهي نوعان محكية بقول
محذوف كقوله تعالى فماذا تأمرون بعد قال الملأ من قوم فرعون ان هذا لساحر عليم لان قولهم تم عند قوله من
ارضكم ثم التفت فقال فرعون بدليل قالوا ارجه واخاه وقول الشاعر قالت له وهو بعيش ضنك لا تكثري لومي
وخلي عنك النهي فقالت له اذكر وقلت لها اذا لومك في الاسراف في الانفاق لا تكثري لومي فحذف المحكية
بالمذكور واثبت المحكية بالمحذوف وغير محكية وهي نوعان ما كان دالا على المحكية كقولك قال زيد لعمرو في حاتم الطائي حاتما
بخيلا فحذف المقول وهو حاتم بخيل مدلولا عليه بجملة الانكار التي هي من كلامك دونه وليس من ذلك
قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم اسحر هذا وان كان الاصل والله اعلم اتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر ثم
حذف مقالهم مدلولا عليه بجملة الانكار لان جملة الانكار هنا محكية بالقول الاول وان تكن محكية
بالقول الثاني وغير دال عليه ونحو ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وقد مر البحث فيها الخامس قد توصل
بالحكاية غير محكي وهو الذي يسميه المحدثون مدرجا ومن ذلك يفعل ذلك بعد حكاية قولها وهذه الجملة
ونحوها مما لا يتقيد بها قول الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعول باب ظن واعلم فانها تقع
مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ كما مر وقد اجتمع وقوع خبر كان
وان والثاني من مفعولي باب ظن جملة في قول ابي ذؤيب فان تزعميني كنت اجهل فيكم فاني شريت الحلم بعدك
بالجهل الباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في كل فعل قلبي ولهذا انقسمت
هذه الجملة الى ثلاثة اقسام احدها ان تكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة

فلينظر ايها ازكى طعاما ايان يوم الدين لانه لا يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت فيه ولكنها
علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم
ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين
واختلف في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم ايهم يكفل مريم فقيل التقدير ينظرون ايهم يكفل مريم وقيل يتعرفون
وقيل يقولون فالجملة على التقدير الاول مما نحن فيه وعلى الثاني في موضع المفعول به المسرح اي غير المقيد بالجار
وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك
لانك تقول عرفت زيدا وكذا علمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ومنه قول بعضهم اما ترى اي برق
ههنا لان رأى البصرية وسائر افعال الحواس انما تتعدى لواحد بلا خلاف الا سمع المعلقة باسم عين نحو سمعت
زيدا يقرأ فقيل متعدية لاثنين ثانيهما الجملة وقيل الى واحد والجملة حال فان علقت بمسموع تعدت اليه
اتفاقا نحو يوم يسمعون الصيحة ومن ذلك ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على قول يونس لان نزع ليس بفعل
قلبي وقيل اي موصولة لا استفهامية وهي المفعول وضمتها بناء لا اعراب واشد خبر لهو محذوفا والجملة صلة
والثالث ان تكون في موضع المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا وبعثناهم لنعلم اي الحزبين احصى وسيعلم
الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون لان ايا مفعول مطلق لينقلبون لا مفعول به للعلم لان الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله
والجملة المعلقة في محل نصب بفعل العلم ومما يوهمون في انشاده واعرابه ستعلم ليلى اي دين تداينت
اي غريم للتقاضي غريمها والصواب فيه نصب الاولى على حد انتصابها في اي منقلب لا انها مفعول به لا
مطلق ورفع الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين المعلقة والاسمية
وفي نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال ورد بان الجملة الانشائية لا تكون حالا وقيل مفعول
على تضمين عرف معنى علم ورد بان التضمين لا ينقاس وهذا التركيب مقيس وقيل بدل من المنصوب ثم اختلف
بدل اشتمال وقيل بدل كل والاصل عرفت شان زيد وعلى القول بان عرف بمعنى علم فهل يقال بان المعلق
قال جماعة من المغاربة اذا قلت علمت زيدا لابوه قائم او ما ابوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها
النصب على انها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لان الجملة حكمها في مثل هذا ان تكون في موضع نصب وان لا يؤثر
العامل في لفظها وان لم يوجد معلق وذلك نحو زيدا علمت ابوه قائم واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في
قوله تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه فهو
ملابس له كما تقول انظر ايهم احسن وجها واستمع ايهم احسن صوتا لان النظر والاستماع من طرق العلم انتهى ولم اقف
على تعليق النظر البصري والاستماع الا من جهته وقال في تفسير الاية في سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق

بعد العامل بسببه مسدّ منصوبيه جميعاً كعلمت أيهما عمرو ألا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقاً لافترق في علمت زيداً منطلقاً وعلمت أزيد منطلق تنبيه فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير

وما كنت أدري قبل عزة ما البكا ... ولا موجعات القلب حتى تولت

بنصب موجعات ولك أن تدعي أن البكا مفعول وأن ما زائدة أو أن الأصل ولا أدري موجعات فيكون من عطف الجمل وأن الواو للحال وموجعات اسم لا أي وما كنت أدري قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب ما البكا ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس رحمه الله ما نصه أقول القياس جواز العطف على محل الجملة المعلق عنها بالنصب كما إذا كانت منصوبة انتهى وممن نص عليه ابن مالك ولا وجه للتوقف فيه مع قولهم إن المعلق عامل في المحل

الجملة الرابعة المضاف إليها ومحلها الجر ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية أحدها أسماء الزمان ظروفاً كانت أو أسماء نحو والسلام علي يوم ولدت ونحو وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب ونحو لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون ونحو هذا يوم لا ينطقون ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى ومفعول به في الثانية وبدل منه في الثالثة وخبر في الرابعة ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفاً ليخفى في قوله تعالى لا يخفى على الله منهم شيء ومن أسماء الزمان ثلاثة إضافتها إلى الجملة واجبة باتفاق وإذ عند الجمهور ولما عند من قال باسميتها وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مستقبلاً فهو كإذا في اختصاصه بالجملة الفعلية وإن كان ماضياً فهو كإذ في الإضافة إلى الجملتين فتقول آتيك زمن يقدم الحاج ولا يجوز زمن الحاج قادم وتقول أتيتك زمن قدم الحاج وزمن الحاج قادم ورد عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى يوم هم بارزون وبقول الشاعر

فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب

وأجاب ابن عصفور عن الآية بأنه إنما اشترط حمل الزمان المستقبل على إذا إذا كان ظرفاً وهو في الآية بدل من المفعول به لا ظرف ولا يتأتى هذا في البيت والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي فحمل على إذ لا على إذا على حد ونفخ في الصور الثاني حيث وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان وإضافتها إلى الجملة لازمة ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً وزعم المهدي شارح الدريدية وليس بالمهدوي المفسر المقرئ أن حيث في قوله

ثمت راح في الملبين ... إلى حيث تحجّى المأزمان ومنى

لما خرجت عن الظرفية بدخول إلى عليها خرجت عن الإضافة إلى الجمل وصارت الجملة بعدها صفة لها وتكلف تقدير رابط لها وهو فيه وليس بشيء لما قدمنا في أسماء الزمان الثالث آية بمعنى علامة فإنها تضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها مثبتاً أو منفياً بما كقوله

بآية يقدمون الخيل شعثاً

وقوله

بآية ما كانوا ضعافاً ولا عزلا

هذا قول سيبويه وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد نحو

نحو آية ملككم أن يأتيكم التابوت وقال الاصل بآية ما تقدمون اي بآية اقدامكم كما قال بآية ما تحبون الطعاما

انتهى وفيه حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته ثم هو غير سائغ في قوله بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا الرابع

في قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف ثم قال الاكثرون هي بمعنى صاحب

فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة

والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه وضعف بان استعمال ذي موصولة مختص

بطي ولم ينقل اختصاص هذا الاستعمال بهم وان الغالب عليها في لغتهم البناء ولم يسمع هنا الا الاعراب وان

حذف عائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلق نحو ويشرب مما تشربون والمتعلق

هنا مختلف وان هذا العائد لم يذكر في وقت وهذا الاخير يضعف قول الاخفش في يا ايها الناس ان ايا

موصولة والناس خبر لمحذوف والجملة صلة والعائد اي يا من هم الناس على انه قد حذف العائد حذفا لازما في

نحو ولا سيما يوم وما في دفع اي لا مثل الذي هو يوم ولم يسمع في نظائره ذكر العائد لكنه نادر فلا يحسن الحمل

عليه الخامس والسادس لدن وريث فانهما يضافان الى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف ويشترط كونه مثبتا

بخلافه مع آية فاما لدن فهي اسم لمبدأ الغاية زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله لزمنا لدن

سالمتمونا وفاقكم فلا يك منكم للخلاف جنوح واما ريث فهي مصدر راث اذا ابطأ وعوملت معاملة اسماء الزمان

في الاضافة الى الجملة كما عوملت المصادر معاملة اسماء الزمان في التوقيت كقولك جئتك صلوة العصر قال خليلي

رفقا ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهودا وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل بعدهما على

اضمار ان والاول قول الجمهور وفي التسهيل وشرحه وقد يغني عن ذكر ريث لانها ليست زمانا بخلاف لدن وقد يجاب

بانها لما كانت لمبدأ الغاية مطلقا لخصص للوقت وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى جواز اضافتها

الى الجملة ولهذا قال في قوله من لد شولا ان تقديره من لد ان كانت شولا ولم يقدر من لد كانت والسابع والثامن

قول وقائل كقوله قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشبانا وقوله واجبت قائل كيف انت بصالح حتى

مللت وملني عوادي الجملة الخامسة الواقعة بعد الفاء او اذا جوابا لشرط جازم لانها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم

لفظا كما في قولك ان تقم اقم او محلا كما في قولك ان جئتني اكرمتك مثال المقرونة بالفاء من يضلل الله فلا

هادي له ويذرهم ولهذا قرئ بجزم يذر عطفا على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم

اذا هم يقنطون والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم

وقول زهير وان اتاه خليل يوم مسألة يقول لا غائب مالي ولا حرم وهو احد الوجهين عند سيبويه والوجه الآخر

انه على التقديم والتأخير فيكون دليل الجواب لا عينه وحينئذ فلا يجزم ما عطف عليه ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة

نحو هلا أتاني أكرمه ومنع المبرد تقديم التقديم محتجا بأن الشيء إذا حل في موضع لا يتوى بغيره وإلا لجاز ضرب غلامه
زيدًا وإذا خلا الجواب الذي لم يجزم لفظه من الفاء وإذا نحو إن قام زيد قام عمرو فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة
وكذا القول في فعل الشرط ولهذا جاز نحو إن قام ويقعدا أخواك على إعمال الأول ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها
لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل تنبيه قرأ غير أبي عمرو ولولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن بالجزم فقيل
عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء وجزم أصدق ويسمى العطف على المعنى ويقال له في غير القرآن العظيم
العطف على التوهم وقيل عطف على محل الفاء وما بعدها وهو أصدق لأن محله الجزم لأنه جواب التحضيض
بأن مقدرة وأشكل العطف في ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم وعلى هذا فيضاف إلى الجمل
المذكورة نحو وجواب طلب ولا يقيد هذه المسألة بالفاء لأنهم أنشدوا على ذلك قوله فأبلوني بليتكم
لعلي أصالحكم وأستدرج نويا وقال أبو علي عطف أستدرج على محل الفاء الداخلة في التقدير على لعلي وما
بعدها قلت فكان هذا المثال هنا بمنزلة من يفعل الحسنات الله يشكرها في باب الشرط وبعد فالتحقيق أن
العطف في البابين من العطف على المعنى لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم
وسأوضح ذلك في أقسام العطف **الجملة السادسة** التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع أحدها المنعوت بها فهي
في موضع رفع في نحو من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه ونصب في نحو واتقوا يوما ترجعون فيه وجر في نحو ربنا إنك
جامع الناس ليوم لا ريب فيه ومن مثل المنصوبة المحل ربنا أنزل علينا مائدة من السماء تكون لنا عيدا
خذ من أموالهم صدقة تطهرهم الآية فجملة تكون لنا عيدا صفة لمائدة وجملة تطهرهم وتزكيهم بها صفة لصدقة
ويحتمل أن الأولى حال من ضمير المائدة المستتر في من السماء على تقديره صفة لها لا متعلقا بأنزل أو من مائدة
على هذا التقدير لأنها قد وصفت وأن الثانية حال من ضمير خذ ونحو فهب لي من لدنك وليا يرثني
وليا وارثا وذلك فيمن رفع يرث أما من جزمه فهو جواب للدعاء ومثل ذلك أرسله معي ردءا يصدقني
قرئ برفع يصدق وجزمه الثاني المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر
فإن قدرت العطف على الجملة فلا موضع لها أو قدرت الواو للحال فلا تبعية والمحل نصب وقال أبو البقاء في قوله
ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة الأصل فهي تصبح والضمير للقصة وتصبح خبرها أو تصبح بمعنى أصبح
وهو معطوف على أنزل فلا محل لها إذن انتهى وفيه إشكالان أحدهما أنه لا محوج في الظاهر لتقدير ضمير القصة
والثاني تقييده الفعل المعطوف على الفعل المخبر به ولا محل له وجواب الأول أنه قدر الكلام مستأنفا والنحويون
يقدرون في مثل ذلك مبتدأ كما في قولهم لا تأكل السمك وتشرب اللبن فيمن رفع أن التقييد وأنت تشرب وذلك إما لقصد
إيضاح الاستئناف أو لأن الاستئناف لا على هذا التقدير وإلا للزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر وجواب

الثاني ان الفا نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط
والجزاء الواقعتين خبرا والمحل لذلك المجموع واما كل منهما فجزء الخبر فلا محل له فافهمه فانه بديع مجبت على هذا البحث ان
الفا في ذلك وفي نظائره من نحو يطير الذباب فيغضب زيد خلصت لمعنى التسبيب واخرجت عن العطف كما
ان الفا كذلك في جواب الشرط وفي نحو احسن الملك فان فعلت السيئة ويكون ذكر اني البقا امراضا نحو ان
ومما يلتحق بهذا البحث انه اذا قيل قال زيد عبد الله منطلق وعمرو مقيم فليست الجملة الاولى في محل نصب
بل الجملتان معا في محل نصب محل المفرد الواحد منها الا ان المقول مجموعهما وكل منهما جزء للمقول كما ان جزئي
الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول فتأمله الثالث اسم المركب ... اما ابدال الا
ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم فان وما بعدها بدل من ما وصلتها
وجاز اسناد يقال الى الجملة كما جاز في واذا قيل ان وعد الله حق هذا كله اذا كان المعنى ما يقول لك الله الا
ما قد قيل فاما اذا كان المعنى ما يقول لك كفار قومك من الكلمات المؤذية الا مثل ما قال الكفار الماضون
لانبيائهم وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري فالجملة استئناف ومثال البدل في الجملة التي لا محل لها ...
مثلكم افتأتون السحر قال الزمخشري هذا في موضع نصب بدلا من النجوى ويحتمل التفسير وقال ابن جني في قوله
اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان جملة الاستفهام بدل من حاجة واخرى اي الى الله اشكو
حاجتين تعذر التقاؤهما الجملة السابعة الجملة التابعة لجملة لا محل لها او يقع ذلك في بابي النسق والبدل
خاصة فالاول نحو قام زيد ولم يقعد عمرو اذا لم تقدر الواو للحال ولا قدرت العطف على الجملة الكبرى والثاني
شرطه كون الثانية اوفى من الاولى بتأدية المعنى المراد نحو واتقوا الذي امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين
وجنات وعيون فان دلالة الثانية على نعم الله تعالى مفصلة بخلاف الاولى وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا
فان دلالة الثانية على ما اراده من اظهار الكراهية لاقامته بالمطابقة بخلاف الاولى وقيل ومن ذلك قوله
ذكرتك والخطي يخطر بيننا وقد نهلت منا المثقفة السمر فانه ابدل وقد نهلت من قوله والخطي يخطر بيننا اه قال
انتهى وليس متعينا لجواز كونه من باب النسق على ان تقدر الواو للعطف ويجوز ان تقدر الواو للحال وتكون
حالا اما من فاعل ذكرتك على المذهب الصحيح في جواز ترادف الاحوال واما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين
والرابط على هذا الواو واعادة صاحب الحال بمعناه فان المثقفة السمر هي الرماح ومن غريب هذا الباب قولك
لهم قوموا اولكم واخركم زعم ابن مالك ان التقدير ليقم اولكم واخركم وانه من بدل الجملة من الجملة لا المفرد من
المفرد كما قال في العطف في نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولا نخلفه نحن ولا انت ولا تضار والدة بولدها ولا مولود
له بولده تنبيه هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لا محل لها من الاعراب في سبع جار على ما قرروه والحق

انها تسع الذى لها محل الجملة المستثناة والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن الخروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة فى محل نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء فى قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل ان قليل مبتدأ حذف خبره اى لم يشربوا منه وقال جماعة فى الا امرأتك بالرفع انه مبتدأ والجملة بعده خبر وليس من ذلك نحو ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة حال من احد باتفاق او صفة له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذا الجملة فى الا انهم ليأكلون الطعام فانها حال وفى نحو ما علمت زيدا الا يفعل الخير فانها مفعول وكل ذلك قد ذكر واما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا اعرب سواء خبرا وأأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه اذا لم يقدر الاصل ان تسمع بل يقدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد الظرف فى نحو يوم ينفع الصادقين وفى نحو أأنذرتهم فى تأويل المصدر وان لم يكن معهما حرف سابك واختلف فى الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور المنع مطلقا واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبنى قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر لى أقام زيد صح والا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ومنعوا يعجبنى يقوم زيد واجاز هشام وثعلب الاول واحتجا بقوله وما راعنى الا يسير بشرطة ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما اوهمه فقالوا فى بدا ضمير البداء وتسمع على اضمار ان واما قوله واذا قيل لهم لا تفسدوا فى الارض وقوله لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجمل لما بينا فى غير هذا الموضع

حكم الجمل بعد النكرات وبعد المعارف

يقول المعربون على سبيل التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف احوال وشرح المسألة مستوفاة ان يقال الجمل الخبرية التى لم يستلزمها ما قبلها ان كانت مرتبطة بنكرة محضة فهى صفة لها او بمعرفة محضة فهى حال عنها او بغير المحض منهما فهى محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع مثال النوع الاول وهو الواقع صفة لا غير لوقوعه بعد النكرات المحضة نحو حتى تنزل علينا مائدة من السماء كتابا نقرؤه لم تعظون قوما الله مهلكهم او معذبهم من قبل ان يأتى يوم لا بيع فيه ومنه حتى اذا اتيا اهل قرية استطعما اهلها وانما لم يعد ذكر الاهل لانه لو قيل استطعماهم مع ان المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف ولو قيل استطعماها كان مجازا ولهذا كان هذا الوجه اولى من ان تقدر الجملة جوابا لاذا لان تكرار الظاهر يعرى حينئذ عن هذا المعنى وايضا فالجواب فى قصة الغلام قال أقتلت فقتله لان الماضى المقرون بقد لا يكون جوابا فليكن قال فى هذه ايضا جوابا ومثال النوع الثانى وهو الواقع حالا لا غير لوقوعه بعد المعارف المحضة نحو ولا تمنن تستكثر لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ومثال النوع الثالث وهو المحتمل لهما بعد النكرة وهذا ذكر مبارك انزلناه فلك ان تقدر الجملة

قوله

ومنه متى اذا

اتيا اهل قرية استطعما اهلها

اقول هذا البحث برمته ماخوذ من

كلام ابن الحاجب في اماليه فلنورده بعينه

حيث قال فان قيل ما الفائدة في تكرار

لفظ اهل

استطعما

صفة

لقرية

فلابد من ضمير

يعود من الصفة الجملة

اليها ولا يمكن عوده الا كذلك لانه لو

قيل استطعماها لكان على التجوز اذ القرية

لا تستطعم حقيقة فلم يكن بد من ذكر الضمير العائد

وقد يكون ايضا جوابا بالشرط محذوفا وفيه ايضا ان

اذا عند الاولويه فلان كذا فان قلت بعض بعض

شيء المعنى لان اما في المعقول بالفاء لا يكون

جوابا كما وقع في امالي ابن الحاجب

وهو ظاهر ويقع في

بعضها

فان

الجواب للشرط

بعد لا يكون جوابا فاوجه

قلت في جميع ذلك ان الاقران بانها

بمقتضى تقديره كقوله تعم الكل فمقتضاه قد من قبل

استطعما اهلها

فلو وقعت اهلها صفة

مكانه ضمير لم يجز فكذلك جوازا لا سوغ

من جهة العربية شيء غير ذلك في الجملة استطعماها صفة

لقرية وجعلها صفة لقرية سائغ عربية لا تزده

الصناعة ولا المعنى ثم اقول انا

المعنى عليه اما كون

الصناعة

لا

ترده

فلانه ليس فيه الا

وصف قرية بجملة كما لو صف

سائر النكرات بالجمل والتركيب محتمل

لثلاثة اعاريب احدها والثاني ان تكون

الجملة في محل نصب صفة لاهل والثالث ان تكون الجملة جواب اذا

والاول من المنحصرة في الثلاثة لا رابع لها وعلى الثاني والثالث

لا يصح ان يقال استطعماهم وعلى الاول لا يصح لما فيه من التنافر

كما ان من اظن ان الضمير في موضع المضمر على غير المقصود ونحن نجد آنه لمن بعين الكلام

الاول من جهة معنى الاتيان مقصود وان الثاني والثالث لا يجعلهما بعيد ان عن

معناه اما الثالث فهو كون استطعما اهلها جواب اذا فلانه تصير الجملة الشرطية معناها الاخبار

باستطعامهما عند اتيانهما وان ذلك تمام معنى الكلام ويحمل مقام موسى والخضر على سبيل فقد يجلل ذلك

وان يكون معناه طلب الضيافة في الامور المعتبرة من الغيبة ما اراد ربك ان يبلغا اشدهما

اشده بها ويستخرجا كنزهما رحمة من ربك فذلك العتاب لموسى عليه الصلوة والسلام

مجرد انما قوله لو شئت لاتخذت عليه اجرا لانه ذا الثاني وهو كونه صفة لا

في محل نصب فلانه يصير العناية الى شرح حال الاهل من حيث هم فلا يكون

للقرية اثر في ذلك ونحن نجد بقية الكلام مشيرا الى القرية

نفسها الا ترى الى قوله فوجدا فيها ولم يقل عندهم

وان الجدار الذي قصد اصلاحه

وحفظ ما تحته

جزء منها

قرية

مذموم اهلها

اهلها وقد تقدم منهم

ما يقتضي الا بالخسة من الشح

الضيف مع طلبه وللبقاع تاثير في الطباع

وكانت هذه القرية حقيقة بالافساد والاضاعة

فقوبلت بالاصلاح لمجرد الطاعة لم يقصد الا العمل الصالح

ولا مؤاخذة بعمل الاهل الذين هم عاذوا في ذلك

فقد ان الجملتين يتعين في جهة المعنى جعلها

صفة لقرية ويحب معها الاظهار

دون الاضمار

وتعظيمات

اجوبة المسائل

ذال ان الها دحض ان يقتضي

هو الشيع من الله وبانه فيلتفت بجميع مستحقه

لان لفظ الاهل كان محتاجا اليه

اللفظ الثاني لانه

الذي

يحتم

معناه

ويحققه اسم المنادى

المضاف اليه وثم الا بالمضاف اليه

فانه صار كالنعمة وصار بمنزلة فلوكان اعزاز

من زيد وبا ضاربا رجلا ولذلك استتر التحويل بهذا النوع

من اسمائه تعالى لا يحق فيسال الله من رحمته

والبحث في هذه المسئلة من كلام العلماء

كما ذكرناه كذا قال شيخ

وما فيه

عليه

ما عليه وصلى

الله على محمد وآله الطاهرين

اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولمن وجب حقه

علينا ولمن وصانا بالدعاء اللهم اغفر لنا تمه لمن اجزا

قوله
وقال جماعة
في الا امر اتك بالرفع
انه مبتدأ والجملة بعده خبر وقال هو
الذين بن مالك ويمكن ان يكون منه اي من
المستثنى المنقطع الا في جملة لم
ان كثيرا وانما هو الا
امراتك
انه
مصيبها
ما اصابهم وهذا وجه
يكون الاستثناء فيه منقطعا
الرفع من كاسرها يلك فهو ادل من
الاستثناء المنصوب لان الرفع منه
وقال والده من شواهد لتوضيح التنقيح المشكلات

[illegible]

ان قوله
اللهم او نبيح ابي
المدلول لتكون في قوله
فاتوا قومهم ففيه اقتضا دعاء المسلمين
عليهم قال ابن عطية وفيه قول الترمذي
ان الدعا عليهم ان لا يبقوا قوم
المسلمين بينهم لهم ذلة
عليهم ان لا
يقاتلوا
قومهم تحقير اللهم
اي لم ادفعوا واخر ديني
منهم كما نقول اذا اردت هذا
لكنه لا يحمل انه مثله من ولا مس معنى
استثنى عنه واستقل دونه وقال غير ابن عطية
او يكون مستثنى لانهم هم ان قوله قومهم مدينة
سيما منهم من مضى معادهم اخرمه الشرح وانهم لم يحد لذا

[illegible]

الا ان مع الا هو الا ان انك لم تفت اهل فسيرة كذا انما نفي انك وصلت اليهم

وقوله
خصوصية بعض
دون بعض ولا استعلام
في العادة انما يكون لمن هو اشتمل
جم منهم وهو بعضهم فوجب ان يقال استطعما
بجميع الاهل وليس كذلك في تنبيهم
وهو قوله ولو قيل
استطعما
ثم
الكان الظهر
بيرا مناقشة فانه
يعني عدم الرابط الصفة
بالموصوف لعوده على ضمير القادر
ان نسبته بنا يعني الا رتبا ما المعنوي و
ذلك لان الضمير المنصوب يرجع عائدا الى الاهل
المقيد باضافة الى القرية المتقدمة الذكر فحصل الربط
هذا الاستار وعلى قوله ولو قيل استطعما لكان مناقشة
الصفة والظاهر ان الاظهر مناقشة لكون مثل ما يتصل القرية مشحون بالمحاسن
واقول لم يظهر الربط الصفة موصوفها الا بالضمير لان الربط المعنوي ولا
غير الضمير قال الرضي قول ابن الحاجب في الكافية وتوصف الجملة الخبرية ويلزم
الضمير في الصفة والصلة لتحصيل الربط بين الموصوف وصفته وبين الموصول وصلته
يحصل بذلك الربط اتصاف الموصوف والموصول مضمون الصفة والصلة فلا يكفي
بهما جهد التضاف تخصيص تعريف ولو سلم حصول الربط المعنوي في
الصفة فلا نسلم صحته اعتباره في هذه الاية لا بالاي انه ليس
كانت هذه الجملة صفة لاهل او للضمير الواجب اضافة القرية
والربط لعدم الربط ولا يسير على ذلك قول ابن الحاجب
ولو قيل استطعما لكان في التحرير
وهو مقيد الاصل لكون مرجوحا
وان كان فصيحا و
اتفق في القرآن

في
الصحيح
وفي الصحيح وقد ظهر
تكرير لفظ الاهل فائدة
غير التركيب وهي انما يعني القرية
لم يات جميع اهلها وانما بعضهم فهي لفظ الاهل
للدلالة على سؤالهم الاستطعام اذ لو قيل استطعما
لكان الضمير عائدا الى الماتي اليهم
قوله لان الانسان لا يكون الا
مثال لما كان
لا يصح

فقد تم فقوله في اخر الكلام محل الجملة المعترضة وما ذكره ان يقع فيها فقال الرضي وانه وجب في الجملة

[illegible]

في الجمل بعد النكرات والمعارف

صفة للنكرة وهو الظاهر ولك ان تقدرهما حالا عنها لانها قد تخصصت بالوصف فقربت من المعرفة
حتى ان ابا الحسن حكى وصفها بالمعرفة فقال في قوله تعالى فآخران يقومان مقامهما من الذين استحق عليهما الاوليان
ان الاوليان صفة لآخران لوصفه بيقومان ولك ان تقدرها حالا عن المعرفة وهو الضمير في مباركا الا انه قد
يضعف من حيث المعنى وجها الثاني للحال اما الاول فلان الاشارة اليه لم تقع في حالة الانزال كما وقعت
الاشارة الى البعل في حال الشيخوخة في وهذا بعلي شيخا واما الثاني فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الانزال
وتقول ما فيها احد يقرا فيجوز الوجهان ايضا لزوال الابهام عن النكرة بعمومها ومثال النوع الرابع وهو المحتمل لهما
بعد المعرفة كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المعرف الجنسي يقرب في المعنى من النكرات فيصح تقدير يحمل حالا او وصفا
ومثله وآية لهم الليل نسلخ منه النهار وقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد اشتمل الضابط المذكور على قيدين
احدهما كون الجملة خبرية واحترزت بذلك من نحو هذا عبد بعتكه تريد بالجملة الانشاء وهذا عبد بعتكه
كذلك فان الجملتين مستانفتان لان الانشاء لا يكون نعتا ولا حالا ولا يجوز ان يكون خبرا اخر الا عند من منع
تعدد الخبر مطلقا وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده مختلفا بالافراد والجملة وهو ابو علي وعند من منع
وقوع الانشاء خبرا وهم طائفة من الكوفيين ومن الجمل المحتملة للانشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف
التقدير وله امثلة منها قوله تعالى قال رجلان من الذين يخافون انعم الله عليهما فان جملة انعم الله عليهما
تحتمل الدعاء فتكون معترضة والاخبار فتكون صفة ثانية ويضعف من جهة المعنى ان تكون حالا وبضعف
في الصناعة لوصفها بالظرف ومنها قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم فذهب الجمهور الى ان جملة
قد حصرت صدورهم جملة خبرية ثم اختلفوا فقال جماعة منهم الاخفش هي حال من فاعل جاء على اضمار قد
ويؤيده قراءة الحسن حصرة صدورهم وقال الكوفيون هي صفة لئلا يحتاج الى اضمار قد ثم اختلفوا فقيل
الموصوف منصوب محذوف اي قوما حصرت صدورهم وردوا ان اضمار الاسم اسهل من اضمار حرف المعنى وقيل
مخفوض مذكور وهو قوم المتقدم ذكرهم فلا اضمار البتة وما بينهما اعتراض ويؤيده انه قرئ باسقاط او
وعلى ذلك يكون جاؤكم صفة لقوم ويكون حصرت صفة ثانية وقيل بدل اشتمال من جاؤكم لان المجيء
مشتمل على الحصر وفيه بعد لان الحصر من صفة الجائين وجاء ابو العباس المبرد الجملة انشائية معناها الدعاء
مثل قاتلهم الله وهي مستانفة ورد بان الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه ومن ذلك
قوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فانه يجوز في لا تصيبن ان يكون نهيا وان يكون نفيا فهي على الاول معمولة
لقول محذوف هو الصفة اي فتنة مقولا فيها ذلك ويرجحه ان توكيد الفعل بالنون بعد لا الناهية
قياس نحو ولا تحسبن الله غافلا وعلى الثاني فهي صفة لفتنة ويرجحه سلامته من تقدير القيد الثاني

للاستغناء عنها وخرج بذلك جملة الصلة وجملة الخبر والجملة المحكية بالقول فانها لا يستغنى عنها بمعنى ان معمولية القول موقوفة عليها واستثناء ذلك لقيد الثالث وجود المقتضي واحترزت بذلك عن نحو فعلوه من قوله تعالى وكل شيء فعلوه في الزبر فانه صفة لكل او لشيء ولا يصح ان يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو اكرم كل رجل جائك لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لانهم لم يفعلوا كل شيء ونظيره قوله تعالى لولا كتاب من الله سبق فسبق صفة ثانية لا حال الا من الكتاب لان الابتداء لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لانا بالخبر حكى ان الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما اشرنا اليه ولا يستقيم الاول بقوله لولا راسك مدهونا ولا الثاني بقول الزبير ولولا بنوها حولها لخبطتها لندورهما واما قول ابن الشجري في فلولا فضل الله عليكم ان عليكم خبر فمردود بل هو متعلق بالمبتدا والخبر محذوف القيد الرابع انتفاء المانع والمانع اربعة انواع احدها ما يمنع الحالية وكانت متعينة لولا وجوده وتتعين حينئذ الاستئناف نحو زارني زيد ساكنا فيه اولن انتهى له ذلك فان الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السين ولن مانعان لان الحالية لا تصدر بدليل استقبال واما قول بعضهم في وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين ان سيهدين حال كما في ذهبت مجيدا فسهو والثاني ما يمنع الوصفية وكانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستئناف لان المعنى على تقييد المتقدم فتتعين الحالية بعد ان كانت ممتنعة وذلك نحو وعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية وهي خاوية وقوله في زمن والناس يستشفعون بي والعاصي فيهن الواو فانها لا تعترض بين الموصوف والصفة خلافا للزمخشري ومن وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الآخر ولولا المانع لكان الوجهان جائزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون واما وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم فكان متعلق للوصفية مانعان الواو والا ولم ير الزمخشري وابو البقاء واحدا منهما مانعا وكلام النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا يفصل بالا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف وفيه قبح لجعلك الصفة كالاسم يعني في ايلائك العامل اياها وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز ومثل ذلك قوله وقائلة تخشى علي اظنه سيودي به ترحاله ومذاهبه فان جملة تخشى علي حال من الضمير في قائلة ولا يجوز ان يكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل

الباب الثالث من الكتاب في ذكر احكام ما يشبه الجمل

وهو الظرف والجار والمجرور ذكر حكمهما في التعلق لا بد من تعلقهما بالفعل او ما يشبهه او ما اول بما يشبهه او ما يشير الى

الباب الثالث في ذكر احكام ما تشبه الجمل

معناه

معنًا فان لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قدر كما سيأتي وزعم الكوفيون وابن طاهر وابن خروف انه لا تقدير
في نحو زيد عندك وعمرو في الدار ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب المبتدأ وزعما انه يرفع الخبر
اذا كان عينه نحو زيد اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب سيبويه وقال الكوفيون الناصب امر
معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ ولا معول على هذين المذهبين مثال المتعلق بالفعل وشبهه قوله تعالى
انعمت عليهم غير المغضوب عليهم وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا
وقد تقدم ان الاولى متعلقة بالمبيض فيكون تعلق الجارين بالاسم ولكن تعلق الثاني بالاشتعال
تعلق الاول بفعله لانه اسم بمعنى التشبيه وقد يجوز تعلقه في الثانية بكون محذوف وصفاً للنار وان
الاصل عدم الحذف ومثال التعلق بما اول بما يشبه الفعل قوله تعالى وهو الذي في السماء اله اي وهو الذي
هو في السماء الظرف متعلق باله وهو اسم غير صفة بدليل انه يوصف فيقال اله واحد ولا يوصف به لا يقال
شيء اله وانما صح التعلق به لتأوله بمعبود والخبر هو محذوف ولا يجوز تقدير اله مبتدأ مخبراً عنه بالظرف او
فاعلاً بالظرف لان الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة واله بدلاً من الضمير المستتر فيه
وتقدير وفي الارض اله معطوفاً كذلك لتضمنه الابدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه
لان الحمل على الوجه البعيد ينبغي ان يكون سبب التخلص من محذور فاما ان يكون هو موقعاً فيما يحوج الى تأويل
فلا ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفي الارض اله مبتدأ وخبراً لئلا يلزم فساد المعنى ان استؤنف
وخلو الصلة من عائد ان عطف ومن ذلك البيت قوله وان لساني شهدة يشتفى بها وهو على من صبه الله علقم
واصله علقم عليه على المحذوف متعلقة بصبه والمذكورة متعلقة بعلقم لتأوله بصعب او شاق او شديد
ومن هنا كان الحذف شاذاً لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد ومثال التعلق بما فيه رائحة
الفعل قوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقوله انا ابن ماوية اذ جد النقر فتعلق بعض واذ بالاسمين العلمين لا لتأولهما
باسم يشبه الفعل بل لما فيهما من معنى قولك الشجاع او الجواد وتقول فلان حاتم في قومه فتعلق الظرف بما في حاتم
من معنى الجود ومن هنا رد على الكسائي في استدلاله على اعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم اظنني مرتحلاً
وسويراً فرسخاً وعلى سيبويه في استدلاله على اعمال فعيل بقوله حتى شاؤها كليل موهناً عمل وذلك
ان فرسخاً ظرف مكان وموهناً ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به ويوضح كون موهناً
ليس مفعولاً به ان كليلاً من كل وفعله لازم لا يتعدى واعتذر عن سيبويه بان كليلاً بمعنى مكل وكان البرق يكل
الوقت بدوامه فيه كما يقال اتعبت يومك وبانه انما استشهد به على ان فعلاً يعدل الى فعيل للمبالغة
ولم يستدل به على الاعمال وهذا اقرب فان الاول حمل الكلام على المجاز مع امكان حمله على الحقيقة وقال

مالك في قول الشاعر ونعم من هو في سر واعلان يجوز كون من موصولة فاعلة نعم وهو مبتدأ الخبر هو اخرى مقدرة وفي متعلقة بالمقدرة لان فيها معنى الفعل اى الذي هو مشتهر هو والاولى ان يكون المعنى الذي هو ملازم لحالة واحدة في سر واعلان وقدر ابو علي من هذه تمييزا والفاعل مستتر وقد لجئ في قوله تعالى وهو الله في السموات والارض يتعلقة باسم الله تعالى وان كان علما على معنى وهو المعبود او وهو المسمى بهذا الاسم واجيز تعلقه بيعلم او بسركم وجهركم وبخبر محذوف قدره الزمخشري بعالم وقد التالي بان فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدم وليس بشيء لان المصدر هنا ليس مقدرا بحرف مصدري وصلته وقد جاء نحو بالمؤمنين رؤف رحيم والظرف متعلق باحد الوصفين قطعا فكذا هنا ورد ابو حيان الثالث بان في لا تدل على عالم ونحوه من الاكوان الخاصة بل تدل على تقدير كائن فظاهر لعدتهن مستقبلات لعدتهن وليس بشيء لان الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العالم فان بعده يعلم سركم وجهركم وليس الدليل حرف الجر ويقال لما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا للجواز ومثال التعلق بالمحذوف والى ثمود اخاهم صالحا بتقدير وارسلنا ولم يتقدم ذكر الارسال ولكن ذكر النبي والمرسل اليهم يدل على ذلك ومثله في تسع آيات الى فرعون ففي والى متعلقان باذهب محذوفا وبالوالدين احسانا مثل وقد احسن بي او ووصيناهم بالوالدين احسانا مثل ووصينا الانسان بوالديه حسنا ومنه باء البسملة هل يتعلقان بالفعل الناقص من زعم انه لا يدل على الحدث منع من ذلك وهم المبرد والفارسي فابن جني فالجرجاني فابن برهان ثم الشلوبين والصحيح انها كلها دالة عليه الا ليس واستدل المثبتون التعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان اوحينا فان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر مؤخر ولا باوحينا لفساد المعنى ولانه صلة لان وقد مضى عن قريب ان المصدر الذي ليس في التقدير حرفا موصولا وصلته لا يمتنع التقديم عليه فيجوز ايضا ان يكون متعلقا بمحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لمية موحشا طلل هل يتعلقان بالفعل الجامد وزعم الفارسي في قوله ونعم مركأ من ضاقت مذاهبه ونعم من هو في سر واعلان ان من نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستترا كما قال هو وطائفة في ما من نحو فنعما هي وان الظرف متعلق بنعم وزعم ابن مالك انها موصولة فاعل وان هو مبتدأ لخبر هو اخرى مقدرة على حد قوله وشعري شعري وان الظرف متعلق بالمحذوف لتضمنه معنى الفعل اى ونعم الذي هو باق على وده في سره واعلانه وان المخصوص محذوف اى بشر بن مروان وعندي ان هو المخصوص ولتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو وكيف ارهب امرا او اراع به وقد زكات الى بشر بن مروان فيبقي التمييز من هو هل يتعلقان باحرف المعاني المشهور منع ذلك مطلقا وقيل بجوازه مطلقا وفصل بعضهم فقال ان كان نائبا عن فعل حذف جاز ذلك على سبيل النيابة

لا الاصغاء والاقلاء وهو قول ابي الفتح وابي علي وزعما في نحو يا لزيد ان اللام متعلقة بيا وفي نحو يا عبد الله

ان النصب بها وهو نظير قولهما في قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر ان ما الزائدة هي الرافعة الناصبة لكونها

عوضا عن المحذوف ولما الذين قالوا بالجواز مطلقا فقال بعضهم في قول كعب وما سعاد غداة البين اذ رحلوا الا اغن غضيض

الطرف مكحول غداة البين ظرف للنفي اي انتفى كونها في هذا الوقت الا كاغن وقال ابن الحاجب في ولن ينفعكم

اليوم اذ ظلمتم اذ بدل من اليوم واليوم اما ظرف للنفع المنفي واما لما في لن من معنى النفي اي انتفى في هذا اليوم النفع

فالمنفي نفع مطلق وعلى الاول نفع مقيد باليوم وقال ايضا اذا قلت ما ضربته للتاديب فان قصدت نفي ضرب

معلل بالتاديب فاللام متعلقة بالفعل والمنفي ضرب مخصوص وللتاديب تعليل للضرب المنفي وان قصدت

نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالنفي والتعليل له اي ان انتفاء الضرب كان لاجل التاديب لانه

قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب ومثله في التعلق بحرف النفي ما اكرمت المسيء لتاديبه وما اهنت المحسن

لمكافاته اذ لو علق هنا بالفعل فسد المعنى المراد ومن ذلك قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون الباء متعلقة

بالنفي اذ لو علقت بمجنون لافاد نفي جنون خاص وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله وليس في الوجود جنون

هو نعمة ولا المراد نفي جنون خاص انتهى ملخصا وهو كلام بديع الا ان جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق

بالحروف فينبغي على قولهم ان يقدر ان التعلق بفعل دل عليه النافي اي انتفى ذلك بنعمة ربك وقد ذكر

في شرح قصيدة كعب ان المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمنه متقدما في التقدير على اللفظ الحامل

لمعنى التشبيه وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون وقد اجاز لحرف التشبيه ان يعمل في الحال في نحو قوله كان قلوب

الطير رطبا ويابسا لدى وكرها العناب والحشف البالي مع ان الحال شبيهة بالمفعول به فعمله في الظرف احق

فان قلت لا يلزم من صحة اعمال المذكور صحة اعمال المقدر لانه اضعف قلت قد ثبت لو انه نهير شعرا وعامل نحوها

وقيل في المنصوب فيهما انه حال او تمييز وهو الظاهر اما كان فالحجة قائمة به وقد جاء ابلغ من ذلك وهو اعمال الرئي

حالين وذلك في قوله بغيرنا اننا عالة ونحن صعاليك انتم ملوكا اذ المعنى تغيرنا اننا فقراء ونحن في حال

صعلكتنا مثلكم في حال ملككم فان قلت فقد اوجبت في بيت كعب ان يكون من عكس التشبيه لئلا يتقدم

الحال على عاملها المعنوي فالذي سوغ تقدم الصعاليك هنا عليها قلت سوغه الذي سوغ تقدم بسرا

في هذا بسرا اطيب منه رطبا وان كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو هو اكفاهم ناصرا وهو خشية اختلاط

المعنى الا ان هذا مطرد ثمة لقوة التفضيل ونادر هنا لضعف حرف التشبيه وهذا الذي ذكرته في البيت

اجود مما قيل فيه وفيه قولان اخران احدهما ذكره السخاوي في كتابه سفر السعادة وهو ان ها التنبيه غالق

الشي انا اثقلي وملوكا مفعول اي انا نستقل الملوك بطرح كلنا عليهم ونحن انتم اي مثلكم في هذا الامر

فالاخبار منا مثله في وانزواحلامنا تهم والثاني قول الحريري وقد سئل عن البيت وهو ان التقدير
انا غالب صعاليك نحن وانتم وقد خطأ في ذلك وقيل انه كلام لا معنى له وليس كذلك بل هو محمول على تقدير
وهو ان يكون صعاليك مفعولا لقال اي انا نقول صعاليك ويكون نحن توكيدا للضمير في الاول وانتم توكيد
لضمير مستتر في صعاليك فحصل في البيت تقديم وتاخير للضرورة ولم يتعرض لقوله ملوكا وكانه عنده حال
من ضمير في الاولى على قوله ان يكون صعاليك حالا من محذوف اي نقولكم صعاليك فيكون الحالان
بمنزلتهما في لقيته مصعدا منحدرا لانهم نصوا على ان يكون الاول للثاني والثاني للاول لان فصلا
اسهل من فصلين ويكون انتم توكيدا للمحذوف لا للضمير في صعاليك لانه ضمير غيبة وانما جوزناه اولا لان
هم المخاطبون فيحمل كونه راعى المعنى

ذكر ما لا يتعلق من حروف الجر

يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر
من متعلق ستة امور احدها الحرف الزائد كالباء ومن في وكفى بالله شهيدا هل من خالق غير الله وذلك
لان معنى التعلق الارتباط المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك
بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية له وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول الحوفي ان الباء في اليس الله
باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا
لما معهم فعال لما يريد ان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة لما تخيل في العامل
من الضعف الذي نزله منزلة القاصر ولا معدية محضة لاطراد صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين
الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد الا ترى ان مجرورها في موضع رفع على الابتداء بدليل
ارتفاع ما بعده على الخبرية ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع
كما دخلت ليت لافادة التمني ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب
المختص به كحروف الجر الثالث لولا فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها
بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء فان لولا الامتناعية تستدعي جملتين كسائر ادوات التعليق
وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع كما
عكسوا في قولهم ما انا كانت وهذا كقوله في عساي ويرده ان نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الاعراب انما
ثبت في الكلام في المنفصل وان النيابة في المتصل بثلاثة شروط كون المنوب عنه منفصلا وتوافقهما
في الاعراب وكون ذلك في الضرورة الا يجاورنا الاك ديار وعليه خرج ابو الفتح قوله نحن بغرس الودي اعلمنا
منا بركض الجياد في السدف فادعى ان نا مرفوع مؤكد للضمير في اعلم وهو نائب عن نحن ليتخلص بذلك من الجمع بين اضافة
افعل وكونه بمن وهذا البيت اشكل على ابي علي حتى جعله من تخليط الاعراب والرابع رب في نحو رب رجل صالح

لعينه او لعينك لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدأ في الاول ومفعول على حد ما ضربت ويقدر التعلق
بعد المجرور لا قبل الجار لان ربّ لها الصدر من بين حروف الجر وانما دخلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل
او لتعدية عامل هذا قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معدٍّ فان قالوا انها عدّت العامل
المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه معموله في المثال الاول وان قالوا عدّت محذوفا فتقديره
حصل او نحوه كما صرّح به جماعة ففيه تقليل ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يلفظ به في وقت الخامس كاف التشبيه
قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق استقر فالكاف لا تدل عليه
بخلاف نحو في من نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف
والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار السادس حرف الاستثناء
وهو خلا وعدا وحاشا اذا خفضن فانهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما ان الا كذلك وذلك عكس معنى التعدية
الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال انها متعلقة لصح ذلك في الا وانما خفضن المستثنى
ولم ينصبن كالمستثنى بالا لئلا يزول الفرق بينهن افعالا واحرفا **حكمهما بعد المعارف والنكرات**
حكم ما بعدهما حكم الجمل وهما صفتان في نحو رأيت طائرا فوق غصن او على غصن لانهما بعد نكرة محضة وحالان
في نحو رأيت الهلال بين السحاب او في الافق لانهما بعد معرفة محضة ومحتملان في نحو يعجبني الزهر في اكمامه
والثمر في اغصانه لان المعرف الجنسي كالنكرة وفي نحو هذا ثمر يانع على اغصانه لان النكرة الموصوفة كالمعرفة
حكم المرفوع بعدهما اذا وقع بعدهما مرفوع فان تقدمهما نفي او استفهام او موصوف او موصول او صاحب خبر
او حال نحو ما في الدار احد وافي الدار زيد ومررت برجل معه صقر وجاء الذي في الدار ابوه وزيد عنده
اخوه ومررت بزيد عليه جبة ففي المرفوع ثلاثة مذاهب احدها ان الارجح كونه مبتدأ مخبرا عنه بالظرف
او المجرور ويجوز كونه فاعلا والثاني ان الارجح كونه فاعلا واختاره ابن مالك وتوجيهه ان الاصل عدم
التقديم والتاخير الثالث انه يجب كونه فاعلا نقله ابن هشام عن الاكثرين وحيث اعرب فاعلا فهل
عامله الفعل المحذوف او الظرف او المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف
والمذهب المختار الثاني بدليلين احدهما امتناع تقديم الحال في نحو زيد في الدار جالسا ولو كان العامل
الفعل لم يمتنع وكقوله فان يك جثماني بارض سواكم فان فؤادي عندك الدهر اجمع فاكد الضمير المستتر في
الظرف والضمير لا يستتر الا في عامله ولا يصح ان يكون توكيدا لضمير محذوف مع الاستقرار لان التوكيد
والحذف متنافيان ولا لاسم ان على محله من الرفع بالابتداء لان الطالب للمحل قد زال واختار ابن مالك المذهب
الاول مع اعترافه بان الضمير مستتر في الظرف وهذا تناقض لان الضمير لا يستكن الا في عامله

الظرف والمجرور نحو في الدار او عندك زيد فالجمهور يوجبون الابتداء والاخفش والكوفيون يجيزون الوجهين
لان الاعتماد عندهم ليس بشرط وكذا يجيزون في نحو قائم زيد ان يكون قائم مبتدأ وزيد فاعلا وغيرهم يوجب كونهما
على التقديم والتأخير **تنبيهات** يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب ظلت بها تنطوي على كبد نضيجة
فوق خلبها يدها ان تكون اليد فاعلا بنضيجة او بالظرف او بالابتداء والاول ابلغ لانه اشد للحرارة
والخلب زيادة الكبد او حجاب القلب او ما بين الكبد والقلب واضافة اليد الى الكبد للملابسة بينهما لانها
في الشخص والاختلاف في تعيين الابتداء في نحو في داره زيد لئلا يعود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة فان
قلت في داره قيام زيد لم يجزها الكوفيون اما على الفاعلية فلما قدمنا واما على الابتدائية فلان الضمير
لم يعد على المبتدأ بل على ما اضيف اليه المبتدأ والمسوغ للتقديم انما هو للمبتدأ واجازها البصريون على ان
المرفوع مبتدأ لا فاعل كقولهم في اكفانه درج الميت وقوله بمسعاته هلك الفتى او نجاته واذا كان اسم
شبه التقديم كان هو من تمامه كذلك والا رجح تعين الابتدائية في نحو هل افضل منك زيد لان اسم التفضيل
لا يرفع الفاعل الظاهر عند الاكثرين على هذا الحد وتجوز الفاعلية في لغة قليلة ومن المشكل قوله خير
نحن عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يالا لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف غير معتمد ولم
يعمل افعل في الظ وهو ضعيف في غير مسئلة الكحل وان قدر مبتدأ لزم الفصل بالاجنبي بين افعل
ومن وخرجه ابو علي وتبعه ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفا وقدر نحن المذكورة توكيدا للضمير في
افعل ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف وهو ثمانية احدها ان يقعا صفة نحو او كصيب من السماء الآية
ان يقعا حالا نحو فخرج على قومه في زينته واما قوله فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية ان
هو المتعلق الذي يقدر في امثاله ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره من ان هذا الاستقرار معناه
عدم التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كون خاص الثالث ان يقعا صلة نحو وله من في السموات والارض ومن عنده
لا يستكبرون الرابع ان يقعا خبرا نحو زيد عندك او في الدار وربما ظهر في الضرورة كقوله لك العز ان مولاك
عز وان يهن فانت لدى بحبوحة الهون كائن وفي شرح ابن يعيش الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز اظهاره
وعندي انه اذا حذف ونقل ضميره الى الظرف لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا
فقلت زيد استقر عندك فلا مانع انتهى وسمى غريب الخامس ان يرفعا الاسم الظاهر نحو افي الله شك ونحو
او كصيب من السماء فيه ظلمات ونحو اعندك زيد والسادس ان يستعمل المتعلق محذوفا في مثل او شبهه
كقولهم لمن ذكر امرا قد تقادم عهده حينئذ الآن واصله كان ذلك حينئذ واسمع الآن وقولهم للمعرس بالرفاء
والبنين باضمار اعرست السابع ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو ايوم الجمعة صمت فيه ونحو

بزيد

بزيد مررت عنده من اجازه مستدلا بقراءة بعضهم والظالمين اعد لهم والاكثرون يرجحون في ذلك ان شغل
الجار وان يرفع الاسم بالابتداء او ينصب باضمار جاوزت ونحوه وبالوجهين قرئ في الاية والنصب قراءة الجماعة في
العطف على الجملة الفعلية وهل الاولى ان يقدر المحذوف مضارعا اي ويعذب لمناسبة يدخل او ماضيا
اي وعذب لمناسبة المفسر فيه نظر والرفع بالابتداء واما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف باعادته مع دخوله على
ضمير ما دخل عليه المؤكد مثل ان زيدا انه فاضل ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لان الضمير لا يؤكد
الظاهر لان الظاهر اقوى ولا يكون المجرور بدلا من المجرور باعتبار اعادة الجار لان العرب لم تبدل مضمرا من
مظهر لا يقولون قام زيد هو وانما جوز ذلك بعض النحويين بالقياس والتاسع التنبيه انما نحو والليل اذا يغشى
وتالله لاكيدن اصنامكم وقوله فلا يؤخر الاجل ولو صرح بالفعل في نحو ذلك وجب النصب واهمل المعلول الواو
الحذف فعل او وصف لاخلاف في تعين الفعل في باب القسم والصلة لا يكونان الا جملتين قال ابن يعيش
ولما لم يجز في الصلة ان يتم ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم
تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا انتهى وكذا يجب في الصفة في نحو كل رجل في الدار فله
درهم لان الفاء يجوز في نحو كل رجل ياتيني فله درهم ويمتنع في نحو كل رجل صالح فله درهم فاما قوله كل امرئ
مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعالي فنادر واختلف في الخبر والصفة والحال فمن قدر الفعل وهم الاكثرون
فلانه الاصل في العمل ومن قدر الوصف فلان الاصل في الخبر والحال والنعت الافراد ولان الفعل في ذلك
لابد من تقديره بالوصف فلو ولان تقليل المقدر اولى وليس بشيء لان الحق انما يحذف الضمير بل ينتقل
الى الظرف فالمحذوف فعل او وصف وكلاهما مفرد واما في الاشتغال فيقدر بحسب المفسر فيقدر استقر او يستقر
في نحو يوم الجمعة تعتكف فيه والوصف في نحو ايوم الجمعة انت معتكف فيه ونحو عندك انا لا يتجه تقديره اسما
ولا فعلا بل يجب بحسب المعنى كما سيبين كيفية تقديره باعتبار المعنى اما في القسم فتقديره اقسم ولما
في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به نحو يوم الجمعة صمت فيه واعلم انهم ذكروا في باب الاشتغال انه يجب ان
لا يقدر مثل المذكور اذا حصل مانع صناعي كما في زيدا مررت به او معنوي كما في زيدا ضربت اخاه فتقديره
المذكور يقتضي في الاول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع اذ الضرب لم يقع بزيد فوجب ان يقدر
جاوزت في الاول واهنت في الثاني وليس المانع مع كل متعد بالحرف ولا مع كل سببي الا ترى انه لا مانع
في نحو زيدا شكرت له لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه وكذلك مسئلة الظرف نحو يوم الجمعة صمت فيه لان العامل
لا يتعدى الى ضمير الظرف بنفسه مع انه يتعدى الى الظاهر بنفسه وكذلك لا مانع في نحو زيدا اهنت اخاه
لان اهانة اخيه اهانة له بخلاف الضرب واما في المثل فيقدر بحسب المعنى واما في البواقي في نحو زيد في الدار

فيقدر كونا مطلقا وهو كائن او مستقر او مضارعهما ان اريد الحال او الاستقبال نحو الصوم اليوم او في
اليوم والجزاء غدا او في الغد ويقدر كان او استقر او وصفهما ان اريد المضي هذا هو الصواب وقد اغفلوه
مع قولهم في نحو ضربي زيدا قائما ان التقدير اذ كان ان اريد المضي واذا كان ان اريد المستقبل ولا فرق واذا
جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كان حقيقته الحال وقال الزمخشري في افمن
في النار الان تقديره يقال لهم الان لتحقق الموعود به ولا يلزم ما ذكره لانه لا يمتنع تقدير المستقبل ولكن ما ذكره ابلغ واحسن
ولا يجوز تقدير الكون الخاص كقائم وجالس الا لدليل ويكون الحذف حينئذ جائزا لا واجبا ولا ينتقل ضمير من المحذوف
الى الظرف والمجرور وقد توهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص ويبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر عند
وجود الدليل وعدم وجود معمول فكيف يكون وجود المعمول مانعا من الحذف مع انه اما ان يكون هو الدليل
او مقويا للدليل واشتراط النحويين الكون المطلق انما هو لوجوب الحذف لا لجوازه ومما يتخرج على ذلك قولهم من
لي بكذا اي من يتكفل لي به وقوله تعالى فطلقوهن لعدتهن اي مستقبلات لعدتهن كذا فسره جماعة من السلف
وعليه عول الزمخشري ورده ابو حيان بتوهمه ان الخاص لا يحذف وقال الصواب ان اللام للتوقيت وان الاصل
لاستقبال عدتهن فحذف المضاف انتهى وقد بينا فساد تلك الشبهة ومما يتخرج على ذلك ايضا تعلقه بالكون الخاص
قوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد والانثى بالانثى التقدير مقتول او يقتل لا كائن اللهم الا ان يقدر مع ذلك
مضافين اي قتل الحر كائن بقتل الحر وفيه تكلف تقدير ثلثة الكون والمضافان بل تقدير خمسة لان كلا
من المصدرين لا بد له من فاعل ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدا الا بتمام
الكلام فانما حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسئل القرية ونظير هذه الاية قوله تعالى ان النفس
بالنفس اي ان النفس مقتولة بالنفس والعين مفقوءة بالعين والانف مجدوع بالانف والاذن مصلومة بالاذن
والسن مقلوعة بالسن هذا هو الاحسن وكذلك الارجح في قوله تعالى الشمس والقمر بحسبان ان يقدر يجريان فان
قدرت الكون قدرت مضافا اي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان وقال ابن مالك في قوله تعالى قل لا يعلم من في
السموات ومن في الارض الغيب الا الله ان الظرف ليس متعلقا بالاستقرار لاستلزامه اما الجمع بين الحقيقة
والمجاز فان الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله سبحانه ومجاز بالنسبة اليه تعالى واما حمل قراءة
السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثناء منقطع والمخلص
من هذين المحذورين ان يقدر قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز
في كلمة واحدة احتج بقولهم القلم احد اللسانين ونحوه الحج الذي للشيء في الاية وحاجز وهو ان يقدر من مفعولا
والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ لكن من موضع النفي والاصل ان يقدر مقدما عليهما كسائر العو

فصل ما يفترق فيه الاسم عن الخبر

مع معموليهما وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديم مؤخر وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحدث عنه
الخبر واجعله ان يتأخر عن المبتدأ الثاني نحو ان في الدار زيدا الا ان لا يليها مرفوعها بالمعنى وقد جعل المتعلق
فعلا او يقدر مؤخرا في جميع المسائل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدأ فتنبه رد جماعة منهم
على من قدر الفعل بنحو قوله تعالى اذا لهم مكر في آياتنا وقولك اما في الدار فزيد لان اذا الفجائية لا يليها الفعل
واما لا يقع بعدها فعل الامر وباء حرف الشرط نحو واما ان كان من المقربين فروح الآية وهذا على ما بيناه غير وارد
لان الفعل يقدر مؤخرا

الباب الرابع من الكتاب

في ذكر احكام يكثر ورودها ويقبح بالمعرب جهلها وعدم
معرفتها على وجهها فمن ذلك ما يعرف به المبتدأ من الخبر يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلث مسائل
احدها ان يكونا معرفتين تساوت رتبتهما نحو الله ربنا او اختلفت نحو زيد الفاضل والفاضل زيد هذا
المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم نحو القائم زيد والتحقيق
ان المبتدأ ما كان اعرف كزيد في المثال او كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول من القائم فتقول زيد القائم
فان علمهما وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ الثانية ان يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما نحو افضل منك افضل مني
الثالثة ان يكونا مختلفين تعريفا وتنكيرا والاول هو المعرف كزيد قائم واما ان كان هو النكرة فان لم يكن لها
مسوغ للابتداء بها فهو خبر اتفاقا نحو خز ثوبك وذهب خاتمك وان كان لها مسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه
فيجعلها المسند اليه نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التأخير والتقديم وانهما
شبيهان بمعرفتين تأخر الاخص منهما نحو الفاضل انت ويجب عندي جواز الوجهين اعمالا للدليلين ويشهد
لابتدائية النكرة قوله تعالى فان حسبك الله ان اول بيت وضع للناس للذي ببكة وقولهم ان قريبا منك
زيد وقولهم بحسبك زيد اذ الباء لا تدخل في الخبر في الايجاب ونحوها قولهم ما جاءت حاجتك بالرفع والاصل
ما كانت حاجتك فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ ولولا هذا التقدير لم يدخل اذ لا عمل في الاسم لما
ما قبله واما من نصب فالاصل ما هي حاجتك بمعنى اي حاجة هي حاجتك ثم دخل الناسخ على الضمير فاستتر
فيه ونظيره ان يقول زيد هو الفاضل ويقال هو مبتدأ ثانيا لا فصلا ولا تابعا فيجوز للمخبر ان يجعل
كان فيقول زيد كان الفاضل ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو ابو حنيفة ابو يوسف وبنونا بنو ابنائنا
رعيا للمعنى وبعضهم يجعل الاول مبتدأ بناء على انه من التشبيه المعكوس للمبالغة لان ذلك قليل نادر
الوقوع ومخالف للاصول للتمام الا ان يقتضي المقام المبالغة ما يفترق فيه الاسم من الخبر علم ان لها
ثلاث احوال احدها ان يكونا معرفتين فان كان المخاطب يعلم احدهما دون الاخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال
كان زيد اخا عمرو لمن علم زيدا وجهل اخوته لعمرو وكان اخو عمرو زيدا لمن يعلم اخا عمرو ويجهل ان اسمه زيد وان كا

بعلمهما ويجهل انتساب احدهما الى الآخر فان كان احدهما اعرف فالمختار جعله الاسم فتقول كان زيد القائم
لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم فعرف كلا منهما بقلبه ولم يعلم ان احدهما هو الآخر ويجوز قليلا كان القائم
زيدا وان لم يكن احدهما اعرف فانت مخير نحو كان زيد اخا عمرو وكان اخو عمرو زيدا ويستثنى من مختلفي الرتبة
نحو هذا فانه يتعين للاسمية لمكان التنبيه المتصل به فتقول كان هذا زيدا الا مع الضمير فان الافصح في باب
المبتدأ ان يجعل المبتدأ ويدخل التنبيه عليه فتقول ها انا ذا ولا يتأتى ذلك في باب النواسخ لان الضمير يتصل
بالعامل فلا يتأتى دخول التنبيه على انه سمع قليلا في باب المبتدأ هذا انا واعلم انهم حكموا لان وان
المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير لانه لا يوصف كما ان الضمير كذلك فلهذا قرأت السبعة وما كان جوابهم الا
ان قالوا فما كان جواب قومه الا ان قالوا والرفع ضعيف كضعف الاخبار بالضمير عما دونه في التعريف الحالة الثانية
ان يكونا نكرتين فان كان لكل منهما مسوغ للاخبار عنها فانت مخير فيما تجعله منهما الاسم وما تجعله الخبر فتقول
كان خير من زيد شرا من عمرو وبالعكس وان كان المسوغ لاحدهما فقط جعلته الاسم نحو كان خير من زيد امرأة
الحالة الثالثة ان يكونا مختلفين فتجعل المعرفة الاسم والنكرة الخبر نحو كان زيد قائما ولا يعكس الا في الضرورة
كقوله ولا يك موقف منك الوداعا وقوله يكون مزاجها عسل وماء. واما قراءة ابن عامر اولم تكن لهم آية ان
يعلمه علماء بني اسرائيل بتانيث تكن ورفع آية فان قدرت تكن تامة فلهم متعلقة بها وآية فاعلها وان
يعلمه بدل من آية او خبر لمحذوف اي هي ان يعلمه وان قدرتها ناقصة فاسمها ضمير القصة وان يعلمه مبتدأ وآية خبره
والجملة خبر كان وآية اسمها ولهم خبرها وان يعلمه بدل او خبر لمحذوف واما تجويز الزجاج كون آية اسمها وان يعلمه
خبرها فردوه لما ذكرنا واعتذر له بان النكرة قد تخصصت بلهم

ما افترق به الفاعل من المفعول

واكثر ما تشتبه بذلك احدهما اسما ناقصا والآخر اسما تاما وطريق معرفة ذلك ان تجعل في موضع التام ان
كان مرفوعا ضمير المتكلم المرفوع وان كان منصوبا ضميره المنصوب وتبدل من الناقص اسما بمعناه في العقل
وعدمه فان صحت المسألة بعد ذلك فهي صحيحة قبله والا فهي فاسدة فلا يجوز اعجب زيد ما كره عمرو وان اوقعت
ما على ما لا يعقل لانه لا يجوز اعجبت الثوب ويجوز النصب لانه يجوز اعجبني الثوب فان اوقعت ما على انواع من يعقل
جاز لانه يجوز اعجبت النساء وان كان الاسم الناقص من والذي جاز الوجهان ايضا فرع تقول امكن المسافر السفر
لانك تقول امكنني السفر ولا تقول امكنت السفر وتقول ما دعا زيدا الى الخروج وما كره زيد من الخروج بنصب
زيد في الاولى مفعولا والفاعل ضمير ما مستتر وبرفعه في الثانية فاعلا والمفعول ضمير ما محذوف لانك تقول
ما دعاني الى الخروج وما كرهت منه ويمتنع العكس لانه لا يجوز دعوت الى الخروج وكره من الخروج وتقول
في نحو عمرو وعشرون دينارا برفع العشرين لا غير فان قدمت عمرا وفضلت عمرو وزيد في درهم عشرون جاز رفع العشرون

ما افترق فيه عطف البيان والبدل

ونصب وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير فيجب توحيده مع المثنى والمجموع ويجب ذكر الجار والمجرور لاجل الضمير الراجع الى المبتدأ وعلى النصب للفعل متحمل للضمير فيبرز في التثنية والجمع لا يجب ذكر الجار والمجرور **ما افترق فيه عطف البيان والبدل** وذلك ثمانية امور احدها ان العطف لا يكون مضمرا ولا تابعا لمضمر لانه في الجوامد نظير النعت في المشتق واما اجازة الزمخشري في ان اعبدوا الله ان يكون بيانا للهاء في قوله تعالى الا ما امرتني به فقد مضى رده نعم اجاز الكسائي ان ينعت الضمير بنعت مدح او ذم او ترحم فالاول نحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم ونحو قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب وقولهم اللهم صل عليه الرؤف الرحيم والثاني نحو مررت به الخبيث والثالث نحو قوله فلا تلمه ان ينام البائسا وقال الزمخشري في جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح كما في الصفة لا على جهة التوضيح فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي واما البدل فيكون تابعا للمضمر بالاتفاق نحو ونرثه ما يقول ونحو وما انسانيه الا الشيطان ان اذكره وانما امتنع الزمخشري من تجويز كون ان اعبدوا الله بدلا من الهاء في به توهما منه ان ذلك يخل بعائد الموصول وقد مضى رده واجاز النحويون ان يكون البدل مضمرا تابعا للمضمر كرايته اياه او لظاهر كرايت زيدا اياه وخالفهم ابن مالك فقال ان الثاني لم يسمع وان الصواب في الاول قول الكوفيين انه تاكيد كما في رايتك انت الثاني ان البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره واما قول الزمخشري ان مقام ابرهيم عطف بيان على آيات بينات فسهو كذا قال في انما اعظكم بواحدة ان تقوموا ان ان تقوموا عطف على واحدة ولا يختلفون في جواز ذلك في البدل نحو الى صراط مستقيم صراط الله الذي ونحو بالناصية ناصية كاذبة الثالث انه لا يكون جملة بخلاف البدل نحو ما يقال لك الا ما قد قيل للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ونحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر مثلكم وهو اصح الاقوال في عرفت زيدا ابو من هو وقال الفتنة البها انتما في اللمة وبكلية انصيريوم البين ام لست بعضه الرابع انه لا يكون تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ونحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وقوله اقول له ارحل لا تقيمن عندنا الخامس انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب السادس انه لا يكون بلفظ الاول ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وكقول الحماسي وبذت بني نعض وعبد كم ونلاقوا عدا حبلى على سفوان ثلاث ولجبا لا يحيدون عن الوغى اذا ما غدت في المأزق المتداني تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان وهذا الفرق انما هو على ما ذهب اليه ابن الطراوة من ان عطف البيان لا يكون من لفظ الاول وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه ووجههم ان الشيء لا يبين نفسه وفيه نظر

من اوجه احدها انه يقتضي ان البدل هو ثبتنا المبدل منه وليس كذلك ولهذا منع سيبويه في المسكين وبك المسكين دونه المسكين وانما يفارق البدل عطف البيان في انه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين والعطف تبيين بالمفرد المحض والثاني ان اللفظ المكرر اذا اتصل بما لم يتصل به الاول كما قدمنا امتنع كون الثاني بيانا لما فيه من زيادة الفائدة وعلى ذلك اجاز الوجهين في نحو قولك يا زيد زيد اليعملات ويا تيم تيم عدي اذا ضم المنادى فيهما والثالث ان البيان يتصور كون المكرر مجردا وذلك في مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته بحضرة اثنين اسم كل منهما زيد فانك لما ذكرت الاول توهم كل منهما انه المقصود فاذا كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك عليه فظهر المراد وعلى هذا يخرج قول النحويين في قول رؤبة انى واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا والثالث عطفه على اللفظ وعلى المحل وحمل هؤلاء على التاكيد اللفظي فيهما او في الاول فقط فالثاني اما مصدر على مثل سقيا لك ومفعول بفعل عليك على ان المراد اغراء نصر بن سيار حاجب له اسمه نصر على ما نقله ابو عبيدة وقيل لوفق احدهما توكيد ايضا بغير تنوين كالمؤكد السابع انه ليس في نية احلاله محل الاول بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو يا زيد الحارث وفي نحو يا سعيد كرز بالرفع او كرزا بالنصب بخلاف يا سعيد كرز بالضم فانه بالعكس وفي نحو انا الضارب الرجل زيد وفي نحو زيد افضل الناس الرجال والنساء او النساء والرجال وفي نحو يا ايها الرجل غلام زيد وفي نحو اي الرجلين زيد وعمرو جاءك وفي نحو جاءني كلا اخويك زيد وعمرو والثامن انه ليس في التقدير من جملة اخرى بخلاف البدل ولهذا امتنع البدل وتعين البيان في نحو قولك هند قام عمرو اخوها ونحو مررت برجل قام عمرو اخوه ونحو زيد ضربت عمرا اخاه

ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك اثنا عشر امرا احدها انه يصاغ من المتعدي والقاصر كضارب وقائم ومستخرج ومنكسر وهي لا تصاغ الا من القاصر كحسن وجميل الثاني انه يكون للازمنة الثلاثة وهي لا تكون الا للحاضر اي الماضي المتصل بالزمن الحاضر الثالث انه لا يكون الا مجاريا للمضارع في حركاته وسكناته كضارب ويضرب ومنطلق وينطلق ومستقيم ويستقيم وقائم فان الاصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا واما توافق الحركات فغير معتبر بدليل ذاهب ويذهب وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضي لا تصريفي وهي تكون مجارية له كمنطلق اللسان ومطمئن النفس وطاهر العرض وغير مجارية وهو الغالب نحو ظريف وجميل وقول جماعة انها لا تكون الا غير مجارية مردود باتفاقهم على ان منها قوله من صيقا ولحي ثقترا وعد شاحط دار الرابع ان منصوبه يجوز ان يتقدم عليه نحو زيد عمرا ضارب ولا يجوز زيد وجهه حسن الخامس ان معموله يكون سببيا واجنبيا نحو زيد ضارب غلامه وعمرا ولا يكون معمولها الا سببيا نحو زيد حسن وجهه والوجه ويمتنع زيد حسن عمرا السادس انه لا يخالف فعله في العمل وهي تخالفه فانها تنصب مع قصور فعلها تقول زيد حسن وجهه ويمتنع حسن وجهه بالنصب خلافا لبعضهم فاما الحديث ان امراة كانت تهراق الدماء فالدماء تمييز على زيادة ال قال ابن مالك ومفعول على ان الاصل تهريق الدماء فقلبت الكسرة فتحة والياء الفا كقولهم

جاءت وفلمثا وثاقات وهذا مردود لان شرط ذلك تحرك الياء كجارية وناصية وثامنها ان التابع انه يجوز حذفه
وبقاء معموله ولهذا اجازوا انا مثل الصاد به هذا الضارب زيد وعمرو بخفض زيد ونصب عمرو باضمار فعل او وصف
منون واما العطف على محل المخفوض فيمتنع عند من شرط وجود المحرز كما سيأتي ولا يجوز مررت برجل حسن الوجه والفعل
بخفض الوجه ونصب الفعل ولا مررت برجل وجهه حسنه بنصب الوجه وخفض الصفة لانها لا تعمل في مخفوضه ولان
معمولها لا يتقدم عليها وما لا يعمل لا يفسر عاملا الثامن انه لا يصح حلوله موضع الفاعل والمضاف الى مضاف
الى ضميره نحو مررت بقائل ابيه ويصح مررت بحسن وجهه التاسع انه يفصل من مرفوعه منصوبه كزيد ضارب في
الدار ابوه عمرا ويمتنع عند الجمهور زيد حسن في الحرب وجهه معتدا بنصب لما ثبت انه يجوز اتباع معموله بجميع التوابع
ولا يتبع معمولها بصفة قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال اعور عينه اليمنى الحادي
عشر انه يجوز اتباع مجروره على المحل عند من لا يشترط المحرز ويحتمل ان يكون منه جاعل الليل سكنا والشمس ولا يجوز
هو حسن الوجه والبدن بجر الوجه ونصب البدن خلافا للفراء اجاز هو قوي الرجل واليد بنصب المعطوف واجاز البغداديون
اتباع المنصوب بمجرور في البابين كقوله فظل طهاة اللحم من بين منضج صفيف شواء او قدير معجل المطبوخ
في القدر وهو عندهم عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار وخرج على ان الاصل او طابخ قدير ثم حذف
المضاف وابقي جر المضاف اليه كقراءة بعضهم والله يريد الآخرة بالخفض او انه عطف على صفيف ولكنه خفض على الجوار
او على توهم ان الصفيف مجرور بالاضافة كما قال ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

ما افترق فيه الحال والتمييز

وما اجتمعا اعلم انهما اجتمعا في خمسة امور وافترقا في سبعة امور فاوجه الاتفاق انهما اسمان نكرتان فضلتان
منصوبتان رافعتان للابهام واما اوجه الافتراق فاحدها ان الحال تكون جملة كجاء زيد يضحك وظرفا نحو رأيت
الهلال بين السحاب وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه في زينته والتمييز لا يكون الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف
معنى الكلام عليها كقوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا ولا تقربوا الصلوة وانتم سكارى وقوله انما الميت من يعيش
كئيبا كاسفا باله قليل الرجاء بخلاف التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئات والتمييز مبين للذوات الرابع
ان الحال تتعدد كقوله على اذ ما زرت ليلى بخفية زيارة بيت الله رجلان حافيا بخلاف التمييز ولذلك كان خطأ
قول بعضهم في تبارك الله رحمانا رحيما وموئلا انهما تمييزان والصواب ان رحمانا باضمار اخص او امدح ورحيما حال
لا نعت لان الحق قول الاعلم وابن مالك ان الرحمن ليس بصفة بل علم وبهذا ايضا يبطل كونه تمييزا وقول قوم انه حال واما
قول الزمخشري اذا قلت الله رحمن انصرفه او لا وقول ابن الحاجب انه اختلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين اذ
لم يستعمل صفة ولا مجردا من ال وانما حذفت في البيت للضرورة ويبنى على علميته انه في البسملة ونحوها بدل لا
نعت وان الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه اذ لا يتقدم البدل على النعت وان السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره

لو قدم الرحمن مع ان عادتهم تقديم غير الابلغ كقولهم عالم نحرير وجواد فياض غير مسلم ومما يوضح انه غير صفة مجيئه
كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القرآن قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن والخامس ان
الحال تتقدم على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او وصفا يشبهه نحو خشعا ابصارهم يخرجون وقولهم شتى تؤوب الحلبة وهذا تمرا
اطيب منه رطبا اي وهذا اطيب منك ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح واما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله رددت بمثل السيد
نهد مقلص كميش اذا عطفاه ماء تحلبا وقوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما فسهو لان
عطفاه والمرء مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف واما قوله وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا
وقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا فضرورة والسادس ان حق الحال الاشتقاق وحق
التمييز الجمود وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة نحو هذا مالك ذهبا وتنحتون الجبال بيوتا ويقع التمييز مشتقا نحو لله
دره فارسا وقولك كرم زيد ضيفا اذا اردت الثناء على ضيف زيد بالكرم وان كان زيد هو الضيف احتمل الحال
والتمييز والاحسن عند قصد التمييز ادخال من عليه واختلف في المنصوب بعد حبذا فقال الاخفش والفارسي والربعي
حال مطلقا وابو عمرو بن العلاء تمييز مطلقا وقيل الجامد تمييز والمشتق حال وقيل المشتق ان اريد تقييد المدح
كقوله يا حبذا المال مبذولا بلا سرف فحال والا فتمييز نحو حبذا راكبا زيد والسابع ان الحال تكون مؤكدة لعاملها
نحو ولى مدبرا فتبسم ضاحكا ولا تعثوا في الارض مفسدين ولا يقع التمييز كذلك فاما ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر
شهرا فشهرا مؤكد لما فهم من ان عدة الشهور عند الله واما بالنسبة الى عامله وهو اثنا عشر فمبين واما اجازة المبرد
ومن وافقه نعم الرجل رجلا زيد فمردود واما قوله تزود مثل زاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا فالصحيح ان زادا
معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر وعليهما
فمثل نعت له تقدم فصار حالا واما قوله فنعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا او بايماء ففتاة حال مؤكدة

اقسام الحال

تنقسم باعتبارات الاول انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه الى قسمين منتقلة و
هو الغالب وملازمة وذلك واجب في ثلاث مسائل احداها الجامدة غير المؤولة بالمشتق نحو هذا مالك ذهبا و
هذه جبتك خزا بخلاف نحو بعته يدا بيد فانه بمعنى متقابضين وهو وصف منتقل وانما لم تؤول في الاول لانها مستعملة
في معناها الوضعي بخلافها في الثاني وكثير يتوهم ان الحال الجامدة لا تكون الا مؤولة بالمشتق وليس كذلك الثانية
المؤكدة نحو ولى مدبرا ونحو وهو الحق مصدقا لان الحق لا يكون الا مصدقا فالصواب انه يكون مصدقا ومكذبا وغيرهما
نعم اذا قيل هو الحق صادقا فهي مؤكدة والثالثة التي دل عاملها على تجدد صاحبها نحو وخلق الانسان ضعيفا
ونحو خلق الله الزرافة يديها اطول من رجليها فالحال اطول ويديها بدل بعض قال ابن مالك ومنه
وهو الذي انزل اليكم الكتاب مفصلا وهذا سهو لان الكتاب قديم ووقع الملازمة في غير ذلك سماعا ومنه

فاما

ومن في مسوغات الابتداء بالنكرة

فانما بالقسط اذا اعرب حالا وقول جماعة انها مؤكدة وهم لان معناها غير مستفاد مما قبلها الثاني انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها الى قسمين مقصودة وهو الغالب وموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو فتمثل لها بشرا سويا فانما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا الثالث انقسامها بحسب الزمان الى ثلثة مقارنة وهي الغالب نحو وهذا بعلي شيخا ومقدرة وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله آمنين محلقين رؤسكم ومقصرين ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد امس راكبا والرابع انقسامها بحسب التبيين والتوكيد الى قسمين مبينة وهي الغالب وتسمى مؤسسة ايضا ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة لصاحبها ومثل ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة لعاملها وهو سهو ومما يشكل قولهم في نحو جاء زيد والشمس طالعة ان الجملة الاسمية حال مع انها لا تنحل الى مفرد ولا تبين هيئة فاعل ولا مفعول ولا هي مؤكدة فقال ابن جني تاويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه يعني فهي كالحال والنعت السببي كمررت بالدار قائما سكانها وبرجل قائم غلمانه وقال ابن عمرون هي مؤولة بقولك مبكرا ونحوه وقال صدر الافاضل تلميذ الزمخشري انما الجملة مفعول معه واثبت مجيء المفعول معه جملة وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى والبحر يمده من بعده سبعة ابحر في قراءة من رفع البحر هو كقوله وقد اغتدي والطير في وكناتها وجئت والجيش مصطف ونحوهما من الاحوال التي حكمها حكم الظروف فلذلك عريت عن ضمير ذي الحال ويجوز ان يقدر وبحرها اي وبحر الارض

اعراب اسماء الشرط والاستفهام ونحوها اعلم انها ان دخل عليها جار او مضاف فمحلها الجر نحو عم يتساءلون ونحو صبيحة اي يوم سفرك وغلام من جاءك والا فان وقعت على زمان نحو ايان يبعثون او مكان نحو فاين تذهبون او حدث نحو اي منقلب ينقلبون فهي منصوبة مفعولا فيه ومفعولا مطلقا والا فان وقع بعدها اسم نكرة نحو من ابوك فهي مبتداء او اسم معرفة نحو من زيد فهي خبر او مبتدا على الخلاف السابق ولا يقع هذان النوعان في اسماء الشرط والا فان وقع بعدها فعل قاصر فهي مبتدا نحو من قام ونحو من يقم اقم معه والاصح ان الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب وان وقع بعدها فعل متعد فان كان واقعا عليها فهي مفعول به نحو فاي آيات الله تنكرون ونحو اياما تدعوا ونحو من يضلل الله فلا هادي له وان كان واقعا على ضميرها نحو من رايته او متعلقها نحو من رايت اخاه فهي مبتدا او منصوبة بمحذوف مقدر بعدها يفسره المذكور **تنبيه** واذا وقع اسم الشرط مبتدا فهل خبره فعل الشرط وحده لانه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفائدة به تمت ولالتزامهم عود ضمير منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في قولك الذي ياتيني فله درهم او مجموعهما لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه الصحيح

الاولى انما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية

مسوغات الابتداء بالنكرة

لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك الا على حصول الفائدة وراى المتاخرون انه ليس كل احد يهتدى الى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة والذى يظهر لى انها منحصرة في عشرة امور احدها ان تكون موصوفة لفظا او تقديرا او معنى فالاول نحو ولعبد مؤمن خير من مشرك وقولهم رجل صالح جاءنى ومن ذلك قولهم ضعيف عاذ بقرملة اذ الاصل رجل ضعيف فالمبتدأ في الحقيقة المحذوف وهو موصوف والنحويون يقولون يبتدأ بالنكرة اذا كانت موصوفة او خلفا من موصوف والصواب ما بينته ولا بد ان تكون صفة تحصل الفائدة فلو قلت رجل من الناس جاءنى لم يجز والثانى نحو قولهم السمن منوان بدرهم اى منوان منه بدرهم ومنه قولهم شر اهر ذا ناب ان قدر ان المعنى شر اى شر عظيم لا مقابلة على؟ والثالث نحو رجيل جاءنى لانه في معنى رجل صغير وقولهم ما احسن زيدا لانه في معنى شىء عظيم حسن زيدا وينبغى في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الاول والثانى ان تكون عاملة اما رفعا نحو قائم الزيدان عند من اجازه او نصبا نحو امر بمعروف صدقة وافضل منك جاءنى اذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف او جرا نحو غلام امرأة جاءنى وخمس صلوات كتبهن الله وشرط هذه ان يكون المضاف اليه نكرة كما مثلنا او معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالاضافة نحو مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود واما عد ابن مالك فان المضاف اليه معرفة لا نكرة والثالث العطف بشرط كون المعطوف او المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو طاعة وقول معروف اى امثل من غيرهما ونحو قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها اذى وكثير منهم اطلق العطف واهمل الشرط منهم ابن مالك وليس من امثلته المسألة ما انشده من قوله عندى اصطبار وشكوى عند قاتلتى فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا اذ يحتمل ان الواو للحال ويحتمل ان ذلك المسوغ وان سلم العطف فثم صفة مقدرة يقتضيها المقام اى وشكوى عظيمة على انا لا نحتاج الى شىء من هذا كله فان الخبر هنا ظرف مختص وهذا بمجرده مسوغ كما قدمنا وكانه توهم ان المسوغ مشروط بتقدمه على النكرة وقد اسلفنا ان التقديم انما كان لدفع توهم الصفة وانما المسوغ حصول الاختصاص بذلك وهو قدمنا من الصفة المقدرة او الوقوع بعد واو الحال فلذلك جاز تاخر الظرف كما في قوله تعالى واجل مسمى عنده فان قلت لعل الواو للعطف ولا صفة مقدرة ويكون العطف هو المسوغ قلت لا يسوغ ذلك لان المسوغ عطف النكرة والمعطوف في البيت جملة لا النكرة فان قيل يحتمل ان الواو عطفت اسما وظرفا على مثلهما فيكون من عطف المفرد قلنا يلزم العطف على معمولى عاملين اذ الاصطبار معمول للابتداء والظرف معمول للاستقرار وقيل قد يكون لكل من الظرفين استقرار فلا يحصل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين قلنا الاستقرار الاول خبر وهو معمول للمبتدأ عند سيبويه واختاره ابن مالك فرجع الامر الى العطف على معمولى عاملين والرابع ان يكون خبرها

فلا
حاجة في
دفوعه مبتدأ مع
نكرة الا ان يقال كمسش
بالعمل وذكر المصنف ومانى قوله
او لفضا بكونه معروف في اوّل الكتاب
ايرا د المسائل التي في هذا المقام
قد عمل النحويين قولهم مبتدأ
بالنكرة اذا كانت
موصوفة
او
لفظا
من موصوف
والآخر ان القواب بكم على
الموصوف المحذوف شئ ضعيف على
معرفة بانه المبتدأ ولا شك ان اسم المفضل في تركه فضل مكث
فانى صفة لمحذوف فيكون القواب على
را يه ان يحكم على الموصوف
المحذوف
فيه
بانه
المبتدأ وانما
على اسم المفضل الذى
هو صفة عن الموصوف ففيه
ما قدره قريبا آتيا في قوله ومنه رابه دلالة
يكون المضاف اليه نكرة كما سلف في اوّل الاحكام
الى هذا الشرط فان المسئلة مفروضة فيما اذا كان المبتدأ نكرة
فحق نفيه عن التنبيه على هذا الشرط وعن هذا ان نفيه ان يقول الشرط في
الابتداء بالنكرة العامة جواز ان تكون نكرة لا معرفة فيكون فيه جهة الصورة
[illegible]
ان لكن شرط العطف في الموضع ان يكون المعطوف عليه لفظا وهو منع فصحة صورة المسئلة شرطا
هذه كلامه ولسان حاله يقول لا تنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك اذا فعلت عظيم وانى
قوله والثالث العطف بشرط كون المعطوف في اوّل اذا امتنع نحو عمرو قائم فاني از العطف
على ما يجوز الابتداء او عطف ذلك عليه يجوز ما كان ممتنعا مع قائم الملك واما الابتداء
فغير ممتنع لذلك اذ يجوز ان يكون طاعة وقول معروف خبر مبتدأ محذوف كما صرح به
[illegible]
فلا نسلم ان المسوغ العطف من قصد التعميم كانه قرر خير من خير او ما عنده
[illegible] طاعة وقول معروف امثل وهو ظاهر قوله ونحو قول
معروف ومغفرة خير من صدقة اقول في الكشاف
قول معروف رد جميل ومغفرة وعفو
عن [illegible] اذا وجد
منه ما
يثقل
على
المسئول و
نيل مغفرة من الله
بسبب الرد الجميل او عفو من جهة السائل
[illegible] خير من صدقة يتبعها اذى
وصح الاخبار عن المبتدأ النكرة لاختصاصه بالصفة
الى هنا كلامه وظاهره ان
مصحح الابتداء
بالنكرة
في المثالين
الوصف لا في المبتدأ
فظاهر ان في المعطوف في هذا الباب
بان المعنى وعفو المسئول عن السائل ومغفرة من
الله [illegible] قال التفتازاني في حاشية الكشاف صاحب

[illegible]

قوله
وان قلت
التقديم هنا لنوع التخصيص
المراد بالتخصيص هنا تنويع المبتدأ
النكرة واشارة الى ان
مبهما لكونه
نكرة
ظرف
او مجرورا

كان
المبتدأ نكرة
فحينئذ في غنية عن
لعله ...
الا وقوله الى

قوله
وعلى هذا قيل
بحرمانه ما التزمه ان في
الشرح يعني ما في هذا الكلام من
كون النكرة عامة ... ذكره هنا من
كون النكرة في معنى البعض فيه
رأيه نفسه امر هذا ان وكون
النكرة عامة لوقوعها في
سياق
النفي
وقد
اسلفنا انه لا
حاجة ... هذا الباب
لان الكلام في المبتدأ الذي هو محكوم عليه
لا المحكوم به والوصف المذكور في الثاني لان الاول شيء
واقول ليس ... في سياق النفي ... نحو هذا
... الظرف ...
المقصود وفيه نظر لجواز كونه ...
... وقد اسلفنا
كون الكلام في
معلق
المبتدأ
الآتي للمبتدأ ...
هو محكوم عليه ...
قوله ... حسنها
الصفة والا فهو كون الخبر ظرفا مخصصا
قوله والثاني ان اشتراط الاختيار كون الوصف
... الاستقبال ...
... الرفع ...
... العامل ...
... لا ...
اثبات ...
...
على
... الجار
مرتين
... بين
... يعني
... ذكر المبدل منه ...
... المتكلم ...
... عرضنا ...
... الجهة
والوجه
... الواو بين
... حرف الجر
... ابن مالك ...

في مسوغات الابتداء بالنكرة

ظرفا او مجرورا قال ابن مالك او جملة نحو ولدينا مزيد ولكل اجل كتاب وقصدك غلامه رجل وشرط الخبر فيهن
الاختصاص والتقديم فلو قيل في دار رجل لم يجز لان الوقت لا يخلو ان يكون فيه رجل ما في دار ما فلا فائدة في الاخبار بذلك
فالواو التقديم فلا يجوز رجل في الدار واقول انما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة واشتراطه هنا توهم ان
له مدخلا في التخصيص وقد ذكر المسئلة فيما يجب فيه تقديم الخبر وذلك موضعها والخامس ان تكون عاملة اما
بذاتها كاسماء الشرط واسماء الاستفهام او بغيرها نحو ما رجل في الدار وهل رجل في الدار وءاله مع الله وفي
شرح منظومة ابن الحاجب ان الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بام نحو ارجل في الدار ام امرأة كما مثل به
في الكافية وليس كما قال السادس ان تكون مرادا بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو رجل خير من امرأة وتمرة خير من جرادة
السابع ان تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجب لزيد ضبطوه بان يراد بها التعجب ولنحو سلام على آل ياسين
وويل للمطففين ضبطوه بان يراد بها الدعاء ولنحو قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا فهي نحو ما قائم الزيدان
مسوغان كما في قوله تعالى وعندنا كتاب حفيظ مسوغان واما منع الجمهور لنحو قائم الزيدان فليس لانه لا مسوغ فيه للابتداء
بل انما هو لفوات شرط العمل وهو الاعتماد او لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي او الاستفهام
وهذا اظهر لوجهين احدهما انه لا يكفي مطلق الاعتماد فلا يجوز في نحو زيد قائم ابوه كون قائم مبتدأ وان وجد الاعتماد
على المخبر عنه والثاني ان اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال او الاستقبال انما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق
العمل بدليلين احدهما انه يصح زيد قائم ابوه امس والثاني انهم لم يشترطوا لصحة نحو اقائم الزيدان كون الوصف بمعنى
الحال او الاستقبال والثامن ان يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت وبقرة تكلمت
اذ وقوع ذلك من افراد هذا الجنس غير معتاد ففي الاخبار به عنها فائدة بخلاف نحو رجل مات ونحوه والتاسع ان تقع
بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا اسد او رجل بالباب اذ لا توجب العادة ان لا تخلو الحال من ان يفاجئك عند خروجك
اسد او رجل والعاشر ان تقع في اول جملة حالية كقوله سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوؤه كل شارق
وعلة الجواز ما ذكرناه في المسئلة قبلها ومن ذلك قوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة وكل يوم تراني مدية
بيدي فبهذا يعلم ان اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم ونظير هذا الموضع قول ابن عصفور
في شرح الجمل الكبير اذا وقعت بعد واو الحال وانما الشرط ان تقع في اول جملة الحال بدليل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك
من المرسلين الا انهم ليأكلون ومن روى مدية بالنصب فمفعول الحال محذوف اي حاملا او ممسكا ولا يحسن ان يكون
بدلا من اليا ومثل ابن مالك بقوله تعالى وطائفة قد اهمتهم انفسهم وبقول الشاعر عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا
وتبريح من الوجد خانقه ولا دليل فيهما لان النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت ومقدرة في الآية وطائفة
من غيركم بدليل يغشى طائفة منكم ومما ذكروا من المسوغات ان تكون النكرة محصورة نحو انما في الدار رجل والتفصيل نحو الناس

رجلان رجل اكرمته ورجل اهنته وقوله فاقبلت زحفا على الركبتين فثوب نسيت وثوب اجر وقولهم شهر
ترى وشهر ثرى وشهر مرعى وشهر استوى وبعدها الجزولي نحو ان مصنع غير في الرابط وفيهن نظر اما الاولى فلان
الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجي اما واما الثانية فلاحتمال رجل الاول للبدلية كقوله وكنت كذي رجلين رجل
صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت ويسمى بدل التفصيل ولاحتمال شهر الاول للخبرية والتقدير اشهر
الارض المطلوبة شهر ذو ثرى اي ذو تراب ند وشهر ترى فيه الزرع وشهر ذو مرعى ولاحتمال نسيت واجر للوصفية
والخبر محذوف اي فمن اثوابي ثوب نسيته ومنها ثوب اجره ويحتمل انهما خبران وثم صفتان مقدرتان اي فثوب لي
نسيته وثوب لي اجره وانما نسي ثوبه لشغل قلبه بما كما قال العرب تنسيني اذا قمت سربالي وانما جر الاخر ليعفي الاثر
على القافة جمع قائف وهو العارف بالقيافة وطلّ زحف على ركبتيه واما الثالثة فلان المعنى فيه اخر ثم حذف
الصفة ووابت في كلام محمد بن حبيب وحبيب ممنوع الصرف لانه اسم امرأة قال يونس قال رؤبة المطر شهر ترى الى اخره
وهذا دليل على انه خبر ولا بد من تقدير مضاف قبل المبتدأ لتصح الخبرية عنه بالزمان

اقسام العطف وهي ثلاثة

احدها العطف على اللفظ وهو الاصل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى
المعطوف فلا يجوز في نحو ما جاءني من امرأة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزائدة لا تعمل في المعارف
وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعا نحو ما زيد قائما لكن او بل قاعد لان في العطف على اللفظ اعمال ما في
الموجب وفي العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زوال موجبه بدخول الناسخ والصواب الرفع على اضمار مبتدأ والثاني
العطف على المحل نحو ليس زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب وله عند المحققين ثلاثة شروط احدها امكان ظهوره في
المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة ان تسقط الباء فتنصب ومن فترفع فعلى هذا
فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز مررت زيدا واما قوله تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم علي
اذن حرام فضرورة ولا يختص مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا بدليل قوله فان لم تجد
من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل واجاز الفارسي في قوله تعالى واتبعوا في هذه الدنيا لعنة
ويوم القيامة ان يكون يوم القيامة عطفا على محل هذه الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب
زيدا واخيه لان الوصف المستوفي لشروط العمل الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل واجازه البغداديون
بقوله منضج صفيف شواء وقدير معجل وقد مر جوابه والثالث وجود المحرز اي الطالب لذلك المحل وابتنى على
هذا امتناع مسائل احدها ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد هو الابتداء والابتداء هو التجرد
والتجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت عمروا معطوفا على المحل لا مبتدأ واجاز هذه
بعض البصريين لانهم لم يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان والابتداء على معمول واحد

وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل دخولها ولكن شرط الفراء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء اعراب الاسم لئلا يتنافر اللفظ ولم
يشترطه الكسائي كما انه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ وحجتهما قوله تعالى ان الذين امنوا
والذين هادوا والصابئون الاية وقولهم انك وزيد ذاهبان واجيب عن الاية بامرين احدهما ان خبر الذين
اي ماجورون او امنون او فرحون والصابئون مبتدا وما بعده الخبر ويشهد له قوله خليلي هل طب فاني وانتما
وان لم تبوحا بالهوى دنفان ويضعفه انه حذف من الاول لدلالة الثاني وانما الكثير العكس والثاني ان
المذكور لان وخبر الصابئون محذوف اي كذلك ويشهد له قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار
بها لغريب اذ لا تدخل اللام في خبر المبتدا حتى يقدم نحو لقائم زيد ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض
الجملة المعطوف عليها وعن المثال بامرين احدهما انه عطف على توهم عدم ذكر ان والثاني انه تابع لمبتدا محذوف
اي انك انت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم انهم اجمعون ذاهبون المسئلة الثالثة هذا ضارب زيد وعمرو بالنصب
المسئلة الرابعة اعجبني ضرب زيد وعمرو بالرفع او عمرا بالنصب منعهما الحذاق لان الاسم المشبه للفعل لا يعمل
في اللفظ حتى يكون بال او منونا او مضافا واجازهما قوم تمسكا بظاهر قوله تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس
والقمر وقول الشاعر فلم يخل من تمهيد مجد وسوددا واجيب بان ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور
اي وجعل الشمس ومهد سوددا او بكون سوددا مفعولا معه ويشهد للتقدير في الاية ان الوصف فيها بمعنى الماضي
والماضي المجرد من ال لا يعمل النصب ويوضح لك ذلك قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه
الاية وجوز الزمخشري كون الشمس معطوفا على محل الليل وزعم مع ذلك ان الجعل مراد به جعل مستمر في الازمنة
لا الزمن الماضي بخصوصيته مع نصه في مالك يوم الدين على انه اذا حمل على الزمن المستمر كان بمنزلته اذا حمل على
الماضي في ان الاضافة محضة واما قوله قد كنت داينت بها حسانا مخافة الافلاس والليانا فيجوز ان يكون
الليان مفعولا معه وان يكون معطوفا على مخافة على حذف مضاف اي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لصح لان
الليان فعل الغير المتكلم اذ المراد انه داين حسانا خشية من افلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته
لعامله في الفاعل ومن الغريب قول ابي حيان ان من شرط العطف على الموضع ان يكون للمعطوف عليه لفظ
وموضع فجعل صورة المسئلة شرطا لها ثم انه اسقط الشرط الاول الذي ذكرناه ولا بد منه والثالث العطف على
التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم
وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ولهذا حسن قول زهير بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا
كان جائيا وقول الاخر ما الحازم الشهم مقداما ولا بطل ان لم يكن للهوى بالحزم غلابا وقول الاخر وما كنت

ذا بين فيهم ولا منتشر فيهم مثل الغفلة دخول الباء على خبر كان بخلاف خبري ليس وما والنثر النميمة والمثل
الكثير النميمة والممش المفسد ذات البين وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في اخيه المجزوم ووقع ايضا في المرفوع
اسما وفي المنصوب اسما وفعلا وفي المركبات فاما المجزوم فقال الخليل وسيبويه في قراءة غير ابي عمرو ولولا
اخرتني فاصدق واكن ان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق واحد وقال في التسهيل او الفارسي عطف
على محل فاصدق كقول الجميع في قراءة من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم ويرده انهما يشترطان الجزم
في نحو ائتني اكرمك باضمار الشرط فليست الفاء هنا وما بعدها في موضع جزم لان ما بعد الفاء منصوب بان
مضمرة وان والفعل في تاويل المصدر معطوف على مصدر متوهم مما تقدم فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع
الجزم وليس بين المفرد بين المتعاطفين شرط مقدر وبانه قولان في قول الهذلي فابلوني بليتكم لعلي اصالحكم
واستدرج نويا اي نواي وكذلك اختلف في نحو قام القوم غير زيد وعمرو بالنصب والجر فالجر على التوهم وهو
مذهب سيبويه لقوله لان غير زيد في موضع الا زيدا وفي معناه فحملوه على ذلك فلسنا بالجبال ولا الحديدا وقد
ضعف قوم من انشد هذا البيت هنا انه يجوز عطفا على المحل ولو اراد ذلك لم يقل انه يجوز بل يرجع القول
الى المجزوم وقال في القاموس في قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر باثبات ياء يتقي وجزم يصبر فزعم ان من موصولة
فلهذا ثبتت ياء يتقي وانها ضمنت معنى الشرط ولذلك دخلت الفاء في الخبر وانما جزم يصبر على معنى من وقيل بل
يصبر بنية الوقف كقراءة نافع ومحياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا وقيل بل سكن لتوالي الحركات في كلمتين
كما في يامركم ويشعركم وقيل من شرطية وهذه الياء اشباع ولام الفعل حذفت للجازم او هذه الياء لام الفعل
واكتفى بحذف الحركة المقدرة واما المرفوع فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم اجمعون
ذاهبون وانك وزيد ذاهبان وذلك ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم كما قال لست مدرك ما مضى البيت
انتهى ومراده بالغلط الخطأ ما عبر عنه غيره بالتوهم وذلك ظاهر من كلامه ويوضحه انشاده البيت وتوهم ابن مالك
انه اراد بالغلط الخطا فاعترض عليه بانه متى جوزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم وامتنع ان يثبت شيئا
نادرا لامكان ان يقال في كل نادر انه غلط واما المنصوب اسما فقال الزمخشري في قوله تعالى ومن وراء اسحق
يعقوب فيمن فتح الباء كانه قيل ووهبنا له اسحق ومن وراء اسحق يعقوب على طريقة قوله مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها انتهى وقيل هو على اضمار وهبنا اي ومن وراء اسحق وهبنا يعقوب
بدليل فبشرناه لان البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة وقيل هو مجرور عطفا على باسحق او منصوب
عطفا على محله ويرد الاول انه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور كمررت بزيد واليوم عمرو
وقال بعضهم في قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد انه عطف على معنى انا زينا السماء الدنيا وهو انا خلقنا

الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء كما قال الله تعالى ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوماً ويحتمل ان يكون مفعولاً لاجله او مفعولاً مطلقاً وعليهما فالعامل محذوف اي وحفظناها من كل شيطان زيناها بالكواكب وحفظناها حفظاً واما المنصوب صلة فكقراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا حملاً على معنى ودوا ان تدهن وقيل في قراءة حفص لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب انه عطف على معنى لعلي ابلغ وهو لعلي ان ابلغ فان خبر لعل يقترن بان كثيراً نحو فلعل بعضهم ان يكون الحرف مجيئه من بعض ويحتمل انه عطف على الاسباب على حد للبس عباءة وتقر عيني ومع هذا الاحتمال فيندفع قول الكوفي ان في هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجي حملاً له على معنى التمني واما في المركبات فقد قيل في قوله تعالى ومن آياته ان يرسل الرياح مبشرات وليذيقكم انه على تقدير ليبشركم وليذيقكم ويحتمل ان التقدير وليذيقكم وليكون كذا وكذا ارسلها وقيل في قوله تعالى او كالذي مر على قرية انه على معنى ارايت كالذي حاج او كالذي مر ويجوز ان يكون على اضمار فعل اي او رايت مثل الذي فحذف لدلالة الم تر الى الذي حاج عليه لان كلتيهما تعجب وهذا التاويل هنا وفيما تقدم اولى لان اضمار الفعل لدلالة المعنى عليه اسهل من العطف على المعنى وقيل الكاف زائدة اي الم تر الى الذي حاج او الذي مر وقيل الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على الذي اي الم تنظر الى الذي حاج او الى مثل الذي مر تنبيه من العطف على المعنى على قول البصريين نحو لا تلزمنك وتقضيني حقي اذ النصب عندهم باضمار ان وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على مصدر متوهم اي ليكون لزوم منك وقضاء منك لحقي ومنه فما تاتينا فتحدثنا وتقول في قراءة ابي بحذف النون واما قراءة الجمهور بالنون فبالعطف على لفظ فما تاتينا ام على القطع بتقدير او هم يسلمون ومثل ما تاتينا فتحدثنا بالنصب اي ما يكون منك اتيان فحديث ومعنى هذا نفي الاتيان فينتفي الحديث اي ما تاتينا فكيف تحدثنا او نفي الحديث فقط حتى كانه قيل ما تاتينا محدثاً اي بل غير محدث وعلى المعنى الاول جاء قوله سبحانه لا يقضى عليهم فيموتوا اي فكيف يموتون ويمتنع ان يكون على الثاني اذ يمتنع ان يقضى عليهم ولا يموتون ويجوز رفعه فيكون اما عطفاً على تاتينا فيكون كل منهما داخلاً عليه حرف النفي او على القطع فيكون موجباً وذلك واضح في نحو ما تاتينا فتجهل امرنا ولم تقرا فتنسى لان المراد اثبات جهله ونسيانه ولانه لو عطف لجزم ولم يقل في قوله غير انا لم تاتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا اذ المعنى انما تاتنا باليقين فنحن نرجو خلاف ما اتى به لانتفاء اليقين عما اتى به ولو جزم او نصب لفسد معناه لانه يصير منفياً على حد ما كالاول اذ الجزم ومنفياً على الجمع اذا انتصب وانما المراد اثباته واما اجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة لان الحديث لا يمكن مع عدم الاتيان وقد يوجه بان يكون معناه ما تاتينا في المستقبل فانت تحدثنا الان عوضاً عن ذلك ولا يستثنى وعلى اخر وهو ان يكون على معنى السببية وانتفاء الثاني لانتفاء الاول هو احد وجهي النصب وهو قليل وعلى قوله فلقد تركت صبية مرحومة

إنك ما وجزع عليك فتجزع أي لو عرفت الجزع لجزعت لكنها لم تعرفه فلم تجزع وقرأ عيسى بن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون عطفا على يقضى وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية كما قدمنا في البيت وقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقد كان النصب ممكنا مثله في فيموتوا ولكن عدل عنه لتناسب الفواصل والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية بل إلى مجرد العطف على الفعل وإدخاله معه في سلك النفي لأن المراد بلا يؤذن لهم نفي الإذن في الاعتذار وقد نهوا عنه في قوله تعالى لا تعتذروا اليوم فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك وزعم ابن مالك تبعا لبدر الدين أنه مستأنف بتقدير فهم يعتذرون وهو مشكل على مذهب الجماعة لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك ما تؤذينا فتجهل بالرفع ولعله أراد الاستئناف في محل ثبوت الاعتذار مع معنى لا تعتذروا اليوم على اختلاف المواقف كما جاء فيومئذ لا يسأل عن ذنبه إنس ولا جان وقفوهم إنهم مسؤولون والذي رآه ابن الحاجب فيكون بمنزلة ما تأتينا فتحدثنا أي أمرنا ويريد أن الفاء غير العاطفة للسببية ولا يثبت الاعتذار في وقت غير نفي الإذن فيه في وقت آخر وقد يصح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفيا وهو ما قدمناه ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون منفيا على معنى السببية وقد صرح بهذا الأعلم الشنتمري أنه في المعنى مثل لا يقضى عليهم فيموتوا ورده ابن عصفور بأن الاعتذار قد يحصل ولا يحصل الاعتذار بخلاف القضاء عليهم فإنه يتسبب عنه الموت جزما ورده على ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية فيما تأتينا فتحدثنا جائز بإجماع مع أنه قد يحصل الإتيان ولا يحصل التحديث والذي أقول أنه يجيء الرفع لهذا المعنى قليلا جدا فلا يحسن حمل التنزيل عليه تنبيه لا تأكل السمك وتشرب اللبن إن جزمت فالعطف على اللفظ والنهي عن كل منهما وإن نصبت فالعطف على المصدر على المعنى والنهي عند الجميع عن الجمع أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول وإباحة للثاني وأن المعنى ولك شرب اللبن وتوجيهه أنه مستأنف فلم يتوجه إليه حرف النهي وقال بدر الدين إن معناه كمعنى وجه النصب ولكنه على تقدير لا تأكل السمك وأنت تشرب اللبن انتهى وكأنه قدر الواو للحال وفيه بعد لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت ثم هو مخالف لقولهم إنه يحتمل لكل من أوجه الإعراب معنى

عطف الخبر على الإنشاء وبالعكس

منعه البيانيون وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب التسهيل وابن عصفور في شرح الإيضاح ونقله عن الأكثرين وأجازه الصفار وجماعة مستدلين بقوله تعالى وبشر الذين آمنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة الصف قال أبو حيان وأجاز سيبويه جاءني زيد ومن عمرو العاقلان على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف ويؤيده قوله وإن شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم دارس من معول وقوله تناغي غزالا عند باب ابن عامر وكحل ماقيك الحسان بإثمد واستدل الصفار بهذا

بقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم فان تقديره عند سيبويه هذه خولان واقول اما آية البقرة فقال الزمخشري
ليس المعتمد بالعطف الامر حتى يطلب له مشاكل بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين
كقولك زيد يعاقب بالقيد وبشر فلانا بالاطلاق وجوز عطفه على اتقوا وانتم من كلامه في الجواب الاول
يعني المعتمد بالعطف جملة الثواب كما ذكره وزاد عليه مقابل في الكلام منظور فيه الى المعنى الحاصل منه وكانه
قيل والذين امنوا وعملوا الصالحات لهم جنات فبشرهم بذلك واما الجواب الثاني ففيه نظر لانه لا يصح ان
يكون جوابا للشرط اذ ليس الامر بالتبشير مشروطا بعجز الكافرين عن الاتيان بمثل القرآن ويخاطب به من قد علم انهم
غير المؤمنين فكانه قيل فان لم تفعلوا فبشر غيرهم بالجنات ومعنى هذا فبشر هؤلاء المعاندين بانه لاحظ لهم
في الجنة وقال في آية الصف ان العطف على تؤمنون لانه بمعنى آمنوا ولا يقدح في ذلك ان المخاطب بتؤمنون
المؤمنون وببشر النبي ص ولا ان يقال في تؤمنون انه تفسير للتجارة لا طلب وان يغفر لكم جواب الاستفهام تنزيلا لسبب
منزلة المسبب كما مر في بحث جمل المفسرة لان تخالف الفاعلين لا يقدح تقول قوموا واقعد يا زيد ولان تؤمنون
لا يتعين للتفسير سلمنا ولكن يحتمل انه تفسير مع كونه امرا وذلك بان يكون معنى الكلام السابق اجزء ما ينجيكم
من عذاب اليم كما كان فهل انتم منتهون في معنى انتهوا وبان يكون تفسيرا في المعنى دون الصناعة لان الامر قد
يساق لافادة المعنى الذي يحصل من المفسر فقوله هل ادلكم على تجارة تنجيكم وامنوا بالله كما تقول هو ان تؤمنوا بالله
وح فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير وقال السكاكي الامران معطوفان على قل مقدرا قبل يا ايها
وحذف القول كثير وقيل معطوفان على امر محذوف تقديره في الاولى فانذر وفي الثانية فابشر كما قال الزمخشري في
واهجرني مليا ان التقدير فاحذرني واهجرني لدلالة لارجمنك على التهديد واما فهل عند رسم دارس من معول فما
مثلها فهل يهلك الا القوم الفاسقون واما هذه خولان فانكح فتاتهم فنحو خولان والفاء مجردة للسببية مثلها
في جواب الشرط واذ قد استدلا بذلك فهلا استدلا بقوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر
وفي التنزيل واما ولكل ما قبلنا فيتوقف على النظر فيما قبله من الابيات وقد يكون معطوفا على امر مقدر يدل عليه
المعنى اي فافعل كذا وكذا كما قيل في نحو واهجرني مليا واما ما نقله ابو حيان عن سيبويه فغلط عليه وانما قال واعلم
انه لا يجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت او نصبت لانك لا تثني الا على من اثبته وعلمته ولا
يجوز ان تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة وقال الصفار لما منعها سيبويه من جهة النعت علم ان
زوال النعت يصححها فتصرف ابو حيان في كلام الصفار فوهم فيه ولا حجة فيما ذكر الصفار اذ قد يكون للشيء مانعان
ويقتصر على ذكر احدهما لانه الذي اقتضاه المقام **عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس** فيه ثلثة
اقوال احدها الجواز مطلقا وهو المفهوم من قول النحويين في باب الاشتغال في مثل قام زيد وعمرو اكرمته ان نصب

عمرو ارجح لان تناسب الجملتين المتعاطفتين اولى من تخالفهما والثاني المنع مطلقا حكي عن ابن جني انه قال في قوله
عاضها الله غلاما بعد ما شابت الاصداغ والضرس نقد ان الضرس فاعل بمحذوف يفسره المذكور وليس بمبتدأ ولم يلزم
ايجاب النصب في مسئلة الاشتغال السابقة الا ان قدرت الواو للاستئناف والثالث لابي علي انه يجوز في الواو فقط
نقله عنه ابو الفتح في سر الصناعة وبنى عليه منع كون الفاء في خرجت فاذا الاسد حاضر عاطفة واضعف الثلاثة القول
الثاني وقد لهج به الرازي في تفسيره وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ان مجلسا جمعه وجماعة من الحنفية وانهم زعموا
ان قول الشافعي يحل اكل متروك التسمية مردود بقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وانه لفسق فقال فقلت
لا دليل فيها بل هي حجة للشافعي وذلك لان الواو ليست للعطف لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية ولا للاستئناف
لان اصل الواو ان تربط ما بعدها بما قبلها فبقي ان تكون الواو للحال فتكون جملة الحال مقيدة للنهي والمعنى لا تأكلوا
منه في حال كونه فسقا ومفهومه جواز الاكل اذا لم يكن فسقا والفسق قد فسره الله بقوله او فسقا اهل لغير الله
فالمعنى لا تأكلوا منه اذا سمي عليه غير الله ومفهومه كلوا منه اذا لم يسم عليه غير الله انتهى ملخصا وموضحا ولو ابطل العطف
بتخالف الجملتين بالانشاء والخبر لكان صوابا

العطف على معمولي عاملين

وقولهم على عاملين فيه تجوز
اجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد نحو ان زيدا ذاهب وعمرا جالس وعلى معمولات عامل نحو اعلم زيد
بكرا عمرا واخاك اباك وابو بكر خالدا سعيدا منطلقا وعلى منع العطف على معمول اكثر من عاملين نحو ان زيدا ضارب
ابوه لعمرو واخاك غلامه بكر واما معمولا عاملين فان لم يكن احدهما جارا فقال ابن مالك هو ممتنع اجماعا نحو
كان اكلا طعامك عمرو وتمرك بكر وليس كذلك بل نقل الفارسي الجواز مطلقا عن جماعة وقيل ان
وان كان احدهما جارا فان كان الجار مؤخرا نحو زيد في الدار والحجرة عمرو او وعمرو في الحجرة فنقل المهدوي انه ممتنع
اجماعا وليس كذلك بل هو جائز عند من ذكرنا وان كان الجار مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فالمشهور عن
سيبويه المنع وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الاخفش الاجازة وبه قال الكسائي والفراء والزجاج
وفصل قوم منهم الاعلم فقالوا ان ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز لانه كذا سمع ولانه فيه تعادل
والا امتنع نحو في الدار زيد وعمرو الحجرة وقد جاءت مواضع ظاهرها يدل على خلاف قول سيبويه كقوله تعالى
ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف
الليل والنهار وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم
يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم ان والثانية والثالثة قرأهما الاخوان بالنصب والباقون بالرفع
وقد استدل بالقراءتين في آيات الثالثة على المسألة اما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء واما النصب
فعلى نيابتها مناب ان وفي واجيب بتقدير او جعلها ان في مقدرة فالعمل لها ويؤيده ان في حرف عبد الله

في المواضع التي يعود الضمير فيها على

النصب نحو وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد وهو الابتداء او ان الثاني ان انتصاب ثابت على التوكيد
للاولى ورفعها على تقدير مبتدا اى هي ثابت وعليهما وليس في مقدرة والثالث يخص قراءة النصب وهو انه
على اضمار ان وفي ذكره الشاطبي وغيره واضمار ان بعيد ومما يشكل على مذهب سيبويه قولهم علمت ان
الامر يكفف الا له معاد بها فليس ما يليك منهما ولا قاصر عطف على مجرور الباء فان كان ما هنا عطفا على
مرفوع ليس لزم العطف على معمولي عاملين وان كان فاعلا بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عند التقدير
فليس منهيهما ولا بقاصر عنك مامورها وقد اجيب بالتشبث وانه لما كان الضمير في مامورها عائدا على الامر كالعائد
على المنهيات لدخولها في الامر ولعل ان الزمخشري ممن منع العطف المذكور ولهذا احتاج الى ان يسال في قوله تعالى
والشمس وضحاها والقمر اذا تلاها الايات فقال فان قلت نصب اذا معضل لانك ان جعلت الواو عاطفة وقعت في
العطف على معمولي عاملين يعني انه اذا عطف على اذ المنصوب بالقسم والمخفوض عاطفا على الشمس المخفوض بواو
القسم وان جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه يعني انهما استكرها ذلك لئلا
يحتاج كل قسم الى جواب ثم اجاب بان فعل القسم لما كان لا يذكر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كانها
الناصبة الخافضة وكان العطف على معمولي عامل قال ابن الحاجب وهذه قوة منه واستنباط لمعنى دقيق ثم اعترض عليه
بقوله نعم فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس والصبح اذا تنفس فان الجار هنا الباء وقد صرح معها بفعل
القسم فلا تنزل الباء منزلة الناصبة الخافضة انتهى وبعد فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو ولا اشكال حينئذ في الاية واخذ ابن الحاجب جواب الزمخشري فجعله قولا مستقلا فقال في كتاب النهاية له
وقيل اذا كان احد العاملين محذوفا فهو كالمعدوم ولهذا جاز العطف في نحو والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى
وما اظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري فينبغي لمن يعتمد الحذف بالوقوف الموضع التي يعود الضمير فيها
على متاخر لفظا ورتبة وهي سبعة احدها ان يكون الضمير مرفوعا بنعم وبئس ولا يفسر الا بالتمييز نحو نعم رجلا زيد
وبئس رجلا عمرو ويلتحق بهما فعل الذي يراد به المدح والذم نحو ساء مثلا القوم وكبرت كلمة تخرج وظرف رجلا
زيد وعن الفراء والكسائي ان المخصوص هو الفاعل ولا ضمير في الفعل ويرده نعم رجلا كان زيد ولا يدخل الناسخ على
الفاعل وانه قد يحذف في نحو بئس للظالمين بدلا والثاني ان يكون مرفوعا باول المتنازعين المعمل ثانيهما كقوله
جفوني ولم اجف الاخلاء انني لغير جميل من خليلي مهمل والكوفيون يمنعون ذلك فقال الكسائي يحذف الفاعل وقال
الفراء يضمر ويؤخر عن المفسر فان استوى العاملان في طلب الرفع وكان العطف بالواو نحو قام وقعد اخواك فهو
فاعل بهما والثالث ان يكون مخبرا عنه فيفسره خبره نحو ان هي الا حياتنا الدنيا نموت ونحيا قال الزمخشري هذا ضمير
لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه واصله ان الحياة الا حياتنا الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها

قال وفيه النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه ولكن في تمثيله
بهي النفس وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ايضا ضعف
لامكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره وهو كون هي ضمير القصة فان اراد الزمخشري ان المثالين يمكن حملهما على
ذلك لا انه متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده الرابع ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والكوفي يسميه ضمير المجهول وهذا الضمير مخالف للقياس من خمسة اوجه احدها
عوده على ما بعده لزوما اذ لا يجوز للجملة المفسرة له ان تتقدم هي ولا شيء منها عليه وقد غلط يوسف بن السيرافي
اذ قال في قوله اسكران كان ابن المراغة اذ هجا تميما بجوف الشام ام متساكر فيمن رفع سكران وابن المراغة ان كان
شانية وابن المراغة سكران مبتدأ وخبر والجملة خبر كان والصواب ان كان زائدة والمشهور في انشاده نصب سكران
ورفع ابن المراغة فارتفاع متساكر على انه خبر لهو محذوفا ويروى بالعكس فاسم كان مستتر فيها والثاني ان
مفسره لا يكون الا جملة ولا يشاركه في هذا ضمير واجاز الكوفيون والاخفش تفسيره بمفرد له مرفوع نحو كان قائما
زيد وظننته قائما عمرو وهذا ان سمع خرج على ان المرفوع مبتدأ واسم كان وضمير ظننته راجعان اليه لانه في نية
التقديم ويجوز كون المرفوع بعد كان اسما لها واجاز الكوفيون انه قام وانه ضرب على حذف المرفوع والتفسير بالفعل
مبنيا للفاعل او المفعول ويرده ان التفسير بالمفرد وحذف مرفوع الفعل والثالث انه لا يتبع بتابع فلا
يؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه والرابع انه لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه الخامس انه ملازم للافراد
فلا يثنى ولا يجمع وان فسر بحديثين او احاديث واذا تقرر هذا علم انه لا ينبغي الحمل عليه اذا امكن غيره ومن ثم ضعف
قول الزمخشري في انه يريكم ان اسم ان ضمير الشان والاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده انه قرئ وقبيله بالنصب وضمير
الشان لا يعطف عليه وقول كثير من النحويين ان اسم ان المفتوحة المخففة ضمير شان والاولى ان يعاد على غيره اذا
امكن ويؤيده قول سيبويه في ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا ان تقديره انك وفي كتبت اليه ان لا تفعل انه يجزم
على النهي وينصب على معنى لئلا ويرفع على انك الخامس ان يجر برب وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كونه مفسرا بتمييز
وكونه مفردا قال ربه فتية دعوت الى ما يورث المجد دائبا فاجابوا ولكنه يلزم ايضا التذكير فيقال ربه
امرأة لا ربها ويقال نعمت امرأة هند واجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التانيث والتثنية والجمع وليس بمسموع
وعندي ان الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب وذلك انه قال في فسواهن سبع سموات الضمير
في فسواهن ضمير مبهم وسبع سموات تفسيره كقولهم ربه رجلا وقيل راجع الى السماء والسماء في معنى الجنس وقيل جمع
سماءة والوجه العربي هو الاول انتهى ويدل على ان مراده ان سبع سموات بدل فظاهر تشبيهه برب رجلا يأباه
السادس ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا قال ابن عصفور واجازه الاخفش ومنعه سيبويه

وقال ابن

وقال ابن كيسان هو جائز بالاجماع نقله عنه ابن مالك ثم ما خرج على ذلك قوله اللهم صل على الرؤوف الرحيم قال الكسائي هو نعت والجماعة يأبون نعت المضمر وقوله قد اصبحت بقرقرى كوانسا فلا تلمه ان ينام البائسا وقال سيبويه هو ما ضمار اذم وقوله فاما اخوالك وقاموا اخوتك وعنه تنوان وقيل على التقديم والتأخير قبل الالف والواو والنون احرف كالتاء في قامت هند وهو المختار السابع ان يكون متصلا بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر كضرب غلامه زيدا اجازه الاخفش وابو الفتح وابو عبد الله الطوال من الكوفيين ومن شواهده قول حسان ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سؤدد ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول نحو واذ ابتلى ابراهيم ربه ويمتنع بالاجماع نحو صاحبها في الدار لاتصال الضمير بغير الفاعل ونحو ضرب غلامها عبد هند لتفسيره بغير المفعول والمختار فيهما تقديم الخبر والمفعول ولا خلاف في جواز نحو ضرب غلامه زيد وقال الزمخشري ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا الآية في قراءة ابي عمرو فلا تحسبنهم بالغيبة فيمن جعل الفعل ان الفعل مسند للذين يفرحون بما اتوا الا يحمون وقد اقتصروا على ضميرهم محذوف والاصل لا تحسبنهم الذين يفرحون بمفازة اي لا تحسبن انفسهم الذين يفرحون فائزين فلا تحسبنهم توكيد وكذا قال في قراءة هشام ولا يحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بالغيب التذكير ولا يحسبنهم الذين ورده ابو حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر وهذا غير جلي فان هذا المؤخر مقدم الرتبة ووقع له نظير هذا في قول القائل مررت برجل ذاهبة فرسه مكسورا سرجها في تقديم الحال هنا على عاملها وهو ذاهبة ممتنع لانه يفهم تقديم الضمير على مفسره ولا شك انه لو قدم لكان كقولك غلامه ضرب زيد ووقع لابن مالك في هذا المثال من وجه غير هذا وهو انه منع من التقديم لكون العامل صفة ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها دون الموصوف ومن الغريب ان ابا حيان صاحب هذه المقالة الموقع له انه منع عود الضمير على ما تقدم لفظا واجاز عوده على ما تأخر لفظا ورتبة اما الاول فانه منع في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها الآية كون ما شرطية لان تود حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابا لكونه مرفوعا فيكون في نية التقديم فيكون الضمير في بينه عائدا الى متأخر لفظا ورتبة وهذا عجيب فان الضمير الان عائد على متقدم لفظا ولو قدم تود لغير التركيب بل لزم ان يمنع ضرب زيدا غلامه لان زيدا في نية التأخير وقد استشعر وروده ذلك وفرق بينهما بما لا معول عليه واما الثاني فانه قال في قوله تعالى ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه ان فاعل بدا عائد على السجن المفهوم من ليسجننه

شرح حال الضمير المسمى فصلا وعمادا

اعلم ان الكلام فيه في اربع مسائل الاولى في شروطه وهي ستة وذلك انه يشترط فيما قبله امران احدهما كونه مبتدا في الحال او في الاصل نحو واولئك هم المفلحون وانا لنحن الصافون الا كنت انت الرقيب عليهم تجدوه عند الله هو خيرا ان ترن انا اقل منك مالا واجاز الاخفش وقوعه بين الحال

رصاصها

وصاحبه الكتاب زيد هو ضاحكا وجعل منه هؤلاء بناتي هن اطهر لكم فيمن نصب اطهر ولحن ابو عمرو من قرأ بذلك
وقد خرجت على ان هؤلاء بناتي جملة وهن اما توكيد لضمير مستتر في الخبر او مبتدأ ولكم الخبر وعليهما فاطهر حال
وفيهما نظر اما الاول فلان بناتي جامد غير مؤول بمشتق فلا يتحمل ضميرا عند البصريين واما الثاني فلان الحال
لا يتقدم على عاملها الظرفي عند اكثرهم والثاني كونه معرفة كما مثلنا واجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من
الكوفيين كونه نكرة نحو ما ظننت احدا هو القائم وكان رجل هو القائم وحملوا عليه ان تكون امة هي اربى من امة
فقدروا اربى منصوبا ويشترط فيما بعده امران كونه خبر المبتدا في الحال او في الاصل وكونه معرفة او كالمعرفة في انه
لا يقبل ال كما تقدم في خير وافعل وشرط الذي كالمعرفة ان يكون اسما كما مثلنا وخالف في ذلك الجرجاني فالحق المضارع
بالاسم لتشابههما وجعل منه انه هو يبدئ ويعيد وهو عند غيره توكيد او مبتدأ وتبع الجرجاني ابو البقاء فاجاز
الفصل في ومكر اولئك هو يبور وابن الخباز فقال في شرح الايضاح لا فرق بين كون امتناع ال عارضا كافعل
من او المضاف كمثلك وغلام زيد او لذاته كالفعل المضارع انتهى وتمثيله بغلام زيد مردود لانه معرفة وقد يقال
انه يلزمه اجازة ذلك مع الماضي وهو قول السهيلي قال في وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وانه خلق
الزوجين انما اتى بضمير الفصل في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت هذه الافعال لغير الله كقول
نمروذ انا احيي واميت واما الثالث فلم يدعه احد من الناس انتهى وقد يستدل لقول الجرجاني بقوله تعالى ويرى
الذين اوتوا العلم الذي انزل اليك من ربك هو الحق ويهدي فعطف يهدي على الحق الواقع خبرا بعد الفصل
انتهى ويشترط له في نفسه امران احدهما ان يكون بصيغة المرفوع فيمتنع زيد اياه الفاضل وانت اياك العالم واما
انك انت الفاضل فجائز على البدل عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين والثاني ان يطابق ما قبله
فلا يجوز كنت هو الفاضل واما قول جرير بن الخطفي وكائن بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا
وكان قياسه يراني انا مثل ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فقيل ليس فصلا وانما هو توكيد للفاعل
وقيل بل هو فصل فقيل لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى كان اذا اصيب كان صديقه قد اصيب جعل ضمير
الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه في المعنى وقيل هو على تقدير مضاف الى الياء اي يرى مصابي والمصاب مصدر
كقولهم جبر الله مصابك اي مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم ومثله في حذف الصفة الآن جئت بالحق
اي الواضح والا لكفروا بمفهوم الظرف فلا نقيم لهم يوم القيمة وزنا اي نافعا لان اعمالهم توزن بدليل ومن خفت
موازينه الآية واجاز واسير بتقدير الصفة اي فاحشة الاثم بعده وزعم ابن الحاجب الانشاد لو
بانشا الفصل لضمير الصديق وان هو توكيد له او لضمير يرى اذ لا يقول عاقل يراني مصابا اذا اصابتني مصيبة
انتهى وعلى ما قدمنا من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض ويروى يراه اي يرى نفسه وترتيب الخطاب لا اشكال

ح ولا تقليد في المصابيح مفغلق لا مصدوء يطلع على ما بين الروايتين بعضهم فقال لو انه قال براء لكان حسنا

اي يرى الصديق نفسه مصابا اذا اصيب المسألة الثانية في فائدته وهي ثلثة امور احدها لفظي وهو الاعلام من

اول الامر بان ما بعده خبر لا تابع ولهذا سمي فصلا لانه فصل بين الخبر والتابع وعمادا لانه يعتمد عليه معنى الكلام

واكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة وذكر التابع اولى من ذكر اكثرهم الصفة لوقوع الفصل في نحو كنت

انت الرقيب عليهم والضمائر لا توصف والثاني معنوي وهو التوكيد ذكره جماعة وبنوا عليه انه لا يجامع التوكيد

فلا يقال زيد نفسه هو الفاضل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لانه يدعم به الكلام اي يقوى ويؤكد

والثالث معنوي ايضا وهو الاختصاص وكثير من البيانيين يقتصر عليه ذكر الزمخشري الثلثة في تفسير

اولئك هم المفلحون فقال فائدته الدلالة على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند

ثابتة للمسند اليه دون غيره المسألة الثالثة في محله زعم البصريون انه لا محل له ثم قال اكثرهم انه حرف فلا اشكال

وقال الخليل اسم ونظيره على هذا القول اسماء الافعال فيمن يراها غير معمولة لشيء وال الموصولة وقال الكوفيون

له محل ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده وقال الفراء بحسب ما قبله فمحله بين المبتدأ والخبر رفع وبين معمولي ظن نصب وبين

معمولي كان رفع عند الفراء ونصب عند الكسائي وبين معمولي ان بالعكس المسألة الرابعة فيما يحتمل من الاوجه يحتمل في نحو

كنت انت الرقيب عليهم ونحو ان كنا نحن الغالبين الفصلية والتوكيد دون الابتداء لانتصاب ما بعده وفي نحو وانا

لنحن الصافون ونحو زيد هو القائم وان عمرا هو الفاضل الفصلية والابتداء دون التوكيد لدخول اللام في

الاولى ولكون ما قبله ظاهرا في الثانية والثالثة ولا يؤكد الظاهر بالمضمر لانه ضعيف والظاهر قوي وقد اجاز ابو البقاء

في ان شانئك هو الابتر التوكيد وقد رد بانه توكيد لضمير مستتر في شانئك ويحتمل الثلثة في نحو انك

انت الفاضل ونحو انك انت علام الغيوب ومن اجاز ابدال الضمير من الظاهر اجاز في نحو ان زيدا هو الفاضل

البدلية ومنهم ابو البقاء فاجاز في تجدوه عند الله هو خيرا كونه بدلا من الضمير المنصوب ومن مسائل الكتاب قد

جربتك فكنت انت انت الضمير الاول مبتدأ او فصل او توكيد والجملة خبر كان ولو قدرت الاول فصلا او توكيدا لقلت انت اياك

لضمير في قوله تعالى ان تكون امة هي اربى من امة مبتدأ لا فصل لظهور ما قبله مع التوكيد وتنكيره مع الفصل وفي الحديث

كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فقدر في يكون ضمير الكل وابواه مبتدأ

وقوله هما اما مبتدأ ثان وخبره اللذان والجملة خبر ابواه واما فصل واما بدل من ابواه اذا اجيز ابدال الضمير

من الظاهر واللذان خبر ابواه وان قدر يكون خاليا من الضمير فابواه اسم يكون وهما مبتدأ او فصل او بدل وعلى

الاول فاللذان بالالف وعلى الاخيرين بالياء

روابط الجمل بما هي خبر عنه وهي عشرة احدها الضمير وهو الاصل

ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا

كقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى ولم يقرأ بذلك في سورة النساء بل قرأ بنصب كل كالجماعة
لان قبله جملة فعلية وهي وفضل الله المجاهدين فناسب بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لان بعده وفضل الله
المجاهدين وهذا مما اغفلوه اعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة فانهم ذكروا رجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال
في نحو قام زيد وعمرا اكرمته للتناسب ولم يذكروا مثل ذلك في نحو زيد ضربته واكرمت عمرا ولا فرق بينهما
وقول ابي النجم كله لم اصنع ولو نصب على التاكيد لم يصح لان ذنبا نكرة او على المفعول لم يكن فاسدا معنا ابيا
في فصل كل وضعيفا صناعة لان نحو كل المتصلة بالضمير لا تستعمل الا توكيدا او مبتدا نحو ان الامر كله لله
قرئ بالنصب والرفع وقرأت جماعة افحكم الجاهلية يبغون بالرفع ومجرور لعل السمن منوان بدرهم اي منه
وقول امرأة زوجي المس مس ارنب والريح ريح زرنب اذ لم يفصل ال نائبة عن الضمير وقولهم نعم ولمن صبر وغفر ان
ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه لابد من هذا التقدير سواء قدرنا اللام للابتداء ومن موصولة او شرطية
ام قدرنا اللام موطئة ومن شرطية اما على الاول فلان الجملة خبر واما على الثاني فلانه لابد في جواب اسم الشرط
المرتفع بالابتداء من ان يشتمل على ضميره سواء قلنا ان الجزاء ان الخبر فعل الشرط وهو الصحيح واما على الثالث
فلانها جواب القسم في اللفظ وجواب الشرط في المعنى وقول ابي البقاء والحوفي ان الجملة جواب الشرط مردود لانها
اسمية وقولهما انها على اضمار الفاء مردود لاختصاص ذلك بالشعر ويجب على قولهما ان تكون اللام للابتداء لا للتوطئة
تنبيه قد يوجد الضمير في اللفظ ولا يحصل الربط وذلك في ثلاث مسائل احدها ان يكون معطوفا بغير الواو نحو زيد
قام عمرو فهو او ثم هو الثانية ان يعاد العامل نحو زيد قام عمرو قام هو الثالثة ان يكون بدلا نحو حسن الجارية الجارية
اعجبتني هو فهو بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية وهو في التقدير كانه من جملة اخرى وعلى قول
من جعل العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه ان يصح المسألة ويجوز ذلك في مسألة الاشتغال فيجوز
الرفع والنصب في نحو زيد ضربت عمرا واباه ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء وثم ومع النصب بالعامل اذا ابدلت
اخاه ونحو مررت ومر بالجر على ما مر من الاختلاف في عامل البدل فان قدرت نسبا ما جاز باتفاق ويجوز باتفاق زيد ضربت
رجلا يحبه بنعت بدل او نصبه لان الصفة والموصوف كالشيء الواحد الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا
باياتنا واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار والذين امنوا وعملوا الصالحات لا نكلف نفسا الا وسعها
اولئك اصحاب الجنة ان السمع والبصر والفؤاد كل اولئك كان عنه مسؤلا ولباس التقوى ذلك خير وخص
ابن الحاجب المسألة بكون المبتدأ موصولا او موصوفا والاشارة اشارة البعيد فيمتنع نحو زيد قام هذا المانعين
وزيد قام ذلك المانع والحجة عليه الاية الثالثة ولا حجة في الرابعة لاحتمال كون ذلك فيها بدلا او بيانا وجوز
الفارسي كونه صفة وتبعه جماعة منهم ابو البقاء ورده الحوفي بان الصفة لا تكون اعرف من الموصوف الثالث

اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب اليمين
وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا والرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاءني ابو عبد الله
اذا كان ابو عبد الله كنية له اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر
المصلحين ويجب عنده كون الذين مبتدا بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط العموم لان المصلحين
اعم من المذكورين او ضمير محذوف اي منهم وقال الحوفي الخبر محذوف اي مأجورون والجملة دليله والخامس عموم يشمل
المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزمهم ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل
الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول ابي الحسن
في صحة تلك المسئلة وعلى القول بان ال في فاعل نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا
بلفظه وليس العموم مرادا اذ المراد انه لا صبر له عنها لا انه لا صبر له عن شيء والسادس ان يعطف بفاء السببية جملة
ذات ضمير على جملة خالية منه او بالعكس نحو الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة وقوله وانسان عيني
يحسر الماء تارة وتبدو وتارات يجم فيغرق كذا قالوا والبيت محتمل لان يكون اصله يحسر الماء عنه اي ينكشف عنه وتحتمل
تقدم في موضعه والسابع العطف بالواو اجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند واكرمها ونحو زيد قام وقامت
هند بناء على ان الواو للجمع فالجملتان كالجملة كمسئلة الفاء وانما الواو للجمع في المفردات لا في الجمل بدليل جواز هذان
قائم وقاعد دون هذان يقوم ويقعد والثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو ان
قام والتاسع ال النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين ومنه واما من خاف مقام ربه
ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي الماوى والعاشر كون الجملة نفس المبتدا في المعنى نحو هجيري ابي بكر لا اله الا الله
ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة نحو قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا واما
في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اما النون على ان الاصل وازواج الذين كفروا
واما كلمة محذوفة وهي ما اضيف اليها على التدريج وتقديرها اما قبل يتربصن اي ازواجهم يتربصن
وهو قول الاخفش واما بعده اي يتربصن بعدهم وهو قول الفراء وقال الكسائي وتبعه ابن مالك الاصل يتربص
ازواجهم ثم جيء بالضمير مكان الازواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لا تضاف لكونها ضميرا وحصل
الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير **الاشياء التي تحتاج الى الربط** وهي احد عشر احدها الجملة
المخبر بها وقد مضت ومن ثم كان مردودا قول ابن الطراوة في لولا زيد لاكرمتك ان لاكرمتك هو الخبر وقول
عطية في فالحق والحق اقول لاملأن جهنم ان لاملأن خبر الحق الاول فيمن قرا بالرفع وقوله ان المقدر ان املأ مردود
لان نسبة الجملة مفردا وجواب القسم لا يكون مفردا بل الخبر فيهما محذوف اي لولا زيد موجود والحق قسمي

فى لعمرك لا اصل الثانى جملة الموصوف بها ولا يربطها الا الضمير اما مذكورا نحو حتى تنزل علينا كتابا نقرؤه او
مقدرا اما مرفوعا كقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل عار اى هو عار او منصوبا كقوله
حميت حمى تهامة بعد نجد وما شىء حميت بمستباح اى حميته او مجرورا نحو واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس ولا
يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون فانه على تقدير فيه اربع مرات وهل حذف الجار
والمجرور معا او حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل كما قال ويوم شهدناه سليما وعامرا اى شهدنا
فيه ثم حذف منصوبا قولان الاول عن سيبويه والثانى عن ابى الحسن وفى امالى ابن الشجرى قال الكسائى لا يجوز
ان يكون المحذوف الا الهاء اى ان الجار حذف اولا ثم حذف الضمير وقال الاخر لا يكون المحذوف الا فيه وقال اكثر
النحويين منهم سيبويه والاخفش يجوز الامران والاقيس عندى الاول انتهى وهو مخالف لما نقل غيره وزعم ابو حيان
ان الاولى ان لا يقدر فى الاية الاولى ضمير بل يقدر ان الاصل يوما يوم لا تجزى فيه بدل يوم الثانى من الاول
ثم حذف المضاف ولا نعلم ان مضافا الى جملة حذف ثم ان ادعى ان الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ او انها انيبت عن
المضاف فلا تكون الجملة حينئذ مفعولا فى مثل هذا الموضع الثالث الجملة الموصول بها الاسماء ولا يربطها غالبا الا
الضمير اما مذكورا نحو الذين يؤمنون ونحو وما عملته ايديهم وفيها ما تشتهيه الانفس وقوله تعالى يأكل مما تأكلون منه
واما مقدرا نحو ايهم اشد ونحو وما عملت ايديهم وفيها ما تشتهى الانفس ونحو ويشرب مما تشربون والحذف
من الصلة اقوى منه من الصفة ومن الصفة اقوى منه فى الخبر وقد يربطها ظاهر يخلف الضمير كقوله فيا رب ليلى
فى كل موطن وانت الذى فى رحمة الله اطمع وهو قليل ولو قيل به فى وانت الذى فى رحمته وقد كان يمكنهم ان يقدروا فى
رحمتك كقوله وانت الذى اخلفتنى ما وعدتنى وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل اذ الغالب الذى فعل و
فعلت قليل ومع هذا فهو مقيس واما انت الذى قام زيد فقليل غير مقيس وعلى هذا فقول الزمخشرى فى
قوله تعالى الحمد لله الذى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون انه يجوز كون العطف
على الجملة الفعلية ضعيف لانه يلزم ان يكون من هذا القبيل فيكون الاصل كفروا به لان المعطوف على
صلة صلة فلا بد من رابط واما اذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده فلا اشكال الرابع الواقعة حالا ورابطها اما
الواو والضمير نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او الواو فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة ونحو جاء زيد و
الشمس طالعة او الضمير فقط نحو ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وزعم ابو الفتح فى سورة الثانية انه
لا بد من تقدير الضمير اى طالعة وقت مجيئه وزعم الزمخشرى فى الثالثة انها شاذة نادرة وليس كذلك لوروده فى
مواضع من التنزيل نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو فنبذوه وراء ظهورهم كانهم لا يعلمون والله يحكم لا معقب لحكمه وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم ليأكلون الطعام ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة وقد

تخلو منهما لفظا فيقدر الضمير نحو مررت بالبر قفيز بدرهم او الواو كقوله يصف غائصا لطلب اللؤلؤ نصف
النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ما حاله نصف النهار الماء غامره ورفيقه بالغيب لا يدري الخامس المفسرة لعامل
الاسم المشتغل عنه نحو زيدا ضربته او ضربت اخاه او عمرا اخاه اذا قدرت الاخ بيانا فان قدرته بدلا لم يجز نصب
الاسم على الاشتغال ولا رفعه على الابتداء وكذا لو عطفت بغير الواو وكقوله تعالى والذين كفروا فتعسا لهم الذين مبتدأ
وتعسا مصدر لفعل محذوف هو الخبر ولا يكون الذين منصوبا بمحذوف يفسره تعسا كما تقول زيدا اضرب اباه و
لا يجوز زيدا جدعا له ولا عمرا سقيا له خلافا لجماعة منهم ابن حيان لان اللام متعلق بمحذوف لا بالمصدر لانه
لا يتعدى بالحرف وليست اللام لام التقوية لانها لازمة ولام التقوية غير لازمة وقوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة ان قدرت من زائدة فكم مبتدأ او مفعول لآتيناهم مقدرا بعده وان قدرتها بيانا لكم
فهي بيان للمنافي ما ننسخ من آية لم يجز واحد من الوجهين لعدم الراجع الى كم وانما هي مفعول ثان مقدم مثل اعشرين
درهما اعطيتك وجوزه الزمخشري في كم الخبرية والاستفهامية ولم يذكر النحويون ان كم الخبرية تعلق العامل
عن العمل وجوز بعضهم زيادة من كما قدمنا وانما تزاد بعد الاستفهام بهل خاصة وقد يكون تجويزه ذلك على
قول من لا يشترط كون الكلام غير موجب مطلقا او على قول من يشترط في غير باب التمييز ويرى انها في نحو رطل من زيت
وخاتم من حديد زائدة لا مبينة للجنس السادس التابع بدلا البعض والاشتمال ولا يربطهما الا الضمير ملفوظا به
نحو ثم عموا وصموا كثير منهم يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه او مقدرا نحو من استطاع اليه سبيلا اي منهم ونحو
قتل اصحاب الاخدود النار اي فيه وقيل ال خلف عن الضمير اي ناره وقال الاعشى لقد كان في حول ثواء ثويته
تقضي لبانات ويسأم سائم اي ثويته فيه فالهاء في ثويته مفعول وهو ضمير الثواء لا ان الجملة صفة والهاء رابطة
الصفة والضمير المقدر رابط للبدل وهو ثواء بالمبدل منه وهو حول وزعم ابن سيدة انه يجوز كون الهاء من ثويته
للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة في وليس بشيء لخلو الصفة عن ضمير الموصوف ولاشتراط الرابط في بدل البعض
وجب في نحو قولك مررت بثلاثة زيد وعمرو القطع بتقدير منهم لانه لو اتبع لكان البدل بدل بعض من غير ضمير تنبيه
انما لم يحتج بدل الكل الى رابط لانه نفس المبدل منه في المعنى كما ان الجملة التي هي نفس المبتدأ لا تحتاج الى رابط لذلك
الثامن معمول الصفة المشبهة ولا يربطه الا الضمير اما ملفوظا به نحو زيد حسن وجهه او وجها منه او مقدرا
نحو زيد حسن وجها اي منه واختلف في نحو زيد حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل ال خلف عن الضمير
قال الله تعالى وان للمتقين لحسن مآب جنات عدن مفتحة لهم الابواب جنات بدل من حسن او عطف بيان والثاني زعم
البصريون لانه لا يجوز عندهم ان يقع عطف البيان في النكرات وقول الزمخشري انه معرفة لان عدنا علم على الاقامة
بدليل جنات عدن التي وعد الرحمن عباده بالغيب لو صح تعينت البدلية بالاتفاق اذ لا تبين المعرفة بالنكرة ولكن قوله

وانما عدل عن مصدر لانه نكرة والنون في الآية بدل لا نعت ومفتحة حال من جنات لاختصاصها بالاضافة
او صفة لها لا صفة لجنات لانه منكر ولان البدل لا يتقدم على النعت والابواب مفعول ما لم يسم فاعله او بدل
من ضمير مستتر والاول اولى لضعف مثل مررت بامرأة حسنة الوجه عليها فلا بد من تقدير ان الفصل
منها او ابوابها وناب ال عن الضمير وهذا البدل بدل بعض لا بدل اشتمال خلافا للزمخشري التاسع جواب
اسم الشرط المرفوع بالابتداء ولا يربطه ايضا الا الضمير اما مذكورا نحو فمن يكفر بعد منكم فاني اعذبه او مقدرا
او منوبا عنه نحو فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج اي منه والاصل في حجه واما قوله تعالى
بلى من اوفى بعهده واتقى فان الله يحب المتقين ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا فان حزب الله هم
الغالبون وقول الشاعر فمن تكن الحضارة اعجبته فاي رجال بادية ترانا فقال الزمخشري في الآية الاولى
ان الرابط عموم المتقين والظاهر انه لا عموم فيها وان المتقين مساوون لمن تقدم ذكره وانما الجواب في الآية
والبيت محذوف وتقديره في الآية الاولى يحبه الله وفي الثانية يغلب وفي البيت فلسنا على صفته
العاشر العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما اما بعاطف كما في قام وقعد اخواك او عمل اولهما
في ثانيهما نحو وانه كان يقول سفيهنا على الله شططا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله احدا او كون
ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو قوله تعالى لو يستغفر لكم رسول الله ونحو آتوني افرغ عليه قطرا او جواب
السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه الارتباط ولا يجوز قام قعد زيد
ولذلك بطل قول الكوفيين ان من التنازع قول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال وانه حجة على
رجحان اختيار اعمال الاول لان الشاعر فصيح وقد ارتكبه مع استلزامه حذف المفعول الثاني وترك اعمال الثاني مع تمكنه
وسلامته من الحذف والصواب انه ليس من باب التنازع في شيء لاختلاف مطلوبي العاملين فان كفاني طالب للقليل
واطلب طالب للملك محذوفا للدليل وليس طالبا للقليل لئلا يلزم فساد المعنى وذلك لان التنازع يوجب
نفيه بقوله ولم اطلب مطلوبا على كفاني وح يلزم كونه مثبتا لانه داخل في حيز الامتناع المفهوم من لو واذا
امتنع النفي جاء الاثبات فيكون قد اثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله ولو اسعى لادنى معيشة وانما لم
ان يعطف مستانفا لانه لا ارتباط بينه وبين كفاني فلا تنازع بينهما فان قلت انما يجوز التنازع على تقدير
الواو للحال قلت اذا قلت لو دعوته لاجابني غير متوان افادت لو انتفاء الدعاء والاجابة دون انتفاء عدم
التواني حتى يلزم اثبات التواني قلت اجاز ذلك قوم منهم ابن الحاجب في شرح المفصل ووجه به قول الفارسي و
الكوفيين ان البيت من التنازع واعمال الاول وفيه نظر لان المعنى لو ثبت ان اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل
في حال اني غير طالب له فيكون انتفاء كفاية القليل المقيد بعدم طلبه موقوفا على طلبه له فيتوقف عدم الشيء على

وجوده ولهذه القاعدة ايضا بطل قول بعضهم في فلما تبين له قال اعلم ان الله على كل شيء قدير ان فاعل تبين ضمير راجع الى المصدر المفهوم من ان وصلتها بناء على ان تبين واعلم قد تنازعاه كما في ضربني وضربت زيدا اذ لا ارتباط بين تبين واعلم على انه لو صح لحسن حمل التنزيل عليه لضعف الاضمار قبل الذكر في باب التنازع حتى ان الكوفيين لا يجيزونه البتة وضعف حذف مفعول عامل الثاني اذا اهمل كضربني وضربت زيدا حتى ان البصريين لا يجيزونه الا في الضرورة والصواب ان مفعول طلب الملك محذوف كما قدمنا وان فاعل تبين ضمير مستتر اما للمصدر اي فلما تبين له تبين كما قالوا في ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه او للشيء دل عليه الكلام اي فلما تبين له الامر او ما اشكل عليه ونظيره اذا كان غدا فأتني اي اذا كان هو اي ما نحن عليه من سلامة. الحادي عشر الفاظ التوكيد الاول وانما يربطها الضمير الملفوظ به نحو جاء زيد نفسه وان الزيدين كليهما كلاهما والقوم كلهم ومن ثم كان مردودا قول الكوفي في الذخائر بقول جاء القوم جميعا على الحال وجميع على التوكيد وقول بعض من عاصرنا في قوله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميعا ان جميعا تأكيد لما ولو كان كذا لقيل جميعه ثم التأكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل والصواب انه حال وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم انا كلا فيها ان كلا تأكيد والصواب انه بدل وابدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز اذا كان مفيدا للاحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج الى ضمير ويجوز لكل ان تلي العوامل اذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم فيجوز مجيئها بدلا او حالا نحو جاءني كلهم ولا يجوز الا في الضرورة فهذا احسن ما قيل في هذه القراءة وخرجها ابن مالك على ان كلا حال وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى وهو نادر كقول بعضهم مررت بهم كلا اي جميعا وتقديم الحال على عاملها الظرفي واحترزت بذكر الاول عن اجمع واخوانه فانها انما تؤكد بها بعد كل نحو فسجد الملائكة كلهم اجمعون

الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة وهي احد عشر احدها التعريف نحو غلام زيد الثاني التخصيص نحو غلام امرأة والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف فان غلام رجل اخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز غلام زيد الثالث التخفيف كضارب زيد وضاربا عمرو وضاربو بكر اذا اردت الحال او الاستقبال فان الاصل فيهن ان يعملن النصب ولكن الخفض اخف منه اذ لا تنوين معه ولا نون ويدل على ان هذه الاضافة لا تفيد التعريف قولك الضارب زيد والضاربو زيد ولا يجمع على الاسم تعريفان وقوله تعالى هديا بالغ الكعبة ولا توصف النكرة بالمعرفة وقوله تعالى ثاني عطفه وقول ابي كبير فأتت به حوش الفؤاد مبطنا سهدا اذا ما نام ليل الهوجل ولا تنصب المعرفة على الحال وقول جرير يا رب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مباعدة منكم وحرمانا ولا تدخل رب على المعارف وفي التحفة ان ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد الا تخفيفا فقال بل تفيد ايضا التخصيص فان ضارب زيد اخص من ضارب وهذا سهو فان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضاربا فقط

والتخصيص حاصل بالمعمول وقيل ان تأتي الاضافة فان لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فاضافته محضة
التعريف والتخصيص لانها ليست في تقدير الانفصال وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بمالك يوم الدين قال الزمخشري
اريد باسم الفاعل هنا اما الماضي كقولك هو مالك عبده امس اي مالك الامور يوم الدين على حد ونادى
اصحاب النار ولهذا قرئ ابو حنيفة ملك يوم الدين واما الزمان المستمر كقولك هو هذا مالك العبيد فانه
بمنزلة قولك مولى العبيد انتهى ملخصا وهو حسن ولكنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى
جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا فقال قرئ بجر الشمس والقمر عطفا على الليل وبنصبهما باضمار جعل او
عطفا على محل الليل لان اسم الفاعل هنا ليس في معنى المضي فتكون اضافته حقيقية بل هو دال على جعل مستمر
في الازمنة المختلفة ومثله فالق الحب والنوى وفالق الاصباح كما تقول زيد قادر عالم ولا تقصد زمانا دون
زمان انتهى وحاصله ان اضافة الوصف انما تكون حقيقية اذا كان بمعنى الماضي وانه اذا كان لافادة حدث
مستمر في الازمنة كانت اضافته غير حقيقية وكان عاملا ولعل الامر كذلك الرابع ازالة القبح والتجوز كمررت بالرجل
الحسن الوجه فان الوجه ان رفع قبح الكلام لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وان نصب حصل التجوز باجرائك الوصف
القاصر مجرى المتعدي الخامس تذكير المؤنث كقوله اناره العقل مكسوف بطوع هوى وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
قيل ويحتمل ان يكون منه ان رحمة الله قريب من المحسنين وبعده لعل الساعة قريب فذكر الوصف حيث لانه اضيف
ولكن ذكر الفراء انهم التزموا التذكير في قريب اذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق وقول الجوهري ان التذكير لكون التانيث
مجازيا فوهم لوجوب التانيث في نحو الشمس طلعت والموعظة نافعة وانما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهر لا
المضمر السادس تانيث المذكر كقولهم قطعت بعض اصابعه وقوله تلتقطه بعض السيارة ويحتمل ان يكون منه فله
عشر امثالها وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها اي من الشفا ويحتمل ان الضمير للنار وان الاصل فله عشر
حسنات امثالها فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف وهو مؤنث وقال طول الليالي اسرعت في نقضي نقضن
كلي ونقضن بعضي وقال وما حب الديار شغفن قلبي وانشد سيبويه ونشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر
القناة من الدم ولجهله بهذا القول يبشر ابن حزم الظاهري في قوله يحسب صدها مثلما واحذر الذي يكون كمرتين
عرب وعجم فان صديق الشوبري وشاهدي كما شرقت صدر القناة من الدم والمراد بها الكناية عن الرجل الناقص
كنقص ماء الموصول ويعبر بالكناية عن المرابي الاخذ ما ليس له كالخدعة والواو في الخطوط شرط هذه المسألة والتي
قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه فلا يجوز امة زيد جاء ولا غلام هند ذهب ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح
قول ابي الفتح في توجيه قراءة ابي العالية لا تنفع نفسا ايمانها بالتاء انه من باب قطعت بعض اصابعه
لان المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع اليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الايمان

في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل الى ظاهره نحو قولك زيدا ظلم اي زيد ظلم نفسه و
ذلك لا يجوز الثالث الظرفية نحو نوحا كلما كاجين وقوله انا ابو المنهال بعض الاحيان وقول المتنبي
سرنا بوصال لم يكن تلثه بصدود واتى في البيت سقفها مثبة ازادتها النفي لا شرطية لانه لو
كان ذلك ان سرنا انعكس المعنى لا يقال يدل على انها شرطية ان الجملة المنفية ان استوفيت فلم ان
بالاولى فسد المعنى لانا نقول الرابط حاصل بتقديرها صفة للوصال والرابط محذوف اي لم تزعني بعده
ثم حذف فاد فصار او على التدريج او حالا من تاء الخطاب والرابط فعلها وهي حال مقدرة او معطوفة بها محذوفة
فلا موضع لها اي ما سرني غير مقدار ان لك تروعني ومن روى ثلثه بالرفع فالحالية ممتنع لعدم الرابط
الثامن المصدرية نحو وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون فاي مفعول مطلق اصيبت منقلبون ويعلم معلقة
عن العمل بالاستفهام وقال سيعلم ليلى اي دين تداينت واي غريم للتقاضي غريمها اي الاولى والحيبة النصب
بما بعدها كما في الاية الا انها هنا مفعول به كقولك تداينت دينا لا مفعول مطلق لانها لم تضف لمصدر
والثانية والجنة الرفع بالابتداء مثلها في لنعلم اي الحزبين احصى ولتعلمن اينا اشد عذابا والتاسع نحو
الضمير ولهذا اوجب تقديم المبتدا في نحو غلام من عندك والخبر في نحو صبيحة اي يوم سفرك والمفعول في نحو
غلام ايهم اكرمت ومن ومجرورهما في نحو من غلام ايهم انت افضل ووجب الرفع في نحو علمت ابو من زيد والى
هذا اشير في قول بعض الفضلاء علمت بارباب الصدر في غير امضا فالا ارباب الصدر يتصدرن ابا الذي
تضمن صحابة ناقص فتحط قدرا من علاك وتحقرا وقع ابو من ثم خفض مزمل بسين قولي مغربا ومحذرا واشار
بقوله ثم خفض مزمل الى قول امرئ القيس كان ابانا في عرانين وبله كبير اناس في بجاد مزمل وذلك لان مزملا
صفة لكبير فحقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته المخفوض العاشر الاعراب نحو هذا خمسة عشر زيد فيمن اعربه والاكثر
البناء الحادي عشر البناء وذلك في ثلثة ابواب احدها ان يكون المضاف مبهما كمثل وغير ودون وقد استدل
على ذلك بامور منها قوله تعالى وحيل بينهم وبين ما يشتهون ومنا دون ذلك قال الاخفش وخولف واجيب عن
الاول بان نائب الفاعل ضمير المصدر اي وحيل هو اي الحول كما في قوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسؤك
وان يكشف غرامك تدرب اي ويعتلل هو اي الاعتلال ولا بد عندي من تقدير عليك مدلولا عليها
بالمذكورة ويكون حالا من الضمير لتفيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل وعن الثاني بانه على حذف الموصوف ومنا
قوم دون ذلك كقوله منا ظعن ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام ومنها قوله تعالى لقد تقطع
بينكم فيمن فتح بينا قال الاخفش ويؤيده قراءة الرفع وقيل بين ظرف والفاعل ضمير مستتر راجع الى مصدر الفعل
اي لقد وقع التقطع او الى الوصل اي لقد تقطع الوصل الان وما نرى معكم شفعاءكم يدل على التهاجر

يستلزم عدم التوصل اولى ما كنتم تزعمون على ان الفعلين مثنا زعمتما وثوبا اشار به لداهم باجوابكم
لو استطيعه وقد جمع بين الغير والتنوين فتح البين مع اضافته الى معرب فيهما قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم
تنطقون فيمن فتح مثل وقرأ بعض السلف ان يصيبكم مثل ما اصاب بالفتح وقول الفرزدق وان مثلهم
بشر وزعم ابن مالك ان ذلك لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات بانها تثنى وتجمع كقوله تعالى الا امم امثالكم وقول
الشاعر والشر بالشر عند الله مثلان وزعم ان حقا اسم فاعل من حق يحق واصله حاقق فقصر كما قيل بر وبار
وثم ففيه ضمير مستتر ومثل حال منه وان فاعل يصيبكم ضمير ربنا لتقدم ذكره وما نافية الا بالله ومثل مصدر وما
بين الفرزدق فيمن لحو بشر ومنها قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقال غيره
لم يمنع وقد جاء مفتوحا ولا باني فيه البحث بن مالك لان غير قوله غير انه واعيا البين بعربي ولو كان المضاف غير مبهم
لم يبن واما قول الجرجاني وموافقيه ان غلامي ونحوه مبني فمردود ويلزمهم بناء غلامك وغلامه ولا قائل
بذلك الباب الثاني ان يكون المضاف زمانا مبهما والمضاف اليه اذ نحو ومن خزي يومئذ بفتح يوم وفتح
الباب الثالث ان يكون زمانا مبهما والمضاف اليه فعل مبني بناء اصليا كان البناء كقوله على حين عاتبت
المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع او بناء عارضا كقوله لاجتذبن منهن قلبي تحلما على حين يستصبين
كل حليم وروينا بالفتح وهو ارجح من الاعراب عند ابن مالك ورجح عند ابن عصفور فان كان المضاف اليه فعلا
معربا او جملة اسمية فقال البصريون يجب الاعراب والصحيح جواز البناء ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم بفتح يوم وقراءة غير ابي عمرو وابن كثير يوم لا تملك نفس بالفتح وقال اذا قلت هذا حين اسلو يهيجني نسيم
الصبا من حيث ما يطلع الفجر وقال الخرام تغلبي يا عمرك الله انني كريم على حين الكرام قليل واني لا اخزى اذا قيل مملق
سخي واخزى ان يقال بخيل روينا بالفتح وحكى ابن الاخضر سألنا بحضرة ابن الابرش عن وجه النصب في قول النابغة
اتاني ابيت اللعن انك لمتني وتلك التي تستك منها المسامع مقالة ان قد قلت سوف اناله وذلك من تلقاء
مثلك رائع فقال ولا تعجب الا ردى فردى مع الردى فقيل للجواب فقال ابن الابرش قد اجاب به انها لما
اضيفت الى المبني اكتسبت البناء فهو مفتوح لا منصوب ومحله الرفع بدلا من انك لمتني وقد يروى بالرفع
هذا الجواب عندي غير جيد لعدم ابهام المضاف فلو صح لصح البناء في نحو غلامك وفرسك وهذا ما
لا قائل به وقد مضى ان ابن مالك منع الثاني مثل مع ابهامها لكونها تثنى وتجمع فما ظنك بهذا وانما هو منصوب
على اسقاط الباء او باضمار اعني او على المصدر وفي البيت اشكال لو سأل السائل عنه لكان اولى وهو
اضافة مقالة الى ان قلت فانه في التقدير مقالة قولك ولا يضاف الشيء الى نفسه وجوابه ان الاصل مقالة
فحذف التنوين للضرورة لا للاضافة وان وصلتها بدل من مقالة او من انك لمتني او خبر لمحذوف وقد يكون

الشاعر إذا قال مقالة ان باثبات التنوين ونقل حركة الهمزة وانشده الناس بتخفيفها واضطروا الى مد
التنوين ويروى مالا وهو مصدر للمبنى المذكور او اخرى محذوفة الامور التي لا يكون افعال معها
لا فاصلة او هي عشرون احدها كونه على فعل بالضم كثيرا وظرف ولا يتوقف على امثال السجايا وما اشبهها
مما يقوم بفاعله ولا يتجاوزه ولهذا تحول المتعدي فاصلا اذا حول الى فعل لغرض المبالغة والتعجب نحو
ضرب الرجل وفهم بمعنى اضربه وافهمه وسمع رحبتكم الطاعة وان بشر طلع اليمن فلانا لتضمنهما ووجهها انهما ضمنا
معنى وسع وبلغ الثاني والثالث كونه على فعل بفتح العين او فعل بالكسر وصفهما على فعيل نحو ذل
وقوي والرابع كونه على افعل بمعنى صار ذا كذا نحو اغد البعير واحصد الزرع اذا صارا ذوي غدة وحصاد
والخامس كونه على افعلل كاقشعر واطمأن والسادس كونه على افوعل كاكوهد الفرخ اذا ارتعد والسابع كونه
على افعنلل باصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع والثامن كونه على افعنلل بزيادة احدى اللامين كاقعنسس
الجمل اذا ابى ان ينقاد والتاسع كونه على افعنلى كاحرنبى الديك اذا انتفش وشذ قولهم جعل النعاس يغرندني
اي يطرده عني ويسرندني اي يغلبني ويعرنديني بالعين المعجمة يعلوني ويغلبني ومعناه يسرندني والعاشر كونه على
استفعل وهو دال على التحول كاستحجر الطين وقولهم ان البغاث بارضنا يستنسر والحادي عشر كونه على وزن
انفعل كانطلق وانكسر والثاني عشر كونه مطاوعا للمتعدي الى واحد نحو كسرته فانكسر وازعجته فانزعج فان قلت
قد يجيء انفعل قلت نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية وايضا فالمطاوع لا يلزم وزنا نفعل نحو
ضاعفت الحساب فتضاعف وعلمته فتعلم وثلمته فتثلم واصله ان المطاوع ينقص عن المطاوع درجة كالبسته
الثوب فلبس واقمته فقام وزعم ابن برهان ان الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين نحو استخبرته الخبر
فاخبرني الخبر واستفهمته الحديث فافهمني الحديث واستعطيته درهما فاعطاني درهما وفي المتعدي لواحد
نحو استفتيته فافتاني واستنصحته فنصحني والصواب ما قدمت لك وهو قول النحويين وما ذكره ليس من باب
المطاوعة بل من باب الطلب والاجابة وانما حقيقة المطاوعة ان يدل احد الفعلين على تأثير ويدل الآخر
على قبول فاعله لذلك التأثير والثالث عشر ان يكون رباعيا مزيدا فيه نحو تدحرج واحرنجم واقشعر واطمأن والرابع
عشر ان يضمن معنى فعل قاصر نحو قوله تعالى ولا تعد عيناك عنهم فليحذر الذين يخالفون عن امره اذا عوى واصلح
لي في ذريتي لا يسمعون الى الملا الاعلى وقولهم سمع الله لمن حمده وقوله يخرج في عراقيبها نصلي فانها ضمنت معنى
ولا تنب ويخرجون ويخرجوا وبارك ولا يصغون واستجاب ويعث ويفسد والستة الباقية ان يدل على
سجية ككرم وجبن وشجع او على عرض كفرح وبطر واشر وحزن وكسل او على نظافة كطهر ووضؤ ونظف او دنس
كنجس ورجس وجنب او على لون كاحمر واخضر وادم واحمار واسواد او حلية كدعج وكحل وشنب وسمن وهزل

تنبيه خفي قضية تعلق في باب المشاركة فلان يتعهد ضيعته قال ابن درستويه ولا يجوز عند سيبويه تعاهد لأن تفاعل لا
يكون عند أصحابه إلا من اثنين ولا يكون متعديا ويرده قوله تجاوزت أحراسا إليها ومعشرا وأجاز الخليل
تعاهد وهو قليل وحكى ابن قتيبة أن بعضهم أنكرها وسأل يونس فأجازها وجمع بينهما وكان عنده
من فصحاء العرب فسألوا أمنعوا من تعاهد فقال يونس يا أبا زيد كم من علم استفدناه كنت أنت سببه ونقل ابن عصفور
عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذويب بينا تعانقه الكماة وروغه يوما أتيح له جريء سلفع إن من تواتر التعانق
مخطي لأن تفاعل لا يتعدى ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديا إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها
متعديا إلى واحد نحو عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم وإن كان متعديا إلى واحد فإنه يصير قاصرا نحو تضارب
زيد وعمرو إلا قليلا نحو جاوزت زيدا وتجاوزنا وزيد وعانقته وتعانقنا وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا
يتعدى ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعديا وأيضا فلم يجعل الرد برواية الجر لذلك معنى الأمور التي يتعدى بها
فعل القاصر وهي سبعة أحدها همزة أفعل نحو أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا ربنا أمتنا اثنتين و
أحييتنا اثنتين والله أنبتكم من الأرض نباتا ثم يعيدكم فيها ويخرجكم إخراجا وقد ينقل المتعدي إلى واحد
بالهمزة إلى المتعدي إلى اثنين نحو ألبست زيدا ثوبا وأعطيته دينارا ولم ينقل متعد إلى اثنين بالهمزة
إلى المتعدي إلى ثلاثة إلا في رأى وعلم وقاس الأخفش في أخواتهما الثلاثة القلبية نحو ظن وحسب وزعم وقيل النقل
بالهمزة كله سماعي وقيل قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد والحق أنه قياسي في القاصر سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب
سيبويه والثاني ألف المفاعلة تقول في جلس زيد ومشى وسار جالست زيدا وماشيته وسايرته والثالث
صوغه على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح أي غلبته في الكرم الرابع صوغه على استفعل
للطلب أو النسبة للشيء كاستخرجت المال واستحسنت زيدا واستقبحت الظلم وقد ينقل ذو المفعول الواحد إلى
اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب فأما إجازة استغفرت الله من الذنب فلتضمنه معنى تبت
ولو استعملا على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وابن عصفور وأما قول أكثرهم إن استغفر من باب
اختار فيرده والخامس تضعيف العين تقول في فرح زيد فرحته ومنه قد أفلح من زكاها وهو الذي يسيركم
وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية كقولهم سمت زيدا وقوله فأول راض سنة من يسيرها
وفيه نظر لأن سرته قليل وسيرته كثير بل قيل إنه لا يجوز سرته وأنه في البيت على إسقاط الباء توسعا وقد يجتمع
التعدية بالباء وبالتضعيف في قوله تعالى نزل عليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه وأنزل التوراة والإنجيل
من قبل هدى للناس وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقا فقال لما نزل القرآن منجما والكتابان جملة
جيء بنزل في الأول وأنزل في الثاني وإنما قال هو في خطبة الكشاف الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما

وعن المصنف المصالح مجيئا لانه اراد بالاول انزاله من اللوح المحفوظ الى السما الدنيا وهو الانزال المذكور في انا انزلناه في ليلة القدر وفي قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن واما قول القفال ان المعنى الذي انزل في صومه او الذي انزل في شانه فتكلف لا داعي اليه وبالثاني تنزيله من السما الدنيا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم منجما في ثلاث وعشرين سنة ويشكل على الزمخشري قوله تعالى وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة فقرن نزل بجملة واحدة وقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله يكفر بها وذلك شائع في قوله تعالى واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا الاية وهي اية واحدة والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا وفي المتعدي لواحد نحو علمته الحساب وفهمته المسالة ولم يسمع في المتعدي الى اثنين ومذهب الجرمي انه يجوز في علم المتعدية لاثنين ان ينقل بالتضعيف الى ثلاثة ولا يشهد له سماع ولا قياس وظاهر قول ابن مالك انه سماعي مطلقا ومثل في القاصر والمتعدي الى واحد السادس التضمين فلذلك عدي رحب وطلع الى مفعول لما تضمنا معنى وسع وبلغ وقالوا فرقت زيدا وسفه نفسه لتضمنهما معنى خاف وامتهن او اهلك ويختص التضمين عن غيره من المعديات بانه قد ينقل الفعل الى اكثر من درجة ولذلك عدي الوت بقصر الهمزة بمعنى قصرت الى مفعولين بعدما كان قاصرا وذلك في نحو قولهم لا الوك نصحا ولا الوك جهدا لما ضمن معنى لا امنعك ومنه قوله تعالى لا يالونكم خبالا وعدي اخبر وخبر وحدث وانبا ونبا الى ثلاثة لما ضمنت معنى اعلم واري بعدما كانت متعدية الى واحد بنفسها والى الآخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم فلما انباهم باسمائهم نبئوني بعلم السابع اسقاط الجار توسعا نحو ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر اي نكاح ولا تعزموا عقدة النكاح اي على عقدة النكاح واقعدوا لهم كل مرصد اي عليه وقوله تعالى انظر دون الفارسي انه مختص بالمكان الذي صح فيه دليس مبهما وقوله كما عسل الطريق الثعلب فيه الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود بانه غير مبهم وقوله انه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق ولا يحذف الجار قياسا الا مع ان وان واهمل النحوي هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت كي تكرمني ان تكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لان تكرمني والجار والمجرور كعلتيه وان ضمير بعدها ولا يحذف مع كي لام العلة لانها لا يدخل عليها جار غيرها الجار في ان قوله تعالى وبشر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات تجري من تحتها الانهار شهد الله انه لا اله الا هو اي بان لهم الجنة وبانه لا اله الا هو ويعجبون ان يكون هذا اي من ان او عن ان على حاله وفي ذلك بين المعتبرين وعملها وقوله عجبت ان يتولى المعافا الذي يعنيه موضع الا ان نشأ ابن السيد فانه قد نفي او لا وعن ثانيا فقد حكي عكس مذهب ولا يجوز ان يقدر فيهما معا في اوعن للتناقض ومحل ان وان وصلتهما بعد حذف الجار نصب عند الخليل واكثر النحويين حملا على الغالب فيما ظهر فيه الاعراب بعد حذفه وجوز سيبويه ان يكون المحل جرا فقال بعدما حكى قول الخليل ولو قال انسان انه

كان قوله لا فوقها وله نظائر يخرج فوقها لا ابوك وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جر وأن
سيبويه يرى أنه نصب فمما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا أن هذه امتكم امة واحدة
وانا ربكم فاعبدون أصلهما لا تدعوا مع الله احدا لأن المساجد لله فاعبدون لأن هذه امتكم امة واحدة ولا يجوز تقدم
منصوب الفعل عليه إذا كان أنّ وصلتها لا تقول أنك فاضل عرفت وقوله وما زرت ليلى أن تكون حبيبة إليّ ولا
دين بها أنا طالبه روي بخفض دين عطفا على محل أن تكون إذ أصله لأن تكون وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول
اللام وقد يعترض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على التوهم ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات وهنا
معدثا من ذكره الكوفيون وهو تحويل حركة عين الفعل يقال كسي زيد بوزن فرح فيكون قاصرا قال وإن يعرين
ان كسي الجواري فتنبو العين عن كرم عجاف فيه انحى السين كان بمعنى ستر وغطى وتعدى الى واحد كقوله وأركب في
الروع عريانا كسي وجهها سعف منتشر أو بمعنى أعطى كسوة وهو الغالب فيتعدى لاثنين نحو كسوت زيدا جبة قالوا
وكذلك شترت عينه بكسر التاء فإنه بمعنى انقلب جفنها وشتر الله عينه بفتحها فإنه بمعنى قلبها وهذا عندنا
من باب المطاوعة يقال شتره فشتر كما يقال ثرمه فثرم ومن كسوته الثوب فكسيه فلم يكسه منه البيت ولكن حذف المفعول

الباب الخامس من الكتاب في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشر جهات الجهة الاولى

أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى وكثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى
ما يعربه مفردا أو مركبا ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه
حكي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذ له بيت المفصل لعبد الله الثعلب لغارات إذ قال الخميس نعم فقال
نعم حرف جواب ثم طلب محل الشاهد في البيت فلم يجده فظهر لي حسن لغة كنانة في نعم الجوابية وهي نعم بكسر العين
وانما نعم هنا واحد الانعام وهو خبر لمحذوف أي هذه نعم وهو محل الشاهد وسألني أبو حيان وقد عرض اجتماعنا
علام عطف بحقلد من قول زهير تقي نقي لم يكثر غنيمة بنهكة ذي قربى ولا بحقلد فقلت حتى أعرف ما الحقلد
فنظرناه فإذا هو السيئ الخلق فقلت هو معطوف على شيء متوهم إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة فاستعظم ذلك وقال الشلوبين
وحكى لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب كلالة من قوله تعالى وإن كان رجل يورث كلالة فقال
أخبروني ما الكلالة فقالوا له الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل فقال إذن هي تمييز وتوجيه قوله أن يكون
الاصل وان كان رجل يرثه كلالة ثم حذف الفاعل وبني الفعل للمفعول فارتفع الضمير واستتر ثم جيء بكلالة
تمييزا ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي
لأجله رفض ذكره وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك رجلا
وأما قراءة من قرأ يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال بفتح الباء فالذي سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف وانه

انما ذكر في جملة اخرى غير التي حذف فيها وكان على هذا المعرب كلالة تمييزا وقول بعضهم في هذا البيت بسط
للاوصاف وجهار جاء بسط ذراعيه لعظم كلبا ان الاصل بسط كلبه ذراعيه ثم جيء بالمصدر واسند للمفعول
ورفع ثم اضيف البيت جيء بالفاعل تمييزا والصواب في الآية ان كلالة بتقدير مضاف اي ذا كلالة وهو حال
من ضمير يورث فكان ناقصة ويورث خبر او تامة فيورث صفة والمحل في يورث صفة ومن فسر كلالة بالميت الذي
لم يترك ولدا ولا والدا فهي ايضا حال او خبر ولكن لا يحتاج الى تقدير مضاف ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لاجله
واما البيت فتخريجه على القلب واصله كما بسط ذراعيه كلبا ثم جيء بالمصدر واضيف للفاعل المقلوب عن
المفعول وانتصب كلبا على المفعول المقلوب عن الفاعل وههنا امور يتعوذ بالله منها مثله متى بني فيها على ظاهر اللفظ
ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد وبعض هذه الامثلة وقع للمعربين فيها الوهم بهذا السبب فمن ذلك
معينا انشاء الله تعالى نحو قوله تعالى اصلوتك تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا او ان نفعل في اموالنا ما نشاء
فانه يتبادر الى الذهن عطف ان نفعل على ان نترك وذلك باطل لانه لم يأمرهم ان يفعلوا في اموالهم ما يشاؤن
وانما هو عطف على ما هو معمول للترك والمعنى ان نترك ان نفعل بعم من قوم يفعلو نشاء باننا لا بالنون تعالى
على ان نترك وموجب الوهم المذكور ان المعرب يرى ان والفعل مرتين وبينهما حرف العطف ونظير هذا ما
ان يتوهم من قوله لن ما رايت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء ان الفعلين منصوبان حين يعلق
مصار عين منصوبين وقد بينت في فصل لما ان ذلك خطأ وان ادع منصوب بلن واشهد معطوف على القتال
والثاني قوله تعالى واني خفت الموالي من ورائي فان المتبادر تعلق من بخفت وهو فاسد في المعنى والصواب تعلقه
بالموالي لما فيه من معنى الولاية اي خفت ولايتهم من بعدي وسوء خلافتهم او بمحذوف وهو حال من الموالي او مضاف
اليهم اي كائنين من ورائي او فعل الموالي من ورائي واما من قرأ خفت بفتح الخاء وتشديد الفاء وكسر التاء فمن متعلقة
بالفعل المذكور الثالث قوله تعالى ولا تسأموا ان تكتبوه صغيرا او كبيرا الى اجله فان المتبادر تعلق الى بتكتبوه
وهو فاسد لاقتضائه استمرار الكتابة الى اجل الدين وانما هو حال اي مستقرا في الذمة الى اجله ونظيره قوله
فاماته الله مائة عام فان المتبادر انتصاب مائة بأماته وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي لان الامانة
سلب الحياة وهي لا تمتد والصواب ان يضمن اماته معنى البثه فكانه قيل فالبثه الله بالموت مائة عام وحينئذ يتعلق به الظرف
بما فيه من المعنى العارض له بالتضمين اي معنى اللبث لا معنى الاماتة لانه كالاماتة في عدم الامتداد فلو صح ذلك
فيه من معناه الوضعي لصح هذا التعلق بمنزلة في قوله تعالى قال لبثت يوما او بعض يوم قال بل لبثت مائة عام
وفائدة التضمين ان يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين فيدل على ذلك اسماء الشرط والاستفهام ونظيره ما يتوهم
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه اللذان يهودانه وينصرانه لا يجوز ان يتعلق حتى بيولد لان الولادة لا

ينتهي الى هذه الغاية بل الذي ينتهي اليها كونه على المطر فالصواب تعلقها بما تعلقت به على فان على متعلقة بكائن
محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد ويولد لحفر كل الرابع قول الشاعر تركت بنا لوحا ولو شئت جادنا بعيد
الكرى ثلج بكرمان ناصح فان المتبادر تعلق بعيد الكرى بجادنا والصواب تعلقه بما في ثلج من معنى البارد اذ المراد وصفها
بان ريقها يوجد عقيب الكرى باردا فما الظن به في غير ذلك الوقت لانه يتمنى ان يجود به بعيد الكرى دون
ما عداه من الاوقات ولو كان للتوجع اللازم العطش الخامس قوله تعالى فلما بلغ معه السعي فان المتبادر تعلق معه ببلغ
قال الزمخشري اي فلما بلغ ان يسعى مع ابيه في اشغاله وحوائجه قال ولا يتعلق مع ببلغ لاقتضائه انهما بلغا معا
حد السعي ولا بالسعي لان صلة المصدر لا تتقدم عليه وانما هي متعلقة بمحذوف على ان يكون بيانا كانه قيل فلما
بلغ حد الذي يقدر فيه على السعي فقيل مع من فقيل مع اعطف الناس عليه وهو ابوه اي انه لم يستحكم قوته بحيث يسعى
مع غير مشفق السادس قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته فان المتبادر ان حيث ظرف مكان لانه المعروف من
استعمالها ويرده ان المراد انه تعالى يعلم المكان المستحق للرسالة لا ان علمه في المكان فهو مفعول به لا مفعول فيه فلا ينتصب
باعلم الا على قول بعضهم بشرط تاويله بعالم والصواب انتصابه بيعلم محذوفا دل عليه اعلم السابع قوله تعالى فخذ اربعة
من الطير فصرهن اليك فان المتبادر تعلق الى بصرهن وهذا لا يصح اذا فسر صرهن بقطعهن وانما تعلقه بخذ واما
ان فسر باملهن فالتعلق به وعلى التوجيهين يجب تقدير مضاف اي الى نفسك لانه لا يتعدى فعل المضمر المتصل الى
ضميره المتصل الا في باب ظن نحو ان رآه استغنى فلا تحسبنهم بمفازة فيمن ضم الباء ويجب تقدير هذا المضاف في نحو
وهزي اليك بجذع النخلة واضمم اليك جناحك وامسك عليك زوجك وقوله هون عليك فان الامور بكف
الاله مقاديرها وقوله دع عنك نهبا صيح في حجراته وقول ابن عصفور ان عن وعلى في ذلك اسمان كما في قوله
غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها وقوله فلقد اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي مردود
لان معنى على الاسمية فوق ومعنى عن الاسمية جانب ولا يتأتى ذلك هنا ولان ذلك لا يتأتى مع الى لانها لا تكون
اسما الثامن قوله تعالى يحسبهم الجاهل اغنياء من التعفف فان المتبادر تعلق من باغنياء لمجاورته له ويفسده
انه متى ظن ظان انهم قد استغنوا من تعففهم علم انهم فقراء من المال فلا يكون جاهلا بحالهم وانما هي متعلقة
بيحسب وهي للتعليل التاسع قوله تعالى الم تر الى الملأ من بني اسرائيل من بعد موسى اذ قالوا فان المتبادر تعلق
اذ بفعل الرؤية ويفسده انه لم ينته علمه او نظره اليهم في ذلك الوقت وانما العامل مضاف محذوف اي الم تر الى
قصتهم او خبرهم اذ التعجب انما هو من ذلك لا من ذواتهم العاشر قوله تعالى فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه فانه
مني الا من اغترف غرفة بيده ليس منه فليس كذلك بل ذلك مباح لهم وانما هو مستثنى من الاولى ووهم ابو البقاء
في تجويزه كونه مستثنى من الثانية وانما سهل الفصل بالجملة الثانية لانها مفهومة من الاولى المفصولة لانه

ذكر ان الشارب لبن منه افضى به هو ومن لم يطعمه فكان الفصل به كالوصل الحادي عشر قوله تعالى فاغسلوا
وجوهكم وايديكم الى المرافق فان المتبادر تعلق الى باغسلوا وقد رده بعضهم بان ما قبل الغاية لا بد ان يتكرر
قبل الوصول اليها تقول ضربته الى ان مات ويمتنع قتلته الى ان مات وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول الى المرفق
لان اليد شاملة لرؤس الانامل والمناكب وما بينهما قال الصواب تعلق الى باسقطوا محذوفا ويستفاد من ذلك
دخول المرافق في الغسل لان الاسقاط قام الاجماع على انه ليس من الانامل بل من المناكب وقد انتهى الى المرافق والغالب
ان ما بعد الى يكون غير داخل بخلاف حتى واذا لم تدخل في الاسقاط بقيت داخلة في المامور بغسله وقال بعضهم
الايدي في عرف الشرع اسم للاكف فقط بدليل اية السرقة وانه قد صح الخبر بالاقتصار في التيمم على مسح الكفين
فكان ذلك تفسيرا للمراد بالايدي في اية التيمم قال وعلى هذا فالى غاية للغسل لا للاسقاط قلت وهذا ان سلم فلا
بد من تقدير محذوف ايضا اي ومدوا الغسل الى المرافق اذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف الثاني
عشر قول ابن دريد ان امرء القيس جرى الى مدى فاعتاقه حمامه دون المدى فان المتبادر تعلق الى بجرى ولو كان كذلك
لكان الجري قد انتهى الى ذلك المدى وذلك مناقض لقوله فاعتاقه حمامه دون المدى وانما الى مدى متعلق بكون
خاص منصوب على الحال اي طالبا الى مدى ونظيره قوله يصف الحجيج تنوي التي فضلها رب العلى لما دحا تربها
على البنى فان قوله على البنى متعلق بفضلها وهو فصل لا باس به ودحا بمعنى بسط لغة الثالث عشر
ما حكاه بعضهم من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما في قوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما صفة لعوجا قال فقلت له
يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا لهذا
الوهم وانما قيما حال اما من اسم محذوف هو وعامله اي انزله قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول
ومعترضة على الثاني قالوا ولا تكون معطوفة لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها واما من الضمير المجرور
باللام اذا اعيد الى الكتاب لا الى المجرور على وجملة النفي وقيما حالان من الكتاب على ان الحال يتعدد وقيل في قول
الفارسي في الخبر انه لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة ان يكون الحال كذلك لانه قد صح ذلك في النعت نحو وهذا ذكر
مبارك انزلناه بل قد ثبت في الحال في نحو لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى ثم قال سبحانه ولا جنبا لان الحال
اشبه ومن ثم اختلف في تعددهما واتفق على تعدد النعت واما جنبا فعطف على الحال لا حال وقيل ان قيما
حال وقيما بدل منها عكس عرفت زيدا ابوه من هو الرابع عشر قول بعضهم في احوى انه صفة لغثاء وهذا انما يصح على
الاطلاق بل اذا فسر الاحوى بالاسود من الجفاف واليبس واما اذا فسر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما فسر
مدهامتان فجعله صفة لغثاء كجعل قيما صفة لعوجا وانما الواجب ان يكون حالا من المرعى واخر لتناسب الفواصل
الخامس عشر قول بعضهم في قوله تعالى فاخرجنا به نبات كل شيء فاخرجنا منه خضرا نخرج منه حبا متراكبا ومن النخل

من طلعها قنوان دانية وجنات من أعناب فيمن رفع جنات إنه عطف على قنوان وهذا يقتضي أن جنات الأعناب
تخرج من طلع النخل وإنما هو مبتدأ بتقدير ولهم جنات أو ثم جنات ونظيره قراءة من قرأ وحور عين بالرفع بعد قوله تعالى
يطاف عليهم بكأس من معين أي ولهم حور وأما قراءة السبعة وجنات بالنصب فبالعطف على نبات كل شيء وهو من
باب ملائكته وجبريل وميكال السادس عشر قول ابن السيد في قوله تعالى من استطاع إليه سبيلا إن من فاعل بالمصدر
ويرده أن المعنى ولله على الناس أن يحج المستطيع فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج وفيه مع فساد المعنى
ضعف من جهة الصناعة لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ حتى قيل إنه ضرورة كقوله أفنى تلادي
وما جمعت من نشب قرع القواقيز أفواه الأباريق فيمن رفع أفواه والحق جواز ذلك في النثر إلا أنه قليل ودليل جوازه
هذا البيت فإنه روي بالرفع مع التمكن من النصب على الرواية الأخرى فدل ذلك على أن القواقيز الفاعل والأفواه مفعول
صح الوجهان لأن كلا منهما قارع ومقروع وقد جاء في النثر الحديث وحج البيت من استطاع إليه سبيلا ولا يأتي هنا
الإشكال لأن المراد ذكر الوجوب على الناس والمشهور في الآية أنها بدل من الناس بدل بعض وجوز الكسائي كونها
مبتدأ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج وعليهما
فالعموم مخصوص إما بالبدل وإما بالجملة السابع عشر قول الزمخشري في قوله تعالى يا ويلتا أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب
فأواري سوأة أخي فأصبح من النادمين إن انتصاب فأواري في جواب الاستفهام ووجه فساده أن جواب الشيء مسبب عنه
والمواراة لا تتسبب عن العجز وإنما انتصابه بالعطف على أكون ومن هنا امتنع نصب تصبح في قوله تعالى ألم تر أن الله أنزل
من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة لأن إصباح الأرض مخضرة لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر بل عن الإنزال نفسه
وقيل إنما لم ينتصب لأن ألم تر في معنى قد رأيت أي إنه استفهام تقريري مثل ألم نشرح وقيل النصب جائز كما في
قوله تعالى أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها ولكن قصد هنا إلى العطف على أنزل على تأويل تصبح
بأصبحت والصواب القول الأول وليس الأمر مثل أفلم يسيروا لما بينا الثامن عشر قول بعضهم في فلولا نصرهم الذين
اتخذوا من دون الله قربانا آلهة إن الأصل اتخذوهم قربانا وإن الضمير وقربانا مفعولان وآلهة بدل من قربانا
وقال الزمخشري إن ذلك فاسد المعنى وإن الصواب أن آلهة هو المفعول الثاني وأن قربانا حال ولم يبين وجه فساد
المعنى ووجهه أنهم إذا ذموا على اتخاذهم قربانا من دون الله اقتضى مفهومه الحث على أن يتخذوا الله سبحانه قربانا كما
أنك إذا قلت أتتخذ فلانا معلما دوني كنت آمرا له أن يتخذك معلما دونه والله تعالى لا يتقرب به إلى غيره ولا يتقرب
إليه بغيره التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى أو جاؤوكم حصرت صدورهم إن جملة حصرت صدورهم جملة دعائية ورده
بأنه لا يدعى عليهم بأن تحصر صدورهم عن قتال قومهم ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يسلبوا أهلية
القتال حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدا البتة العشرون قول الحوفي في قوله تعالى ولبثوا في كهفهم ثلاث مائة سنين

وازدادوا تسعا فمن نون مائة انه يجيز كون سنين منصوبا بدلا من ثلث او تمييزا ورابعا لا من مائة والثاني
مردود فان بدلا اذا اقيم مقام ما ابدل منه فسد المعنى الحادي والعشرون قول المبرد لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا ان اسم
تم بدل من الهة ورده ان البدل في باب الاستثناء مستثنى موجب له الحكم اما الاول فلان الاستثناء اخراج
وما قام احد الا زيد مفيد لاخراج زيد واما الثاني فلانه كلما صدق ما قام احد الا زيد صدق قام زيد و
هنا ليس مستثنى ولا موجبا له اما الاول فلان جمع المنكر لا عموم له فيستثنى منه ولان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى
عنهم الله لفسدتا وذلك يقتضي انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تفسد وانما المراد ان الفساد يترتب على تقدير
التعدد مطلقا واما انه ليس موجبا له الحكم فلانه لو قيل لو كان فيهما الا الله لفسدتا لم يستقم وهذا البحث يأتي
في مثال س لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا لان رجلا ليس بعام فيستثنى منه ولانه لو قيل لو كان معنا جماعة مستثنى
عنهم زيد لغلبنا اقتضى انه لو كان معهم جماعة فيهم زيد لم يغلبوا وهذا وان كان معنى صحيحا الا ان المراد انما هو
زيدا وحده كاف فان قيل لا نم ان الجمع في الآية وللفرد في المثال غير عامين لانهما واقعان في سياق لو وهي للدلالة
والامتناع انتفا قلت لو صح ذلك لصح ان يقال لو كان فيهما من احد ولو جاءني ديار ولو جاءني فاكرمه لكان كذا
واللازم ممتنع الثاني والعشرون قول ابي الحسن الاخفش في كلمته فاه الى في ان انتصابه على اسقاط الخافض اي من فيه
ورده المبرد فقال انما يتكلم الانسان في نفسه لا عن غيره وقد يكون ابو الحسن انما قال ذلك في كلمني فاه الى في او لم
في ذلك وحمله على القلب لفهم المعنى فلا يرد عليه سؤال ابي العباس فلنعدل الى مثال غيره فلنحك عن اليزيدي انه
قال في قول العرجي اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم ان الصواب رجل بالرفع خبر لان وعلى هذا الاعراب
يفسد المعنى المراد في البيت ولا يحصل معنى البيت الحكاية مشهورة بين اهل الادب وهو ان ابا عثمان المازني
ان بعض اهل الذمة بذل له مائة دينار على ان يقرئه كتاب سيبويه فامتنع من ذلك مع ما كان به من شدة الاحتياج
فلامه تلميذه المبرد فاجاب بان الكتاب مشتمل على ثلثمائة وكذا وكذا من كتاب الله فما ينبغي تمكين ذمي من قراءتها ثم
قدر ان غنت جارية بحضرة الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه واصرت الجارية على النصب
وزعمت انها قرأته على ابي عثمان المازني كذلك فامر الواثق باشخاصه من البصرة فلما حضر اوجب النصب
وشرحه بان مصابكم بمعنى اصابتكم ورجلا مفعوله وظلم الخبر ولهذا الاسم المعنى بديه فقال اليزيدي هذا معنى
فقلت له هو كقولك ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق ثم امر له بالف دينار ورده مكرما فقال للمبرد كيف رأيت تركنا
لله مائة وعوضنا الفا الثالث والعشرون ان يحمل المعرب على معنى صحيحا ولا ينظر في صحته في الصناعة وها انا مورد لك امثلة
من ذلك احدها قول بعضهم في وثمود فما ابقى ان ثمود مفعول مقدم وهذا ممتنع لان لما النافية الصدر فلا يعمل
ما بعدها فيما قبلها وانما هو معطوف على عادا او هو بتقدير واهلك ثمود او انجينا ونحو فضلك ما استعفنا

لانه شعر بان المعمول ظرف واما قراءة عمرو بن فائد من شر ما خلق بتنوين شر فما بدل من شر بتقدير مضاف اى
من شر شر ما خلق وحذف الثانى لدلالة الاول ثم قال بعضهم فى اذ من قوله تعالى ان الذين كفروا ينادون
لمقت الله اكبر من مقتكم انفسكم اذ تدعون الى الايمان فتكفرون انها ظرف للمقت الاول او للثانى وكلاهما ممتنع اما
امتناع تعليقه بالثانى فلفساد المعنى لانهم لم يمقتوا انفسهم ذلك الوقت وانما مقتوها فى الآخرة ونظيره قول
من زعم فى يوم تجد انه ظرف ليحذركم حكاه مكى قال وفيه نظر والصواب الجزم بانه خطأ لان التحذير فى الدنيا لا فى الآخرة
ولا يكون مفعولا به ليحذركم كما فى وانذرهم يوم الآزفة لان يحذر قد استوفى مفعوليه وانما هو منصوب بمحذوف
تقديره اذكروا او احذروا واما امتناع تعليقه بالاول وهو الذى جوزه جماعة منهم الزمخشرى فلاستلزامه الفصل
بين المصدر ومعموله بالاجنبى ولهذا قالوا فى قوله وهن وقوف ينتظرن قضاءه بضاحى عذاة امره وهو ضامر
ان الباء متعلقة بقضاءه لا بوقوف ولا بينتظرن لئلا يلزم الفصل بين قضاءه وامره بالاجنبى ولا حاجة الى
تقدير ابن الشجرى وغيره امره معمولا لقضى محذوفا لوجود ما يعمل ونظير ما لزم الزمخشرى هنا ما لزم من علق يوم
تبلى السرائر بالرجع من قوله تعالى انه على رجعه لقادر ومن علق اياما بالصيام من قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما
كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما فان فى الاول الفصل بالخبر وهو لقادر وفى الثانى الفصل
بمعمول كتب وهو كما كتب فان قيل لعلهم يقدرون كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور
آخر وهو اتباع المصدر قبل ان يكمل معموله ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزم من قال فى قوله تعالى وصد
عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام ان المسجد عطف على سبيل فانه من جملة معمول المصدر وقد عطف كفر على
المصدر قبل مجيئه والصواب ان الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف اى مقتكم اذ تدعون وصوموا اياما ورجعه يوم تبلى السرائر
ولا ينتصب يوم بقادر لان قدرته تعالى لا تختص بذلك اليوم ولا بغيره ونظيره فى التعلق بمحذوف يوم يرون
الملائكة لا بشرى يومئذ للمجرمين الا ترى انه لو علق ببشرى لم يصح من وجهين انه مصدر وانه اسم للا واما
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم ففيه الخلاف فى جواز تقديم منصوب ليس عليها والصواب ان خفض المسجد بباء محذوفة
لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به ولا يكون خفض المسجد بالعطف
على الهاء لانه لا يعطف على الضمير المخفوض الا باعادة الخافض ومن امثلة ذلك قول المتنبى وفاؤكما كالربع
اشجاه طاسمه بان تسعدا والدمع اشفاه ساجمه وقد سئل ابو الفتح المتنبى عنه فاعرب وفاؤكما كالربع مبتدا
وخبرا وعلق الباء بوفاؤكما فقال له كيف تخبر عن اسم لم يتم فانشد قول الشاعر لسنا لكن جعلت الجود دارها انكا
يمنع حبيها ان نجيدا اى لكن يدا بدلا عن مثل الحبى معمول لجعلت وهو دارها والصواب تعلق دارها وبان تسعدا
بمحذوف اى جعلت وفيتما ومعنى البيت وفاؤكما يا صاحبى بما وعدتمانى به من الاسعاد بالبكاء عند ربع لا

حسبته ما كان نسيلني اذا كان بدمع ساجم اى هامل كان الربع انما يكون باعثا على الحزن اذا كان دارساً الثاني
تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله لا تثريب عليكم اليوم من قوله عاصم وتثريب
لما اعطيت لا معطي لما منعت باسم لا وذلك باطل عند البصريين لان اسم لا حينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه وانما
التعلق في ذلك بمحذوف الا عند البغداديين وقد مضى الرابع وهو عكس ذلك تعليق بعضهم الظرف من قوله
ولولا فضل الله عليكم بمحذوف اى كائن عليكم وذلك ممتنع عند الجمهور وانما هو متعلق بالمذكور وهو الفضل
لان خبر المبتدأ بعد لولا واجب الحذف ولهذا لحن المعري في قوله ولولا الغمد يمسكه لسالا الخامس قول بعضهم
في ومن ذريتنا امة مسلمة لك ان الظرف كان صفة لامة ثم قدم عليها فانتصب على الحال وهذا يلزم منه الفصل
بين العاطف والمعطوف بالحال وابو علي لا يجيزه بالظرف فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به ومثله قول
ابي حيان في فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا ان اشد حال كان في الاصل صفة لذكرا السادس قول الحوفي
ان الباء من قوله تعالى فناظرة بم يرجع المرسلون متعلقة بناظرة ويرده ان الاستفهام له الصدر ومثله قول
ابن عطية في قاتلهم الله انى يؤفكون ان انى ظرف لقاتلهم وايضا فيلزم كون يؤفكون لا موقع له والصواب تعلقهما
بما بعدهما ومثله قول المعربين في ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون ان المعنى اذا انتم تخرجون من
الارض فعلقوا ما قبل اذا بما بعدها حكى ذلك عنهم ابو حاتم في كتاب الوقف والابتداء وهذا لا يصح في العربية
وقول بعضهم في ملعونين اينما ثقفوا اخذوا ان ملعونين حال من معمول ثقفوا او اخذوا ويرده ان الشرط له الصدر
والصواب انه منصوب على الذم واما قول ابي البقاء انه حال من فاعل يجاورونك فمردود لان الصحيح انه لا يستثنى
باداة واحدة دون عطف شيئان وقول الحوفي وكانوا فيه من الزاهدين ان في متعلقة بالزاهدين المذكور وهذا
ممتنع اذا قدرت ال موصولة وهو الظاهر لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول فيجب تعلقها باعني محذوفا
او بزاهدين محذوفا مدلولا عليه بالمذكور او بالكون المحذوف الذي يتعلق به من الزاهدين واما ان قدرت ال
فواضح السابع قول بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب ابعد بعدت بياضا لا بياض له لانت اسود في عيني من الظلم
ان من متعلقة باسود وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل وذلك ممتنع في الالوان والصواب ان من الظلم صفة لاسود
اي اسود كائن من جملة الظلم وكذا قوله يلقاك مرتديا باحمر من دم ذهبت بخضرته الطلى والاكبد من دم اما تعليل
اي احمر من اجل التباسه بالدم او صفة كان السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما الثامن قول بعضهم في سقيا لك
ان اللام متعلقة بسقيا ولو كان كذلك لقيل سقيا اياك فان سقى يتعدى بنفسه فان قيل اللام للتقوية
مثل مصدقا لما معهم قلنا لام التقوية لا تلزم ومن هنا امتنع في والذين كفروا فتعسا لهم كون الذين نصبا على الاشتغال
لان لهم ليس متعلقا بالمصدر التاسع قول الزمخشري في قوله تعالى ومن اياته منامكم بالليل والنهار وابتغاؤكم

من فضله انه من اللف والنشر وان المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار وهذا يقتضي ان يكون
النهار معمولا للابتغاء مع تقدمه عليه وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل وهذا لا يجوز في الشعر فكيف في افصح الكلام
والصواب ان يحمل على ان المنام في الزمانين والابتغاء فيهما ونحو ما زعم عصري في تفسيره على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى
يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت ان من متعلقة بحذر او بالموت وفيهما تقديم معمول المصدر وفي
الثاني ايضا تقديم معمول المضاف اليه على المضاف وحامله على ذلك انه لو علقه بيجعلون وهو في موضع المفعول له لزم تعدد
المفعول له من غير عطف اذ كان حذر الموت مفعولا له وقد اجيب بان الاول تعليل للجعل مطلقا والثاني تعليل له
مقيدا بالاول والمطلق والمقيد غيران والمعلل متعدد في المعنى وان اتحد في اللفظ والعاشر قول بعضهم في
فقليلا ما يؤمنون ان ما مصدرية مرفوعة بقليلا ولو كان كذلك لوجب رفع قليل على انه خبر والحادي عشر قول بعضهم في وما هو بمزحزحه
من العذاب ان يعمر ان هو ضمير الشان وان يعمر مبتدأ وبمزحزحه خبر ولو كان كذلك لم تدخل الباء في الخبر ونظيره
قول الخوفي في حديث بدء الوحي ما انا بقارئ ان ما استفهامية مفعولة لقارئ ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك
والثاني عشر قول الزمخشري في قوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت فيمن رفع يدرككم انه يجوز كون الشرط متصلا
بما قبله اي ولا تظلمون فتيلا اينما تكونوا يعني فيكون الجواب محذوفا مدلولا عليه بما قبله ثم يبتدأ يدرككم الموت
ولو كنتم في بروج مشيدة وهذا مردود بان سيبويه وغيره من الائمة نصوا على انه لا يحذف الجواب الا وفعل الشرط
ماض تقول انت ظالم ان فعلت ولا تقول انت ظالم ان تفعل الا في الشعر واما قول ابي بكر في كتاب الاصول انه يقال
آتيك ان تأتني فنقله من كتب الكوفيين وهم يجيزون ذلك لا على الحذف بل على ان المتقدم هو الجواب وهو خطأ
عند اصحابنا لان الشرط له الصدر الثالث عشر قول بعضهم في قل هل ننبئكم بالاخسرين اعمالا ان اعمالا مفعول به ورده ابن
خروف بان خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ووافقه الصفار مستدلا بقوله كرة خاسرة اذ لم يرد انها خسرت شيئا وثلاثتهم
ساهون لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ولان خسر متعد ففي التنزيل الذين خسروا انفسهم خسر الدنيا والآخرة
واما خاسرة فكأنه على النسب اي ذات خسر وربح ايضا يتعدى يقال ربح دينارا وقال [illegible] اعمالا مشبه بالمفعول به ويرده
ان اسم التفضيل لا يشبه باسم الفاعل لانه لا تلحقه علامات الفروع الا بشرط والصواب انه تمييز الجهة الثالثة ان يخرج
على ما لم يثبت في العربية وذلك انما يقع عن جهل او غفلة ولنذكر منه امثلة احدها قول ابي عبيدة في كما
اخرجك ربك من بيتك بالحق ان الكاف حرف قسم وان المعنى الانفال لله والرسول والذي اخرجك وقد شنع
ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول وسكوته عنه قال ولو ان قائلا قال كالله لافعلن لاستحق ان يبصق في
وجهه ويبطل هذه المقالة ان الكاف لم تجئ بمعنى واو القسم واطلاق ما على الله سبحانه وربط الموصول بالظاهر
وهو فاعل اخرج وباب ذلك الشعر كقوله وانت الذي في رحمة الله اطمع ووصله باول السورة مع تباعد ما بينهما وايضا

عن الثاني بانه قد جاء نحو السماء وما بينهما وعنفه قال الجواب يجادلونك فيرد وعدم توكيده في الاية اول
اخرثانيها ان الكاف مبتدأ وخبره فاتقوا الله ويضعفه اقترانه بالفاء وخلوه من رابط وتباعد ما بينهما و ثالثها
انها نعت مصدر محذوف اي يجادلونك في الحق الذي هو اخراجك من بيتك جدالا مثل جدال اخراجك و هذا
فيه تشبيه الشيء بنفسه رابعها وهو اقرب مما قبله انه نعت مصدر ايضا ولكن التقدير قل الانفال ثابتة لله والرسول
مع كراهيتهم ثبوتا مثل ثبوت اخراج ربك اياك من بيتك وهم كارهون وخامسها وهو اقرب من الرابع انها نعت لحقا
اي اولئك هم المؤمنون حقا كما اخرجك والذي سهل هذا تقاربهما ووصف الاخراج بالحق في الاية وسادسها
وهو اقرب منها انها مع اما ليها خبر لمحذوف اي هذه الحال كحال اخراجك اي ان حالهم في كراهية ما رايت من تنفيل الغزاة
مثل حالهم في كراهية خروجك للحرب وفي هذه الاية اقوال اخر منتشرة المثال الثاني قول ابن مهران في كتاب الشواذ
فيمن قرا ان البقر تشابهت علينا بتشديد التاء ان العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في اول الماضي وانشد تقطعت دونك
الاسباب ولا حقيقة لهذا البيت ولا لهذه القاعدة وانما اصل القراءة تشابهت بتاء الوحدة ثم ادغمت في تاء تشابهت وهي
ادغام من كلمتين الثالث قول بعضهم في ومالنا الا نقاتل ان الاصل ومالنا وان لا نقاتل اي ومالنا و ترك القتال
كما تقول اياك ان تقول اصلا الله عبدا او لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه الرابع قول محمد بن مسعود الزكي في كتابه البديع
وهو كتاب خالف فيه اقوال النحويين في امور كثيرة ان الذي والتي للمضي مطلقا وما لتقييد الذي مضى كقول ابن النحاس
اكتاب الحسين كالذي ارى كمد تحت حب بثر نفرح و يقع ان يجيء الذي كقولهم زيد افضل من ان يكذب اي من الذي
يكذب انتهى فاما وقوع الذي مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي وارتضاه ابن خروف وابن مالك وجعلوا منه
ذلك الذي يبشر الله عباده وخضتم كالذي خاضوا واما عكسه فلم اعرف قائلا به والذي جرا عليه اشكال هذا
الكلام فان ظاهره تفضيل زيد في الفعل على الكذب هذا لا معنى له ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال
وقل من يتنبه لاشكالها وظهر لي فيها توجيهان احدهما ان يكون في الكلام تاويل على تاويل فيؤول ان والفعل بالمصدر
ويؤول المصدر بالوصف فيؤول الى المعنى الذي اراده ولكن حينئذ يقبله العلماء الاذكياء انه قيل في قوله تعالى وما كان
هذا القران ان يفترى ان التقدير ما كان افتراء ومعنى هذا ما كان مفترى وقال ابو الحسن في قوله تعالى ثم يعودون
للقول والقول في تاويل المصدر المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وقيل هو الموافق لقول جمهور العلماء
ان العود الموجب للكفارة العود الى المراة لا العود الى القول نفسه كما يقول اهل الظاهر وبعد فهذا الوجه عندي
ضعيف لان التفضيل على الاضر لا يضر فيكون لما اذا انت فضلت امرءا ذا اثر على ناقص كان المديح من النقص
التوجيه الثاني ان افعل ضمن معنى ابعد فمعنى المثال زيد ابعد الناس من الكذب لفضله من غيره فمن المذكورة
ليست الجارة للمفضول بل متعلقة بافعل لما ضمن من معنى البعد لا لما فيها من معنى الوصف والمفضل عليه متروك ابدا

مع اختصار هذا الفصل النفيس ولولا خشية الاطالة لاوردت امثلة كثيرة من هذا الباب لتقف منها على العجب
العجاب الجهة الرابعة ان يخرج على الامور البعيدة والاوجه الضعيفة ويترك الوجه القريب القوي فان كان لم يظهر له الا
ذاك فله عذر وان ذكر الجميع فان قصد بيان المحتمل او تدريب الطالب فحسن الا في الفاظ التنزيل فلا يجوز ان يخرج الا على
ما يغلب على الظن ارادته فان لم يغلب شيء فليذكر الاوجه المحتملة من غير تعسف وان اراد مجرد الاغراب على الناس وتكثير
الاوجه فصعب شديد وساضرب لك امثلة مما خرجوه على الامور المستبعدة لتجتنبها وامثالها احدها قول جماعة في وقيله
انه عطف على لفظ الساعة فيمن خفض وعلى محلها فيمن نصب مع ما بينهما من التباعد وابعد منه قول ابي عمرو في
ان الذين كفروا بالذكر انه خبر لقوله اولئك ينادون من مكان بعيد وابعد من هذا قول الكوفيين والزجاج في قوله تعالى
ص والقران ذي الذكر انه جواب ان ذلك لحق وقول بعضهم في ثم اتينا موسى الكتاب انه عطف على ووهبنا له اسحق
وقول الزمخشري في وكل امر مستقر فيمن جر مستقرا انه عطف على الساعة في اقتربت الساعة وابعد منه قوله في وفي موسى
اذ ارسلناه انه عطف على وفي الارض آيات وابعد من هذا قوله في فاستفتهم الربك البنات انه عطف على فاستفتهم
أهم اشد خلقا قال هو معطوف على مثله في اول السورة وان تباعدت بينهما المسافة انتهى والصواب خلاف ذلك كله
فاما وقيله فيمن خفض فقيل الواو للقسم وما بعده الجواب واختاره الزمخشري واما من نصب فقيل عطف على سرهم
او على مفعول محذوف معمول ليكتبون او ليعلمون او يكتبون ذلك ويعلمون الحق او انه مصدر لقال محذوفا او
على اسقاط حرف القسم واختاره الزمخشري واما ان الذين كفروا بالذكر فقيل الذين بدل من الذين في ان الذين
يلحدون والخبر لا يخفون واختاره الزمخشري وقيل مبتدأ وخبره مذكور ولكن حذف رابطه ثم اختلف في تعيينه فقيل
هو ما يقال لك اي في شانهم وقيل هو لما جاءهم اي كفروا به وقيل لا ياتيه الباطل اي لا ياتيه منهم وهو بعيد
لان الظاهر ان لا ياتيه من جملة خبر انه واما ص والقران الاية فقيل الجواب محذوف اي انه لمعجز بدليل الثناء عليه
بقوله ذي الذكر او انك لمن المرسلين بدليل وعجبوا ان جاءهم منذر او ما الامر كما زعموا بدليل وقال الكافرون
هذا ساحر كذاب وقيل مذكور فقال الاخفش ان كل الا كذب الرسل وقال الفراء وثعلب ص لان معناها صدق
الله ويرده ان الجواب لا يتقدم فان اريد انه دليل الجواب فقريب وقيل كم اهلكنا الاية وحذفت اللام للطول واما
ثم اتيناهم فعطف على ذلكم وصاكم به وثم لترتيب الاخبار لا لترتيب الزمان اي ثم اخبركم بانا اتينا موسى الكتاب
واما وكل امر مستقر فمبتدأ حذف خبره اي وكل امر مستقر عند الله واقع او ذكره وهو حكمة بالغة وما بينهما اعتراض
وقول بعضهم الخبر مستقر وخفض على الجوار حمل على ما لم يثبت في الخبر واما وفي موسى فعطف على فيها من وتركنا
فيها اية والثاني قول بعضهم في فلا جناح عليه ان يطوف بهما ان الوقف على فلا جناح وان ما بعده اغراء لان المعنى
يجب عليه التطوف بالصفا والمروة ويرده ان اغراء الغائب ضعيف كقول بعضهم وقد بلغه ان انسانا تهدده عليه

رجلا ليسني اي ليلزم رجلا غيري والذي فسرت به هنا اشد خلاف ذلك وقصتها مع عروة بن الزبير في ذلك مسطورة
في صحيح البخاري ثم الايجاب لا يتوقف على كون عليه اغراء بل كلمة على يقتضي ذلك مطلقا وأما قول بعضهم في قوله تعالى
تعالوا اتل ما حرم ربكم عليكم الا تشركوا به شيئا ان الوقف قبل عليكم وان عليكم اغراء فحسن وبه يتخلص من اشكال
ظاهر في الآية محوج للتأويل الثالث قول بعضهم في انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ان اهل منصوب
على الاختصاص وهذا ضعيف لوقوعه بعد ضمير الخطاب مثل بك الله نرجو الفضل وانما الاكثر ان يقع بعد ضمير
المتكلم كالحديث نحن معاشر الانبياء لا نورث والصواب انه منادى الرابع قول الزمخشري في فلا تجعلوا لله اندادا
انه يجوز كون تجعلوا منصوبا في جواب الترجي يعني لعلكم تتقون على حد النصب في قراءة حفص فاطلع وهذا لا
يجيزه بصري ويتأولون قراءة حفص اما على انه جواب للامر وهو ابن لي صرحا او على العطف على الاسباب على حد قوله
ولبس عباءة وتقر عيني او على معنى ما يقع موقع ابلغ وهو ان ابلغ على حد قوله ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
ثم ان ثبت قول الفراء ان جواب الترجي منصوب كجواب التمني فهو قليل فكيف تخرج عليه القراءة المجمع عليها وهذا
كتخريجه قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله على ان الاستثناء منقطع وانما جاء
على البدل الواقع في اللغة التميمية وقد مضى البحث فيهما ونظير هذا على العكس قول الكرماني في ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا
من سفه نفسه ان من نصب على الاستثناء ونفسه توكيد فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل ما قام احد الا زيد
كما حمل الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل ما فيها احد الا حمار وانما تلخص قراءة الجماعة على افصح الوجهين لا الى
اجماعهم على الرفع في ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم وان اكثرهم قرأ ما فعلوه الا قليل منهم وانه لم يقرأ
بالبدل في وما لاحد عنده من نعمة تجزى الا ابتغاء وجه ربه لانه منقطع وقد قيل ان بعضهم قرأ وما لهم به من علم
الا اتباع الظن واجماع الجماعة على خلافه ونظير حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع الجر قول
بعضهم في قوله تعالى والمطلقات يتربصن بانفسهن ان الباء زائدة وانفسهن توكيد للنون وانما الغالب الاكثر في
توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين ان يكون بعد التوكيد بالمنفصل نحو قمتم انتم انفسكم الخامس قول
بعضهم في لتستووا على ظهوره ان اللام للامر والفعل مجزوم والصواب انها لام العلة والفعل منصوب لضعف
امر المخاطب باللام كقوله لتقم انت يا ابن خير قريش فلتقضي حوائج المسلمينا السادس قول التبريزي في قراءة يحيى بن
يعمر تماما على الذي احسن بالرفع ان اصله احسنوا فحذفت الواو واجتزئ عنها بالضمة كما قال اذا ما شاء ضروا
من ارادوا ولا يألوهم احد ضرارا وانما يحسن حذف الواو والاجتزاء عنها بالضمة على الذي على الجماعة كقوله وان الذي حانت بفلج دماؤهم
ليس بالسهل والاولى قول الجماعة انه بتقدير مبتدأ اي هو احسن وقد جاءت منه مواضع حتى ان اهل الكوفة
والاتفاق على انه قياسي مع اي كقوله فسلم على ايهم افضل واما قول بعضهم في قراءة ابن محيصن لمن اراد ان يتم

الرضاعة اذ الاصل ان يتموا بالجمع حملا للجمع على معنى من شاء ومنهم من يسميها النايك ولكن اظهر منه قول الجماعة

انها على اهمال ان الناصبة حملا على اختها ما المصدرية السابع قول بعضهم في قوله تعالى وان تصبروا وتتقوا لا يضركم

كيدهم شيئا فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها على انه على حذف الفاء لقولك ان تصرع اخوك تصرع فخرج القراءة المتواترة على

شيء لا يجوز الا في الشعر والصواب انه مجزوم وان الضمة اتباع كالضمة في قولك لم يشدّ ومثله قوله تعالى عليكم

انفسكم لا يضركم من ضل اذا اهتديتم اذ قدر لا يضركم جوابا لاسم الفعل وقد استوفينا الكلام عليه الثامن قول الزمخشري

من تخريج التنزيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط فقال في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لا يجوز ان تكون ما شرطية

لرفع تود هذا مع نصه في المفصل بجواز الوجهين في نحو ان قام زيد اقوم ولكنه لما رأى الرفع مرجوحا استسهل

تخريج القراءة المتفق عليها عليه ويوضح لك هذا انه جوز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعا

وذلك على تأويله بالماضي فقال قرئ اينما تكونوا يدرككم الموت برفع يدرك فقيل هو على حذف الفاء ويجوز ان

يقال حمل على ما يقع موقعه وهو اينما كنتم كما حمل ولا ناعب على ما يقع موقع ليسوا مصلحين وهو ليسوا بمصلحين ويعد كثير

من الناس قول الزمخشري في هذه المواضع متناقضا متناقضا والصواب ما بينت لك الخ ويجوز ان يحمل على قولهم

لا يظلمون انتهى وقد مضى نحوه التاسع قول ابن حبيب بسم الله خبر والحمد مبتدأ وتعالى والصلوات لله وخبر مبتدأ

وبسم الله على ما تقدم في اعرابها والتاسع قول بعضهم ان اصل بسم الله كسر السين او ضمها على اللغة في اسم او سم ثم

سكنت السين لئلا تتوالى الكسرات او لئلا يخرج من كسر الى ضم والاولى قول الجماعة ان السكون اصل وهي لغة الاكثر

وهم الذين يبتدؤون باسم بهمزة الوصل العاشر قول بعضهم في الرحيم من البسملة انه وصل بنية الوقف فالتقى ساكنان

الميم ولام الحمد فكسرت الميم لالتقائهما وممن جوز ذلك ابن عطية ونظير هذا قول جماعة منهم المبرد ان حركة را اكبر من قول

المؤذن الله اكبر الله اكبر انه وصل بنية الوقف ثم اختلفوا فقيل هي حركة الساكنين وانما لم يكسر حفظا للتفخيم

كما في الله وقيل هي حركة الهمزة نقلت وكل هذا خروج عن الظاهر والصواب ان كسرة الميم اعراب وان حركة الراء ضمة

اعراب وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج فتنقل حركتها الا في ندور كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا الحادي عشر

قول جماعة في قوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين انه على حذف مضافين والمعنى

ضعفاء الجن ان لو كان رؤساؤهم وهذا معنى حسن الا ان فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما والاولى

ان تبين بمعنى وضح وان وصلتها بدل اشتمال من الجن اي وضح للناس ان الجن لو كانوا الخ الثاني عشر قول بعضهم

في عينا فيها تسمى سلسبيلا ان الوقف هنا اي عينا مسماة معروفة وقوله سلسبيلا جملة امرية اي اسأل طريقا موصلة اليها وفي

هذا مع البعد قول الخوانه علم مركب كتأبط شرا والاظهر انه اسم مفرد مبالغة في السلسال كما ان السلسال ما العذب

السلس ويحتمل انه نكرة ويحتمل انه علم منقول وصرف وتسميتها وتقدم ذكر العين يوجب تأنيثها كما تقول هذه واسط

بالضرب وبعدان بفرض للتناسب كقوله بل انما هم على ضرار الثالث عشر قول مكي وغيره في لم ثم ولا يمدن
عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زهرة الحيوة الدنيا ان زهرة حال من الهاء او من ما وان التنوين حذف
للساكنين مثل قوله ولا ذاكر الله الا قليلا وان جر الحيوة على انه بدل من ما والصواب ان زهرة مفعول بتقدير جعلنا
لهم او اتيناهم ودليل ذلك ذكر التمتع او بتقدير اذم لان المقام يقتضيه او بتقدير اعني بيانا لما او للضمير او بدل من ازواجا
اما بتقدير ذوي زهرة او على انهم جعلوا نفس الزهرة مجازا للمبالغة وقال الفراء هو تمييز لما او للهاء وهذا على
الكوفيين في تعريف التمييز وقيل بدل من ما ورد بان النصب من صلة متعنا فيلزم الفصل بين ابعاض الصلة
باجنبي وبان الموصول لا يتبع قبل كمال صلته وبانه لا يقال مررت بزيد اخاك على البدل لان العامل في المبدل منه لا
يتوجه الى نفسه وقيل من الهاء وفيه ما ذكر وزيادة الابدال من العائد ومنعه بعضهم مبنيا على ان المبدل منه في
الطرح فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير وقد مر ان الزمخشري منع في ان اعبدوا الله ان تكون بدلا من الهاء في امرتني
به ورددناه عليه فلو لزم اعطاء منوي الطرح حكم المطروح لزم اعطاء منوي التاخير حكم المؤخر فكان يمتنع ضرب
زيدا غلامه ويرده ذلك قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه والاجماع على جوازه تنبيه قد يكون الموضع لا يتخرج الا
على وجه مرجوح فلا حرج على مخرجه كقراءة ابن عامر وعاصم وكذلك نجي المؤمنين فقيل الفعل ماض مبني للمفعول
وفيه ضعف من جهات اسكان اخر الماضي واقامة ضمير المصدر مع انه مفهوم من الفعل واقامة غير المفعول به مع وجوده
وقيل مضارع اصله ننجي بسكون ثانيه وفيه ضعف لان النون عند الجيم تخفى ولا تدغم وقد يتم انها ادغمت فيها
قلبا وان سلم رجح واجاب ولحانه وقيل مضارع واصله ننجي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه ثم حذفت النون الثانية
ويضعفه انه لا يجوز في مضارع نبات وينبت ونزلت نحو هن اذا ابتدات بالنون ان تحذف النون الثانية الا
في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة تنزيلا الجهة الخامسة ان يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الاوجه الظاهرة
فلنورد مسائل من ذلك ليتمرن بها الطالب مرتبة على الابواب ليسهل كشفها **باب المبتدأ** مسألة يجوز في الضمير
المنفصل من نحو انك انت السميع العليم ثلثة اوجه الفصل وهو ارجحها والابتداء وهو اضعفها ويختص بلغة تميم
والتوكيد مسألة يجوز في الاسم المفتتح به من قولك هذا اكرم منه الابتداء والمفعولية ومثله اكرم رجل القبيلة
من اكرمته لكن في هاتين يقدر الفعل مؤخرا ومثلهما رب رجل صالح لقيته مسألة يجوز في المرفوع من نحو افي
الله شك وما في الدار زيد الابتدائية والفاعلية وهي ارجح لان الاصل عدم التقديم والتاخير ومثله
الاسم التالي للوصف في نحو زيد قائم ابوه وقائم زيد لما ذكرنا ولان الاول اذا قدرناه فاعلا كان خبر زيد مفردا وهو
الاصل في الخبر ومثله ظلمات في قوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات لان الاصل في الصفة الافراد وقيل ان
افائم انت فكذلك عند البصريين واوجب الكوفيون في الضمير الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب فيهم اذ نقل ان ما لم

الاجماع على ذلك وجهه ان الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقم قام انا والجواب انه انما انفصل الوصف لئلا يجهل معناه لانه يكون معه مستترا لجلاله مع الفعل فانه يكون بارزا كقمت وقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل معه الفصل ولان المرفوع بالوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل ومما يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى اراغب انت عن الهتى وقول الشاعر خليلي ما واف بعهدي انتما فان القول بان العمم مبتدأ كما زعم الزمخشري في الاية مؤد الى فصل العامل من معموله بالاجنبي والقول به لك في البيت مؤد الى الاخبار عن الاثنين بالواحد ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن اكثر البصريين وهو ان يكون المرفوع اسما لما الحجازية والظرف في موضع نصب على الخبرية والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا مسئلة يجوز في نحو نحو من قولك زيد ضرب في الدار لحوه ان يكون فاعلا بالظرف لاعتماده على ذي الحال وهو زيد المقدر في ضرب وان يكون نائبا عن فاعل ضرب على تقديمه مضافا اليا من الضمير وان يكون مبتدأ خبره الظرف والجملة حال والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذا ردئيا لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو ويوجبان الفاعلية في نحو جاء زيد عليه جبة وليس كما زعما والاوجه الثلاثة في قوله وكان من نبي قاتل معه ربيون كثير فيمن قرأ قاتل بالتشديد لزم ارتفاع ربيون بالفعل بمعنى ان التكثير لا يتصور الى الواحد وليس يبني لان النبي هنا متعدد لا واحد بدليل كاين وانما افرد الضمير لفظها مسئلة زيد نعم الرجل يتعين في زيد الابتداء ونعم الرجل زيد قيل كذلك وعليهما فالرابط العموم واعادة المبتدأ بمعناه على الخلاف في ال في الرجل للجنس هي ام للعهد وقيل يجوز ايضا ان يكون خبر المحذوف وجوبا اي الممدوح زيد وقال ابن عصفور يجوز فيه وجه ثالث وهو ان يكون مبتدأ حذف خبره وجوبا اي زيد الممدوح ورد بانه لم يسد شئ مسده مسئلة حبذا زيد يحتمل زيد على القول بان حب فعل وذا فاعل ان يكون مبتدأ الخبر حبذا والرابط الاشارة وان يكون خبر المحذوف ويجوز على قول ابن عصفور السابق ان يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل بهذا لانه يرى ان حبذا اسم وقيل بدل من ذا ويرده انه لا يجوز حلل الاول وانه لا يجوز الاستغناء عنه وقيل عطف بيان ويرده قوله وحبذا نفحات من يمانية تاتيك من قبل الريان احيانا ولا تبين المعرفة بالنكرة اتفاقا واذا قيل بان حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر او بالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين واذا قيل بان حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا اضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله الا حبذا لوما الحياء وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف مسئلة يجوز في نحو فصبر جميل ابتداء كل منهما وخبرية الاخرى اي شاني صبر جميل او صبر جميل امثل من غيره باب كان وما يجري مجراها مسئلة يجوز في كان من نحو ان في ذلك لذكرى لمن كان له قلب ونحو زيد كان له مال وفيضان كان وشانها زيادتها وهو ضعيفها قال ابن عصفور لان زيادتها بين الشيء والظرف متعلق بها على التمام وبالاستقرار محذوف مرفوع

ومنصوب على النقصان الا ان قدرت الناقصة شانية فالاستقرار مرفوع لانه خبر المبتدا مسئلة فانظر كيف كان
عاقبة مكرهم يحتمل كان الاوجه الثلثة الا ان الناقصة لا تكون شانية لاجل الاستفهام ولتقدم الخبر كيف
حال على التمام وخبر لكان على النقصان وللمبتدا على الزيادة مسئلة وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من
وراء حجاب او يرسل رسولا يحتمل كان الاوجه الثلثة فعلى الناقصة الخبر لبشر ووحيا استثناء مفرغ من الاحوال
معناه موحيا او موحى اليه ومن وراء حجاب بتقدير او موصلا ذلك من وراء حجاب او يرسل رسولا عطف على وحيا او مرسلا
اي او ذا ارسال واما وحيا التفريغ في الاخبار اي ما كان تكليمه الا ايحاء او ايصالا من وراء حجاب او ارسالا
وجعل ذلك تكليما على حذف مضاف وللبشر على هذا تبيين وعلى التمام والزيادة فالتفريغ في الاحوال المقدرة
في الضمير المستتر في لبشر مسئلة ان كان زيد يحتمل الاوجه الثلثة وعلى النقصان فالخبر اما فاما او ظرف له وتبين
محذوف وفاما حال وعلى الزيادة والتمام ففاما حال وان ظرف لها وجوز كونه ظرفا لكان ان قدرت تامة
يجوز في خبر زيد عسى ان يقوم نقصان عسى فاسمها مستتر وتمامها فان والفعل مرفوع المحل بها مسئلة يجوز
الوجهان في عسى ان يقوم زيد على النقصان فزيد اسمها وفي يقوم ضمير وعلى التمام لا اضمار وكل شيء فعله
يتعين التمام في نحو عسى ان يقوم زيد في الدار وعسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا يلزم فصل صلة
ان من معمولها بالاجنبي وهو اسم عسى مسئلة وما ربك بغافل يحتمل ما الحجازية والتميمية واوجب الفارسي
الحجازية ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما ووجودها
في لم اكن باعجلهم وفي ان زيدا بقائم مسئلة لا رجل ولا امرأة في الدار ان رفعت الاسمين فهما مبتد
ئان على الارجح او اسمان للا الحجازية فان قلت لا زيد ولا عمرو في الدار تعين الاول لان لا انما تعمل في النكرات
فان قلت لا رجل في الدار تعين الثاني لان لا اذا لم يتكرر يجب ان تعمل ونحو فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج
ان فتحت الثلثة فالظرف خبر للجميع عند س وللواحد عند غيره ويقدر للآخرين ظرفان لان لا المركبة عنده
عاملة في الخبر ولا يتوارد عاملان على معمول فكيف عوامل وان رفعت الاولين فان قدرت لا اسمهما الحجازية
تعين عند الجميع اضمار خبرين ان قدرت لا الثانية كالاولى وخبر واحد ان قدرتها مؤكدة لها وقدرت الرفع
بالعطف وانما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع فلا يكون خبر واحد
لهما فان قدرت الرفع بالابتداء فيهما على انهما مهملتان فقدرت عند غير س خبرا واحدا للاولين وللثالث
كما يقدر في نحو زيد وعمرو قائم خبر للاول والثاني ولم يحتج لذلك عند سيبويه باب المنصوب المشابه
ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك نحو ولا يظلمون فتيلا ولا يظلمون نقيرا اي ظلما ما او حقا اي لا ينقصون
مثلا ولا يظلم منه شيئا ومن ذلك ثم لا ينقصوكم شيئا اي نقصا او جزءا ما ولا تضروه شيئا اي ضررا

لا يستفاد من مفعول وأما قمن عفى له من أخيه شيء فقيل إن شيء نائب عن مصدر أي شيئًا لا مفعول لأن عفى لا يتعدى

ما يحتمل المصدرية والحالية والظرفية من ذلك سر طويلا أي سيرا طويلا أو وقتا طويلا أو سر في حال كونه طويلا ومنه وأزلفت الجنة للمتقين غير بعيد أي إزلافا غير بعيد أو زمنا غير بعيد وأزلفت الجنة أي إزلافا في حال كونه غير بعيد إلا أن هذه الحال مؤكدة فهو مثل حالا من الجنة ولا يحتمل بعيده وهي أيضا حال مؤكدة ويكون التذكير وعلى هذا مسألة في لعل الشاعر فيه **ما يحتمل المصدرية والحالية** جاء زيد ركضا أي عاملها جاء على حد قولهم قعدت جلوسا أو التقدير جاء راكضا وهو قول سيبويه ويؤيده قوله تعالى ائتيا طوعا أو كرها قالتا أتينا طائعين فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره **ما يحتمل الحالية والمصدرية والمفعول لاجله** من ذلك يريكم البرق خوفا وطمعا أي فتخافون خوفا وتطمعون طمعا وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثني أو خائفين وطامعين أو لأجل الخوف والطمع فإن قلنا لا يشترط اتحاد فاعل الفعل والمصدر المعلل وهو اختيار ابن خروف فواضح وإن قيل باشتراطه فوجهه أن يريكم بمعنى يجعلكم ترون والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة أو الأصل إخافة وإطماعا وحذفت الزوائد ونقول جاء زيد رغبة أي جاء راغبا أو يرغب رغبة أو للرغبة وابن مالك يمنع الأول والمبرد وابن الحاجب يمنع الثاني لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها إذ يصح في ضربته يوم الجمعة أن يقدر ضربه يوم الجمعة قلت في هذا يوجد دليل إذ لم يقل البصريون وقال المتنبي أبلى الهوى أسفا يوم النوى بدني وفرق الهجر بين الجفن والوسن وابن يقدر أسف أسفا ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به أو أبلاه أسفا أو لأجل الأسف فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال وأما من اشترط فهو على إسقاط لام العلة توسعا كما في قوله تعالى يبغونها عوجا أو الاتحاد موجود تقديرا ما على أن الفعل المعلل مطاوع أبلى محذوفا أي فبليت أسفا ولا يقدر وبلى بدني لأن الاتحاد حاصل إذ الأسف فعل النفس لا البدن أو لأن الهوى لما حصل بسببه كان قال أبليت بالهوى بدني **ما يحتمل المفعول به والمفعول معه** نحو أكرمتك وزيدا يجوز كونه عطفا على المفعول به وكونه مفعولا معه ونحو أكرمتك وهذا يحتملهما وكونه معطوفا على الفاعل لحصول الفصل بالمفعول وقد اعترض في حسبك وزيدا درهم كون زيد مفعولا معه وكونه مفعولا به بإضمار يحسب وهو الصحيح لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به ويجوز جره فقيل بالعطف وقيل بإضمار حسب أخرى وهو الصواب ورفعه بتقدير حسب وغلطها المصنف الذي رووا بالأوجه الثلاثة قوله إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا فحسبك والضحاك **مهند باب الاستثناء** يجوز في نحو ما ضربت أحدا إلا زيدا كون زيد بدلا من المستثنى منه وهو الراجح وكونه منصوبا على الاستثناء وكون إلا وما بعدها نعتا وهو أضعفها ومثل الكافيجي بشيء إلا استثناء لا يتعين

فان جئت بما مكان ليس بطل كونه بالا لانها لا تعمل في الموجب مسئلة يجوز في نحو قام القوم حاشاك وحاشاه

كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فان قلت حاشاي تعين الجر او حاشاني تعين النصب وكذا القول في خلا وعدا

مسئلة يجوز في نحو ما احد يقول ذلك الا زيد كون زيد بدلا من احد وهو المختار وكونه بدلا من ضميره وان

ينصب على الاستثناء فارتفاعه من وجهين وانتصابه من وجه فان قلت ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا فبالعكس

ومن مجيئه مرفوعا قوله في ليلة لا نرى بها احدا يحكي علينا الا كواكبها وعلى هذا يمتنع عن او ضمن يحكي معنى ينم

او يشيع **مسئلة ما يحتمل الحالية والتمييز** من ذلك كرم زيد ضيفا ان قدر ان الضيف غير زيد فهو تمييز محول عن الفاعل

يمتنع ان تدخل عليه من وان قدر نفسه احتمل الحال والتمييز وعند قصد التمييز فالاحسن ادخال من ومن ذلك لله دره

خاتم حديدا او الارجح التمييز للسلامة به من جمود الحال ولزومها اي عدم انتقالها ووقوعها عن نكرة وخبر منها

الخفض بالاضافة من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول نحو ضربت زيدا ضاحكا ونحو قاتلوا

المشركين كافة وجوز الزمخشري الوجهين في ادخلوا في السلم كافة ووهم لان كافة مختص بمن يعقل ووهم في

قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة كافة اشد لان

استعماله فيما لا يعقل اخرجه عما التزم فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب اشد

وليس لا اخرجه ايضا عن النصب البتة ومن الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين نحو وهذا بعلي شيخا احتمال ان عامله

معنى التنبيه او معنى الاشارة وعلى الاول فيجوز ها قائما ذا زيد فاما بينا ذا صرح النحويون له وعليه

مهد نصه نسبه على الثاني ممتنع واما التقديم عليهما معا فممتنع على كل تقدير ومن الحال ما يحتمل التعدد

والتداخل نحو جاء زيد راكبا ضاحكا فالتعدد على ان يكون عاملهما جاء وصاحبهما زيد والتداخل على ان

من زيد وعاملها جاء والثانية من ضمير الاولى وهي العامل وذلك واجب عند من منع تعدد الحال واما القيد

مقصدا متحدا من التعدد لكن مع اختلاف الصاحب ويستحيل التداخل ويجب كون الاولى من المفعول والثانية

من الفاعل تقليلا للفصل ولا يحمل على العكس الا بدليل كقوله خرجت بها امشي تجر وراءنا على اثرينا ذيل

مرط مرحل ومن الاول قوله عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها **باب اعراب الفعل**

مسئلة ما تاتينا فتحدثنا لك رفع تحدث على العطف فيكون شريكا في النفي او الاستئناف فيكون

مثبتا اي فانت تحدثنا الان بدلا عن ذلك ونصبه باضمار ان وله معنيان نفي السبب فينتفي المسبب ونفي المسبب

فقط فان جئت بلن مكان ما فللنصب وجهان اضمار ان والعطف وللرفع وجه وهو القطع وان جئت بلم

فللنصب وجه وهو اضمار ان وللرفع وجه وهو الاستئناف وللجزم بالعطف فان قلت ما انت فتحدثنا

فلا جزم ولا رفع بالعطف لعدم تقدم الفعل وانما هو على القطع مسئلة هل تاتينا فتكرمنا بالرفع على

والنصب على الاضمار وهل زيد اخوك منكر ملا نرفع على العطف بل على الاستئناف وهل لك التفات اليه فتكرم الرفع على الاستئناف والنصب اما على الجواب او على العطف على التفات واضمار ان والجزم على القول على الاشتقاق وكالمثال السواء فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين ان سلم كون لو للتمني مسئلة ليس لي احد فاتقوه الا الرفع على الوجهين والنصب على اضمار ان وليت لي مالا فانفق منه يمنع الرفع على العطف مسئلة لم يقم زيد فنكرمه الرفع على القطع والجزم بالعطف والنصب على الاضمار مسئلة نحو افلم يسيروا في الارض فينظروا يحتمل الجزم بالعطف والنصب على الاضمار مثل افلم يسيروا في الارض فتكون لهم قلوب ونحو ان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم يحتمل تتقوا الجزم بالعطف وهو الراجح والنصب باضمار ان على حد قوله ومن يقترب منا ويخضع نؤوه

باب الموصول

مسئلة يجوز في نحو ماذا صنعت وفيما ذا صنعت ما مضى شرحه وقوله ماذا اجبتم المرسلين ماذا مفعول مطلق لا مفعول به لان اجاب لا يتعدى الى الثاني بنفسه بل بالباء واسقاط الجار ليس بقياس ولا يكون ماذا مبتدأ وخبرا لان المقدر ما الذي اجبتم به ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه والاكثر في نحو من ذا لقيت كون ذا للاشارة خبرا ولقيت جملة حالية ويحتمل كون ذا موصولا ولقيت صلته وبعضهم لا يجيزه ومن الكثير من ذا الذي يشفع عنده اذ لا يدخل موصول على موصول الا شاذا كقراءة زيد بن علي والذين من قبلكم بفتح الميم واللام مسئلة فاصدع بما تؤمر ما مصدرية اي بالامر او موصول اسمي اي بالذي تؤمر به على حد قولهم امرتك الخير واما من قال امرتك بكذا وهو الاكثر فيشكل لان شرط حذف العائد المجرور بالحرف ان يكون الموصول مخفوضا بمثله معنى ومتعلقا نحو ويشرب مما تشربون اي منه وقد يقال ان اصدع بمعنى أومر واما فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا في الاعراف فيحتمل ان يكون الاصل بما كذبوه فلا اشكال او بما كذبوا به ويؤيده التصريح به في سورة يونس وانما جاز مع اختلاف المتعلق لان ما كانوا ليؤمنوا بمنزلة كذبوا في المعنى واما ذلك الذي يبشر الله عباده فقيل الذي مصدرية اي ذلك تبشير الله وقيل الاصل يبشر به ثم حذف الجار توسعا فانتصب الضمير ثم حذف مسئلة يجوز في نحو تماما على الذي احسن كون الذي موصولا اسميا فيحتاج الى تقدير عائد اي زيادة على العلم الذي احسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج الى عائد اي تماما على احسانه وكونه نكرة موصوفة فيحتاج الى الصلة ويكون احسن اسم تفضيل لا فعلا ماضيا ومختار الاعراب سيأتي وهي علامة الجر والوجهان كونه بناء وبعض البصريين يوافق على الثاني مسئلة نحو ماذا صنعت يجوز فيكون ما بمعنى الذي وكونها نكرة موصوفة عليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو ينفقوا مما يحبون يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية لان المحبة لا ينفق منها وكذا ومما رزقناهم ينفقون فان ذهب الى تأويل ما يحبون وما رزقناهم بالحب والرزق وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق فهذا تعسف من غير محوج الى ذلك التأويل

لم يثبت مجيء ما نكرة موصوفة ولا دليل في مررت بما معجب لك لاحتمال الزيادة ولو ثبت نحو مررت بما معجب لك لثبت ذلك
انتهى ولا اعلمهم زادوا ما بعد الباء الا وهي للسببية نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم فبما رحمة من الله لنت مسألة
انا فلك العجب من جاءتك احتمل كون من موصولة او موصوفة وقد جوز في ومن الناس من يقول وضعف ابو البقاء
الموصولة لانها تتناول قوما باعيانهم والمعنى على الابهام واجيب بانها نزلت في عبد الله بن ابي واصحابه
باب التوابع مسألة نحو آمنا برب العالمين رب موسى وهرون يحتمل بدل الكل وعطف البيان و مسألة
نعبد الهك واله آبائك ابرهيم واسمعيل واسحق نظير كيف كان عاقبة مكرهم انا دمرناهم فيمن فتح الهمزة ويحتمل
هذا تقدير مبتدأ ايضا اي هي انا دمرناهم مسألة نحو سبح اسم ربك الاعلى يجوز فيه كون الاعلى صفة للاسم
او صفة للرب واما نحو جاءني غلام زيد الظريف فالصفة للمضاف ولا تكون للمضاف اليه الا بدليل لان المضاف اليه انما
جيء به لغرض التخصيص ولم يؤت به لذاته وعكس كل في بني فان الصفة للمضاف اليه لان المضاف انما جيء به لقصد
التعميم لا للحكم عليه ولذلك ضعف قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان مسألة نحو هدى للمتقين
الذين ومررت بالرجل الذي فعل يجوز في الموصول ان يكون تابعا او باضمار اعني او امدح او هو وعلى النعت فهو
لا بدل الا اذا تعذر نحو ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا لان النكرة لا توصف بالمعرفة باب حروف الجر
مسألة نحو زيد كعمرو يحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفية فيتعلق بالاستقرار وقيل لا يتعلق والاسمية
فتكون مرفوعة المحل وما بعدها جر بالاضافة ولا تقدير بالاتفاق ونحو جاء الذي كزيد يتعين الحرفية لان الوصل
بالمضاف يمتنع مسألة زيد على السطح يحتمل الوجهين وعليهما فهي متعلقة باستقرار محذوف مسألة
قيل في نحو والضحى والليل ان الواو الثانية تحتمل العاطفة والقسمية والصواب الاول والا لاحتاج كل الى جواب
ومما يصح ان يجيء الفاء في اوائل سورتي المرسلات والنازعات باب في مسائل مفردة مسألة نحو يسبح له
فيها بالغدو والآصال فيمن فتح الباء يحتمل كون النائب عن الفاعل الظرف الاول وهو الاولى والثاني او الثالث
ونحو نفخ فيه ليس النائب الظرف والوصف وفي هذا ضعف لضعف قولهم سير عليه طويل مسألة يحتمل تجلى الشمس
كون تجلى ماضيا تركت التاء منه لمجازية التانيث وكونه مضارعا اصله تتجلى ثم حذفت احدى التائين
على حد قوله نارا تلظى ولا يجوز في هند تجلى كونه ماضيا والا لقيل تجلت لان التانيث واجب مع المجازي اذا كان مضمرا
متصلا ومما ذكرنا من الوجهين في المثال الاول يعلم فساد قول من استدل على جواز نحو هند يقوم في الشعر
تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر لجواز ان يكون اصله تتمنى الجهة السادسة ان لا
يراعي الشروط المختلفة بحسب الابواب فان العرب يشترطون في باب شيئا ويشترطون في آخر نقيض ذلك الشيء
على ما اقتضته حكمة لغتهم وصحيح اقيستهم فاذا لم يتامل المعرب اختلطت عليه الابواب والشرائط فلنورد امثلة من ذلك

انواعا مشيرا الى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين **النوع الاول** اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق في النعت ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في ملك الناس اله الناس انهما عطفا بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو قولنا اله واحد وملك عظيم ومن الخطا في الثاني قول اكثر النحويين في مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر المتأخرين يقلد بعضهم بعضا والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت اخص من النعت وقد هدى ابن السيد الى الحق في المسئلة فجعل ذلك عطفا لا نعتا وكذا ابن جني انتهى قلت وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه له نعتا فتسامح كما سمى التاكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين اجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في الشيء ان يكون بيانا ونعتا واجاب بانه اذا قدر نعتا فاللام فيه للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدر بيانا فاللام فيه لتعريف الحضور فهو مفيد لما افادته الاشارة بذلك ويزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص قال وهذا معنى قول سيبويه انتهى وفيه نظر لان الذي يؤوله النحويون بالحاضر والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نعتا اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا فاما نعت اسم الاشارة فلا بد ان يكون معرفا وانما هو معرف بما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله نعتا له وقال الزمخشري في ذلكم الله ربكم يجوز كون اسم الله صفة للاشارة او بيانا وربكم الخبر فجوز في الشيء الواحد البيان والصفة وجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به وجوز نعت الاشارة بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمعوا على بطلانه **النوع الثاني** اشتراطهم التعريف لعطف البيان ولنعت المعرفة والتنكير للحال والتمييز وافعل من ونعت النكرة ومن الوهم في الاول قول جماعة في صديد من ماء صديد وفي طعام مساكين من كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة انهما عطفا بيان وهذا انما هو متمش على قول البصريين ومن وافقهم فيجب عندهم في ذلك ان يكون بدلا واما الكوفيون فيرون ان عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقات فيكون في المعارف والنكرات وقول بعضهم في ناقع من قول النابغة من الرقش في انيابها السم ناقع انه نعت للسم والصواب انه خبر السم والظرف متعلق به او خبر ثان ومن ذلك قول الزمخشري في شديد العقاب انه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في اوائل سورة المؤمن وان كان من باب الصفة المشبهة والصفة المشبهة لا تكون اضافتها الا في تقدير الانفصال الا ترى ان شديد العقاب معناه شديد عقابه ولهذا قالوا كل شيء اضافته غير محضة فانه يجوز ان تصير اضافته محضة الا الصفة المشبهة لانه حمله على تقدير ال وجعل سبب حذفها ارادة الازدواج واجاز وصفيته ابو البقاء لكن على ان شديدا بمعنى مشد كما ان الاذين بمعنى المؤذن فيخرج من باب الصفة المشبهة الى باب اسم الفاعل والذي قاله الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما انه بدل فلتنكيره وكذا المضاف

مثله

قوله
وليس من ذلك
قول الزمخشري في اول الكهف
ايراد عبارة الزمخشري برمتها ليظهر
قال فان قلت كيف جعلت
هذه الصفات
تعريفا
وتنكيرا
والموصوف
معرفة يقتضي ان يكون
مثله معارف قلت اما غافر الذنب
وقابل التوب فمعرفتان لانه لم يرد بهما حدوث
الفعلين وانه يغفر الذنب ويقبل التوب
[illegible]
على الوصف ان يكون النكرة [illegible]
والتبادل بمعنى [illegible]
الذكر والعنوان بمعنى والدال [illegible]
المعنين وبوابين والدال
بن على
مسالة الثانية ونحو كلام الزمخشري
كما زعمت في التوابع الواقعة في هذه الاية
اقوال احدها انها كلها ابدال والثاني
انها كلها صفات والثالث
الفرق بين
شديد
العقاب وغيره
فالاول صفة وغيره بدل
وهذا هو قول الزجاج ونقله عنه الجزري
بما علمت وناقشه ابو حيان في هذا الموضع
ما ناقشه بعض الافاضل انه هو كلام الزجاج

[illegible]

وح
هذا فاذا جعل
شديد العقاب بدلا
بين الصفة المتقدمة وبعده صفة
اخرى وهي ذي الطول صار البدل بين صفتين
فصار هو كالاجنبي بين شيئين متلاحمين
ويخرج من قاعدة البنود وكل على
ان ذي الطول
صفة
قوله
بين الصفتين
وقال بعض
الافاضل يجوز ان يكون
سبب العنوان ان النكرة
المبدلة من المعرفة لا يجيء الا
موصوفة ولو تقدمت هذه الصفات
متقدمة عليه [illegible] متاخرة عنه ومع ذلك
البعض بانه لو كان [illegible]
ان النكرة المبدلة من المعرفة لا يجيء الا موصوفة
[illegible]
يقول اجزاؤه كلها مستعمل وهذه مناقشة واهية فان المعترض عنه
[illegible] المعتبر لا باعتبار ان لفظ المفرد لو وزن به من حيث انه [illegible]
لفظ على وزن بناء مائل في حلق الحركات والسكنات فا
[illegible] للمفهوم الجزء عنه هو لا شيء
بوزن لفظ نعول مثلا يطلق عليه
جزء المعتبر مثله ذلك
انه بعد واضح
هذا
لكن
وانا اعجب المشهد
الشيخ ابي حيان كيف وقع
في مثل هذا وما يحكي قوله وقال في جملة مثلا
اني اقول انما قال من الصفات كي نعت واولا ولم
يعتبر من الصفات بادخال [illegible] بين ومن العارض من
[illegible] ولا يحكي [illegible] قوله ومن ذلك قول بما حفظ اقول هذا صد

الموصوف من
المعرفة وقد عرفت فيه
وما في قوله او بالمذكور على انها لكن
اقول يعني ان من في البيت ليست بجارة
للمفعول كما في قولك [illegible]
الفرق فلا يطلع حينئذ
الجمع منها
ومن
التفضيل
ان وقع في قوله وقول
بعضهم انها متعلقة بليس قد يرد
بانه لا يدل على الحدث عند من قال اقول
ليس لهذا الظرف مفهوم ما له حتى يكون
[illegible]
الا جود وانما هو قولان احدهما ان اخوات
ليس دالة على الحدث الثانية انها دالة
عليه الا ليس فلا يدل لانها ليست لها مثلا
واحدا فان قلت فما
فائدة التقييد
قلت
المشهور
على اتفاق الطبي
الظرف ليس عنده مما يعمل
بان اخواتها تدل على الحدث من باب
[illegible]
[illegible]

والجواب
عن هذه الأمور
اما اولا فبان كلمة قد وقعت
سابقا بسبب من ان لا اكثر الاسم
معها لا عمل لها في مجرد انه عمل
مرفوع بان كان
مرفوعا
قبل ذلك
لا وقد عقدتك
بان سببها بان ضعيف
مبين تركيب صارت كجزء كلمة وجزء الكلمة
ونحوه ومقتضى هذا ان يعمل عملها في الاسم المجرد

[illegible]

لسلوق او اذا كانت الا بمعنى غير فلا يعتبر الكلام مستطرد
او في الالية عن غير انه لو دا ما ثبت
للالية تة شرحا قد وقع فلا
بعينه اثر
يب
المذكور
حينئذ فان بيني
بسبب ذلك لتقدم على اين
ودلالته للتسليم في وقته للمنطوق ثم هو المفهوم
وكذلك مقدم الصفة فانه به ادلم يعرف الا

المعظم
في هذا التركيب
وقد جوزه كما سيأتي في قوله
ان الشأن الاسم المعظم مرفوعا بالشركة
برفع الاسم بالصفة في قولنا اقائم الزيدان فيكون
المرفوع قد اغنى عن الخبر وقد تقرر ذلك بان تبابهما
بمعنى الوصف لا ابتداء
الاسم المعظم مرفوعا
محالة
مدلول
القسم
مقام
[illegible]
بغير الخبر كما في
قولنا ما حضر زيد

[illegible]

وذلك انه لا يصح ان لا يبدل لا لانه كان الكلام الخبر نفيا ولا يكون
ثانيا الا اذا قدر خبر محذوف وقع ما به الحكم بالنفي عليه في الكلام
الموجب الا اثبات يليه في غير الموجب محالا اذ لا يقول
هو ذلك الا نفسه ان الاستثناء من الاثبات
نفي ومن النفي اثبات وليس فيما به
ذلك يعزل ان بعد الا
في هذا التركيب
سوقه
لقصد
اثبات لا نفي
فلبها قبلها ولا سيما ذلك
الا ان يكون ما قبلها غير تام ولا يكون
غير تام الا ان يقدر له خبر محذوف واذا لم يقدر
خبر قبلها وجب ان يكون ما بعدها هو الخبر وهذا الذي
اليه النقض وقد تقدم تقرير صحة كون الاسم المعظم في هذا التركيب
هو الذي هنا كلام ما ظهر للفقير رحمه الله ولا يكون بحثه من نظر فيه وتحقيقه

وزيده
ما شرطه تحقق ما
تقدير الجواب نظير القول به
لا به فيه من تقدير فيه يرجع تقديرهم له
تقديره من الذي اقتضى
يكون قولهم صوابا
قوله هو خبر
[illegible]
قوله
وقول ابي البقاء
في قوله تعالى اقرأ قوله
والحرف المصدري مع ما بعده
مصدر سواء كان ان او ان او غير هما فاني

[illegible]

فيه لو كان ان وقد اتسع فيه حرف مصدري
ان او ان او غيرها فانه هنا لم يصح فيها
تقدم حيث قال ان وان وصلتها في حكم
لها بحكم المضمر سمي قوله والصفة
الحصان مقابلين
مجموع
جملة
الشرط وجملة
الجواب شمس عليه علمه
انتهى من نسخة بخط الله بن الجوزي
حرره محمد بن عبد الله الطهراني رحمه الله ولوالديه

[illegible]

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

فبله وان كانا من باب اسم الفاعل لان المراد بهما المستقبل ولما البحر فقال التناسب يبعد على الزجاج في جعله سائر بدلا وما قبله صفة وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبو ظاهر ومن ذلك قول الجاحظ في قول الاعشى
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر انه يبطل قول النحويين لا يجمع ال ومن في اسم التفضيل لجعل كاثر معتمدا جاريا على ظاهره والصواب ان يقدر ال زائدة او معرفة ومن متعلقة باكثر منكر محذوفا مبدلا من
او بالمذكور على ان ال زائدة ومنهم في موضع النعت فقولك انت منهم الفارس البطل اي انت من بينهم ومن قول بعضهم انها متعلقة
بليس فرد بانها لا تدل على الحدث عند من قال في اخواتها انها تدل عليه ولان فيه فصلا واعمالا وتمييزا باجنبي
يجاب بان الظرف يتعلق بالوهم وفي ليس رائحة الخبر ولك ان تنفي وبان الفصل بالتمييز قد جاء في الضرورة في قوله على انني
بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كاملا وافعل فوق في العمامة ثلثون ومن الوهم في الثاني قول مكي في قوله ان
ابن عباس قراها ثم قلنا بالنصب قائم والصواب انه مشبه بالمفعول به وجعلوا بدلا من اسم ان وقول الخليل الا
والممانع في اياي واياك وايا ان الضمير اضيف لوضوحه فحكموا للضمير بحكم الذي لا يكون الا للنكرات وقول
بعضهم في لا اله الا الله ان اسم الله خبر لا النبرية وبرده انها لا تعمل الا في نكرة منفية واسم الله معرفة نعم يصح
ان خبرها مع اسمها فانهما في موضع رفع بالابتداء عند من يزعم ان المركبة لا تعمل في الخبر لضعفها بالتركيب ولكن
يتباعد منهما وهو الخبر كذا قال ابن مالك الذي عندي ان من يرى ان المركبة لا تعمل في الاسم بل لا يجوز الشيء لا
وانما لا رجل ظريفا بالنصب عنده قبل ان يبدل الفاصل بالرفع وكذا الحق في لا اله الا الله هو للتعريف والايجاب
ابدا وفي لا اله الا الله ولعدله التعجب واذا امر الاستثناء للعبادة الا الله واحد ولا الله الا الله خبر اعند من يقدم لا
في ذلك عاملة في الخبر لعدم التركيب ويزعم الاكثرون ان المرتفع بعد الا في ذلك كله بدل من محل اسم لا كما في قولك
ما جاءني من احد الا زيد ويشكل على ذلك ان البدل لا يصلح هنا للحلول محل الاول وقد يجاب بانه بدل من الاسم
فانهما كالشيء الواحد يصح ان يخلفهما ولكن يذكر الخبر فيقال الله موجود وقيل هو بدل من ضمير الخبر المحذوف ولم يتكلم
الزمخشري في كشافه على المسئلة اكتفاء بتاليف مفرد له فيها زعم فيه ان الاصل الله اله فالمعرفة مبتدا والنكرة
خبر على القاعدة ثم قدم الخبر ثم ادخل النفي على الخبر والايجاب على المبتدا وركب لا مع الخبر فيقال له فما تقول
في نحو لا طالعا جبلا الا زيد لم انتصب المستثنى فان قال ان لا عاملة عمل ليس فذلك ممتنع لتقدم الخبر ولا نتقاض
النفي بالا ولتعريف احد الجزئين فاما قول المعجب لكون المعرفة مبتدا فقدم ان الاخبار عن النكرة المختصة بالمعرفة
جائز نحو اول بيت وضع للناس للذي ببكة ومن ذلك قول الفارسي في مررت برجل ما شئت من رجل انما صفة
وانها موصولة صفة للرجل ويعترض على ذلك ايضا الزمخشري قال ومثله قوله تعالى في اي صورة ما شاء ركبك ان في
صورة متعلقة بركبك اي بشاوها وقوله تعالى في قوله تعالى الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ان ان وصلتها

سواء وبدل الصفة صفة والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة وقول بعضهم في ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده ان الذي صفة والصواب ان ما في امثال شرطية حذف جوابها اي فهو كذلك
للجملتين معا واما الآية الأولى فقال ابو البقاء ما شرطية او زائدة وعليهما فالجملة صفة لصورة والعائد محذوف
اي عليها وفي صنعة تركيبه نظر وكان حقه اذ علق في بتركيب وقال الجملة صفة ان يقطع بان ما زائدة اذ لا
الشرط الجازم بجوابه ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة والصواب في الآيات ان قدرت ما زائدة فالصفة جملة شاء
وحدها والتقدير شاءها وفي متعلقة بركبك او باستقر محذوفا حالا من مفعوله او بعدلك اي وضعك في
صورة اي صورة وان قدرت شرطية فالصفة مجموع الجملتين والعائد محذوف ايضا ونقدر عليها وتكون في متعلقة
بعدلك اي عدلك في صورة اي صورة ثم استأنف ما بعده والصواب في الآية الثانية انها على تقدير مبتدأ وفي الثالثة ان
الذي بدل او صفة مقطوعة بتقدير هو او اضمار اعني وهذا هو الصواب فان من اجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقا او
بشرط وصف النكرة اولا وهو قول الاخفش زعم ان الاوليان صفة لآخران في فآخران يقومان مقامهما الآية
لوصفهما بيقومان وكذا قال بعضهم في قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور الذين ومن ذلك قول الزمخشري في انما اعظكم
بواحدة ان تقوموا لله ان تقوموا عطف بيان على واحدة وفي مقام ابراهيم انه عطف بيان على آيات بينات مع اتفاق
النحويين على ان البيان والمبين لا يتخالفان تعريفا وتنكيرا وقد يكون عذره ان البدل يعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله
في اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له قال ومن تبعيضية
حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما تطيقون انتهى وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع
وهذا امام الصناعة سيبويه يسمي التأكيد صفة وعطف البيان صفة كما مر **النوع الثالث** اشتراطهم في بعض ما
شرطه تعريفا خاصا كمنع الصرف اشترط له تعريف العلمية او شبهها كما في اجمع وكنعت الاشارة وانعت النداء اشترطوا
لهما تعريف اللام الجنسية وكذا تعريف فاعل نعم وبئس لكنها تكون مباشرة او لما اضيف الى المحلى او ما نقل
فشرطها المباشرة لمدخوله ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن ابي عبلة ان ذلك لحق تخاصم اهل النار بنصب
تخاصم انه صفة للاشارة وقد ظن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الاشارة والاستفهام كما اشترطوا ذلك
في غيره من النعوت ولا يكون التخاصم ايضا عطف بيان لان البيان اشبه الصفة فكما لا توصف الاشارة الا بما فيه ال كذا
ما يعطف عليها ولهذا منع ابو الفتح في وهذا بعلي شيخا في قراءة ابن مسعود برفع شيخ كون بعلي عطف بيان
واوجب كونه خبرا او شيخ الخبر ثانيا او خبر المحذوف او بدل من بعلي او بعلي بدل او شيخ الخبر ونظير منع ابي الفتح ما ذكر
منع ابن السيد في كتاب المسائل والاجوبة وابن مالك في التسهيل كون عطف البيان تابعا للمضمر لامتناع ذلك
في النعت ولكن اجاز سيبويه يا هذا زيد بالرفع على عطف البيان وشعر الزيادي فاجاز مررت بهذا الطويل

على البدل واجازه على البدل ولم يجزه على النعت لان نعت الاشارة لا يكون الا طبقها في اللفظ ومن نص على منع النعت المبرد والزجاج وهو مقتضى القياس ومنع من منع هنا مخالف لاجازته في النداء النوع الرابع اشتراط الابهام في بعض الالفاظ كظرف المكان والاختصاص في بعضها كالمبتدأ واصحاب الاحوال ومن الوهم في الاول قول الزمخشري في فاستبقوا الصراط وفي سنعيدها سيرتها الاولى وقول ابن الطراوة في قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب وقول جماعة في دخلت الدار او السوق او المسجد ان هذه المنصوبات ظروف وانما يكون ظرف المكان مبهما ويعرف بكونه صالحا لكل بقعة كمكان وناحية وجهة وجانب وامام وخلف والصواب ان هذه المواضع على اسقاط الجار توسعا والجار المقدر الى في سنعيدها سيرتها وفي في البيت وفي الآية الاولى ان قدر استبقوا بمعنى تبادروا وقد اجيز الوجهان في فاستبقوا الخيرات ويحتمل سيرتها ان يكون بدلا من ضمير المفعول بدل اشتمال اي سنعيد طريقتها ومن ذلك قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان كلا ظرف ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا واجاب ابو حيان بان المقعد ليس على حقيقته بل معناه ارصدوهم ويصح ارصدهم كل مرصد فكذا يصح قعدت كل مرصد ويجوز قعدت جلوس زيد كما يجوز قعدت مقعده انتهى وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز فيه محل السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا دافع له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد فحذف على كما قال ولحق الذئب لولا الابوان لقضا اي لقضى علي وقاس الزجاج ان يقول لاقعدن لهم صراطك المستقيم مثل قوله في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انهما على تقدير على كقولهم ضرب زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما او ان الاقعاد والقعود ضمنا معنى الالزام واللزوم ومن الوهم في الثاني قول الحوفي في ظلمات بعضها فوق بعض جملة مخبر بها عن ظلمات وظلمات غير مختص فالصواب قول الجماعة انه خبر لمحذوف اي تلك ظلمات نعم ان قدر ان المعنى ظلمات اي ظلمات بمعنى ظلمات عظام او متكاثفة وترك الصفة لدلالة المقام عليها كما قال له حاجب في كل امر يشينه صح وقول الفارسي في ورهبانية ابتدعوها انه من باب زيدا ضربته واعترض ابن الشجري بان المنصوب في هذا الباب شرطه ان يكون مختصا ليصح رفعه بالابتداء والمشهور انه عطف على ما قبله وابتدعوها صفة ولا بد من تقدير مضاف اي وحب رهبانية وانما لم يحمل ابو علي الآية على ذلك لاعتزاله فقال لان ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل وقد تخيل ورود اعتراض ابن الشجري على ابي البقاء في تجويزه في واخرى تحبونها كونه مبتدأ ويجاب بان الاصل وصفة اخرى ويجوز كون تحبونها صفة والخبر اما نصر او محذوف اي ولكم نعمة اخرى ونصر خبر او بدل المحذوف وقول ابن مالك الذي في قول الحماسي فارسا ما غادروه ملحما انه من الاشتغال كقوله على في الابنية والظاهر انه نصب على المدح لما قدمنا وما في البيت زائدة وهذا المكان اشبه عن انه من الاشتغال النوع الخامس

اشتراط الإضمار في بعض المعمولات والإظهار في بعض فمن الأول مجرور لولا ومجرور وحد ولا يختص بخطاب ولا عبرة بقول لولاي ولولاك ولولاه لولاهو وحدك ووحده ومجرور لبي وسعدي وحنانيك بشرط الخطاب وشذ نحو قوله فقلت لبيه لمن يدعوني كما شذت إضافتهما إلى الظاهر في قوله فلبي فلبي يدي مسور ومن ذلك مرفوع خبر كاد وأخواتها إلا عسى تقول كاد زيد يموت ولا تقول يموت أبوه ويجوز عسى زيد أن يقوم أبوه ومرفوع التعجب ولا يجوز رفعه الأجنبي نحو عسى زيد أن يقوم عمرو عنده ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل وهذا شرط مع الإضمار الاستتار وكذا مرفوع نحو قم وأقوم ونقوم ومن الثاني تأكيد الاسم المظهر والنعت والمنعوت وعطف البيان والمبين ومن الوهم في الأول قول بعضهم في لولاي وموسى إن موسى يحتمل الجر وهذا خطأ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار ولأن لولا لا تجر الظاهر فلو عطف لم يعمل الجر ولم يعد وهذه مسألة يحاجى بها فيقال ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور أعدت الجار أم لم تعده ولا أنه يصح أن يعطف عليه اسم مرفوع إلا أن لولا لا تعلق لها لحكم الحروف الزائدة والزائد لا يعتد به في كون الاسم مجردا من العوامل اللفظية وكذا ما أشبه الزائد وقول جماعة في قول هدبة عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب إن فرج اسم كان والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف والجملة خبر كان واسمها ضمير الكرب وأما قوله وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل فوجه بأن ثوبي بدل اشتمال من تاء جعلت لا فاعل يثقلني ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء في إن شانئك هو الأبتر يجوز كون هو توكيدا وقد مضى وقول الزمخشري في قوله تعالى ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله إذا قدرت أن مصدرية فإنها وصلتها عطف بيان على الهاء وقول النحويين في نحو اسكن أنت وزوجك الجنة إن العطف على الضمير المستتر وقد رد ذلك ابن مالك فجعله من عطف الجمل والأصل ولتسكن زوجك فحذف وكذا قال في لا نخلفه نحن ولا أنت إن التقدير ولا تخلفه أنت لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرا ومرفوع المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم وجوز في قوله نطوف ما نطوف ثم يأوي ذوو الأموال منا والعديم إلى حفر أسافلهن جوف وأعلاهن صفاح مقيم كون ذوو فاعلا بفعل محذوف أي يأوي ذوو الأموال وكونه ومعطوفه توكيدا على حد ضربت زيدا الظهر والبطن

تنبيه من العوامل ما يعمل في الظاهر بشرط استتاره وهو نعم وبئس يقولون نعم الرجال الزيدون ونعم رجلين الزيدان ولا يقولون نعما إلا في لغة أو شرط أو ذكره وهو بي في الأصح

النوع السادس اشتراط التعريف في بعض المعمولات والجملة في بعض فمن الأول ... وثانيه وهو الصحيح فإن ثم بدلهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه وإذا قيل لهم لا تفسدوا والمفعول الثاني في بابي ... ومن الثاني خبر أن المفتوحة إذا خففت وخبر القول المحكي نحو قولي لا إله إلا الله وخرج بذكر المحكي نحو قولك قلت حقا وكذا خبر ضمير الشأن نحو على هذا أصح قول ثم ومن يكونها فإنه إنما قيل إذا قدر ضمير ... الشأن لزم كون الخبر مفيدا

وقلبت التأخير وإذا قدرته راجعاً الى اسم الشرط جاز ذلك أن يكون أسماً للخبر وقد تقدم عليه وخبر أفعال المقاربة ومن
الوهم قول بعضهم في وطفق مسحاً أن مسحاً خبر طفق والصواب أنه مصدر لخبر محذوف أي يمسح مسحاً وجواب الشرط وجواب
ومن الوهم قول الكسائي أو جماعة في نحو يحلفون بالله لكم ليرضوكم إن اللام وما بعدها جواب وهذا من الخطأ في ذلك قوله
الذين بما للشيء قوله تعالى أم من يكون له سنة قوله وأنكسار جواب شرط محذوف وأنت بهم ذهبت نفسك عليهم حسرة
بدليل قوله فلا تذهب نفسك عليهم إذ لا يكون ما أنه بدليل أن شيئاً من يشاء فإن الله يضل من يشاء أنتما الظرف تكون
من موصولة وقد يتوهم أن مثل قد أقول حبا الوامق وهو يوهم أفضل الناس في قوله تعالى أمن يملك
والأرض لا بد من إضمار جملة مما دل والمقدر لا أخلق سموات هذا مبني على ديدهم جماعة منهم الزمخشري في
مفصلة الظرف نحو بيت بلد جملة ظرفية لكون نسبة خلقها من جملة مقدرة والا مبنية مثال هذا على غير
ما لك فإن الظرف لا يكون جواباً فإنما جملة النوع السابع شرطهم الجملة الفعلية في بعض المواضع والاسمية في
بعض المواضع ومن الأول جملة الشرط سوى لو وجملة جواب لو ولولا وجملتا بعد لما وأفعال التالية لحرف
التحضيض وجملة أخبار أفعال المقاربة وخبر المفتوحة بعد لو عند الزمخشري ومتابعيه نحو ولو أنهم صبروا
ومن الثاني الجملة بعد إذا الفجائية وبعد ليتما على الصحيح فيهما ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب الى قول الأخفش
والكوفيين في نحو وإن امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو إعراضاً وإن أحد من المشركين استجارك وإذا السماء
انشقت إن المرفوع مبتدأ وذلك خطأ لأن أداة الشرط مختصة بالفعلية وقول من اعتمد عليه فإنه سهو وأما إذا قال ذلك الأخفش
والكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ لأن هذا مذهب ذهبوا إليه فقولوه سهو لعدم قيام نص الصواب بخلافه
ونظيره في أصل المسألة ولجاز وأن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور ولجاز الكوفيون أن يكون الجمال
وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم والتأخير ومثل على جواز ذلك نحو قول الزباء ما للجمال
مشيها وئيداً فمن رفع مشيها وذلك عند الجماعة مبتدأ حذف خبره وهي معمول للخبر أي مشيها يكون وئيداً
أي يوجد وئيداً ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف كما كان في من جره بدل اشتمال من الجمال لأنه
عائد الى ما الاستفهامية ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام فكذلك حكم
الاستفهام ولأنه لا ضمير راجع الى المبدل منه ومن ذلك قول بعضهم في بيت الكتاب فقلما وصال على
طول الصدود يدوم أن وصال مبتدأ والصواب أنه فاعل بيدوم محذوف مفسر بالمذكور وقول ابن عطية في
يوم يبعثهم الله جميعاً نصب يوم بالإضمار أو بالابتداء وذلك خطأ لأن الزمن المستقبل المبهم يحمل على إذا لأنه
لا يضاف إلى الجمل الاسمية وأما قوله تعالى يوم هم بارزون فصوابه أن الزمن هنا محمول على إذ لا على إذا وإنما
نزل منزلة الماضي وأما الجواب عن ... عن ... الظرف واليوم هنا بدل من المفعول به يوم

الاول قول بعضهم لمنشد بيت الطلاق فرددوه انما ذلك في اسم الزمان ظرفا كان او غيره ثم هذا الجواب لا يأتي لعمري في قوله لكن لي شفيعا يوم لا ذو قرابة بمغن فتيلا عن سواد بن قارب ومن الوهم ايضا قول بعضهم في قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ان من شرطية ويجوز كون الجملة الاسمية معطوفة على كان وما بعدها وهذا وهم لان جملة الشرط لا تكون اسمية فكذا المعطوف عليها على انه لو قدر من موصولة لم يصح ايضا لان الفاء لا تدخل في الخبر اذا كانت الصلة جملة اسمية لعدم شبهها باسم الشرط وقول ابن طاهر في قوله ان الامال العطية في صدد من عداوة ولج وقول الحوفي في قول الشاعر ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها ان بعد هلا جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية والصواب ان التقدير في الاول فان لم تكن وفي الثاني فهلا كان على ان كان ضمير الامر والشان والجملة الاسمية خبر ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري في ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير ان الجملة الاسمية جواب لو والاولى ان يكون الجواب محذوفا اي لكان خيرا لهم وان تكون لو بمنزلة ليت في افادة التمني فلا تحتاج الى جواب ومن ذلك قول جماعة منهم ابن مالك في قوله تعالى فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد ان الجملة جواب لما والظاهر ان الجواب جملة فعلية محذوفة اي انقسموا قسمين فمنهم مقتصد ومنهم غير ذلك ويؤيد هذا ان جواب لما لا يقترن بالفاء ومن الوهم في الثاني قول كثير من النحويين في الاشتغال في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو ومن العجب ان ابن الحاجب اجاز ذلك في كافيته مع قوله فيها في بحث الظروف وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وجاز ابن ابي الربيع في ليتما زيدا اضربه ان يكون منصوبا على الاشتغال كما يصح في ليتما زيدا اضربه ان يكون منصوبا بليت والصحيح ان ذلك لا يصح لانه لم يسمع نحو ليتما قام زيد كما سمع انما قام زيد تنبيه اعترض الرازي على الزمخشري في قوله والذين كفروا بايات الله اولئك هم الخاسرون ان الجملة معطوفة على وينجي الله الذين اتقوا بان الاسمية لا تعطف على الفعلية وقد مر ان تخالف الجملتين في الاسمية والفعلية لا يمنع التعاطف وقال بعض المتأخرين في نحو ابي البقاء في قوله ومنهم من كلم الله انه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من فضلنا بعضهم على بعض هذا مردود لان الاسمية لا تبدل من الفعلية انتهى ولم يقم دليل على امتناع ذلك النوع الثامن اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية وفي بعضها الانشائية فالاول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبرا لكان او خبرا لان او ثانيا لظن او خبرا للمبتدأ او جوابا للقسم غير الاستعطافي ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي كقوله بربك هل للصب عندك رأفة وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة ابى غير ما يرضيك في السر والجهر ومما ورد على خلاف ما ذكر في النوع الاول قوله واني لرام نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وتخريجها على اضمار القول اي قبل التي اقول لعلي او على ان الصلة ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل ذلك وقوله جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط وقوله فانما انت اخ لا نعدمه وتخريجهما على اضمار القول اي بمذق مقول فيه

تقدر ويمتنع مفعول فيه عند ذلك قول ابي الدرداء وجدتُ الناس اخبر تقله اي صادفت الناس
مقولا فيهم ذلك وقوله وكوني بالمكارم ذكريني ودلي دل ماجدة صناع والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية اي
كوني تذكريني مثل قوله تعالى قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا اي فيمده مدا وقوله ان الذين قتلتم امس
سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما وقوله اذا ما القوم كانوا النجم واضطرب القوم اضطراب الارشية
اوصيني ولا توصي به وينبغي ان يستثنى من منع ذلك خبر ان وضمير الشان وخبر ان المفتوحة اذا خففت
فان خبرها يجوز ان يكون جملة دعائية كقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها في قراءة من قرا ان بالتخفيف وغضب
بالفعل والله فاعل وقولهم اما ان جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة واذا لم يلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسمها
ضمير الشان فلو استثنا النبتلي ضمير الشان اذ يمكن ان يقدر والخامسة انها واما انك واما نودي ان بورك
من في النار فيجوز ان تكون تفسيرية ومن التوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى وانظر الى العظام كيف ننشزها
ان جملة الاستفهام حال من العظام والصواب ان كيف وحدها حال من مفعول ننشزها وان الجملة بدل من العظام
ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاما جواز ذلك في الجملة لان الحال كالخبر وقد جاز باتفاق نحو كيف زيد
واختلف في نحو زيد كيف هو وقول الحوفي ان جملة الاستفهام حال في نحو عرفت زيدا ابو من هو وقد مر ان العلم
النظر البصري يعلق فعله كالنظر القلبي قال الله تعالى فلينظر ايها ازكى طعاما وقال سبحانه انظر كيف فضلنا بعضهم
على بعض ومن ذلك قول الامين المحلي فيما رايت بخطه ان الجملة التي بعد الواو من قوله واطلق لي تحجر من مطلب
حال ثم قال لانا هنا والصواب ان الواو للعطف ثم الاصح ان الفعل اعرب مثلها في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن
لانها لا تحمل نون تاكيد خفيفة محذوفة **النوع التاسع** اشتراطهم لبعض الاسماء ان يوصف ولبعضها ان لا
يوصف فمن الاول مجرور رب اذا كان ظاهرا واي في النداء والجماء في قولهم جاءوا الجماء الغفير وما وطئ به من خبر او
حال نحو زيد رجل صالح ومررت بزيد الرجل الصالح ومنه بل انتم قوم تفتنون ولقد ضربنا للناس في هذا
القران من كل مثل الى قوله تعالى قرانا عربيا وقول الشاعر اكرم من ليلى علي فتبتغي به الجاه ام كنت امرأ لا
ومن ثم ابطل ابو علي كون الظرف من قول الاعشى رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال متعلقا
واسرى لئلا يخلو ما عطف على مجرور رب من صفة قال وما قوله فيا رب يوم قد لهوت وليلة بآنسة كانها
خط تمثال فعلى ان صفة الثاني مدلول عليها بصفة الاول ولا يتاتى ذلك هنا وقد يجوز ذلك هنا لان
الاول فقد يجعل دليلا عليه ومن الثاني فاعلا نعم وبئس والاسماء المتوغلة في شبه الحرف الا اي ومن النكرتين انهما
يوصفان نحو مررت بمن معجب لك وبما معجب لك واجازهما الاخفش ابا نحو مررت باي معجب لك هو وفي القياس لانها معربة
ومن ذلك الضمير وجوز الكسائي نعته ان كان لغائب والنعت لغير التوضيح نحو قوله ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب

ونحو لا اله الا هو الرحمن الرحيم فقد يعادلهما نعتا للضمير المستتر في نعبد والرحمن الرحيم بعض لهو واجاز نعته الفارسي
وابن السراج نعتا على نعم وبئس تمسكا بقوله نعم الفتى المري انت اذا هم حضروا لدى الحجرات نار الموقد وحمله الفارسي
وابن السراج على البدل قال ابن مالك ويمتنع نعته اذا قصد بالنعت التخصيص مع اقامة الفاعل مقام الجنس لان
تخصيصه مناف لذلك القصد فاما اذا تؤول بالجامع لاكمل الخصال فلا مانع من نعته لامكان ان ينوى في النعت
ما نوي في المنعوت وعلى هذا يحمل البيت انتهى وقال الزمخشري وابو البقاء في كم اهلكنا قبلهم من قرن هم احسن ان
الجملة بعد كم صفة لها والصواب انها صفة لقرن وجمع الضمير حملا على معناه كما جمع وصف جميع في وان كل لما جميع
لدينا محضرون النوع العاشر تخصيصهم جواز وصف بعض الاسماء بمكان دون آخر كالعامل من وصف
ومصدر فانه لا يوصف قبل العمل ويوصف بعده وكالموصول فانه لا يوصف قبل تمام الصلة ويوصف بعد تمامها
تعميمهم الجواز في البعض وذلك هو الغالب ومن الوهم في الاول قول بعضهم في قول الحطيئة ازمعت يأسا مبينا
من نوالكم ولن ترى طاردا للحر كالياس ان من متعلقة بيأسا والصواب ان تعلقها بيئست محذوفا لان المصدر لا
يوصف قبل ان يأتي معموله وقال ابو البقاء في ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا لا يكون يبتغون نعتا لآمين لان
اسم الفاعل اذا وصف لم يعمل في الاختيار بل هو حال من المستتر في آمين انتهى وهذا ضعيف والصحيح جواز الوصف بعد العمل
النوع الحادي عشر اجازتهم في بعض ألفاظ النواسخ ان يتصل بالناسخ نحو كان قائما زيد ومنع ذلك في البعض
نحو ان زيدا قائم ومن الوهم في هذا قول المبرد في فقط ان من افضلهم كان زيدا انه لا يجب ان يحمل على زيادة كان كما
قال سيبويه بل يجوز ان يقدر كان ناقصة واسمها ضمير زيد لانه متقدم رتبة اذ هو اسم ان ومن افضلهم خبر كان
وكان ومعمولاها خبر ان فيلزم تقديم خبر ان على اسمها مع انه ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا لا يجيزه احد النوع
الثاني عشر ايجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه ان يتقدم كالاستفهام والشرط وكم الخبرية نحو فاي آيات الله تنكرون
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون ايما الاجلين قضيت وكذا ضمير الشان في قولك انه من يطل
يلق فيها جاذرا وظباء ولبعضها ان يتأخر اما الذاتي كالفاعل ونائبه وشبههما او لضعف العامل كمفعول التعجب نحو ما
احسن زيدا او لعارض معنوي او لفظي وذلك كالمفعول في نحو ضرب موسى عيسى فان تقديمه يوهم انه مبتدأ وان الفعل
مسند الى ضميره وكالمفعول الذي هو اي للموصولة نحو سأكرم ايهم جاء لانهم قصدوا الفرق بينها وبين اي الشرطية و
الاستفهامية والمفعول الذي هو أنّ وصلتها نحو عرفت انك فاضل كرهوا الابتداء بان المفتوحة لئلا يلتبس بان التي
بمعنى لعل واذا كان المبتدأ الذي اصله التقديم يجب تأخيره اذا كان أن وصلتها نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم فتقدم
تأخر المفعول الذي اصله التأخير نحو ولا تخافون انكم اشركتم احق واولى وكمعمول عامل اقترن بلام الابتداء او القسم وحرف
الاستثناء وما النافية ولا في جواب القسم ومن الوهم في الاول قول ابن عصفور في او لم يهد لهم كم اهلكنا ان كم فاعل يهد فان

فإن قلت خرج على لغة حكاها الأخفش وهي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية كم الخبرية قلت قد اعترف بشذوذها فتخريج التنزيل عليها بعد ذلك رداءة والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه أي أولم يبين الله لهم أو الهدى والأول قول أبي البقاء والثاني قول الزجاج وقال الزمخشري الفاعل الجملة وقد مر أن الفاعل لا يكون جملة وكم مفعول أهلكنا والجملة مفعول يهد وهو معلق عنها وكم الخبرية لا تعلق خلافا لأكثرهم ومن الوهم في الثاني قول بعضهم في بيت الكتاب فقلما وصال على طول الصدود يدوم إن وصال فاعل بقلما وفي بيت الكتاب أيضا أظبي كان أمك أم حمار إن ظبي اسم كان والصواب أن وصال فاعل بيدوم محذوفا مدلولا عليه بالمذكور وأن ظبيا اسم لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة أو مبتدأ والأول أولى لأن الاستفهام بالجملة الفعلية أولى منه بالاسمية وعليهما فاسم كان ضمير راجع إليه وإنما جاز الإخبار عن النكرة بالمعرفة ولم يجز على الأول لأن ظبيا المذكور اسم كان وخبره أمك وأما على الثاني فخبر ظبي إنما هو الجملة والجمل نكرات ولكن يكون محل الاستشهاد قوله كان أمك على أن ضمير النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم وقول بعضهم في قوله تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا إن عنه مرفوع المحل بمسئولا والصواب أن اسم كان ضمير المكلف وإن لم يجر له ذكر وأن المرفوع بمسئولا مستتر فيه راجع إليه وأن عنه في موضع نصب وقول بعضهم في قوله آليت حب العراق الدهر أطعمه إنه من باب الاشتغال لا على إسقاط على كما قال س وذلك مردود لأن أطعمه على تقدير لا أطعمه وقول القرافي في وإن كلا لما ليوفينهم فيمن خفف إن إنه من باب الاشتغال مع قوله إن اللام بمعنى إلا وإن نافية ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها على أن هنا مانعا آخر وهو لام القسم وأما قوله تعالى ويقول الإنسان أإذا ما مت لسوف أخرج حيا إن إذا ظرف لأخرج وإنما تقدم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظروف ومنه قوله رضيعي لبان ثدي أم تحالفا بأسحم داج عوض لا نتفرق أي لا نتفرق أبدا ولا النافية لها الصدر في جواب القسم وقيل العامل محذوف أي إذا ما مت أبعث لسوف أخرج

الثاني عشر منعهم من حذف بعض الكلمات وإيجابهم حذف بعضها فمن الأول الفاعل ونائبه والجار الباقي عمله إلا في مواضع نحو قولهم الله لأفعلن وبكم درهم اشتريت أي والله وبكم من درهم ومن الثاني أحد معمولي لات و من الوهم في الأول قول ابن مالك في أفعال الاستثناء نحو قاموا ليس زيدا أو لا يكون زيدا وما خلا زيدا أو ما عدا زيدا إن مرفوعهن محذوف وهو كلمة بعض مضافا إلى ضمير من تقدم والصواب أنه مضمر عائد إما على البعض المفهوم من الجمع السابق كما عاد الضمير من قوله تعالى فإن كن نساء على البنات المفهوم من الأولاد في يوصيكم الله في أولادكم وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل أي لا يكون هو أي القائم زيدا كما جاء لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن وإما على المصدر المفهوم من الفعل وذلك في غير ليس ولا يكون فتقول قاموا خلا زيدا أي جانب هو أي قيامهم زيدا ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور إنه بحرف كلها

في موضع جر باسقاط حرف القسم وهذا مردود بان ذلك مختص عند البصريين باسم الله تعالى وبانه لا اجوبة للقسم في سورة البقرة وآل عمران ويونس وهود ونحوهن والاولى ان يقدر ذلك الكتاب في البقرة والم الله لا اله الا هو في آل عمران جوابا وحذف اللام من الجملة الاسمية كحذفها في قوله ورب السموات العلى وبروجها والارض وما فيها المقدر كائن وقول ابن مسعود والله الذي لا اله غيره هذا مقام الذي انزلت عليه سورة البقرة لان ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم ومن الوهم في الثاني قول ابن عصفور في قوله حنت نوار ولات هنا حنت ان هنا اسم لات وحنت خبرها بتقدير مضاف اي وقت حنت فاقتضى اعرابه الجمع بين معموليها واخراج هنا عن الظرفية واعمال لات في معرفة ظاهرة وفي غير الزمان وهو الجملة النائبة عن المضاف وحذف المضاف الى الجملة والاولى قول الفارسي ان لات مهملة وهنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر بتقدير ان مثل تسمع بالمعيدي خير من ان تراه النوع الرابع عشر تخريجهم في الشعر ما لا يجوز في النثر وذلك كثير وقد افرد بالتصنيف وعكسه موهم جليل ورد بل السلط والنشاز عم بعض القدماء انه يجوز في الشعر لا يرتفع غالبا عن زهو وذكر النوع الخامس عشر اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع وفقده في بعض فالاول قد مضى شرحه والثاني الجملة المضاف اليها نحو يوم قام زيد فاما قوله وتخي ليلة لا استطيع بلوغها الكلب الاهر وقوله مضت سنة لعام ولدت فيه وعشر بعد ذلك وحجتان فنادر وهذا الحكم خفي على اكثر النحويين والصواب في مثل قولك اعجبني يوم ولدت فيه تنوين اليوم وجعل الجملة بعده صفة له وكذلك اجمع وما تصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكد وغيره واما قولهم جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم فلس وافلس والمعنى جاءوا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء فيه زائدة مثلها في قوله هذا وجدكم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب وكان يصح اسقاطها النوع السادس عشر اشتراطهم لبناء بعض الاسماء ان يقطع عن الاضافة كقبل وبعد وغير ولبناء بعضها ان يكون مضافا وذلك اي الموصولة لا تبنى الا اذا اضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا ونحو ايهم اشد ومن الوهم في ذلك قول ابن الطراوة هم اشد مبتدأ وخبر واي مبنية مقطوعة عن الاضافة وهذا مخالف لرسم المصحف ولاجماع النحويين النوع السابع عشر ان يحمل كلاما على شيء ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه وله امثلة احدها قول الزمخشري في ومخرج الميت من الحي انه عطف على فالق الحب والنوى ولم يجعله معطوفا على يخرج الحي من الميت لان عطف الاسم على الاسم اولى ولكن مجيء قوله تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي بالفعل فيهما يدل على خلاف ذلك الثاني قول مكي وغيره في قوله ماذا اراد الله بهذا مثلا يضل به كثيرا ان جملة يضل صفة لمثلا او مستأنفة والصواب الثاني لقوله في سورة المدثر ماذا اراد الله بهذا مثلا كذلك يضل الله من يشاء الثالث قول بعضهم في ذلك الكتاب لا ريب ان الوقف هنا ويبتدئ فيه هدى ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في سورة السجدة تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب

الرابع قول بعضهم في ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ان الرابط الاشارة وان الصابر والغافر جعلا من عزم
الامور مبالغة والصواب ان الاشارة للصبر والغفران بدليل وان تصبروا وتتقوا فان ذلك من عزم الامور ولم يقل انكم
الخامس قولهم في اين شركائي الذين كنتم تزعمون ان التقدير تزعمونهم شركاء والاولى ان يقدر تزعمون انهم شركاء
بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم انهم فيكم شركاء ولان الغالب على زعم ان لا يقع على المفعولين صريحا
بل على ان وصلتها ولم يقع في التنزيل الا كذلك ومثله في هذا تعلم كقوله تعلم رسول الله انك مدركي ومن القليل
فيهما قوله زعمتني شيخا ولست بشيخ وقوله تعلم شفاء النفس قهر عدوها وعكسهما في ذلك هب بمعنى ظن والغالب تعديها
الى صريح المفعولين كقوله فقلت اجرني ابا خالد والا فهبني امرءا هالكا ووقوعه على ان وصلتها نادر حتى زعم الحريري
ان قول الخواص هب ان زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب ابانا كان حمارا ونحوه والسادس قولهم في سواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون ان لا يؤمنون مستأنف او خبر لان وما بينهما اعتراض والاولى الاول بدليل سواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون السابع قولهم في نحو وما ربك بظلام للعبيد وما الله بغافل ان المجرور في
موضع نصب او رفع على الحجازية والتميمية والصواب الاول لان الخبر لم يجئ في التنزيل مجردا من الباء الا وهو منصوب نحو ما هن
امهاتهم ما هذا بشرا الثامن قول بعضهم في ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله ان اسم الله تعالى مبتدأ
او فاعل اي الله خلقهم او خلقهم الله والصواب الحمل على الثاني بدليل ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن
خلقهن العزيز العليم التاسع قول ابي البقاء في افمن اسس بنيانه على تقوى ان الظرف حال اي على قصد التقوى
مفعول اسس وهذا الوجه الذي لحظه هو المعتمد عليه عندي لتعينه في لمسجد اسس على التقوى تنبيه قد يحتمل الموضع
اكثر من وجه ويوجد ما يرجح كلا منها فينظر في اولاها كقوله تعالى فاجعل بيننا وبينك موعدا لا نخلفه نحن ولا انت
مكانا سوى فان الموعد محتمل للمصدر ويشهد له لا نخلفه نحن ولا انت وللزمان ويشهد له قال موعدكم يوم الزينة وللمكان
ويشهد له مكانا سوى واذا اعرب مكانا بدلا منه لا ظرفا لنخلفه تعين ذلك الجهة الثامنة ان يحمل على شيء وفي ذلك الموضع
ما يدفعه وهذا اصعب من الذي قبله وله امثلة احدها قول بعضهم في ان هذان لساحران انها ان واسمها اي انه
وذان مبتدأ وهذا يدفعه رسم ان منفصلة وهذان متصلة والثاني قول الاخفش وتبعه ابو البقاء في ولا الذين يموتون
وهم كفار ان اللام للابتداء والذين مبتدأ والجملة بعده خبره ويدفعه ان الرسم ولا وذلك يقتضي انه مجرور بالعطف على الذين
يعملون السيئات لا مرفوع بالابتداء والذي حملنا على الخروج عن ذلك الظاهر ان من الواضح ان الميت على الكفر لا توبة له
لفوات زمن التكليف ويمكن ان يدعى فيها ان اللام للابتداء وانها زائدة كالالف في لا اذبحنه فانها زائدة في الرسم وكذا الالف في ولا اوضعوا
والجواب ان هذه الجملة لم تذكر ليفاد معناها بمجرده بل ليسوى بينها وبين ما قبلها اي انه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة
بين من اخرها الى حضور الموت وبين من مات على الكفر كما نفى الاثم عن المتأخر في فمن تعجل في يومين فلا اثم عليه ومن تأخر

فلا اثم عليه مع ان حكمه معلوم لانه اخذ بالعزيمة بخلاف المتعجل فانه اخذ بالرخصة على معنى يستوي عدم الاثم
من تعجل ومن لم يتعجل وحمل الرسم على خلاف الاصل مع امكانه غير سديد والثالث قول ابن الطراوة في ايهم
هم اشد مستبدأ وخبر واي مضافة لمحذوف وبنيت لقطعها عن الاضافة ويدفعه رسمهم ايهم متصلة وانها اذا لم تضف اعربت باتفاق والرابع
قول بعضهم في واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ان هم الاولى ضمير رفع مؤكد للواو والثانية كذلك او مبتدأ ما بعده
خبر والصواب انهم مفعول فيهما لرسم الواو بغير الف بعدهما ولان الحديث في الفعل لا في الفاعل اذ المعنى
اذا اخذوا من الناس استوفوا واذا اعطوهم اخسروا واذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه اذا اخذوا استوفوا
واذا تولوا الكيل او الوزن هم على الخصوص اخسروا وهو كلام متنافر لان الحديث في الفعل لا في المباشر الخامس قول
مكي وغيره في قوله تعالى ذلك هو الفضل الكبير جنات عدن يدخلونها ان جنات بدل من الفضل والاولى انه
مبتدأ لقراءة بعضهم بالنصب على حد زيدا ضربته السادس قول كثير من النحويين في قوله تعالى ان عبادي
ليس لك عليهم سلطان الا من اتبعك انه دليل على جواز استثناء الاكثر من الاقل والصواب ان المراد بالعباد
المخلصون لا عموم المملوكين وان الاستثناء منقطع بدليل سقوطه في آية سبحان ان عبادي ليس لك عليهم سلطان
وكفى بربك وكيلا ونظيره المثال الآتي السابع قول الزمخشري في ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك ان من نصب قدر
الاستثناء من فاسر باهلك ومن رفع قدره من ولا يلتفت منكم احد ويرده بانه يستلزم تناقض القراءتين فان
المرأة تكون مسرى بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وفيه نظر لان اخراجها من جملة النهي لا يدل
على انها مسرى بها بل على انها معهم وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرأت العذاب فصاحت فاصابها حجر فقتلها
وبعد فقول الزمخشري في الاية خلاف الظاهر وقد سبقه غيره اليه والذي حملهم على ذلك ان النصب في قراءة الاكثرين فاذا قدر
الاستثناء من احد كانت قراءتهم على الوجه المرجوح وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الاكثر على ذلك مستدلا بقوله
انا كل شيء خلقناه بقدر فان النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم زيدا ضربته ولم ير خوف التباس المفسر بالصفة مرجحا كما
بعض المتأخرين وذلك لانه يرى في نحو حفظت بالكسر وطلبت بالضم انه محتمل للفاعل والمفعول ولا خلاف في ان نحو
محتل لهما وان نحو مختار محتمل لوصفيهما وكان نحو مشتري في التسهيل وقول الزجاج في هذا الباب ثلاث دعواهم ان النحويين
خبر في كون الاول اسما والثاني خبرا وبالعكس وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري قال ابن الحاجب وكل من خص موسى وعيسى
كل من الاسمين محتمل للفاعلية والمفعولية والذي التزم فعليه الاول انما هو بعض المتأخرين والالتباس واقع
في العربية بدليل اسماء الاجناس والمشتركات اسمية ولذلك جزم بان قراءة الاكثرين لا تكون مرجوحة وان الاستثناء
في الاية من جملة الامر على القراءتين بدليل سقوط ولا يلتفت منكم احد في قراءة ابن مسعود وان الاستثناء منقطع
بدليل سقوطه في آية الحجر ولان المراد بالاهل المؤمنون وان لم يكن من اهل بيته لا اهل بيته وان لم يكونوا مؤمنين ويؤيده

ما جاء في ابن نوح انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ونحو الرفع انه على الابتدا وما بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره
لست عليهم بمصيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله واختار ابو شامة ما اختاره من ان الاستثنا منقطع ولكنه قال
وجاء النصب على اللغة الحجازية والرفع على التميمية وهذا يدل على انه جعل الاستثنا من جملة النهي وما قدمته اولى لضعف
لغة التميمية ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود حكاه ابو عبيدة وغيره الجهة التاسعة ان لا يتامل عند
وجود المشتبهات ولذلك امثلة احدها زيد احصى ذهنا وعمرو احصى مالا فان الاول على ان احصى اسم تفضيل
والمنصوب تمييز مثل احسن وجها والثاني على ان احصى فعل ماض والمنصوب مفعول مثل واحصى كل شيء عددا ومن الوهم قول
بعضهم في احصى لما لبثوا امدا انه من الاول فان الامد ليس محصيا بل محصى وشرط التمييز المنصوب بعد افعل كونه فاعلا
في المعنى كزيد اكثر مالا بخلاف مال زيد اكثر مال الثاني زيد كاتب شاعر فان الثاني خبر او صفة للخبر ونحو زيد رجل صالح
فان الثاني صفة لا غير لان الاول لا يكون خبرا على انفراده لعدم الفائدة ومثلهما زيد عالم يفعل الخير وزعم الفارسي
ان الخبر لا يتعدد مختلفا بالافراد والجملة فيتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما والمشهور الجواز كما انه لا خلاف
في الصفات وعليه قول بعضهم في فاذا هم فريقان يختصمون يختصمون خبر ثان او صفة ويحتمل الحال المبينة اي فاذا هم
فريقين مختصمين واوجب الفارسي في كونوا قردة خاسئين كون خاسئين خبرا ثانيا لان الجمع المذكر السالم لا يكون
صفة لما لا يعقل الثالث رايت زيدا فقيها ورايت الهلال طالعا فان راى في الاول علمية وفقيها مفعول ثان
وفي الثاني بصرية وطالعا حال وتقول تركت زيدا عالما فان فسرت تركت بصيرت فعالما مفعول ثان وبخلفت
فحال واذا حمل قوله تعالى وتركهم في ظلمات لا يبصرون على الاول فالظرف ولا يبصرون مفعول ثان تكرر كما يتكرر الخبر او الظرف
مفعول ثان والجملة بعد حال او بالعكس وان حمل على الثاني فحال الرابع اعرف زيدا معرفة ان فتحت العين فمفعول مطلق
او ضممتها فمفعول به ومثلها حسوت حسوة وحسوة الجهة العاشرة ان يخرج على خلاف الاصل او على خلاف الظاهر لغير
مقتض كقول مكي في لا تبطلوا صدقاتكم الاية ان الكاف نعت لمصدر اي ابطالا كالذي ويلزمه ان يقدر ابطالا كابطال
انفاق الذي ينفق والوجه ان يكون كالذي حالا من الواو اي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق فهذا الوجه لا حذف
منه وقول بعض العصريين في قول ابن الحاجب الكلمة لفظ اصله الكلمة هي لفظ ومثله قول ابن عصفور في شرح الجمل انه
لا يجوز حذف العائد في نحو جاء الذي هو في الدار لانه لا دليل على المحذوف ورده على من قال في بيت الفرزدق واذ ما
مثلهم بشر ان بشر مبتدأ ومثلهم نعت لمكان محذوف وخبر اي واذ ما بشر مكانا مثل مكانهم بان مثلا لا يختص
بالمكان فلا دليل وكقول الزمخشري في قوله لا نسب اليوم ولا خلة ان النصب باضمار فعل اي ولا ارى وانما النصب
والاحوال لا مرة وقول الخليل في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا ان التقدير الا ترونني رجلا مع امكان ان يكون من باب
الاشتغال وهو اولى من تقدير فعل غير مذكور وقد يجاب عن هذا بثلاثة امور احدها ان رجلا نكرة وشرط المنصوب

على الاشتغال ان يكون قابلاً للرفع بالابتداء ويجاب بان النكرة هنا موصوفة تقديراً اي على محصله نبيت

الثاني ان نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة ويجاب بان ذلك جائز كقوله

ان امرؤ هلك ليس له ولد الثالث ان تطلب جملة هذه صفتها اهم من الدعاء فكان الحمل عليه اولى واما قول ابن الشجري في قوله

آليت حب العراق الدهر اطعمه ان الاصل على حب العراق مع امكان حمله على الاشتغال وهو في باب نحو زيداً ضربته

فيجاب بان اطعمه مقيد بلا المحذوفة النافية في جواب القسم لها الصدر لحلولها محل ادوات الصدر كلام الابتداء وما

النافية وما المصدر لكلام لا يعمل ما قبله فيما بعده وما لا يعمل لا يفسر عاملاً وانما قال في قل اللهم فاطر السموات انه

على تقدير يا ولم يجعله صفة على المحل لان عنده ان اسم الله تعالى لما اتصل بالميم المعوضة عن حرف النداء اشبه الاصوات

فلم يجز نعته واما قال في قوله لعنّاد فلبّث من سلمى عوائده وهاج اهزانك المكنون من طلل ربع قواء اذاع المعصرات به

وكلّ حيران سار ماؤه خضل ان التقدير هو ربع ولم يجعله على البدل من طلل لان الربع اكثر منه فكيف يبدل الاكثر

من الاقل ولئلا يصير الشعر معيباً لتعلق احد البيتين بالاخر اذ البدل تابع للمبدل منه ويسمى ذلك عند العلماء في القوافي

تضميناً ولان ثمّ الدار في كثرتها ان تحمل على عامل مضمر في قال دينار مية ودنار الاحباب نصباً باضمار اعني ونصباً

باضمار اذكر فهذا موضع العامل المحذوف واما قال الاخفش في ما احسن زيداً ان الخبر محذوف بناء على ان ما معرفة

موصولة او نكرة موصوفة وما بعدها صلة او صفة مع انه اذا قدرها نكرة تامة والجملة بعدها خبراً كما قال سيبويه لم يحتج

الى تقدير خبر لانه راى ان ما التامة غير ثابتة او غير فاشية وحذف الخبر فاش فرجح عنده الحمل عليه وانما اجاز كثير من

النحويين في قولك نعم الرجل زيد كون زيد خبراً لمحذوف مع امكان تقديره مبتدأ والجملة قبله خبراً لان نعم وبئس

موضوعتان للمدح والذم العامين فناسب مقامهما الاطناب بتكثير الجمل ولهذا يجيزون في نحو هدى للمتقين الذين

يؤمنون ان يكون الذين يؤمنون نصباً بتقدير امدح او رفعاً بتقدير هم مع امكان كونه صفة تابعة على ان الجمهور

لجزم بان المخصوص مبتدأ وما قبله خبر وهو اختيار ابن خروف وابن الباذش وهو ظاهر قول س واما قولهم نعم الرجل

عبد الله فهو بمنزلة ذهب اخوه عبد الله مع قوله واذا قال عبد الله نعم الرجل فهو بمنزلة عبد الله ذهب اخوه

فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه وورد الذي عليه اكثر النحويين انه قال نعم الرجل فقيل له من هو فقال عبد الله

عليهم انه قال ايضاً واذا قال عبد الله فكانه قيل له ما شأنه فقال نعم الرجل فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص

وانما اراد ان يتعلق المخصوص بالكلام تعلق لازم فلا يحصل الفائدة الا بالمجموع قدمت او اخرت وجوابنا عن المخصوص في

المخصوص المؤخر ان يكون مبتدأ محذوف الخبر ويرده ان الخبر لا يحذف وجوباً الا ان يسد شيء مسده وذلك وارد على

الاخفش في ما احسن زيداً واما قول الزمخشري في قول الله عز وجل قل هو للذين آمنوا هدى وشفاء والذين لا يؤمنون

في آذانهم وقر انه يجوز ان يكون تقديره هو في آذانهم وقر فحذف المبتدأ او في آذانهم منه وقر والجملة خبر الذين

مع امكان ان يكون الاحذف فيه ونحو انه لنا اى ما قبل هذه الجملة وما بعدها حديثا فى القرآن قدر ما بينهما كذلك
ولا يمكن ان يكون حديثا فى القرآن الا على ذلك اللهم الا ان يقدر عطف الذين على الذين ووقع على هذا مبلغا لعطف
على معمولى عاملين وفيه لا يجيزه وعليه فيكون فى اذا نهم بغتا لو فرق متم عليه فصلنا الا واما قول الفارسى فى قول
ما اقول انى احمد الله فيمن كسر الهمزة ان الخبر محذوف تقديره ثابت فقد خولف فيه وجعلت الجملة خبرا ولم يذكر
وذكرها ابو بكر فى اصوله فقال الكسر على الحكاية فتوهم الفارسى انه اراد الحكاية بالقول المذكور فقدر للجملة
محل وبقى له المبتدا بلا خبر فقدره وانما اراد ابو بكر انه حكى لنا اللفظ الذى يفتتح به قوله خاتمة واذ قد انجرينا
الى ذكر الحذف فلنوجه القول اليه فانه من المهمات فنقول ذكر شروطه وهى ثمانية احدها وجود دليل حالى كقولك لمن
رفع سوطا زيدا باضمار اضرب ومنه قالوا سلاما اى سلمنا سلاما او مقالى كقولك لمن قال من اضرب زيدا او
قوله تعالى واذا قيل لهم ماذا انزل ربكم قالوا خيرا وانما يحتاج الى ذلك اذا كان المحذوف الجملة باسرها كما مثلنا
او احد ركنيها نحو قال سلام قوم منكرون اى سلام عليكم انتم قوم منكرون فحذف خبر الاولى ومبتدا الثانية
او لفظا يفيد معنى فيها هى مبنية عليه نحو تالله تفتؤ اى لا تفتؤ واما اذا كان المحذوف فضلة فلا يشترط
لحذفه وجدان الدليل ولكن يشترط ان لا يكون فى حذفه ضرر معنوى كما فى قولك ما ضربت الا زيدا او صناعى كما فى قولك
زيدا ضربته وفى النصب بحى فضربته زيد وكيف يباشر ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف فى نحو
رأيت رجلا ابيض بخلاف رأيت رجلا كاتبا وحذف المضاف فى نحو جاءنى غلام زيد بخلاف نحو جارتك فحذف العائد
فى نحو جاء الذى هو فى الدار بخلاف لننزعن من كل شيعة ايهم اشد وحذف المبتدا اذا كان ضمير الشان لان ما بعده
جملة تامة مستغنية عنه وممن نص على جواز حذفه فى باب ان نحو ان زيدا ملحوظ لان عدم المنصوب دليل عليه وحذف الجار
فى نحو رغبت فى ان تفعل او عن ان تفعل بخلاف عجبت من ان تفعل واما وترغبون ان تنكحوهن فانما حذف الجار فيها
لقرينة وانما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الاية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة
وكان مردودا قول ابى الفتح انه يجوز جلست زيدا تقديره مضافا اى جلوس زيد لاحتمال ان المقدر كلمة الى وقول اخى
ان بنى تميم لا يثبتون خبر لا النافية وانما ذلك عند وجود الدليل واما نحو لا احد اغير من الله وقولك من مبتدا من عنده
قرينة لا رجل يفعل كذا فاثبات الخبر فيه اجماع وقول الاكثرين ان الخبر بعد لولا واجب الحذف وانما ذلك اذا كان
كونا مطلقا نحو لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود ونحوه فاما الاكوان الخاصة التى لا دليل عليها فيجب
ذكرها فى نحو لولا زيد سالمنا ما سلم وقوله لولا قومك حديثو عهد بالاسلام لاسست البيت على قواعد ابراهيم
وقال الجمهور لا يجوز لا تدن من الاسد ياكلك بالجزم لان الشرط المقدر ان تدن مثبتا اى فان تدن لم يناسب فعل النهى
الذى جعل دليلا عليه وان قدر منفيا اى فان لا تدن فسد المعنى بخلاف لا تدن من الاسد تسلم فان الشرط المقدر منفى وذلك

صحيح في المعنى والصناعة ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان محمولاً وجب أن يجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب
لولا وعند تميم في باب لا فيقال لولا أمام زيد ولا قيام أي موجود ولا يقال لولا زيد ولا رجل ويراد قائم لئلا يلزم
الحذف للمذكور وأما لولا قومك حديثو عهد فلعله مما روي بالمعنى وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقيد
الشرط مثبتاً مدلولاً عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحاً للقرينة اللفظية وهذا يحسن إذا كان المعنى مفهوماً
تنبيهان أحدهما أن دليل الحذف نوعان أحدهما غير صناعي وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم والثاني صناعي وهذا يختص
بمعرفة النحوي لأنه إنما عرف من جهة الصناعة وذلك كقولهم في لا أقسم بيوم القيامة إن التقدير لأنا أقسم وذلك لأن
فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين وفي قمت وأصك عينه إن التقدير وأنا أصك لأن واو الحال لا تدخل
على المضارع المثبت الخالي من قد وفي إنها لإبل أم شاء إن التقدير أم هي شاء لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل
وفي قوله إن من لام في بني بنت حسان ألمه وأعصه في الخطوب إن التقدير إنه أي إن الشأن لأن اسم الشرط لا يعمل فيه
ما قبله ومثله قول المتنبي وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ولكن من يبصر جفونك يعشق وفي ولكن رسول الله
إن التقدير ولكن كان رسول الله لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها ولا بالواو لأنه مثبت وما قبلها منفي
ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات فإذا قدر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما كما تقول
ما قام زيد وقام عمرو وزعم في قوله ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى يسترفد القوم أرفد إن التقدير ولكن أنا
ووجهه بأن لكن تشبه الفعل فلا تدخل عليه وبأن كونها داخلة عليه أن متى منصوبة بفعل الشرط فالفعل متقدم عليه
في الرتبة ورده الفارسي بأن المشبهة بالفعل هي لكن المشددة لا المخففة ولهذا لم تعمل المخففة لعدم اختصاصها
بالأسماء وقيل إنما احتاج إلى التقدير إذا دخلت عليه الواو لأنها حينئذ تخلص معناها وتخرج عن العطف التنبيه الثاني أنه يشترط
في الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف فلا يجوز زيد ضارب وعمرو أي ضارب تريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور
بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى وإذا ضربتم في الأرض والآخر بمعنى الإيلام المعروف ومن هنا أجمعوا على جواز
زيد قائم وعمرو وإن زيداً قائم وعمرو وعلى منع ليت زيداً قائم وعمرو وكذا في لعل وكان لأن الخبر المذكور متمنى أو مترجى أو مشبه به
والخبر المحذوف ليس كذلك لأنه خبر المبتدأ فإن قلت كيف يصنع بقوله تعالى إن الله وملائكته يصلون على النبي في قراءة من
رفع وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني أي إن الله يصلي وملائكته يصلون وليس عطفاً على الموضع
ويصلون خبراً عنهما لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة
وقال الفراء في قوله تعالى أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه بلى قادرين إن التقدير بلى ليحسبنا قادرين والحسبان المذكور بمعنى
الظن والمحذوف بمعنى العلم إذ التردد في الإعادة كفر فلا يكون مأموراً به وقال بعض العلماء في بيت الكتاب لن تراها
ولو تأملت إلا ولها في مفارق الرأس طيباً إن تقديرها المقدرة الناصبة طيباً فليست بصرية لئلا يقتضي كون المو

مكشوف الرأس وانما يحمل النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع ان داي المذكور بصير قلت الصواب عندي ان الصلوة
لفظ بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار والى الآدميين دعاء
بعضهم لبعض واما قول الجماعة فبعيد من جهات احدها اقتضاؤه الاشتراك والاصل عدمه لما فيه من الالباس
حتى ان قوما نفوه ثم المثبتون له يقولون متى عارضه غيره مما يخالف الاصل كالمجاز قدم عليه الثاني انا لا نعرف
في العربية فعلا واحدا يختلف معناه باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالث ان الرحمة فعلها
متعد والصلوة فعلها قاصر ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدي الرابع انه لو قيل مكان صلى عليه دعا عليه انعكس المعنى
وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر واما اية القيمة فالصواب فيها قول سيبويه ان قادرين حال اي بلى
نجمعها قادرين لان فعل الجمع اقرب من فعل الحسبان ولان بلى ايجاب للمنفي وهو في الآية فعل الجمع ولو سلم قول الفرا
فلا نسلم ان الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم وذلك لافراط كفرهم واما قول المعري في البيت فمردود والخوالي
في اللباس والاحتشام مخالفة للعرف فحال اهل المدن يخالف حال اهل البوادي مختلف ولهذا اجاب الزمخشري
عن رسالة شعيب بنته تسقي الماشية وقال العادات في مثل ذلك متباينة واحوال العرب خلاف احوال العجم
الشرط الثاني ان لا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا شبهه وقد مضى الرد على ابن مالك
في مرفوع افعال الاستثناء وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو ضربني وضربت زيدا ان الفاعل محذوف
لا مضمر وقال ابن عطية في بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله ان التقدير بئس المثل مثل القوم فان اراد ان الفاعل
لفظ المثل المحذوف فمردود وان اراد تفسير المعنى وان في بئس ضمير المثل مستترا فسهل وهذا لازم للزمخشري
فانه قال في تقديره بئس مثلا وقد نص سيبويه على ان بئس مثلا لا يحذف والصواب ان مثل القوم فاعل وحذف
المخصوص اي مثل هؤلاء او قصتنا اي مثل الذين كذبوا ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله نحو قالوا
خيرا ويا عبد الله وزيدا ضربته الشرط الثالث ان لا يكون مؤكدا وهذا الشرط اول من ذكره الاخفش منع في نحو
الذي رأيته زيد ان يؤكد العائد المحذوف بقوله نفسه لان المؤكد مريد للطول والحاذف مريد للاختصار
وتبعه الفارسي فرد في كتاب الاغفال قول الزجاج في ان هذان لساحران ان التقدير ان هذان لهما ساحران فقال الحذف
والتأكيد باللام متنافيان وتبع ابا علي ابو الفتح فقال في الخصائص لا يجوز الذي ضربت نفسه زيد كما لا يجوز ادغام
نحو اقعنسس لما فيهما جميعا من نقض الغرض وتبعهم ابن مالك فقال لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد كضربت ضربا
لان المقصود به تقوية عامله وتقرير معناه والحذف مناف لذلك وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه فان سيبويه سأل
الخليل عن نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما كيف ينطق بالتوكيد فاجابه بانه يرفع بتقدير هما صاحباي انفسهما
وينصب بتقدير اعنيهما انفسهما ووافقهما على ذلك جماعة واستدلوا بقول العرب ان محلا وان مرتحلا وان مالا وان ولدا

فحذفوا الخبر مع انه مؤكد بان وفيه نظر فان المؤكد نسبة الخبر الى الاسم لا نفس الخبر وقال الصفار انما فر الاخفش
من حذف العائد في نحو الذي رأيت زيد لان المقتضي لحذفه الطول ولهذا لا يحذف في نحو الذي هو قائم زيد فاذا
فر من الطول كيف يؤكد وأما حذف الشئ لدليل وتوكيده فلا تنافي بينهما لان المحذوف للدليل كالثابت
ولبدر الدين بن مالك مع والده بحث في المسئلة لخا دفيه الرابع ان لا يؤدي حذفه الى اختصار المختصر فلا يجوز
حذف الاسم الفعل دون معموله لانه اختصار للفعل واما قول سيبويه زيدا فاقتله وفي شانك والحج وقوله يا ايها المائح
دلوي دونكا ان التقدير عليك زيدا وعليك الحج ودونك دلوي فقالوا انما اراد تفسير المعنى لا الاعراب وانما التقدير
خذ دلوي والزم زيدا والزم الحج ويجوز نصب دلوي ان يكون مبتدأ ودونك خبره الخامس ان لا يكون عاملا ضعيفا
فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل الا في مواضع قويت فيها الدلالة وكثر فيها استعمال تلك العوامل ولا
يجوز القياس عليها السادس ان لا يكون عوضا عن شئ فلا يحذف ما في اما انت منطلقا انطلقت ولا كلمة لا من قولهم
افعل هذا اما لا ولا التاء من عدة واقامة واستقامة واما قوله تعالى واقام الصلوة فهي في مذهب الفراء وعنده ومن هنا
لم يحذف خبر كان لانه عوض او كالعوض من مصدرها ومن ثم لا يجتمعان ومن هنا قال ابن مالك ان العرب لم تقدر
احرف النداء عوضا من ادعو وانادي لاجازتهم حذفها السابع والثامن ان لا يؤدي حذفه الى تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه ولا الى اعمال العامل الضعيف مع امكان اعمال العامل القوي وللامر الاول منع البصريون حذف مفعول
الثاني من نحو ضربني وضربته زيد لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الاول ولاجتماع الامرين امتنع عند
البصريين حذف المفعول في نحو زيد ضربته لان في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه واعمال الابتداء مع
التمكن من اعمال الفعل ثم حملوا على ذلك زيد ما ضربته او هل ضربته فمنعوا الحذف وان لم يؤد الى ذلك وكذلك منعوا
رفع رأسها في اكلت السمكة حتى رأسها الا ان يذكر الخبر فتقول مأكول ولاجتماعهما مع الالباس منع الجميع تقديم الخبر في
زيد قام ولانتفاء الامرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو زيد ضرب عمرا وان لم يجز تقدم
الخبر فلجاز نحو زيدا اجله احرز وقال البصريون في قوله بما كان اياهم عطية عودا ان عطية مبتدأ واياهم مفعول عود
والجملة خبر كان واسمها ضمير الشان وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور فقال هو من تقدم معمول الخبر وهو ان يفصل
بين كان واسمها معمول خبرها فوقع في محذور آخر وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدأ وقد بينا ان امتناع
تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على ما النافية في نحو ما ضربت
زيدا فانه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها وهو وقوع ما النافية حشوا ثم ربما اخرجوا عن مقتضى
هذين الشرطين اما لحدهما في ضرورة او قليل من الكلام فالاول كقوله وخالد يحمد ساداتنا وقوله كلهم اصنع
صنع العموم وسهل منه قراءة ابن عامر وكل وعد الله الحسنى والثاني كقوله بعكاظ يعشي الناظرين اذا هم لمحوا شعاعه

فبحيث يحمل الفعل في شعاعه مطلقا عن ذلك الاعمال يعني فيه ولعمري انه اعمال ضعيف دون قوي وذكر ابن مالك في قوله
عمهم بالنداء حتى عموا انهم فكيف مالك فتوى على ذي رشد انهم يروى عموا انهم بالاوجه الثلاثة فان تثبت رواية الرفع
فهو من الوارد من النوع الاول في الشذوذ لان العمدة تمنع من الجر والنصب وقد روي بالجر ايضا فقد ظهر ان الشيء من باب
الحذف ليس من عادة النحويين ان يقولوا بحذف المفعول اختصارا او اقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار
الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا اي اوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى الى اثنين من يسمع يخل
اي تكن منه خيلة والتحقيق ان يقال انه تارة يتعلق الغرض بالاعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من اوقعه ومن وقع
عليه فيجاء بمصدره مسندا الى كون عام فيقال حصل حريق او نهب وتارة يتعلق بالاعلام بمجرد ايقاع الفاعل للفعل فيقتصر
عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى اذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لان الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له ومنه
ربي الذي يحيي ويميت هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وكلوا واشربوا ولا تسرفوا واذا رأيت ثم اذ المعنى ربي
الذي يفعل الاحياء والاماتة وهل يستوي من يتصف بالعلم ومن ينتفي عنه العلم واوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف
واذا حصلت منك رؤية هنالك ومنه على الاصح ولما ورد ماء مدين الاية لانه عليه الصلوة والسلام انما رحمهما
اذ كانتا على صفة الزيادة وقومهما على السقي لا لكون مذودهما غنما ومسقيهم ابلا وكذلك المقصود من قولهما لا نسقي
السقي لا المسقي ومن لم يتأمل قدر يسقون ابلهم وتذودان غنمهما ولا نسقي غنمنا وتارة يقصد اسناد الفعل الى فاعله
وتعليقه بمفعوله فيذكران نحو لا تقربوا الزنى ولا تأكلوا الربا وقولك ما احسن زيدا وهذا النوع اذا لم يذكر مفعوله
قيل محذوف نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه فيحصل الجزم بوجوب تقديره نحو اهذا
الذي بعث الله رسولا وكلا وعد الله الحسنى وقوله حمى حمى ما ليس بعد بعد وما شيء حميت بمستباح
المفتاح القياس ان يقدم الشيء في مكانه الاصلي لئلا يخالف الاصل من غير حاجة ووضع الشيء في غير محله يحتاج الى
المفسر نحو زيدا ضربته مقدما عليه وجوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه وقالوا انه يفيد الاختصاص وليس كما توهموا
وانما يرتكب ذلك عند تعذر الاصل وعند اقتضاء امر معنوي لذلك فالاول نحو ايهم رأيته اذ لا يعمل في الاستفهام
ما قبله ونحو واما ثمود فهديناهم فيمن نصب اذ لا يلي اما فعل وكما قدمنا في نحو في الدار زيد ان متعلق الظرف
يقدر مؤخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتأخر عن المبتدأ ثم ظهر لنا انه يجب ان يقدر مقدما على
اصل الخبر وهو انه عامل في الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التأخير
لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ في مثل هذا واذا قلت ان خلفك زيدا وجب تأخير المتعلق فعلا كان او اسما
لان مرفوع ان لا يسبق منصوبها واذا قلت كان خلفك زيد جاز الوجهان ولو قدر فعلا على ان الخبر كان متقدما مع كونه
على الصحيح لانه لا يلتبس جملة الاسمية بالفعلية والثاني نحو متعلق باء البسملة الشريفة فان الزمخشري قدره مؤخرا عنها لا

قريشا كانت تقول باسم اللات والعزى نفعل كذا فيخرجون اضالهم عن ذكر ما الحذوه معبودا فيجما الشانه بالتقديم فيجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله فانه الحقيق بذلك ثم اعترض باقرأ باسم ربك فاجاب بانها اول سورة نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة فيها اهم واجاب السكاكي بتقديرها متعلقا باقرأ الثاني واعترض بعض المصريين بان فيه الفصل بين المؤكد وتاكيده بمعمول المؤكد وهذا سهو اذ لا تاكيد هنا بل امر اولا بايجاد القراءة وثانيا بقراءته ونظيره الذي خلق خلق الانسان ومثل هذا لا يسمى تاكيدا ثم هذا الاشكال لازم له على قراءته الباء متعلقة باقرأ الاول لان تقييد الثاني اذا امنع من كونه تاكيدا فكذا تقييد الاول ثم لو سلم فقد فصل الموصوف من صفته بمعمول العصفر جاءني بقفا كريث برجل عمرو اصابت فكذلك في التوكيد وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن مع انهما مفردان وللجمل للفصل قال الراجز اذا ظللت الدهر ابكي اجمعا تنبيه ذكروا انه اذا اعترض شرط على اخر نحو ان اكلت ان شربت فانت طالق فان الجواب المذكور للسابق منهما وجواب الثاني محذوف مدلول عليه بالشرط الاول وجوابه كما قالوا في الجواب المتاخر عن القسم والشرط ولهذا قال محققو الفقهاء في المثال المذكور انها لا تطلق حتى يتقدم المؤخر ويتأخر المقدم وذلك لان التقدير ان شربت فان اكلت فانت طالق وهذا كله حسن ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى ولا ينفعكم نصحي ان اردت ان انصح لكم ان كان الله يريد ان يغويكم وفيه نظر اذ لم يتوال الشرطان وبعدهما جواب كما في المثال وكما في قول الشاعر ان تستغيثوا بنا ان تذعروا تجدوا منا معاقل عز زانها الكرم وقول ابن دريد فان عثرت بعدها ان والت نفسي من هاتا فقولا لا لعا اذ الاية لم يذكر فيها جواب وانما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الاول فينبغي ان يقدر الى جانبه ويكون الاصل ان اردت ان انصح لكم فلا ينفعكم نصحي ان كان الله يريد ان يغويكم واما ان يقدر الجواب بعدهما ثم يقدر بعد ذلك مقدما الى جانب الشرط الاول فلا وجه له ومما يجري مجرى المعنى ينبغي تقليله ما امكن لتقل مخالفة الاصل ولذلك كان تقدير الاخفش في ضربي زيدا قائما ضربه قائما اولى من تقدير باقي البصريين حاصل اذا كان او اذ كان قائما لانه قدر اثنين وهم قدروا خمسة ولان التقدير من اللفظ اولى وكان تقديره في انت مني فرسخان بعدك مني فرسخان اولى من تقدير الفارسي انت مني ذو مسافة فرسخين لانه قدر مضافا لا يحتاج معه الى تقدير شيء اخر يتعلق به الظرف والفارسي قدر شيئين يحتاج معهما الى ثالث ضعيف وقول بعضهم في واشربوا في قلوبهم العجل ان التقدير حب عبادة العجل والاولى تقدير الحب فقط وضعف قول الفارسي ومن وافقه في واللائي يئسن من المحيض الاية ان الاصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة اشهر والاولى ان الاصل واللائي لم يحضن كذلك وكذا ينبغي ان يقدر في نحو زيد صنع بعمرو جميلا او بخالد سوءا وبكر اي كذلك ولا يقدر عين المذكور تقليلا للمحذوف ولان اصل الخبر الافراد ولانه لو صرح بالخبر لم يحسن اعادة ذلك المقدم لثقل التكرار ولذلك ان الاتفاق في الاية شيئا البتة وذلك ان يجعل الموصول معطوفا على الموصول فيكون الخبر المذكور لهما معا وكذا

يصنع في نحو نعم الذي عمرو ولا يتأتى ذلك في المثال السابق لأن إفراد فاعل الفعل بإياه ممتنع للمانع من الحذف بأن يقدر العطف على ضمير الفعل المتصل للفصل بينهما فإن قلت لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق زيد قائمان وعمرو بتقدير بتقدير وعمرو قائمان قلت نعم إن سلم منعه لقبح اللفظ وهو منتف فيما نحن بصدده ولكن يشهد للجواز قوله ولست مقر للرجال ظلامة أبى ذاك عمي الأكرمان وخاليا وقد جوزوا في أنت أعلم ومالك كون مسند الحذف خبره وكونه عطفا على أنت فيكونا أعلم خبرا عنهما

باب كيفية التقدير إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة أو موصوف وصفة مضافة أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج فالأول نحو كالذي يغشى عليه أي كدوران عين الذي والثاني كقوله إذا قامتا تضوع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل أي تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا والثالث كقوله واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا أي لا تجزي فيه ثم حذفت في فصار لا تجزيه ثم حذف الضمير منصوبا لا مخفوضا هذا قول الأخفش وقال سيبويه إنما حذفا دفعة ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره قال والثاني قول النحويين وقال الكثير العربية منهم سيبويه والأخفش يجوز الأمران انتهى وهو نقل غريب ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن فيقدر في ضربي زيدا قائما ضربه قائما من لفظ المبتدأ أولى من تقدير إذ كان أو إذا كان ويقدر اضرب دوابهن في زيدا اضربه فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قدر ما لا مانع له فالأول نحو زيدا اضرب أخاه يقدر أهن دون اضرب فإن قلت زيدا أهن أخاه قدرت أهن والثاني نحو زيدا امرر به يقدر جاوز دون امرر لأنه لا يتعدى بنفسه إن كان العامل مما يتعدى تارة بنفسه وتارة بالجار نحو نصحت في قولك زيدا نصحت له جاز أن تقدر نصحت زيدا بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به ومما لا يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي قوله أيها المائح دلوي دونكا إذا قدرت دلوي منصوبا فالمقدر خذ لا دونك لأن اسم الفعل لا يحذف وقوله وأضرب منا بالسيوف القوانسا الناصب للقوانس فعل محذوف لا اسم تفضيل محذوف لأنا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل في المفعول فكيف يعمل فيه المقدر وقولك هذا معطي زيد أمس درهما الناصب للدرهم أعطاه ولا يقدر اسم فاعل لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من أل وقال بعضهم في قوله لن نؤثرك على ما جاءنا من البينات والذي فطرنا إن الواو للقسم وإن هذا دليل الجواب المحذوف وجملة النفي لا يجب أن يقدر والذي فطرنا لن نؤثرك لأن القسم لا يجاب بلن إلا في ضرورة كقول أبي طالب والله لن يصلوا إليك بجمعهم حتى أوسد في التراب دفينا وقال الفارسي ومتابعوه في واللائي لم يحضن التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر وهذا الأحسن وإن كان ممكنا الأولى حكاية المنصف العرب أن يكون لا تحاد الجملة التامة إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ أو كونه خبرا فأيهما أولى قال الواسطي الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة وقال العبدي الأولى كونه الخبر لأن التجوز في آخر الجملة أسهل نقل القولين ابن إياز ومثال المسألة فصبر جميل أي شأني صبر جميل أو صبر جميل أمثل

امثل من غيره ومثله طاعة معروفة اى الذى يطلب منكم طاعة معلومة لا ارتياب فيها لا ايمان باللسان لا يواطئها القلب او طاعتكم طاعة معروفة اى عرف انها بالقول دون الفعل او طاعة معروفة امثل بكم من هذه الايمان الكاذبة ولو عرض ما يوجب التعيين عمل به كما فى نعم الرجل زيد على القول بانهما جملتان اذ الحذف فى الخبر وجوبا الا اذا سد شئ مسده ومثله حسبنا زيد اذ لحمل على الحذف وجزم كثير من النحويين فى لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن بان المحذوف الخبر وجوز ابن عصفور كونه المبتدأ ولذلك لا يعده فيما يجب فيه حذف الخبر لعدم تعينه عنده لذلك قال والتقدير ما اقسم به لعمرك وايمن الله قسمى انتهى ولو قدر ايمن الله قسمى لم يمتنع لان المعرفة المتاخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح

اذا دار الامر بين كون المحذوف فعلا والباقى فاعلا وكونه مبتدأ والباقى خبرا فالثانى اولى لان المبتدأ عين الخبر فالمحذوف عين الثابت فيكون حذفا كلا حذف فاما الفعل فانه غير الفاعل اللهم الا ان يتعضد الاول برواية اخرى فى ذلك الموضع او بموضع اخر يشبهه او بموضع اتى على طريقته فالاول كقراءة شعبة يسبح له فيها بفتح الباء وكقراءة ابن كثير وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم بفتح الحاء وكقراءة بعضهم وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء وكقوله ليبك يزيد ضارع لخصومة فيمن رواه مبنيا للمفعول فان التقدير يسبحه رجال ويوحيه الله وزينه شركاؤهم ويبكيه ضارع ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذفت اخبارها لان هذه الاسماء قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل منهن للفاعل والثانى كقوله ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل خلقهم الله لمجئ ذلك فى شبه هذا الموضع وهو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم وفى مواضع اتى على طريقته نحو قال من يحيى العظام وهى رميم قل يحييها الذى انشأها اول مرة

اذا دار الامر بين كون المحذوف اولا او ثانيا فكونه ثانيا اولى وفيه مسائل احداها نون الوقاية فى نحو اتحاجونى فيمن قرأ بنون واحدة وهو قول ابى العباس وابى سعيد وابى على وابى الفتح واكثر المتأخرين وقال سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف الاولى الثانية نون الوقاية مع نون الاناث فى نحو قوله يسوء الفاليات اذا فلينى هذا هو الصحيح وفى البسيط انه مجمع عليه لان نون الفاعل لا يليق بها الحذف ولكن فى التسهيل ان المحذوف الاولى وانه مذهب سيبويه الثالثة تاء المضارع مع تاء المضارعة نحو نارا تلظى وقال ابو البقاء فى قراءة من قرأ فان تولوا فان الله عليم بالمفسدين بتشديد التاء يجوز كون تولوا ماضيا وكونه مضارعا لان حرف المضارعة لا يحذف انتهى وهذا فاسد لان المحذوف التاء الثانية وهو قول الجمهور وخالف فى ذلك هشام الكوفى ثم ان التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك فهل يحوز ان يطعن فيها ولقد كذب ابو البقاء الرابعة نحو مقول ومبيع المحذوف منهما واو مفعول والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش الخامسة نحو اقامة واستقامة المحذوف منهما الف الافعال والاستفعال والباقى عين الكلمة خلافا للاخفش ايضا السادسة نحو ...

زيد العملان بجعلهما رفعين بقرائتي وجهه الاستغناء بالمبتدأ الشاغل عن نحو زيد وعمرو قائم ومذهب سيبويه ان الحذف من الاول
لسلامته من الفصل ولان فيه اعطاء الخبر للمجاور ولكن مذهبه في نحو ما زيد بعد العملان الحذف من الثاني وقال ابن
الحاجب انما اعترض بالمضاف الثاني المضاف بين لشيئي المضاف اليه المذكور عوضا عما ذهب واما هنا فلو كان قائم خبرا عن
الاول لوقع في موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تأخيره اذا كان الخبر جملة فعلا عن نحو زيد قائم وعمرو من غير فرق في
ذلك انتهى وقيل انه كل من المبتدأين عامل في الخبر فالاولى اعمال الثاني لقربه ويلزم من هذا التعليل ان يقول بذلك
في مسألة الاضافة ومنشأ الخلاف انما هو عند التردد والا فلا تردد في ان الحذف من الاول في قول الفرزدق
وانتم بما عندك راض والراي مختلف وقول الخليل ما لجنا فاعف وانما وان تبيحا الحجرة نعم من الثاني في
قل لئن اجتمعت الانس والجن على ان ياتوا بمثل هذا القرآن لا ياتون بمثله اذ لو كان الجواب للثاني لجزم فقلنا
بذلك في نحو ان كلمت ان شربت فانت طالق وفي فاما ان كان من المقربين فروح وريحان ونحو لولا رجال مؤمنون
ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطؤوهم والذي يبنى على ذلك في المثال انها لا تطلق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر
اذ التقدير ان كلمت فانت طالق ان شربت فجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الاول وجوابه
كان الجواب من حيث المعنى فانت طالق وان علقت بما تقدم على اسم الشرط بل في الجملة انه الجواب في الصناعة ومن
ذلك قوله فاني وقيار بها لغريب وقد تكلف بعضهم في البيت الاول فزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ولا
يحفظ مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قوله ابيد حمو فانه فرد ثم جمع
غير المبتدأ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما ذكر ما كان الحذف فيه من باب المعرب حذف الاسم المضاف وقع
ذلك في القرآن كثيرا من القواعد اي امره لا استحالة الحقيقي وما ذهب الله بنورهم فالباء للتعدي اي اذهب الله
نورهم ومن ذلك ما نسب فيه حكم شرعي الى ذات لان الطلب لا يتعلق الا بالافعال نحو حرمت عليكم امهاتكم اي استمتاعهن
حرمت عليكم الميتة اي اكلها لحرمنا عليهم طيبات اي تناولها لا اكلها ليتناول شرب البانها الا بل حرمت ظهورها
منافعها لتناول الركوب والحمل ومثله احلت لكم بهيمة الانعام ومن ذلك ما علق فيه الطلب بما قد وقع نحو اوفوا بالعهد
واوفوا بعهد الله فانهما قولان قد وقعا فلا يتصور فيهما نقض ولا وفاء وانما المراد الوفاء بمقتضاهما ومنه قوله ولكن الذي
لمتنني فيه اذ الذوات لا يتعلق بها اللوم والتثريب في جعمه بدليل قد شغفها حبا وفي حر لود تريل لسل مر تود فذلك هو
اولى لان ... سل القرية التي كنا فيها والعير التي اقبلنا فيها اي اهل القرية واهل العير وقوله والى مدين
اخاهم شعيبا اي والى اهل مدين بدليل اخاهم ولنه قد جاء وما كنت ثاويا في اهل مدين وانا وكم من قرية
اهلكناها فجاءها باسنا بياتا فقدر النحويون لاهل بعد من واهلكناها وجاءها وخالفهم الزمخشري في الاولين
لان القرية لا تهلك ... ثم الضمير في فجاءها للاهل او هم قائلون اذا لاذقناك ضعف الحياة وضعف الممات اي ضعف عذاب

الخشوع وضعف عذاب الخاف لمن كان يرجوا الله اى رحمته ويخافون ربهم اى عذابه بدليل يرجون رحمته ويخافون عذابه يصبا هون قول الذين كفروا اى يضاهى قولهم قول الذين كفروا وقال الاعشى الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا بحذف المضاف الى ليلة والمضاف اليه الليلة واقام صفته مقامه اى اغتماض ليلة رجل ارمد وعكسه فى سائر الزمان عن المضاف حينئذ طلوع الشمس اى وقت طلوعها فناب المصدر عن الزمان وليس من ذلك حينئذ مقدم الحاج خلافا للزمخشرى بل المقدم اسم لزمن القدوم تنبيه اذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يمكن تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى اولى نحو الحج اشهر ونحوه ولكن البر من تكون الفئة الحج اشهر والتربص من اولى من ان يقال اشهر الحج اشهر وذو البر من آمن فانك فى الاول قدرت عند الحاجة الى التقدير ولان الحذف من آخر الجملة اولى **حذف المضاف اليه** يكثر فى ياء المتكلم مضافا اليها المنادى نحو رب اغفر لى وفى الغايات نحو لله الامر من قبل ومن بعد اى من قبل الغلب ومن بعده وفى اى وكل وبعض وجاء فى غيرهن نحو فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون فيمن ضم ولم ينون اى فلا خوف شئ عليهم سمع سلام عليكم بحذف ذلك اى سلام الله عليكم والضمار الحذف **اسمين متضايفين** فانها من تقوى القلوب اى فان تعظيمها من افعال ذوى تقوى القلوب فقبضت من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول كالذى يغشى عليه اى كدوران عين الذى يغشى وقال وقد جعلتنى من خزيمة اصبعا اى ذا مسافة اصبع ويحتمله ان من قربت اى بذو قربت ويحتمل انه من تقديره مضاف اى بعد مى قريبا وبهذا المفاد يعلو من بهذا وفى **حذف ثلاث متضايفات** فكان قاب قوسين او ادنى فكان مقدار مسافة قرب مثل قاب قوسين فحذف ثلثة من اسم كان وواحد من خبرها كذا قدره الزمخشرى تنبيه للقاب معنيان القدر وما بين مقبض القوس وطرفها وعلى التفسير الذى فى الآية بالثانى فتقديرها على القلب والمقدر قابى قوس ولو اريد هذا الا غنى عنه ذكر القوس **حذف الموصول الاسمى** ذهب الكوفيون والاخفش الى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط فى بعض كتبه كونه معطوفا على موصول آخر ومن حجتهم آمنا بالذى انزل الينا وانزل اليكم وقول حسان امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء وقول الحزم ما الذى دابه احتياط وحزم وهواه اطاع يستويان اى والذى اطاع هواه **حذف الصلة** يجوز قليلا لدلالة الصلة الحرى كقوله وعند الذى واللات عدنك احنة عليك فلا يغررك كيد العوائد اى الذى عادوا واللاتى عدن لدلالة لا تغرر كما قوله نحن الاولى فاجمع جموعك ثم وجهم الينا اى نحن الاولى عرفوا وقال بعد اللتيا والتى اذا علتها انفس تردت فقيل يقدر مع اللتيا منهما نظير الجملة الشرطية المذكورة وقيل بعد اللتيا دقت وبعد التى دقت لان التصغير يقتضى ذلك والصلة الثالثة الجملة الشرطية قيل بعد اللتيا انها عظيمة لا دقت فان تصغيرها عظيم كقوله دويهية تصفر منها الانامل **حذف الموصول** وعندهم فاصل الظرف ايجوز فاصل الظرف والنار الحديد ان اعمل شاب او دون عاسا بقا فليضحكوا قليلا او والسكوت

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها

كثيرا اي ضحكا قليلا وبكاء كثيرا كذا قيل وفيه بحث سيأتي وذلك دين القيمة ولدار الآخرة خير ولدار الساعة الآخرة قاله المبرد وقال ابن الشجري الحياة الآخرة بدليل وما الحياة الدنيا الا متاع الغرور ومن حب الحصيد اي النبت الحصيد قال سحيم انا ابن جلا وطلاع الثنايا قيل تقديره انا ابن رجل جلا الامور وقيل جلا علم محكي على انه منقول من نحو قولك يزيد جلا فيكون جملة لا من قولك جلا زيد ونظيره قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد فيزيد منقول من نحو قولك المال يزيد لا من قولك يزيد المال والا لاعرب وصرف فكان يفتح لانه مضاف اليه

حذف الصفة يأخذ كل سفينة اي صالحة بدليل انه قرئ كذلك وان تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ تدمر كل شيء اي سلطت عليه بدليل ما تذر من شيء اتت عليه الآية قالوا الآن جئت بالحق اي الواضح والا لكان مفهومه كفرا وما نريهم من آية الا هي اكبر من اختها وقال وقد كنت في الحرب ذا تدرء فلم اعط شيئا ولم امنع وقال وليس لعيشنا هذا مهاه وليست دارنا هاتا بدار اي من اختها السابقة وبدار طائلة ولم اعط شيئا طائلا دفعا للتناقض وفيهن قل يا اهل الكتاب لستم على شيء اي نافع ان نظن الا ظنا اي ضعيفا

حذف المعطوف ويجب ان يتبعه العاطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اي ومن انفق من بعده دليل التقدير ان الاستواء انما يكون بين شيئين وبدليل اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا لا نفرق بين احد من رسله والذين آمنوا بالله ورسله ولم يفرقوا بين احد منهم اي بين احد واحد وقيل احد فيهما ليس بمعنى واحد مثله في قل هو الله احد بل هو الموضوع للعموم وهمزته اصلية لا مبدلة من الواو فلا تقدير ويرد بانه يقتضي ان المعرض بهم وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل وانما فرقوا بين محمد عليه الصلاة والسلام وبين غيره في النبوة وفي لزوم هذا نظر والذي يظهر لي وجه التقدير ان المقدر بين احد وبين الله بدليل ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله ونحو سرابيل تقيكم الحر اي والبرد وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه في اول السورة لكم فيها دفء وله ما سكن اي وما تحرك واذا فسر سكن باستقر لم يحتج الى هذا فان احصرتم فما استيسر من الهدي اي فان احصرتم فحللتم فمن كان منكم مريضا او به اذى من راسه ففدية اي فحلق ففدية لا ينفع نفسا ايمانها لم تكن آمنت من قبل او كسبت في ايمانها خيرا اي ايمانها وكسبها والآية من اللف والنشر وبهذا التقدير يندفع تشبث المعتزلة كالزمخشري وغيره بها اذ قالوا سوى الله تعالى بين عدم الايمان وبين الايمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به وهذا التاويل ذكره ابن عطية وابن الحاجب ومن القليل حذف ام ومعطوفها كقوله فما ادري ارشد طلابها اي ام غي وقد مر وفيه بحث

حذف المعطوف عليه اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب فانفجرت وزعم ابن عصفور ان الفاء في فانفجرت هي فاء فضرب وان فاء فانفجرت حذفت ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه وليس بشيء لان لفظ الفائين واحد فكيف يحصل الدليل وجوز الزمخشري ومن تبعه ان تكون فاء

الجواب اى فان ضربت فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضى تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يشترط دلالة سبق له من قبل الا ان قيل ان المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك وقيل فى ام حسبتم ان تدخلوا الجنة ان ام متصلة والتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره ام حسبتم

حذف المبدل منه

قيل فى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب وفى كما ارسلنا فيكم رسولا منكم ان الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف اى لما تصفه وكذلك فى رسولا بناء على ان ما فى كما موصولة ويرده ان فيه اطلاق ما على الواحد من اولى العلم والظاهر ان ما كافة واظهر منه انها مصدرية لابقاء الكاف على عمل الجر وقيل فى الكذب انه مفعول اما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه اى لا تقولوا الكذب لما تصفه السنتكم من البهائم بالحل والحرمة واما المحذوف اى فتقولون الكذب واما لتصف على ان ما مصدرية والجملتان محكية بالقول اى لا تحللوا وتحرموا بمجرد قول تنطق به السنتكم وقرئ بالجر بدلا من ما على انها اسم وبالرفع وضم الكاف والذال جمعا للكذوب صفة للفاعل وقد مر انه قيل فى لا اله الا الله ان اسم الله بدل من ضمير الخبر المحذوف

حذف المؤكد وابقاء التوكيد

مر ان سيبويه والخليل اجازاه وان ابا الحسن ومن تبعه منعوه

حذف المبتدأ

يكثر ذلك فى جواب الاستفهام نحو وما ادريك ما الحطمة نار الله الموقدة اى هى نار الله وما ادريك ما هيه نار حامية ما اصحاب اليمين فى سدر مخضود الآية قل افانبئكم بشر من ذلكم النار وبعد فاء الجواب نحو من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اى فعمله لنفسه واساءته عليها وان تخالطوهم فاخوانكم اى فهم اخوانكم فان لم يصبها وابل فطل وان مسه الشر فيؤس فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان اى فالشاهد وقرأ ابن مسعود ان تعذبهم فعبادك وبعد القول نحو وقالوا اساطير الاولين الا قالوا ساحر او مجنون سيقولون ثلثة الآيات بل قالوا اضغاث احلام وبعد ما الخبر صفة له فى المعنى نحو التائبون العابدون الحامدون ونحو صم بكم عمى ووقع فى غير ذلك ايضا نحو لا يغرنك تقلب الذين كفروا فى البلاد متاع قليل ولا تقولوا ثلثة لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ اى هذا بلاغ وقد صرح به فى هذا بلاغ للناس سورة انزلناها اى هذه سورة ومثله قول العلماء باب كذا وقد صرح به

حذف الخبر

وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم والمحصنات من المؤمنات من الذين اوتوا الكتاب اى حل لكم اكلها دائم وظلها اى دائم وءانتم اعلم ام الله فلا حاجة الى دعوى حذف كما قيل التقدير كون اعلم خبرا عنهما واما انت اعلم ومالك فمشكل لانه ان عطف على انت لزم كون اعلم خبرا عنهما او على اعلم لزم كونه شريكه فى الخبرية او على ضمير اعلم لزم ايضا نسبة العلم اليه والعطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد ولا فصل واعمال اعلم فى الظاهر وان قدر مبتدأ محذوف الخبر لزم كون المحذوف اعلم والوجه ان الاصل ومالك ثم انيبت الواو مناب الباء قصدا للتشاكل اللفظى لا للاشتراك المعنوى كما قصد بالعطف فى نحو وارجلكم فيمن خفض على القول بان الخفض للجوار ونظيره بعت الشاء شاة ودرهما

في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها

والاصل تشابه ايديهم وقالوا الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير اي ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير فكان وخبرها

لمتنبي عليك الهيفة من خائف بعي جواد لسحين لم يجيبا ليس له فالواو ثاني اعضاد اوكاد ومن استعمل

اوكاد وقالوا ان فيا لا وان لنا انجا لا عنها وقد مر البحث ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله ان الذين

كفروا بالذكر لما جاءهم شيئي وقال نعم قالوا انه اي علينا الحق اي اذ قوعه فلا فوت اي لهم وقال الحماسي

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح وقد كثر حذف خبر لا هذه نحو قيل انها لا بد وقال الآخر اذا فيا سبق

ان ليلى لعلما جرى دون ليلى مائل القرن اعضب اي لعلها قريبة **ما يحتمل النوعين** يكثر بعد الفاء

فجزاؤه نحو فعدة من ايام اخر فما استيسر من الهدي فنظرة الى ميسرة فالواجب كذا او فعليه او فعليكم كذا او

باني بعده نحو فصبر جميل اي امري او امثل ومثل طاعة وقول معروف اي امرنا او امثل وقيل الاولى قول

فقالت على اسم الله امرك طاعة وقد مر نحو ابن عصفور الوجهين في لعمرك لافعلن وايمن الله لافعلن وغيره

بان فالمه من خاف الخشبي في نعم الرجل زيد وعمرو حرج بانه اذا حمل على الحذف كان من حذف المبتدأ حذف

الفعل وحده او مع مضمر مرفوع او منصوب او معهما يطرد حذفه مفسرا نحو وان احد من المشركين استجارك اذا السماء

انشقت قل لو انتم تملكون خزائن والاصل لو تملكون تملكون خزائن فلما حذف الفعل انفصل الضمير

قال الزمخشري وابو البقاء واهمل الباب وعن المصنف انه لا يجوز لو زيد قام الا في الشعر او النادر نحو لو ذات

سوار لطمتني وقيل الصواب لو كنتم تحوزون كان دون اسمها وقيل لو كنتم انتم تملكون فما مثل النمس لو غايما

من حديد بمعنى التوكيد ويكثر في جواب الاستفهام نحو ليقولن الله اي ليقولن خلقهن الله واذا قيل لهم ماذا

انزل ربكم قالوا خيرا اي اكثر من ذلك كله حذف القول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم حتى قال

ابو علي حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج ومن حذف الفعل من غير ذلك نحو انتهوا خيرا لكم اي وائتوا خيرا

وقال الكسائي يكن الانتهاء خيرا وقال الفراء الكلام جملة واحدة وخيرا نعت لمصدر محذوف اي انتهاء خيرا لكم

الذين تبوؤا الدار والايمان من قبلهم اي اعتقدوا الايمان من قبل هجرتهم وقال علفتها تبنا وماءا باردا

فقيل التقدير وسقيتها وقيل لا حذف بل ضمن علفتها معنى انلتها واعطيتها والزم صحته نحو علفتها ماءا

باردا وتبنا والزمخشري يقول طرفها ناسب بحيث يحمله الماء والشجر وقالوا الحمد لله اهل الحمد باضمار امدح وفي

التنزيل وامراته حمالة الحطب باضمار اذم ونظائره كثيرة وقالوا اما انت منطلقا اي لان كنت منطلقا وقالوا

لاما كاليوم اي ما ارى مكانه ولا ما في السماء نجما اي ما ثبت بروي نجم بالرفع فان قيل ما ليس معروض في الصلة

عن **حذف المفعول** يكثر بعد لو شئت نحو ولو شاء الله لهداكم اي فلو شاء هدايتكم وبعد نفي العلم

نحو الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون اي انهم سفهاء ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون وعائد على الموصول

في احتمال النوعين

في حذف المفعول

نحو أهذا الذي بعث الله رسولا وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله وما شئ حميت بمستباح وعائد المخبر عنه دونهما كقوله على ذنبا كله لم أصنع وقوله لمقتوب فثوب نسيت وثوب أجر وجاء في غير ذلك نحو فمن لم يجد فصيام شهرين فمن لم يستطع فإطعام ستين أي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم ومن غير حذف المقول فيما التقى نحو قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا أي هو سحر بدليل أسحر هذا ويكثر حذفه في الفواصل نحو وما قلى ولا تخشى ونحو حذف مفعولي أعطى نحو فأما من أعطى وثانيهما فقط نحو ولسوف يعطيك ربك وأولهما فقط خلافا للسهيلي نحو حتى يعطوا الجزية **حذف الحال** أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولا أغنى عنه المقول نحو والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم أي قائلين ذلك ومثله وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وإسماعيل ربنا تقبل منا ويحتمل أن الواو للحال وأن المقول المحذوف خبر أي وإسماعيل يقول كما أن القول حذف خبرا في والذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم إلا ليقربونا ويحتمل أن الخبر هنا إن الله يحكم بينهم فالقول المحذوف نصب على الحال أو رفع خبرا أول أو لا موضع له لأنه بدل من الصلة كله إن كان الذين للكفار والعائد الواو وإن كان للمعبودين عيسى والملائكة والأصنام فالعائد محذوف أي اتخذوهم والخبر إن الله يحكم وجملة القول حال أو بدل **حذف التمييز** نحو كم صمت أي كم يوما صمت وعليها تسعة عشر إن يكن منكم عشرون صابرون وهو شاذ في باب نعم نحو من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة **حذف الاستثناء** يقال قبضت عشرة ليس إلا أو ليس غير **وقد يقدم حذف حرف العطف** بابه الشعر كقول الحطيئة إن امرأ رهطه بالشام منزله برمل يبرين جارا شد ما اغتربا أي ومنزله برمل يبرين كذا قالوا ولك أن تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وحكى أبو زيد أكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وقيل بدل الإضراب وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور وقد خرج على ذلك آيات أحدها وجوه يومئذ ناعمة أي ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة والثانية إن الدين عند الله الإسلام فيمن فتح الهمزة أي وأن الدين عطفا على أنه لا إله إلا هو وقيل بدل من أن الأولى أو من القسط ومعمول للحكيم على أن أصله الحاكم ثم حول للمبالغة والثالثة ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم قلت لا أجد أي وقلت وقيل بل هو الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كأنه قيل فما حالهم إذ ذاك وقيل تولوا حال على إضمار قد وجاز الزمخشري أن يكون استئنافا أي إذا ما أتوك لتحملهم تولوا ثم قدر أنه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا أجد ما أحملكم ثم وسط بين الشرط والجزاء **حذف فاء الجواب** هو مختص بالضرورة كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقد مر أن أبا الحسن خرج عليه إن ترك خيرا الوصية للوالدين والأقربين **حذف واو الحال** تقدم في قوله نصف النهار الماء غامره أي انتصف النهار والحال أن الماء غامره **حذف قد** زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالا لا بد معه من قد ظاهرة نحو وما لكم ألا تأكلوا مما ذكر اسم الله عليه وقد فصل لكم

او مضمر نحو انؤمن لك واتبعك الارذلون وجاؤكم حصرت صدورهم وخالفهم الكوفيون والاخفش واشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبر الكان كقوله لبعض اصحابه صلى الله عليه وسلم اليس قد صليت معنا وقول الشاعر وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة ليالي لاقينا
جذاما وحميرا وخالفهم البصريون ولحن بعضهم من قال زيد نعم الرجل على اضمار قد وقال الجميع في الماضي المثبت المجاب به القسم
لا بد من قرنه باللام وقد نحو تالله لقد آثرك الله علينا وقيل في قتل اصحاب الاخدود انه جواب القسم على اضمار اللام
وقد جميعا للطول قال حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما ان من حديث ولا صالي وقد ولما ولئن ارسلنا ريحا
فرأوه مصفرا لظلوا من بعده يكفرون فوقع فيه انه من ذلك وهو لظلوا مستقبل لانه مرتب على الشرط وساد مسد
جوابه فلا سبيل الى هذا المعنى لبطلانه ولكن النون لا تدخل في الماضي

حذف لاء التبرئة حكى الاخفش لا رجل وامرأة بالفتح واصله ولا امرأة فحذف لا وبقي البناء التركيبي بحاله

حذف لاء النافية وغيرها يطرد ذلك في جواب القسم اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف وقوله فقلت يمين الله ابرح قاعدا ويقل مع الماضي كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام عقلي معي امد به امد السرمد ويسهله تقدم لا على القسم كقوله فلا والله نادى الحي قومي وسمع بدون القسم كقوله وقولي اذا ما اطلقوا عن بعيرهم تلاقونه حتى يؤوب المنخل وقيل به في يبين الله لكم ان تضلوا اي لئلا وقيل المحذوف مضاف اي كراهة ان تضلوا

حذف ما النافية ذكر ابن معط ذلك في جواب القسم فقال في الفيته والجواب ينفي بلا او ما كقوله والسما ما فعلا فان نفي حذف الحرف اذا امن الالتباس حال الحذف قال ابن الخباز وما رايته في كتب النحو الا لا وقال شيخنا لا يجوز حذف ما لان التصرف في لا اكثر من التصرف في ما انتهى وانشد ابن مالك فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق ولا متقارب وقال اصله ما ما نلتم ثم في بعض كتبه قدر المحذوف ما النافية وفي بعضها قدره ما الموصولة

حذف ما المصدرية قال ابو الفتح في قوله بآية يقدمون الخيل شعثا كأن على سنابكها مداما ان آية مضافة الى الجملة كما مر وعكسه في قوله بآية ما تحبون الطعام ان ما زائدة والغالب انها مصدرية

حذف كي المصدرية اجاز السيرافي في نحو جئت لتكرمني ان تقدر الجر بعد اللام كي وانما تقدير الجمهور ان لانها ام الباب فهي اولى بالتجوز

حذف اداة الاستثناء لا اعلم احدا اجازه الا ان السهيلي قال في قوله تعالى ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا ان يشاء الله لا يتعلق الاستثناء بفاعل اذ لم ينه عن ان يصل الا ان يشاء الله بقوله ولا بالنهي لانك اذا قلت انت منهي عن ان تقوم الا ان يشاء الله فلست ممنوعا من القيام بل معناه الا ان يشاء الله فقد سلطته على ان تقول او تقوم وشاء الله ذلك وبالذات لا اصل الا قائلا الا ان يشاء الله

وحذف القول كثير انتهى ملخصا كان مرجع حذف اداة الاستثناء والمستثنى جميعا والصواب ان الاستثناء مفرغ وان المستثنى مصدر او حال اي الا قولا مصحوبا بان يشاء الله او الا ملتبسا بان يشاء الله وقد علم ان الكوفي القول مصحوبا بذلك لا معرف الاستثناء فطوى ذكره لذلك وعلمهما ان الباء محذوفة من ان وقال بعضهم يجوز ان

يكون ان يشاء الله كلمتنا ببدائي لا تقولنه ابدا كما قيل في وما يكون لنا ان نعود فيها الا ان يشاء الله لان عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه وتعالى وتجوز الزمخشري ان يكون المعنى ولا تقولن ذلك الا ان يشاء الله ان تقوله بان يأذن لك فيه فلما قاله معلقا هو ان ذلك معلوم في كل امر ونهي ومبطل وهو انه يقتضي النهي عن قوله اني فاعل ذلك غدا مطلقا ولهذا يرد ايضا قول من زعم ان الاستثناء منقطع وقول من زعم ان الا ان يشاء الله كناية عن التأبيد

في حذف لام التوطئة وان لم ينتهوا عما يقولون ليمسن الذين كفروا وان اطعتموهم انكم لمشركون وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين بخلاف والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين

في حذف الجار يكثر ويطرد مع ان وان نحو يمنون عليك ان اسلموا اي بان ومثله بل الله يمن عليكم ان هداكم والذي اطمع ان يغفر لي ونطمع ان يدخلنا ربنا وان المساجد لله اي ولان اذ امنتم اي بانكم وجاء في غيرهما نحو قدرناه منازل اي قدرنا له ويبغونها عوجا اي يبغون لها انما ذلكم الشيطان يخوف اولياءه اي يخوفكم باوليائه وقد يحذف مع بقاء الجر كقول رؤبة وقد قيل له كيف اصبحت خير عافاك الله وقيل بكم درهم اشتريت وبقاء الجر مع حذف القسم

في حذف ان الناصبة هو مطرد في مواضع معروفة وشاذ في غيرها نحو خذ اللص قبل ياخذك ومره يحفرها ولا بد من يتبعها وقال بعضهم في قوله وطبت نفسا بعدما كدت افعله وقال المبرد اصله افعلها ثم حذفت الالف ونقلت حركة الهاء الى ما قبلها وهذا اولى من قول من لا اضمار ان في موضع حقها ان لا يدخل فيه صريحا وهو خبر كاد واعتد بها مع ذلك باعتبار اصلها وان ارتفع الفعل بعد اضمارها سهل الامر ومع ذلك فلا ينقاس ومن قبل افغير الله تامروني اعبد ويريكم البرق خوفا وطمعا تسمع بالمعيدي خير من ان تراه وهو الاشهر في رواية بيت طرفة الا ايهذا الزاجري احضر الوغى وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وقد اعتد بالنصب كما روى احضر الوغى كذلك وانتصاب غير في الاية على القراءتين لا يكون باعبد لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول بل بتأمروني وان اعبد بدل منه بدل الاشتمال اي اتأمروني بعبادة غير الله

في حذف لام الطلب هو مطرد عند بعضهم في نحو قل له يفعل وجعل منه قل لعبادي الذين اسرفوا على انفسهم قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وقيل العبادي يقولوا وقيل هو جواب لحذف فعل اي قل وهو جواب الطلب والحق ان حذفها مختص بالشعر كقوله محمد تفد نفسك كل نفس

في حذف حرف النداء اعوانه الثقلان يوسف اعرض ان ادوا الي عباد الله ويشذ في اسمي الجنس والاشارة نحو اصبح ليل والابا وقولهم افتد مخنوق واطرق كرا اثان هذا الوعر وعرام ولحن بعضهم المتنبي في قوله هذي برزت لنا فهجت رسيسا لجعلهم هذي مفعولا مطلقا اي برزت هذه البرزة ورده ابن مالك بانه لا يشار الى المصدر الا منعوتا بالمصدر المشار اليه كضربته ذلك الضرب ويرده بيت انشده هو وهو قوله يا عمرو انك قد مللت صحابتي وصحابتيك اخال ذاك قليل

في حذف همزة الاستفهام قد ذكر في الباب الاول من الكتاب

في حذف نون التوكيد يجوز في نحو لا تهين الفقير ولا تقولن في الضرورة كقوله فلا وابي لنأتينه جميعا ولو كانت بها عرب وروم ويجب حذفها

الخفيفة اذا لقيها ساكن نحو اضرب الغلام بفتح الباء والاصل اضربن وقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما
والدهر قد رفعه واذا وقف عليها بعد الضمة او كسرة وبعد ما كان تحذف لاجلها فيقال في اضربن يا قوم اضربوا
وفي اضربن يا هند اضربي وقيل وحذفها في غير ذلك ضرورة كقوله اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف
قونس الفرس وقيل بها قليلا في النثر وخرج بعضهم عليه قراءة الم نشرح بالفتح وقيل ان بعضهم ينصب بلم ويجزم بلن
ولعلك تقول لعل المحذوف فيهما الشديدة فيجاب بان تقليل الحذف والحمل على ما ثبت حذفه اولى **وفي حذف**
التنوين يحذف لزوما لدخول ال نحو الرجل وللاضافة نحو غلامك ولمانع الصرف نحو فاطمة وللوقف في غير النصب
وللاتصال بالضمير نحو ضاربك فيمن قال انه غير مضاف ولما قوله اسلمني الى قومي شراحي ضرورة فقط
ولكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة اتفاقا او بنت عند قوم من العرب فاما قوله
جارية من قيس بن ثعلبة فضرورة ويحذف لالتقاء الساكنين قليلا كقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر الله الا قليلا
وانما اتى ذلك على حذف بالاضافة لا بارادة تماثل المتعاطفين في التنكير وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل
سابق النهار بترك تنوين احد وسابق ونصب النهار **وفي حذف ال** تحذف للاضافة المعنوية وللنداء نحو يا رحمن الا في
اسم الله والجملة المحكية قيل والاسم المشبه به نحو يا الخليفة هيبة وسمع سلام عليكم بغير تنوين فقيل على اضمار
ال ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف اليه والاصل سلام الله وقال الخليل فيما يحسن بالرجل خير منك ان
كذا هو على نية ال في خير ويرده انها لا تجامع من الجارة للمفضول وقال الاخفش ال زائدة وليس هذا بقياس التركيب
قياسي وقال ابن مالك الخبر بدل وابدال المشتق ضعيف فالاولى عندي ان يخرج على قوله ولقد امر على اللئيم يسبني
وفي حذف لام الجواب وذلك ثلثة حذف لام جواب لو نحو لو نشاء جعلناه اجاجا وحذف لام لقد يحسن مع طول
الكلام نحو قد افلح من زكيها وحذف لام جواب لولا قليل يختص بالضرورة كقول عامر بن الطفيل وقيل مرة اتاني
فانه نزع وان اخاكم لم يثأر **وفي حذف جملة القسم** كثير جدا وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم وحيث قيل
لافعلن او لقد فعل او لئن فعل ولم يتقدم جملة قسم فثم جملة قسم مقدرة نحو لاعذبنه عذابا شديدا الاية
ولقد صدقكم الله وعده لئن اخرجوا لا يخرجون معهم واختلف في نحو لزيد قائم ونحو ان زيدا قائم او لقائم هل
يجب كونه جوابا للقسم **وفي حذف جواب القسم** يجب اذا تقدم عليه او اكتنفه ما يغني عن الجواب فالاول نحو زيد
قائم والله ومنه ان جاءني زيد والله اكرمته والثاني نحو زيد والله قائم فان قلت زيد والله انه لقائم او قائم
احتمل كون المتاخر خبرا عن المتقدم عليه واحتمل كونه جوابا وجملة القسم وجوابه الخبر ويجوز في غير ذلك
والنازعات غرقا الايات اي لتبعثن بدليل ما بعده وهذا المقدر هو العامل في يوم ترجف او عامله
اذكر وقيل الجواب ان في ذلك لعبرة وهو بعيد لبعده ومثله في ق والقران المجيد اي ليهلكن بدليل كم اهلكنا

او انك لمن المرسلين بل عجبوا ان جاءهم منذر منهم وقيل الجواب مذكور فقال الاخفش قد علمنا وحذفت اللام
للطول مثل قد افلح من زكيها وابن كيسان ما يلفظ من قول والاكثرون بل عجبوا والمعنى لقد عجبوا وبعضهم ان
في ذلك لذكرى ومثله ص والقرآن ذي الذكر اي انه لمعجز او انك لمن المرسلين او ما الامر كما يزعمون وقيل مذكور
فقال الكوفيون والزجاج ان ذلك لحق وفيه بعد الاخفش ان كل الا كذب الرسل والفراء وثعلب ص لان معناها
صدق الله ويرده ان الجواب لا يتقدم وقيل كم اهلكنا وحذفت اللام للطول **حذف جملة الشرط** وهو مطرد
بعد الطلب نحو فاتبعوني يحببكم الله اي فان تتبعوني يحببكم فاتبعني اهدك ربنا اخرنا الى اجل قريب نجب
دعوتك ونتبع الرسل وقوله، بدو نحو ارضي فاسعدها باي ما عند دون اي فهذا بيت الخاص العقاب
لي في هذه البلدة فاني ان اسعد فمن شعرها ام اتخذوا من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق
فالله هو الولي او تقولوا لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة
فمن اظلم ممن كذب بآيات الله اي ان صدقتم فيما كنتم تعدون به من انفسكم فقد جاءكم بينة وان كذبتم فلا
احد اكذب منكم فمن اظلم وانما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط وهي من حذفها وحذف الجواب
لانه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب وذلك يسمى جوابا تجوزا كما سيأتي وجعل منه الزمخشري وتبعه
ابن مالك فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم اي ان افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ويرده ان الجواب المنفي بلم
لا تدخل عليه الفاء وجعل منه ابو البقاء فذلك الذي يدع اليتيم اي ان اردت معرفته فذلك ويجوز
حذف جملة الشرط بدون الاداة كثير كقوله، فطلقها فلست لها بكفوء، والا يعل مفرقك الحسام، اي وان لا تطلقها
حذف جملة جواب الشرط وذلك واجب ان تقدم عليه او اكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل
والثاني نحو هو ان فعل ظالم وانا ان شاء الله لمهتدون ومنه والله ان جاء زيد لاكرمنه وقول ابن معط اللفظ ان يتقدم شبه الجواب
ومما من ذلك فغير ضرورة وهو حذف الجواب مع كون الشرط مضارعا واما الجواب فالجملة الاسمية وجملتا الشرط و
الجزاء خبر ففيه ضرورة ايضا وفي حذف الفاء كقوله، من يفعل الحسنات الله يشكرها، ووهم ابن الحاجب اذ قطع بهذا
ويجوز حذف الجواب في غير ذلك نحو فان استطعت ان تبتغي نفقا في الارض الآية اي فافعل ولو ان قرآنا سيرت به الجبال
الآية اي لما آمنوا بدليل وهم يكفرون بالرحمن والنحويون يقدرون لكان هذا القرآن وما قدرته اظهر لو تعلمون
علم اليقين اي لارتدعتم والهاكم التكاثر ولو افتدى به اي ما تقبل منه ولو كنتم في بروج مشيدة
اي لا ادرككم واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم لعلكم ترحمون اي اعرضوا بدليل ما بعده ائن ذكرتم اي
تطيرتم ولو جئنا بمثله مددا اي لنفد ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم اي لرأيت امرا فظيعا ولولا فضل الله
عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لعاجلكم قل ارايتم ان كان من عند الله وكفرتم به قال الزمخشري تقديره الستم ظالمين

بدليل ان الله لا يهدي القوم الظالمين ويرده ان جملة الاستفهام لا يكون جوابا الا بالفا موخرة عن الهمزة نحو
افانت تخشى الى ومقدمة على غيرها نحو فهل تحس الى **تنبيه** الحقيقون ان من حذف الجواب مثل من كان يرجو لقاء
الله فان اجل الله لآت لان الجواب مسبب عن الشرط واجل الله آت سواء وجد الرجاء ام لم يوجد وانما الاصل فليبادر بالعمل
فان اجل الله لآت ومثله وان يكذبوك اي فتسل اي فاصبر فانه يعلم السروان يكذبوك اي فتصبر فقد كذبت
رسل من قبلك ان يمسسكم قرح اي فاصبروا فقد مس القوم قرح مثله ومن يتبع خطوات الشيطان اي يفعل الفواحش
والمنكرات فانه يأمر بالفحشاء والمنكر ومن يتول الله ورسوله والذين آمنوا اي يغلب فان حزب الله هم الغالبون فان
تولوا الطلاق اي فلا لوم علي لاني قد بلغتكم وفي لا تعودوا فان الله سميع لذلك ويعلم من تولوا اي فلا لوم علي فقد ابلغتكم **حذف
الكلام بجملته** يقع ذلك باطراد في مواضع احدها بعد حرف الجواب يقال اقام زيد فيقول نعم والم يقم زيد فيقول
نعم ان صدقت النفي وبلى ان ابطلته ومن ذلك قوله قالوا اخيت فقلت ان وقيل ان محيض ما ان تزال منوطا برجائي فان
ان هنا بمعنى نعم والهاء للسكت وفيه نظر لان شيبا علاك وقد كبرت فقلت انه فلا يلزم كونه من ذلك لجواز كون الهاء ضميرا
ان لا يكون الها للسكت بل اسما لان على انها المؤكدة والخبر محذوف اي انه كذلك الثاني بعد نعم وبئس اذا حذف المخصوص
وقيل ان الكلام جملتان نحو انا وجدناه صابرا نعم العبد الثالث بعد حرف النداء في مثل يا ليت قومي يعلمون اذا
قيل انه على حذف المنادى اي يا هؤلاء الرابع بعد ان الشرطية كقوله قالت بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا
معدما قالت وان اي وان كان كذلك رضيته الخامس في قولهم افعل هذا اما لا اي ان كنت لا تفعل غيره فافعله
حذف اكثر من جملة في غير ما ذكر انشد ابو الحسن ان يكن طبك الدلال فلو في سالف الدهر والسنين الخوالي
اي ان كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك وقال الله تعالى فقلنا اضربوه ببعضها كذلك
يحيي الله الموتى ان التقدير فضربوه فحيي فقلنا كذلك وفي قوله تعالى انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف الآية ان التقدير فارسلوني
الى يوسف لاستعبره الرؤيا فارسلوه فاتاه فقال له يا يوسف وفي قوله تعالى فقلنا اذهبا الى القوم الذين كذبوا
باياتنا فدمرناهم ان تقديره فاتياهم فابلغاهم الرسالة فكذبوهما فدمرناهم **تنبيه** الحذف الذي يلزم النحوي
النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة وذلك بان يجد خبرا بدون مبتدأ او بالعكس او شرطا بدون جزاء او بالعكس او
معطوفا بدون معطوف عليه او معمولا بدون عامل نحو ليقولن الله ونحو قالوا خيرا ونحو خير عافاك الله واما قولهم في
نحو سرابيل تقيكم الحر ان التقدير والبرد وفي نحو تلك نعمة تمنها علي ان عبدت بني اسرائيل ان التقدير ولم تعبدني
ففضول في علم النحو وانما ذلك للمفسر وكذا قولهم يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول او بالعكس او للجهل به او
للخوف عليه او منه ونحو ذلك فانه تطفل منهم على صناعة البيان ولم اذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم وانشد
هل انا الا من غزية ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد الا لان وضع الكتاب لافادة متعاطي التفسير

جميعا والثامن قولهم في راكب الناقة طليحان انه على حذف العاطف والمعطوف اي والناقة والاولى ان يكون على حذف مضاف اي احد طليحين وهذا الاتيان في نحو غلام زيد ضربتهما

الباب السادس من الكتاب في التحذير من امور اشتهرت والصواب خلافها

وهي كثيرة والذي يحضرني الان منها عشرون موضعا

احدها قولهم في لو انها حرف امتناع لامتناع وقد بينا الصواب في ذلك في فصل لو وبسطنا القول فيها بما لم يسبق اليه

الثاني قولهم في اذا غير الفجائية انها ظرف لما يستقبل من الزمان وفيها معنى الشرط غالبا وذلك معيب من جهات احدها انهم يذكرونه في كل موضع وانما ذلك تفسير لاذا من حيث هي وعلى المعرب ان يبين في كل موضع هل هي متضمنة معنى الشرط ام لا ولحسن ما قالوه ان لو اذا اريد تفسيرها من حيث هي ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه صالح لغير ذلك والثاني ان العبارة التي يلقنها المبتدئين يطلب فيها الايجاز ليخف على الالسن اذ الحاجة داعية الى تكريرها وكان الاخصر من قولهم لما يستقبل من الزمان ان يقولوا مستقبل والثالث ان المراد انها ظرف موضوع للمستقبل والعبارة موهمة انها ظرف للمستقبل كما تقول اليوم ظرف للسفر فان الزمان قد يجعل ظرفا للزمان مجازا تقول كتبته في يوم الخميس في عام كذا فان الثاني حال من الاول فهو ظرف له على الاتساع ولا يكون بدلا منه اذ لا يبدل الاكثر من الاقل على الاصح ولو قالوا ظرف مستقبل لسلم من الاسهاب والابهام المذكورين والرابع ان قولهم غالبا راجع الى قولهم فيه معنى الشرط كذا يفسرونه وذلك يقتضي ان كونه ظرفا وكونه للزمان وكونه لما يستقبل لا يتخلف وقد بينا في بحثه ان الامر بخلاف ذلك

الثالث قولهم النعت يتبع المنعوت في اربعة من عشرة وانما ذلك في النعت الحقيقي فاما السببي فانما يتبع في اثنين من خمسة واحد من اوجه الاعراب وواحد من وجهي التعريف والتنكير واما الافراد والتذكير واضدادهما فهو فيهما كالفعل تقول مررت برجلين قائم ابواهما وبرجال قائم اباؤهم وبرجل قائمة امه وبامرأة قائم ابوها وانما تقول قائمين ابواهما او قائمين اباؤهم من يقول اكلوني البراغيث وفي التنزيل ربنا اخرجنا من هذه القرية الظالم اهلها غير ان الصفة الرافعة لجمع يجوز فيها في الفصيح ان تفرد وان تكسر وهو ارجح على الاصح كقوله بكرت عليه بكرة فوجدته قعودا لديه بالصريم عواذله وصح الاستشهاد بالبيت لان هذا الحكم ثابت للخبر والحال

الرابع قولهم في نحو فكلا منها رغدا ان رغدا نعت مصدر محذوف ومثله واذكر ربك كثيرا وقول ابن دريد واشتعل المبيض في مسوده مثل اشتعال النار في جزل الغضا اي اكلا رغدا وذكرا كثيرا واشتعالا مثل اشتعال النار وقيل ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك وان المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل والاصل فكلاه واشتعله اي فكلا الاكل واشتعل الاشتعال ودليل ذلك قولهم سير عليه طويلا فلا يقولون طويل ولو كان نعتا للمصدر جاز ودليل انه لا يجوز حذف الموصوف الا اذا كانت الصفة خاصة بجنسه تقول رأيت كاتبا ولا تقول رأيت طويلا لان الكتابة خاصة بجنس الانسان بخلاف الطول

وعندي فيما احتجوا به نظر أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهة اجتماع مجازين حذف الموصوف وتغيير الصفة مفعولا على السعة ولهذا لو قيل دخلت الدار نفسها لم يبعد في نوعا ومعنى دخلت الأمر لأن تعليق الدخول بالمعاني مجاز وإسقاط الخافض مجاز ويوضحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان فيقولون سير عليه زمن طويل فإذا حذفوا الزمان قالوا طويلا بالنصب لما ذكرنا وأما الثاني فلأن الحق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل لا على الاختصاص بدليل وألنا له الحديد أن اعمل سابغات أي دروعا سابغات ومما يندرج في قولهم ... الخامس قولهم في الفاء جواب الشرط والصواب أن يقال رابطة لجواب الشرط وإنما جواب الشرط الجملة السادس قولهم العطف على عاملين والصواب العطف على معمولي عاملين السابع قولهم في بل حرف إضراب والصواب حرف استدراك وإضراب فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء الثامن قولهم في ائتني أكرمك إن الفعل مجزوم في جواب الأمر والصحيح أنه جواب لشرط محذوف وقد يكون أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين التاسع قولهم في المضارع في نحو يقوم زيد فعل مضارع مرفوع لخلوه من الناصب والجازم والصواب أن يقال مرفوع لحلوله محل الاسم وهو قول البصريين وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب وإلا فما بالهم يحتجون على تصحيح قول البصريين في ذلك ثم إذا أعربوا أو عربوا قالوا خلافه العاشر قولهم امتنع نحو سكران من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة وإنما هذا قول الكوفيين فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي أن تعد موانع الصرف ثمانية لا تسعة وإنما شرطت العلمية أو الصفة لأن الشبه إنما يتقوى بأحدهما ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو عفريت علما فإن أجابوا بأن المعتبر إنما هو زيادتان بأعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن التعليل بمشابهتهما لألفي التأنيث فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون الحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع إن الواو نائبة عن أو ولا يعرف ذلك في اللغة وإنما يقوله بعض ضعفاء المعربين والمفسرين وأما الآية فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصبهاني في كتابه المسمى بالرسالة المعربة عن شرف الإعراب القول فيها بأن الواو بمعنى أو عجز عن درك الحق فاعلم أن الأعداد التي تجمع قسمان قسم يؤتى به ليضم بعضه إلى بعض وهو الأعداد الأصول نحو ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى بعض وإنما يراد به الانفراد لا الاجتماع وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية وآية سورة فاطر يقول منهم جماعة ذوو جناحين جناحين وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة وجماعة ذوو أربعة أربعة فكل جنس مفرد بعدد وقال الشاعر ولكنما أهلي بواد أنيسه ذئاب تبغى الناس مثنى وموحدا ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية كما قال تعالى ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم وللجهل بموقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضعها فقال أحاد أم سداس في أحاد لييلتنا المنوطة بالتناد انتهى وقال الزمخشري فإن قلت الذي أطلق للناكح في الجمع أن يجمع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع قلت الخطاب للجميع

لنصيب كل ناكح فلكي يريد الجمع ما اراد من العدد الذي اطلق له كما تقول للجماعة اقتسموا هذا المال درهمين درهمين وثلثة ثلثة واربعة اربعة ولو افردت لم يكن له معنى فلما جاء العطف بالواو دون او فلت كلمة بها في المثال المذكور ولو جئت فيه باو لاعلمت انه لا يسوغ لهم ان يقتسموه الا على احد انواع القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها فيجعلوا بعض القسمة على تثنية وبعضها على تثليث وبعضها على تربيع وذهب معنى تجويز الجمع بين انواع القسمة التي دلت عليه الواو وتحريره ان الواو دلت على اطلاق ان يأخذ الناكحون من ارادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع ان شاؤا مختلفين في تلك الاعداد وان شاؤا متفقين فيها محظورا عليهم ما وراء ذلك انتهى وابلغ من هذه المقالة في الفساد قول من قال واو الثمانية وجعل منها سبعة وثامنهم كلبهم وقد مضى في باب الواو ان ذلك لا حقيقة له واختلف فيها هنا فقيل عاطفة خبر او جملة على خبر مفرد والاصل هم سبعة وثامنهم كلبهم وقيل هي للاستيناف والوقف على سبعة وفي الكلام تقرير الكونهم سبعة وكانه قيل سبعة فقيل نعم وثامنهم كلبهم وانقطع الكلام ثم وظن ان الماولة اذا دخلوا افسدوا فان وكذلك بفعلون ليس من كلامها ويؤيده انه تعالى في المقالتين الاوليين رجما بالغيب ولم يجئ مثله في هذه المقالة فدل على انها لما يكون صدقا ولا يرد ذلك بقوله تعالى ما يعلمهم الا قليل لانه يمكن ان يكون المراد ما يعلم عدتهم او قصتهم قبل ان يتلوها عليك الا قليل من اهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب وفي كلام الزمخشري ينبغي ان القليل هم الذين قالوا سبعة فيندفع الاشكال ايضا ولكنه خلاف الظاهر وقيل هي واو الحال او الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لصوق الموصوف بالصفة كمررت برجل ومعه سيف فاما الواو الاولى فلا حقيقة لها واما واو الحال فاين عامل الحال ان قدرت هم ثلثة او هؤلاء ثلثة فان قيل على التقدير الثاني هو من باب وهذا بعلي شيخا قلنا العامل المعنوي لا يحذف الثاني عشر قولهم المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث وهذا يتداولونه في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث المجازي وبكون المسند فعلا او شبهه وبكون المؤنث ظاهرا ونحو طلع الشمس ويطلع الشمس وطالع الشمس ولا يجوز هذا الشمس ولا هو الشمس ولا الشمس هذا او هو ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان احتج بقوله ولا ارض ابقل ابقالها وما ليس ضرورة لتمكنه من ان يقول ابقلت ابقالها بالنقل ورد بانا لا نسلم ان هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل او غيره الثالث عشر قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض وهذا ايضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصحيحه بادخال قد على قولهم ينوب وحينئذ يتعذر استدلالهم به اذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا نسلم ان هذا مما وقعت فيه النيابة ولو صح قولهم لجاز ان يقال مررت في زيد ودخلت من عمرو وكتبت الى القلم على ان البصريين ومن تابعهم يرون في الاماكن التي ادعيت فيها النيابة ان الحرف باق على معناه وان العامل ضمن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف لان التجوز في الفعل اسهل من التجوز في الحرف الرابع عشر قولهم ان النكرة اذا اعيدت نكرة كانت غير الاولى واذا اعيدت معرفة او اعيدت المعرفة معرفة او نكرة

في التنكير امور اشتهرت والصواب خلافها

كان الثاني عين الاول حملا على ذلك ما روى لن يغلب عسر يسرين قال الزجاج ذكر العسر مع الالف واللام ثم ثنى ذكره
فصار المعنى ان مع العسر يسرين انتهى ويشهد للصورتين الاوليين انك تقول اشتريت فرسا ثم بعت فرسا فلو
الثاني غير الاول ولو قال ثم بعت الفرس كان الثاني عين الاول وللرابع قول الحماسي صفحنا عن بني ذهل وقلنا القوم
اخوان عسى الايام ان يرجعن قوما كالذي كانوا ويشكل على ذلك امور ثلثة احدها ان الظاهر في الم نشرح ان الجملة
الثانية تكرار للجملة الاولى كما تقول ان لزيد دارا ان لزيد دارا وعلى هذا فالثانية عين الاولى والثاني ان ابن مسعود
قال لو كان العسر في حجر لطلبه اليسر حتى يدخل عليه انه لن يغلب عسر يسرين مع ان الاية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة فدل على
ما ادعيناه من التاكيد وعلى انه لم يستفد تكرار اليسر من تكرره بل من غير ذلك كان يكون فهمه من التنكير للتفخيم
فتمتا وله يسر الدارين والثالث ان في التنزيل ايات ترد هذه الاحكام الاربعة فيشكل على الاول قوله تعالى الله الذي
خلقكم من ضعف الاية وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله ولعله يجاب وعلى الثاني قوله تعالى فلا جناح عليهما
ان يصلحا بينهما صلحا والصلح خير فان الصلح الاول خاص وهو الصلح بين الزوجين والثاني عام ولهذا استدل
بها على استحباب كل صلح جائز ومثله زدناهم عذابا فوق العذاب والشيء لا يكون فوق نفسه وعلى الثالث قل اللهم مالك
الملك تؤتي الملك من تشاء فان الملك الاول عام والثاني خاص هل جزاء الاحسان الا الاحسان فان الاول العمل
والثاني الثواب وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس فان الاولى القاتلة والثانية المقتولة وكذا بقية الاية وعلى الرابع
يسئلك اهل الكتاب ان تنزل عليهم كتابا وقوله اذ الناس ناس والزمان زمان فان الثاني لو ساوى الاول
في مفهومه لم يكن في الاخبار به عنه فائدة وانما هذا من باب قوله انا ابو النجم وشعري شعري اي وشعري لم يتغير عن حاله فان
ادعي ان القاعدة فيهما انما هي مستمرة مع عدم القرينة فاما ان وجدت قرينة فالتعويل عليها سهل الامر وفي الكشاف فان قلت
ما معنى لن يغلب عسر يسرين قلت هذا عمل على الظاهر وبناء على قوة الرجاء وان وعد الله لا يحمل الا على ابلغ ما يحتمله
اللفظ والقول فيه ان الجملة الثانية تحتمل ان يكون تكريرا للاولى كتكرير ويل يومئذ للمكذبين لتقرير معناها في النفوس
كتكرير المفرد في جاء زيد زيد وان يكون الاولى عدة بان العسر مردوف بيسر لا محالة والثانية عدة مستانفة بان العسر متبوع
بيسر فهما يسران على تقدير الاستيناف وانما كان العسر واحدا لان اللام ان كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو لان حكمه
حكم زيد في قولك ان مع زيد مالا ان مع زيد مالا وان كانت للجنس الذي يعلمه كل احد فهو هو ايضا واما اليسر فمنكر متناول لبعض
الجنس فاذا كان الكلام الثاني مستانفا فقد تناول بعضا اخر ويكون الاول ما تيسر لهم من الفتوح في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والثاني
ما تيسر في ايام الخلفاء ويحتمل ان يكون المراد بهما يسر الدنيا ويسر الاخرة مثل هل تربصون بنا الا احدى الحسنيين
وهما الظفر والصواب انتهى ملخصا وقال بعضهم الحق ان في تعريف الاول ما يوجب الاتحاد وفي التنكير يقع الاحتمال
والقرينة تعين وبيانه هنا انه عليه السلام كان هو واصحابه في عسر في الدنيا فوسع عليهم بالفتوح والغنائم ثم وعد الله

ما ان الاخرة خير له من الاولى قال تقديره ان مع العسر في الدنيا يسرا في الدنيا وان مع العسر في الدنيا يسرا في الاخرة للقطع
بانه لا عسر عليه في الاخرة فحققنا اتحاد العسر وتعددنا انه لا يسر في الدنيا ويسر في الاخرة الخامس عشر قولهم يجب ان
يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها وهذا مشهور في كتبهم وعلى السنتهم وليس بلازم عندي بدليل
امور احدها قولك اعجبني وجه زيد متبسما وصوت هند قارئة فان صاحب الحال معمول للمضاف والحال معمول للمضاف
والثاني قول المتنبي موحشا طلل فصاحب الحال عند من جوز تنكيره وهو عنده مرفوع بالابتداء او بالظرف على قول الاخفش
والكوفيين والناصب للحال الاستقرار الذي يتعلق به الظرف والثالث ان هذه امتكم امة واحدة فان امة حال من
معمول ان وهو امتكم وناصب الحال حرف التنبيه او اسم الاشارة ومثله وان هذا صراطي مستقيما وقال ها بينا
ذا صريح النصح فاصغ له فالعامل حرف التنبيه فان قلت لم لا قدرت ان صاحب الحال الطلل بالضمير المستتر في الظرف لان الحال
حق المعرفة والجواب ان خروج الظرف لما تحمل الضمير اذا تاخر عن المبتدأ مخالف لاطلاقهم ولقول ابن الصحيح
في عليك ورحمة الله السلام ان الاولى حمله على العطف على ضمير الظرف لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه وقد اعترض
بانه تخلص من ضرورة باخرى وهي العطف مع عدم الفصل ولم يعترض بعدم الضمير وجوابه ان عدم الفصل سهل لوروده
في النثر كمررت برجل سواء والعدم حتى قيل انه قياس والجواب ان ما ذكره ابن مالك ان الحمل على الطلل اولى لانه ظاهر فانما
يعلو ساوى الظاهر المضمر في التعريف واما الوفاق في اتحاد العامل فيهما موجود بتقدير اذ المعنى اشير الى
امتكم والى صراطي وتنبه لصريح النصح بينا واما مسئلتا المضاف اليه فعند من جوز فيهما السقوط جعل المضاف
كانه معمول للعامل وعلى هذا فاشتراط في المسئلة اتحاد العامل تحقيقا او تقديرا السادس عشر قولهم يغلب المؤنث
على المذكر في مسئلتين احديهما ضبعان في تثنية ضبع للمؤنث وضبعان للمذكر اذ لم يقولوا ضبعانان والثانية
التاريخ فانهم ارخوا بالليالي دون الايام ذكر ذلك الزجاجي وجماعة وهو سهو فان حقيقة التغليب ان يجتمع شيئان
فيجرى حكم احدهما وانما ارخت العرب بالليالي لسبقها اذ كانت اشهرهم قمرية والقمر انما يطلع ليلا وانما المسئلة الصحيحة
في قولك كتبته لثلاث بين يوم وليلة وضابطها ان يكون معنا عدد مميز بمذكر ومؤنث وكلاهما مما لا يعقل وفصلا
من العدد بكلمة بين قال فطافت ثلاثا بين يوم وليلة السابع عشر قولهم في خلق الله السموات ان السموات مفعول به
والصواب انه مفعول مطلق لان المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد كقولك ضربت ضربا والمفعول به
ما لا يقع عليه ذلك الا مقيدا بقولك به كضربت زيدا وانت لو قلت السموات مفعول كما تقول الضرب مفعول كان صحيحا
ولو قلت السموات مفعول به لم يصح وقد يعارض هذا بانه يصلح لنحو السموات في المثال اسم مفعول تام فيقال السموات
مخلوقة وبذلك يختص المفعول به ويصلح اخراج المفعول به بما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم اوقع
الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل ايجاده والذي غر اكثر النحويين في هذه

المسئلة انهم يمثلون للمفعول المطلق بافعال العباد وهم انما يجري على ايديهم انشاء الافعال لا الذوات فتوهموا ان المفعول
المطلق لا يكون الا حدثا ولو مثلوا بافعال الله عز وجل لظهر لهم انه لا يختص بذلك لان الله تعالى موجد للافعال و
الذوات جميعا لا موجد لهما في الحقيقة سواه سبحانه وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني وابن الحاجب في اماليه
وكذا البحث في انشأت كتابا وعملت دارا فان نحو آمنوا وعملوا الصالحات وزعم ابن الحاجب في شرح المفصل وغيره
ان المفعول المطلق يكون جملة وجعل من ذلك نحو قال زيد عمرو منطلق وتبعه حتى رده وزعم ايضا في اعلمت زيدا
عمرا فاضلا ان الاول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لانهما نفس النبأ في انبأت وفي الثاني والثالث في
اعلمت زيدا عمرا فاضلا فانهما مفعولا العلم لا نفسه وهذا خطأ بل هما ايضا منبأ بهما لا نفس النبأ وهذا الذي
قاله لم يقله احد ولا يقتضيه النظر الصحيح الثامن عشر قولهم ان كاد اثباتها نفي ونفيها اثبات فاذا قيل كاد زيد يفعل
فمعناه انه لم يفعله واذا قيل لم يكد يفعل فمعناه انه فعله دليل الاول وان كادوا ليفتنونك وقوله كاد النعش
ان ينقض عليه ودليل الثاني وما كادوا يفعلون وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري لغزا فقال النحوي
هذا العصر ما هي لفظة جرت في لساني جرهم وثمود اذا استعملت في صورة الجحد اثبتت وان اثبتت قامت مقام
جحود والصواب ان حكمها حكم سائر الافعال في ان نفيها نفي واثباتها اثبات وبيانه ان معناها المقاربة ولا شك
ان معنى كاد يفعل قارب الفعل وخبرها منفي دائما اما اذا كانت منفية فواضح لانه اذا انتفت مقاربة الفعل انتفى
عقلا حصول ذلك الفعل دائما ودليله اذا اخرج يده لم يكد يراها ولهذا كان ابلغ من ان يقال لم يرها لان من لم ير
قد يقارب الرؤية واما اذا كانت المقاربة مثبتة فلان الاخبار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان
الاخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله اذ لا يحسن في العرف ان يقال لمن صلى قارب الصلاة وان كان ما صلى حتى قارب الصلاة
ولا فرق فيما ذكرنا بين كاد ويكاد فان اورد على ذلك وما كادوا يفعلون مع انهم قد فعلوا اذ المراد بالفعل الذبح
وقد قال ثم فذبحوها فالجواب انه اخبار عن حالهم في اول الامر فانهم كانوا اولا بعداء من ذبحها بدليل ما اتى علينا
من تعنتهم وتكرر سؤالهم ولما كثر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل اولا ثم فعله بعد ذلك توهم
من توهم ان هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول الفعل بعد ذلك وانما فهم الحصول من دليل آخر كما فهم في الاية من
قوله فذبحوها التاسع عشر قولهم في السين وسوف حرف تنفيس والاحسن حرف استقبال لانه اوضح ومعنى التنفيس
التوسيع فان هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال الى الزمن الواسع وهو الاستقبال وهنا تنبيهان
احدهما ان الزمخشري قال في اولئك سيرحمهم الله السين مفيدة وجوب الرحمة لا محالة فهي مؤكدة للوعد واعترضه بعض
الفضلاء بان وجوب الرحمة مستفاد من الفعل لا من السين وبان الوجوب المشار اليه بقوله لا محالة لا اشعار للسين
به واجيب بان السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر فاذا كان المقام ليس مقام تأخر لكونه بشارة تمحضت لافادة

الوقوع وبتحقيق الوقوع يصل الى درجة الوجوب الثاني قال بعضهم في ستجدون آخرين السين للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم عن قبلتهم ولكن دخلت السين اشعارا بالاستمرار انتهى والحق انها للاستقبال وان يقول بمعنى يستمر على القول وذلك مستقبل فهذا في المضارع نظير يا ايها الذين آمنوا آمنوا في الامر هذا ان سلم ان قولهم سابق على النزول وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري فانه سأل ما الحكمة في الاعلام بذلك قبل وقوعه الثالث عشر قولهم في نحو جلست امام زيد ان زيدا مخفوض بالظرف والصواب ان يقال مخفوض بالاضافة فانه لا مدخل للخصوصية كون المضاف ظرفا خاتمة ينبغي للمعرب ان يتخير من العبارات اوجزها واجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضرب فعل ماض لم يسم فاعله ولا يقول مبني لما لم يسم فاعله لطول ذلك وخفائه وان يقول في المرفوع نائب عن الفاعل ولا يقول مفعول ما لم يسم فاعله لذلك ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو اعطي زيد دينارا الا ترى انه مفعول لاعطي واعطي لم يسم فاعله واما النائب عن الفاعل فلا يصدق الا على المرفوع وان يقول في قد حرف لتقليل زمن الماضي وحدث الآتي ولتحقيق حدثيهما وفي اما حرف شرط وتفصيل وتوكيد وفي لم حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيا ويزيد في لما الجازمة متصلا نفيه متوقعا ثبوته وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع او لمطلق الجمع ولا يقول للجمع المطلق وفي حتى حرف عطف للجمع والغاية وفي ثم حرف عطف للترتيب والمهلة وفي الفاء حرف عطف للترتيب والتعقيب واذا اختصرت فيهن فقل عاطف ومعطوف وجازم ومجزوم وناصب ومنصوب كما تقول جار ومجرور

الباب السابع من الكتاب في كيفية الاعراب والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدؤن اعلم ان اللفظ المعبر عنه ان كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به او المشترك فيقال في المتصل بالفعل من نحو ضربت التاء فاعل او الضمير فاعل ولا يقول ت فاعل كما بلغني عن بعض المعلمين اذ لا يكون اسم هكذا فاما الكاف والهاء فانهما ملازمة للاضافة فعبرت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها جئت باسمها فقلت في نحو قوله وما هداك الى ارض كعالمها الكاف اسمية فانها ملازمة للاضافة فعبرت على المضاف اليه ولهذا اذا تكلمت على اعرابها فاعل ولا تقول الذا فاعل لئلا يعتمد عليه ويجري في نحو ام الله وق نفسك وش الثوب لهذا الا ان ينطق بلفظها فيقول ق مبتدأ وذلك على القول بانها بعض اسم ويقول في فعل امر لان الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الاصل ويقول الباء حرف جر والواو حرف عطف ولا ينطق بلفظها فان كان اللفظ على حرفين نطق به فقيل قد حرف تحقيق وهل حرف استفهام ونا فاعل او مفعول والاحسن ان يعبر عنه بقولك الضمير لئلا ينطق بالمتصل مستقلا ولا يجوز ان ينطق باسم شيء من ذلك كراهية الاطالة وعلى هذا فقولهم ال اقيس من قولهم الالف واللام وقد استعمل بهما الخليل وسيبويه وان كان اكثر من ذلك نطق بلفظه فقيل سوف حرف استقبال وضرب فعل ماض وضرب هذا اسم ولهذا اخبر عنها بقولك فعل ماض وانما صحت على الحكاية بذلك على ما ذكرنا ان الفعل ما دل على حدث وزمان

وضرب هنا

وضرب هنالك لا يدل على ذلك فان الفعل لا يخبر عن الفاعل في حالة التركيب هذا لا يصح ان يكون فاعلا ومما لا يوضح لك ذلك انك تقول في نحو زيد من قام زيد مرفوع بقام او فاعل القام فتدخل الجار عليه قال لي بعضهم لا دليل في ذلك لان المعنى بكلمة قام فقلت وكيف وقع قام مضافا اليه مع انه ليس باسم في زعمك فان قلت اذا كان اسما فكيف اخبر عنه بانه فعل قلت هو نظير الاخبار في قولك زيد قائم الا ترى انك اخبرت عن زيد باعتبار مسماه لا باعتبار لفظه وكذلك اخبرت عن ضرب باعتبار مسماه وهو ضرب الذي يدل على الحدث والزمان في مثل قولك ضرب زيد فهذا في انه لفظ مسماه لفظ كاسماء السور واسماء حروف المعجم ومن هنا قلت حرف التعريف أل فقطعت الهمزة وذلك لانك لما نقلت اللفظ من الحرفية الى الاسمية اجريت عليه قياس همزات الاسماء كما انك اذا سميت باضرب قطعت همزته واما قول ابن مالك ان الاسناد اللفظي يكون في الاسماء والافعال والحروف وان الذي يختص به الاسم هو الاسناد المعنوي فلا يتحقق وقال لي بعضهم كيف يتوهم ان ابن مالك اشتبه عليه الامر في الاسم والفعل والحرف فقلت كيف توهم ابن مالك ان النحويين كافة غلطوا في قولهم ان الفعل يخبر به ولا يخبر عنه وان الحرف لا يخبر به ولا عنه وممن قلد ابن مالك في هذا الوهم ابو حيان ولا بد للمتكلم على الاعراب ان يذكر ما يقتضي وجه اعرابه كقوله مبتدأ خبر فاعل مضاف اليه فاما قول كثير من المعربين مضاف او موصول او اسم اشارة فليس بشيء لان هذه الاشياء لا يستحق اعرابا مخصوصا فاقتصاره في الكلام عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الاعراب وان كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه فقيل هو مفعول مطلق او مفعول به او لاجله او معه او فيه وجرى اصطلاحهم على انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما كان حق ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول الا مقيدا بقيد الاطلاق وان عين المفعول فيه فقيل ظرف زمان او ظرف مكان فحسن ولا بد من بيان متعلقه كما في الجار والمجرور الذي له متعلق وان كان المفعول به متعددا عين كل واحد فقلت مفعول اول او ثان او ثالث وينبغي ان يعين للمبتدي نوع الفعل فيقول فعل ماض او فعل مضارع او فعل امر ويقول في نحو تلظى فعل مضارع واصله تتلظى ويقول في الماضي مبني على الفتح وفي الامر مبني على ما يجزم به مضارعه وفي نحو يضربن مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث وفي نحو لينبذن مبني على الفتح لمباشرته لنون التاكيد ويقول في المضارع المعرب مرفوع لحلوله محل الاسم ويقول منصوب بكذا او باضمار ان او مجزوم بكذا ويبين علامة الرفع والنصب والجزم وان كان الفعل ناقصا نص عليه فقال مثلا كان فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر وان كان المعرب جاريا في غير محله عين ذلك فقيل في قائم مثلا من نحو قائم زيد خبر مقدم ليعلم انه فارق موضعه الاصلي ولتطلب مبتداه وفي نحو ولو ترى اذ يتوفى الذين كفروا الملائكة الذين مفعول مقدم ليطلب فاعله وان كان الخبر غير مقصود لذاته قيل خبر موطئ ليعلم ان المقصود ما بعده كقوله تعالى بل انتم قوم تجهلون وكقوله [illegible] ... اني رجل لولا يخاطبني ... وهذا العبد الضمير بعد نوع وجه الى ما قبلهما لا اليهما ومثله

الموطئة في لئن انا ازلت قرابة العربية وان كان المبحوث فيه حروفا بين نوعه ومعناه وعمله ان كان عاملا فيقال مثلا ان حرف تاكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر ولن حرف نفي واستقبال ونصب وان حرف مصدري ينصب الفعل المضارع ولم حرف نفي يجزم المضارع ويقلبه ماضيا ثم بعد الكلام على المفردات يتكلم على الجمل الها محل ام لا فصل واول ما يحترز منه المبتدي في صناعة الاعراب ثلاثة امور احدها ان يلتبس عليه الاصلي بالزائد ومثاله انه اذا سمع ان ال من علامات الاسم وان احرف نأيت من علامات المضارع وان تا الخطاب من علامات الماضي وان الواو والفاء من احرف العطف وان الباء واللام من احرف الجر وان فعل ما لم يسم فاعله مضموم الاول سبق وهمه الى ان الفيت والفيت اسمان وان اكرمت وتعلمت مضارعان وان وعظ وفسخ عاطفان ومعطوفان وان بيت ولهو ولعب كل منهما جار ومجرور وان نحو دحرج مبني لما لم يسم فاعله وقد سمعت من يعرب الهيكم التكاثر مبتدا وخبرا ظنهما مثل قولك المنطلق زيد ونظير هذا الوهم قول كثير من العوام في حاميم الحكيم بحذف الالف كما تحذف في اول السور وفي الوصل وفاقا لحسبان القاعدة وذكر لي عن بعض من كبر من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية انه استشكل قول الشريف المرتضى اتبيت ريان الجفون من الكرى وابيت منك بليلة الملسوع وقال كيف ضم التاء من تبيت وهو للمخاطب لا للمتكلم وفتحها من ابيت وهو للمتكلم لا للمخاطب فبينت للحاكي ان الفعلين مضارعان وان التاء فيهما لام الكلمة وان الخطاب في الاول مستفاد من تا المضارعة والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة والاول مرفوع لحلوله محل الاسم والثاني منصوب بان مضمرة بعد واو المصاحبة على حد قول الحطيئة الم اك جاركم ويكون بيني وبينكم المودة والاخاء وحكى العسكري في كتاب التصحيف انه قيل لبعضهم ما فعل ابوك بحماره فقال باعه فقيل له لم قلت باعه فقال فلم قلت انت بحماره فقال انا جررته بالباء فقال فلم تجر باؤك وبائي لا تجر ومثله من القياس الفاسد ما حكاه ابو بكر التاريخي في اخبار النحويين ان رجلا قال للسماك بالبصرة بكم هذه السمكة فقال بدرهمان فضحك الرجل فقال السماك انت احمق سمعت سيبويه يقول ثمنها درهمان وقلت يوما ترد الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافا للزمخشري كقوله تعالى ويوم القيامة ترى الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة فقال بعض من حضر هذه الواو في اولها وقلت يوما الفقهاء يلحنون في قولهم البائع بعته فقال قائل فقد قال الله تعالى فبايعهن وقال الطبري في قوله تعالى ثم اذا ما وقع ان ثم بمعنى هنالك وقال جماعة من المعربين في وكذلك نجي المؤمنين في قراءة ابن عامر وابي بكر بنون واحدة ان الفعل ماض ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحا والمؤمنين مرفوعا فان قيل سكنت الياء للتخفيف كقوله هو الخليفة فارضوا ما رضي لكم واقيم ضمير المصدر مقام الفاعل قلنا الاسكان ضرورة واقامة غير المفعول به مع وجوده ممتنع بل اقامة ضمير المصدر ممتنع ولو كان وحده لانه مبهم ومما يشتبه نحو تولوا بعد الجازم والناصب والقرائن تبين فهو في نحو فان تولوا فقل حسبي الله ماض وفي وان تولوا فاني اخاف عليكم فان تولوا فانما عليه ما

ويعليكم ما حملتم مصانع وقوله تعو ونادوا على البين المفردة لانعا ونوا على الاثم والعدوان التعير والثاني بالبا
لان النهي لا يدخل على الامر بالطي فاني فانذرتكم نارا تلظى وصانع ولا اعبل تلظت وكذا تمتني من قوله تمني ابنتا
ان يعيش ابوهما وهو من هم ابن مالك تحمل مما تنسا من نابت لا ارض بعل بقالها لهذا الحمل على الضرورة من غير ضرورة
ومما لبس على المبتدي ان يقول في نحو مررت بقاض ان الكسرة علامة الجر حتى ان بعضهم يستشكل قولهم لا نحها
زان او مثل له وقد حكي عن ذلك بعضهم فقال كيف عطف المرفوع على المجرور فقلت له فهلا استشكلت وورود
الفاعل مجرورا وبينت له ان الاصل زاني بيا مضمومة ثم حذفت الضمة للاستثقال فحذفت اليا لالتقاء الساكنين
ساكنة هي والتنوين فيقال فيه فاعل وعلامة رفعه ضمة مقدرة على اليا المحذوفة وفي نحو مررت بقاض جار ومجرور
وعلامة جره كسرة مقدرة على اليا المحذوفة وانما قدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة وناسب التقبل ثقيلا
ولهذا حذفت الواو في يهب كما حذفت في يعد ولم تحذف في يوجل لان فتحة ليست نائبة عن الكسرة لان ماضيه وجل
بالكسر فقياس مضارعه الفتح وماضيهما فعل بالفتح فقياس مضارعهما الكسر وقد جا يعد على ذلك واما يهب فان
الفتح فيه عارض لحرف الحلق ومن هنا ايضا قال ابو الحسن في يا غلاما يا غلام بحذف الالف انه كانت اخف الحروف
لان اصلها اليا ومن ذلك زيادة في نحو المصطفين والاعلين الحكم بانه مثنى والصواب ان يقطع ولا يتوقف
فان وجد مفتوحا كما في قوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار حكم بانه جمع وفي الايه دليل بان زيادة
بالجمع ثابتة وهو دخول من التبعيض عليه بعدها لانهم وضح ان يكون الجمع من الاثنين وقال الاخفش خلا عن الاذن
واستبق وديهم ولن نستطيع العلم حتى نحلما ومن ذلك انه لا يعرف ابنا والكاف والها في نحو غلامي اكرمني
وغلامك اكرمك وغلامه اكرمه اعرابا واحدا او ما يشكل الجواب فليعلم انهن اذا اتصلن بالفعل كن مفعولات
وان اتصلن بالاسم كن مضافا اليهن ويستثنى من الاول نحو رايتك زيدا ما صنع وابصرتك زيدا فان الكاف فيهما
حرف خطاب ومن الثاني نوعان نوع لا عمل فيه لهذه الالفاظ وذلك نحو يبطلم ذلك وتلك واما الذوابي واما
فانهن احرف تكلم وخطاب وغيبة ونوع هي فيه في محل نصب وذلك نحو الضاربك والضاربه على قول سيبويه
لانه لا يضاف الوصف الذي بال الى عار منها ونحو قولهم لا عهد لي بالام فقامنه ولا اوصعه بفتح العين فانها
في موضع نصب كالها في الضاربه الا ان ذلك مفعول وهذا مشبه بالمفعول لان اسم التفضيل لا ينصب المفعول
اجماعا وليس مضافا اليها والا لخفض اوضعه بالكسرة وعلى ذلك فاذا قلت مررت برجل ابيض الوجه لا احمره فان
فتحت الرا فالها منصوبة في المحل وان كسرتها فهي مجرورة ومن ذلك قولهم ان نكاحها مطر حرام فيرونه بجر
فالضمير منصوب على المفعولية وهو فاصل بين المتضايفين تنبيه اذا قلت يعجبني ضرب زيد فان قدرت زيدا
اسم فعل فالكاف خطابا وان قدرته مصدرا فهو مضاف اليه محله الرفع لانه فاعل والثاني ان يجري على لسانك

اعتادها فيستعملها في غير محلها كان يقول في كنت وكانوا في الناقصة فعل وفاعل لما الف من قولهم ذلك في نحو
فعلت وفعلوا واما تسمية الاقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فانه اصطلاح غير مألوف وهو مجاز كتسميتهم الصورة
الجميلة دمية والمبتدئ انما يقوله على سبيل الغلط فلذلك يعاب عليه الثالث ان يعرب شيئا طالبا لشيء ويهمل النظر في
ذلك المطلوب كان يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله او مبتدأ ولا يتعرض لخبره بل ربما مر به فاعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له
فان قلت فهل من ذلك قول الزمخشري في قوله وطائفة قد اهمتهم انفسهم الاية قد اهمتهم صفة لطائفة ويظنون صفة
اخرى او حال بمعنى قد اهمتهم ظانين او استئناف على وجه البيان للجملة قبلها ويقولون بدل من يظنون فكانه نسي
المبتدأ فلم يجعل شيئا من هذه الجمل خبرا قلت لعله يرى ان خبره محذوف اي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت ولقائل
ان يقدر الجملة الاولى خبرا والذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة اي وطائفة من غيركم مثل السمن منوان بدرهم اي منوان منه
بدرهم او اعتماده على واو الحال كما في الحديث دخل ومرة على النار وسألت كثيرا من الطلبة عن اعراب الحمد لله ما
العبد مولاه فيقولون مولاه مفعول فيتوهمون ان المبتدأ بلا خبر والصواب ان الخبر والمفعول العائد محذوف اي سائله فهذا
مثال الحمد لله ما السيد سائل بالرفع وعكس ان مصاب المولى فيجيء بذهب الوهم فيه الى ان المولى خبر بناء على ان المصاب
مفعول وانما هو مفعول المصاب مصدر بمعنى الاصابة بدليل مجيء الخبر بعده ومن هنا اخطأ من قال في عطف الواثق بالله قوله

اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم انه جر رجلا وقد مضت الحكاية الرابعة ان يكون للشيء اعراب اذا كان
وحده فاذا اتصل به شيء اخر تغير اعرابه فينبغي التحرز في ذلك من ذلك ما انت وما شأنك فانهما مبتدأ وخبر فاذا تم
بعدهما نحو قولك وزيدا فان جئت به فانت مرفوع بفعل محذوف والاصل ما تصنع او ما تكون فلما حذف الفعل برز الضمير
وانفصل وارتفع بالفاعلية او على انه اسم لكان وما شأنك بتقدير ما يكون فما فيهما في موضع نصب خبر لكان او
مفعولا لتصنع ومثل ذلك كيف انت وزيدا الا انك اذا قدرت تصنع كان كيف حالا اذ لا يقع مفعولا به وكذا يختلف
اعراب الشيء باعتبار المكان الذي يحل فيه ويسقط الباء مما غفل كان اذا ذكرت في قولك ما احسن زيدا فقال ان لا
مبني على ان المثال المسؤول عنه ما كان احسن زيدا ولكن السؤال يقتضي ذلك والصواب الاستفصال فانها في هذا
الموضع زائدة كما ذكر ولكن لا اسم ولا خبر لانها قد جرت مجرى الحروف كما ان قل في قلما يقول ذلك احد لما استعملت استعمال
ما النافية لم تحتج لفاعل هذا قول الفارسي والمحققين وعند ابي سعيد وهي تامة وفاعلها ضمير الكون وعند بعضهم
هي ناقصة واسمها ضمير والجملة بعدها خبرها وان ذكرت بعد فعل التعجب وجب الاستفصال فانها بما المصدرية وقيل
ما احسن ما كان زيد وكانت تامة واجاز بعضهم نقصانها على تقدير ما اسما موصولا وان نصب زيد على انه خبرها
اي ما احسن الذي كان زيدا وتعاقبه ما احسن زيدا مفعول عند الباب الثامن من الكتاب في ذكر امور كلية يتخرج
عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي احدى عشرة قاعدة القاعدة الاولى قد يعطى الشيء حكم ما اشبهه في معناه او في

او فيهما فاما الاول فله صور كثيرة لحاديثها دخول الباء في خبر ان في قوله تعالى اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض
ولم يعي بخلقهن بقادر لانه في معنى اوليس الله بقادر والذي سهل ذلك التقدير تباعد ما بينهما ولهذا لم تدخل في او لم
يروا ان الله الذي خلق السموات والارض قادر على ان يخلق مثلهم ومن امثلة ادخال الباء في كفى بالله شهيدا لما دخله من
معنى اكتفى بالله شهيدا بخلاف قوله فلما مثلك يكفيني وفي قوله سبحانه المعجز لا يقرن بالسوء لما دخله معنى لا يقرب ثم
السوء ولهذا قال المتنبي لا يجوز ان يقول وصل الي كتاب تعفرت بحجة لما لم يقترن بالسوء لانه عار عن معنى النفي
الثاني جواز حذف خبر المبتدا في نحو اقائم عمرو واكتفاء بخبره لما كان ان يقوم اقائم في معنى زيد قائم ولهذا لم يجز
لست بقائم وعمرو الثالث جواز انا زيدا غير ضارب لما كان في معنى انا زيدا لا اضرب ولولا ذلك لم يجز اذ لا يتقدم
المضاف اليه على المضاف فكذا لا يتقدم معموله لا تقول انا زيدا اول ضارب او مثل ضارب ودليل المسئلة قوله في نحو
القضاء غير مبين وقول الشاعر فتى هو حقا غير ملغ تولة ولا تخذ يوما سواه خليلا وقوله وان امرا خصني عمدا
مودته على التنائي لعندي غير مكفور ويحتمل ان يكون منه فذلك يومئذ يوم عسير على الكافرين غير يسير ويحتمل
على بعد ان يكون هو نعتا له او حالا من يسير ولو قلت جاءني غير ضارب زيدا لم يجز التقدم لان الثاني لا يحل هنا مكان
غير الرابع جواز غير قائم الزيدان لما كان في معنى ما قائم الزيدان ولولا ذلك لم يجز لان المبتدا اما ان يكون ذا خبر او ذا مرفوع
يغني عن الخبر ودليل المسئلة قوله غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض السلم وهو احسن ما قيل في بيت ابي نواس
غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن الخامس اعطاؤهم ضارب زيدا الان او غدا حكم ضارب زيدا في التنكير لانه
مثله ولهذا وصفوا به النكرة ونصبوه على الحال وخفضوه برب وادخلوا عليه ان واجاز بعضهم تقديم حال مجرورة عليه نحو
هذا ملتوتا شارب السويق كما يتقدم عليه الحال المنصوب ولا يجوز شيء من ذلك اذا اريد المضي لانه ليس في معنى الفعل
السادس وقوع الاستثناء المفرغ في الايجاب نحو وانها لكبيرة الا على الخاشعين ويأبى الله الا ان يتم نوره لما كان
المعنى وانها لا تسهل الا على الخاشعين ولا يريد الله الا ان يتم نوره السابع العطف بولا بعد الايجاب في قوله ابى
ان اسمه به ولا اب لما كان معناه قال اشتد الاشتباه ولا اب الثامن زيادة لا في قوله تعالى ما منعك الا تسجد اذ ان المعنى
المانع من الشيء امر للممنوع ان لا يفعل فكانه قيل ما الذي قال لك لا تسجد والامر عندي ان يقدر في الاول ما الذي
لي في الثاني ما الذي امرك يوضح في هذا ان لا الناهية لا تصلح للباء بخلاف النافية التاسع تعدية رضي بعلى
في قوله اذا رضيت علي بنو قشير لما كان رضي بمعنى اقبل عليه بوجهه وقال الكسائي انما جاز هذا حملا على نقيضه
وهو سخط العاشر رفع المستثنى على ابداله من الموجب في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم لما كان معنى فلم يكونوا
منه بدليل فمن شرب منه فليس مني وقيل الا وما بعده صفة وقيل ان الضمير يستثنى في هذا الباب وفيه مراد
عطف البيان وهذا الاخير من الاعتراض اذا كان لا بد الا من عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل مبتدا

خبره اى لم يشرط الحادية عشر تذكير الاشارة فى قوله فذانك برهانان من ربك مع ان المشار اليه اليد والعصا وهما مؤنثان ولكن المبتدأ عين الخبر فى المعنى والبرهان مذكر ومثله ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا فيمن نصب الفتنة وانث الفعل الثانية عشر قولهم علمت زيدا من هو برفع زيد بجواز الامرين فيه وفى المعنى الثالثة عشر قولهم ان احدا لا يقول ذلك فاوقع احدا فى الاثبات لانه نفس الضمير المستتر فى خبره يقول والضمير فى سياق النفى فكان احدا كذلك وقال فى ليلة لا نرى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها فرفع كواكبها بدلا من ضمير يحكى لانه راجع الى احد وهو واقع فى سياق غير الايجاب فكان الضمير كذلك وهذا الباب واسع ولقد حكى ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول فلان لغوب اتته كتابى فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته كتابى فقال اليس الكتاب فى معنى الصحيفة وقال ابو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما انشد فيها خطوط من سواد وبلق كانه فى الجلد توليع البهق ان اردت الخطوط فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت كان ذلك ويلك وقالوا مررت برجل ابى عشرة نفسه فقوم عربوا كلهم ويقلع عرفج كله برفع التوكيد فيهن فرفعوا الفاعل واكدوه بالاسماء الجامدة لما لحظوا فيها المعنى اذ كان العرب بمعنى الفصحاء والعرفج بمعنى الخشن والاب بمعنى الوالد تنبيهان الاول انه وقع فى كلامهم ابلغ مما ذكرنا من تنزيلهم لفظا موجودا منزلة لفظ آخر لكونه بمعناه وهو تنزيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود منزلة الموجود كما فى قوله بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقد مضى ذلك الثانى انه ليس يلزم ان يعطى الشى حكم ما هو فى معناه الا ترى ان المصدر قد لا يعطى حكم ان وان وصلتيهما وبالعكس دليل الاول انهم لم يعطوه حكمهما فى جواز حذف الجار ولا فى سدهما مسد جزئى الاسناد ثم انهم شركوا بين ان وان فى هذه المسئلة فى باب ظن وخصوا ان الخفيفة وصلتها بسدهما مسدهما فى باب عسى وخصوا المشددة بذلك فى باب لو ودليل الثانى انهما لا يعطيان الحكم فى النيابة عن ظرف الزمان تقول عجبت من قيامك وعجبت ان تقوم ولا يجوز عجبت قيامك وشذ قوله فقالت انا المرء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاجرى المصدر مجرى ان فى حذف الجار ويقول حسبت انه قائم او انه قام ولا تقول حسبت قيامه حتى تذكر الخبر ويقول عسى ان يقوم وتمتنع عسى انك قائم ومثلها فى ذلك لعل ويقول لو انك تقوم ولا تقول لو ان تقوم ويقول جئتك صلوة العصر ولا يجوز جئتك ان تصلى العصر خلافا لابن جنى والزمخشرى والثالث وهو ما اعطى حكم الشى المشبه به فى لفظه دون معناه وله صور كثيرة احدها زيادة ان بعد ما المصدرية الظرفية وبعد ما التى بمعنى الذى لانهما بلفظ ما النافية كقوله ورج الفتى للخير ما ان رايته على السن خيرا لا يزال يزيد وقوله يرجى المرء ما ان لا يراه وتعرض دون ادناه الخطوب فهذان محمولان على نحو قوله ما ان رايت ولا سمعت بمثله كاليوم طالى انيق جرب الثانية دخول لام الابتداء على ما النافية حملا لها فى اللفظ على ما الموصولة الواقعة مبتدأ كقوله لما اغفلت شكرك فاصطنعنى وكيف ومن عطائك جل مالى فهذا محمول فى اللفظ على لما الناهية نحو قولك لما تصنعه حسن الثالث توكيد المضارع بالنون بعد لا

الثامنة حملها لها في اللفظ على لا الناهية نحو ادخلوا مساكنكم لا يحطمنكم سليمان وجنوده ونحو واتقوا فتنة لا
تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة فهذا محمول في اللفظ على نحو ولا تحسبن الله غافلا ومن أولهما على النهي لم يحتج إلى هذا
الرابعة حذف الفاعل في نحو قوله تعالى أسمع بهم وأبصر لما كان أحسن بزيد مشبها في اللفظ لقولك امرر بزيد
الخامسة دخول لام الابتداء بعد إن التي بمعنى نعم لشبهها في اللفظ بإن المؤكدة قاله بعضهم في قراءة من قرأ
إن هذان لساحران وقد مضى البحث فيها السادسة قولهم اللهم اغفر لنا أيتها العصابة بضم أية ورفع صفتها
كما يقال يا أيتها العصابة وإنما كان حقهما وجوب النصب كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف ولكنهما لما كانتا في
اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء أعطيت حكمها وإن انتفى موجب البناء وأما نحو العرب في المثال فإنه لا يكون مبنيا
لكونه بالفاعل الحكم الذي يستحقه في نفسه وأما نحو نحن معاشر الأنبياء لا نورث فواجب النصب سواء اعتبر حاله أو حال
ما هو شبيه به وهو المنادى السابعة بناء باب حذام في لغة الحجاز على الكسر لشبهها له بنزال وزنا وعدلا وتعريفا وذلك مشهود
في المعارف وربما جاء في غيرها وعليه يخرج قوله يا ليت حظي من جداك الصافي والفضل أن تترك لي كفافِ الأصل كفافا
فهو حال أو تركا كفافا فهو مصدر ومنه عند ابن حاتم قوله جالت لتصرعني فقلت لها اقصري إني امرؤ صرعي عليك حرامِ
ولكن إذ ليس لفعله فاعل وفعلة فالأولى قول الفارسي إن أصله حرامي كقوله والدهر بالإنسان دواري ثم خفف
ولو كان لغوي لكان أولى ولما قوله طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء فعلة بنائه قطعه عن الإضافة
ولكن علة كسره كونه لم يسلك به في الضم مسلك قبل وبعد لشبهه بنزال الثامنة بناء حاشا في قولك حاشا لله
لشبهها في اللفظ بحاشا الحرفية والدليل على اسميتها قراءة بعضهم حاشًا بالتنوين على إعرابها كما تقول براءة
لله وإنما قلنا إنها ليست حرفا لدخولها على الحرف ولا فعلا إذ ليس بعدها اسم منصوب بها وزعم بعضهم أنها فعل حذف
مفعوله أي جانب يوسف المعصية لأجل الله وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك أفعلت كذا أو فعلت
كذا فتقول حاشا لله فأما هذه بمعنى تبرأت لله براءة من هذا الفعل ومن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه
كما أن بني تميم أعربوا باب حذام لذلك التاسعة قول بعض الصحابة قصرنا الصلاة مع رسول الله صلعم أكثر ما كنا قط
وآمنه فأوقع قط بعد ما المصدرية كما يقع بعد ما النافية العاشرة إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه نحو
خلق كل شيء ونجعل لك قصورا وحتى اجتمعا رويين كقوله بني إن البر شيء هين المنطق الطيب والطعيم وقول الآخر
ما تنقم الحرب العوان مني بازل عامين حديث سني لمثل هذا ولدتني أمي وقول الآخر إذا ركبت فاجعلوني وسطا إني كبير
لا أطيق العندا ويسمى ذلك إكفاء والثالث وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظا ومعنى نحو اسم التفضيل وأفعل
في التعجب فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بأفعل في التعجب وزنا وأصلا وإفادة للمبالغة وأجازوا
تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا قال يا ما أميلح غزلانا شدن لنا ولم يسمع ذلك إلا في أحسن وأملح

ذكره الجوهري ولكن التحويل مع هذا قاسٍ ولعل ابن مالك انما سأله الامر لكونها ولسركلت قال ابو بكر الانباري ولا يقال الإلم في منزلنا **القاعدة الثانية** ان الشيء يعطى حكم الشيء اذا جاوره كقول بعضهم هذا جحر ضب خرب بالجر والاكثر الرفع وقال كبير اناس في بجاد مزمل وقيل به في وحور عين فيمن جرهما فان العطف على ولدان مخلدون لا على اكواب واباريق اذ ليس المعنى ان الولدان يطوفون عليهم بالحور وقيل العطف على جنات وكأنه قيل المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور وقيل على اكواب باعتبار المعنى اذ معنى يطوف عليهم ولدان مخلدون باكواب ينعمون باكواب وقيل في وارجلكم بالخفض انه عطف على ايديكم لا على رؤسكم اذ الارجل مغسولة لا ممسوحة ولكنه خفض لمجاورة رؤسكم والذي عليه المحققون ان خفض الجوار يكون في النعت قليلا كما مثلنا وفي التوكيد نادرا كقوله يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم ان ليس وصل اذا انحلت عرى الذنب قال الفراء انشدنيه ابو الجراح بخفض كلهم فقلت له هلا قلت كلهم يعني بالنصب فقال هو خير من الذي قلته ثم استنشدته اياه فانشدنيه بالخفض ولا يكون في النسق لان العاطف يمنع من التجاور وقال الزمخشري لما كانت الارجل من بين الاعضاء الثلثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها كانت مظنة للاسراف المذموم شرعا فعطفت على الممسوح لا لتمسح ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها وقيل الى الكعبين فجيء بالغاية اماطة لظن من ظن انها ممسوحة لان المسح لم يضرب له غاية في الشريعة انتهى **تنبيه** انكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأولا قولهم خرب بالجر على انه صفة لضب ثم قال السيرافي الاصل خرب الجحر منه بتنوين خرب ورفع الجحر ثم حذف الضمير للعلم به وحول الاسناد الى ضمير الضب وخفض الجحر كما تقول مررت برجل حسن الوجه بالاضافة والاصل حسن الوجه منه ثم اتى بضمير الجحر مكانه لتقدم ذكره فاستتر وقال ابن جني الاصل خرب جحره ثم انيب المضاف اليه عن المضاف فارتفع واستتر ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له وذلك لا يجوز عند البصريين وان امن اللبس وقول السيرافي ان هذا مثل مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين مردود لان ذلك انما يجري في الوصف الثاني دون الاول على ما سيأتي ومن ذلك قولهم هنأني ومرأني والاصل امرأني وقولهم هو رجس نجس بكسر النون وسكون الجيم والاصل نجس بفتح فكسر كذا قالوا وانما يتم هذا ان كانوا لا يقولون هذا نجس بفتح فكسر وح فسكون فعل الاستعمال اما هو للاتباع للتناسب واما اذا لم يلتزم فهذا جائز بدون تقدم رجس اذ يقال في فعل بكسر فسكون في كل فعل بفتح فكسر نحو كتف ولبن وقالوا اخذه ما قدم وما حدث بضم دال حدث وفي جاء في سلاسلا واغلالا وفي سلاسلا في الحديث ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات بالواو لانه من الوزر وفي قراءة ابي حيوة يؤقنون بالهمزة وقوله احب المؤقدين الي مؤسى وجعدة اذ اضاءهما الوقود على الموقدين ومؤسى على اعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة فهمزت كما قيل في وجوه اجوه وفي وقتت اقتت ومن ذلك قولهم في يوم صحو وجلا على قولهم في عصي وكان ابو علي ينشد في مثل ذلك قد يؤخذ الجار بجرم الجار **القاعدة الثالثة**

كيف يجمع مضى ولا تعد عيناك عنهم اى ولا تنصرف عيناك عنهم الى غيرهم ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى ولا
تضموها اليها آكلين انتهى ومن مثل ذلك للناصح قوله تعالى الرفث الى نسائكم ضمن الرفث معنى الافضاء فعدى بالى مثل
وقد افضى بعضكم الى بعض وانما اصل الرفث ان يتعدى بالباء يقال ارفث فلان بامرأته وقوله تعالى وما يفعلوا من خير
فلن يكفروه اى فلن يحرموا ثوابه ولهذا عدى الى اثنين لا الى واحد وقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح
اى لا تنووا ولهذا عدى بنفسه لا بعلى وقوله تعالى لا يسمعون الى الملأ الاعلى اى لا يصغون وقولهم سمع الله لمن حمده اى استجاب
فعدى في الاول بالى وفي الثاني باللام وانما اصله ان يتعدى بنفسه مثل يوم يسمعون الصيحة وقوله تعالى والله يعلم
المفسد من المصلح اى يميز ولهذا عدى بمن لا بنفسه وقوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم اى يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف
ولهذا عدى بمن ولما خفى التضمين على بعضهم في الآية ورأى انه لا يقال حلف من كذا بل حلف عليه قال من متعلقة بمعنى
للذين كما تقول لى منك مبرة واما قول الفقهاء آلى من امرأته فغلط اوقعهم فيه عدم فهم التعلق في الآية وقال ابو كبير
الهذلى حملت به في ليلة مزؤودة كرها وعقد نطاقها لم يحلل وقال ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل
مزؤودة اى مذعورة ويروى بالجر صفة لليلة مثل والليل اذا يسر وبالنصب حالا من المرأة وليس بقوي مع انه خفض
لان ذكر الليل حينئذ لا كثير فائدة فيه والشاهد فيهما انه ضمن حمل معنى علق ولولا ذلك لعدى بنفسه مثل حملته امه كرها وقال
الفرزدق كيف ترانى قالبا مجنى قد قتل الله زيادا عنى اى صرفه عنى بالقتل وهو كثير قال ابو الفتح في كتاب التمام احسب
لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين اوراقا القاعدة الرابعة انهم يغلبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما
او اختلاط فلهذا قالوا الابوين في الاب والام ومنه ولابويه لكل واحد منهما السدس وفي الاب والخالة ومنه ورفع ابويه
على العرش والمشرقين والمغربين ومثله الخافقان في المشرق والمغرب انما الخافق المغرب ثم انما سمى خافقا مجازا وانما هو
مخفوق فيه والقمرين في الشمس والقمر قال المتنبى واستقبلت قمر السماء بوجهها فارتنى القمرين في وقت معا اى الشمس وهو
وجهها والقمر وقال التبريزى يجوز انه اراد قمرا وقمرا لانه لا يجتمع قمران في ليلة كما لا يجتمع الشمس والقمر انتهى وما ذكرناه املح
والقمران في العرف الشمس والقمر وقيل انه مراد قول الفرزدق اخذنا بآفاق السماء عليكم لنا قمراها والنجوم الطوالع وقيل
انما اراد محمدا صلى الله عليه وآله والخليل عليه السلام لان نسبه راجع اليهما بوجه وان المراد بالنجوم الصحابة وقالوا العمرين
في ابى بكر وعمر وقيل المراد عمر بن الخطاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب ويرده انه قيل لعثمن نسالك سيرة العمرين قال
[illegible] الصادق واعتق العمران فمن بينهما من الخلفاء امهات الاولاد وهذا المراد به عمر وعمر وقالوا العجاجين في رؤبة والعجاج
والمروتين في الصفا والمروة ولاجل الاختلاط اطلقت من على ما لا يعقل في نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على رجلين ومنهم من يمشي على اربع فان الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى كل دابة من ماء وفى فمنهم من يمشي على رجلين اختلاط
آخر في عبارة التفصيل فانه يعم الانسان والطائر واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى اعبدوا ربكم الذى خلقكم

والذين من قبلكم لعلكم تتقون لان لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا والمذكرين على المؤنث والمذكر حتى عدت منهم في وكانت من القانتين والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس قال الزمخشري الاستثناء متصل لانه واحد بين اظهر الالوف من الملائكة فغلبوا عليه في فسجدوا ثم استثنى منهم استثناء احدهم ثم قال ويجوز ان يكون منقطعا ومن التغليب اولتعودن في ملتنا بعد لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك من قريتنا فانه عليه السلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه ومثله جعل لكم من انفسكم ازواجا ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه فان الخطاب شامل للعقلاء والانعام فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والانعام ومعنى يذرؤكم فيه يبثكم ويكثركم في هذا التدبير وهو ان جعل للناس والانعام ازواجا حتى حصل بينهم التوالد فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير فلهذا جيء بفي دون الباء ونظيره ولكم في القصاص حيوة وزعم جماعة ان منه يا ايها الذين آمنوا وبخ بل انتم قوم تجهلون وانما هذه من مراعاة المعنى والاول من مراعاة اللفظ القاعدة الخامسة انهم يعبرون بالفعل عن امور احدها وقوعه وهو الاصل والثاني مشارفته نحو واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكوهن اي فشارفن انقضاء العدة والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا وصية لازواجهم اي والذين يشارفون الموت وترك الازواج يوصون وصية وليخش الذين لو تركوا من خلفهم اي لو شارفوا ان يتركوا وقد مضت في فصل لو امثالها ومما لم يتقدم ذكره قوله الى ملك كاد الجبال لفقده تزول وزال الراسيات من الصخر والثالث ارادته واكثر ما يكون ذلك بعد اداة الشرط نحو فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا اذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فان حكمت فاحكم بينهم بالقسط وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به واذا تناجيتم فلا تتناجوا بالاثم والعدوان واذا ناجيتم الرسول ومنه الاية اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيح اذا اتى احدكم الجمعة فليغتسل ومنه في غيره فاخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين اي فاردنا الاخراج ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم ثم للترتيب ولا يمكن هنا مع الحمل على الظاهر فاذا حمل خلقنا وصورنا على ارادة الخلق والتصوير لم يشكل وقيل هما على حذف مضافين اي خلقنا اباكم ثم صورنا اباكم ومثله وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا اي اردنا اهلاكها فجاءها باسنا ثم دنى فتدلى اي اراد الدنو من محمد صلى الله عليه وآله فتدلى فتعلق في الهواء وهذا اولى من قول من ادعى القلب في هاتين الايتين وان التقدير وكم من قرية جاءها باسنا فاهلكناها ثم تدلى فدنى وقال ابو الفتح في قول ابن هانئ قد لما مضى من جماعنا وطرا اي اردنا فراقنا وفي كلامهم عكس هذا وهو التعبير بارادة الفعل عن ايجاده نحو يريدون ان يفرقوا بين الله ورسله بدليل انه قوبل بقوله سبحانه ولم يفرقوا بين احد منهم والرابع القدرة عليه نحو وعدا علينا انا كنا فاعلين اي قادرين على الاعادة واصل ذلك ان الفعل يتسبب عن الارادة والقدرة وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس فالاول نحو ونبلو اخباركم اي ونعلم

اختباركم لان الابتلاء الاختبار وبالاختبار يحصل العلم ومنه هل يستطيع ربك لا ينبغي في قراءة غير الكسائي
يستطيع بالغيبة وربك بالرفع معناه هل يفعل ربك فعبر عن الفعل بالاستطاعة لانها شرطه اي هل يجيبك الى ان ينزل علينا
ربك مائدة اذا دعوته ومثله فظن ان لن نقدر عليه اي لن نؤاخذه فعبر عن المؤاخذة بشرطها وهو القدرة عليها واما
قراءة الكسائي فتقديرها هل تستطيع سؤال ربك فحذف المضاف او هل تطلب طاعة ربك في انزال المائدة اي
استجابته ومن الثانية فاتقوا النار اي فاتقوا العناد الموجب للنار **القاعدة السادسة** انهم يعبرون عن
الماضي والاتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصدا لاحضاره في الذهن حتى كانه مشاهد حالة الاخبار نحو وان ربك
ليحكم بينهم يوم القيمة لان لام الابتداء للحال ونحو هذا من شيعته وهذا من عدوه اذ ليس المراد تقريب الرجلين
من الرسول كما تقول هذا كتابك فخذه وانما الاشارة كانت اليهما في ذلك الوقت هكذا فحكيت ومثله والله الذي
ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فاحيينا به الارض الاية قيل في قوله تعالى فتثير سحابا قصد بقوله
فتثير احضار تلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من اثارة السحاب تبدو اولا قطعا ثم تتضام متقلبة
اطوارا حتى يصير ركاما ومنه ثم قال له كن فيكون اي فكان ومن يشرك بالله فكانما خر من السماء فتخطفه الطير او تهوي به
الريح في مكان سحيق ونريد ان نمن على الذين استضعفوا الى قوله ونري فرعون وهامان ومنه عند الجمهور وكلبهم
باسط ذراعيه اي يبسط ذراعيه بدليل ونقلبهم ولم يقل وقلبناهم وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي وهشام
ان اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يعمل ومثله والله مخرج ما كنتم تكتمون الا ان هذا على حكاية حال كانت مستقبلة
وقت التدارء وفي الاية الاولى حكيت الحال الماضية ومثلها قول جاريته في بعض الماضي يقطع حديث
بالايماء ولولا حكاية الحال في قول حسان يغشون حتى ما تهر كلابهم لم يصح الرفع لانه لا يرفع الا وهو للحال ومنه قوله تعالى
حتى يقول الرسول **القاعدة السابعة** ان اللفظ قد يكون على تقدير وذلك المقدر على تقدير اخر نحو وما
كان هذا القرآن ان يفترى من دون الله فان يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى وقال لعمرك ما الفتيان ان
تنبت اللحى ولكنما الفتيان كل فتى ندي وقالوا عسى زيد ان يقوم فقيل هو على ذلك وقيل هو على حذف مضاف اي عسى
امر زيد القيام وقيل عسى زيد صاحب القيام وقيل ان زائدة ويرده عدم صلاحيتها للسقوط في الاكثر ولانها قد عملت النصب والزائد
لا يعمل خلافا لابي الحسن واما على قول ابي الفتح في بيت الحماسة حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان يبين جميعا وهو مختار
يجوز كون ان زائدة فلذا النصب يكون بالعطف لا بان وقيل في ثم يعودون لما قالوا ان ما والفعل بتاويل المصدر والمصدر
بتاويل المقول اي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار وهن الزوجات وقال ابو البقاء في حتى تنفقوا مما تحبون يجوز
عند ابي علي كون ما مصدرية والمصدر في تاويل اسم المفعول اي المحبوب وهذا يقتضي ان يعترف على التمييز ذلك وفي
اذا قيل قاموا ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فما مصدرية وهي وصلتها حال وفيه معنى الاستثناء وقال ابن مالك الخ

فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة انتهى والتأويل خالف بين عمرو زيد ومجاوزين زيدا واما قول ابن خروف والشلوبين
ان ما وصلتها نصب على الاستثناء فغلط لان معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما والمنصوب على معنى لا
يليق ذلك المعنى بغيره **القاعدة الثامنة** كثيرا ما يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الاوائل فمن ذلك كل
شاة وسخلتها بدرهم واي فتى هيجاء انت وجارها ورب رجل واخيه وان نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت
فلا يجوز كل سخلتها ولا رب اخيه ولا اي جارها ولا يجوز ان يقم زيد قام عمرو في الاصح الا في الشعر كقوله ان يسمعوا
سبة طاروا بها فرحا مني وما سمعوا من صالح دفنوا وقال الشاعر ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر
نزل فقال يونس ارادوا او انتم تنزلون فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط وجعل سيبويه ذلك من العطف على
التوهم فكانه قال اتركبون فذلك عادتنا او تنزلون فنحن معروفون بذلك ويقولون مررت برجل قائم ابواه
لا قاعدين ويمتنع قائمين لا قاعد ابواه على اعمال الثاني وربط الاول بالمعنى **القاعدة التاسعة** انهم يتسعون
في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما فلذلك فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله نحو كان في الدار او عندك
زيدا جالسا وفعل التعجب من المتعجب منه نحو ما احسن في الهيجاء لقاء زيد وما اثبت عند الحرب زيدا وبين الحرف الناسخ
ومنسوخه نحو قوله فلا تلحني فيها فان بحبها اخاك مصاب القلب جم بلابله وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى
الظن كقوله ابعد بعد تقول الدار جامعة شملي بهم ام دوام البعد محتوما وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما
وبين اذن ولن ومنصوبيهما نحو هذا غلام والله زيد ولا اشتريته بوالله درهم وقوله اذن والله نرميهم بحرب وقوله
لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء وقدموهما خبرين على الاسم في باب ان نحو ان في ذلك
لعبرة ومعمولين في الخبر في باب ما نحو ما في الدار زيد جالسا وقوله فما كل حين من توالي مواتيا فان كان المعمول
غيرهما بطل عملها كقوله وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف ومعمولين لصلة أل نحو وكانوا
فيه من الزاهدين في قول وعلى الفعل المنفي بما في نحو قوله ونحن عن فضلك ما استغنينا قيل وعلى ان
الخبرية في نحو اما بعد فاني افعل كذا وكذا وقوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تأكلهم الضبع وعلى العامل
المعنوي في قولهم اكل يوم لك ثوب واقول اما مسئلة اما فاعلم انها اذا تلاها ظرف ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم
معموله عليه نحو اما في الدار او عندك فزيد جالس جاز كونه معمولا لاما او لما بعد الفاء فان تلا الفاء ما الاستفهام
معمول له نحو اما زيدا او اليوم فاني ضارب فالعامل عند المازني اما فيصح مسئلة الظرف فقط لان الحروف لا
تنصب المفعول به وعند المبرد يجوز مسئلة الظرف من وجهين ومسئلة المفعول به من جهة اعمال ما بعد الفاء
واحتج بان اما وضعت على ان ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلا بينها وبين اما وجوزه بعضهم في الظرف
دون المفعول به واما قوله اما انت ذا نفر فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء بل هو متعلق بفعل محذوف لاجله

بفعل محذوف والتقدير احذر الحذر واما المسئلة الاخيرة فمن اجاز زيد جالسا في الدار لم يكن ذلك عنده متعلقا
بالظرف **القاعدة العاشرة** من فنون كلامهم القلب واكثر وقوعه في الشعر كقول حسان كأن سبيئة
من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء فيمن نصب المزاج فجعل المعرفة الخبر والنكرة الاسم وتأوله الفارسي على ان
انتصاب المزاج على الظرفية المجازية والاولى رفع المزاج ونصب العسل وقد روي كذلك ايضا فارتفاع ماء بتقدير
وخالطها ماء ويروى برفعهن على اضمار الشأن واما قول ابن اسد ان كان ثابتة فخطأ لانها لا تزاد بلفظ
المضارع بقياس ولا ضرورة تدعو الى ذلك هنا وقول رؤبة ومهمه مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه
لعرفها لون ارضه فعكس التشبيه مبالغة وحذف المضاف وقال فان انت لاقيت في نجدة فلا تتهيبك ان تقدما
اي فلا تتهيبها وقال ابن مقبل ولا تهيبني الموماة اركبها اذا تجاوبت الاصداء بالسحر اي ولا اهيبها وقال
كما كان اوفى ذراعيها اذا عرفت وقد تلفع بالقور العساقيل القور جمع قارة وهي الجبل الصغير والعساقيل
اسم لاوائل السراب ولا واحد له والتلفع الاشتمال وقول عروة بن الورد فديت بنفسه نفسي ومالي وما آلوك الا
ما اطيق وقول القطامي فلما ان جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا الفدن القصر والسياع الطين
ومنه في الكلام ادخلت القلنسوة في راسي وعرضت الناقة على الحوض وعرضتها على الماء قاله الجوهري وجماعة
منهم السكاكي والزمخشري وجعل منه ويوم يعرض الذين كفروا على النار وفي كتاب التوسعة ليعقوب بن اسحق
السكيت ان عرضت الحوض على الناقة مقلوب قال غيره لا قلب في واحد منهما واختاره ابو حيان ورد على قول
الزمخشري في الاية وزعم بعضهم في قول المتنبي وعذلت اهل العشق حتى ذقته فعجبت كيف يموت من لا يعشق
ان اصله كيف يموت من يعشق والصواب خلافه فان المراد انه صار يرى انه لا سبب للموت سوى العشق وقال
اذا اطلعت الجوزاء انتصب العود في الحرباء اي انتصب الحرباء في العود وقال ثعلب في قوله ثم في سلسلة ذرعها
سبعون ذراعا فاسلكوه ان المعنى اسلكوا فيه سلسلة وقال قيل ان منه وكم من قرية اهلكناها فجاءها
باسنا بياتا ثم دنا فتدلى مدعيا تاويلها وقال الجوهري في فكان قاب قوسين ان اصله فكان قابي قوس فقلب
التثنية بالافراد وهو حسن ان فسر القاب بما بين مقبض القوس وسيتها اي طرفها وسيتها الى طرفيها فلها طرفان
فلها قابان الا اذا فسر بالقدر ونظيره هذا انشاد ابن الاعرابي اذا احسن ابن العم بعد اساءة فلست لشري فعله
بحمول اي فلست لشر فعله قيل واذا فسر القاب بالقدر ويؤيده انه قرئ قاد وقيد وقدر فلا قلب ومما يتعلق بالطلب
ان المراد ح ان المسافة ما بين محمد صلى الله عليه وسلم وجبريل مقدار قوس لا مقبضها ومن القلب اذهب بكتابي هذا الاية
واجيب بان المعنى ثم تول عنهم الى مكان يقرب منهم ليكون ما يقولون بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون
وقيل في فعميت عليكم ان المعنى فعميتم عنها وفي حقيق على ان لا اقول الا الحق فيمن جر على ان وصلتها ان المعنى

على ما دخلها على ياء المتكلم كما في قراءة نافع وقيل ضمن حقيق معنى حريص وفيها ان مفاتحه لتنوء بالعصبة اولى القوة لان المعنى لتنوء العصبة بها اي لتنهض بها متثاقلة وقيل الباء للتعدية كالهمزة اي لتنيء العصبة بحملها بحملها تنهض متثاقلة **القاعدة الحادية عشرة** من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الاحكام ولذلك امثلة احدها اعطاء غير حكم الا في الاستثناء بها نحو لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير اولي الضرر فيمن نصب غير واعطاء الا حكم غير في الوصف بها نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا والثاني اعطاء ان المصدرية حكم ما المصدرية في الاهمال كقوله ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا الشاهد في ان الاولى ليست مخففة من الثقيلة بدليل ان المعطوف عليها واعمال ما على ان كما روي من قوله كما تكونوا يولى عليكم ذكره ابن الحاجب والمعروف في الرواية كما تكونون والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال كما روي في الحديث فان لا تره فانه يراك واعطاء لو حكم ان في الجزم كقوله لو يشأ طار بها ذو ميعة ذكر الثاني ابن الشجري وخرجه غيره على لغة من يقول شا يشا بالالف ثم ابدلت الالف همزة على حد قول بعضهم العألم والخأتم بالهمزة ويؤيده انه لا يجوز مجيء ان الشرطية في هذا الموضع لانه اخبار عما مضى فالمعنى لو شاء وبهذا يندفع ايضا تخريج الحديث السابق على ما ذكر وهو تخريج ابن مالك والظاهر انه تخريج على اجراء المعتل مجرى الصحيح كقراءة قنبل انه من يتقي ويصبر فان فيها اثبات ياء يتقي وجزم يصبر فان الله الرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل واهمال متى حملا على اذا كقول عائشة وانه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس والخامس اعطاء لم حكم لن في عمل النصب ذكره بعضهم مستشهدا بقراءة بعضهم الم نشرح بفتح الحاء وفيه نظر اذ لا تحل لن ههنا وانما يصح او يحسن حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا وقيل اصله نشرحن ثم حذفت النون الخفيفة وبقيت الفتحة دليلا عليها وفي هذا شذوذان توكيد المنفي بلم مع انه كالفعل الماضي في المعنى وحذف النون لغير مقتض مع ان المؤكد لا يليق به الحذف واعطاء لن حكم لم في الجزم كقوله لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقة السادس اعطاء ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز نحو ما هذا بشرا واعطاء ليس حكم ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا كقولهم ليس الطيب الا المسك وهي لغة بني تميم والسابع اعطاء عسى حكم لعل في العمل كقوله يا ابتا علك او عساكا واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان ومنه الحديث فلعل بعضكم ان يكون الحن بحجته من بعض والثامن اعطاء الفاعل اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وقال قد بلغت نجرانا او بلغت سوآتهم هجر وسمع ايضا نصبهما كقوله قد سالم الحيات منه القدما في رواية من نصب الحيات وقيل القدما تثنية حذفت نونه للضرورة كقوله هما خطتا اما اسار ومنة وسمع ايضا رفعهما كقوله ان من صاد عرسا بالمشوم كيف من صاد عقعقان وبوم التاسع اعطاء الحسن الوجه حكم

لضارب الرجل في النصب وإعطاء الضارب الرجل الحسن الوجه في الجر المباشر لإعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل
في جواز التصغير وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر وقد مر ذلك ولو ذكرت
حروف الجر ودخول بعضها على بعض في معنى الخامس فالأمثلة كثيرة وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا
لنا البيف فأسأل الله الذي من علي بإنشائه وإتمامه في بلد الحرام في شهر ذي القعدة الحرام من سنة
خمس وسبعمائة وتيسر علي إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام أن يحرم وجهي على النار وأن يجا
بأعمالنا من الأوزار وأن يوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوات وأن يلطف بي وبعالم عند سكرات
الموت وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبائي وجميع المسلمين وأن يهدي أشرف صلواته وأزكى تحياته إلى أشرف
العالمين وإمام العالمين والعاملين محمد نبي الرحمة والكاشف في يوم الحشر بشفاعته الغمة وعلى آله
الهادين وأصحابه الذين شادوا قواعد الدين وأن يسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين والحمد لله رب
العالمين مخفی نماند که چون در علم نحو کتابی جامع‌تر و نافع‌تر از کتاب مغنی اللبیب تصنیف نشده است
دو مرتبه انطباع شده بود و مطبوع در نزد ارباب تحصیل نایاب بود بنا بر کمیاب شدن از نسخه تصحیح
شده بنا مدعو بود لهذا نوبت سوم باشارت عالیجناب فضائل مآب آخوند ملا محمد و آخوند ملا
محمد علی الخراسانی که سعی و اهتمام تمام نمودند بحمد الله الملک العلام باتمام رسانیده و بحثا در تصحیح این نسخه
هذا بدقت تمام سعی داشتند اهتمام در این امر را اهم امور دانسته و اعتقاد ایشان آنست که لابد
نسخه اصح منه نیست شکر این نعمت عظمی و طلب مغفرت از برای ساعی و متصدی این امور لازم و متحتم
است و در دار الخلافه طهران انطباع یافت وقد فرغ من تسوید النسخة الشریفة ابن احمد محمد الکلپایگانی

في سنة ١٢٧

[illegible] وزارهٔ [illegible]

[illegible] زبان اصولی [illegible]

[illegible]